

الفقر إلى الإسلام
على
المذاهب الأربعة

المجلد الثاني من

دكتور
عمزة الشرف

التمجيد للجليل

طباطبائي، ميت حبیب الباری



سلسلة

الفقه الإسلامي

على المذاهب الأربعة

د. محمد نزهة النشري

الشيخ عبد الحفيظ فرغلي د. جبر الطحير علي

المجلد الخامس

تنبيه

بعد أن تحدثنا بتوفيق الله عن العبادات ، وقدمناها فى المجلدات الأربعة الماضية ، رأينا أن نبدأ حديثنا عن بقية أبواب الفقه الإسلامى بالأحوال الشخصية ونظام الأسرة ، ووجهة نظرنا فى ذلك أن تكوين الأسرة أساس للمعاملات الإسلامية التى أقرها الشرع الحكيم ، والأسرة السليمة هى التى تنتج الفرد السوى الذى يبيع ويشترى ، ويؤجر ويستأجر ، ويوصى ويهب ، ويفعل كل ماأمر به الشرع من أحكام ، ويتجنب مايتعارض معها . . والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الأسرة الإسلامية

عناية الإسلام بالأسرة

من المسلّمات التى لا جدال فيها أن الإسلام اهتم بالأسرة اهتماماً شديداً ذاك لأنها اللبنة الأولى لبناء المجتمع السعيد المتكامل .

وأدل شئ على اهتمام الإسلام بالأسرة هو أن القرآن الكريم قد اهتم ببيان الأحكام التى تتعلق بها اهتماماً كبيراً . . . فقد تكلم فى المقوم الأول لبنائها - وهو الزواج - فذكر كثيراً من أحكام الزواج ، من حيث - اختيار الزوجة ، الأحكام المترتبة على العقد ، كما بين حقوق الزوجية ، والواجبات التى لكل واحد منها قبل الآخر ، وتحدث عن المهر والنفقة والحمل والرضاع

الاسلام والأسرة

وغير ذلك .

وإذا كان القرآن قد أجمل في ذلك فإن السنة المطهرة فصلت ذلك وأوضحتها بما لا يدع مجالاً للبس أو الشك .
وتحدث القرآن أيضاً عن أحكام إنهاء الزواج والآثار المترتبة عليه من نفقة وعدة وغير ذلك .

وتحدث القرآن كذلك عن موضوع الميراث وفصله
وما جاء في السنة بعد ذلك إما أن يكون توضيحاً ، وإما أن يكون تطبيقاً ، وإما أن يكون بياناً لمجعل ، لأن القرآن الكريم تعرض بالتفصيل للفرائض ، ولذلك قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إن الله فرض الفرائض فاعطوا لكل ذى حق حقه ، ولا وصية لوارث »
لقد أراد الله ببيان أحكام الأسرة في القرآن أن تظل ثابتة الأركان ، قوية البنيان ، ولتكون هذه الأحكام دائمة باقية لا يرتاب فيها مرتاب ، ولا ينحرف عن أحكامها منحرف ، ولا يتأول فيها متأول . .
الأسس التي قامت عليها الأسرة في الإسلام .

ولقد قامت الأسرة في ظل الإسلام - كما يقول المرحوم الشيخ محمد أبوزهرة - على أسس ثلاثة :

أولاً : المودة والرحمة ، وهذه المودة هي أساس الحياة بين الزوجين ، وتبقى الزوجية مابقيت هذه المودة ، قال - تعالى -

« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » (١)

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال - تعالى - فى علاقة الزوجين :

« من لباس لكم وأنتم لباس لمن »^(٢)

أى أن الزوجة من زوجها بمنزلة الشعار والدثار وهو منها كذلك وتمتد المودة إلى سائر الأقارب من إخوة وأخوات وآباء وأمهات وأبناء وبنات وغيرهم من ذوى القربى ، قال تعالى -

« وآت ذا القربى حقه »^(٣)

وقال النبى - صلى الله عليه وسلم - حاثاً على صلة الرحم : « من أراد منكم أن ينسأ له فى أثره ويبارك له فى رزقه فليصل رحمه ، والأسرة فى الإسلام تشمل الزوجين والآباء والأولاد والأخوة وأولادهم والأعمام والأخوال وأولادهم ، كما تشمل عموم النسب وحواشيه .

الأساس الثانى : العدالة ، وهى حق لكل من الزوجين على الآخر ، وحق للزوجة على زوجها بشكل خاص ، حتى إنه قبل الزواج لا يجوز له أن يتزوج إن تأكد أنه لا يستطيع العدل مع زوجته ، سواء كان ذلك الزواج هو الأول ، أم الثانى أو الثالث أو الرابع ، والمنع دينى يخضع لسلطان التدين ، ولا يخضع لسلطان القضاء ، لأن أساس المنع هو خشية الظلم ، وخشية الظلم أمر نفسى لا تجرى عليه أحكام القضاء ، ولكن يجرى عليه حكم الله الذى لا تخفى عليه خافية فى الأرض ولا فى السماء

الأساس الثالث : التكافل الاجتماعى فى داخل الأسرة ، فالفقير العاجز

(٢) البقرة ١٨٧

(٣) الإسراء ٣٦

الاسلام والأسرة

تكون نفقته على الغنى القادر ، والضعيف يعاونه القوى ، والغنى إذا مات يرثه قريبه ، الذى يكون عليه أن ينفق عليه إذا كان فقيراً . (٤)

وسنبداً حديثنا حول هذه الأسس بالزواج وتوضيح أحكامه ، على اعتبار أن الزواج هو الطريق الشرعى لإقامة الأسرة السعيدة التى ينشأ من خلالها المجتمع السليم .

الزواج

مفهوم الزواج وحكمته

الزواج صلة شرعية بين الرجل والمرأة تُسنُّ لحفظ النوع وما يتبعه من النظم الاجتماعية .

وشريعة الإسلام فى نظام الزواج بهذه المثابة شريعة تامة تحيط بجميع حالاته (٥)

والزواج من السنن الطبيعية فى المجتمع ، ولأنَّ يقوم على الأساس المشروع أفضل من أن يقوم على أساس فوضوى يؤدى إلى تدمير المجتمع وضياع خصائصه وفقدان هويته .

لقد جعل الله الزواج هو السبيل الوحيد لبقاء الإنسان واستمرار حياته وهو الحجر الأساسى والدعامة الكبرى التى يقوم عليها بناء الأسرة والمجتمع القوى المتوازن .

وقد اقتضت حكمة الله أن يكون التناسل وحفظ النوع بالزواج بين ذكر

(٤) بحث « المجتمع الإنسانى فى ظل الإسلام » لفضيلة الشيخ محمد أبوزهرة فى المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية ص ٣٦١ جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ .

(٥) عباس محمود العقاد فى كتابه « المرأة فى القرآن » ص ٧١ - نهضة مصر .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وأثنى فى كل الكائنات الحية ، وبدون هذا الزواج لا يتم التناسل ، والإنسان أرقى المخلوقات . . . فهو أحق بأن يبحث عن حفظ نوعه على أساس سوى كريم ، أرشده إليه الشرع الخفيف ، وهو الزواج . . وجعله من آيات الله البينات . . . فقال - تعالى -

« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون »^(٦)

لقد أشار القرآن الكريم فى هذه الآية الكريمة إلى نعمة الزواج الجليلة ، وأوضح أنه داعية التواد والتراحم ، وسبب الألفة والوفاق ، وأن الأصل فيه أن يكون قائماً على حسن الاختيار ليكون وسيلة للاستمرار والتعاون ، وتحقيقاً للغرض الأسمى الذى شرع من أجله . .

إن معنى كلمة « تسكنوا إليها » تنفى أن تكون المرأة مجرد متاع وتسلية وهو وقضاء شهوة ، بل تستوجب النظر إليها على أنها مكملة لزوجها متعاونة معه فى هذه الحياة الحافلة بأنواع الكدح ومكابدة المشاق ، فهو يسعى ويحصل الرزق ويوفر لزوجته وأولاده الحياة الكريمة ، وهى ترعى البيت والأولاد رعاية حسنة كريمة .

إن الزواج الموفق من أجل نعم الله - تعالى - على عباده ، فقد قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : « ألا أخبركم بخير ما يكثر المرء ؟ الزوجة الصالحة ، إذا نظر إليها سرته ، وإذا غاب عنها حفظته ، وإذا أمرها أطاعته »

الاسلام والأسرة

وفي رواية : « ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله - عز وجل - خيراً من زوجة صالحة : إن أمرها أطاعته ، وإن نظر إليها سرتة ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها حفظته في نفسها وماله »^(٧)

والزواج الموفق قد وضع الإسلام أسسه وخطواته التي نوضحها فيما يأتي :
أولاً : الترغيب في الزواج :

دعا الإسلام إلى الزواج ، وحذّر من الرهبانية ونفّر منها . . . وقد جاءت الدعوة إلى التزوج في الكتاب والسنة ، وإجماع المسلمين .
أما الكتاب فقد قال - تعالى -

« يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منها رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً »^(٨)
وقال - تعالى -

« وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله »^(٩)

وهذا أمر بالإنكاح وهو التزويج

وقال - تعالى - محذراً من الوقوف في طريق الزواج الكفاء :

« فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف »^(١٠)

(٧) فقه السنة جـ ٢ ص ٩ وقال : رواه ابن ماجه عن أبي امامة - رضى الله عنه -

(٨) النساء ١

(٩) النور ٣٢

(١٠) البقرة ٢٣٢

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

فهذا نهي عن العضل - والعضل هو المتع .
وذكر الله أن الزواج سنة الأنبياء والرسل السابقين - قال تعالى -
« ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية » (١١)
وقد جاء ذلك في معرض الامتنان وإظهار الفضل - كما يقول حجة
الإسلام الغزالي . (١٢) . . أما ما يذكر بخصوص يحيى - عليه السلام - من
أنه لم يتزوج ، فقالوا : إنه قد تزوج إلا أنه لم يجامع .
وأما بخصوص عيسى - عليه السلام - فقيل : إنه سيتزوج إذا نزل إلى
الأرض وسوف يولد له . (١٣)

والأحاديث المرغبة في الزواج كثيرة منها :

● عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » (١٤)
● وقال - صلى الله عليه وسلم - : « النكاح سنتي فمن أحب فطرق فليستن بستني » (١٥)

● روى أنس قال : إن نفراً من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١١) سورة الرعد ٣٨

(١٢) إحياء علوم الدين ج٤ ص٦٨٣ ط الشعب

(١٣) المرجع السابق

(١٤) نيل الأوطار ج٦ ص٩٩

(١٥) أخرجه أبويعلى في مسندة من حديث ابن عباس بسند حسن ، وفي إحياء علوم الدين

ج٤ ص٦٨٣

الاسلام والأسرة

وسلم - - اجتمعوا فقال بعضهم : لا أتزوج ، وقال بعضهم : أصلي ولا أنام ، وقال بعضهم : أصوم ولا أفطر ، فبلغ ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « مابال أقوام قالوا كذا وكذا ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأنام ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني »^(١٦)

● وقال - صلى الله عليه وسلم - : « إذا أتاكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير »^(١٧)

وفي النهي عن التبتل روى قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن التبتل ، وقرأ قتادة : « ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية »^(١٨)

أما الإجماع فمعروف

فقد نذر من الصحابة والتابعين وأمائل الأمة من لم يتزوج . ولم يؤثر عدم الزواج إلا عن أفاذ صانوا أنفسهم وحفظوها ، ولا يؤخذ فعلهم هذا سنة .

وعلق الشوكاني في كتابه - نيل الأوطار - على أحاديث الباب التي ذكرها في الحث على الزواج قائلاً ::

سائر ما في أحاديث الباب من الأوامر ونحوها تقول بوجوب النكاح ، وقال ابن حجر في فتح الباري : قسم العلماء الرجال في التزويج إلى أقسام :

● التائق إلى الزواج ، القادر على مؤنته ، الخائف على نفسه ، فهذا يندب

(١٦) نيل الأوطار ج٦ ص ١٠٠

(١٧) إحياء علوم الدين ج٦ ص ٦٨٤

(١٨) نيل الأوطار ج٦ ص ١٠٠ وقال : رواه الترمذي وابن ماجه

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

له النكاح عند الجميع ، وقاله الخنابلة فى رواية : إنه يجب -
وقال ابن حزم : فرض على كل قادر على الوطء إن وجد مايتزوج به ،
فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم .
وقال المالكية : إنه يندب ، وقد يجب فى حق من لاينكف عن الزنا .
وقال القرطبى : المستطيع الذى يخاف الضرر على نفسه ودينه من
العزوبة ولا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزويج فإنه يجب عليه ذلك .
● أما غير التائق فإنه يباح له عدم الزواج إذا كان ذلك لا يضر فى دين أو
نفس ، ويستحب له الزواج إذا حصل به معنى مقصود من كسر شهوة
وإعفاف نفس ونحو ذلك .
بل قال بعضهم : إنه يندب لعموم قوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا
رهبانية فى الإسلام »^(١٩)
والذى يدل على استحباب الزواج - أياً كان صاحبه - ماورد من آثار داعية
إليه ، فقد قال ابن عمر - رضى الله عنهما - : لا يمنع من النكاح إلا عجز أو
فجور ، فهذا الأثر يدل على أن الدين لا يمنع منه إطلاقاً .
بل إن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : لا يتم نسك الناسك حتى
يتزوج ، ومعنى ذلك أن قلب الناسك يسلم من الخواطر إذا كان متزوجاً .
ولا يتم نسكه إلا بفراغ قلبه .^(٢٠)

(١٩) الشوكانى فى نيل الأوطار - يتصرف - ج٦ ص١٠٣ ، ص١٠٤

(٢٠) إحياء علوم الدين ج٤ ص٦٨٥

الاسلام والأسرة

ومن كل ماسبق نخلص إلى فوائد الزواج التي نلخصها فيما يلي :

● الولد الذي يبقى الأثر ويحفظ الذكر ويقر العين ، ولا يتحقق ذلك على الوجه السليم إلا بالزواج السليم .

● الوقاية من الفتن ، والصيانة للنفس من غلبة الشهوة ، والتحصن من الشيطان الذي يزين للإنسان الشهوة ويدفعه إلى الرذيلة ، ولذلك ورد : « من تزوج فقد أحرز نصف دينه فليتق الله في النصف الآخر »

● تحقيق المتعة المباحة ، وإيناس النفس بمجالسة الزوجة وملاعبتها والنظر إليها ومحادثتها وقد ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قوله : « كل شيء ليس من ذكر الله - عز وجل - فهو لعب إلا أن يكون أربعة : ملاعبة الرجل امرأته ، وتأديب الرجل فرسه ، ومشى الرجل بين الغرضين ، وتعلم الرجل السباحة » (٢١)

● التخفف من أعباء الأعمال المنزلية التي أصبحت من واجبات الزوجة بعد الزواج ، وقد كان الرجل قبل ذلك يقوم بها ، وتشغل قسماً ثميناً من وقته ، ويستطيع بعد ذلك أن يجد الوقت الكافي للطاعة إن أراد ، ولرفع مستوى معيشته وزيادة دخله وتحسين مستوى ثقافته إن أراد ولذلك قال بعض الحكماء : الزوجة الصالحة ليست من الدنيا فإنها تفرغك للأخرة .

● وخير معين للإنسان على جهاد نفسه هو الزواج ، قال الغزالي : إنه يجاهد نفسه ويروضها بالرعاية والولاية والقيام بحقوق الأهل ، والصبر على

(٢١) أسد الغابة ج١ ص٣٠٩ في ترجمة جابر بن عمير

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أخلاق الزوجات واحتمال الأذى منهن ، والاجتهاد فى طلب الحلال لمن ، والقيام بتربية أولاده على سنن صالح . . . قال عليه الصلاة والسلام : « ما أنفق الرجل على أهله فهو صدقة ، وإن الرجل ليؤجر فى اللقمة يرفعها إلى فى امرأته » (٢٢)

ثانياً : حسن الاختيار بالنسبة للزوجة :

ولذا عزم الإنسان على الزواج ، وجب عليه البحث عمن تصلح له زوجة ، وقد قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : « تخيروا لنطفكم فانكحوا الأكفاء وأنكحوا إليهم » (٢٣)

وفى كتاب نيل الأوطار « باب صفة المرأة التى تستحب خطبتها » أحاديث متعددة تحدث عن هذه الصفات . نذكر منها :

● عن أنس أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يأمر بالبائة وينهى عن التبتل نهما شديدا ، ويقول : « تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثركم الأمم يوم القيامة » (٢٤)

فهذا الحديث يحدد صفتين فى المرأة هما - أن تكون ودوداً ، وأن تكون ولوداً . . . ومعنى كلمة ودود من الود . . . أى إنها مودودة لما هى عليه من حسن الخلق والتودد إلى الزوج ، وهى فعول بمعنى مفعول .

(٢٢) إحياء علوم الدين ج٦ ص٧٠١

(٢٣) رواه ابن ماجة من حديث عائشة ، وروى فى الحلية عن أنس ، ورواه البيهقى السنن عن عائشة - رضى الله عنها - ورمز له السيوطى فى الجامع الصغير بالصحة ، وهو فى جمع الجوامع برقم ١٢٤٤٤

(٢٤) نيل الأوطار ج٦ ص١٠٤

الاسلام والأسرة

والولود يعنى أنها ليست عقيماً ، ويعرف ذلك من سيرة أسرتها التى اعتادت الإنجاب .

والذى يفيد أفضلية الولود على العقيم مارواه معقل بن يسار قال : جاء رجل إلى النبی - صلى الله عليه وسلم - فقال : إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وإنها لاتلد فأتزوجها ؟ قال : لا ، ثم أتاه الثانية فنهاء ، ثم أتاه الثالثة ، فقال : « تزوجوا الودود فالن مكاتر بكم »^(٢٥) . وهذه المرأة بالطبع كانت ثيباً ، فهى لم تنجب من زوجها السابق .

● وعن جابر أن النبی - صلى الله عليه وسلم - قال له : يا جابر ، تزوجت بكرة أم ثيباً ؟ قال ثيباً . فقال : هلاً تزوجت بكرةً تلاعبها وتلاعبك ؟^(٢٦) فهذا الحديث يشير إلى أفضلية البكر على الثيب ، إلا لمقتضى لنكاح الثيب .

● وعن أبي هريرة عن النبی - صلى الله عليه وسلم - قال : « تنكح المرأة لأربع ، لماها ولحسبها ولجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك »^(٢٧)

وهذا الحديث يبين أفضلية ذات الدين على غيرها .
ومعنى تربت يداك : أى لصقت بالتراب ، وهو كناية عن الفقر - وهو بمعنى الدعاء ولا يراد به حقيقته ..

(٢٥) المرجع السابق وقال : رواه أبوداود والنسائي

(٢٦) المرجع السابق وقال : رواه الجماعة

(٢٧) المرجع السابق وقال : رواه الجماعة إلا الترمذی

قال الغزالى فى إحياء علوم الدين :
الخصال المطيبة للعيش التى لابد من مراعاتها فى المرأة ليدوم العقد وتتوفر مقاصده ثمانية : الدين ، والخلق ، والحسن ، وخفة المهر ، والولادة ، والبكارة ، والنسب ، وألا تكون قرابة قريبة .
ثم فصل ذلك قائلاً : -

الأولى : أن تكون صالحة ذات دين ، فإنها إن كانت ضعيفة الدين ضعفت فى صيانة نفسها وفرجها وأزرت بزوجه ، وسودت بين الناس وجهه ، وشوشت بالغيرة قلبه ، ونغصت بذلك عيشه ، وقد جاء فى الحديث الشريف :

« من نكح المرأة لما لها وجمالها حُرِمَ جمالها ومالها ، ومن نكحها لدينها رزقه الله مالها وجمالها » (٢٨)

الثانية : حسن الخلق ، وذلك أصل مهم فى طلب الراحة والاستعانة على الدين ، فإنها إذا كانت سليطة بذية اللسان ، سيئة الخلق كافرة للنعم ، كان الضرر منها أكثر من النفع ، والصبر على لسان النساء مما يمتحن به الأولياء ، قال بعض العرب : لا تنكحوا من النساء ستة : لا أنانة ، ولا حنانة ، ولا مئانة . ولا تنكحوا حداقة ، ولا براقة ، ولا شداقة . . . أما الأنانة فهى التى تكثر الأنين والتشكى ، وتعصب رأسها كل سابعة ، والمئانة هى التى تمن على زوجها فتقول : فعلت لأجلك كذا وكذا ، والحنانة التى تمن إلى زوج

(٢٨) رواه الطبرانى فى الأوسط من حديث أنس بلفظ مقارب ، وهو بهذا اللفظ فى الإحياء ٧١٢/ ٤

الاسلام والأسرة

آخر أو ولدها من زوج آخر .. والحدافة التي ترمى إلى كل شيء بحد قتها فتشتهي وتكلف الزوج شراؤه ، والبراقة تحتل معنيين ... أحدهما أن تظل طول النهار في تصقيل وجهها وتزيينه ، ليكون لوجهها بريق محصل بالصنع ، والثاني أن تغضب على الطعام فلا تأكل إلا وحدها ... والشداقة : المتشدة الكثيرة الكلام .

الخصلة الثالثة : حسن الوجه ، فذلك مطلوب لأنه به يحصل التحصن ، والطبع لا يكتفى بالدميمة غالباً ، وما روى من أن المرأة لاتنكح لجمالها ليس زجراً عن طلب الجمال ، بل هو زجر عن النكاح لأجل الجمال فقط مع فساد الدين .

الرابعة : أن تكون خفيفة المهر ، فقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « خير النساء أحسنهن وجوهاً وأرخصهن مهراً » (٢٩)

وقد نهى عن المغالاة في المهور ... وقد تزوج النبي - صلى الله عليه وسلم - بعض نسائه على عشرة دراهم وأثاث بيت ، وهذا الأثاث يتكون من رحي يد وجرة ووسادة من آدم حشوها ليف ، (٣٠) وأولم على بعض نسائه بمئذنين من شعير ، وعلى أخرى بمئذنين من تمر ومئذنين من سويق .

وفي حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « أكثرهن بركة أقلهن مهراً » (٣١)

وكما تكره المغالاة في المهر من جهة المرأة يكره السؤال عن مالها من جهة

(٢٩) صحيح ابن حبان بلفظ مقارب ، إحياء علوم الدين ج٤ ص٧١٥

(٣٠) أخرجه أبوداود الطيالسي والبخاري عن أنس ، إحياء علوم الدين ج٤ ص٧١٦

(٣١) المرجع السابق

الرجل ، فإنه لا ينبغي أن يكون الزواج من أجل المال .
وفى التنبيه على عدم المغالاة فى المهور روى ابن الأثير أن أبا حدر
الاسلمى جاء إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - يستعينه فى مهر امرأة ،
فقال له : « كم أمهرتها ؟ »

قال : مائتى درهم ، قال : « لو كنتم تغرفون من بطحان - واد بالمدينة -
مازدتهم » (٣٢)

الخامسة : أن تكون المرأة ولوداً ، فإن عُرِفَت بالعقم فلا يحسن تزوجها
لما مر فى الأحاديث السابقة ، والولود تعرف من زواجها السابق - إن كانت
ثيباً - كما تعرف من صحتها وشبابها - إن كانت عذراء - فمع الصحة
والشباب يغلب توقع الولد .

السادسة : يحسن أن تكون بكرأ ، وقد مرَّ حديث جابر الذى قال له
النبى - صلى الله عليه وسلم - : « هلأ بكراً تلاعبها وتلاعبك »
ذلك أن البكارة تتوفر فيها مزايا لا توجد فى غيرها .

فمن هذه المزايا أن البكر تقبل على زوجها وتحبه وتآلفه فيتحقق الود الذى
أشار إليه النبى - ﷺ - بقوله « عليكم بالودود » وزوجها أول حظها فى
الزواج لأنه أبوعذرتها ، والطباع مجبولة على الأنس بأول مألوف .
أما التى اختبرت الرجال قبل ذلك فقد لا ترضيها بعض الخصال التى
تجدها متعارضة مع خصال زوجها السابق .

ومنها أن بكارتها أكمل فى مودته لها ، لأن الطبع غالباً ينفر عن التى مسها

(٣٢) أسد الغابة فى معرفة الصحابة ج ٥ ص ٨٧ ، ج ٦ ص ٧٠

غير الزوج .

ومنها أن البكر ليس لها زوج سابق تمن إليه وتتذكره بين الحين والحين .
الخصلة السابعة : النشأة في منبت حسن ، وهي النسبية - أى المنسوبة
إلى أهل بيت معروف بالدين والصلاح ، وقد نهى النبي - ﷺ - عن تزوج
المرأة الحسناء التى تنبت في منبت سيئ فقال : « إياكم وخضراء الدمن »
ف قيل : ماخضراء الدمن ؟ قال : « المرأة الحسناء في المنبت السوء » (٣٣) .
الثامنة : ألا تكون من القرابة القريبة ، فإن ذلك يقلل الشهوة ، وقد
قيل : اغتربوا لاتضوا ، ومعنى لاتضوا أى لاتهزلوا ، يقال : ضوى إذا
هزل وضعف .

وروى هذا الخبر بأسلوب آخر عن ابن أبى مليكة . قال عمر : يابى
السائب إنكم قد أضويتم فانكحوا في الزنايع . (٣٤)
والزنايع جمع نزيعة ، وهى المرأة التى تزوج في غير عثيرتها .
وروى الأصمعى عن رجل قال : بنات العم أصبر ، والغرائب أنجب ،
وماضرب رءوس الأبطال كابن الأعجمية . (٣٥)

وتعليل ذلك من الوجهة النفسية أن الوجه المألوف لاثير الشهوة غالباً
ولمّا تنبعث الشهوة بقوة الإحساس واللمس ، ويقوى الإحساس بالأمر
الغريب الجديد فأما المعهود الذى دام النظر إليه مدة ، فإنه يضعف

(٣٣) أخرجه الدارقطنى في الأفراد - وفي إحياء علوم الدين ٤ / ٧١٨ .

(٣٤) عيون الأخبار لابن قتيبة ج ٤ ص ٣ .

(٣٥) المرجع السابق .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الحس عن تمام إدراكه والتأثر به . (٣٦)

وهناك تعليل آخر للنهى عن نكاح القرابة القريبة تنبه له بعض الفقهاء ، فقالوا : إن ضعف النسل المترتب على التزوج من القرابة القريبة ، يكون بسبب تثبيت الصفات الوراثية ، لأنه يزيد من احتمال ظهور هذه الصفات فإذا كان الزوجان يحملان صفات متوارثة كالفقر وضعف البصر مثلاً فإنها تظهر حتماً في أولادهما بفعل قانون الوراثة . (٣٧)

وعلى كل فليس النهى على إطلاقه ، فقد ثبت أن النهى - ﷺ - تزوج ابنة عمته زينب بنت جحش ، كما زوج ابنته فاطمة من ابن عمه على بن أبى طالب .

تحذيرات من بعض النساء :

وإذا كان الفقهاء قد وضعوا هذه الأسس السليمة في اختيار الزوجة فقد نظروا في ذلك إلى تعليقات مبلغ الشرع - ﷺ - حيث أوصى قائلاً : « تزوج تزدد عفة إلى عفتك » ثم حذر من يخاطبه قائلاً : « ولا تزوج خمسة : شهيرة ، ولا لهبرة ، ولا نهبرة ، ولا هيدرة ، ولا لفوتا » .

قال : يا رسول الله ، ما أدري مما قلت شيئاً . قال : « أستم عرباً ؟ أما الشهيرة - فالطويلة المهزولة ، وأما النهبرة - فالزرقاء البذيئة ، وأما النهبرة فالقصيرة الدميعة ، وأما الهيدرة - فالمعجوز المدبرة ، وأما اللفوت فهى ذات

(٣٦) إحياء علوم الدين ج ٤ ص ٧١١ - ص ٧١٩ .

(٣٧) أحكام الخطبة في الشريعة الإسلامية د كوثر كامل على ص ٢٠ ط دار الاعتصام .

الاسلام والأسرة

الولد من خيرك ، (٣٨)

وقد سبق أن أشرنا فيما قصه الغزالي إلى بعض صفات منفرة من بعض النساء .

ويؤثر عن العرب أوصاف للنساء وأوصاف للرجال نخرج منها بتوصيات حكيمة ، تكون خير معين لمن يريد الزواج رجلاً كان أو امرأة .
فمن ذلك ما رواه الأصمعي قال : أخبرنا شيخ من بني العنبر قال : كان يقال : النساء ثلاث : فهينة لينة عفيفة مسلمة ، تعين أهلها على العيش ولا تعين العيش على أهلها .
وأخرى وعاء للولد .

وأخرى غل قمل ، (٣٩) يضعه الله في عنق من يشاء ويفكه عمن يشاء .
والرجال ثلاثة : فهين لين عفيف مسلم ، يصدر الأمور مصادرها ويوردها مواردها .

(٣٨) الحديث أخرجه الديلمي عن زيد بن حارثة ، وهو في جمع الجوامع للسيوطي برقم ١٢٥٢٠ ج ٢ ص ١٠٤٥ ولم يعلق عليه . وإن كانت لجنة التحقيق ضعفته .
وفي تفسير لغوياته ما يأتي :

الشهيرة : الكبيرة الغانية - الشهيرة : الطويلة المهزولة ، وقيل : هي القصيرة الذميمة -
والنهبية : هي الطويلة المهزولة - وقيل : هي التي أشرفت على الهلاك - المهيدرة : هي المعجوز التي أبهرت شهوتها وحرارتها ، وقيل : هي بالذال المعجمة من الهذر وهو الكلام الكثير والياء زائدة .

(٣٩) غل قمل : مثل يضرب للمرأة السيئة الخلق ، وأصله أن العرب إذا أسروا أسيراً غلوه أي قيدوه بقيد عليه شعر فربما امتلا هذا القيد قملاً ، فتنجمع على صاحبه محبتان : القيد والقمل ، فهو مثل للمرأة السيئة ذات المهر الكبير لا يستطيع زوجها منها فكاكاً لعظم مهرها ، وهي مع ذلك تؤذيه وتسببه .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وأخر ينتهى إلى رأى ذى اللب والمقدرة فيأخذ بأمره وينتهى إلى قوله
وأخر حائر بائر،^(٤٠) لا ياتمر لرشد ولا يطيع مرشداً.^(٤١)

حسن الاختيار بالنسبة للزوج :

وكما حث الشرع الزوج على حسن اختيار زوجته ، فقد حث أهل
الزوجة على حسن اختيار من يزوجه من بناتهم وأخواتهم .
وحسن الاختيار للزوج يشير إليه قوله - تعالى - على لسان شعيب .
« إن أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين » .

بعد أن جاء وصف موسى على لسان إحدى ابنتيه « إن خير من أستأجرت
القوى الأمين »^(٤٢) .

فقد راعى صفتى القوة والأمانة وهما خير صفات الرجل التى ينبغى
مراعاتها فى الزوج المختار ، فالقوة تتحقق بها المحافظة على الزوجة والقدرة
على الإنجاب ، والأمانة تتحقق بها النسبة إلى الدين القيم والخلق
القويم . .

والأمور التى يحسن مراعاتها فى الزوج تدور حول تحقيق مفهوم الحديث
الشريف « إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوجه إن لا تفعلوا تكن
فتنة فى الأرض وفساد هريض »^(٤٣)

(٤٠) الحائر البائر : الضال الذى لا يهتدى .

(٤١) عيون الأخبار لابن قتيبة ج ٤ ص ٢ .

(٤٢) سورة القصص ٢٦ ، ٢٧ .

(٤٣) أخرجه الترمذى والبيهقى والحاكم من حديث أبى هريرة ، وهو فى جامع أحاديث الرسول

- للسيوطى برقم ٨٦٦ ج ١ ص ١٨٤ .

الاسلام والأسرة

فعلى ولى الزوجة أن يراعى خصال الزوج ، ولينظر إلى كريمته فلا يزوجه ممن ساء خلقه ، أو ضعف دينه ، أو قصر عن القيام بحقها ، أو كان لا يكافئها في نسبها . قال - ﷺ - « النكاح رق فلينظر أحدكم أين يضع كريمته » (٤٤) .

والاحتياط في حقها أهم ، لأنها رقيقة بالنكاح لا يخلص لها . والزوج قادر على الطلاق . فإن زوجه ظلماً ، أو فاسقاً ، أو مبتدعاً ، أو شارب خمر فقد جنى على دينه وتعرض لسخط الله ، لما قطع من حق الرحم وسوء الاختيار . وقد وضع الفقهاء أموراً تجب مراعاتها في اختيار الزوج نذكرها فيما يأتي - من كتاب أحكام الخطبة - : (٤٥)

١ - أن يكون الزوج ذا دين وخلق كريم وسلوك طيب ، مساوياً للمرأة في العفة والاستقامة والصلاح ، فلا تزوج عفيفة بفاسق - لقوله - تعالى - « أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستويون » (٤٦) .

والفاسق الذى لا يؤدى الفرائض ولا يجتنب النواهي ليس كفتناً للعفيفة الصالحة ، لأنها وأوليائها تلحقهم المعايير بمصاهرة الفاسق . وقد حذر النبى - صلى الله عليه وسلم - من تزويج الفاسق فقال « من زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحماً » (٤٧)

(٤٤) إحياء علوم الدين ج ٤ ص ٧١٩ وقال العراقى : رواه أبو عمر التوقانى موقوفاً على عائشة وأسما ، قال البيهقى : وروى ذلك مرفوعاً ، والموقوف أصح .

(٤٥) أحكام الخطبة في الشريعة الإسلامية د كوثر كامل على ص ٢١ ، ص ٢٣ .

(٤٦) سورة السجدة ١٨ .

(٤٧) قال العراقى : أخرجه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس ، ورواه في الثقات من قول الشعبي بإسناد صحيح .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال رجل للحسين بن على - رضى الله عنها - قد خطب ابنتى جماعة فممن أزوجها ؟ قال : ممن يتقى الله ، فإن أحبها أكرمها ، وإن أبغضها لم يظلمها» (٤٨) .

٢ - أن يكون الزوج نسيباً ، بمعنى أن يكون من أسرة كريمة .
وقد روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه قال : لأمنعن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء . (٤٩)

ولما اعتبر النسب فى اختيار الزوج لأن المرأة وأولياءها تلحقهم المعايير بدناءة النسب ، وذلك أن المرأة الشريفة تأبى أن تكون مستفرشة للخسيس ، بخلاف الرجل لأنه مُستفرش فلا يغيظه دناءة الفراش . (٥٠)

والعبرة فى النسب للأبناء لا للأمهات إلا فى بنات فاطمة - رضى الله عنها -
فإنهن منسويات إلى النبى - ﷺ -

واعتبار النسب فى المصاهرة بالنسبة للعرب فقط . أما غير العرب فلا اعتبار للنسب بينهم .

إلا أنه يجب التنبيه إلى أن شرف العلم يعلو ويسمو كل نسب وحسب ، فالرجل العالم وإن لم يكن له نسب شريف وأصل عريق يعد كفتاً لآى امرأة - مهما كان أصلها ونسبها وحسبها شريفاً وعريقاً - لقوله - عز وجل :
« يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » (٥١)

(٤٨) الإحياء ٤ / ٧١٩ .

(٤٩) نيل الأوطار للشوكانى ج ٦ ص ١٤٤ .

(٥٠) شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٢ ص ٤١٨ .

(٥١) المجادلة ١١ .

الاسلام والأسرة

٣ - يفضل ألا يكون الزوج قد سبق له الزواج إذا كانت المخطوبة بكرة ، فكما يسن زواج البكر للرجل ، يسن للمرأة أيضاً إذا كانت بكرة أن تتزوج ممن لم يسبق له الزواج ، لأن النفوس جبلت على الائتناس بأول مألوف .

٤ - أن يكون الزوج محترفاً وأن تكون حرفته أو مهنته محترمة ، لأن الناس يتفاخرون بشرف الحرفة والمهنة ، كما أنهم يأنفون من دناءتها ويتعيبون بها ، وأصحاب الحرف الدنيئة ليسوا أكفاء لبنات أصحاب الحرف الشريفة . وقد روى عن النبي - ﷺ - قوله : « العرب بعضهم أكفاء لبعض إلا حائكاً أو حجاماً » . (٥٢)

ولكن المرجع في ذلك إلى العرف ، وهو يختلف باختلاف البلدان والأزمان .

- وقد أصبحت صناعة الحياكة الآن من الصناعات المرموقة التي تقبل عليها الناس ، ويتخذونها موارد لأرزاقهم .

٥ - أن يكون الخاطب موسراً ، ليعف نفسه وأهله من حلال ، فإذا كانت المخطوبة موسرة فليس المعسر كفتاً لها ، لأنه يقع عليها ضرر باعساره اهـ

ثالثاً : الخطبة - وسيأتى الحديث عن أحكامها تفصيلاً بعد ..

تعريف النكاح :

قال الفقهاء : النكاح له معان ثلاثة ، أحدها : المعنى اللغوي ،

وثانيها : المعنى الشرعي ، وثالثها : المعنى الفقهي .

(٥٢) السنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ١٣٤ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أما المعنى اللغوى ، فهو الوطء والضم ، ويطلق على العقد من باب المجاز - قال بعض المفسرين - فى قوله - تعالى -
« الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة »^(٥٣)
النكاح هنا الوطء .

ولكن بعضهم يقول : إنه بمعنى الزواج ، لأنه لا يعرف شئ من ذكر النكاح فى كتاب الله - تعالى - إلا على معنى التزويج - قال - تعالى -
« وأنكحوا الأيامى منكم »^(٥٤)

وأما المعنى الشرعى ففيه أقوال ثلاثة :
أحدها أنه حقيقة فى الوطء ، مجاز فى العقد كالمعنى اللغوى تماماً ، ومتى جاء فى الكتاب والسنة من غير قرينة انصرف معناه إلى الوطء ، كقوله - تعالى -
« ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف »^(٥٥)
فإن معنى النكاح فى هذه الآية الكريمة هو الوطء ، لأن النهى إنما يتصور عنه لا من العقد فى ذاته ، لأن الغيرة لا تترتب على مجرد العقد بل تترتب على الوطء الذى تنقطع به صلات المودة والاحترام .
وهذا هو رأى الأحناف .

ولكن الأحناف أنفسهم يقولون : إن النكاح فى قوله - تعالى -
« حتى تنكح زوجاً غيره »^(٥٦)

(٥٣) سورة النور آية ٣

(٥٤) لسان العرب مادة نكح ، والآية فى سورة النور ٣٢

(٥٥) النساء ٢٢

(٥٦) البقرة ٢٣٠

الاسلام والأسرة

معناه العقد لا الوطء ، لأن إسناده إلى المرأة قرينة على ذلك ، فإن الوطء فعل ، والمرأة لاتفعل ، ومؤدّى ذلك عندهم أن مجرد العقد على الغير كاف لتحليل المرأة لمن طلقها ثلاثاً ، وليس الأمر كذلك عند غيرهم - فالسنة صريحة فى حتمية الوطء المفهوم من قوله - صلى الله عليه وسلم - : « حتى تلدوق عُصيّته »

ثانيها : أن النكاح حقيقة فى العقد مجاز فى الوطء ، وهو بذلك يكون على عكس المعنى اللغوى ، والدليل على ذلك كثرة وروده بمعنى العقد فى الكتاب والسنة ، ومن ذلك قوله - تعالى - :

« حتى تنكح زوجاً غيره »

وهذا هو الأرجح عند المالكية والشافعية .

ثالثها : أنه مشترك لفظى بين العقد والوطء وهذا هو أظهر الأقوال الثلاثة ، لأن الشرع يستعمله تارة فى العقد ، وتارة فى الوطء . .

وأما المعنى الفقهى فيدور حول معنى واحد هو ماسبق أن قلناه وهو : الصلة الشرعية بين الرجل والمرأة التى تسن لحفظ النوع وما يتبعه من النظم الاجتماعية »

فالأحناف يقولون : هو عقد يفيد ملك المتعة قصداً ، ومعنى ملك المتعة : اختصاص الرجل ببضع المرأة وسائر بدنها من حيث التلذذ ، فليس المراد بالملك الملك الحقيقى .

والشافعية يقولون : هو عقد يتضمن ملك وطء بلفظ النكاح أو التزويج أو معناهما ، وهو يترتب عليه ملك الانتفاع باللذة المعروفة ، وعلى هذا يكون عقد تمليك .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وإن كان بعض الشافعية يقولون : إنه يتضمن إباحة الوطء لا التمليك ،
والمالكية يقولون : هو عقد على مجرد متعة التلذذ أو بعبارة أخرى : هو عقد
تمليك انتفاع بالبضع وسائر بدن الزوجة .

والحنابلة يقولون : هو عقد بلفظ إنكاح أو تزويج على منفعة الاستمتاع ،
والمنفعة المقصود بها الانتفاع .^(٥٧)

والمقصود بالعقد هو العقد الشرعى الصحيح المستكمل للشروط المبيحة
للاستمتاع بالمرأة - وهى :

● أن يكون العقد على امرأة خالية من الموانع الشرعية ، فلا يصح العقد
على رجل أو اختى مشكل ، ولا على وثنية ولا على محرمة بنسب أو رضاع أو
مصاهرة

ويشترط فى العقد أن يكون مبنياً على إيجاب وقبول شرعيين بشهود
وسياق تفصيل ذلك ..

الأنكحة التى هدمها الإسلام

والنكاح بمفهومه الذى أشرنا إليه ، هو النكاح الشرعى الذى أمر به
الإسلام ، وقد كانت هناك أنكحة قبل الإسلام أبطلها ، لتنافيها مع
ما جاءت به هذه الشريعة الغراء من آداب سامية فى العلاقات الاجتماعية
ونظام الأسرة ، ومن هذه الأنكحة :-

● نكاح الخدن .

● فمن الأنكحة الباطلة ما يسمى بنكاح الخدن ، وقد أشار إليه القرآن

(٥٧) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ج٤ ص٢٠ ، ص٢١

الكريم في قوله - تعالى :

« غير مسافحات ولا متخذات أخدان » (٥٨)

قال القرطبي في قوله - تعالى - :

« غير مسافحات »

أى غير زوانٍ ، أى معلنات بالزنا ، لأن أهل الجاهلية كان فيهم الزواني في العلانية ، ولهن رايات منصوبات كرايات البيطار - الطبيب -

وفي قوله « ولا متخذات أخدان » : أى أصدقاء على الفاحشة ، وأحدها خِذْن وخدين ، وهو الذى يخادتك ، وَرَجُلٌ خُذَنَةٌ إذا اتخذ أخدانا ، أى أصحاباً .

قال - وقيل : المسافحة المجاهرة بالزنى ، أى التى تكرى نفسها لذلك ، وذات الخِذْن هى التى تزنى سراً .

وقيل - المسافحة : المبذولة - أى للجميع - أما ذات الخِذْن فهى التى تزنى بواحد ، وكانت العرب تعيب الإعلان بالزنى ، ولا تعيب اتخاذ الأخدان . ثم حرم الإسلام جميع ذلك . (٥٩) وفى ذلك نزل قوله - تعالى -

« ولا تقربوا الفواحش ماظهر منها ومابطن » (٦٠)

● نكاح البذل .

ومن الأنكحة التى أبطلها الإسلام مايعرف بنكاح البذل ، ومفهومه أن

(٥٨) النساء ٢٥

(٥٩) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٥ ص١٤٢ ، ص١٤٣

(٦٠) سورة الأنعام ١٥١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الرجل يقول للرجل : انزل لى عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتى وأزيدك ،
● نكاح الاستبضاع .

وهناك أنواع أخرى للنكاح أشارت إليها السيدة عائشة رضى الله عنها
بقولها : كان النكاح فى الجاهلية على أربعة أنحاء - أى أنواع -

● نكاح الناس اليوم

● ونكاح آخر وهو أن يقول الرجل لامرأته إذا طهرت من طمئنها -
حيضها - : أرسل إلى فلان فاستبضى منه - أى اطلبى منه المباشعة - وهى
الجماع - لتتالى الولد فقط - ويعتزلها زوجها حتى يتبين حملها ، فإذا تبين
أصاها إذا أحب ، وإنما يفعل ذلك رغبة فى نجابة الولد ، ويسمى هذا نكاح
الاستبضاع .

● ونكاح القافة .

والقافة جمع قائف ، وهو الذى يقارن بين الناس ليلحق ذوى الأنساب
بعضهم ببعض ، جاء فى معارف العرب : وقياة البشر : وهى الاستدلال
بهيئة الإنسان وملاعه وأعضائه على نسبه - وقد اشتهر بذلك جماعة من
العرب كانوا إذا نظروا إلى عدة أشخاص ألحقوا الابن بأبيه والأخ
بأخيه . (٦١)

ومفهوم هذا النوع من النكاح : أنهم كانوا يجتمعون على امرأة من
البغايا ، فإذا حملت ووضعت ، دعت كل من دخل عليها ، ودعت أحد

(٦١) تاريخ أدب اللغة العربية فى العصر الجاهل لعبد الجواد رمضان وحامد مصطفى ص ٦٢

الاسلام والأسرة

القافة ليلحق وليدها بمن يشبهه من هؤلاء الرجال فيلحقه ، ولا يجزؤ الرجل على إنكاره .

وقد هدم الإسلام أيضا هذا النوع القائم على الزنى والبغاء لتنافيه مع أدب الإسلام العالى ونظامه الراقى .

● وهناك نوع آخر يشبهه ، فقد كان الرهط وهم دون العشرة - يجتمعون على إحدى البقايا فيصيبونها جميعاً ، فإذا حملت ووضعت ، أرسلت إلى هؤلاء الرجال فلا يستمعى أحد على الحضور ، فتقول لهم : قد عرفتم ماكان من أمركم ، وقد ولدت ، ثم تنظر إلى واحد منهم بالذات فتقول : وهذا هو ابنك يا فلان . فيلحقه به ولا ينكر ذلك . (٦٢)

هذه الأنكحة غير مشروعة ، لأنها تؤدى إلى اختلاط الأنساب ، وإلحاق الولد بغير أبيه ، إلى جانب ما فى ذلك من استهجان واستقباح ومنافاة للغيرة المشروعة على العرض والشرف . ومن أجل ذلك كان التحريم القاطع للزنى فى قوله - تعالى - :

« ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً » (٦٣)

قال القرطبى : الزنى من الكبائر ولا خلاف فيه وفى قبحه ، وينشأ عنه استخدام ولد الغير واتخاذ ابناً - إلى غير ذلك من الميراث وفساد الأنساب باختلاط المياه . . . وفى الصحيح أن النبى - صلى الله عليه وسلم - جاءه رجل بامرأة مُجْح - المجح : الحامل التى قربت ولادتها - فقال : « لعله يريد

(٦٢) راجع فقه السنة للشيخ سيد سابق جـ ٢ ص ٦ ، ٧

(٦٣) الإسراء ٣٢

أن يلم بها »

فقالوا : نعم ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لقد هممت أن ألعنه لعناً يدخل معه قبره ، كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستخذه وهو لا يحل له » ؟ (٦٤)

كيف يتحقق النكاح المشروع ؟

هذا النظام المشروع للنكاح الذى أبقى عليه الإسلام من بين الأنكحة التى كانت فى الجاهلية يقوم على أسس سليمة مرعية ، وله أركانه الضرورية من الإيجاب والقبول ، ويشترط الإشهاد عليه ، وبهذا يتم العقد الذى يحل به استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه الذى شرعه الله - عز وجل - وبه تثبت الحقوق الواجبة لكل منهما قبل الآخر .

ماحكم النكاح ؟

أشرنا فيما سبق - فى إيجاز - إلى حكم النكاح ، ونزيد الأمر إيضاحاً فنقول :

قال الأحناف :

النكاح فرض فى حالة التوقان . فالذى تتوق نفسه إلى النساء ولا يمكنه أن يصبر عنهن ، ولديه القدرة المالية التى تمكنه من أداء المهر والإنفاق على زوجته يفرض عليه النكاح . فإن لم يتزوج ، وهو فى هذه الحالة - يأثم . والفرضية هى فرضية عين بمنزلة الصوم والصلاة وغيرها من فروض الأعيان . وهذا هو رأى جمهور الأحناف .

(٦٤) تفسير القرطبي ج ١٠ ص ٢٥٤

الاسلام والأسرة

وقال بعض الأحناف : إنه مندوب ومستحب لا فرض .
وقال آخرون منهم : إنه فرض كفاية - ويعنى ذلك أن المجتمع إذا
أضرب أفراده عن الزواج أثموا جميعا ، ولكن إذا قام به الغالب الأعظم
سقط عن الباقيين ، فهو بمنزلة الجهاد وصلاة الجنازة .
وقال بعضهم : إنه واجب ، واختلف القائلون بالوجوب في كيفيته ،
فقال بعضهم : إنه واجب على سبيل الكفاية كرد السلام ، وقال بعضهم إنه
واجب عيناً ، لكن عملاً لا اعتقاداً على طريق التعيين كصدقة الفطر ،
والأضحية ، والوتر .

حجة القائلين بفرضية العين

احتج هؤلاء بظواهر النصوص من مثل قوله - تعالى - :
« فأنكحوا ما طاب لكم من النساء »^(٦٥)
وقوله - تعالى - :

« وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم »^(٦٦) .
وقول النبی - صلى الله عليه وسلم - : « تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق
يهتز له عرش الرحمن »^(٦٧) ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : « تناكحوا
تكثرُوا فإن أباهي بكم الأمم يوم القيامة »^(٦٨) .

(٦٥) النساء ٣

(٦٦) النور ٣٢

(٦٧) أخرجه الخطيب البغدادي عن ابن عمر في تاريخ بغداد ح- ١٢ ص- ٣٧٧ ، وفي جمع

الجوامع للسيوطي برقم ١٢٥٣٢ ح- ٢ ص- ١٠٣١

(٦٨) بدائع الصنائع ح- ٢ ص- ٢٢٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فقد أمر الله - عز وجل - بالنكاح مطلقاً ، والأمر المطلق للفرضية والوجوب قطعاً - إلا أن يقوم الدليل على خلافه ، ولأن الامتناع عن الزنى واجب ، ولا يتوصل إلى الامتناع عنه إلا بالنكاح ، ومالا يتوصل إلى الواجب إلا به يكون واجباً .

ويرى الشافعى : أن النكاح مباح وليس فرضاً ، وحجته فى ذلك أن الله - تعالى - يقول :

« وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم عصفين » (٦٩) .
فقد أخبر الله عن إحلال النكاح ، والمحلل والمباح من الأساء المترادفة ، ولأنه قال : « وأحل لكم » ولفظ « لكم » يستعمل فى المباحات .
ولأن النكاح سبب يتوصل به إلى قضاء الشهوة فيكون مباحاً كشراء الجارية للتسرى بها ، وهذا لأن قضاء الشهوة إيصال النفع إلى نفسه ، وليس يجب على الإنسان إيصال النفع إلى نفسه ، بل هو مباح فى الأصل كالأكل والشرب .

وإذا كان مباحاً لا يكون واجباً لما بينهما من التنافى .

والدليل على أن النكاح ليس واجباً قوله - تعالى -

« وسيداً وحصوراً ونبياً من الصالحين » (٧٠)

فهذا خرج مخرج المدح ليحى - عليه السلام - بكونه حصوراً ، والحصور : الذى لا يأتى النساء مع القدرة ، ولو كان واجباً لما استحق المدح

(٦٩) النساء ٢٤

(٧٠) آل عمران ٣٩

الاسلام والأسرة

بتركه ، لأن ترك الواجب أولى بالذم لا بالمُدح . (٧١)
حجة من قال بتدبيه :

وقد رأينا أن بعض الأحناف قال : إنه مندوب ، وحجتهم في ذلك ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فليصم فإن الصوم له وجاء » (٧٢)
فقد أقام الصوم مقام النكاح ، وليس صوم التطوع بواجب - فدل على أن النكاح ليس بواجب أيضاً ، ولأن في الصحابة - رضوان الله عليهم - من لم تكن له زوجة ، ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - علم منه ذلك ولم ينكر عليه ، قوله على أنه ليس بواجب .
شروط فرضية الزواج عند الأحناف .

والذي يرى من الأحناف أن الزواج فرض فإنه يرى أن ذلك يكون إذا اجتمعت شروط أربعة .

- ١ - أن يتيقن الشخص أنه سيقع في الزنا إذا لم يتزوج ، ولا يكفي مجرد الخوف من الوقوع بل يتيقن ذلك
- ٢ - ألا تكون له قدرة على الصيام الذي يكفه عن الوقوع في الزنى ، فإن كانت له القدرة على الصوم فإن الزواج لا يكون فرضاً واجباً عليه .
- ٣ - القدرة على أداء المهر والإنفاق على الزوجة من كسب حلال ، فإن لم تكن له القدرة على ذلك افترض عليه محاربة نفسه وشهوته محاربة شديدة ،

(٧١) بدائع الصنائع ٢ / ٢٢٧

(٧٢) المرجع السابق ٢ / ٢٢٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وزجرها زجراً كبيراً عن الوقوع فى الزنا^(٧٣) مصداقاً لقوله - تعالى -
« وليستغفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله »^(٧٤)
هل يجوز الاقتراض للزواج ؟

إذا أمكنه اقتراض المهر والنفقة الحلال وجب عليه الزواج ليستطيع الفرار
من الوقوع فى المعصية - هذا إذا كان متمكناً من القدرة على السداد - فإذا لم
يتيقن الشخص الوقوع فى الزنا ، بل خاف على نفسه الوقوع فيه أصبح
النكاح واجباً لا فرضاً بالشروط السابقة فى الفرضية .^(٧٥)
ويكون سنة مؤكدة إذا كان للشخص رغبة فيه وكان معتدلاً - لا يخاف
الوقوع فى الزنا . ومن المعروف أن القدرة على الوطء شرط أساسى فى
الزواج .

فإن عجز الرجل عن المهر أو النفقة من حلال ، أو عجز عن الوطء - فإن
النكاح لا يسن ولا يجب .

ويثاب المتزوج إذا نوى منع نفسه ونفس زوجته عن الحرام ، فإن لم يتوفا
يثاب ؛ إذ لا ثواب إلا بالنية .

مضى يكون الزواج حراماً ؟

يكون حراماً إذا أيقن ترتب الكسب الحرام عليه .

ويكره كراهة تحريم إذا خاف ذلك

(٧٣) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ج٢ ص٤

(٧٤) التور ٣٣

(٧٥) الفقه على المذاهب الأربعة ج٢ ص٩

الاسلام والأسرة

ويكون مباحاً لمن له رغبة فيه مع عدم الخوف من الوقوع في الزنى بل يتزوج بمجرد قضاء الشهوة .

أما إذا نوى منع نفسه من الزنا ، أو نوى النسل فإنه يكون سنة ، فالفرق بين سنتيه وإباحته يكون في النية وعدمها^(٧٦) .
رأى الحنابلة .

قال الإمام أحمد : النكاح واجب ، وظاهر المذهب أنه لا يجب إلا على من يخاف بتركه واقعة المحظور فيلزمه النكاح . ولا يجب على من لا يخاف واقعة المحظور والاشتغال بالزواج أفضل من التفرغ للعبادة لظاهر الأخبار ، فإن أقل أحوال هذه الأخبار الندب للنكاح والكره لتركه ، إلا أن يكون ممن لا شهوة له . كالعين والشيخ الكبير .
وفي هذين وجهان : أحدهما أن النكاح له أفضل لدخوله في عموم الأخبار ، والثاني : تركه أفضل ؛ لأنه لا يحصل منه مصلحة النكاح ، ويمنع زوجته من التحصن بغيره ، ويلزم نفسه بواجبات وحقوق لعله يعجز عنها^(٧٨) .

رأى المالكية

قال المالكية : الراغب إن خشى على نفسه الزنى إذا لم يتزوج وجب عليه الزواج .

أما إن أدى الزواج إلى الإنفاق عليها من حرام ولم يخش الزنا فإنه يحرم

(٧٦) للمرجع السابق .

(٧٨) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٢ / ٦٢٧ ، ٦٢٨

عليه النكاح . وكذلك الحكم إذا عجز عن وطئها ، فإن علمت المرأة بعجزه عن الوطء ورضيت فإنه يجوز .

وإن علمت بعجزه عن التفة ورضيت بذلك جاز الزواج بشرط أن تكون رشيدة .

ولكنها إن علمت أنه يكتسب من حرام ورضيت بذلك فإنه لا يجوز والمرأة إن عجزت عن قوتها أو كانت عرضة للمطامع فإنه يفترض عليها الزواج مادام الزواج يؤدي إلى سترها وصيانتها .

وإذا لم يكن للمرأة رغبة في النكاح ندب لها الزواج إذا كان لها أمل في النسل ، وذلك بشرط أن تكون قادرة على القيام بحقوق الزوجية ، وألا يحول الزواج بينها وبين فعل تطوع وإلا كره ..

ويندب لها كذلك إذا رغبت في الزواج دون الخوف من الوقوع في الزنى ، وكانت قادرة على الإنفاق على نفسها وهى مصونة من غير زواج . سواء كان لها أمل في النسل أم لا .

ويكره النكاح للشخص الذى ليست له رغبة فيه ويخشى عدم القيام ببعض الواجبات ، أو يعطله الزواج عن فعل تطوع .

ويكون مباحاً لمن ليست له رغبة فيه وكان قادراً عليه ولم يرج من ورائه نسلاً ، ولم يمنعه عن فعل تطوع . (٧٩)

(٧٩) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٢ ص٢١٤ ، ص٢١٥ - الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ٦٥٥

الاسلام والأسرة

أيهما أولى الزواج أم الحج ؟

إذا احتاج الإنسان إلى الزواج وخشى العنت بتركه قدمه على الحج
الواجب وإن لم يخف قدم الحج عليه
وكذلك الأمر بالنسبة لفروض الكفاية كالعلم والجهاد ، فإنها تقدم على
الزواج إذا لم يخش العنت . (٨٠)

أسباب العزوف عن الزواج .

الإسلام دين اجتماعي ، يدعو إلى أن يكون المسلم عضواً إيجابياً في
الأسرة الإسلامية الكبيرة التي تضم جماعة المسلمين .

وينادي الإسلام بأن الرهبانية ليست من أصول الإسلام في شيء ، وأنها
شيء مبتدع في الديانات السابقة لم يرعها أصحابها حق رعايتها كما جاء في
قوله - تعالى -

« ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها
حق رعايتها » (٨١) .

قال القرطبي : جاء في مسند أحمد من حديث أبي أمامة الباهلي - رضي
الله عنه - قال : خرجنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سرية من
سراياه ، فقال : « مر رجل بغار فيه شيء من ماء ، فحدث نفسه بأن يقيم
في ذلك الغار فيقوته ما كان فيه من ماء ، ويصيب ما حوله من البقل ويتخلل
عن الدنيا . قال : لو أني أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكرت ذلك

(٨٠) فقه السنة ٢ / ١٨

(٨١) الحديد ٢٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

له فإن أذن لى فعلت ، وإلا لم أفعل .
فأتاه فقال : يانى الله ، إنى مررت بغار فيه مايقوتنى من الماء والبقل ،
فحدثنى نفسى بأن أقيم فيه وأنخل من الدنيا . فقال النبى - صلى الله عليه
وسلم - : « إنى لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكنى بعثت بالحنيفية
السمحة ، والذى نفس محمد بيده لغدوة أو روحة فى سبيل الله خير من
الدنيا وما فيها ، ولقام أحدكم فى الصف الأول خير من صلاته ستين
سنة » (٨٢)

فالرهبانية التى ابتدعها السابقون أغرت بعض المسلمين بمحاكاتهم ،
وكان هذا أحد الأسباب فى العزوف عن الزواج .
ولكن هذا السلوك الفردى لا يشجعه الإسلام ولا يحض عليه ، بل إن
الإسلام يدعو إلى أن يكون المسلم عضواً بئاء لا سلبياً ولا متزوّياً عن دوره
الضرورى فى بناء المجتمع .

● ومن الأسباب فى عزوف الشباب عن الزواج المغالات فى المهور من
جانب ، والمغالة فى طلب الأثاث الذى يكلف نفقات باهظة وتكاليف كثيرة
لا طاقة للشباب بها من جانب آخر ، يضاف إلى ذلك مايعسر تدبيره من
مسكن يقيم فيه الزوجان ، وأصبح العثور على « شقة » حَجَر عثرة فى طريق
الزواج أو إتمامه والمضى فيه ..

ولا حل لهذه المشكلة إلا بتخفيف المهور وعدم المغالة فيها - فقد ورد أن
أقلهن مهوراً أكثرهن بركة .. ، فيجب التخفيف والتعاون فى تأثيث بيت

(٨٢) تفسير القرطبى ج ١٧ ص ٢٦٥

الاسلام والأسرة

الزوجية والرضا بالميسور منه حتى يتها الأفضل ، والقناعة بالمكان المحدود حتى يتها الأوسع ، فحجرة واحدة قد تكفى مؤقتاً ، حتى يتيسر المكان ذو الحجرتين أو الثلاث .

ومن الأسباب وراء عزوف الشباب عن الزواج ما يرونه من عدم شيوع الجو الدينى فى المجتمع ، مما يتيح لهم التنفيس عن غرائزهم ، وتشككهم فى سلوك كثير من الفتيات اللات لا يراعين الحشمة العامة والسلوك الإسلامى فى الزى والمظهر ، مما يجعل البعض يفضلون العزوبة على الارتباط بفتاة قد يفجع - مستقبلاً - فى شأنها ، وينلم على أنه ارتبط بها .

ولا علاج لذلك إلا بالرجوع إلى تعاليم الإسلام ، والتمسك بأدابه ، وجعل الدين هو محور الحياة وركتها الركين ، ووجوب تنشئة الأولاد على الفضائل والأداب ، والاعتصام بروح الدين وقيمه ومثله العليا - وفى ذلك حل لكثير من المشكلات التى تعوق مسيرتنا نحو غاياتنا الكريمة وأهدافنا النبيلة .

أحكام الخطبة

وجوب المصارحة فى الزواج

الزواج عشرة دائمة بين زوجين ، وبين الأزواج ترفع الاستار ويفضى بعضهم إلى بعض - هن لباس لكم وأنتم لباس هن . وما يستتر قبل الزواج يظهر على حقيقته بعد الزواج .

ولذلك كان من الضرورى أن يعرف كل منهما عن الآخر كل شئ ، فعل الزوج أن يصارح ولى الأمر الذى يخطب إليه ابنته بكل ما فيه ، يخبره عن

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

حاله وحال أسرته ، وعن دخله ، ومهنته ، وعن عاداته وسلوكه ، وعما يحب ويكره . وعما يضايقه ويفرحه . . .

وفى ذلك يقول الطبرى - فيما يحكيه عنه صاحب فقه السنة : فمضى علم الزوج أنه يعجز عن نفقة زوجته أو صداقها ، أو شيء من حقوقها الواجبة عليه فلا يحل له أن يتزوجها حتى يبين لها - أو يعلم من نفسه القدرة على أداء حقوقها - وكذلك لو كانت به علة تمنعه من الاستمتاع بها كان عليه أن يبين كيلا يغر المرأة من نفسه ، وكذلك لا يجوز له أن يفرها بنسب يدعيه ، ولا مال - ولا صناعة يذكرها وهو كاذب فيها .

وكذلك يجب على المرأة إذا علمت من نفسها العجز عن قيامها بحقوق الزوج أو كان بها علة تمنع من الاستمتاع - من خبل ، أو جذام ، أو برص ، أو داء فى الفرج ، لم يجز لها أن تغره أو تخدعه - وعليها أن تبين له ما بها من ذلك - تماماً كما يجب على بائع السلعة أن يبين ما بسلعته من العيوب .

ومتى وجد أحد الزوجين بصاحبه عيباً فله الرد . فإن كان العيب بالمرأة ردها الزوج وأخذ ما كان أعطاها من الصداق .

النظر إلى المخطوبة

ومن أجل أن يتعرف كل من الزوجين على الآخر ، فقد أباح الشرع للزوج أن ينظر إلى المرأة التى يريد أن يبنى بها ، فإنه إن نظر إليها وأعجبه كان تقدمه إليها على بينة ووضوح ، وكذلك تنظر هى إليه ، ليكون قبولها له على بينة ووضوح . والأدلة التى تبيح ذلك كثيرة منها :

الاسلام والأسرة

● روى عن المغيرة بن شعبة - رضى الله عنه - أنه أراد أن يتزوج امرأة فقال له النبی - صلى الله عليه وسلم - : « اذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » (٨٣)

● وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : خطب رجل امرأة فقال النبی - صلى الله عليه وسلم - : « انظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً » (٨٤)
● وعن جابر قال : سمعت النبی - صلى الله عليه وسلم - يقول : « إذا خطب أحدكم المرأة فقدر أن يرى منها بعض ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل » (٨٥)

● وعن محمد بن مسلمة قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « إذا ألقى الله - عز وجل - في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها » (٨٦)

وهذا النظر يكون على علم من المخطوبة وأوليائها ، ومحضر منهم ، بل إنه من المباح أن ينظر إليها دون أن تعلم ، والدليل على ذلك ما يأتي :
● جاء في أسد الغابة لابن الأثير ، والإصابة لابن حجر في ترجمة بثينة بنت الضحاك : قال سهل بن حشمة : رأيت محمد بن مسلمة يطارد امرأة يبصره على إجار - سطح بيت - يقال لها بثينة بنت الضحاك ، أخت أبي جبيرة ،

(٨٣) سنن ابن ماجه ج١ ص٦٠١

(٨٤) نيل الأوطار ج٦ ص١١٠ وقال : رواه أحمد والنسائي

(٨٥) للرجع السابق وقال : رواه أحمد وأبو داود

(٨٦) للرجع السابق وقال : رواه أحمد وابن ماجه

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فقلت : أتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؟
قال : نعم ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إذا ألقى الله - عز وجل - فى قلب رجل خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها » (٨٧)

وقد لا يكتفى الخاطب بمجرد النظر إلى المخطوبة ، فإن وراء المظهر غبراً ، وربما كانت هناك عيوب خافية لا تظهر بالنظرة العابرة والجلسة الخاطفة . وهذه العيوب تظهر للنساء أكثر مما تظهر للرجال ، وهذه هى مهمة الأم والأخت والقريبة التى يمكن أن يستأنس الخاطب برأيها ، وفعل ذلك مباح

دليله ما أخرجه أحمد والطبرانى والحاكم والبيهقى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - بعث أم سليم إلى امرأة فقال : « انظرى إلى عرقوبيها وشمى معاطفها » (٨٨)

● وحين خطب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - إلى على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - ابنته أم كلثوم ، قال له على : إنها صغيرة ، وأبعث بها إليك فإن رضيت فهى امرأتك . فأرسل بها إليه ، فكشف عمر عن ساقها ، فقالت : لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عينيك . (٨٩) وعادت غاضبة إلى أبيها فشكت إليه ، فقال لها : إنه زوجك .

إلا أن الخاطب الذى يعزم على الخطبة ، ولم تحدث موافقة بعد من ولى

(٨٧) أسد الغابة ج٧ ص٣٥ - الإصابة ج٧ ص٥٤١

(٨٨) نيل الأوطار ج٦ ص١١٠

(٨٩) المرجع السابق وأسد الغابة ج٧ ص٣٨٧ بزيادة

الاسلام والأسرة

الأمر على تزويجه لا يحق له أن يتجاوز بنظرته الوجه والكفين ، لأن ما عدا ذلك عورة عند جمهور الفقهاء
وهذا هو ما يراه المالكية والشافعية^(٩٠) ، فقد قالوا : إنه لا يحل للمخاطب أن يرى من مخطوته سوى وجهها وكفيها وما عدا ذلك عورة يحرم النظر إليه .

وهناك رأى للمالكية يقول : يندب نظر الزوج إلى وجه المخطوبة وكفيها - وقوله : كفيها ، أى ظاهرهما وباطنهما ، فالمراد يديها لكوعها ، قال : وإنما أذن للمخاطب في نظر الوجه والكفين ، لأن الوجه يدل على الجمال وعدمه ، واليدين يدلان على خصاصة البدن وطراوته أو عدمه .^(٩١)
ووافق الأحناف على ذلك^(٩٢) - فبما عدا أبا يوسف - الذى قال : يجوز النظر إلى ذراعها ، وفى قول لأبي حنيفة : يجوز النظر إلى القدمين .
وأباح الإمام أحمد النظر إلى ما يظهر من المرأة غالباً كوجه ورقبة ويد وقدم ، وفى رواية له : لا يباح له النظر إلى ماسوى الوجه^(٩٣)
والحجة فى جواز النظر إلى ما يظهر من المرأة قوله - تعالى -
« ولا يلبس زينةهن إلا ما ظهر منها »^(٩٤)

-
- (٩٠) شرح الحرشى ج٣ ص١٦٦ - حاشية النسوقى على الشرح الكبير للدردير ج٢ ص٢١٥ مضى المحتاج للخطيب ج٢ ص١٦٦
(٩١) حاشية النسوقى على الشرح الكبير للدردير ج٢ ص٢١٥
(٩٢) شرح فتح القلندر لابن الهمام ج٨ ص٩٧
(٩٣) أحكام الخطبة فى الشريعة الإسلامية ص٤٢
(٩٤) النور ٣١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فإن هذه الآية تحرم على المرأة أن تبدي من جسمها إلا ماتدعو الضرورة إلى إبدائه وهو الوجه والكفان ، والوجه والكفان قدر كاف لمعرفة ماعليه المرأة من جمال ظاهر ومستتر . فبالوجه يظهر الجمال ، وبالكفين يستدل على خصوصية البدن ولا حاجة إلى ماوراء ذلك .

ورؤية القدمين عند أبي حنيفة تدعو إليها الضرورة في رأيه .
أما رؤية غير الوجه والكفين كالرقبة مثلاً ، فدليلها : أن النبی - صلى الله عليه وسلم - لما أباح النظر إلى المخطوبة من غير علمها علم أنه إذن في النظر إلى جميع ما يظهر منها عادة ، إذ لا يمكن إفراد الوجه بالنظر مع مشاركة غيره له في الظهور ، ولأنه يظهر غالباً فأبيح النظر إليه كالوجه ..
وهناك دليل آخر هو ما فعله عمر مع ابنة علي - رضى الله عنها - حين كشف عن ساقها ليرى قدمها .. ففي ذلك دلالة واضحة صريحة على إباحة النظر إلى ما يظهر من المرأة عادة عند خطبتها زائداً على الوجه والكفين ، وإلا ما فعل عمر - رضى الله عنه - ذلك ، ولما أقره علي - رضى الله عنه - عليه .

فدل ذلك على مشروعيته . (٩٥)

رأى فيما ظهر من الزينة

الجمهور يرى أن ما ظهر من الزينة هو الوجه والكفان ، والدليل على ذلك ماروته عائشة - رضى الله عنها - أن أسماء بنت أبي بكر - رضى الله عنها -

(٩٥) أحكام الخطبة ص ٤٤

الاسلام والأسرة

دخلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال لها : « ياأسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يُرى منها إلا هذان » وأشار إلى وجهه وكفيه .

ويرى بعضهم أن ظاهر الزينة : الوجه والكفان والثياب . . . وهذا ماقال به سعيد بن جبير وعطاء والأوزاعي .

ويرى بعضهم أن ظاهر الزينة هو الثياب فقط ، وهو قول ابن مسعود ولكن بعضهم توسع في ظاهر الزينة فقال : إن ظاهر الزينة هو الكحل والسوار والخضاب إلى نصف الذراع والقرطة والفتخ .^(٩٦) والدليل على أن نصف الذراع من الزينة الظاهرة - ماروى عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر إذا عركت - حاضت - أن تظهر إلا وجهها ويديها إلى هاهنا » وقبض على نصف الذراع ،^(٩٧) وهذا هو رأى ابن عباس وقتادة والمصور بن مخرمة .

فعل هذا الرأى يجوز للمخاطب أن يرى من مغطوته أكثر من الوجه والكفين في حدود مافسر به هؤلاء الأئمة الزينة الظاهرة .

رأى الظاهرية

قال الظاهرية : يباح نظر المخاطب إلى جميع جسم المخطوبة .^(٩٨)

(٩٦) الفتخ - يفتحتين - جمع فتحة وهي الخواتيم الكبار تلبس في الأيدي .

(٩٧) راجع تفسير القرطبي ج ١٢ ص ٢٢٨ ، ص ٢٢٩

(٩٨) المحل لابن حزم ج ١٠ ص ٢١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ودليلهم على ذلك : قوله - تعالى -

« قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم » (٩٩)

وجه الاستدلال بهذه الآية أن الله افترض غض البصر جملة كما افترض حفظ الفرج ، فهو عموم لا يجوز أن يخص منه إلا ما خص بنص صريح ، وقد خص النص من أراد الزواج فقط بأحاديث كثيرة - مثل ... ماروى عن جابر بن عبدالله - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل » (١٠٠)

قال جابر : فخطبت امرأة من بنى سلمة فكنت أتنجأ تحت الكرب حتى رأيت منها بعض ماعانى إليها ، فكان هذا عموماً مخرجاً لهذه الحال من جملة ما حرم من غض البصر . (١٠١)

الرد على هذا الاستدلال

ولكنه يرد على هذا الاستدلال أن الله - تعالى - قال بعد ذلك :

« ولا يبدن زينتهن إلا ماظهر منها »

وبأن النظر عرم أبيح للحاجة والضرورة فيختص بما تدعو إليه الحاجة . والقول الراجح هو قول جمهور الفقهاء الذى يبيح النظر إلى الوجه والكفين فقط

(٩٩) النور ٣١ - راجع المحل لابن حزم ٣١/ ١٠

(١٠٠) أخرجه أبوداود والحاكم والبيهقى عن جابر وهو فى جامع الأحاديث للسيوطى برقم

١٢٩٢ ج ١ ص ٢٥٧

(١٠١) أحكام الخطبة فى الشريعة الإسلامية ص ٤٤ - والكرب : سعف النخل

الاسلام والأسرة

وهذا قدر كاف للتعرف على معالم المرأة - كما سبق أن بينا -

هل يجوز تكرار النظر إلى المخطوبة ؟

أجاز الشافعية والحنابلة أن يكرر الخاطب النظر إلى مخطوبته حتى تتبين له هيئتها ، ويتأكد بذلك عزمه على الزواج منها ، لأن الحكم على المرأة من النظرة الأولى لا يكون ثابتاً .

وقال الأحناف أيضاً : إنه لا بأس من تكرار النظرة إلى المخطوبة مادامت

النظرة الأولى لم تكف في التعرف على هيئة المخطوبة ومحاسنها . (١٠٢)

هل يجوز أن ينظر الخاطب إلى المخطوبة دون علمها ؟

قال المالكية : يكره استغفال المرأة - أى النظر إليها وهي غافلة (١٠٣)

واشترطوا في نظر الخاطب إلى مخطوبته أن تكون على علم سابق بذلك ، وعلتهم في ذلك إغلاق الباب أمام أهل الفساد الذين يتطرقون إلى النظر إلى محارم الناس ويقولون : نحن خطاب .

وقال الشافعية والحنابلة : يجوز للخاطب أن ينظر إلى مخطوبته من غير

حاجة إلى إذنها - بل وهي غافلة - إذا غلب على ظنه إجابته إلى خطبته في حين تقدمه .

وعلتهم في ذلك - كما قال الشافعية - الاكتفاء بإذن الشارع ، ولثلاث تزيين

فيفوت غرض الخاطب الذي يريد أن يراها على حقيقتها ، ولأنه قد يحدث مايؤدى إلى ترك خطبتها فيشق ذلك عليها (١٠٤)

(١٠٢) أحكام الخطبة ص ٤٥

(١٠٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٢١٥

(١٠٤) أحكام الخطبة ص ٤٥ رجوعاً إلى نيل الأوطار ج ٦ ص ١٢٥

والدليل النقل على جواز النظر إلى المخطوبة بدون علمها مارواه أبو حميد الساعدي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : إذا خطب أحدكم المرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبتها وإن كانت لاتعلم» (١٠٥)

ما حكم نظر المخطوبة إلى الخاطب ؟
وكما جوز الفقهاء أن ينظر الخاطب إلى مخطوته ، فقد أجازوا للمرأة المخطوبة أن تنظر إلى الخاطب .

وهو قياس سليم ، لأن المرأة يعجبها من الرجل ما يعجب منها ... جاء في كتاب فقه السنة منسوباً إلى عمر - رضي الله عنه - : « ولاتزوجوا بناتكم من الرجل الدميم فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن » (١٠٦)

جاء في محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني : - قال بعض المشايخ : رأيت امرأة راقتني ، فقلت : هل لك في ؟ فقالت : إن بي عيباً شيب رأسى ، فثيت عناني ، فصاحت : اثبت ، وكشفت عن شعر كالحمم - أى أسود حالك - وقالت : إني أكره من الشيب ماكرهته .

واستشهد الراغب بقول المتنبي :

أرى شيب الرجال من الغواني

بموقع شيبهن من الرجال (١٠٧)

(١٠٥) رواه أحمد والطبراني ، وهو في جامع الأحاديث برقم ١٢٩٣ ج١ ص ٢٥٧

(١٠٦) فقه السنة ج٢ ص ٢٥

(١٠٧) محاضرات الأدباء ج٢ ص ١٤٦

الاسلام والأسرة

وعما يشير إلى أن المرأة لها أن تنظر إلى الرجل الذي يخطبها - ماروى عن عائشة - رضى الله عنها - عن النبی - صلى الله عليه وسلم - قال : « إذا خطب أحدكم المرأة وهو يختضب بالسواد فليعلمها أنه يختضب » (١٠٨) فإنه إذا كان من حقها ألا يخفى عليها شيء الذي ستره بالختضب فمن حقها أيضاً أن تنظر إليه لتعرف شكله وملاحه وتقدر سنه ، وهذه أوليات نتائجها تؤدي إلى بناء الحياة الزوجية على أساس سليم .

من طُرف المصارحة .

جاء في عيون الأخبار لابن قتيبة :

خطب خالد بن صفوان امرأة فقال لها : أنا خالد بن صفوان ، والحسب على ماقد علمتيه ، وكثرة المال على ماقد بلغك ، وفي خصال سابينها لك فتقدمين علي أو تدعين .

قالت : وما هي ؟

قال : إن الحرة إذا دنت مني أملتني ، وإذا تباعدت عني أعلتني ، ولا سبيل إلى درهمي وديناري ، ويأتني على ساعة من اللال لو أن رأسي بين يدي نبذته .

فقالت : قد فهمنا مقالتك ، ووعينا ماذكرت ، وفيك بحمد الله خصال لانرضاهما لبنات إبليس ، فانصرف رحمك الله (١٠٩)

(١٠٨) مسند الفردوس للديلمي وفي جامع الاحاديث برقم ١٢٩٥ ج١ ص٢٥٧

(١٠٩) عيون الأخبار ج٤ ص٤١

حكم نظر المرأة إلى الرجل عموماً

وقد ورد فى نهي المرأة عن النظر إلى الرجل قوله - تعالى -

«وقل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن» (١١٠)

ويؤيد ذلك ما جاء من أحاديث شريفة ، منها ما روته أم سلمة - رضى الله عنها - قالت : كنت عند النبی - صلى الله عليه وسلم - وميمونة ، فأقبل ابن أم مكتوم حتى دخل عليه ، وذلك بعد الأمر بالحجاب ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «احتجبا منه» فقلنا : يا رسول الله ، أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟ فقال : «أفعميا وان أنتما ؟ ألستما تبصرانه ؟» (١١١)

فهذا الحديث يدل على أن المرأة يحرم عليها النظر إلى الرجل ، كما يحرم على الرجل النظر إلى المرأة الأجنبية .

ولكن بعض الفقهاء طعنوا فى هذا الحديث - وعلى فرض صحته فإن ذلك منه - صلى الله عليه وسلم - تغليظ على أزواجه لحرمتهن كما غلظ عليهن فى أمر الحجاب .

وعلى ذلك فيجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل فيما عدا عورته - وهى ما بين الركبتين والسرة - والدليل على ذلك أن فاطمة بنت قيس أمرها النبی - صلى الله عليه وسلم - أولاً - أن تعتد عند أم شريك ، ثم قال لها : «تلك امرأة يدخل عندها الناس اعتدى عند ابن أم مكتوم وزوجه» ، فإنه رجل أعمى

(١١٠) سورة النور ٣١

(١١١) نيل الأوطار ج٦ ص١٦٦ وقال : رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه

الاسلام والأسرة

تضعين ثيابك ولا يراك» (١١٣)

فقد استدلل العلماء بهذا الحديث على أن المرأة يجوز لها أن تطلع من الرجل على ما لا يجوز للرجل أن يطلع عليه من المرأة .
قال القرطبي : وعلى هذا فيكون حديث فاطمة بنت قيس مخصصاً لعموم قوله - تعالى -

« وقل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن »

وتكون من في الآية للتبويض ، لأن من النظر ما يباح . (١١٣)
فإذا كان يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجال بصفة عامة ، فنظرها إلى من سيخطبها من باب أولى .
التعرف على الأخلاق .

ومن الأمور الواجبة أن يتعرف كل من الخطيبين على أخلاق الآخر ، ويكون ذلك كما قال الغزالي في إحياء علوم الدين : بسؤال المخالطين له ولها ، فمن طريق الوصف من المخالطين تتكون الفكرة عن المسئول عنه .
إلا أنه لا يستوصف في أخلاق المرأة وجمالها إلا من هو بصير صادق خبير بالظاهر والباطن ، ولا يكون ممن يميل إليها فيفرط في الثناء ، ولا يكون ممن يحسدها فيقصّر في حقها ، وصدق الذي يقول :

وعين الرضا عن كل عيب كليله

كما أن عين السخط تبدي المساوي

(١١٢) تفسير القرطبي ج١٢ ص ٢٢٨

(١١٣) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قال الغزالى : والطباع ماثلة فى مبادئ الزواج ووصف المخطوبات إلى الإفراط والتفريط ، وقل من يصدق فيه ويقتصد ، بل الخداع والإغواء أغلب ، والاحتياط فيه مهم لمن يخشى على نفسه . . (١١٤)

وجرت العادة أن يرسل الخاطب بعض ذوى قرابته للاستفسار والاستخبار ، والشرع لا يمنع ذلك ، كما أن من عادة أولياء المخطوبة أن يستفسروا عن الخطيب وأسرته وأحواله ، وهذا من الواجب المفروض ، حتى لا يفاجأ أحد الطرفين فى المستقبل بما لم يكن فى الحسبان . . . وقد مر بنا فى مشروعية هذا العمل ما رواه أنس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأم سليم وقد أُرْسِلَتْ لتنظر إلى امرأة : « شمى عوارضها وانظري إلى عقبها » (١١٥)

وروى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : خطب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - امرأة من كلب ، فبعثنى أنظر إليها ، فقال لى : « كيف رأيت ؟ » فقلت : مارأيت طائلاً .

فقال : « لقد رأيت خالاً بخدها اقشعرت كل شعرة منك على جذة » فقالت : مادونك ستر يا رسول الله (١١٦)

إخبار المخطوبة بخطبتها .

ومن السنة استئذان المخطوبة وإعلامها بمن يتقدم إليها ، لأنها صاحبة

(١١٤) إحياء علوم الدين ج ٤ ص ٧١٤

(١١٥) عيون الأخبار لابن قتيبة ج ٤ ص ٨ ، والعوارض : الأسنان التى فى عرض القم وهى ما بين الثنايا والأضراس ، وأحدها عارض . أمرها بذلك لتختبر نكهتها وريح فيها .

(١١٦) عيون الأخبار ج ٤ ص ١٩

الاسلام والأسرة

الشأن الأول .

ولا تزوج المرأة البالغة العاقلة الرشيدة بكرةً كانت أم ثيباً إلا بإذنها ورضاها .

وهذا الرضا يختلف من امرأة إلى أخرى ، فالبكر حين تستأذن غالباً ماتصمت إن كانت راضية ، أما الثيب فلا بد أن تفصح . . . وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك : « الثيب تُعْرَبُ عن نفسها ، والبكر رضاها صمتها » (١١٧)

وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذن أبوها في نفسها وإذنها صمتها » (١١٨)

وروى هذا الحديث من طريق آخر عن ابن عباس باختلاف يسير في الألفاظ : قال عليه الصلاة والسلام : « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن وصمتها إقرارها » (١١٩)

لقد دلت هذه الأحاديث على ضرورة استئذان المخطوبة وأخذ رأيها في الزوج المتقدم لها . . . وهذا حق من حقوقها المشروعة التي كفلها لها الإسلام ورفع به درجتها بعد أن كانت كئماً مهملاً في الجاهلية ، لا رأى لها في زوج ولا حق لها في إرث .

(١١٧) أخرجه مسلم من حديث ابن عباس ، وأحمد والطبراني عن عدى بن عدى عن أبيه العرس بن عميرة الكندي ، وهو في الجامع الصغير برقم ٣٥٧٢ ورمز له السيوطي بالصحة (١١٨) أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس وهو في الجامع الصغير برقم ٣٥٧١ ورمز له السيوطي بالصحة

(١١٩) جمع الجوامع للسيوطي برقم ١٠٢٩٨ ج ٢ ص ٢٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقد رأينا فى هذه الأحاديث الفرق بين البكر والثيب فى الموافقة .
فالثيب لابد من أن تصرح برأيها دون مواربة ، حتى قال الفقهاء : إن
استؤذنت الثيب فسكت فإن سكوتها لا يدل على رضاها ، لأن الأصل فى
السكوت أنه لا يدل على الرضا لاحتماله الإذن والرد ، ولأن اللسان هو المعبر
عما فى القلب ، وهو المعتبر فى كل موضع يكون فيه الإذن - باستثناء أشياء
يسيرة أقيم فيها الصمت مقام الرضا فى البكر لضرورة الحياة - والثابت
بالضرورة لا يجاوز موضع الضرورة ، ولا ضرورة فى حق الثيب ، لأن
الثيب لا يمنعها الحياة عادة من النطق صراحة لممارستها أحوال الرجل ،
فالنطق لا يعد عيبا بالنسبة لها - فلهذا لا يكتفى بسكوتها^(١٢٠) .

والبكر حين تستأذن يكون رضاها بالسكوت لأنها عادة لاتفصح بسبب
الحياء الغالب عليها ، لأنها لم تكابد الرجال ولم تعاشرهم فتأخذ من طبعهم
بعض الجرأة والصراحة .

وقد اتفق الفقهاء جميعا على أن إذن البكر هو صمتها ، فإن صرحت
بالموافقة - على عادة الحضريات فى زماننا هذا فهو أولى بالقبول .
وقد التزم الظاهرية - بناء على مذهبهم - بضرورة سكوت البكر وقالوا :
إن صرحت بالموافقة أو بالرفض فإن النكاح لا ينعقد^(١٢١) .

وهذا رأى عجيب ، لا يتفق مع المنطق والعقل . . فهل إذا صمت اعتبر
صمتها إذنا وانعقد النكاح ، وإذا صرحت بالقبول لا ينعقد النكاح ؟

(١٢٠) أحكام الخطبة فى الشريعة الإسلامية ص ٤٨

(١٢١) المحل لابن حزم ج ٩ ص ٤٧١

الاسلام والأسرة

ولذلك خالفهم جمهور الفقهاء في ذلك ، وقالوا : إن البكر إذا صرحت برأيها أخذ به .. وقولها : أوافق ، أو نعم - أولى من سكوتها وأبلغ في الدلالة على رضاها .

واستئذان المرأة مشروع بأدلة كثيرة منها :

● عن عائشة رضی الله عنها - قالت : يا رسول الله ، تستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ... قلت : إن البكر تستأمر فتستحي فتسكت ، فقال : « سكوتها إذن » (١٢٢) .

● وعن أبي هريرة - رضی الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن » قالوا : يا رسول الله ، وكيف إذن ؟ قال « أن تسكت » (١٢٣) .

● وكان النبي - صلى الله عليه وسلم يستأذن بناته في أزواجهن ، فقد روى عطاء - رضی الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان يستأمر بناته إذا زوجهن فكان يجلس عند خدر المخطوبة فيقول : « إن فلاناً يذكر فلانة » فإن حركت الخدر لم يزوجهما ، وإن سكنت زوجها (١٢٤) .

إن السكوت من العذراء في مثل هذه الحالة يكون بسبب عَقْلَةِ الحياء التي تحول بينها وبين التصريح بالموافقة . إلا أنها في حالة عدم الموافقة فقد يصلر منها ما يشير إلى التأي والرفض ، بل ربما صرحت بالرفض لأنها لا تستحي منه

(١٢٢) نيل الأوطار ج٦ ص١٢١

(١٢٣) المرجع السابق وقال : رواه الجلاءة

(١٢٤) مجمع الزوائد للهيتمي ج٤ ص٢٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كما تستحى من الموافقة . وهذه حالات نفسية مشاهدة .
والسكوت المتحدث عنه هو السكوت الخاص بهذه الحالة ، لأن هناك
سكوتاً آخر يدل على الرفض لا القبول ، كالسكوت الذى يشير إليه الشاعر
بقوله :

إذا نطق السفيه فلا تجبه
فخير من إجابته السكوت
والسكوت المطلوب من البكر هو السكوت الاختيارى لا الاضطرارى ،
فلو أنها استؤمرت فظهر على وجهها الحزن أو عدم الرضا فلم ترد ، ثم قالت
بعد ذلك : ' لا- قُبِلَ رَفْضُهَا ' ، لأن سكوتها عقب الاستئثار كان اضرباً أو
فرصة للتفكير .

ويشبه السكوت فى الموافقة بالنسبة للعدراء الابتسام . أو الضحك من
غير سخرية أو استهزاء .

هل يعتبر البكاء من العدراء رداً ؟

واختلف الفقهاء فى حكم البكاء من المخطوبة حين تستأذن ، فقال بعض
التأخرين من الأحناف : إن كان بصوت اعتبر رفضاً ، لأنه يدل على
السخط والكراهية ، وإن كان بدون صوت اعتبر إذناً وموافقة ، لأن الفتاة
كثيراً ما تنزل دموعها بسبب شدة الفرح . وقد وافق جمهور الفقهاء على هذا
الرأى .

ولأبى يوسف روايتان فى هذا الحكم - اعتبر البكاء إذناً بالرضا فى إحداهما
ورفضاً فى إحداهما .

الاسلام والأسرة

والمعول عليه هو أن البكاء المصحوب بصراخ وعويل وويل يدل دلالة قاطعة على الرفض ، أما إذا كان في صمت فهو دليل على الرضا والقبول^(١٢٥) .

للفتاة الحق في رد الخطيب الذي لا تستأذن فيه :

والأخبار التي ذكرناها تدل دلالة قاطعة على ضرورة استئذان الفتاة الرشيدة - بكرا أو ثيبا - في أمر زوجها ، فإن لم تستأذن فمن حقها أن ترد هذا الزواج ولا تحجيزه

والدليل على ذلك . ما رواه ابن الأثير أن امرأة من الأنصار قالت : إن أباه زوجها - وهي بنت - فكرهت ذلك فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - فرد نكاحها^(١٢٦) .

قال ابن الأثير : وقد اختلفت الرواية في حالها عند تزويجها هذا . ففي بعض الروايات أنه زوجها وهي بنت - أي بكر - وفي بعضها أنه زوجها وهي ثيب .

وهناك دليل آخر رواه الشوكاني في نيل الأوطار . قال :

● عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن جارية بكرا أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي - صلى الله عليه وسلم^(١٢٧) .

(١٢٥) أحكام الخطبة ص ٤٩

(١٢٦) أسد الغابة ج ٧ ص ٨٨ ، الموطأ - كتاب النكاح - طبقت ابن سعد ٣٣٤/٨

(١٢٧) نيل الأوطار ج ١ ص ١٢١ وقال : رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

● وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : توفي عثمان بن مظعون وترك ابنة له من خولة بنت حكيم .. وأوصى إلى أخيه قدامة بن مظعون - قال عبدالله : وهما خالاي - فخطبت إلى قدامه بن مظعون ابنة عثمان بن مظعون فزوجنيها ، ودخل المغيرة بن شعبه إلى أمها ، فأرغبها في المال فخطبت إليه ، وخطبت الجارية إلى هوى أمها ، فأبى الزواج منى حتى ارتفع أمرها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقال قدامة بن مظعون : يا رسول الله ، ابنة أخى أوصى بها إلى ، فزوجتها ابن عمتها ، فلم أقصر بها في الصلاح ولا في الكفاءة ، ولكنها امرأة ، وإنما خطبت إلى هوى أمها . قال : فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : هى يتيمة ولا تنكح إلا بإذنها . قال : فانتزعت والله منى بعد أن ملكتها فزوجوها المغيرة بن شعبه (١٢٨) .

فهذه الأخبار تشير إلى بطلان الزواج الذى يتعقد بدون موافقة الفتاة الرشيدة العاقلة ثيبا كانت أم بكرا ..

شروط الصمت في الموافقة

ولابد من إعلام الفتاة البكر أن الصمت منها يعنى الموافقة منها على الزواج . ولكنها لو قالت بعد العقد : ما علمت أن صمتى إذن - لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور ، وأبطله بعض المالكية .

وقال بعض المالكية : لابد أن ينبه على الفتاة بأن يقال لها ثلاثا : إن رضيت فاسكتى ، وإن كرهت فانطقى -

الاسلام والأسرة

وقال بعض الشافعية : إن سكوت البكر يعتبر رضا إذا كان في حضرة الأب والجد دون سواهما ، لأنها تستحي منها أكثر من غيرها .
ولكن الصحيح هو الذى عليه جمهور الفقهاء وهو أن الأمر عام بالنسبة للعداري - إذن السكوت - وبالنسبة للأيامى والثيبات إذن المصارحة بالموافقة .

هذا وقد جوز مالك والشافعى وأحمد ، أنه يجوز للأب أن يزوج ابنته البكر بغير استئذان ، ولكن الرأى الأصح هو ما نطقت به الأحاديث المتواترة الكثيرة التى سقناها من ضرورة الاستئذان^(١٢٩) . كما يؤيده ما روى عن عبدالله بن بُرَيْلَةَ عن أبيه قال : جاءت فتاة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت : إن أبى زوجنى ابن أخيه ليرفع به خسيسته . قال : فجعل الأمر إليها - فقالت : قد أجزت ما صنع أبى ، ولكنى أردت أن أعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شئ^(١٣٠) .

الخلاصة : من كل ما ذكرناه نخلص إلى بعض الحقائق نجملها فيما يأتى : -
١ - وجوب المصارحة فى الزواج حتى يكون كل من الزوجين على بينة من الآخر ، فهو يخبر الأسرة عن نفسه وأحواله المادية ومركزه الاجتماعى ، ونسبه ومنصبه ومهته أو حرفته وعادته وغير ذلك ، وهو إن سكت فلولى الأمر أن يسأله عن كل ذلك وعن كل ما يريد الاستفسار عنه لتطمئن الأسرة إليه .

(١٢٩) الشوكانى فى نيل الأوطار ج٦ ص١٢٢ ، ص١٢٣

(١٣٠) المرجع السابق ص١٣٧ وقال : رواه ابن ماجه وأحمد والنسائى

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

٢ - على ولى الأمر أن يخطر ابنته أو من هى تحت ولايته بمن هو متقدم إليها ويذكر لها صفاته وأحواله ويطلب موافقتها ، فإن كانت بكرا صممت وإلا رفضت ، وإن كانت ثيبا أعلنت .

٣ - على الفتاة ألا يمنعها الحياء من إبداء رأيها بصراحة فى عدم موافقتها ، لأن الأمر حيوى بالنسبة لها ، وهى عشرة طويلة وارتباط دائم ، لا يستطيع الفكك منه إن أقبلت عليه كارهة . فهى ليست كالزوج الذى فى يده زمام الأمر إن شاء أمسك وإن شاء طلق .

الزيارات للمخطوبة

ولا بأس بزيارة الخاطب لبيت مخطوته ، والالتقاء معها بين أهلها ، بشرط ألا تكون خلوة بينهما ، وبشرط أن يكون معها محرم لها - كأبيها أو أخيها أو عمها أو خالها أو زوج أمها أو زوج أختها - فهى أجنبية عنه مادام ليس هناك عقد للزواج بينهما .

وهذه الزيارات كلها قلت كان أفضل - مصداقا للحديث الشريف : « زُرْ غُباً تَزِدْ حُباً » (١٣١) .

ويحرم الاختلاء بها فى بيت أهلها ، وما يحدث أحيانا من أن الأسرة تترك الخطيب والمخطوبة وحدهما بحجة أن ترفع الكلفة بينهما ويدرس كل منهما الآخر ، أو تسمح لهما بالانطلاق إلى الخارج وحدهما بدون محرم فذلك منهى عنه شرعا ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة تنهى عن أن يخلو

(١٣١) رواه الطبرانى فى المعجم الصغير ح ٢٥ وأخرجه الحاكم فى المستدرک ح ٣٤٧ وفى جمع الجوامع للسيوطى برقم ١٤٤٧٤ ح ٢٤ ص ٢٢٤

الاسلام والأسرة

الرجل بالمرأة الأجنبية - والمخطوبة أجنبية عنه مادام ليس هناك عقد - روى ابن عباس - رضى الله عنهما - « لا يخلون رجل بامرأة لا تحمل له فإن ثالثهما الشيطان (١٣٢) » .

وروى جابر - رضى الله عنه - أن النبی صلی الله علیه وسلم - قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها فإن ثالثهما الشيطان (١٣٣) » .

ولا شك في أن الشارع حكيم ، وهو في مصلحة الناس ، وما تعدى أحد حدود الشرع إلا ندم .

ولا يجهلن أحد أن تجنب الخلوة بين الخطيب ومخطوبته فيه محافظة عليها وصيانة لها وحيلولة دون أن يحدث مالا يحمد عقباه ، فإن حدث ما يعوق الخطبة ويمنعها من الإنتمام تكون الفتاة بمنجاة من القيل والقال -
فروية الخطيب لمخطوبته ولقائه بها في حضور محارمها أمر مشروع ومستحب

أما حدوث ذلك في خلوة في داخل المنزل أو خارجه فهو أمر مرفوض ينكره الشرع ويأباه .

وهناك سلوك متزمّت يأباه الشرع أيضا يوجد في بعض الأسر الإسلامية التي تبالغ في حجب الخاطب عن رؤية مخطوبته قبل أن تُزَفَّ إليه . فلا يراها إلا بعد العقد أو بعد الزفاف .

(١٣٢) فقه السنة ج ٢ ص ٢٦ وقال : رواه أحمد

(١٣٣) المرجع السابق ص ٢٦ وقال : رواه أحمد

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وكثيرا ما يؤدى هذا الزواج إلى الفشل لأن الزوج قد يكشف أن هذه الفتاة التى تزوجها ليست بالأوصاف التى وصفت له ، بل ربما كانت ذات عاهة أو مرض ، وقد حدث أن وَقَعَ زوج فريسة امرأة معقدة نتيجة للحيلولة بينه وبين رؤيتها قبل خطبتها ، وظلت محجوبة عنه حتى كانت ليلة الزفاف .

إنه تزمت بأباه الشرع الخفيف من جانب ، وفى الوقت نفسه يعد غشاً وتدليساً وتنافياً مع الأخلاق الإسلامية الرفيعة ..

فكان الشرع حكماً فى تجويزه أن يرى الخاطب مخطوبته وتراه فى محضر من الأسرة ومحارمها . وفى منعه أن يخلو بها بعيداً عن أحد من محارمها . وفى ذلك ادخار لعواطفها ، وحفاظ على شعورها ، وتشويق لليلة الموعودة التى يلتقيان فيها عند الزفاف على سنة الله ورسوله . فيستمتعان معا بما أحله الله دون رقيب أو حسيب .

« هذا هو المسلك الذى سنه التشريع الإسلامى فى فترة الخطبة وهو المنهج المحكم المعتدل الذى يجب أن تسير عليه كل الأسر الإسلامية فى تعرف الخاطب بالمخطوبة ، وهو ما يصون للمرأة عرضها وشرفها ، كما يحفظ كرامتها وكرامة أسرتها^(١٣٤) فلا تفريط ولا تزمت ..
التصريح والتعريض فى الخطبة
الخطبة نوعان :

أحدهما : التصريح بها ، وذلك بأن يتقدم الخطيب أو وكيله صراحة إلى

(١٣٤) أحكام الخطبة فى الشريعة الإسلامية ص ٥١

الاسلام والأسرة

طلب يد الفتاة التي يرغب في الارتباط بها ، بقوله : أريد الزواج منك أو غير ذلك من عبارات تفيد في وضوح الرغبة في الزواج .
الثاني : التعريض بالخطبة ، وهو عدم التصريح بالرغبة في الزواج بطريق مباشر ، وإنما يستعمل التورية أو الكناية في ذلك .

والتعريض معناه - فيما يقول القرطبي - إفهام المعنى بالشئ المحتمل له ولغيره ، وهو من عَرَضَ الشئ وهو جانبه ، كأنه يحوم به حول الشئ ولا يظهره ، وقيل : هو من قولك عَرَضْتُ الرجل ، أى أهديت إليه تحفة ، وفي الحديث : أن ركباً من المسلمين عَرَضُوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبا بكر ثياباً بيضاً ، أى أهدوا لهما ، فالمعرض بالكلام يوصل إلى صاحبه كلاماً يفهم معناه (١٣٥)

وقد أشار القرآن الكريم إلى التعريض بالخطبة في قوله - تعالى :
« ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ... » (١٣٦)
والتعريض دون الكناية فيما يراه المالكية . لأن الكناية تبين المقصد من الألفاظ ، أما التعريض فهو لفظ استعمل في معناه ليلوح به إلى غيره (١٣٧)
والخطبة صراحة أو تعريضاً جائزة على إطلاقها مع البكر ، ومع الثيب بعد انتهاء عدتها .

أما المعتدة فلا يجوز معها إلا التعريض .

(١٣٥) تفسير القرطبي ج٣ ص ١٨٨

(١٣٦) سورة البقرة ٢٣٥

(١٣٧) الشرح الكبير للدردير ج٢ ص ١٩٥

قال القرطبى فى ذلك :

أجمعت الأمة على أن الكلام مع المعتدة بما هو نص فى تزوجها وتنبه عليه .
لايجوز . وكذلك أجمعت الأمة على أن الكلام معها بما هو رفث وذكر زواج
أو تحريض عليه لايجوز ، وكذلك ماأشبهه .
ولا يجوز كذلك التعريض لخطبة المطلقة طلاقاً رجعياً إجماعاً لأنها
كالزوجة ، وأما من كانت فى عدة البينة فالصحيح الجواز فى التعريض
لخطبتها . (١٣٨)

من ألفاظ التعريض

ومن ألفاظ التعريض أن يقول الخاطب لولى المخطوبة : لانسبىنى بها ،
أو يقول الخاطب للمرأة : لانسبىنى بنفسك .
ويجوز أن يقول لها : إني أريد التزويج ، أو : إن الله سائق لك خيراً ،
وقد يمدح نفسه أمامها كما فعل أبوجعفر محمد بن على بن حسين - رضى الله
عنهم - فيما تروية سكينه بنت حنظلة قالت : استأذن على بن محمد بن على
ولم تنقض عدتى من مهلك زوجى ، فقال : قد عرفت قرابتى من رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - وقرابتى من على ، وموضعى من العرب . قلت :
غفر الله ياأباجعفر ، إنك رجل يؤخذ عنك ، تخطبني فى عدتى . قال : إنما
أخبرتكم بقرابتى من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومن على . (١٣٩)

(١٣٨) تفسير القرطبى ج-٣ ص ١٨٨

(١٣٩) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

شروط الخطبة

وللخطبة شروط ينبغي الإلمام بها - فليست كل امرأة تخطب ، بل يجب توفر أمرين :

الأمر الأول :

● خلو المرأة من الموانع الشرعية للزواج منها ، لأن الخطبة وسيلة ومقدمة لغاية هي الزواج ، فمتى كانت الغاية مباحة كانت الوسيلة كذلك . والموانع الشرعية للزواج من المرأة تكمن في كونها محرمة عليه تحريماً أبدياً أو مؤقتاً .

والحرمة الأبدية : تتمثل في الآتي

١ - الأصناف المذكورة إجمالاً في قوله تعالى :

« حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت »

٢ - ألا تكون أمه من الرضاع أو أخته من الرضاع لقوله - تعالى -

﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ ﴾ ^(١٤٠)

ولقوله - صلى الله عليه وسلم - : « يحرم من الرضاع ما يحرم من

النسب »

٣ - زوجة الأب لقوله - تعالى -

﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ ^(١٤١)

(١٤٠) النساء ٢٣

(١٤١) النساء ٢٢

٤ - ألا تكون زوجة لآخر منها ، والملاعة أشارت إليها الآيات الكريمة الآتية :

﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدُهَا أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ٦ وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٧ وَيَذَرُونَهَا أَتَعَذَابُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٨ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٩ ﴾ (١٤٢)

ولما روى عن على وعبدالله قالا : قضت السنة ألا يجتمع المتلاعنان (١٤٣)

٥ - ألا تكون من المحرمات بالمصاهرة وهن : أم الزوجة وجداتها ولو بالرضاع ، لقوله - تعالى -
« وَأُمَّهَاتُ نَسَائِكُمْ »

وألا تكون زوجة للابن لقوله - تعالى -

« وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ » (١٤٤)

وألا تكون من الربايب وهى ابنة الزوجة المدخول بها ، أو من بنات أولادها لقوله - تعالى -

﴿ وَرَبِّبْتُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ

(١٤٢) النور ٦ : ٩

(١٤٣) رواه الدارقطني مرفوعاً من حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر - رضى الله عنهما -

(١٤٤) تفسير القرطبي ج ١٢ ص ١٩٤

بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمُ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴿١٤٥﴾
والحرمة المؤقتة

هى التى تكون بسبب الجمع بين الأختين ، فإذا ماتت الزوجة أو طُلقت
جاز الزوج بأختها لقوله - تعالى -

« وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ »

ويلحق بذلك الجمع بين المرأة وخالتها أو بينها وبين عمتها ، لقوله
- صلى الله عليه وسلم - « لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة
وخالتها » (١٤٦)

أو تكون بسبب عارض يزول ، كأن تكون زوجة فإنه يحرم خطبتها ،
ولكن إذا طُلقت أو تأيمت فإنه يجوز خطبتها بعد انتهاء عدتها ، لقوله
- تعالى -

﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ (١٤٧)

أو تكون قد طُلقت منه ثلاثاً ثم تزوجت وطلقت فإنه يجوز له أن يخطبها
ويتزوجها بعد انتهاء عدتها من غيره لقوله - تعالى -

﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ (١٤٨)

أو تكون مُحَرَّمَةً بالحج أو العمرة فإنه لا تحل خطبتها حتى تتحلل من
إحرامها لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا

(١٤٥) النساء ٢٣

(١٤٦) نيل الأوطار للشوكاني ج٦ ص١٤٦ من حديث أبى هريرة

(١٤٧) البقرة ٢٣٥

(١٤٨) البقرة ٢٣٠

يخطب» (١٤٩).

أو تكون مشركة لقوله - تعالى -

﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ^٤ وَلَا أَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ حَتَّىٰ^٥ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ
وَلَوْ أَغَبَتْكُمْ^٦ ﴾ (١٥٠)

● الأمر الثانى :

● ألا تكون المرأة مخطوبة للغير ، فقد نهى النبى - صلى الله عليه وسلم -
عن ذلك .

● عن عقبة بن عامر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « المؤمن
أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتناع على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة
أخيه حتى يذر » (١٥١)

● وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » (١٥٢)
● وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
قال : « لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن
له الخاطب » (١٥٣)

(١٤٩) نيل الأوطار للشوكانى ج٥ ص١٤٩

(١٥٠) البقرة ٢٢١

(١٥١) نيل الأوطار ج٦ ص ١٠٧ وقال : رواه أحمد ومسلم - ومعنى يذر - يدع ويترك

(١٥٢) المرجع السابق وقال : رواه البخارى والنسائى

(١٥٣) نيل الأوطار ج٦ ص ١٠٧ وقال رواه أحمد والبخارى والنسائى

الاسلام والأسرة

وخطبة الرجل على الرجل لها أربعة أحوال نبينها فيما يأتي :-

١ - الحالة الأولى هي أن يكون الخاطب قد أجبت رغبته وحدثت موافقة من الأسرة والفتاة بخصوصه ففي هذه الحالة لايجوز لغيره أن يتقدم لخطبة الفتاة متى علم ذلك ، لما يترتب على ذلك من الإفساد والإيذاء ، ولكنه إذا لم يكن على علم بإجابة الخاطب الأول لطلبه فإنه يجوز له التقدم ولا إثم عليه لأنه في حكم الجاهل بالأمر .

٢ - الحالة الثانية أن يكون الخاطب قد قوبل طلبه بالرفض وعدم القبول من المخطوبة أو أهلها ، وفي هذه الحالة يجوز للخاطب الثاني أن يتقدم للخطبة ولا بأس عليه .

٣ - الحالة الثالثة أن يترك الخاطب الأول خطيبته ويعدل عن خطبتها وفي هذه الحالة يجوز لغيره أن يتقدم إليها ، وكذلك الأمر إذا أذن الخاطب الأول للخاطب الثاني أن يتقدم لأنه يكون في حكم العادل عن خطبته ، وذلك للحديث الشريف السابق : « لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب »

٤ - الحالة الرابعة ، وهي أن لا يكون هناك ببّ قاطع في موضوع الخطبة بأن تكون محل بحث ودراسة وموازنة ، وفي هذه الحالة تختلف الفقهاء ... فالظاهر عند الشافعي وأحمد القول بجواز خطبة الثاني ، لأن ذلك في مصلحة المخطوبة ، وليس فيه اعتداء على حق الخاطب الأول ، لأنه لم يصرح له بالإجابة أو الركون إليه ، لذا فلا حرمة في أن يتقدم لخطبتها من يريد .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وحجة أصحاب هذا رأى ماجاء فى حديث فاطمة بنت قيس من أنه تقدم لخطبتها أبوجهم ، ومعاوية - بعد أن طلقها زوجها أبوحفص بن المغيرة ثلاثاً ، واستشارت النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال لها : أما معاوية فلا مال له ، وأما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأمرها بأسامة بن زيد فترجته . (١٥٤)

وقال الأحناف وبعض الشافعية : لايجوز للخاطب الثانى أن يتقدم مادامت المخطوبة لم تصرح بالرفض ، والخاطب الأول باق على خطبته ، لأن تقدم الثانى قد يؤدى إلى رفض الأول ، وفى ذلك إثارة للعداوة والشحناء . وهى علة النهى من النبى - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك . . . أما حديث فاطمة بنت قيس فلا حجة فيه للقائلين بجواز الخطبة على الخطبة فى مثل هذه الحالة ، لأن فاطمة - رضى الله عنها - لم تركز إلى أحدهما . . . وذلك من وجهين أشار إليهما ابن قدامة فى المغنى وهما :

١ - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال لفاطمة : « لاتسبقينى بنفسك » وفى رواية : « إذا حللت فأذنينى » فلم تكن لتفتات بالإجابة لأى خاطب قبل أن تؤذن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

٢ - أنها ذكرت ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - كالمستشارة له فيها ، أو فى العدول عنها إلى غيرهما ، وليس فى الاستشارة دليل على ترجيح أحد الأمرين على الآخر ، ولا ميل إلى أحدهما ، على أنها إنما ذكرت ذلك للنبى - صلى الله عليه وسلم - لترجع إلى قوله ورأيه ، وقد أشار عليها

(١٥٤) طبقات ابن سعد ٨ / ٢٠٠ ، واسد الغابة ٧ / ٢٣٠ ، والاستيعاب ٤ / ١٩٠١

الاسلام والأسرة

بتركها لما ذكر من حالها ، فجرى ذلك مجرى ردها لها وتصريحها بمنعها . (١٥٥)

وقد ذهب إلى هذا الرأي أيضاً المالكية ، إلا أنهم قالوا : يحرم خطبة من خطبت لغير فاسق في دينه ، فإن ركنت لفاسق جازت الخطبة على خطبته لمن هو أحسن حالاً منه ولو كان هذا الأخير مجهول الحال لأنه خير من الفاسق . (١٥٦)

هل يجوز للمرأة أن تخطب الرجل ؟

استأنس الفقهاء في جواز ذلك بما فعل صالح مدين من عرض ابنته على موسى - عليه السلام - حين قال له :

﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ وَإِنِّي هُنَّ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِيبٌ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (١٥٧)

فإن عرض ولي المرأة ابنته أو من هي تحت يده على الزوج كعرض المرأة البالغة نفسها على من تريد الزواج منه .

وفي جواز ذلك أيضاً ماورد من أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عرض ابنته حفصة حين تأيمت على كل من أبي بكر وعثمان - رضي الله عنهما -

(١٥٥) المغني لابن قدامة ج٧ ص٦٧

(١٥٦) أحكام الخطبة في الشريعة الإسلامية نقلاً من شرح الخرشى ج٢ ص١٦٨

(١٥٧) القصص ٢٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وفى جواز ذلك أيضاً ماورد من أن امرأة وهبت نفسها للنبي - صلى الله عليه وسلم - وجاء فى ذلك قوله - تعالى -

﴿وَأَمْرٌ مِّنْهُ أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ (١٥٨)

فقد روى الأئمة من طريق سهل وغيره فى الصحاح أن امرأة قالت لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - : جئت أهب لك نفسى ، فسكت حتى قام رجل فقال : زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة . (١٥٩)

قال القرطبى : فلو كانت هذه الهبة غير جائزة لما سكت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأنه لا يقر على الباطل إذا سمعه .

فإذا كان الشرع قد كفل للمرأة العاقلة اللبيرة أن تختار لنفسها الزوج المناسب لها ، وأن تسلك الطرق المشروعة لإعلامه برغبتها ، فإنه قد كفل لها كذلك الحق فى أن توازن بين من يتقدم لخطبتها لتختار من بينهم من هو أولى بها وأحق بإسعادها ..

وإذا كان اختيار المرأة بنفسها للرجل قد ساغ قديماً فى حالات نادرة لصالح الزمن وأهله وورع الناس وفضلهم ، فإن زماننا الذى نحن فيه - وقد شاع الفساد ، وقل الخير ، وضعف الوازع - يحتم على المرأة الاعتصام بالحياء ، والتذرع بحمى الأسرة ، والتمسك بأداب الدين وتقاليد الأسرة العربية الموروثة التى تجعل ولى الأمر مسئولاً عن سعادة ابنته ، وعن حسن

(١٥٨) الأحزاب ٥٠

(١٥٩) تفسير القرطبى ج ١٤ ص ٢٠٩ والحديث بطوله فى صحيح مسلم شرح النووى ح ٩ ص ٢١١

الاسلام والأسرة

اختيار الزوج المناسب لها حين يتقدم إليها الخاطبون .

أحكام تتعلق بالخطبة

مفهوم الخطبة

قال القرطبي : الخطبة - بكسر الخاء - فعل الخاطب من كلام وقصد واستلطاف بفعل أو قول - يقال : خطبها يخطبها خطباً وخطبة - والخطيب : الخاطب ...

والخطبة : - بضم الخاء - الكلام الذي يقال في النكاح وغيره من المواقف والمناسبات ...

قال الله - تعالى -

﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَسْتُمْ فِي

أَنْفُسِكُمْ ۚ ﴾ (١٦٠)

فإذا تقدم الرجل إلى امرأة يخطبها ، وحدث وفاق على ذلك ، فلربما تجدد بعد ذلك أمور وأحداث تحول دون إتمام العقد ، وتضطر أحدهما أو كلاهما إلى العدول عن الخطبة . فما الأحكام المتعلقة بذلك ؟

يقول الفقهاء : ليس للخطبة قوة العقد ، بل هي مجرد وعد متبادل بين الخاطب والمخطوبة بإجراء عقد الزواج في المستقبل إذا سارت الأمور إلى نهايتها المأمولة ، وإذا ازدادت الرغبة بينهما في تحقيق هذا الوعد بالعقد . وعلى هذا فلا تكون الخطبة ملزمة بالزواج .. ولكل من الخطيب والمخطوبة الحرية في إنهاء هذه الخطبة وإنهاء هذا الوعد والعدول عنه ، دون

(١٦٠) البقرة ٢٣٥ - راجع تفسير القرطبي ج٣ ص ١٨٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أن تكون هناك التزامات مرتبة على هذا الفسخ كالتزامات المترتبة على فسخ عقد الزواج .

قال جمهور الفقهاء فى ذلك : « الواعد لا يجبر على الوفاء بوعده قضاءً ، بل هو مخير بين أن يفى بوعده وبين أن لا يفى به ، فإذا وفى بوعده كان حسناً ، وكان وفاؤه به من الأعمال الحميدة ، وإذا لم يف بوعده لم يكن للقضاء أن يجبره على الوفاء به » (١٦١)

إلا أن المالكية فى قولهم الصحيح المشهور اعتبروا أن هذا الوعد بالزواج ملزم بالوفاء به ، وعلى كل من الخطيب والمخطوبة الاستمرار فى الخطبة والبقاء عليها حتى يتم إبرام عقد الزواج ، ويجبر كلاهما على ذلك قضاءً - بناء على هذا القول (١٦٢)

ولكن رأى جمهور الفقهاء هو الأرجح ، وقد أوضح فضيلة الشيخ محمد أبوزهرة ، فى كتابه « الأحوال الشخصية » هذا رأى يقول : « والذى يبدو راجحاً هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ، الذين أثبتوا أن لكل من الخاطب والمخطوبة حق العدول عن الخطبة ، التى لاتعدو أن تكون وعداً متبادلاً بإنشاء عقد الزواج فى المستقبل ، وذلك إذا غلب على ظن كل منهما أن المضي فى الخطبة وإتمام عقد الزواج لا يحقق أغراضه وآماله المرجوة ، لأنه لو أجبر الخاطب أو المخطوبة على الاستمرار فى الخطبة والبقاء عليها حتى يتم إبرام عقد الزواج - وفقاً للقول المشهور عند المالكية - لكان ذلك إكراهاً

(١٦١) أحكام الخطبة فى الشريعة الإسلامية ص ٥١

(١٦٢) فتاوى الشيخ عليش ج ١ ص ٢٥٤

الاسلام والأسرة

على الزواج ، وحملًا لكل من الخاطب والمخطوبة على إبرام العقد قبل أن تتوافر له كل أسباب النجاح والوفاق ، والمصلحة توجب أن يكون كلا طرفي عقد الزواج له حرية الاختيار كاملة قبل إبرامه وإتمامه ، فإن ذلك من مصلحة المتعاقدين ومن مصلحة المجتمع ، لأن الزواج عقد الحياة ، ومن المصلحة التروى في الأمر وترديد الرأى فيه ، حتى إذا تم كان ذلك برضا صحيح كامل لم تشبه شائبة» (١٦٣).

وإذا كان العدول عن الخطبة جائزاً عند جمهور الفقهاء فإنهم أوصوا بأن لا يكون العدول عن الخطبة بدون سبب ملح يحول دون إتمام العقد .^(١٦٤) ذلك أن أخلاق المسلم تدعوه إلى الوفاء بما وعد ، وقد جاء في صريح الكتاب والسنة ما يؤكد ذلك . فقد قال تعالى -

﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ^(١٦٥) ﴿١٥٤﴾
ومن صفات المؤمنين المفلحين الوفاء بالعهد - قال - تعالى -

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ ^(١٦٦) ﴿٨﴾

وجاء في كتب الصحاح قوله - صلى الله عليه وسلم - : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان » (١٦٧)

(١٦٣) أحكام الخطبة ص ٥٢ تفلأ عن الأحوال الشخصية للشيخ أبي زهرة ص ٣٨

(١٦٤) أحكام الخطبة في الشريعة الإسلامية ص ٥١

(١٦٥) الأنعام ١٥٢

(١٦٦) المؤمنون ٨

(١٦٧) أخرجه البيهقي والترمذي والنسائي عن أبي هريرة ، وفي جامع الأحاديث ص ٢٤

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وذكر مسلم : عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كان فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » (١٦٨)

وروى مسلم - أيضاً - عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : « إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة يرفع لكل غادر لواء ، فيقال : هذه غدرة فلان ابن فلان » (١٦٩)

ولا ينبغى التقليل من شأن الآثار السيئة المترتبة على فسخ الخطبة دون أسباب ملحة إلى ذلك ، وما تتعرض له الفتاة من مقولات ربما تؤذى سمعتها وتنال من كرامتها .

ويتعلق بفسخ الخطبة أحكام نشير إليها فيما يأتى :

أولاً - بالنسبة للمهر

إذا فسخت الخطبة وكان الخطيب قد قدم مهراً ، فإن من حقه استرداد المهر ، سواء كان العدول عن الخطبة من جهة الخاطب أو من جهة المخطوبة ، لأن المهر معاوضة فى مقابل إتمام الزواج ، فإذا لم يتم جاز استرداده ، إن كان قائماً بعينه ، أو استرداد مثله إن كان له مثل ، أو استرداد قيمته إن كان ذا قيمة وهلك أو استهلك .

(١٦٨) صحيح مسلم بشرح النووى ج ٢ ص ٤٦

(١٦٩) المرجع السابق ص ٤٢ ، جامع الأحاديث للسيوطى ج ١ ص ٣٤٦ برقم ١٢٥٠

الاسلام والأسرة

وقال الشيخ محمد أبو زهرة - بالنسبة لاسترداد المهر في حال العدول عن الخطبة : قد تكون المخطوبة قد أعدت بهذا المهر بعض الجهاز الذي تعده عادة لاستقبال الحياة الزوجية ، وفي هذه الحال يكون استرداده فيه مضرة لها وقد يرهقها من أمرها عسراً ، ولذا اتجه المشرعون إلى علاج مثل هذه الحال ، فأجاز للزوجة أن تعطيه بدل المهر بعض ما اشترته من متاع باحتساب قيمته يوم الشراء لكيلا يكون ضرر ولا ضرار ، وإن هذا بلا شك حكم مصلحي ليس في الفقه ما ينافيه . (١٧٠)

ثانياً : بالنسبة للهدايا

جرت العادة أن يقدم الخطيب لخطيبته بعض الهدايا أحياناً وفي بعض المناسبات

وقد رأى الأحناف : أن حكم هذه الهدايا حكم الهبة ، ويثبت للواهب حق الرجوع عن هبته مالم يوجد مانع من موانع الرجوع التي يمكن تلخيصها فيما يأتي :

- موت الواهب أو الموهوب له
- هلاك الهبة أو استهلاكها
- خروج الهبة عن ملك الموهوب له
- أخذ عوض عن الهبة
- وجود قرابة رحم بين الواهب والموهوب له .

(١٧٠) أحكام الخطبة ص ٥٥ نقلاً من عقد الزواج وآثاره للشيخ أبو زهرة ص ٦٥

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

● قيام الزوجية بين الواهب والموهوب له وقت الهبة . (١٧١)

فإن كانت الهدية مازالت بعينها حين قدمت فمن حق الخاطب استردادها بعينها ولو كان العدول من جهته . أما إذا حدث في الهدية تغيير كأن يكون ثوباً قد خاطته أو صبغته - أو قطعة حلل بيعت ، أو زجاجة طيب استهلكت ، أو طعام أكل فليس من حقه في هذه الحال استرداد ذلك أو قيمته أو مثله لوجود مانع من موانع استردادها .

وقال المالكية

إذا كان الرجوع من جهة الخاطب فليس له الحق في استرداد هداياه حتى ولو كانت قائمة بعينها ، لأن المانع من إتمام الزواج من جهته ، فليس له الحق في الرجوع بشيء من هداياه ، حتى لا يتضاعف على المخطوبة آلامها . وإذا كان الرجوع من جهة المخطوبة فللخاطب الحق في استرداد هداياه ، يأخذ القائم بعينه ، والهالك بقيمته أو بمثله ، ذلك أن المانع من جهتها هو فلا تستحق شيئاً من الهدايا حتى لا تزيد من آلامه - ضياع هداياه - وعدم تزوجه ، هذا إذا لم يوجد عرف أو شرط يخالف ذلك - فيجب العمل بالشرط (١٧٢)

وهذا هو الرأي الذى يفتى به عند المالكية وهو أوجه الرأيين عندهما .
رأى الشافعية :

اختلف المتأخرون في استرداد الهدايا ، والظاهر الذى يدل عليه كلامهم

(١٧١) أحكام الخطبة ص ٥٥ نقلاً عن حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ١٥٣

(١٧٢) أحكام الخطبة نقلاً عن الشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ١٩٥ ، ص ١٩٦

الاسلام والأسرة

أن العدول إذا كان من جهة المخطوبة فمن حق الخاطب استرداد هداياه القائمة بعينها ، وله استرداد الهالك بقيمته أو بمثله . وإذا كان العدول من جهة الخاطب فليس له الحق في الرجوع بشيء مما أهده أو أنفق . (١٧٣) رأى الحنابلة :

وقال الحنابلة في ذلك : إن وعد أولياء المخطوبة أن يزوجوا الخاطب وعدلوا فالخاطب له الحق في استرداد هداياه ، لأنه قدمها في نظير إتمام الزواج ولم يتم . (١٧٤)

ومن هذه الآراء نرى أن أمثلها وأقربها إلى المنطق هو رأى المالكية ومن وافقهم من الشافعية وهو الذى يستريح إليه القلب ، وهو الأولى أن يؤخذ به في قضاء الأحوال الشخصية الذى لا يأخذ بمذهب الإمام مالك في هذا الأمر .

وقد جاء في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المشروع الذى أعده المكتب الفنى لرئيس مجلس الوزراء سنة ١٩٥٦ م ما يشير إلى ضرورة الأخذ بمذهب الإمام مالك ، فقال : « وللمهدى أن يرجع بما قدمه من هداياه عيناً ، أو قيمتها نقداً وقت الشراء ، إذا هلك واستهلك ، وذلك إذا كان العدول من جانب الطرف الآخر ، وليس له أن يسترد شيئاً إذا كان العدول من جانبه » (١٧٥)

(١٧٣) المرجع السابق نقلاً عن الفتاوى الكبرى لابن حجر ج٤ ص٩٤

(١٧٤) المرجع السابق نقلاً عن كشف القناع لليهو ج٥ ص١٢٠

(١٧٥) المرجع السابق ص٥٥

ثالثاً : ما يترتب على فسخ الخطبة من أضرار
قلنا : إنه لا ينبغي التقليل من شأن الأضرار المترتبة على فسخ الخطبة
تعتاً ، وهذه الأضرار قد تكون أدبية ، وقد تكون مادية .
الأضرار الأدبية :

وتتلخص الأضرار الأدبية في أن العدول عن الخطبة دون سبب قد يمس
كرامة الفتاة ويسئ إلى سمعتها .

ولضمان عدم حدوث ذلك لابد من الالتزام بحدود الشريعة في لقاء
الخطيب بخطيبته . وقد سبق أن فصلنا الكلام في ذلك . فلو التزمنا بما
أوصى به الشرع بالألا يكون اللقاء إلا في حضور محرم للمرأة ، حينما الفتاة من
القبل والقال في حالة تعرض الخطبة للفسخ .

ولو التزم الطرفان بما أوصى به الشرع من ضرورة الوفاء بالعهد ، لتجنب
كلاهما ما يترتب على الغدر من آثار ضارة .
الأضرار المادية :

وهناك أضرار مادية قد تترتب على فسخ الخطبة منها : ماتكبد الأسرة
من نفقات في إعداد الجهاز المناسب لبيت الزوجية ، وربما استقالت الفتاة إذا
كانت موظفة من وظيفتها حين تعلم أن من شروط خطيبها ألا تكون زوجته
موظفة ، فتفقد بذلك عائداً شهرياً ثم لا يتم الزواج الذى يعوضها عن
ذلك . وقد يعد الخطاب مسكناً ملائماً ويتكبد في العثور عليه نفقات باهظة
ثم ترجع أسرة الفتاة عن الارتباط به في الوقت الذى لا يكون فيه هذا المسكن
ملائماً لغيرها .

الاسلام والأسرة

هذه أضرار مادية تتطلب النظر في التعويض عنها ، إلا أنه يؤخذ في الاعتبار أمران :

الأول : أن الخطبة - كما سبقت الإشارة - هي مجرد وعد بالزواج في المستقبل لا يلزم صاحبه الوفاء إلا من وجهة النظر الأدبية ، وقد أوصى الشرع باحترام العهود والوعود .

وعلى ذلك فلا يلتزم الواعد بتعويض في حالة الإخلال بوعده إلا إذا ترتب على ذلك إضرار ملموس - من خلال ما يدعوا إليه الحديث الشريف : « لا ضرر ولا ضرار »

الأمر الثاني : أنه يشترط في العدول عن الخطبة ألا يترتب عليها ضرر بأحد الأطراف ، فإن حدث ضرر وجب إزالته ، بالتعويض عنه ، ومن أمثلة ذلك :

● أن الخاطب إذا كان قد طلب من مخطوبته إعداد جهاز خاص فأعدته وبذلت فيه مالاً ، أو كان طالبها بالاستقالة من وظيفة كانت تشغلها فاستقالت ، أو طلبت المخطوبة من خطيبها إعداد منزل للزوجة في مكان معين فتكلفت ذلك متحملاً نفقات كثيرة مرهقة ، ثم حدث عدول عن الخطبة فعلى المتسبب في ذلك التعويض . وهذا هو رأى المالكية في القول الصحيح المشهور . فقد قالوا : بوجوب الالتزام بالوعد على الواعد إذا دخل الموعد بسبب الوعد في شيء ، وذلك بأن يقول شخص لآخر : إني أريد أن أهدم دارى ، ولكن ليس عندى من المال ما أعيد به بناءها ، فيقول له : أهدم دارك وأنا أقرضك ماتبيتها به ، فيهدمها معتمداً على وعده ، فإنه

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يجب عليه الوفاء بما وعد به ، فإن لم يفعل قضى عليه بما التزمه بوعده ، لأنه أدخله بوعده فيما فعل . (١٧٦)

فيلحق الحكم ، القضاء بالتعويض المناسب على الواعد بالخطبة إذا ترتب على العدول عن وعده ضرر بالموعود .

● أما إذا كان الضرر الذى لحق بالطرف الآخر لم يأت نتيجة طلب أو إيعاز أو تحريض من الذى عدل عن الخطبة ، وذلك بأن تكون الفتاة سارعت واستقالت من وظيفتها من تلقاء نفسها ، أو تورطت فاشتريت جهازاً لم يطلبه منها خطيبها ، أو هو أعد مسكناً دفع فيه مبلغاً باهظاً دون أن تطلب هى منه ذلك ، فإنه لا تعويض فى هذه الحالة عند فسخ الخطبة .
الخلاصة .

ونخلص من كل ماتقدم إلى الحقائق الآتية :

- ١ - الخطبة ليست عقداً ملزماً ، ولكنها مجرد وعد
- ٢ - مجرد العدول عن الخطبة لا يكون سبباً موجباً للتعويض .
- ٣ - إذا صاحب العدول عن الخطبة إضرار بأحد الخطابين جاز الحكم بالتعويض على المتسبب .

وقضاء الأحكام الشخصية يتجه هذا الاتجاه ، وجاء فى بنوده ماكتبه فقيه القضاء - الدكتور عبدالرازق السنبورى قال : « هنالك من الأحكام مايقضى بأن فسخ الخطبة لأى سبب كان لا يوجب التعويض عن الضرر الناشئ عن

(١٧٦) أحكام الخطبة نقلا من فتاوى الشيخ عليش ج١ ص ٢٥٤ ، ومن الالتزامات فى الشريعة الإسلامية للمرحوم الشيخ أحمد إبراهيم ص ٢١٦

الاسلام والأسرة

هذا الفسخ ، سواء أكان ضرراً أدبياً أو مادياً ، بناء على أن العدول عن الخطبة حق ثابت مقرر شرعاً للخطيب والمخطوبة في أى وقت بدون قيد أو شرط ، فإذا عدل أحدهما عن الخطبة فقد استعمل حقه الشرعى الذى منحه الشارع إياه ، ولا ضمان على من استعمل حقه فقها وقانوناً - ولكن هناك من الأحكام مايقضى بالتعويض عن فسخ الخطبة ، وبخاصة إذا سبق الفسخ استهواء أو سببت الخطبة مصروفات ، وهذا بناء على أن العدول عن الخطبة وإن كان حقاً لكل من الطرفين ولكن استعمال هذا الحق مقيد بالحكمة التى شرع من أجلها هذا الحق ، وهى تمكين الطرفين من تفادى الارتباط بزواج لا يحقق الغاية المرجوة منه ، فإن خرج عن هذه الحكمة ، وترتب على ذلك الإضرار بالغير والبغى على الأعراض كان إساءة فى استعمال الحق تستوجب إلزام فاعلها بتعويض ماينشأ عنها من ضرر^(١٧٧)

مايندب فى النكاح

فإذا ماوافق الخطيب والمخطوبة على الزواج ، كان لابد من خطوات تسبق البناء ، وأهمها مايسمى بعقد الزواج ، الذى يأتى الحديث عنه ، ويندب إعلان عقد النكاح وإشهاره ، بالوسائل المشروعة التى لا مبالغة فيها ولا إرهاق ..

فلا بأس بتعليق بعض الزينات من مصابيح كهربية أو أعلام ، ولا بأس باستعمال الدف ، أما الموسيقى الصاخبة المصحوبة بالأغاني الخليعة والرقص الماجن فذلك يحرمه الشرع .

(١٧٧) الوسيط للأستاذ الدكتور عبدالرازق السنهورى ص ٨٣٠

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

ولا بأس من دعوة الأقارب والأصدقاء لشهود العقد وتقديم الحلوى والمطربات لهم ، ولا بأس بتقديم الطعام بل هوسنة ، فقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لعبد الرحمن : « أولم ولو بشاة » (١٧٨)

وعن أنس قال : ما أولم النبي - صلى الله عليه وسلم - على شيء من نسائه ما أولم على زينب - أولم بشاة » (١٧٩)

وعن أنس قال : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - أولم على صفية بتمر وسويق (١٨٠)

خطبة النكاح

ويستحب أن يخطب أحد قبل إجراء العقد ، ولا يلزم كون الخطبة بألفاظ مخصوصة ، والأفضل ما ورد فيها - مأثوراً - ومن ذلك ما ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . .

﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتِّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (١٨١)

(١٧٨) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٥

(١٧٩) المرجع السابق وقال : متفق عليه

(١٨٠) المرجع السابق وقال : رواه الخمسة إلا النسائي

(١٨١) النساء ١

الاسلام والأسرة

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٨٢)

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧١) (١٨٣)

ومن خطب النبي - صلى الله عليه وسلم - خطبته يوم زواج فاطمة ابنته - رضى الله عنها - فقد قال : « الحمد لله المحمود بنعمته ، المعبود بقدرته ، المرهوب من عذابه ، المرغوب فيما عنده ، النافذ أمره في سمائه وأرضه ، الذى خلق الخلق بقدرته ، وميزهم بأحكامه ، وأعزهم بدينه ، وأكرمهم بنبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - ثم إن الله - تعالى - جعل المصاهرة نسبا لاحقا وأمرأ مفترضا ، ووشج به الأرحام ، وألزمه الأنام - قال : تبارك اسمه وتعالى ذكره - :

﴿وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ (٥٤)

فأمر الله يجرى إلى قضائه ، ولكل قضاء قدر ، ولكل قدر أجل

﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (٣٩) (١٨٥)

ثم قال إن ربي أمرنى أن أزوج فاطمة من على بن أبى طالب ، وقد زوجتها إياه على أربعمائة مثقال فضة إن رضى بذلك على « (١٨٦) .

(١٨٢) آل عمران ١٠٢

(١٨٣) الأحزاب ٧٠ ، ٧١

(١٨٤) الفرقان ٥٤

(١٨٥) الرعد ٣٩

(١٨٦) من خطب الرسول - صلى الله عليه وسلم - للشيخ طه عبد الله عفيفى ص ١٣١ نقلا

من جمهرة خطب العرب ج ٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويستحب فى الخطبة أن تبدأ بالحمد لله والثناء عليه وأن تشتمل على الشهادة لله بالوحدانية ولمحمد - صلى الله عليه وسلم - بالرسالة ، وعلى الصلاة على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال : علمنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - التشهد فى الصلاة ، والتشهد فى الحاجة ، وذكر تشهد الصلاة ، قال - والتشهد فى الحاجة صيغته كما يلى : إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . قال : ويقرأ ثلاث آيات - ففسرها سفيان الثورى أنها : « اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون » « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً » « اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً » الآية (١٨٧) .

وهذا من المستحبات . . . ويجوز أن تنعقد الخطبة بدون تشهد ، فقد روى إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بنى سليم قال : خطبت إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - أمامة بنت عبد المطلب فأنكحنى من غير أن يتشهد (١٨٨) .

قال الترمذى : قال أهل العلم : إن النكاح جائز بغير خطبة ، وهو قول سفيان الثورى وغيره من أهل العلم (١٨٩) .

(١٨٧) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٠

(١٨٨) المرجع السابق وقال : رواه أبو داود

(١٨٩) صحيح الترمذى ح ١٩ ص

الاسلام والأسرة

مضى يكون العقد ؟

ويندب أن يكون عقد القران يوم الجمعة ، وإن كان ابن العربي قال :
قد جعل الله الأزمنة مطلقة في أفعال ، وجعلها مقيدة في أخرى ، فأراد
الشیطان أن یوسوس للناس فسول لهم أفعالا في وقت ، ونهى عنها في آخر
ليطاع عليها ويعبد فيها ، فكان كذلك لينفذ قضاء الله - سبحانه وتعالى - ولم
يصح عنه - صلى الله عليه وسلم - في وقت النكاح ولا في وقت الدخول حد
محدود بأمر ولا نهى - ولذلك لا حجة فيمن حدد ذلك بيوم الجمعة أو يوم
الخميس أو ليلة الاثنين أو غير ذلك (١٩٠) .

ويندب ألا تبشر المرأة نكاحها بنفسها مع من يتزوجها ، بل يتولاه عنها
عاقل رشيد غير فاسق من عصبته ، وأن يكون الشهود عدولا .
ويندب ألا يعرض الرجل عن الزواج لعدم وجود المهر ، بل يندب له أن
يستدين إذا أمكنه ، لأن المتزوج الذي يريد العفة يعينه الله - تعالى - كما ورد
في الآثار - وأن ينظر إلى زوجته قبل العقد بشرط أن يعلم أنه يجاب غالبا في
زواجها ، أما إذا كان يعلم أنه يرد ولا يقبل فإنه لا يحل له النظر إليها على
أى حال .

ويندب أن تكون المرأة أصغر سنا من الرجل لثلا تكبر بسرعة فلا تلد ،
ومن المعلوم أن الغرض الصحيح من الزواج إنما هو التناسل الذي تكثر به
الامة ويعز جانبها .

(١٩٠) راجع شرح ابن العربي على سنة الترمذی حـ ص ٢٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويستحب الدعاء للعروسين وتهنئتهما . . عن أبي هريرة - رضى الله عنه
أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان إذا - هنا - إنساناً إذا تزوج قال :
« بارك الله لك ، وبارك عليك ، وجمع بينكما فى خير » (١٩١) .
النهى عن قول - بالرفاء والبنين

عن عقيل بن أبى طالب أنه تزوج امرأة من بنى جشم فقالوا : بالرفاء
والبنين ، فقال : « لا تقولوا هكذا ولكن قولوا كما قال رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - اللهم بارك لهم وبارك عليهم » .

وفى رواية : « لا تقولوا ذلك فإن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد نهانا
عن ذلك ، قولوا : بارك الله فيك ، وبارك لك فيها » (١٩٢) .

ومن الأحاديث الواردة فى ذلك : ما رواه الطبرانى أن النبى - صلى الله
عليه وسلم - شهد نكاح رجل فقال : « على الخير والبركة والألفة والطائر
الميمون والسعة والرزق ، بارك الله لكم » (١٩٣) .
زفة العرس :

ولا بأس بزفة العرس ، وهى اجتماع النساء لإهداء المرأة إلى زوجها .
والمختار أن ضرب الدف والأغانى التى لا خلاعة فيها ولا منافاة للأداب جائز
بلا كراهة ، ما لم يشتمل ذلك على مفسد كثيرة كتبرج النساء الأجنبية
وتهتكهن أمام الرجال ، وذلك حرام بدون شك (١٩٤) .

(١٩١) نيل الأوطار ج٦ ص ١٣٠ وقال : رواه الخمسة إلا النسائى وصححه الترمذى

(١٩٢) نيل الأوطار ج٦ ص ١٣١

(١٩٣) المرجع السابق

(١٩٤) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص ٨ ، ٩

رأى الحنابلة في إعلان النكاح

وقال الحنابلة : يستحب إعلان النكاح والضرب عليه بالدف ... لما روى محمد بن حاطب قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح » (١٩٥) .
فإن أسروه وتواصوا بكتمانه كره ذلك ، وصح النكاح .
وقال أبو بكر - من علماء الحنابلة - : لا يصح كتمان النكاح والصوت للحديث المشار إليه .

ولكن المشهور من المذهب أنه مكروه مع صحته - والدليل على ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » فمفهوم هذا الحديث صحة النكاح بهما مع عدم الإعلان . والحديث الأول المذكور محمول على الندب ، جمعا بين الخبرين ، ولأن إعلان النكاح والضرب عليه بالدف إنما يكون بعد العقد وصحته ، ولو كان شرطاً لا اعتبر حال العقد كسائر شروطه .

وقال أحمد - رحمه الله - : لا بأس بالغناء في العرس - لما ورد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حين زوج الفارعة بنت أسعد بن زرارة الأنصاري من نبيط بن جابر من بني النجار - رغب أن تغنى النساء في فرحها . قال ابن حجر : عن عائشة قالت : أهدينا يتيمة من الأنصار ، فلما رجعنا قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « ما قلتم » ؟ قالت : سلمنا وانصرفنا . قال : « إن الأنصار قوم يعجبهم الغناء ، ألا قلتم يا عائشة : أتيناكم

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أتيناكم فحيونا نحييكم (١٩٦) .

وهذه الأبيات لها بقية هى :

ولولا الذهب الأحمر ما حلت نواديكم

ولولا الخنطة السمراء ما سمت عذارىكم (١٩٧) .

ومن المندوبات عند الحنابلة : أن يعقد القران يوم الجمعة ، لأن جماعة من السلف كانوا يحبون ذلك . وأن يكون فى المساء أولى لما روى أبو حفص بإسناده عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « مَسُوا بِالْإِمْلَاقِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْبِرْكَه » (١٩٨) .

ومن المندوبات عندهم الخطبة - لما رواه ابن مسعود حيث قال : عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - التَّشَهُدَ فِي الْحَاجَةِ « وقد سبق ذكر ذلك .

إلا أن هذه الخطبة ليست بواجبة ، لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال مخاطب الواهبة - التى وهبت نفسها للنبي - صلى الله عليه وسلم - : « زَوَّجْتُكُمَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْخُطْبَةَ » (١٩٩) . .

ولكن الخطبة من المندوبات لدى المالكية . . . وهى مندوبة من : ١ - الزوج أو وكيله عند التماس الزواج ، فيندب لأحدهما أن يقول : الحمد لله

(١٩٦) الإصابة فى تمييز الصحابة ٤٨/٨

(١٩٧) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ٦٥٧/٢

(١٩٨) المرجع السابق

(١٩٩) صحيح البخارى ٨/٧ ولفظه : « اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن »

والصلاة والسلام على رسول الله ،

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٢٠٠)
 ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (٢٠١)
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٢٠٢)

أما بعد ، فإنى - أو فإن موكلى - ويسميه - يرغب فيكم ويريد الانضمام إليكم والدخول فى زمركم ، وفرض لكم من الصداق كذا فزوجوه .
 ٢ - ولى أمر الزوجه أو وكيلها - فيندب له أن يرد على الخاطب فى هذا المقام بخطبة فيحمد الله ، ويصلى ويسلم على رسول الله . ثم يقول : أما بعد ، فقد أجبناه لذلك .
 أو يعتذر له - إذا رفض طلبه .

وهذه الخطب المذكورة هى التى تتم عادة فى أثناء العقد ، ويتولى إدارتها والابتداء بها القاضى أو المأذون له بالعقد ولا يضر الفصل بين الإيجاب والقبول بالخطبة ، ولكن يندب تقصيرها ، ويندب تهنئة العروسين والدعاء لهما عند العقد ، وعند الدخول ، كأن يقول : اللهم بارك لكل منهما فى صاحبه ، واجعل منها الذرية الصالحة واجمع بينهما فى خير وسعة - ونحو ذلك - (٢٠٣)

(٢٠٠) آل عمران ١٠٢

(٢٠١) النساء ١

(٢٠٢) الأحزاب ٧٠

(٢٠٣) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ج١ ص ١٠٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال الشافعية : يسن للخاطب أن يخطب خطبتين ، إحداهما عند طلب المخطوبة ، والأخرى قبل العقد ويُسنُّ للولى أن يخطب عند إجابته . وعند الخطبة الأولى يقول الخاطب : جئتكم خاطباً كريمتكم أو فتانكم . وتحصل السنة بالخطبة قبل العقد من الولى أو الزوج ، أو أجنبى عنهما ، فهذه خطب ثلاث ، اثنتان من الزوج أو من ينوب عنه ، وواحدة من الولى - يقول فيها بعد الثناء على الله ، والصلاة والسلام على رسول الله : لست بمرغوب عنك ، أو قبلناك صهراً ، ونحو ذلك .

وزاد بعضهم خطبة رابعة بين الإيجاب والقبول ، وهى من الزوج أو من ينوب عنه - فإذا قال الولى : زوجتك ، فَيَسُنُّ للزوج أن يقول - بعد الحمد والثناء : على بركة الله - تعالى - ورجاء معونته - قبلت .

ويرى بعضهم كراهة ذلك لأن الفصل بين الإيجاب والقبول يفسد العقد إذا طال - فالأحوط ترك ذلك . (٢٠٤)

الدعاء يذهب التشاؤم

والدعاء للزوجين ترجى به البركة ، ويذهب بما قد يعلق بالأذهان من التشاؤم ففى صحيح البخارى « باب ما يتقى من شؤم المرأة - وقوله - تعالى

﴿ إِنَّمِنْ أَرْوَحِكُمْ وَأَوْلَدِكُمْ عَدُوًّا ﴾ (٢٠٥)

قال : حدث مالك عن ابن شهاب ، عن حمزة وسالم ابنى عبد الله بن

(٢٠٤) الفقه على المذاهب الأربعة ١١ / ٤

(٢٠٥) التغاين ١٤ .

الاسلام والأسرة

عمر ، عن عبدالله بن عمر -رضى الله عنهما- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال : « الشَّوْمُ فِي الْمَرْأَةِ وَالِدَارِ وَالْفَرَسِ » قال الحافظ أبوذر : قال البخارى -رضى الله عنه- : شَوْمُ الْفَرَسِ إِذَا كَانَتْ حُرُونًا ، وَشَوْمُ الْمَرْأَةِ سُوءَ خَلْقِهَا ، وَشَوْمُ الدَّارِ سُوءَ جَارِهَا . (٢٠٦)

وقال معمر : شَوْمُ الْفَرَسِ إِذَا لَمْ يَغْزِ عَلَيْهِ . وعن ابن عمر -رضى الله عنهما- قال : ذُكِرَ الشَّوْمُ عِنْدَ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم- : « إِنْ كَانَ الشَّوْمُ فِي شَيْءٍ فَفِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ » (٢٠٧)

وحدث شعبة عن سليمان التيمي قال : سمعت أبا عثمان النهدي عن أسامة بن زيد -رضى الله عنهما- قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم- : « مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فَتْنَةً أَضُرُّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ » (٢٠٨) فالدعاء عند عقد القران والزفاف يدفع إن شاء الله الشؤم ، ويذهب السوء ، ويجلب الخير ويحقق البركة .

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال : « إِذَا أَفَاءَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَادِمًا أَوْ دَابَّةً ، فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَمِنْ خَيْرِ مَا جَبَلَتْهَا عَلَيْهِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلَتْهَا عَلَيْهِ » (٢٠٩)

(٢٠٦) صحيح البخارى ح ٧ ص ١٠

(٢٠٧) المرجع السابق

(٢٠٨) صحيح البخارى ١١/٧

(٢٠٩) نيل الأوطار ح ٦ ص ١٨٩ وقال : رواه ابن ماجه وأبو داود

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قال الشوكانى : هذا الحديث يدل على استحباب الدعاء عند تزوج المرأة ، وملك الخادم والدابة ، وهو دعاء جامع لأنه إذا لقي الإنسان الخير من زوجته ، أو خادمه أو دابته ، وجنب الشر من تلك الأمور كان فى ذلك جلب النفع واندفاع الضرر .

أركان النكاح

للنكاح ركنان ، وهما جزأه اللذان لا يتم إلا بهما .

وهذان الركنان هما الإيجاب والقبول .

أما الإيجاب فهو اللفظ الذى يصدر من الولى أو من يقوم مقامه بالموافقة على العرض .

والقبول ، وهو اللفظ الصادر من الزوج أو من يقوم مقامه بالقبول .

ولابد من ارتباط الإيجاب بالقبول فى المجلس دون فاصل زمنى بينهما ، فإذا

قال الولى : زوجتك موكلتى ، وقال الخاطب فوراً : قبلت زواجها لنفسى ،

فقد تم الزواج بحضور الشاهدين العدلين . . وللمالكية وأصحاب الشافعية

أقوال أخرى فى أركان النكاح :

فقد قال المالكية : أركان النكاح خمسة : -

أحدها : ولى للمرأة وستأق شروطه

ثانيها : الصداق فلا بد من تحديده . . . وذكره عند العقد ليس شرطاً

ثالثها : وجود الزوج ، فلا نكاح بدون زوج .

رابعها : زوجة خالية من الموانع الشرعية

خامسها : الصيغة . وهى اللفظ الذى يتم به العقد . . . والركن عند

الاسلام والأسرة

المالكية مالا توجد الماهية الشرعية إلا به . فالعقد لا يتصور إلا من عاقدين : الزوج والولى ، ومعقود عليه : المرأة والصدّاق . وصيغة وهي ألفاظ العقد .

وقال الشافعية : - أركان النكاح خمسة :

١ - زوج ، ٢ - زوجة ، ٣ - ولى ٤ - شاهدان ٥ - صيغة يتم بها العقد .
وعَدُّ بعض أئمة الشافعية الشاهدين من الشروط لا من الأركان (٢١٠)
وعلتهم في ذلك أنها خارجان عن ماهية العقد .

معنى الإيجاب والقبول

قال الشيخ سيد سابق في كتابه فقه السنة : الركن الحقيقى للزواج هو رضا الطرفين وتوافق إرادتهما فى الارتباط ، وهذا أمر من الأمور النفسية التى لا يمكن لأحد أن يطلع عليها ، ولذلك كان لابد من التعبير الدال على التصميم على إنشاء الارتباط وإيجاده ، ويتمثل التعبير فيما يجرى من عبارات بين المتعاقدين ، فما صدر أولاً من أحد المتعاقدين للتعبير عن إنشاء الصلة الزوجية يسمى إيجاباً ، ويقال : إنه أوجب - وما صدر ثانياً من المتعاقدين الآخر من العبارات الدالة على الرضا والموافقة يسمى قبولاً ، ومن ثم يقول الفقهاء : إن أركان الزواج هى الإيجاب والقبول . (٢١١)

شروط الإيجاب والقبول :

ولا يتحقق الإيجاب والقبول إلا بتوافر الشروط الآتية : -

(٢١٠) المرجع السابق ج٤ ص١٢

(٢١١) فقه السنة ٢/ ٢٩

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

١ - أن يكون المتعاقدان مميزين ، فإن كان أحدهما أو كلاهما صغيراً أو مجنوناً لا ينعقد الزواج بالإيجاب والقبول بينهما .
٢ - أن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد ، دون أن يفصل بين الإيجاب والقبول فاصل بكلام أجنبي ، أو بما يعد في العرف إعراضاً وتشاغلاً عنه بغيره ، وليس بشرط أن يكون القبول عقب الإيجاب مباشرة ، فلو طال المجلس وتراخى القبول عن الإيجاب ، ولم يصدر بينهما ما يدل على الإعراض فالمجلس متحد . وهذا هو رأى الأحناف والحنابلة : جاء في المغنى : إذا تراخى القبول عن الإيجاب صح مادام في المجلس ولم يتشاغلا عنه بغيره ، لأن حكم المجلس حكم حالة العقد ، بدليل القبض فيما يشترط فيه القبض ، وثبوت الخيار في عقود المعاوضات ، فإذا تفرقا قبل القبول بطل الإيجاب ، فإنه قيمة له . . . والإعراض وُجِدَ من جهة الطرف الثاني بالتفرق فلا يكون مقبولاً . وكذلك إن تشاغلا عنه بما يقطعه ، لأنه معرض عن العقد بالاشتغال عن قبوله . (٢١٢)

وروى عن أحمد - رحمه الله - في رجل مثنى إليه قوم ، فقالوا له : زَوِّج فلانا . قال : قد زوجته على ألف . فرجعوا إلى الزوج فأخبروه . فقال : قبلت ، هل يكون هذا نكاحاً ؟ قال : نعم .

ولكن الشافعية اشترطوا الفورية ، وقالوا : إن فصل بين الإيجاب والقبول بخطبة بأن قال الولي : زوجتك ، فقال الزوج : باسم الله والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، قبلت نكاحها ، ففيه وجهان .

الاسلام والأسرة

أحدهما : أنه يصح لأن الخطبة مأمور بها في العقد ، والثاني : لا يصح لأنه فصل بين الإيجاب والقبول . (٢١٣)

٣ - ألا يخالف القبول الإيجاب ، إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن للموجب ، فإذا قال الموجب : زوجتك ابنتي فلانة على مهر قدره مائة جنيه مثلاً .

فقال القابل : قبلت زواجها على مائتين انعقد الزواج ، لاشتغال القبول على ما هو أصلح .

٤ - أن يسمع كل منهما من الآخر ما يفهم منه أن المقصود من الكلام بينهما هو إنشاء الزواج ، وإن لم يفهم كل منهما معاني مفردات العبارة ، لأن العبرة بالمقاصد والنيات ، (٢١٤)

شروط النكاح

للنكاح شروط مفصلة في المذاهب ، وإن اعتبر بعضهم هذه الشروط أركاناً ، ونوضح هذه الشروط فيما يأتي : -
مذهب الأحناف :

قال الأحناف : للنكاح شروط بعضها يتعلق بالصيغة ، وبعضها يتعلق بالعاقدين ، وبعضها يتعلق بالشهود .

١ - ما يتعلق بالصيغة : والمقصود بها عبارة الإيجاب والقبول - ويشترط فيها :

أ - أن تكون بالفاظ مخصوصة ، وهذه الالفاظ التي يتعقد بها النكاح إما أن

(٢١٣) المرجع السابق

(٢١٤) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تكون صريحة ، وإما أن تكون كناية .

فالصريحة ما كانت بلفظ التزويج والإنكاح - ، أى ما اشتق منها ،
مثل : زوجت وتزوجت ، وزوجتى ابنتك ، أو زوجينى نفسك ، فتقول :
زوجتك أو قبلت ، أو سمعا وطاعة - والنكاح بلفظ المضارع صحيح إذا لم
يرد به طلب الوعد . فإذا قال : تزوجنى ابنتك ؟ فقال له : زوجتك - صح
العقد .

أما إذا كان ينوى طلب الوعد - فإنه لا يصح .
وإذا قال : أتزوجك - بلفظ المضارع - فقالت : زوّجْتُ . صح بدون
كلام ، لأنه لا يطلب من نفسه الوعد .
أما الكناية فإن النكاح لا يتعقد بها إلا بشرط أن ينوى بها التزويج ، مع
وجود قرينة على هذه النية ، وأن يفهم الشهود المراد ، أو يُعْلَنُوا به إن لم تقم
قرينة على الفهم .

وتنقسم الكنايات التى يتعقد بها النكاح إلى أربعة أقسام : -
الأول - مالا خلاف فى الانعقاد به عند الأحناف ، وهو ما كان بلفظ الهبة
أو الصدقة أو التملك أو الجعل ، فإن قالت له : وهبت لك نفسى - تنوى
معنى الزواج ، فقال : قبلت انعقد النكاح ، وكذا إذا قال الولي : جعلت
لك ابنتى بمائة .

الثانى : ما يوجد خلاف فى الانعقاد به ، والصحيح الانعقاد ، وهو ما كان
بلفظ البيع والشراء ، فإذا قالت : بعث نفسى إليك بكذا - وهى تنوى بهذا
القول الزواج - وقبل فإنه يصح ، ومثله : أسلمت نفسى إليك فى عشرين

الاسلام والأسرة

إردبا آخذها بعد شهر - وهي تنوى الزواج - عند الأحناف أو قال الأب صاحتك على الألف التى على بابنتى فالصحيح انعقاد النكاح ، بألفاظ البيع والشراء والسلم والصلح، والقرض .

الثالث : ما فيه خلاف والصحيح عدم الانعقاد - وهو ما كان بلفظ الإجارة والوصية . كأن يقول أوصيت لك بابنتى .

أما إذا قال : أوصيت لك بزواج ابنتى الآن - أو للحال - أو حالا - بألف فقال الآخر : قبلت . فإن النكاح صحيح ، وذلك أنه يشترط فى اللفظ أن يفيد تمليك العين فى الحال . وهذا أمر مفقود فى الوصية المطلقة أو المقيدة بما بعد الموت .

الرابع : ما لا خلاف فى الانعقاد به ، وهو ما كان بألفاظ الإباحة والإحلال والتمتع .

ب : الشرط الثانى من شروط الصيغة أن يكون الإيجاب والقبول بصيغته فى مجلس واحد .

فإذا أرسل إليها رسولاً ، فقال لها : إن فلاناً أرسلنى يطلب منك أن تزوجه نفسك ، فقالت : قبلت - انعقد النكاح ، لأن الإيجاب والقبول بهذه الصورة فى مجلس واحد ، وإن كان الزوج غائباً عن المجلس . وكذا إذا بعث إليها كتابا يطلب فيه الزواج منها وهو غائب عن البلدة ، فأحضرت الشهود ، وقرأت عليهم الكتاب ، وقالت : زوجت نفسى منه انعقد النكاح لاتحاد المجلس . فإن قراءة الكتاب فى المجلس إيجاب الزوج ، وقول المرأة : زوجته ، أو قبلت هو القبول .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

حقى لو لم تقبل فى المجلس ، ثم قرأت الكتاب فى مجلس آخر وقبلت فإنه
ينعقد ، بخلاف مسألة الرسول ، لأنه كلما قرئ الكتاب كان إيجاباً من
الزوج ، ولهذا لو قالت أمام الشهود : زوجت نفسى من فلان ولم تقرأ عليهم
الكتاب لم ينعقد ، لأن سماع الشطرين شرط لصحة النكاح .

ولا يصح النكاح بالكتابة مع وجود الخاطب وتمكنه من حضور المجلس
للعقد ، ويتفرع على اتحاد المجلس أنها إذا عقداً على دابة تسير ، أو وهماً
يمشيان لم يصح لعدم الاستقرار فى مكان واحد . (٢١٥)

أما إذا عقداً على ظهر سفينة تسير فإنه يصح ، لأن السفينة تعتبر مكاناً .
ويشترط فى عقد النكاح اللفظ ، فلا ينعقد بالتعاطى فإن قالت :
زوجتك نفسى بألف ، فأعطاهما الألف دون أن ينطق بقوله قبلت - لا ينعقد
النكاح .

جـ - ومن شروط الصيغة ألا يخالف القبول الإيجاب .
ء - ويشترط أن تكون الصيغة مسموعة للمتعاقدين . ولا يشترط فيها أن
تكون بالفاظ لغوية صحيحة ، بل يصح أن تكون باللغة العامية والألفاظ
التي ليست باللغة الفصحى . (٢١٦)

هل يجوز العقد بغير العربية ؟
أجاز الفقهاء إجراء العقد بغير اللغة العربية إذا كان العاقدان أو أحدهما
يجهل اللغة العربية .

(٢١٥) بدائع الصنائع ٢ / ٢٣٢

(٢١٦) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ١٥٠ . ١٦

الاسلام والأسرة

والاختلاف في شأن اللذين يفهمان اللغة العربية ولكنها يجريان العقد بغير العربية .

فالحنبلة يوجبون اللغة العربية في مثل هذه الحالة - قال ابن قدامة في المغنى :
ومن قدر على لفظ النكاح بالعربية لم يصح بغيرها .
وهذا أحد قولي الشافعي - رضي الله عنه -

وينعقد عند أبي حنيفة بغير العربية - لأنه أتى بلفظه الخاص فانعقد به كما
ينعقد بلفظ العربية (٢١٧)

أما من لا يحسن العربية فإن عقد النكاح يصح منه بلغته لأنه عاجز عن
غيرها ولا يكلف تعلم العربية لذلك .

وقال أبو الخطاب : عليه أن يتعلم ألفاظ النكاح ، لأن ما كانت العربية
شرطا فيه لزمه أن يتعلمها إذا قدر على ذلك كالتكبير (٢١٨)

وإن كان أحد المتعاقدين لا يعرف لغة الآخر تدخل مترجم ثقة بينهما
ليفهمهما لفظي الإيجاب والقبول اللذين يتم بهما الزواج .

قال الشيخ سيد سابق في شأن تكلف تعلم ألفاظ العقد بالعربية : والحق
الذي يبدو أن هذا تشدد ، ودين الله يسر ، وسبق القول بأن الركن الحقيقي
هو الرضا ، وما الإيجاب والقبول إلا مظهران لهذا الرضا ودليلا عليه ،
فإذا وقع الإيجاب والقبول كان هذا كافيا ، مهما كانت اللغة التي أديا
بها . (٢١٩)

(٢١٧) فقه السنة ٢ / ٣٧

(٢١٨) المرجع السابق

(٢١٩) فقه السنة ٢ / ٣٧ ، ٣٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كيف يتزوج الأخرس ؟

أما الأخرس فوسيلة قبوله أو إيجابه الإشارة ، كما يفعل فى البيع والشراء وسائر تصرفاته . والإشارة معنى مفهم ، وقد جاء فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها مادة ١٢٨ : إقرار الأخرس يكون بإشارته المعهودة ، ولا يعتبر إقراره بالإشارة إذا تمكن من الإقرار كتابة (٢٢٠)

هـ : ومن شروط الصيغة أيضاً ألا يكون اللفظ مؤقتاً ، بل لا بد وأن يكون مؤيداً ، فلا يقول : زوجينى نفسك سنة ، أو شهراً فتقول : قبلت . أو لا يقول : زوجينى نفسك ، فتقول : قبلت زواجك سنة .

وإن تزوجها شهراً أو سنة أو مدة معينة بصداق وقع هذا النكاح باطلا . ويسمى هذا النكاح نكاح المتعة ، وسيأتى تفصيله بعد - إن شاء الله - تعالى -

ومن الأمور البديهية أن يكون الزوج عالماً بمن يخطبها ، كما يكون الولى عالماً بالخطاب . فإذا قال الرجل : زوجنى ابنتك - لا بد أن تكون هذه البنت معلومة - فلو كان للرجل أكثر من بنت لزم تحديد المقصودة بالاسم . إلا إذا لم يكن له إلا بنت واحدة ، أو كان له أكثر من بنت ولكن قد تزوجن إلا واحدة ، فينصرف الطلب إلى الخالية .

إذا كان للمخطوبة اسمان أحدهما شهرت به ، ذكر الاسم المشهور زيادة فى التحديد - ويستحسن ذكر الاسمين معاً منعاً للبس ورفعاً للإبهام ، أما إذا ذكر اسماً غير اسمها لم يصح العقد (٢٢١)

(٢٢٠) المرجع السابق .

(٢٢١) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص١٤

الاسلام والأسرة

الشروط المتعلقة بالعاقدين :

والشروط المتعلقة بالعاقدين تنحصر فيما يأتي :-

● أن يكون كل منهما عاقلاً مميزاً . فلا ينعقد نكاح المجنون والصبي الذي لا يعقل .

فأما البلوغ فشرط النفاذ عند الأحناف وليس شرط الانعقاد .

● وأن يكونا حاضرين : أو ولى كل منهما ، أو أحدهما وولى الآخر . فإذا كان أحد العاقدين غائباً لا ينعقد النكاح ، فلو قالت امرأة بحضرة شاهدين : زوجت نفسي من فلان وهو غائب فبلغه الخبر فقال : قبلت ، أو قال رجل بحضرة شاهدين : تزوجت فلانة وهي غائبة فبلغها الخبر ، فقالت : زوجت نفسي منه لم يجز ، وإن كان القبول بحضرة هذين الشاهدين . هذا قول أبي حنيفة ومحمد - وقال أبو يوسف : ينعقد ويتوقف على إجازة الغائب . (٢٢٢)

وأما شرائط الجواز والنفاذ فأنواع

● منها أن يكون العاقد بالغاً - كما سبق - فإن نكاح الصبي العاقل وإن كان منعقداً على رأى بعض الأئمة فهو غير نافذ ، بل يتوقف نفاذه على إجازة وليه ، لأنه تصرف يشتمل على وجه المصلحة ، والصبي لقلة تأمله واشتغاله باللهو واللعب لا يقف على ذلك فلا ينفذ تصرفه ، بل يتوقف على إجازة وليه ، ولا يتوقف على بلوغه ، حتى لو بلغ قبل أن يجيزه الولي لا ينفذ بالبلوغ ، لأن العقد انعقد موقوفاً على إجازة الولي ورضاه ، لسقوط اعتبار

(٢٢٢) بدائع الصنائع ٢ / ٢٣٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

رضا الصبى شرعا ، وبالبلوغ زالت ولاية الولى فلا ينفذ ما لم يجره بنفسه .

وقال الشافعى فى ذلك : لا تعتقد تصرفات الصبى أصلاً .

● ومنها أن يكون حراً ، فلا يجوز نكاح مملوك بالغ إلا بإذن سيده ،

الشروط المتعلقة بالشهادة :

الشهادة شرط لصحة عقد النكاح ، ولابد منها ، وأقل نصابها فى النكاح

اثنان ، ولا يشترط فيها الذكورة ، بل تصح برجل وامرأتين كما يقول القرآن

الكريم فى آية التداين

﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَارِجَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ (٢٢٣)

ولا يصح الاقتصار على النساء فقط ، بل لابد من وجود الرجال معهن

● ويشترط فى الشهود :

العقل - البلوغ - الحرية - الإسلام - إلا إذا كانت المرأة ذمية فإن نكاحها

ينعقد بشهادة ذميين موافقين لها فى الملة أو مخالفين .

وتجوز شهادة الأعمى .

وينعقد النكاح بشهادة الابن على زواج أبيه أو أمه ، فى حين أن شهادته

لا تعتقد عليهما فى غير النكاح .

والأب كالابن فى هذا ، فشهادة الأصول والفروع صحيحة فى النكاح .

إلا أنه لا يثبت الزواج بهذه الشهادات عند الإنكار ، فشهادتهم نافعة فى حل

الزوجية ديانة لا قضاء .

(٢٢٣) البقرة ٢٨٢

الاسلام والأسرة

فالنكاح له حالتان : حالة الانعقاد ، وهذه تصح فيها شهادة الأعمى والأب والابن .

وحالة إثبات عند الإنكار . . وهذه لاتصح فيها شهاداتهم ، بل يشترط . في إثبات النكاح ما يشترط في غيره .

جاء في الفقه على المذاهب الأربعة : - وعلى هذا إذا وكل رجل رجلاً آخر في أن يزوجه ابنته الصغيرة ، فزوجها بحضور امرأتين مع وجود الأب الموكل صح النكاح ، لأن الأب يعتبر شاهداً والمرأتين شاهداً آخر ، وبهذا يعلم أن شهادة الولي صحيحة في الانعقاد .

فإذا زوج الأب ابنته البالغة بحضور رجل واحد وكانت حاضرة صح العقد ، لأنها تكون مباشرة للعقد في هذه الحالة ، ويكون الأب شاهداً مع الآخر ، وذلك لأنها هي التي أمرت أباهما بتزويجها .

والقاعدة أن الأمر إذا حضر في المجلس انتقلت عبارة الوكيل إليه فكأنه هو المعبر ، فتكون هي مباشرة ، ولا يمكن جعلها شاهدة لعدم إمكان تصور كون الشخص شاهداً على نفسه .

وهذا بخلاف ما إذا كانت صغيرة لضرورة الولاية عليها ، ولعدم إمكان نقل العقد إليها .

ومثل ذلك ما إذا وكلت امرأة بالغة رجلاً أجنبياً ، وكانت حاضرة فزوجها بحضوره آخر ، فإنه يصح ، وتصلح هي شاهدة على إثبات العقد عند الإنكار .

ومن شروط الشاهدين أن يسمعا كلام المتعاقدين معاً ، ولذلك لاتصح

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

شهادة النائمين أو الغافلين عن الكلام الذى يجرى بين المتعاقدين .
والشهادة على التوكيل بالزواج ليست شرطاً فى صحة النكاح ، فلو قالت فتاة لأبيها : قد وكلتك فى زواجى بدون حضور شاهدين فإنه يصح ، ولكنها إذا أنكرت أنها وكلته فلا بينة عليها لعدم وجود شاهدين فى التوكيل ، ومن هنا اتضحت قيمة الشهود ، وهى إثبات صحة التوكيل عند إنكاره .
ويشترط فى إثبات صحة التوكيل أن يكون الشاهدان يعرفان المرأة ويسمعانها وهى توكل من توكله . (٢٢٤)

هل تصح شهادة الأخرس وفاقد النطق ؟

تصح إذا كان يسمع ويفهم : ولا يشترط أن يفهم الشهود معنى اللفظ بخصوصه ، بل يشترط أن يعلموا أن هذا اللفظ المنطوق به ينعقد به النكاح .

شروط النكاح عند الشافعية

من هذه الشروط ما يتعلق بالصيغة ، ومنها ما يتعلق بالولى ، ومنها ما يتعلق بالزوجين ، ومنها ما يتعلق بالشهود .

شروط الصيغة عند الشافعية

قال الشافعى : قال الله - عز وجل - لنبيه - صلى الله عليه وسلم - :

﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ (٢٢٥)

وقال - تعالى - :

(٢٢٤) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص١٧

(٢٢٥) الأحزاب ٣٧

الاسلام والأسرة

﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (٢٢٦)

وقال :

﴿وَلَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجٌ﴾ (٢٢٧)

وقال :

﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ (٢٢٨)

وقال :

﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً

لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢٢٩)

وقال :

﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (٢٣٠)

فسمى الله - تبارك وتعالى - النكاح اسمين : النكاح والتزويج ،

وقال - عز وجل - :

« وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة

لك من دون المؤمنين »

فأبان - جل ثناؤه - أن الهبة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - خاصة

دون المؤمنين .

(٢٢٦) النساء ١

(٢٢٧) النساء ١٢

(٢٢٨) النور ٦

(٢٢٩) الأحزاب ٥٠

(٢٣٠) النساء ٢٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والهبة - والله أعلم - تعنى أن يتعقد له عليها عقدة النكاح بأن تهب له نفسها بلا مهر ، وفى هذا دلالة على أنه لا يجوز نكاح إلا باسم النكاح أو التزويج ، ولا يقع بكلام غيرهما وإن كانت معه نية التزويج . وهذا مخالف للطلاق الذى يقع بما يشبه الطلاق من الكلام مع نية الطلاق . وذلك أن المرأة قبل أن تزوج محرمة الفرج ، فلا تحل إلا بما سمي الله - عز وجل - أنها تحل به لا بغيره ، وأن المرأة المنكوحة تحرم بما حرمها به زوجها مما ذكر الله - تبارك وتعالى - فى كتابه ، أو على لسان نبيه - صلى الله عليه وسلم -

وقد دلت سنة النبى - صلى الله عليه وسلم - على أن الطلاق يقع بما يشبه الطلاق من ألفاظ إذا أراد به الزوج الطلاق ، ولم يجر فى الكتاب أو السنة إحلال نكاح إلا باسم نكاح أو تزويج . فإذا قال أبو البكر أو الثيب أو وليهما للرجل : قد وهبتها لك ، أو أحللتها لك ، أو تصدقت بها عليك ، أو أبحت لك فرجها ، أو ملكتك فرجها ، أو ما أشبه ذلك . أو قالت المرأة ذلك مع الولي وقبله المخاطب به لنفسه ، أو قال : قد تزوجتها - فلا نكاح بينهما - ولا نكاح أبداً إلا بأن يقول : قد زوجتكها ، ويقول الزوج : قد قبلت نكاحها أو قبلت تزويجها .

أو يقول الخطاب : زوجنيها أو أنكحنيها فيقول الولي : قد زوجتكها أو أنكحتك إياها ويسميانها معاً باسمها ونسبها .

ولو قال : جئتك خاطباً فلانة . فقال : زوجتكها لم يكن نكاحاً حتى يقول : قد قبلت تزويجها .

الاسلام والأسرة

ولكنه لو قال : جئتك خاطباً فلانة فزوجنيها ، فقال : قد زوجتكها ثبت النكاح ولا يحتاج إلى أن يقول الخاطب بعد ذلك : قد قبلت تزويجها أو نكاحها .

ولو قال الولي : قد زوجتك فلانة ، فقال الزوج : قد قبلت ، ولم يقل : تزويجها لم يكن نكاحاً حتى يقول : قد قبلت تزويجها .

فلا يكون النكاح نكاحاً حتى يتكلم الولي بلفظ النكاح أو التزويج ، ويتكلم الخاطب بقوله : أنكحنيها أو زوجنيها ، فإذا اجتمع هذا انعقد النكاح .

وهكذا يكون نكاح الصغار والإماء - لا ينعقد عليهن النكاح من قول الولي إلا بما ينعقد به على البالغين ولهم . وإذا تكلموا جميعاً بإيجاب النكاح مطلقاً جاز .

ولا يجوز في النكاح خيار بحال ، وذلك بأن يقول : قد زوجتكها إن رضى فلان ، أو زوجتكها على أن يكون لك الخيار في مجلسك أو في يومك ، أو أكثر من يوم ، أو أنها بالخيار ، أو زوجتكها إن أتيت بكذا أو فعلت كذا ففعله . فلا يكون شيء من هذا تزويجاً . (٢٣١)

والخلاصة التي يمكن الخروج بها من جميع تلك الشروط بالنسبة للصيغة عند الشافعية هي :

● ألا تكون الصيغة معلقة كأن يقول له : زوجتك ابنتي إن أعطيتني دار كذا ، أو إن رضيت بك زوجاً .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

- ألا يكون الزواج مؤقتاً بوقت ، كأن يقول : زوجنى نفسك لمدة شهر .
- أن تكون الصيغة مشتقة من النكاح أو التزويج ، ويلفظ الماضى ، كأن يقول :

زوجتك ابنتى أو أنكحتك إياها ، أما إذا قال : أزوجك أو أنكحك فلا يصح إلا إذا اقترن بها لفظ : الآن مثلاً .

- ألا تستعمل ألفاظ الكناية ، لأنها تحتاج إلى نية ، والشهود ركن لا بد من اطلاعهم على النية وهذا أمر متعذر .

- ولا بد فى القبول أن يكون بلفظ قبلت زواجها أو نكاحها ، أو تزوجت أو نكحت ، فلو قال : قبلت ، وسكت لا يصح .
- لا بد أن يتقدم الإيجاب على القبول . (٢٣٢)

الشروط المتعلقة بالولى

- أن يكون الولى مختاراً لا مكرهاً .
- وأن يكون ذكراً لا أنثى ولا خثى لعدم صحة ولاية كل منهما .
- أن يكون بالغاً عاقلاً ، فلو كان صبيّاً لاتصح ولايته ، وكذلك لو كان مجنوناً .

- أن يكون عذلاً ، فلو كان فاسقاً لاتصح ولايته .
- ألا يكون محجوراً عليه لسوء تصرفه ، فشان هذا لاتصح ولايته .
- ألا يكون مختل النظر لايحسن التدبير فى عواقب الأمور .
- ألا يكون مخالفاً فى الدين ، فلا تصح ولاية غير المسلم على المسلمة .

(٢٣٢) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٥ ص ١٨

الاسلام والأسرة

● أن يكون حرًا ، فالرقيق لاتصح ولايته .
واختار الشافعي أن يكون الولي رفيقاً بمن تحت يده ، ناظراً في
مصلحتها ، لايمنعها حقها ، ولا يحول بينها وبين ماشرعه الله لها ،
واستشهد في ذلك بقوله - تعالى -
﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا
تَرَاضُوا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٢٣٣)

وقال في ذلك : إن هذه الآية - زعم أهل العلم - نزلت في معقل بن
يسار ، كان قد زوّج أختاً له ابن عم له فطلقتها ، ثم أراد الزوج مراجعتها
وأرادت هي نكاحه بعد مضي عدتها ، فأبى معقل وقال : زوجتك وأثرتك
على غيرك ، فطلقتها ، لاأزوجك إياها أبداً ، فنزلت الآية تنهى الأولياء أن
يعضلوا النساء .

فقد أمرت الآية معقلاً ألا يعضل أخته ، أو يمنعها من أن تتزوج من
ترضاها . (٢٣٤)

قال الشافعي : وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله - عز وجل - فعن
عروة بن الزبير ، عن عائشة - رضي الله تعالى عنها ، أن رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - قال : « أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ،
فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فإن أصابها فلها الصداق بما استحلت من
فرجها » وقال بعضهم في الحديث : « فإن اشتجروا - وقيل : فإن اختلفوا -

(٢٣٣) البقرة ٢٣٢

(٢٣٤) الأم ١١/٥ - بلب لا نكاح إلا بولي

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فالسُّلطان ولى من لا ولى له »

وأخبر عكرمة بن خالد قال : جمعت الطريق ركباً فيهم امرأة ثيب ، فقلت رجلاً منهم أمرها ، فزوجها رجلاً ، فجلد عمر بن الخطاب الناكح ، وردَّ نكاحها .

وعن ابن جريج قال : قال عمرو بن دينار : نكحت امرأة من بنى بكر ابن كنانة - يقال لها بنت أبى ثمامة - عمر بن عبدالله بن مضرُس ، فكتب علقمة بن علقمة العتورى إلى عمر بن عبدالعزيز وهو بالمدينة : إني وليها ، وإنها نكحت بغير أمرى فردّه عمر وقد أصابها . (٢٣٥)

قال الشافعى : فأى امرأة نكحت بغير إذن وليها فلا نكاح لها ، لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « فنكاحها باطل » وإن أصابها فلها صداق مثلها بما أصاب منها - بما قضى لها به النبى - صلى الله عليه وسلم - وهذا يدل على أن الصداق يجب فى كل نكاح فاسد إذا جامعها ، وأن لا يرجع به الزوج على من غرّه ، لأنه إذا كان لها وقد غرته من نفسها لم يكن له أن يرجع به عليها وهو لها .

ولا يرجع زوج أبداً بصداق على من غرّه ، امرأة كانت أو غير امرأة إذا أصابها ، وفيه دليل على أن على السُّلطان أن ينظر - إذا اشتجروا - فإن كان الولى عاصلاً أمره بالتزويج ، فإن لم يفعل فعلى السُّلطان أن يزوج أو يوكل ولياً غيره فيزوج . والولى عاصٍ بالعضل لقول الله - عز وجل - « فلا تعضلوهن »

(٢٣٥) الأم ١١ / ٥

الاسلام والأسرة

وإن ذكر الولي شيئاً نظر فيه السلطان
فإن كانت المرأة تريد الزواج من كفاء لها لم يكن له منعها ، وإن دعاها الولي
إلى خير منه .

وإن دعت إلى غير كفاءة لم يكن له تزويجها ، والولي لا يرضى به .
وإنما العضل هو أن تدعو إلى من هو مثلها أو فوقها فيمتنع الولي . (٢٣٦)
والشروط المتعلقة بالزوج عند الشافعية هي :

● أن يكون غير محرم على الزوجة فلا يجوز أن يكون أباً أو أخاً أو عمها
أو خالها أو زوج أمها ، أو زوج أختها التي في عصمتها ، أو غير ذلك مما ورد
الشرع بتحريمه .

● ألا يكون مكرهاً على الزواج ، إذ لا يصح نكاح المكره .
● أن يكون الزوج معيناً معلوماً ، فلا يصح لولي أن يزوج ابنته أو من تحت
ولايته من زوج غير معين .

والشروط المتعلقة بالزوجة هي :

● ألا تكون محرمة عليه ، فلا يصح التزوج من الأم أو الابنة أو الأخت أو
الخالة أو العمة ، أو المتزوجة من آخر في عصمتها ، أو في عدتها من طلاق أو
وفاة . .

وهناك شروط تتعلق بالشاهدين عند الشافعية خلاصتها :

● أن يكونا حريين ، فلا تصح شهادة العبدین
● أن يكونا ذكراً ، فلا تصح شهادة الأنثيين .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

● أن يكونا صحيحين فلا تصح شهادة الأعميين أو الأميين اللذين لا يسمعان صيغتي الإيجاب والقبول .

● أن يكونا عدلين فلا تصح شهادة الفاسقين .

● أن لا يكون أحد الشاهدين وليا للمرأة ، لما رواه ابن حبان « لا نكاح إلا بولي وشاهدى عدل . وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل » (٢٣٧) وتصح شهادة مستورى العدالة اللذين يُعرفان بها ظاهر أو باطنا .

شروط النكاح عند المالكية :

الشروط المتعلقة بالصيغة عندهم أن تكون بالفاظ مخصوصة هي ألفاظ النكاح والتزويج وهي أن يقول الولي : أنكحت ابنتي أو زوجتها لك فيقول الخاطب : قبلت زواجها أو نكاحها .

أو يقول الخاطب : زوجنى فلانة فيقول : الولي : قبلت تزويجك منها ، أو أنكحتك إياها .

والمضارع من أنكحت وزوجت كالماضى (٢٣٨) .

ويشترط فى الصيغة أيضا الفورية بأن لا يكون هناك فاصل بين الإيجاب والقبول .

فإن قال الولي : زوجتك فلانة ، أجاب الزوج على الفور : قبلت زواجها .

ولا بأس بالفاصل اليسير بين الإيجاب والقبول :

(٢٣٧) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٢٠

(٢٣٨) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٢ ص ٢٢٠

الاسلام والأسرة

● ومن الشروط ألا يكون اللفظ دالا على توقيت الزواج بمدة . فلا يصح أن يقول المخاطب : زوجنى ابنتك شهرا ، أو يقول الولي : زوجتك ابنتى شهرا .

● ألا يكون الزواج مشتملا على الخيار ، فلا يصح أن يقول : زوجتك إن رضيت بذلك .

شروط تتعلق بالولي

ويشترط المالكية في الولي شروطا هي :

- أن يكون ذكرا ، فلا تصح ولاية المرأة .
- أن يكون حرا فلا تصح ولاية العبد .
- أن يكون عاقلا فلا تصح ولاية المجنون .
- أن يكون بالغاً ، فلا تصح ولاية الصبى .
- ألا يكون محرما بالحج أو العمرة .
- أن يكون مسلما فلا تصح ولاية الكافر على المسلمة ، أما ولاية الكافر على الكافرة فجائزة .
- ألا يكون سفيا أو محجورا عليه في تصرفاته

شروط تتعلق بالصداق .

- أن يكون مما يُمْلِك ويحل شرعا ، فلا يصح أن يكون الصداق خمرأ أو خنزيرا أو ميتة ، أو مما لا يصح بيعه كالكلب أو جزء من أضحيته .
- وإذا وقع العقد على شيء من ذلك كان فاسدا وفسخ وجوبا قبل الدخول . فإن دخل بها ثبت الزواج ووجب لها مهر المثل .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

شروط تتعلق بالشهادة :

اشترطوا العدالة فى الشهود ، إلا أنهم قالوا : لا يلزم حضور الشهود عند العقد ، بل ذلك مندوب فقط .

فإن قال الولى : زوجتك فلانة ، وقال الزوج : قبلت انعقد النكاح ولو لم يحضر أحد . ولكن يجب أن يحضر شاهدان عند الدخول بها ، فإن دخل بها دون حضور شاهدين فسخ النكاح بطلقة لأنه عقد صحيح ، فيكون فسخه طلاقا بائنا ، لأن عدم الإشهاد يفتح الطريق أمام الزناة ، لأنه بإمكان أى أحد وجد فى خلوة مع امرأة أن يقول : هى زوجتى . وإذا عقد الولى الزواج من غير شهود ثم تفرقا فلقى الولى شاهدين فقال لهما : أشهدكما بأننى زوجت فلانا لفلانة ، ولقى الزوج شاهدين غيرهما فقال لهما : أشهد كما بأننى تزوجت فلانة ، صح الزواج ، وتعرف هذه الشهادة باسم : شهادة الأبداد أى المتفرقين .

وهى شهادة تكفى فى النكاح والعقد ، فإن كان الشاهدان هما فالعقد صحيح أيضا لأن شهادة الاثنين كافية فى العقد .

وإذا دخل على زوجته بدون شاهدين واعترف بأنه وطئها أو قامت البينة على ذلك أقيم عليها حد الزنا ، مالم يشتهر أمر الدخول بها كإقامة وليمة أو ضرب بدف أو إقامة أنوار وزينات مثلا .

ويكتفى فى الشهادة بشهادة عدلين ، وإن لم يوجد صحت شهادة مستور الحال بشرط ألا يكون مشهورا بالكذب ، ويستحسن فى مثل هذه الحالة الاستكثار من الشهود .

الاسلام والأسرة

شروط تتعلق بالزوجين :

يشترط في الزوجين ماسبق أن ذكرناه عند الأحناف والشافعية من أن يكونا خاليين من الموانع .

والأ تكون الزوجة زوجة لآخر أو معتدة منه .

والأ تكون بينهما حرمة من نسب أو مصاهرة أو رضاع^(٢٣٩) .

شروط الزواج عند الحنابلة :

قال الحنابلة : للنكاح شروط أربعة :

١ - تعيين الزوجين - فعلى الولي أن يقول : زوجتك ابنتي فلانة . فإن قال : زوجتك ابنتي من غير تعيين لا يجوز ، إلا إذا لم يكن له بنت سواها . كما لا يصح لولي الزوج أن يقول : قبلت نكاح ابنتك فلانة لابني دون أن يعين ابنه إلا إذا لم يكن له ابن غيره .

ويشترط في الصيغة أن تكون بلفظ أنكحت أو زوجت أو أنكحتي ، أو زوجني . وفي القبول تكفي عندهم كلمة : قبلت دون أن يصاحبها كلمة زواجها أو نكاحها .

ولا بد من فورية القبول بعد الإيجاب .

٢ - أن تتوفر في الزواج صفة الاختيار ، فلا يصح الإكراه فيه بالنسبة للزوج أو الزوجة ، ولا ينعقد نكاح المكره متى كان عاقلاً بالغاً ولو رقيقاً . لأنه ليس للسيد أن يكره عبده على الزواج .

(٢٣٩) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٢ ص٢٢٥ وما بعدها الفقه على المذاهب

الأربعة ج٢ ص٢١ ، ص٢٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أما إذا كان الابن غير عاقل أو غير بالغ فللاب أن يكرهه . لأنه ينظر إلى مصلحته .

٣- الولى ، ويشترط فيه :

- أن يكون ذكرا ، فلا تصح ولاية المرأة .
- أن يكون عاقلا ، فلا ولاية لمن لا يمكنه النظر في شئون نفسه .
- أن يكون بالغاً فلا تصح ولاية الطفل
- أن يكون حراً فلا ولاية لعبد لا يملك أمر نفسه
- أن يكون مسلماً فلا تصح ولاية غير المسلم على المسلمة .
- أن يكون رشيداً يمكنه معرفة الكفاءة من غير الكفاءة ، كما يمكنه معرفة مصالحي من يتولى أمرها .

٤- وجود شاهدين عدلين . ويشترط فيهما إلى جانب العدالة أن يكونا ذكراً بالغين عاقلين ، وأن يكونا مسلمين متكلمين سامعين ، فلا تصح شهادة الأصم أو الكافر .

ويشترط فيهما أيضاً أن يكونا من غير أصل الزوجين أو فرعيهما ، فلا تصح شهادة أب الزوجة أو الزوج أو أبنائهما .
وتصح شهادة الأعميين ، والعبدین (٢٤٠) .

مبحث الولى

معنى الولاية : الولاية حق شرعى ينفذ بمقتضاه الأمر على الغير رغماً عنه .

(٢٤٠) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٢١٩

الاسلام والأسرة

والولاية نوعان : ولاية عامة ، ولاية خاصة .
والولاية الخاصة هي ولاية على النفس ، وولاية على المال ، والمقصود هنا هو
الولاية على النفس ، أو الولاية على النفس في الزواج^(٢٤١)
مفهوم الولي :

الولي في النكاح هو الذى يتوقف عليه صحة العقد فلا يصح بدونه ، وهو
الأب ، أو وصيه ، أو القريب العاصب . وقد مر بنا لمن تكون الولاية عند
الشافعية .

ولم يشترط الأحناف القريب العاصب ، ولكنه مقدم على غيره ، فإذا
عدم القريب العاصب انتقلت الولاية لذوى الأرحام والسلطان .
وزاد المالكية الولاية بالكفالة - أى ولاية من يكفل الفتاة وإن لم يكن قريبا
عاصبا - بشرط إقامتها عنده زمنا يوجب شفقتة وحنانه عليها عادة ، فتحالطه
مخالطة الأبناء لأبائهم .

هل تجوز ولاية الكافلة على المرأة ؟

إذا كفلت امرأة امرأة أخرى فهل يكون للكافلة حق الولاية عليها ؟
الصحيح أنه لا ولاية للنساء ، وإن كان بعضهم قد أجاب : بأنه تجوز ولاية
الكافلة ، إلا أنه لا يصح لها مباشرة العقد ، بل يوكل عن المرأة رجل
يباشره .

وزاد المالكية أيضا فى الأولياء ولها آخر ، هو الولي بالولاية العامة .
والولاية العامة هي ما تكون لكافة المسلمين على أن يقوم بها واحد

(٢٤١) فقه السنة ج٢ ص١١١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

منهم ، مثل فرض الكفاية .
فإن وكلت امرأة واحدا من أفراد المسلمين لياشر عنها عقد زواجها ففعل
صح . هذا الزواج ، إذا لم يكن لها أب أو وصى .
فلا بد أن يكون هناك ولى عام أو خاص . فالولى العام أحد أفراد
المسلمين توكله المرأة عن نفسها ، والولى الخاص هو الأب . أو الجد أو
القريب (٢٤٢)

ويرى أبوحنيفة وأبييوسف أن المرأة العاقلة البالغة لها حق مباشرة عقدها
بنفسها بكرة كانت أم ثيبا . إلا أنه يستحب لها أن تكل عقد زواجها لوليها
صونا لها عن التبذل حين تتعرض لذلك بمحض من الرجال الأجانب عنها .
وليس لوليها العاصب حق الاعتراض عليها إلا إذا زوجت نفسها من غير
كفء ، أو كان مهرها أقل من مهر المثل (٢٤٣)
ترتيب الأولياء

وترتيب الأولياء فى أحقية الولاية فيه تفصيل لدى أصحاب المذاهب :
فقد قال الأحناف : الولى العصبية لقوله ﷺ : « النكاح إلى
العصبات » (٢٤٤)

وهم على ترتيبهم فى الإرث والحجب ، وهم نوعان :
عصبية بالنسب ، وعصبية بالسبب .

(٢٤٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٢٤ ، ص ٢٢٥

(٢٤٣) فقه السنة ١١٣/٢

(٢٤٤) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ٩٥

الاسلام والأسرة

أما النسب فثلاثة أنواع :

(١) عصبه بنفسه ، وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى ، وأقربهم جزء الميت ، وهم بنوه قال الله تعالى :

﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَدَوْلًا ^(٢٤٥) ۝

قدم الابن في التعصيب على الأب ، فيكون مقدما على من بعده بطريق الأولى ، ثم بنوهم - أى الأحفاد - وإن سفلوا لدخولهم في اسم الولد . . ثم أصله وهو الأب لقول الله - عز وجل -

﴿ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ^(٢٤٦) ۝

ومعنى ذلك أن الباقي للأب ، فثبت أنه أحق بالتعصيب من الجد والأخوة ، ولأن من بعده يدل به .

ثم الجد ، ثم جزء أبيه ، وهم الأخوة .

ثم بنوهم ، ثم أعمام الأب ، ثم بنوهم ، ثم أعمام الجد ، ثم بنوهم ، وهكذا ، لأنهم في القرب والدرجة على هذا الترتيب ^(٢٤٧)

روى عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده ، عن النبی - ﷺ - أنه جعل المال للأخ لأب وأم ، ثم للأخ لأب ثم لابن الأخ لأب وأم ، ثم لابن الأخ لأب ، وساق ذلك في العمومة . ومعنى هذا أن الولاية للأقرب من

(٢٤٥) سورة النساء ١١

(٢٤٦) سورة النساء ١١

(٢٤٧) الاختيار لتعليل المختار ج ٥ ص ٩٢ ، ص ٩٣

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

العصبات إذا اجتمعت ، ومن كان منهم لأبوين أولى ممن كان لأب لأنه أقوى قرابة حيث يدل على بجهتين : الأب والأم - ولقوله - عليه الصلاة والسلام :- « إن أعيان بنى الأب والأم يتوارثون دون بنى العلات » (٢٤٨)

(٢) والنوع الثانى من العصبه : عصبه بغيره ، وهم أربع من النساء يصرن عصبه بإخوتهن ، فالبنيات بالابن ، وبنات الابن بابن الابن ، والأخوات لأب وأم بأخيهن ، والأخوات لأب بأخيهن .

(٣) والنوع الثالث : عصبه مع غيره ، وهم الأخوات لأبوين ، أو لأب يصرن عصبه مع البنات وبنات الابن .

ومن المعلوم أن ولاية النساء معتبرة فى النكاح عند الأحناف ، حتى لو زوجت الحرة العاقلة البالغة نفسها جاز ، وكذلك لو زوجت غيرها بالولاية أو الوكالة ، وكذلك إذا وكلت غيرها فى تزويجها ، أو زوجها غيرها فأجازت ، وذلك خلافاً لمحمد - من علماء الأحناف - فإنه لم يميز نكاحها إلا بإجازة الولي (٢٤٩) .

وللام وأقاربها التزويج ثم القاضى .

أما الأم وأقاربها فذلك مذهب أبى حنيفة وقد روى عنه - وقد خالف فى ذلك أبو يوسف ومحمد ، لأن الولاية تثبت دفعا للعار بعدم الكفء ، وذلك إلى العصبات لأنهم الذين هم أولى بذلك .

وحجة الإمام أبى حنيفة : أن الأصل فى هذه الولاية إنما هو القرابة الداعية

(٢٤٨) الاختيار لتعليل المختار - ج ٥ - ص ٩٣ ، وأبناء العلات : أبناء الأب الواحد دون الأم

(٢٤٩) المرجع السابق - ج ٣ - ص ٩٠

الاسلام والأسرة

إلى الشفقة والنظر في حق المولى عليه ، وذلك يتحقق في كل من هو مختص بالقرابة ، وشفقة الأم أكثر من شفقة غيرها من الأباعد من أبناء الأعمام ، وكذلك شفقة الجد لأم والأخوال ، ولأن الأم أحد الأبوين فتبث لها الولاية كالآخر - وقد روى هذا عن علي وابن مسعود - رضى الله عنهما - والأصل أن كل قرابة تتعلق بها الوارث يتعلق بها ثبوت الولاية لأنها داعية إلى الشفقة والنظر كالعصبات ، إلا أنهم تأخروا عن العصبات لضعف الرأى وبعد القرابة كما في الإرث .

وأما الحديث فإنه أوجب النكاح إلى العصبات عند وجودهم ، أما عند عدمهم فالحديث ساكت عنهم فنقول : إن ذلك ينقل إلى ما هو في معنى العصبات في الشفقة .

وأما ولاية القاضي فلقوله - ﷺ - « السلطان ولي من لا ولي له » (٢٥٠) ، وإذا غاب الولي الأقرب غيبة منقطعة لا ينتظر الكفء الخاطب حضوره ، ويزوجها الولي الأبعد .

وقال زفر : لا يزوجه الأبعد ، لأن ولاية الأقرب قائمة ، حتى لو زوجها حيث هو جاز .

وفي الغيبة المنقطعة خلاف - فعن أبي يوسف مسيرة شهر ، وعن محمد : من الكوفة إلى الرى - ومقدارها خمس عشرة مرحلة - ، وعنه : من بغداد إلى الرى - بما يقدر بعشرين مرحلة .

وقال القدورى - مؤيدا قول ابن شجاع - في أن الولي إذا كان في موضع

(٢٥٠) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ٩٥ وص ٩٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لا تصل إليه القوافل والرسل فى السنة إلا مرة واحدة فهى غيبة منقطعة :-
هذا صحيح لأن الخاطب لا ينتظر سنة ، ولا يعلم هل يجب الولى أو لا ؟
وقد ينتظر بعض السنة فلذلك قَدَّرَه بهذا .

وقال زفر : إذا كان فى مكان لا يدري أين هو فهى غيبة منقطعة . وهذا
حسن لأنه إذا كان لا يُدْرَى أين هو فكيف يمكن استطلاع رأيه ؟
والمختار الأخذ بما لا يؤدي إلى فوات المصلحة ، فإنه لو لم تنتقل ولاية
التزويج إلى الأبعد - عند غيبة الأقرب - تتضرر الصغيرة بفوات الزوج
الكفء الحاضر ، وقد لا يتفق الكفء مرة أخرى ، لذلك وجب الانتقال
إلى الأبعد دفعا للضرر .

وعلة أخرى هى أن الغائب عاجز - بغيته - عن تدبير مصالح النكاح
فيفوت بذلك مقصود الولاية لأنها نظرية ، ولا نظر فى ذلك .
وأما إذا زوّجها الأبعد دون انتظار الأقرب ففيه روايتان : إحداها لا يجوز
الزواج لانقطاع ولايته .

والأخرى يجوز لظهور الانتفاع برأيه ، ولأننا إنما أسقطنا ولايته دفعا
للضرر عن الصغيرة فمضى زوجها من كفء فقد ارتفع الضرر فعادت الولاية
بعد ارتفاعها ، ولا تنتقل الولاية إلى السلطان - لأنه ولى من لا ولى له
بالحديث - وهذه لها أولياء (٢٥١) .

هل يجوز للولى أن يجبر الصغير والصغيرة ؟
قال الأحناف : للولى أن يجبر الصغير والصغيرة على الزواج ، وليس له

(٢٥١) الاختيار لتعليل المختار - ٣ ص ٩٦ ، ص ٩٧

الاسلام والأسرة

ذلك في الكبر .

ترتيب ذوى الأرحام عند أبي حنيفة

وترتيب ذوى الأرحام عند أبي حنيفة : الأم ، ثم البنت ، بنت الابن ، ثم بنت البنت ، ثم بنت ابن الابن ، ثم بنت بنت البنت ، ثم الأخت لأب وأم ، ثم الأخت لأب ، ثم الأخ والأخت لأم ، ثم أولادهم .

وبعد أولاد الأخوات - العمت ثم الأخوال ، ثم الخالات ، ثم بنات الأعمام ، ثم بنات العمت ، وأبوالأم أولى من الأخت (٢٥٢)

ترتيب الأولياء عند المالكية

الولى بالجبر هو الأب أو وصيه . وكيفية الجبر في الوصية أن يقول الأب : أنت وصى على نكاح بناتى أو على تزويجهن ، أو وصى على بنتى تزوجها ممن أحببت ، وإن لم يذكر شيئاً من ذلك فالراجح عدم الجبر ، كما إذا قال : أنت وصى على بناتى أو على بعض بناتى أو على بنتى فلانة .

وإذا قال : أنت وصى فقط - ولم يذكر البنات - أو قال : أنت وصى على مالى ، أو على بيع تركتى أو على قبض دينى ، فلا جبر فى هذه الحالة (٢٥٣)

ويترتب الأولياء الترتيب الآتى :

يقدم الابن ثم ابن الابن وإن سفل .

ثم الأب - ويشترط فيه أن يكون أباً شرعياً جاءت الابنة منه عن طريق

(٢٥٢) الفقه على المذاهب الأربعة ٢٤/٤

(٢٥٣) حاشية الفسوفى على الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٢٤

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

نكاح صحيح ، أما إذا كان أباً من زنا فإنه لا قيمة له ولا ولاية له .
وبليه الأخ الشقيق - على الصحيح ثم الأخ لأب . وقيل : الأخ الشقيق
والأخ لأب فى مرتبة واحدة .

ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب على الصحيح أيضا .
ثم الجد لأب على المشهور ، ثم العم الشقيق ، ثم العم لأب ثم ابنه ، ثم
أبوالجد ، ثم عم الأب .
ثم تنتقل الولاية إلى كافل المرأة .

ثم الحاكم بشرط ألا يكون قد وضع ضريبة مالية على تولى العقد .
ويزوج الحاكم المرأة بإذنها ورضاها بعد أن يثبت عنده خلوها من
الموانع ، وأنه لا ولى لها ، أو أن لها ولياً ولكنه منعها من الزواج ، أو غاب
عنها غيبة بعيدة .

ورضاها بالزوج يكفى إذا كانت رشيدة ، فإن لم تكن رشيدة فلا بد
للكام من أن يتحقق من كفاءة الزوج فى الدين والسلامة من العيوب ،
ومساواته لها فيما هى عليه من صفات الكمال ، والمهر . وذلك لأن الرشيدة
لها الحق فى إسقاط شرط الكفاءة المذكورة ، فعنى رضيت صح . . أما غيرها
فليس لها ذلك .

فإن لم يوجد حاكم ، أو وجد ولكنه فاسق انتقلت الولاية لعامة
المسلمين . (٢٥٤)

(٢٥٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٢ ص٢٢٥ - الفقه على المذاهب الأربعة ج٤

الاسلام والأسرة

لمن الولاية عند الشافعية ؟

قال الشافعي - رحمه الله - : لا ولاية لأحد مع الأب ، فإذا مات الأب فالولاية للجد أبي الأب ، فإذا مات فالجد أبوالجد لأن كلهم أب ، وكذلك الأباء

وذلك أن المروجة جاءت من الأباء وليست من الإخوة ، والولاية غير الموارث ، ولا ولاية لأحد من الأجداد دونه أب أقرب إلى المروجة . . فإذا لم يكن آباء فلا ولاية لأحد مع الأخوة . وإذا اجتمع الإخوة فبنو الأب والأم أولى من بنى الأب فقط ، فإذا لم يكن بنو أم وأب فبنو الأب أولى من غيرهم ، ولا ولاية لبنى الأم لأن الولاية للعصبة . .

فإن كانوا بنى عم ولا أقرب منهم كانت لهم الولاية بأنهم عصبة . وإذا لم يكن إخوة لأب وأم ، ولا لأب ، وكان بنو أخ لام وأب ، وبنو أخ لأب فبنو الأخ للأب والأم أولى من بنى الأخ للأب . وإن كان بنو أخ لأب وبنو أخ لام فبنو الأخ للأب أولى . . (٢٥٥) ولا ولاية لبنى الأخ للأم بحال إلا أن يكونوا عصبة .

وتنتقل الولاية للعم الشقيق عند عدم وجود الأب وأبنائه ، ثم للعم لأب ، ثم ابن العم الشقيق ، ثم ابن العم الأب . والعم يشمل عم المرأة وعم أبيها وعم جدها . والحاكم يزوج عند فقد الأولياء .

(٢٥٥) الأم جـ ص ١١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

شروط الولى :

وقال الشافعى : ولا يكون الرجل ولياً لامرأة بتناً أو أختاً أو بنت عم أو امرأة هو أقرب الناس إليها إلا بشروط :

أن يكون حراً ، مسلماً ، رشيداً ، وتكون المرأة مسلمة ، ولا يكون المسلم ولياً لكافرة وإن كانت بنته .

ولا ولاية له على كافرة إلا أمته ، فإن ماصار لها بالنكاح ملك له .

ولا يكون الكافر ولياً لمسلمة وإن كانت بنته ، فقد زوّج ابن سعيد بن العاص النبى - صلى الله عليه وسلم - أم حبيبة وأبوسفیان حى ، لأنها كانت مسلمة وابن سعيد مسلماً ، ليس مسلم أقرب إليها منه ، ولم يكن لأبى سفیان فيها ولاية ، لأن الله - تبارك وتعالى - قطع الولاية بين المسلمين والمشركين والمواريث ، وغير ذلك .

إلا أنه يجوز للحاكم المسلم تزويج الكافرة من موقع حكمه لا ولايته ، وذلك إذا حاكمت إليه .

ولا تصح ولاية السفیه المحجور عليه ولو كان مسلماً بالغاً ، كما لا تصح ولاية من لا يعرف موضع المصلحة لنفسه . . فإن مثل هذا لا يصلح أن يكون ولياً لنفسه ، فمن باب أولى ألا يكون ولياً لغيره .
ولا تصح كذلك ولاية المعتوه والمجنون الذى لا يفقه^(٢٥٦)

الاسلام والأسرة

ترتيب الولاية عند الحنابلة :

يرتب الأولياء هكذا :

الأب ، ثم وصي الأب بعد موته . ثم الحاكم عند الحاجة إليه .
وهؤلاء أولياء يجبرون على الولاية . وبعد هؤلاء تنتقل الولاية إلى الأقرب
فالأقرب من العصبات كالإرث .

وأحق الأولياء الأب ثم الجد وإن علا ، ثم الابن ثم ابنه وإن نزل وعند
اجتماع هؤلاء يقدم الأقرب فالأقرب . (٢٥٧) ثم بعد الابن الأخ الشقيق ، ثم
الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ثم أبناؤهم وإن
نزلوا .

ثم العم الشقيق ، ثم العم لأب ، ثم ابن العم الشقيق ، ثم ابن العم
لأب وإن نزلوا .

ثم أعمام الجد ثم بنوهم . . هكذا ، ويقدم أولاد الأقرب فالأقرب على
أولاد الأعلى ، فالأخ لأب وابنه أولى من العم ، والأخ لأب أولى من ابن
الأخ الشقيق لأنه أقرب . .

وعند تعذر هؤلاء يتولى الولاية السلطان الأعظم أو نائبه ، فإن تعذر
وكلت المرأة رجلاً عدلاً يتولى أمر عقدها . (٢٥٨)

أقسام الولي :

والولي ينقسم إلى قسمين :

(٢٥٧) الأم جـ ٥ ص ١٢ - الفقه على المذاهب الأربعة جـ ٤ ص ٢٨

(٢٥٨) الفقه على المذاهب الأربعة جـ ٤ ص ٢٨ - الكافي في فقه الإمام ابن حنبل جـ ٢

ص ٦٣٩ ، ٦٤٥

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولى مُجبر ، وولى غير مجبر .

فالولى المجبر له حق تزويج من تحت ولايته بغير إذنه ورضاه .
والولى غير المجبر ليس له ذلك الحق ، وإن كان هناك تفصيل لدى
أصحاب المذاهب فى تحديد الولى المجبر .

قال الشافعية : الولى المجبر هو الأب والجد وإن علا .
وقال المالكية - كما سبقت الإشارة - : ولاية الإجبار ثابتة للأب ووصيه
فقط .

وقيل : الولى المجبر هو الأب لا الجد ، ووصى الأب بعد موته بشرط أن
يقول له : أنت وصى على زواج بناتى ، أو أنت وصى على أن تزوج بناتى
عن أحببت ، أو من فلان ، فللوصى فى هذه الحالة حق الإجبار كالأب ،
ولكن لا من كل وجه ، بل بشرط تزويجها بمهر المثل لرجل كفء غير
فاسق ، أو لمن عيَّنه الأب بخصوصه (٢٥٩)

وقال الأحناف : تثبت ولاية الإجبار للعصبات على الصغار والمجانين
والمعتوهين . . وفرَّق غيرهم بين الصغار والمجانين والمعتوهين ، فاتَّفَقُوا على
أن الولاية على المجانين والمعتوهين تثبت للأب والجد والوصى
والحاكم . (٢٦٠)

وقال الحنابلة : الولى المجبر ثلاثة : الأب بخصوصه - ولا يجبر الجد .

● ووصى الأب يقوم مقامه سواء عين الأب من سيتزوجها أم لم يعين

(٢٥٩) راجع فقه السنة ١/ ١٣٢ ، الفقه على المذاهب الأربعة ٤/ ٢٩

(٢٦٠) فقه السنة ١/ ١٣٢

الاسلام والأسرة

● الحاكم عند عدم وجود الأب أو وصيه ، ويشترط أن تكون هناك ضرورة ملحة للزواج . (★)

متى لا يكون الوصى مجبراً ؟

إذا لم يقل الموصى للوصى : أنت وصى على زواج بناتى أو بنتى ، بل قال له : أنت وصى فقط ، أو قال له : أنت وصى فى مالى ، أو فى اقتضاء حقى ،

ففى هذه الحالة لا يكون مجبراً .

وإذا قال الأب لابنته البكر البالغة : لقد رشدتك أو أطلقت يدك أو رفعت عنك الحجر ففى هذه الحالة تكون كالثيب لاتتزوج إلا برضاها ، وثبت ترشيدها بإقراره أو بالبينة . (٢٦١)

حكمة الإيجاب فى الولاية :

ولاية الإيجاب تثبت على الشخص الفاقد الأهلية كالمجنون والصبي غير المميز ، وكذلك على الشخص ناقص الأهلية كالصبي المميز والمعتوه .
لقد جعل الشارع هذه الولاية فى مثل هذه الحالات إجبارية للنظر فى مصالح المولى عليهم . لأن فاقد الأهلية أو ناقصها عاجز عن النظر فى مصالح نفسه ، وليست له قدرة عقلية يدرك بها مصلحته فى العقود التى يعقدها والتصرفات التى تصدر عنه بسبب الصغر أو الجنون أو العته ، ولذلك كانت تصرفات فاقد الأهلية أو ناقصها ترجع إلى وليه . (٢٦٢)

(★) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٢٩

(٢٦١) المرجع السابق

(٢٦٢) فقه السنة ج ٢ ص ١١٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الفرق بين فاقد الأهلية وناقصها :

فاقد الأهلية هو الذى لا يستطيع أن يُبرم شيئاً بنفسه لصغر أو جنون أو عته .

أما ناقص الأهلية فهو الذى لا يحسن تدبر العواقب ، ويغلب عليه العيش والسفه ، فقد يتصرف تصرفاً يجر عليه كثيراً من المتاعب بسبب حماقه .

ولذلك قال الفقهاء : فاقد الأهلية إذا عقد الزواج فإن عقده يقع باطلاً ، إذ لا عبرة له فى إنشاء العقود والتصرفات لعدم التمييز الذى هو أصل الأهلية .

أما ناقص الأهلية إذا عقد عَقْدَ زواج فإن عقده يقع صحيحاً متى توفرت الشروط اللازمة ، إلا أن ذلك يتوقف على إجازة الولي ، إن شاء إجازة وإن شاء رده . (٢٦٣)

اختصاص الولي :

يختص الولي المجر بتزويج الصغيرة والصغير ، والكبيرة والكبير إذا أصيبا بعته أو سفه ، وكذلك الكبيرة العاقلة البالغة إذا كانت بكراً حقيقة أو حكماً بدون استئذان ورضا .

ويختص الولي غير المجر بتزويج الكبيرة العاقلة البالغة بإذنها ورضاها سواء كانت بكراً أو ثيباً ، إلا أنه يكفي سكوت البكر - عند استئذانها - مالم

الاسلام والأسرة

يظهر عليها مايدل على الرفض . ولا بد من التصريح لفظاً بالرضا إذا كانت ثيباً .

فلا يصح العقد من غير مباشرة الولي على التفصيل المتقدم .
● كما لا يصح للولي أن يعقد بدون إذن المعقود عليها ورضاها ، وإن كان هناك تفصيل لدى أصحاب المذاهب في ذلك :
قال الأحناف : لا إجبار على البكر البالغة في النكاح ، والسنة للولي أن يستأمرها قبل النكاح ، ويذكر لها الزوج فيقول : إن فلاناً يخطبك أو يذكرك ، فإذا سكنت فقد رضيت ، ولو ضحكت فهو إذن ، ولو بكيت من غير صوت فهو رضا ، والضحك إذن مالم يكن على سبيل الاستهزاء .
وقيل : في البكاء روايتان ، لأنه يكون عن سرور وحزن ، وقد سبق الحديث في ذلك -

والتزويج بغير استئثار مجافاة للسنة ، فقد صح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما أراد أن يزوج فاطمة من علي - رضي الله عنهما - دنا من خدرها فقال : « إن علياً يذكرك » ثم خرج فزوجها . (٢٦٤)

وإبلاغها : أن يرسل إليها وليها رسولا يخبرها بذلك . عدلا كان ذلك الرسول أو غير عدل . فإن أخبرها فضولى فلا بد من العدد أو العدالة ، لأنه خبر يشبه الشهادة من وجه فيشترط أحد وصفي الشهادة .
وقيل : لا يشترط ذلك لأنه خبر كسائر الأخبار .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وإن قال الولي : أزوجك من فلان أو من فلان فسكتت ، فأيهما زوجها جاز .

ولو سمي جماعة إن كانوا يحصون - فسكتت فهو رضا وإلا لا يكون رضا .

ولو استأمرها فقالت : غيره أحب إلي لا يكون إذنا - ولو قالت ذلك بعد العقد يكون إذنا ، لأنه كلام يحتمل الإذن وعدمه . فلا ثبت الإذن قبل العقد بالشك ، ولا ينطل العقد بالشك .

ولو استأذنها غير الولي فلا بد من القول .

وإذن الثيب بالقول - كما علمنا - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الثيب تستأمر »^(٢٦٥) أى يطلب أمرها . والأمر بالقول . وقال في حق البكر تستأذن - أى يطلب الإذن منها . والإذن والرضا يكون بالسكوت . وقال عليه الصلاة والسلام .

« والثيب يعرب عنها لسانها »^(٢٦٦) .

وإنما جعل السكوت إذنا لمكان الحياء المانع من النطق المختص بالأبكار . ويكون فيهن أكثر فلا يقاس عليها الثيب .

وينبغي أن يذكر لها الزوج بما تعرفه لعدم تحقق الرضا بالمجهول . وقال بعضهم : يشترط تسمية قدر الصداق - أيضا - لاختلاف الرغبات باختلافه .

(٢٦٥) الاختيار لتعليل المختار ٩٣، ٩٢/٣

(٢٦٦) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

● لو مات زوج البكر أو طلقها قبل الدخول تزوج كالأبكار بقاء البكارة والحياة .

● ولو قال الزوج : بلغك الزواج فَسَكَت . فقالت : بل رددتُ ورفضت فالقول قولها لأنها منكراً تملك بضعها . والبينة عليه لأنه يدعيه . ولا يمين عليها عند أبي حنيفة . خلافاً لأبي يوسف ومحمد (٢٦٧) .

● ولو ادعت رد النكاح حين أدركت ، وادعى الزوج السكوت فالقول قوله لأنه مُنْكَرٌ زوال ملكه عنها .

● وإن زوجت نفسها ، وزوجها الولي برضاها ، فأبها قالت هو الأول - صح لصحة إقرارها على نفسها .

● وإن قالت : لا أدري لم يثبت واحد منها لعدم إمكان الجمع وعدم أولوية أحدهما .

● ولو تزوجها بكراً فوجدتها ثيباً وجب جميع المهر ، لأن البكارة لا تنصير مستحقة بالنكاح .

● ولو زوجها وليها فبلغها فردت ، ثم قال لها : إن جماعة يخطبونك ، فقالت : أنا راضية بما تفعل فزواجها الأول لا يجوز ، لأن قولها : أنا راضية ، بما تفعل ينصرف إلى غير الزواج السابق دلالة (٢٦٨) .

هل للصغير أو الصغيرة خيار بعد البلوغ ؟

ويجوز للولي إنكاح الصغير والصغيرة - ثم إن كان الولي هو الأب أو

(٢٦٧) الاختيار لتأميل المختار جـ ٣ صـ ٩٣

(٢٦٨) المرجع السابق صـ ٩٤

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الجد ، فلا خيار للصغير أو الصغيرة بعد البلوغ ، وذلك بشرطين :

١ - ألا يكون الولي معروفا بسوء الاختيار قبل العقد .

٢ - ألا يكون سكران .

وإن زوجها غير الأب أو الجد فلها الخيار . وقال أبو يوسف : لا خيار لها كالحال مع الأب والجد^(٢٦٩) .

فإن لم يكن الأب أو الجد معروفا بسوء الاختيار قبل العقد فزوج الصغيرة من فاسق أو من غير كفء فإنه يصح وليس لها اختيار بعد البلوغ ، فإن زوج بنتا أخرى بعد ذلك بهذه الصورة لم يصح وكان لها حق الاختيار عند البلوغ ، إذ بزواج الأولى عرف بسوء الاختيار ، فإذا زوجها من عرف بسوء الاختيار من كفء وبمهر المثل صح ولا خيار لها ، كما إذا زوجها وهو سكران كذلك^(٢٧٠) .

وسكوت البكر عند بلوغها رضا .

ولو بلغت بعد الدخول فلا بد من القول والتصريح بالرضا ، أو بالرد ، لأنها ثيب كما لو كان ذلك في الابتداء . ولا بد في الفسخ من القضاء لأن العقد قد تم ، وثبتت أحكامه فلا يرتفع إلا بدفع من له ولاية وهو القاضى ، أو بتراضيهما ، ولأنه لرفع ضرر خفى وهو وقوع الخلل في العقد ، فيكون إلزاما فاحتاج إلى القضاء ، ويشمل ذلك الذكر والأنثى لشمول المعنى

(٢٦٩) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٢٨ ، الاختيار ٩٤/٣

(٢٧٠) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

لها . (٢٧١) .

وإذا زوج المجنونة ابنها - وهو وليها ، فليس لها حق الخيار إذا أفافت بشرط ألا يعرف بسوء الاختيار ، أما إذا زوجها غير ابنها أو أبيها عند عدم وجودهما فإن لها حق الخيار بمجرد الإفاقة (٢٧٢) .

اختصاص الولي عند المالكية

والولي المجبر يزوج الصغيرة عند المالكية

ويجبر كذلك الكبيرة البالغة العاقلة إذا كانت بكرا ، وحد البكر هي التي لم تنزل بكارتها بوطء في عقد صحيح أو فاسد يدرأ عنها الحد .
أما إذا زالت بكارتها بزنا ، ولو تكرر منها على الأرجح ، أو عارض آخر كصدمة أو غير ذلك ، فإنها بكر يصح إجبارها .

ويستثنى من ذلك البكر التي رشدها أبوها أو وصيه بأن يعلن لها أنها رشيدة مرفوع عنها الحجر - وذلك بأن يقول لها : لقد رشدتك أو أطلقت يدك أو رفعت عنك الحجر - ولا يصح زواجها حينئذ إلا برضاها وإذنها (٢٧٣) .

وهي في ذلك كالثيب الكبيرة التي زالت بكارتها بالنكاح - لا يصح زواجها إلا بإذنها ورضاها .

والوصي وإن كان له الجبر إلا أنه يشترط ألا يزوج من تحت وصايته من

(٢٧١) الاختيار لتعليل المختار ج٣ ص٩٤

(٢٧٢) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٣١

(٢٧٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٢ ص٢٢٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

رجل فاسق ، وأن يكون لها مهر مثلها .
ومن حق الولى المجبر أن يجبر الولد الذكر المعتوه إذا خاف عليه الزنا أو الضرر أو الهلاك . وكان فى الزواج إنقاذه . فإن لم يكن له أب أو وصى وزوجه الحاكم .

وله أن يجبر الذكر الصغير لمصلحة ، كأن يزوجه من شريفة أو غنية أو بنت عم . وهذا الجبر ضرورى إذا خيف عليه الزنا ، أما إذا ترتب على تزويجه مفسدة فلا يصح له الجبر .

والولى غير المجبر ليس له أن يزوج هؤلاء على أى حال ، ولكنه يختص بتزويج من له عليها الولاية بإذنها ورضاها إذا كانت كبيرة عاقلة .
وليس له أن يزوج الصغيرة ومن فى حكمها أيضا لأنه ليس له حق التزويج إلا إذا استأذن ورضيت ، والصغيرة لا يعتبر إذنها ، فتبقى بغير زواج حتى تبلغ فتستأذن .

ويندب أن يقول الولى للكبيرة العاقلة البكر : إن سكوتك عن الإجابة رضا منك بالزوج والصداق . فإن نفرت أو منعت فلا يصح له تزويجها . وإن ضحكت أو بكت فذلك من علامات الرضا ، إلا إذا قامت قرينة على أن هذا البكاء رفض .

والثيب تبين عما فى نفسها صراحة .

وإذا منع الأب البكر من الزواج ورفعت أمرها إلى الحاكم ليزوجها فعليها فى هذه الحالة أن تبين عما فى نفسها بصريح اللفظ ، وإن أمر الحاكم الأب بتزويجها فزوجها فلا حاجة إلى إذنها .

الاسلام والأسرة

حكم الولي العاضل :

العاضل هو الوقوف دون إتمام الزواج من الكفاءة .
قال القرطبي : العاضل : الحبس ، حكى الخليل : دجاجة معضل أى
احتبس بيضها . وقيل : العاضل : التضيق والمنع - وهو راجع إلى معنى
الحبس . وأعضل الأمر إذا ضاقت عليك فيه الحيل (٢٧٤) ..
وقد نهى القرآن الكريم عن العاضل ، فقال - تعالى - :

﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا تَعَصَّوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا
تَرَضُوا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٢٧٥)

فليس من حق الولي أن يعضل من تحت يده من أن تزوج الكفاءة من
الأزواج .

وإذا عضل الولي المجر أو غيره المرأة من الكفاءة الذى رضى به لا تنتقل
الولاية منه إلى الأبعد ، بل لها أن ترفع أمرها إلى الحاكم ، ليسأله عن سبب
امتناعه ، فإن أظهر سبباً معقولاً ردها إليه ، وإلا أمره بتزويجها فإن امتنع
عن تزويجها بعد أمر الحاكم زوجها الحاكم .

وإذا دعت إلى كفاءة ودعا هو إلى كفاءة قدم الكف الذى اختارته هى .
والعضل من تراث الجاهلية ، وهو من التصرفات التى أبطلها الإسلام

(٢٧٤) تفسير القرطبي جـ ٣ ص ١٥٩

(٢٧٥) سورة البقرة آية رقم ٢٣٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بشريعه الإنسانى الذى يلائم الفطرة ويخاطب العقول والقلوب .
وقال العلماء فى مناسبة الآية السابقة : إن معقل بن يسار كانت أخته
تحت أبى البَدَاح فطلقها وتركها حتى انقضت عدتها ، ثم ندم فخطبها مرة
أخرى فرضيت وأبى أخوها أن يزوجها - وقال : وجهى من وجهك حرام إن
تزوجتية فنزلت الآية . . وفى رواية للبخارى : فَحَبَىَّ معقل من ذلك - أى
من طلب زوجها لها - أنفاً وقال : خلا عنها وهو يقدر عليها ثم يخطبها .
فدعاه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقرأ عليه الآية فترك الحمية وانقاد
لأمر الله تعالى - (٢٧٦)

اختصاص الولى عند الشافعية :

يزوج الولى الصغيرة - فقد جاء فى الأم : ولا يزوج الصغيرة التى لم تبلغ
أحد غير الآباء ، فإن زوجها غير أبيها فالتزويج مفسوخ .
والأجداد آباء عند عدم وجود الأب .
ويزوج الأب المغلوبة على عقلها ، فإن لم يكن آباء زوجها السلطان وعليه
أن يعلم الزوج ما اشتهر عنده من أنها مغلوبة على عقلها ، فإن قبل زوجها
إياه .

ويمنع غير الآباء من تزويج المغلوبة على عقلها لأنه لا يجوز لولى غير
الأب أن يزوج امرأة من غير رضاها ، فلما كانت ممن لا رضا لها لغلبة عقلها
زوجها أبوها ، أو زوجها السلطان ، لأنها بلغت وفى النكاح عفاف لها وفيه
غناء ، وقد يكون فيه شفاء . وكان إنكاحه إياها كالحكم لها أو عليها ، وإن

(٢٧٦) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٥٨

الاسلام والأسرة

أفاقت فلا خيار لها ، ويشترط أن يزوجها من كفاء - وإن أنكحها فنكاحه ثابت وترث وتورث (٢٧٧) .

وإن غلبها المرض أو البرسام (٢٧٨) لم يكن للأب أن يزوجها حتى يثأر بها ، فإن أفاقت أنكحها الولي بإذنها ، وإن لم تفق حتى طال ذلك وأيس من إفاقتها زوجها الأب أو السلطان .

ويجب أن يعلم بذلك الزوج قبل أن يتزوجها ..

وإن رأى أهل الخبرة أن المرأة المريضة لا تريد الزواج مع مرضها الذي أضناها فليس للولي أن يزوجها ، وإن زوجها لا يرد تزويجه (٢٧٩) ويزوج الأب ابنه الكبير المغلوب على عقله لأنه لا أمر له في نفسه .

وإن كان يغلب ويفيق فليس له أن يزوجه حتى يأذن له وهو مفيق ، فإن أذن له في الزواج زوجه ، ولا يرد إنكاحه إياه .

وليس لأحد غير الآباء تزويج المغلوب على عقله ، ويرفع أمره إلى الحاكم فيسأل عنه ، فإن كان يحتاج إلى التزويج ذكر للمزوجة حاله ، فإن رضيت حاله زوجه إياها .

وإذا لم يكن في حاجة إلى التزويج لزمانة أو غيرها ، لم يكن لأبيه أو الحاكم أن يزوجه ، إلا إذا كان الزواج لتخدمه الزوجة فإنه يجوز حينئذ .

(٢٧٧) الأم ٥ / ١٧

(٢٧٨) البرسام : مرض الصدر ويقال له : ذات الجنب ، وهو التهاب في الغشاء المحيط بالرئة - المعجم الوجيز -

(٢٧٩) الأم : ح ٥ ص ١٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولأباء الآباء - أى الأجداد - ما للأب فى المغلوب على عقله وفى الصغيرة والمرأة البكر .

وللأب أن يزوج ابنه الصغير ، ولاخيار له إذا بلغ ، وليس ذلك لسلطان ولا لولى غير الأب ، وإن زوجه سلطان أو ولى غير أبيه فالنكاح مفسوخ .
وإنما جاز ذلك للأب دون غيره لأن الأب يقوم مقام ابنه فى النظر له ما لم يكن له فى نفسه أمر ، ولا يكون له خيار إذا بلغ ، وغير الأب ليس له ذلك .

وإن كان الصبى محبوباً أو مغبولاً فزوجه أبوه كان نكاحه مردوداً لأن مثل ذلك لا يحتاج إلى النكاح .

وإذا زوج المغلوبة على عقلها لم يكن لأبيها ولا لولى غيره أن يخالعه عنها بدرهم من مالها ، ولا يبرئ زوجها من نفقتها ، ولا من شيء وجب لها عليه (٢٨٠) .

وخلاصة ذلك : أن الولى المجبر - عند الشافعية - يحتص بتزويج الصغيرة والمجنون صغيراً أو كبيراً ، والبكر البالغة العاقلة بدون استئذان ورضا ، ولكن ذلك يتم بشروط أوردها صاحب كتاب الفقه على المذاهب الأربعة وهى : -

- ١ - أن لا يكون بينها وبينه عداوة ظاهرة .
- ٢ - أن لا يكون بينها وبين الزوج عداوة أبداً ، لا ظاهرة معروفة للناس ولا باطنة .

- ٣ - أن يكون الزوج كفئاً .
- ٤ - أن يكون موسراً قادراً على الصداق - وهذه الشروط الأربعة ضرورية لصحة العقد ، فإن وقع النكاح مع فقد شرط منها كان باطلاً إلا إذا أذنت الزوجة ورضيت .
- ٥ - التزويج بمهر المثل .
- ٦ - أن يكون المهر من نقد البلد الذى توجد به الزوجة .
- ٧ - أن يكون حالاً وهذه الشروط شروط لجواز مباشرة الولي للعقد ، فإن عقد النكاح مع فقدان شرط منها كان آثماً ، وصح العقد ، إلا أن اشتراط كون الصداق حالاً ، وكونه من نقد البلد فذلك مقيد بما إذا لم تكن العادة جارية بتأجيل الصداق ، أو بالتزوج بنقد آخر وفى أيامنا هذه التى أصبحت العملات الأجنبية رائجة فى مختلف الأماكن وقد تروج العملة الأجنبية أحياناً وترتفع قيمتها على العملة المحلية فلا بأس بأن يكون المهر بها .
- وفى حالة تحقق هذه الشروط يكون للأب أو الجد إجبار البكر الصغيرة أو الكبيرة على الزواج ، إلا أنه يُسَنُّ استئذانها تعظيماً لخطرها إذا كانت بالغة عاقلة . .
- ويرى بعض الشافعية أنه إذا كان الولي غير مُجْبَر فإنه لا يكفى سكوت البكر ، بل لابد من التصريح برضاها بالزوج والمهر .
- ومن المعروف أن الشيب لابد لها من التصريح بالرضا سواء كان المزوج أباً مجبراً أو غيره .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والثيب هى التى زالت بكارتها بوطء . . أما من زالت بكارتها بعارض آخر كمرض أو كبر أو قفز أو جراحة فتعامل معاملة البكر . هذا إذا كانت كبيرة عاقلة (٢٨١)

اختصاص الولى عند الحنابلة :

قال الحنابلة : يختص الولى المجبر بإجبار الصغيرة بكرأ كانت أم ثيبا ، ويقدر سنها بما هو دون تسع سنين . أما التى لها تسع سنين - وكانت ثيبا - فليس عليها جبر ؛ لأن إذنها يعتبر فلا بد منه .

ويختص أيضاً بإجبار البكر البالغة عاقلة كانت أم مغلوبة على عقلها ، فللاب أن يزوجهن من غير إذنهن ورضاهن لمن يشاء إلا إذا كان بالزوج عيب يجعل لها حق الخيار فى الفسخ كالمجبوب والعنين والأشل .

أما الثيب البالغة ، أو التى لها أكثر من تسع سنين فإنه لا يصح تزويجها بدون إذنها ورضاها (٢٨٢) .

وعلى الولى غير المجبر أن يذكر عند الاستئذان اسم الزوج بالتعيين ، بأن يذكر اسمه ولقبه ومنصبه ونسبه لتكون على بصيرة من أمرها ، فإذا ذكر لها مبهما لم يصح العقد ، ولا يشترط ذكر المهر (٢٨٣)

هل يجوز أن يزوج الولى الأبعد مع وجود الأقرب ؟

حق الأولياء فى مباشرة العقد ثابت على الترتيب المتقدم ، فإذا زوج الولى

(٢٨١) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤

(٢٨٢) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ج٢ ص ٦٥٠

(٢٨٣) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ٣٧

الاسلام والأسرة

الأبعد الذى لم يأت دوره مع وجود الولي صاحب الحق فإنه لا يصح .
وقال الحنابلة : إذا زوج الأبعد مع حضور الأقرب وسلامته من الموانع ،
أو زوج أجنبي ، أو زُوجت المعتبر إذنها بغير إذنها ، أو تزوج العبد بغير إذن
سيده فالنكاح باطل في أصح الروايتين . لقول النبي - ﷺ - : « إذا تزوج
العبد بغير إذن سيده فهو عاهر » (٢٨٤) .

وفي رواية : « فنكاحه باطل » . ولأنه نكاح لم تثبت أحكامه من الطلاق
والخلع والتوارث فلم ينعقد كنكاح المعتلة .
والرواية الثانية : النكاح موقوف على إجازة من له الإذن ، فإن أجازه جاز
ولا بطل ...

روى ابن ماجه : أن جارية بكرة أتت النبي - ﷺ - (٢٨٥)
وفيه : عن أبي بريدة عن أبيه قال : جاءت فتاة إلى النبي - ﷺ - فقالت :
إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع به خيسته - قال : فجعل الأمر إليها -
فقالت : قد أجزت ماصنع أبي ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس
للآباء من الأمر شيء . (٢٨٦)

وأخبر عبدالرحمن بن يزيد ومجمع بن يزيد الأنصاريان أن رجلا منهم
يدعى خذاما . أنكح ابنة له فكرهت نكاح أبيها ، فأنت رسول الله - ﷺ -
فذكرت له ، فرد عليها نكاح أبيها ، فنكحت أبا لبابة بن عبدالمنذر .

(٢٨٤) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٢ / ٦٤٢ .
(٢٨٥) سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٣ حيث رقم ١٨٧٥ .
(٢٨٦) سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٢ حديث رقم ١٨٧٤ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فأما إن زوجت المرأة نفسها أو زوجها صبي أو فاسق فهو باطل لا يتوقف على الإجازة ، لأنه تصرف صادر من غير أهله .

جاء في الكافي : وذكر أصحابنا : تزويجها لنفسها من جملة الصور المختلف في وقفها ، والأولى أنها ليست منها لقول النبي - ﷺ - : « أيا امرأة زوجت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل » (٢٨٧) ولأنه تصرف لو قارنه الإذن لم يصح ، فلم يصح بالإذن اللاحق كتصرف المجنون . (٢٨٨) رأى الإمام مالك في تزويج الأبعد مع وجود الأقرب :

اختلف رأى الإمام مالك في هذه المسألة ، فقد قال مرة : إن الولي الأبعد إذا زوج مع وجود الولي الأقرب فالنكاح مفسوخ .

وقال مرة أخرى : للأقرب أن يجيز أو يفسخ - جاء في « بداية المجتهد » : وهذا الخلاف فيما عدا الأب في ابنته البكر والوصى في وصيته فإنه لا يختلف قوله : « إن النكاح في هذين مفسوخ » يعنى إذا زوج غير الأب الابنة البكر مع حضور الأب ، أو غير الوصى مع وجود الوصى . (٢٨٩)

وجاء في الفقه على المذاهب الأربعة : الولي المجرى لا يصح أن يباشر العقد غيره مع وجوده سواء كان المجرى أبا أو وصيا أو مالكا إلا في حالة واحدة ، وهى أن يكون لذلك المجرى أب أو أخ أو ابن وقد فوض لهم ، أو لواحد منهم النظر في أموره ، وثبت تفويضه له ببينة تشهد بأنه قال : فوضت إليك جميع أمورى ، أو أقمتك مقامى في جميع الأمور ، فإنه يجوز للمفوض إليه

(٢٨٧) سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٢ حديث رقم ١٨٧٣ .

(٢٨٨) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٢ / ٦٤٣ .

(٢٨٩) فقه السنة ٢ / ١٣٥ .

الاسلام والأسرة

في هذه الحالة أن يباشر عقد زواج بنت ذلك الولي المجرى . فلا بد أن يكون التفويض للأب أو الأخ أو الابن ، ولا بد أن يكون التفويض خاصا بناحية من نواحي التصرف كأن يقول : فوضتك في قبض أموالى فإنه لا يجوز لمن كان كذلك أن يزوج الابنة . (٢٩٠)

متى يسقط حق الولي ؟

ويسقط حق الولي بأمور منها : -

● أن يمنع الولي المرأة من الزواج الذى رضيت به وبما قدره من مهر يصلح للإمهار إذا بلغت تسع سنين فأكثر . أما من دون ذلك فلا عضل لها . وينتقل الحق من العاضل إلى الحاكم ، فهو الذى يباشر زواج التى منعها الولي من الزواج سواء كان وليا مجبراً أو غيره .

● أن يغيب فوق مسافة القصر ، أو مسافة مجهولة ، أو لا يعرف له مكان أصلاً ولو كان قريباً .

● أن يكون غير أهل للولاية ، بأن كان طفلاً أو كافراً أو عبداً ، فإذا كان الولي الأقرب لا يعرف أنه عصبية ، وأن له الحق ، أو صار أهلاً بعد وقوع العقد من الولي الأبعد فإن العقد يصح مع وجوده في هذه الحالة . (٢٩١)
حكم الولي القريب المحبوس :

والولي القريب المحبوس حكمه حكم البعيد . جاء في المغنى لابن قدامة : - إذا كان القريب محبوساً أو أسيراً ولو في مسافة قريبة لا يمكن

(٢٩٠) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ٣٨ .

(٢٩١) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

مراجعته فهو كالبعيد . (٢٩٢)

اجتماع الأولياء :

إذا اجتمع الولاية فأيهم صلح أن يكون وليا بحال فهو كأفضلهم ، ويتساوى المسن منهم والكهل والشاب والفاضل والمفضول إذا صلح أن يكون وليا . فأيهم زوجها بإذنها كفتاً جاز ، وإن كره ذلك من بقى من الولاية .

وأيهم زوجها بإذنها غير كفء فلا يثبت النكاح إلا باجتماعهم على ذلك . ولو اجتمعت كلمتهم على تزويج غير كفء وانفرد واحد منهم كان النكاح مردوداً بكل حال ، حتى يجتمعوا جميعاً على تزويجه . أما إذا كان الولي أقرب ممن دونه فزوج غير كفء بإذنها فليس لمن بقى من الأولياء أن يردوه ، لأنهم لا ولاية لهم معه .

وإذا كان الولاية شرعاً فأراد بعضهم أن يلى التزويج دون بعض فذلك إلى المرأة ، من شئت أن توليه كان هو الولي . (٢٩٣) فإن قالت : قد أذنت فى فلان فأى ولاية أنكحنيه فنكاحه جائز فأيهم أنكحه فنكاحه جائز وإن تمانعوا أفرع بينهم السلطان فمن خرج سهمه أمره بالتزويج .

زواج اليتيمة :

يجوز تزويج اليتيمة قبل البلوغ ، وأوليائها هم الذين يتولون عقد نكاحها ، إلا أن لها الخيار بعد البلوغ . وهذا هو المذهب الذى ارتأته أم

(٢٩٢) فقه السنة ٢ / ١٣٥ .

(٢٩٣) الأم ج ٥ ص ١٣ .

الاسلام والأسرة

المؤمنين عائشة - رضى الله عنها . وإليه ذهب الإمام أحمد وأبو حنيفة ويفهم ذلك من قوله تعالى :

« ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما ينلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن مآكبت لهن وترغبون أن تنكحوهن » (٢٩٤)
قالت أم المؤمنين عائشة - رضى الله عنها - « هي اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في نكاحها ولا يقسط لها سنة صداقها ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن سنة صداقهن » .

وقال - ﷺ - « اليتيمة تستأمر في نفسها ، فإن صمتت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها » . (٢٩٥)

وجه الاستدلال قال القرطبي : تعلق أبو حنيفة بهذه الآية في تجوز نكاح اليتيمة قبل البلوغ ، وقال : إنما تكون يتيمة قبل البلوغ ، وبعد البلوغ هي امرأة مطلقة لايتمية ، بدليل أنه لو أراد البالغة لما نهى عن إنقاصها عن صداق مثلها ، لأنها تختار ذلك فيجوز إجماعاً .

وإذا جاز نكاحها فقد جاز لوليها إنكاحها .

وذهب مالك والشافعي والجمهور من العلماء إلى أن إنكاح اليتيمة لا يجوز قبل البلوغ لقول الرسول - ﷺ - « اليتيمة تستأمر » ولا استئثار إلا بعد

(٢٩٤) النساء ١٢٧ .

(٢٩٥) فقه السنة ٢ / ١٣٧ .

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

البلوغ إذ لفائدة من استتار الصغيرة ، ولقوله تعالى :

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمَنِ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ وَثَلَّثَ وَرُبِعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ (٢٩٦)

والنساء اسم يطلق على الكبار كالرجال في الذكور ، واسم الرجل لا يتناول الصغير فكذلك اسم النساء والمرأة لا تتناول الصغيرة . وقد قال « في يتامى النساء » فقد دخلت اليتيمة الكبيرة في الآية فلا تزوج إلا بإذنها ، ولا تنكح الصغيرة إذ لا إذن لها ، فإذا بلغت جاز نكاحها لكن لا تزوج إلا بإذنها كما رواه الدارقطني من حديث محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : زوجني خالي قدامة بن مظعون بنت أخيه عثمان بن مظعون ، فدخل المغيرة بن شعبة على أمها فأرغبها في المال وخطبها ، فرفع شأنها للنبي - ﷺ - قال قدامة : يا رسول الله ، ابنة أخي وأنا وصي أبيها ولم أقصر بها ، زوجها ممن علمت فضله وقربته ، فقال له رسول الله - ﷺ - : « إنها يتيمة واليتيمة أولى بأمرها » فترعت مني وزوجها المغيرة بن شعبة .

فهذا يرد ما قاله أبو حنيفة من أنها إذا بلغت لم تحتج إلى ولي ، بناء على أصله في عدم اشتراط الولي في صحة النكاح .

وإذا بلغت اليتيمة وأقسط الولي في صداقها جاز له أن يتزوجها . وهذا هو قول أبي حنيفة . أما الشافعي فقد قال : لا يجوز له أن يتزوجها إلا بإذن السلطان ، أو يزوجه من ولي لها هو أقعد - أقرب إلى الجد الأكبر - بها منه

الاسلام والأسرة

أما أن يتولى هو طرفي العقد فيكون ولياً وزوجاً فلا ، وحجتها في ذلك أن الولاية من شروط العقد لقوله - ﷺ - : « لانكاح إلا بولي وشاهدي عدل » .

وقال أحمد : تجعل أمرها إلى رجل يزوجه منها . (٢٩٧)

هل يجوز للولي أن يوكل غيره ؟

جاء في فقه السنة : الوكالة من العقود الجائزة في الجملة لاحتياج الناس إليها كثيراً في معاملاتهم ، وقد اتفق الفقهاء على أن كل عقد جاز أن يعقده الإنسان بنفسه جاز أن يوكل به غيره ، مثل البيع والشراء واقتضاء الحقوق والتزويج والطلاق وغير ذلك . (٢٩٨)

وكان النبي - ﷺ - يقوم بدور الوكيل في عقد الزواج بالنسبة لبعض أصحابه . روى أبوداود عن عقبة بن عامر - رضى الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال لرجل : أترضى أن أزوجه فلانة ؟ قال : نعم ، وقال للمرأة : « أترضين أن أزوجه فلاناً ؟ » قالت : نعم . فزوج أحدهما صاحبه ، فدخل بها ، ولم يفرض لها صداقاً ولم يعطها شيئاً - وكان ممن شهد الحديبية ، وكان من شهد الحديبية له بخير فلما حضرته الوفاة قال : إن رسول الله - ﷺ - زوجني فلانة ولم أفرض لها صداقاً ، ولم أعطها شيئاً ، وإني أشهدكم أني أعطيتها صداقي سهمي بخير ، فأخذت سهمه فباعته بمائة ألف . (٢٩٩)

(٢٩٧) راجع تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٥٨٣ ط دار الشعب تفسير سورة النساء .

(٢٩٨) فقه السنة ٢ / ١٣٩ .

(٢٩٩) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٢ وقال : رواه أبوداود .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال عبدالرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ : أتجعلين أمرك إلى ؟
قالت : نعم - قال : فقد تزوجتك . (٣٠٠)

ففى هذين الخبرين دليل على أنه يجوز التوكيل من قبل الزوجين أو أحدهما فى عقد الزواج ، وإذا جاز للزوجين أن يوكلا فقد جاز لوليها ذلك .

وعن أم حبيبة - رضى الله عنها - « أنها كانت فىمن هاجر إلى أرض الحبشة فزوجها النجاشى رسول الله - ﷺ - وهى عنده » وكان تولى العقد عمرو بن أمية الضمرى وكيلاً عن رسول الله - ﷺ - ، وأما النجاشى فهو الذى كان قد أعطى لها مهر المثل ، فأسند التزويج إليه . (٣٠١)
من الذى يصح توكيله ؟

اختلف الفقهاء فى صحة توكيل المرأة البالغة العاقلة فى تزويج نفسها حسب اختلاف رؤيتهم فى انعقاد الزواج بعبارتها .

فقال أبوحنيفة : يصح التوكيل منها كما يصح من الرجل ، إذ من حقها أن تنشئ العقد ، ومادام ذلك حقها ، فمن حقها أن توكل عنها من يقوم بإنشائه . (٣٠٢)

وقال جمهور العلماء : إن لوليها الحق فى أن يعقد عليها من غير توكيل منها له ، وإن كان لا بد من اعتبار رضاها - كما بينا -

(٣٠٠) المرجع السابق وقال : ذكره البخارى فى صحيحه .

(٣٠١) فقه السنة ٢ / ١٣٩ .

(٣٠٢) الاختيار لتعليل المختار جـ ٣ ص ٩٠ .

الاسلام والأسرة

وفرق بعض علماء الشافعية بين الأب والجد وبين غيرهما من الأولياء ، فقالوا : لا حاجة إلى توكيل الأب والجد ، أما غيرهما فلا بد من التوكيل منها له . (٣٠٣)

التوكيل المطلق والتوكيل المقيد

يقصد بالتوكيل المطلق ، أن يوكل شخص عنه شخصا آخر في أن يزوجه امرأة غير معينة ، بأى مهر كان دون تحديده . أو بمهر محدود . ويقصد بالتوكيل المقيد . أن يوكله في أن يزوجه من امرأة معينة ، أو من أسرة معينة وبقدر معين من المهر . وهذان النوعان من التوكيل جائزان .

وعند أبى حنيفة : لا يتقيد الوكيل المطلق بأى قيد . فيجوز للوكيل أن يزوج موكله من امرأة معينة ، أو غير كفاء له ، أو بمهر زائد عن مهر المثل ، إلا إذا اتهم في ذلك كأن يزوجه من أخته أو ابنته أو امرأة تحت ولايته ، ومثل هذا لا ينفذ إلا برضا الموكل .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا بد أن يتقيد الوكيل المطلق بقيد السلامة والكفاءة ومهر المثل ، إلا أنه يمكن أن يتجاوز عن الزيادة اليسيرة التي يتساهل فيها الناس عادة .

وهذا رأى هو الذى يمكن أن يعول عليه .

أما التوكيل المقيد فإنه لا يجوز فيه المخالفة إلا إلى ما هو أفضل . فإن كانت المخالفة إلى غير ذلك كان العقد صحيحا غير لازم على الموكل ، إن شاء

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أجازه وإن شاء رده .

وقال الأحناف : إذا كانت المرأة هى الموكَّلة ، فإن وكلته بمعين فإن العقد لا ينفذ عليها إلا إذا وافقها فى كل ما أمرته به ، سواء كان من جهة الزوج أو المهر ، وإن لم تعين كأن تقول له : أوكلك فى أن تزوجنى رجلا ، فزوجها من نفسه ، أو زوجها لأبيه أو لابنه ، لم يلزم العقد للثمة ، فإن حصل ذلك توقف نفاذ العقد على موافقتها .

وإن زوجها أجنبيا كفثا بمهر المثل لزم النكاح . . وإن زوجها كفثا بأقل من مهر المثل ، فإن كان الغبن فاحشا لم ينفذ العقد إلا إذا أجازته أو أجازه وليها .

وإن كان الزوج غير كفء كان العقد فاسدا ، سواء كان المهر مساويا لمهر المثل أو أقل منه أو أكثر ، ولا تلحقه الإجازة لأنها لا تلحق العقد الفاسد ، وإنما تلحق العقد الموقوف^(٣٠٤) .

مهمة الوكيل فى الزواج : تختلف مهمة الوكيل فى عقد الزواج عن مهمته فى العقود الأخرى .

فالوكيل فى الزواج يعتبر سفيرا ومعبرا لا غير . فلا ترجع إليه حقوق العقد ، فلا يطالب بالمهر إلا إذا ضمنه عن الزوج ، ويطالب به كضامن لا كوكيل . ولا يطالب كذلك بإدخال الزوجة فى طاعة زوجها إذا كان وكيلا عنها ، كما لا يقبض المهر عن الزوجة إذا كان وكيلا عنها إلا إذا أذنت فى ذلك ، فيكون إذنها له فى ذلك توكيلا له فى القبض ، وهو غير توكيل الزواج

(٣٠٤) فقه السنة ١/٢، ١٤١، ١٤٢

الاسلام والأسرة

الذى ينتهى بانتهاء العقد^(٣٠٥) .

ويراعى الوكيل فى الزواج أن يضيف الزواج إلى موكله أو موكلته فيقول : زوجتك فلانة موكلتى ، ويقول إذا كان وكيلًا عن الزوج : قبلت الزواج لموكلى . فإن قال : قبلت الزواج لنفسى انعقد له لا لموكله .

ومن حق المرأة العاقلة البالغة أن تباشر عقد زواجها بنفسها بكرة كانت أو ثيبًا . والصبى إذا كان يعقل مصلحته له أن يباشر عقد زواجه وله أن يوكل عنه .

وإذا كان للمرأة وليان فاستأذناها فسكتت فزواجها معا من رجلين ، صح عقد السابق منها ، أما إذا زواجها معا فأجازتهما معا بطلا ، وإن أجازت أحدهما دون الآخر صح ما أجازته !

هل يصح إقرار الوكيل بالنكاح ؟

لا يصح إقرار الوكيل بالنكاح على الموكل ، فإذا قال الوكيل : أقر بأننى زوجت موكلتى فلانة من فلان ، وأنكرت هى لم يصح الزواج إلا إذا شهد الشهود على صحة النكاح أمام القاضى^(٣٠٦) .

وقال المالكية ؛

يجوز للولى أن يوكل عنه بشرط أن توجد فيه الشروط المتقدمة وهى : الذكورة ، والبلوغ ، والحرية ، والإسلام ، وعدم الإحرام بالحيج أو العمرة .

(٣٠٥) المرجع السابق

(٣٠٦) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٤٢٤ دار إحياء التراث

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فلا يصح له أن يوكل كافرا فى زواج مسلمة . وإن عقد مسلم لكافرة ترك عقده .

وإذا قالت المرأة لوليها غير المُجبر : وكلتك فى أن تزوجنى ممن تحب فإنه من الواجب عليه أن يبين لها من أحب قبل العقد ، فإن لم يبين كان لها أن تحجز وأن ترفض ، سواء اطلعت على العقد بعد حصوله بزمان قريب أو بعيد .

وإذا وكل الرجل شخصا فى أن يزوجه ولم يعين له المرأة التى يرغب فيها فزوجه من امرأة لزمته بشرط أن تكون ممن تليق بمثله .

وإقرار وكيل المرأة بزواجها إذا أنكرت وادعاه الزوج صحيح من غير يعين . فإن لم يدع الزوج ذلك لم ينفع إقرار الوكيل ولها أن تتزوج من تشاء .

وإن أذنت غير المجبرة لوليين فعقدا لها على الترتيب وعلم الأول والثانى . فهى للأول دون الثانى ، لأن الثانى تزوج ذات زوج بشرط ألا يداخل بها الزوج الثانى أو يتلذذ بها ، كأن يفعل معها مقدمات الجماع من لمس وتقبيل ونحو ذلك وهو غير عالم بالعقد الأول فإن حدث ذلك كانت للثانى - ويفسخ عقد الأول .

فإن عقد لها على اثنين متعاقبين ، فمات أولهما كانت فى عدته ، ويفسخ نكاحه وتنتظر حتى تكمل عدتها منه ، ولها الحق فى ميراثه (٣٠٧) .

(٣٠٧) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٤٣

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٢ ص٢٣٤

الاسلام والأسرة

مذهب الشافعي :

وقال الشافعي في ذلك : إن كان الولي الذي لا أقرب منه حاضرا .
فوكّل قام وكيله مقامه ، وجاز تزويجه .

ويجوز للأب بالنسبة لبنته البكر أن يوكل عنه من يزوجه ويجوز للولي
غير الأب أن يوكل عنه من يزوج الشيب التي تحت ولايته فيزوجها بإذنها .
وإذا وكل الأب عنه من يزوج ابنته البكر وكان التوكيل لشخصين
فزوجاها معا فأيهما عقد أولا فهو الصحيح والثاني باطل .

وإن دخل بها الثاني فلها المهر وعليها العدة ، ولا حق ولا ميراث لها منه
وإن مات قبل أن يفرق بينهما . وليس له أيضا منها ميراث إن ماتت قبله ،
ولزوجها الأول الميراث منها ، وعليه الصداق لها ، ويؤخذ من ميراثه لومات
قبلها^(٣٠٨) وإذا زوجها الوكيل من كفاء ولها طالب أكفاً منه فإنه لا يصح
للكوكل . أما الولي المجبر - أي الأصيل - فيصح له ذلك لأنه غير متهم في
نظره وشفقته .

وللولي غير المجبر أن يزوج من له عليها الولاية وإن لم تأذن له في
التوكيل ، أو لم يعين الولي زوجا في التوكيل وذلك بشروط :

● أن تأذن للولي في تزويجها قبل التوكيل ، لأنه شرط في صحة تزويجه
لها ، فإن لم تأذن له لم يملك التوكيل .

● ألا تنهأ عن توكيل الغير ، فإذا نهته فإنه لا يصح له أن يوكل .

● إذا عينت له زوجا خاصا كأن قالت له : رضيت أن تزوجني من فلان فإنه

(٣٠٨) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يجب عليه أن يزوجها من عيته له فى التوكيل .
وعلى الوكيل المباشر للعقد أن يقول للزوج : زوجتك من فلانة بنت فلان . فيقول الزوج : قبلت الزواج .
وإذا باشر الولي العقد وكان الطرف الثانى وكيل الزوج . يقول الولي للوكيل : زوجت بنتى فلانا ، فيقول الوكيل : قبلت نكاحها له . . فإن لم يقل ذلك ، أو قال : قبلت نكاحها فقط لا يصح النكاح ولو نواه .
لأن الشهود لا يستطيعون الاطلاع على النيات .
وعلى الوكيل أن يفصح بوكالته إذا لم يكن الشهود على علم بها (٣٠٩) .
شروط الوكيل :

ويشترط فى الوكيل أن يكون مسلما بالغا عاقلا ، وألا يكون سكران متعديا بسكره .

ما الحكم إذا زوج الوليان امرأة عند الشافعية
وإذا زوج وليان امرأة من اثنين بعد إذنها لهما وكانا كفتين ، فإن علم السابق منها كانت له ، حتى لو دخل بها الثانى .
أما إذا لم يعلم السابق منها : فقول : تصبح معلقة لا يحل لأحدهما قربانها حتى يطلقها الآخر وتنقضى عدتها .
وقيل : هذه حالة ضرورة يفصل فيها الحاكم فيفسخ العقدین رفعا للضرر :

أما إذا زوجها أحد الوليين لغير كفاء والآخر للكفاء ، وكذلك إذا

(٣٠٩) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٣٨ ، ص٣٩ ح١ دار الإرشاد

الاسلام والأسرة

زوجها أحدهما بإذن والآخر من غير إذن فإنها لمن تزوجها بإذن ولو كان المسبوق (٣١٠) .

حق الولى فى التوكيل عند الخنابلة

وقال الخنابلة : يصح للولى المجبر وغيره أن يوكل عنه فى تزويج من له عليها الولاية من غير إذن منها لأن الولى له حق مباشرة العقد ، فله أن يوكل عنه غيره فى هذا الحق ويثبت للتوكيل ما للولى .

فإذا أذنت لوليها بتوكيل الغير عنه فوكل عنه ، فليس للتوكيل أن يزوجه بدون أن يرجع إليها ويستأذنها فترضى بعد توكيله لا قبله . وإلا فلا يصح . ويجب على الوكيل أن يزوجه من الكفء فى حالة إطلاق التوكيل ، ولا يملك الوكيل فى هذه الحالة أن يزوجه من نفسه ، ويتقيد بمن عينه له فى حالة التعيين .

فإذا باشر الولى العقد بنفسه مع وكيل الزوج وجب على الولى أن يقول : زوجت فلانا فلانة . أو زوجت فلانة لفلان ، بذكر اسميهما . ويقول الوكيل : قبلت لموكل فلان أو قبلته لفلان . فإن لم يقل لفلان صح اكتفاء بذكره أولاً على الصحيح .

وإذا باشر العقد وكيل الولى مع ولى الزوجة لزمه أن يقول : زوجت فلانا فلانة بذكر اسميهما على البيان المتقدم (٣١١)

(٣١٠) المرجع السابق .

(٣١١) المرجع السابق .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

مبحث الكفاءة فى الزواج :

مفهوم الكفاءة عند الأحناف :

هى مساواة الرجل للمرأة فى أمور مخصوصة هى : الإسلام ، والنسب ،
والحرقة ، والحرية ، والمال ، والتدين - أى التمسك بالدين .
وتعتبر الكفاءة فى الرجال للنساء للزومها فى حقهن . لأن الشريعة تُعير
ويغنيها أن تكون مستفرشة للخسيس ، وليس كذلك الرجل ، لأنه هو
المستفرش ، فلا عليه أن تكون من يفترشها أقل منه شأنًا .
والأصل فى الكفاءة قوله - ﷺ - « ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء ،
ولا يزوجن إلا من الأكفاء » . (٣١٢)

ويشير إلى الكفاءة أيضاً قوله - ﷺ - « إذا جاءكم من ترضون خلقه
وخلقه فزوجوه إنكم إلا تفعلوا تكن فتنه فى الأرض وفساد
عريض » . (٣١٣)

وعن الحسن عن النبى - ﷺ - « الحسب المال ، والكرم التقوى » . (٣١٤)
الكفاءة فى النسب :

ويعرف الأدنى نسباً بأن لا يكون من جنسها ولا من قبيلتها والناس
صنفان : عرب وعجم ، والعرب قسمان : قرشى وغير قرشى .

(٣١٢) الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ١٦٠ ط الحلبي .

(٣١٣) الترمذى وقال حسن غريب وأخرجه البيهقى عن أبى حاتم المزنى ، وهو فى جامع
الاحاديث للسيوطى ج ١ ص ٤١٩ برقم ٢١٧٦ .

(٣١٤) عيون الأخبار لابن قتيبة ج ٤ ص ١٠ .

الاسلام والأسرة

فقرئش أكفاء بعضهم لبعض لا يكافئهم غيرهم من العرب ، والعرب بعضهم أكفاء لبعض لا يكافئهم الموالي . قال - ﷺ - « قرئش بعضهم أكفاء لبعض والعرب بعضهم أكفاء لبعض » . (٣١٥)

وقال - ﷺ - « الموالي بعضهم أكفاء لبعض » .

وفي النفور ممن هو أقل شأنًا في النسب مارواه ابن قتيبة في عيون الأخبار قال : كان عقيل بن عُلفَة - وهو من سادات العرب - غيوراً ، فخطب إليه عبد الملك بن مروان ابنته لأحد أبنائه ، فقال له عقيل : إن كنت لابد فاعلاً فجنبنى هجناءك - أى زوجها لابن لك من أم عربية - والهجناء جمع هجين وهو من أبوه عربى وأمه أعجمية - فزوج عقيل ابنته الجرباء من يزيد بن عبد الملك . (٣١٦)

وكان سعيد بن العاص أميراً قرشياً . . . كتب إليه زياد بن أبيه - وهو المعروف بزياد بن سمية ، ونسبة أبوسفیان إليه أخيراً ، وولاه معاوية العراق - كتب إليه أن يزوجه ابنته أم عثمان بنت سعيد ، وبعث إليه بمال كثير وهدايا جمّة ، فلما قرأ سعيد الكتاب أمر حاجبه أن يقبض المال والهدايا . فلما قبضها أمره أن يقسمها بين المجلساء . فقال الحاجب : إنها أكثر من ذلك . فقال سعيد : أنا أكثر منها ، ففعل . ثم كتب إلى زياد : « بسم الله الرحمن الرحيم ، أما بعد - إن الانسان ليطغى أن رآه استغنى » . (٣١٧)

(٣١٥) الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ١٦٠ ط الحلبي .

(٣١٦) عيون الأخبار ج ٤ ص ١٠ .

(٣١٧) عيون الأخبار ج ٤ ص ١٦ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وعنى بذلك أنك ارتفعت فوق قدرك فخطبت من ليس من حقل حين أصبحت واليا وكثر المال عندك .

والعرب أكفاء بعضهم على بعض ماداموا مسلمين .

والعلم يرفع شأن الرجل فيجعله كفتا لمن كان دونها وهو جاهل ، فالعجمى العالم كفاء للعربى الجاهل .

والعجم بعضهم لبعض أكفاء ، ويقع التفاوت بينهم بالإسلام والحرية ، فمن كان مسلماً من أب كافر ليس كفتا للمسلمة بنت المسلم .

ومن كان معتقاً لا يكون كفتا للحرية بنفسها ولو كان أبوها معتقاً ، لأن مرتبتها أعلى من مرتبته ، وإذا كان حراً لأب فقط لا يكون كفتا لها إذا كانت حرة الأب والجد . .

الكفاءة فى الدين والتقوى :-

وتعتبر الكفاءة بين الزوجين فى الدين والتقوى ، فلو أن فاسقاً تزوج ابنة رجل صالح كان للولى أن يرد هذا الزواج ، لأنه من أفجر الأشياء ولأنها تُعبرُ بذلك ، وقوله - ﷺ - « عليك بذات الدين تربت يداك » (٣١٨) إشارة إلى أنه أبلغ فى المقصود .

ولكن محمداً - صاحب أبى حنيفة قال : لا يكون الفسق حائلاً دون الكفاءة إلا إذا كان فاحشاً - كمن يسخر منه ، أو يخرج سكران ويلعب به الصبيان . . لأن الفسق الفاحش تعير به ويلحقها به شين .

وعن أبى يوسف : إذا كان الفاسق ذا مروءة فهو كفاء إذا كان مستترا ،

(٣١٨) الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ١٦٠ ط الحلبي .

الاسلام والأسرة

لأنه لا يظهر فلا يلتحق به شين . (٣١٩)

والدين والتقوى أساسان فاضلان لإقامة الأسرة السليمة . قال رجل للحسن : إن لى بنية وإنها تُنْطَب ، فمن أزوجها ؟ فقال : زوجها من يتقى الله ، فإن أحبها أكرمها ، وإن أبغضها لم يظلمها . (٣٢٠)

وأوصى رجل يحتضر امرأته قائلاً : -

فإما هلكت فلا تنكحى ظلوم العشيرة حسادها
يرى مجده ثلْب أعراضها لديه ويبغض من سادها
ويقال : إن هذا الرجل هو حسان بن ثابت شاعر رسول الله - ﷺ - وهو صحابي جليل . (٣٢١)

فقد أوصاها أن تختار العادل الصالح الذى لا يحسد ولا يثلب العرض ولا يبغض من فوقه .
الكفاءة فى الحرفة :

واعتبر الأحناف الكفاءة فى الصناعة ، لأن الناس يُعَيَّرُونَ الدناء فيها .
وعند أبى حنيفة : أن هذا الشرط غير معتبر لأنه يمكن الانتقال عنها فليست وصفاً لازماً .

وعن أبى يوسف لا يعتبر إلا أن يفحش كالحجام والكناس والدباغ ، فإن أحدهم لا يكون كفئاً لابنة البزاز أو العطار أو الصير فى أو الجوهري . (٣٢٢)

(٣١٩) المرجع السابق .

(٣٢٠) عيون الأخبار ج ٤ ص ١٧ .

(٣٢١) عيون الأخبار ج ٤ ص ١٥ .

(٣٢٢) الاختيار لتعليل ج ٢ ص ١٦١ ط الحلبي .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وذكر أن أبا حنيفة بنى الأمر فى الحرفة على عادة العرب فى أن مواليتهم يعملون هذه الأعمال لا يقصدون بها الحرف فلا يعيرون بها . ويجاب أبو يوسف على عادة أهل البلاد أنهم يتخذون ذلك حرفة فيعيرون بالدنىء من الصنائع .

وتثبت الكفاءة بين الحرفتين فى جنس واحد كالبزاز مع البزاز ، والحائك مع الحائك . . وتثبت عند اختلاف جنس الحرف إذا كان يقارب بعضها بعضا . كالبزاز مع الصائغ ، والصائغ مع العطار ، والحائك مع الحجام . ولكنها لا تثبت فيما لا مقارنة بينهما كالحجام مع الصائغ .

وقال بعضهم إن الكفاءة فى الحرف معتبرة فى قول أبى حنيفة وغير معتبرة عند أبى يوسف إلا إذا كانت فاحشة ، لأنها ليست بأمر لازم واجب الوجود - إلا ترى أنه يقدر على تركها ؟ (٣٢٣)

الكفاءة فى الحرية :

وهى من شروط الكفاءة لأن المولى لا يصح أن يتزوج الحرة لأنه ليس كفئا لها ، وهى تعبر به .

ولا يكون مولى العتاقة كفئا لحرة الأصل ، بل يكون كفئا لمثله ، لأن التفاخر يقع بالحرية الأصلية ، والتعير يجرى فى الحرية العارضة المستفادة بالإعتاق .

الكفاءة فى المال :

ومن الأمور المعتبرة فى الكفاءة المال ، فلا يكون الفقير كفئا للغنى لأن

الاسلام والأسرة

التفاخر بالمال أكثر من التفاخر بغيره عادة وخصوصاً في زماننا هذا ، (٣٢٤)
ولأن للنكاح تعلقاً بالمهر والنفقة تعلقاً لازماً . فهو لا يجوز بدون مهر ،
ولا تعلق له بالنسب والحرية كتعلقه بالمال ، فلما اعتبرت الكفاءة هناك - يعنى
فى النسب والحرية - فلأن تعتبر هنا أولى -

والمعتبر فى المال القدرة على أداء مهر المثل ، والقدرة على الإنفاق ،
ولا تعتبر الزيادة على ذلك ، وقد روى هذا عن أبى حنيفة وأبى يوسف
ومحمد فى ظاهر الروايات .

وذكر فى غير رواية الأصول : أن تساويهما فى الغنى شرط تحقق الكفاءة فى
قول أبى حنيفة ومحمد - خلافاً لأبى يوسف - لأن التفاخر يقع فى الغنى عادة .
ولكن الصحيح هو الأول ، لأن الغنى لا يثبت له ، والمال غاد ورائح ، فلا
تعتبر المساواة فى الغنى .

وروى عن أبى يوسف : أنه إذا ملك النفقة يكون كفثا وإن لم يملك
المهر ، هكذا روى الحسن بن أبى مالك قال : سألت أبا يوسف عن
الكف ، فقال : الذى يملك المهر والنفقة . فقلت : وإن كان يملك المهر
دون النفقة ؟ فقال : لا يكون كفثا . فقلت : فإن ملك النفقة دون المهر ؟
فقال : يكون كفثا .

وإنما كان كذلك لأن المرء يعد قادراً على المهر بقدرة أبيه عادة ، ولهذا لم
يجز دفع الزكاة إلى ولد الغنى إذا كان صغيراً ، وإن كان فقيراً فى نفسه ،

(٣٢٤) الزمان الذى يشير إليه هو سنة ٥٨٧ هـ . فما بالك بزماننا نحن وهو القرن الخامس
عشر الهجرى ؟

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لأنه يعد غنياً بجمال أبيه ، ولا يعد قادراً على النفقة بغنى أبيه ، وقد يتحمل الأب المهر عن ابنه ، ولكنه لا يتحمل نفقة زوجته عادة .
وقال بعضهم : إذا كان الرجل ذا جاه كالسلطان والعالم فإنه يكون كفتاً وإن كان لا يملك إلا قدر النفقة ، لأن المهر تجرى فيه المسامحة بالتأخير إلى وقت اليسار ، والمال يغدو ويروح وحاجة المعيشة تندفع بالنفقة (٣٢٥) .

والحق أن المال في هذا الزمان أصبح هو مبرر الزواج الوحيد ، وذلك لركة الدين وضعف الوازع وعدم اعتبار الأخلاق ، حتى لقد برر الناس بعض المساوىء واعتبرت مدائح ، في حين أن التمسك بالتقاليد ومكارم الأخلاق اعتبرها - من لاخلق لهم - قبائح .

وإذا كان المال هو عصب الحياة ، وهو الذى يستطيع أن يحقق به الرجل حياة سعيدة رحية لأسرته ، إلا أن الجانب الخلقى لابد من مراعاته إلى جانب ذلك ، وماقيمة الغنى بالمال إذا كان لا يحسن الحفاظ على أسرته ومروءته ؟ أو كان ممن يحسن التدليس والغش والخداع ويجترىء على حرمة الدين ؟

إن المال مفيد إذا كان ينفقه صاحبه فى الحفاظ على كرامة الأسرة وتربية أولاده تربية سليمة ، أما إذا كان هدفه التباهى به وإنفاقه فيما لا يلىق وتبذيره فى غير وجوهه المشروعة فهو وبال على صاحبه قبل أن يكون ذريعة للزوج من عقائل المستورين من الرجال . .

(٣٢٥) بدائع الصنائع ح ٥ ص ٣١٩ و ص ٣٢٠

الاسلام والأسرة

وما أصدق قول الشاعر الذى يقول :

قالوا الكفاءة سنة فأجبتهم : قد كان هذا فى الزمان الأول
أما بنو هذا الزمان فإيهم . لا يعرفون سوى يسار الدرهم^(٣٢٦) .

وربما سرت هذه العدوى إلى الناس منذ تفتحت أعين المسلمين على زهرة الدنيا بعد عصر الفتوح ، ومعرفتهم كيف يستمتعون بمباهج الحياة ، وبُعد العهد بهم عن زهد السلف الصالح والتمسك بالتقوى والبعد عن الاغترار بزخرف الدنيا وعرضها الزائل . فقد حدث ابن قتيبة قائلا :
عن ابن الأعرابي قال : قال عبدالملك بن مروان لا امرأة من قریش :
تزوجت رجلا مغموصا عليه ؟ اى مطعوننا عليه فى شرفه ودينه - أتنكح الحرة عبدا ؟

فقلت : ياأمير المؤمنين :

إن المهور تنكح الأيا مى النسوة الأرامل اليتامى
المرء لا تبغى له سلاما^(٣٢٧)

وزوج إبراهيم بن النعمان بن بشير - وهو من سادة الأنصار - يحيى بن
أب حفصة مولى عثمان بن عفان ابنته على عشرين ألف درهم . فَعُيِّرَ بذلك
فقال :

فما تركت عشرون ألفا لقائل مقالا ، فلا تحفل مقالة لائم

(٣٢٦) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص ٥٥

(٣٢٧) عيون الأخيار ج٤ ص ١٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فإن أك قد زوجت مولى فقد مضت به سنة قبلى وحب الدراهم (٣٢٨) .
ونحن نقول : لا بأس بوجود المال واشتراطه ، ولكن لا بد معه من خلق
كريم ، ودين قوي ، وحسب يمنع صاحبه من الغلو والاستعلاء والقهر .
العراق فى الإسلام والحرية .

وقال الأحناف : ومن اعتبارات الكفاءة العريقة فى الإسلام فمن له أب فى
الإسلام أو الحرية لا يكافىء من له أبوان : لأن النسب بالأب وتمامه بالجد .
إلا أنه عند أبى يوسف الواحد والأكثر سواء .

ومن أسلم بنفسه لا يكون كفتا لمن هى عريقة الأصل فى الإسلام . .
وهذا رأى يقطع الطريق على من يسلم بهدف الزواج من مسلمة معرقة فى
الإسلام لأن حب الإسلام لا يشغله بل يشغله حب الفتاة التى يريد الظفر
بها والدين يحول بينه وبينها - وحديث « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل
امرى امرئ مانوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله
ومن كانت هجرته إلى امرأة ينكحها أو دنيا يصيبها فهجرته إلى ما هاجر
إليه » (٣٢٩) هذا الحديث خير شاهد على ذلك .

الكفاءة فى العقل

قال الأحناف عن الكفاءة فى العقل - قيل - لا تعتبر ، وقيل : تعتبر فلا
يكون المجنون كفتا للعاقلة .

(٣٢٨) عيون الأخبار ج٤ ص١٦

(٣٢٩) أخرجه مالك فى رواية محمد بن الحسن ، وأخرجه أحمد والبخارى ومسلم والترمذى
والنسائى والبيهقى عن عمر ، وهو فى البخارى فى كتاب بدء الوحي ، وفى جمع الجوامع
للسيوطى برقم ٧٥٨١ ج١ ص٢٦٤

الاسلام والأسرة

والصواب أن المجنون لا يكون كفئا للعاقلة ، وللولي حق الاعتراض والفسخ .

لأن الجنون يترتب عليه من الفساد والشر مالا يترتب على غيره ، بل قد يُعَيَّرُ الناس بالمجنون أكثر مما يعيرون بالفقير (٣٣٠) .

العيوب في الزوج

ومن ذلك العيوب التي قد تكون في الزوج ويفسخ بها العقد - كالجذام والبرص والبخر والعرج والقراع ونحو ذلك فإنها من حق الزوجة وحدها فلها الحق في طلب التفريق والفسخ دون الولي .

والدمامة ليست معتبرة في الكفاءة ، ولكن المرأة لها الحق في الرد أو القبول كذلك . جاء في أسد الغابة في ترجمة جليبيت (٣٣١) .

وكان قصيرا دميها خطب ابنة رجل من الأنصار بأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فردّه الرجل لدمامته وقبحه ، فسمعت الجارية بما أراد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فتلّت قوله - تعالى . « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » (٣٣٢) وقالت : رضيت وسلمت لما يرضى لي به رسول الله صلى الله عليه وسلم - فدعا لها رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقال : « اللهم اصحب عليها الخير صبا ، ولا تجعل عيشها كدا . . . فكانت أكثر الأنصار نفقة ومالا .

(٣٣٠) الاختيار ح ٢ ص ١٦١ ، والفقہ علی المذاهب الأربعة ح ٤ ص ٥٧

(٣٣١) جليبيت مصغر على وزن قنديل وهو أنصاري

(٣٣٢) الأحزاب ٣٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويكمل أبو برزة الأسلمى هذا الخبر قائلا ؛ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فى مغزى له ، فلما فرغ من القتال قال « هل تفقدون من أحد » قالوا : نفقد والله فلانا وفلانا ، قال : « لكنى أفقد جليبيتا » فوجدوه عند سبعة قد قتلهم ، ثم قتلوه ، فأقى النبى صلى الله عليه وسلم - فأخبر - فقال : « قتل سبعة ثم قتلوه ، هذا منى وأنا منه » حتى قالها مرتين أو ثلاثا ، ثم قال بذراعيه - أى مدهما - فبسطهما ، فوضع على ذراعى النبى صلى الله عليه وسلم - حتى حفر له ، فما كان له سرير إلا ذراعى رسول الله صلى الله عليه وسلم - حتى دفن ، وما ذكر غسله (٣٣٣) .

وفى هذه القصة - إلى جانب كونها دليلا على أن الدمامة والقبح والقصر ليست معتبرة فى الكفاءة - ففيها أيضا دليل على التسليم لاختيار النبى صلى الله عليه وسلم - لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم . وهو أدرى بمصلحتهم وأعرف بما ينفعهم فى أولاهم وأخراهم . وفى الرضا بما يرضى به الرسول - صلى الله عليه وسلم - النفع والفائدة .

الكفاءة عند الحنابلة

وقال الحنابلة : الكفاء ذو الدين والمنصب ، فلا يكون الفاسق كفتا لعفيفة ، لأنه مردود الشهادة والرواية ، غير مأمون على النفس والمال ، ولا يكون المولى والعجمى كفتا لعربية ، لقول عمر - رضى الله عنه : لأمنعن زواج ذوى الأحساب إلا من الأكفاء .

وقال سلمان الجريز : إنكم معشر العرب لا نتقدم فى صلاتكم ولا ننكح

الاسلام والأسرة

نساءكم ، إن الله فضلكم علينا بمحمد - صلى الله عليه وسلم - وجعله فيكم (٣٣٤)

والعرب بعضهم لبعض أكفاء ، لأن المقداد بن الأسود الكندي تزوج ضباعة بنت الزبير ابن عمه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وزوج أبو بكر الصديق أخته للأشعث بن قيس الكندي .

وقال الإمام أحمد : إن غير قريش لا يكافئهم ، كما أن غير بني هاشم لا يكافئهم ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم - « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى من كنانة قريشا ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم » (٣٣٥) .

واختلفت الرواية في ثلاثة أمور :

أحدها : الحرية ، فروى أنها ليست شرطاً في الكفاءة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم - قال لبريرة حين عتقت وهي تحت عبد ، فاختارت مفارقتها : « لو راجعته »

قالت : أتأمرني يا رسول الله ؟ قال : لا ، إنما أنا شفيع (٣٣٦) ومراجعتها له ابتداء نكاح عبد لحره .

وروى أن الحرية شرط - وهو أصح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم - خير بريرة حين عتقت وهي تحت عبد ، فإذا ثبت لها الخيار بالحرية الطارئة ، فبالحرية السابقة أولى ، ولأن في الرق نقصاً في المنصب

(٣٣٤) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ج ٢ ص ٦٥٥

(٣٣٥) المرجع السابق

(٣٣٦) المرجع السابق

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

والاستمتاع والإنفاق ، ويلحق به العار فأشبهه عدم المنصب .
الثاني : اليسار - وفيه روايتان : إحداهما أنه من شروط الكفاءة ، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم : « الحسب المال » وقال : « إن أحساب الناس بينهم هذا المال » رواه النسائي بمعناه (٣٣٧) .

ولأن على الموسرة ضررا في إعسار زوجها لإخلاله بنفقتها ونفقة ولدها .
وثانيتها أنه ليس من شروط الكفاءة ، لأن الفقر شرف في الدين ، وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم « اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا (٣٣٨) . . » وليس اليسار أمرا لازما فأشبهه العافية من المرض .
واليسار المعتبر ما يقدر به على الإنفاق على الزوجة حسب ما يجب لها .

الثالث : الصناعة ، وفيها روايتان : إحداهما أن أصحاب الصنائع الدنيئة لا يكافئون من هو أعلى منهم ، فالخائك والحجام والكساح والزبال وقيم الحجام لا يكون كفتا لمن هو أعلى منه ، لأنه نقص في عرف الناس وتعتبر به المرأة فأشبهه نقص النسب .

وثانيتها أنها ليست شرطا ، لأنها ليست بنقص في الدين ، وليست بلازمة ، وحقارة أشبهت المرض - لا يحول بين التقدم للصحيحة من المريض . وأنشدوا في ذلك :

(٣٣٧) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٦٥٦/٢

(٣٣٨) المرجع السابق

(٣٣٩) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ج ٢ ص ٦٥٦

الاسلام والأسرة

وليس على عبد تقى نقيصة إذا حقق التقوى وإن حاك أو حجم الكفاءة عند المالكية :

لخص المالكية الكفاءة في هذا البيت :

نسب ودين صنعة حرية فقد العيوب ، وفي اليسار تردد^(٣٤٠) .
وفسروا الكفاءة بقولهم : إنها المائلة في أمرين - هما الدين - أى التدين -
بمعنى كونه غير فاسق لا بمعنى الإسلام لأن المسلمة لا تحل لغير المسلم -
والخلو من العيوب التى توجب للمرأة الخيار فى الزواج .
والكفاءة فى المال والحرية والنسب والحرفة غير معتبرة عندهم ، فإذا تزوج
الدينى شريفة صح ، وإذا تزوج ذو الحرفة الوضيعة كالكناس والحمار
والزبال شريفة جاز .

هل يكون العبد كفئاً للحر ؟

اختلف المالكية فى ذلك فقال بعضهم : إن كان العبد أبيض كان كفئاً
وإن كان أسود لم يكن كفئاً .

واجب الولى بالنسبة لليتيمة التى تحت ولايته

الولى غير المجبر إذا خاف الفساد على اليتيمة التى تحت يده وجب عليه أن
يختار لها الكفاء ، فلا يصح أن يزوجه من فاسق أو شارب خمر أو زان ،
أو من به عيوب منفرة ، بل يختار لها من يساويها فى أوصاف الكمال ، وأن
يكون لها صداق مثلها .

فإن لم يرع الكفاءة فى زواجها كان العقد مفسوخاً إن لم يدخل بها

(٣٤٠) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٢ ص ٢٤٩

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الزوج ، أو دخل بها ولم يطل الزمن ، فإن دخل وطال الزمن كان مضي عليها ثلاث سنين أو ولدت ولدين في زمنين مختلفين - فإنه لا يفسخ ، وهذا هو رأى المشهور ، وقيل : يفسخ العقد مطلقاً طال الزمن أم قصر . ويشترط على الحاكم فى تزويجه المرأة غير الرشيدة التى يغيب عنها وليها أن يختار لها الكفاءة المناسب فى الدين والحرية والحال ومهر المثل ، ولكن إذا كانت المرأة رشيدة مالكة أمر نفسها زوجها بدون أن يثبت عنده ذلك ، لأنها هى صاحبة الحق فى إسقاط الزواج إذا أرادت .

وقال المالكية : يجوز للولى وللزوجة ترك الكفاءة فى الدين - أى التدين - الحال ، فلها أن تتزوج من فاسق بشرط أن يكون مأموناً عليها ، فإن لم يكن مأموناً رده الحاكم وإن رضيت به حفظاً للنفس .

وإذا زوجها الولى بغير كفاءة فطلقها ، ثم أراد أن يرجع إليها ثانياً ورضيت به فليس للولى الامتناع^(٣٤١) .
مذهب الشافعية فى الكفاءة .

ضابط الكفاءة عند الشافعية هو مساواة الزوجة فى كمال أو خسة - ماعدا السلامة من عيوب النكاح فإن المساواة فيها لا توجب أن يكون كل منهما كفئاً للآخر .

وتعتبر الكفاءة فى أربعة أنواع هى : النسب والدين والحرية والحرفة .
النسب : مفهومه أن الناس صنفان عربى وعجمى ، والعربى قسبان

(٣٤١) ملخص من حاشية الدسوقى على الشرح الكبير حـ ٢ ص ٢٤٩ وما بعدها ، والفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى حـ ٤ ص ٥٨

الاسلام والأسرة

قرشى وغير قرشى .

فالقريشون فيما بينهم أكفاء ، إلا إذا كانوا هاشميين أو مطلبين - أى من بنى عبدالمطلب - فغيرهم من القرشيين ليسوا أكفاء لهم .

وبقية العرب ليسوا أكفاء لقريش ولكنهم أكفاء لبعضهم .

وإذا انتسبت المرأة إلى من تشرف به فقد وجب أن يكون الزوج منتسباً أيضاً إلى من يشرف به عربياً كان أو عجمياً .

الدين : يجب أن يكون الرجل مساوياً للمرأة فى الصلاح والتقوى والاستقامة ، فلا يصح أن يتزوج الفاسق الزانى من امرأة عفيفة ، حتى ولو تاب وحسنت توبته ، لأن توبته من الزنا لا تمحو مالهقه من عار السمعة السيئة التى لحقته بما اكتسبت يده سابقاً .

وإذا كان فسقه بغير زنا كالخمر مثلاً أو شهادة زور ثم تاب - فقليل : إنه يكون كفناً للعفيفة المستقيمة ، وقيل : لا يكون كفناً .

أما إذا كانت مثله ، فهو كفء لها

والمحجور عليه لا يصح أن يكون كفناً للرشيدة التى تحسن التصرف .

المراقبة فى الإسلام

وتعتبر العراقة فى الدين من اعتبارات الكفاءة ، فالمسلمة من أبوين مسلمين لا يعد كفناً لها من أبوه غير مسلم .

الحرية : يقول الشافعية : العبد لا يكون كفناً للحرمة بحال ، ومن كانت فيه شائبة من رق لا يكون كفناً للسليمة من هذه الشائبة ، على أن ذلك يعتبر فى الآباء دون الأمهات ، لأن من ولدته رقيقة هو كفء للحرمة التى ولدتها أم

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

عربية - وهناك من سادات التابعين من كانت أمهاتهم رقيقات .
الحرفة : - أصحاب الحرف الدنية كالحجام والكناس ليس كفأ لصاحبة
الحرفة الشريفة ..

وصاحب المهنة ليس كفأ لابنة التاجر ، وابن التاجر ليس كفأ لابنة العالم
أو القاضى إذا كان العرف يقضى بذلك .
والعرف فى أيامنا هذه رفع أقدار حرف كثيرة واعتبر المهنة الشريفة من
مقومات الإنسان الفاضل .

المال : لا يعتبر المال عند الشافعية من مقومات الكفاءة فإذا تزوج الفقير غنية
كان كفأ لها .

هل الكفاءة شرط لصحة النكاح ؟

الأكثرون على أن الكفاءة شرط لصحة النكاح ، وهى من حق المرأة
والولى معا ، فإذا لم يرضيا بالزوج الذى لم تتوفر فيه شروط الكفاءة لا يصح
العقد .

وهى شرط لصحة عقد الولى المجرى ، فإذا زوج الولى المجرى ابنته من
كفاء ورضيت به صح الزواج وسقط حقها ، لكنها إذا زُوجت من غير
كفاء فلا بد لإمضاء العقد من نطقها بالرضا صراحة . (٣٤٧)

قال الشافعى فى ذلك : لو زوج رجل ابنته عبداً له أو لغيره . لم يجز
النكاح لأن العبد غير كفاء ، وفى ذلك نقص عليها .
ولو زوجها كفأ ولكنه أجذم أو أبرص أو مجنون أو خصى محبوب أو غير

(٣٤٧) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ج٤ ص٦٠

الاسلام والأسرة

محبوب لم يجز ، لأنها لو كانت بالغاً كان لها الخيار إذا علمت بذلك بداية .
ولو لم تكن بالغاً كان عليه أن يحسن الاختيار لها .
ولو زوجها كفثاً صحيحاً ثم عرض له داء من هذه الأدواء لم يكن له أن
يفرق بينه وبينها حتى تبلغ ، فإذا بلغت فلها الخيار .
ولو عقد النكاح عليها لرجل به بعض الأدواء ثم ذهب عنه قبل أن تبلغ
أو عند بلوغها فاختارت المقام معه لم يكن لها ذلك لأن أصل العقد كان
مفسوخاً^(٣٤٣) .

وفي اعتبار الكفاءة شرطاً في صحة العقد مزيد قول نوضحه فيما يأتي : -
قال عامة العلماء : إنها شرط ، وقال الكرخي ، ليست بشرط أصلاً ،
وهو قول مالك وسفيان والثوري والحسن البصري ، واحتجوا بما روى أن أبا
طيبة خطب إلى بنى بياضة فأبوا أن يزوجه ، فقال رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - : أنكحوا أبا طيبة إن لا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد
كبير^(٣٤٤) .

وروى أن بلالاً - رضى الله عنه - خطب إلى قوم من الأنصار فأبوا أن
يزوجه ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « قل لهم إن رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - يأمركم أن تزوجوا »^(٣٤٥)

(٣٤٣) الأم حـ ص ١٦

(٣٤٤) بدائع الصنائع ٢ / ٣٢١٧

وأبو طيبة هو أبو طيبة الحجام مولى بنى حارثة من الأنصار ، كان يحجم النبي - صلى الله
عليه وسلم - ، قيل اسمه دينار ، وقيل اسمه نافع ، روى عنه ابن عباس وجابر وأنس - راجع
ترجمته في أسد الغابة ج ٦ ص ١٨٣

(٣٤٥) بدائع الصنائع ٢ / ٣١٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أمرهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالتزويج وهم يرون عدم الكفاءة ، ولو كانت معتبرة لما أمر . . وقد نظر - صلى الله عليه وسلم - إلى فضيلة التقوى - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « ليس لعربى على عجمى فضل إلا بالتقوى » (٣٤٦)

ولأن الكفاءة لو كانت معتبرة في الشرع لكان أولى الأبواب بالاعتبار بها هو باب القصاص ، لأنه يحتاط فيه مالا يحتاط في سائر الأبواب ، ومع هذا لم يعتبر ، حتى إنه ليقتل الشريف بالوضيع ، فهنا أولى .
والدليل عليه أنها لم تعتبر في جانب المرأة ، فكذا في جانب الزوج .
حجة القائلين بأنها شرط .

حجة هؤلاء ماروى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :
« لا يزوج النساء إلا الأولياء ولا يُزَوَّجْنَ إلا من الأكفاء ، ولا مهر أقل من عشرة دراهم » (٣٤٧)

ولأن مصالح النكاح تختل عند عدم الكفاءة ، لأنها لا تحصل إلا بالاستفراش ، والمرأة تستنكف من استفراش غير الكفاء وتعيّر بذلك ، فتختل المصالح .

ولأن الزوجين يجرى بينهما مباسطات لا يبقى الزواج بدون تحملها عادة ، والتحمل من غير الكفاء أمر صعب يثقل على الطباع السليمة ، فلا يدوم النكاح مع عدم الكفاءة ، فلزم اعتبارها .

(٣٤٦) المرجع السابق

(٣٤٧) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٣١٧

الاسلام والأسرة

مناقشة الحجة في أن الكفاءة ليست شرطاً
ولا حجة لمن أسقط شرط الكفاءة بالحديثين السابقين ، لأن الأمر
بالتزويج يحتمل أن يكون ندبا لهم إلى مراعاة الأفضل - وهو اختيار الدين
وترك الكفاءة فيما سواه ، والاقتصار عليه ، وهذا لا يمنع جواز الامتناع - إن
كان الأمر غير النبي - صلى الله عليه وسلم -
وكان سبق إلى الإسلام شرفاً لا يعدله أى شرف آخر ، ولذلك فضل
بلال على كثير من الصحابة ، حتى اعتبره عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -
سيداً من سادات المسلمين . وقال في حقه : « أبو بكر سيدنا وأعتق
سيدنا » (٣٤٨) . يعنى بذلك بلالا .

قال صاحب بدائع الصنائع : وعندنا - أى الأحناف - : الأفضل اعتبار
الدين والاقتصار عليه . . . ويحتمل أنه كان أمر إيجاب - أى في الحديثين
السابقين - حديث أبى طيبة وحديث بلال - أمرهم النبي - صلى الله عليه
وسلم - بالتزويج مع عدم الكفاءة تخصيصاً لهما بذلك .
وأما الحديث الثالث وهو « ليس لعربى على عجمى فضل إلا بالتقوى »
فالمراد به أحكام الآخرة ؛ إذ لا يمكن حمله على أحكام الدنيا ، لظهور فضل
العربى على العجمى في كثير من أحكام الدنيا ، فيحمل على أحكام
الآخرة ، وبه نقول .

والقياس على القصاص غير سديد ؛ لأن القصاص شرع لمصلحة
الحياة ، واعتبار الكفاءة فيه يؤدي إلى تفويت هذه المصلحة ؛ لأن كل أحد

(٣٤٨) أسد الغابة ج١ ص ٢٤٥ ترجمة بلال بن رباح

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يمكن أن يقصد قتل عدوه الذى لا يكافئه فتفوت بذلك المصلحة المطلوبة من القصاص

وفى اعتبار الكفاءة فى باب النكاح تحقيق للمصلحة المطلوبة من النكاح من الوجه الذى بيّن ، فبطل الاعتبار . (٣٤٩)
رأى الحنابلة فى ذلك

وقال الحنابلة : فى الكفاءة روايتان ، إحداهما : هى شرط لصحة النكاح ، فإذا فاتت لم يصح وإن رضوا به ، لما روى الدارقطنى بإسناده عن جابر قال : قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : « لا ينكح النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء »

ولما مرّ من قول عمر - رضى الله عنه - فى منع زواج ذوى الأحساب من غير الأكفاء ، ولأنه تصرف يتضرر به من لم يرض به فلم يصح ، كما لو زوجها وليها بغير رضاها .

والثانية : ليست شرطاً ، لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - زوج زيداً مولاه من ابنة عمته زينب بنت جحش ، وزوج أسامة فاطمة بنت قيس الفهرية القرشية - رواه مسلم (٣٥٠)

وقالت عائشة - رضى الله عنها - : إن أبا حذيفة تبنى سالماً ، وأنكحه ابنة أخيه هنداً بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة - أخرجه البخارى (٣٥١)
لكن إذا لم ترض المرأة ولم يرض بعض الأولياء ففيه روايتان . .

(٣٤٩) بدائم الصنائع ٢ / ٣١٧ :

(٣٥٠) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ٢ / ٦٥٤

(٣٥١) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

إحداهما : العقد يكون باطلا ، لأن الكفاءة حقهم ، تصرف فيه بغير رضاهم فلم يصح كتصرف الفضولى .
والثانية : يصح ، ولئن لم يرض الفسخ ، فلو زوج الأب من غير الكفاء فرضيت البنت كان للأخوة أو لأحدهم إذا لم يرض الفسخ ، لأنهم أولياء في حال - يلحقهم العار بفقد الكفاءة فلهم الفسخ (٣٥٢) .
الكفاءة شرط في حق الرجل .

والكفاءة معتبرة في حق الرجل لا في حق المرأة ، فللرجل أن يتزوج من يشاء ولو أمة أو خادمة ، لأن الرجال لا يتغيرون بافتراش الأمة والمرأة الدنيئة ، وقد جرى العرف على ذلك في كل زمان ومكان .
نعم تعتبر الكفاءة في المرأة بالنسبة للغلام الصغير إذا زوجه والده ممن هي دونه ، فإن له حق الفسخ بعد البلوغ (٣٥٣) .
ويرى بعض مشايخ الأحناف : أن الكفاءة في جانب النساء معتبرة عند أبي يوسف ومحمد (٣٥٤) .

من الذى له حق الفصل في أمر الكفاءة ؟
والذى له الحق في الفصل في أمر الكفاءة هو الولي بشرط أن يكون عصبة ، ولو كان غير محرم ، كأن يكون ابن عم يحل له زواجها .
أما ذوو الأرحام والأم والقاضى فليس لهم حق الفصل في الكفاءة ، وإذا

(٣٥٢) الكافي في فقه الإمام ابن حبل ج٢ ص ٦٥٤ ، وراجع الشوكاني في نبيل الأوطار ج٦ ص ١٢٩

(٣٥٣) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص ٥٧ ، ص ٥٨ ط دار الإرشاد

(٣٥٤) بدائع الصنائع ٢ / ٣٢٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة*

سكت الولى عن الاعتراض إلى أن ولدت المرأة سقط حقه في ذلك .
فإذا لم يعلم بالزواج حتى ولدت فالظاهر أن حقه يسقط ، لأن الولادة
تحدث روابط بينها تنسى الاعتبارات الأخرى .

وللولد حق في الكرامة فلا ينبغي أن يسجل عليه عار أبيه ، وتقضى
القواعد - كما يقول صاحب كتاب الفقه على المذاهب الأربعة - بمراعاة حق
الولد خوفاً عليه من الضياع .

فإن اعترض الولى ففسخ القاضى النكاح ، أو طلقها الزوج وعادت المرأة
فزوجت نفسها من غير الكفء ثانية عاد حق الولى في الاعتراض ، ورضاه
بالزوج الأول ليس حجة عليه في الثانى الذى لم يرض به .
وإن كان طلاقه رجعيًا فراجعها في العدة فليس للولى حق الاعتراض لأن
العقد الأول لم يتجدد (٣٥٥) .

ما الحكم إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفء
جاء في بدائع الصنائع : إذا زوجت المرأة نفسها من غير رضا الأولياء لم
ينعقد الزواج ، ولو زوجت نفسها من غير كفء لم ينعقد ، وللأولياء حق
الاعتراض ؛ لأن في الكفاءة حقاً لهم ، لأنهم هم الذين ينتفعون بذلك ، ألا
ترى أنهم يتفاخرون بعلو نسب الصهر ، ويتعبرون بدناءة نسبه ،
فيتضررون بذلك ؟ فكان لهم أن يدفعوا الضرر عن أنفسهم بالاعتراض -
كالمشتري إذا باع الجزء المشفوع ، ثم جاء الشفيع كان له أن يفسخ البيع ،
ويأخذ المبيع بالشفعة دفعاً للضرر عن نفسه - فهذا مثله .

(٣٥٥) الفقه على المذاهب الأربعة جزء ٥٦ ط دار الإرشاد

الاسلام والأسرة

ولو كان التزويج برضا الأولياء لازم الزواج وليس لهم حق الاعتراض ، لأن التزويج من المرأة تصرف في محل هو خالص حقها ، وهو نفسها ، والفسخ لعدم رضا الأولياء إنما هو لحقهم المتعلق بالكفاءة ، فإذا رضوا فقد أسقطوا حقهم ، ولو رضى به بعض الأولياء سقط حق الباقيين في قول أبي حنيفة ومحمد

وعند أبي يوسف لا يسقط ، لأن حقهم في الكفاءة ثبت مشتركا بين الكل ، فإذا رضى به أحدهم فقد أسقط حق نفسه ، فلا يسقط حق الباقيين ، كالَّذَيْنِ إذا وجب لجماعة فأبى بعضهم ، لا يسقط حق الباقيين لما قلنا . كذا هذا .

ولأن رضا أحدهم لا يكون أكثر من رضاها ، فإن زوجت نفسها من غير كفاء بغير رضاها لم يسقط حق الأولياء برضاها . فكونه لا يسقط برضا أحدهم أولى .

وعن أبي حنيفة ومحمد : أن هذا الحق واحد لا يتجزأ ثبت بسبب لا يتجزأ وهو القرابة ، وإسقاط بعض مالا يتجزأ إسقاط ل كله لأنه لا بعض له ، فإذا أسقط واحد منهم حقه لا يتصور بقاءه في حق الباقيين كالقصاص (٣٥٦) .

ولو زوجها أحد الأولياء من غير كفاء برضاها من غير رضا الباقيين يجوز عند عامة العلماء خلافا للمالك - بناء على أن ولاية الإنكاح ولاية مستقلة لكل واحد منهم عند الأحناف ولكنها عند مالك ولاية مشتركة .

(٣٥٦) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٣١٧ ، ص ٣١٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وهل يلزم هذا الزواج ؟ قال أبو حنيفة ومحمد : يلزم وقال أبو يوسف وزفر والشافعى : لا يلزم (٣٥٧)

مبحث المحرمات من النساء اللات لا يصح العقد عليهن
المحنا فيما سبق إلى أن هناك نساء لا يصح العقد عليهن ، ووعدنا أن
نفصل أمر ذلك تفصيلا واضحا حسبما ورد فى شريعة الإسلام بنص الكتاب
الحكيم والسنة الشريفة المطهرة .

وقد عرفنا أن من شروط الزواج أن تكون المرأة صالحة للعقد عليها فلا
تكون هناك حرمة تحول بين الارتباط بها برباط الزوجية التى ترفع الحواجز
بين الرجل والمرأة .

وأسباب هذه الحرمة قد تكون مؤبدة وقد تكون مؤقتة
أسباب الحرمة المؤبدة .

الأسباب التى تحرم العلاقة الزوجية تحريما مؤبداً تعود إلى ثلاثة أشياء :
هى : القرابة - المصاهرة - الرضاع .

أولاً : المحرمات بالقرابة
فالمحرمات بالقرابة سبع ، أشار الحق سبحانه وتعالى إليهن فى قوله
- تعالى

« حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات
الأخ وبنات الأخت » (٣٥٨)

(٣٥٧) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢١٨

(٣٥٨) سورة النساء ٢٣

الاسلام والأسرة

فالأمهات : كل امرأة ينتسب إليها الرجل بولادة ، وتشمل الأم والجدات من قِبَل الأم ومن قبل الأب وإن علون .

والبنات : كل من انتسب إلى الرجل بولادة ، وهى ابنة الصلب وأولادها ، وبنات البنين وإن نزلن .

والأخوات : يشملن الأخت من الجهات الثلاث ، أى من جهة الأب والأم معا وهى الأخت الشقيقة ، ومن جهة الأب فقط ، أو الأم فقط .

والعمات : ويشملن كل من أدلت بالعمومة من أخوات الأب وأخوات الأجداد وإن علون من جهة الأب والأم .

والخالات : وهن كل من أدلى بالخزولة من أخوات الأم وأخوات الجلمات وإن علون من جهة الأب والأم .

وبنات الأخ : وهن كل من ينتسب بينوة الأخ من أولاده ، وأولاد أولاده الذكور والإناث وإن نزلت درجاتهم . لأن كلمة ابن تطلق على القريب والبعيد ، والله - تعالى - يقول :

« يابنى آدم » (٣٥٩) و « يابنى إسرائيل » (٣٦٠)

وبنات الأخت كذلك .

ولا فرق بين النسب الحاصل بنكاح أو ملك يمين ، أو وطء شبهة أو حرام ، فتحرم عليه ابنته من الزنا لدخولها فى عموم اللفظ ، ولأنها مخلوقة من مائه ، فحرمت عليه كتحريم الزانية على ولدها ، وتحرم من نفاها عن

(٣٥٩) سورة الأعراف ٢٦

(٣٦٠) سورة البقرة ٤٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

نفسه باللعان لأنها ربيته ، ولاحتيال أنها ابنته^(٣٦١)
وقال الشافعى : لا تحرم عليه البنت من السفاح لأن نسبها لم يثبت منه ، فلا تكون مضافة إليه شرعا ، فلا تدخل تحت نص الإرث والنفقة فى قوله - تعالى -

« يوصيكم الله فى أولادكم »^(٣٦٢) .

وفى قوله - تعالى - :

« وعلى المولود له رزقهن »^(٣٦٣) .

والصواب أنها تحرم ، لأن بنت السفاح مخلوقة من ماء أبيها حقيقة وإن كانت لا تضاف إليه شرعاً لما فيه من إشاعة الفاحشة وهذا لا ينفى النسبة الحقيقية لأن الحقائق لا مرد لها ، إن النسبة الحقيقية ثابتة إلا أن الشرع اعتبر وجوب ثبوت النسب شرعاً لجريان الإرث والنفقة لمعنى .^(٦٣٤)

علة تحريم هؤلاء

ومن تعليقات تحريم هؤلاء المحرمات المذكورات أن نكاح هؤلاء يفضى إلى قطع الرحم ، لأن النكاح لا يخلو من مباسطات تجرى بين الزوجين عادة ، ويسببها تجرى الخشونة بينهما .

وذلك يفضى إلى قطع الرحم ، فكان النكاح سبباً لقطع الرحم مفضياً إليه ، وقطع الرحم حرام ، والمفضى إلى الحرام حرام ، وهذا المعنى يعم هذه

(٣٦١) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ج ٢ ص ٦٦١

(٣٦٢) النساء ١١

(٣٦٣) البقرة ٢٣٣

(٣٦٤) بدائع الصنائع ٢ / ٢٥٧ - بتصرف -

الاسلام والأسرة

الأنواع ، لأن قرابتهن محرمة القطع ، واجبة الوصل .
ويختص الأمهات بمعنى آخر ، وهو أن احترام الأم وتعظيمها واجب ،
ولهذا أمر الله الولد بمصاحبة الوالدين بالمعروف وخفض الجناح لهما فلو جاز
النكاح ، لوجب أن تكون الأم - وقد أصبحت زوجة - تحت أمر الزوج
وطاعته وخدمته ، وهذا ينفي الاحترام فيؤدى إلى التناقض .
ومن حكمة الله - تعالى - أنه حرم العمات والخالات ، ولكنه أحل بناتهن
فابنة العممة وابنة الخالة وكذلك ابنة العم وابنة الخال غير محرمة ، لأن الله -
تعالى - ذكر المحرمات في آية التحريم ، ثم أخبر - سبحانه - أنه أحل ما وراء
ذلك بقوله :

« وأحل لكم ما وراء ذلكم » (٣٦٥)

وبنات الأعمام والأخوال والعمات والخالات لم يذكرن في المحرمات ،
فكن مما وراء ذلك ، فهن محلات . . كما أن الأصل عموم النكاح ثم خص
منها المحرمات المذكورات في آية التحريم فبقى غيرهن تحت العموم .
وقد ورد نص خاص في الباب . وهو قوله - تعالى - :
« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي أَتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ
مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ أَخِيكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ
خَالَاتِكَ . . . » (٣٦٦)

والأصل أن ما يثبت للنبي - ﷺ - يثبت لأئمة بعده إلا فيما يخصه الله به

(٣٦٥) النساء ٢٤ .

(٣٦٦) سورة الأحزاب ٦٠ .

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

بدليل . (٣٦٧)

ثانيا : المحرمات بالمصاهرة :

والمحرمات بالمصاهرة أربع هن :

● أمهات النساء : لقوله تعالى :

« وأمهات نسائكم » (٣٦٨)

فمضى عقد الرجل النكاح على امرأة حرم عليه جميع أمهاتها من النسب والرضاع وإن علون وسواء دخل بالمرأة أم لم يدخل لعموم اللفظ فيهن ، ولما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي - ﷺ - قال : « أيما رجل نكح امرأة دخل بها أو لم يدخل فلا يحل له نكاح أمها » (٣٦٩) .

● الربائب : وهن بنات النساء المدخول بهن - من زوج سابق - فلا تحرم

الربيبة - بنت الزوجة - إلا أن يدخل الرجل بأمرها ، فإن فارق أمها قبل أن يدخل بها حلت له ابنتها ، لقوله تعالى :

« وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » (٣٧٠)

وإن ماتت الزوجة قبل دخوله بها لم تحرم ابنتها للآية .

وفي رواية عن الإمام أحمد بن حنبل : أنها تحرم ، لأن الموت أقيم مقام

الدخول في تكميل الصداق والعدة ، فكذا ههنا .

(٣٦٧) بدائع الصناعات ج ٢ ص ٢٥٧ .

(٣٦٨) النساء ٢٣ .

(٣٦٩) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٢ / ٦٦١ .

(٣٧٠) النساء ٢٣ .

الاسلام والأسرة

وإن خلاها ثم طلقها ولم يطأها ، فعن الإمام احمد : تحرم ابنتها كذلك . وهذا محمول على أنه حصل نظر لشهوة أو مباشرة . وأما مع عدم حصول ذلك فلا تحرم ، لأن الدخول كناية عن الجماع ولم يوجد ، والنسب والرضاع في هذا سواء .

● حلائل الأبناء : وتحرم كذلك حلائل الأبناء وهن زوجات أبناء الرجل ، وزوجات أبناء أبنائه وإن سفلن - من نسب أو رضاع ، لقوله - تعالى : - « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » (٣٧١) .

وهؤلاء يحرم من بمجرد العقد لعموم الآية فيهن . وخرج بكلمة الأصلاب الأبناء بالتبني فزوجات هؤلاء يصح للمتبنى الزواج بهن بعد طلاقهن واستيفاء عدتهن .

● زوجة الأب القريب والبعيد : من نسب أو رضاع ، ونص التحريم في ذلك وارد في قوله - تعالى - :

« ولاتنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتنا وساء سبيلاً » (٣٧٢)

ويسمى هذا النكاح نكاح المقت لما وصف به في الآية الكريمة . ولما كانوا يصفون به من يفعل ذلك قديماً بقولهم : المقتى نسبة إلى المقت .

وهذا اللون من النكاح من أنواع النكاح التي أبطلها الإسلام . فقد كان الرجل في الجاهلية أحياناً يخلف على حليلة أبيه ويتزوجها . قال القرطبي :

(٣٧١) النساء ٢٣ .

(٣٧٢) النساء ٢٢ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وكانت هذه السيرة فى الأنصار - قبل الإسلام - لازمة ، وكانت فى قريش مباحة مع التراضى ، وقد خلف عمر بن أمية بن خلف على امرأة أبيه بعد موته ، فولدت له مسافرا وأبا معيط ، وخلف صفوان بن أمية بن خلف على زوجة أبيه الأخرى فاخته بنت الأسود بن المطلب . .

وقيل فى سبب نزول هذه الآية : توفى أبوقيس الأنصارى فخطب ابنه قيس امرأة أبيه فقالت : إني أعتبرك ولدا ، ولكنى آتى رسول الله - ﷺ - أستأمره ، فأتته فأخبرته فأنزل الله هذه الآية . . (٣٧٣)

وجاء فى بدائع الصنائع : قال مالك وداود الأصفهاني وغيرهما : إن أم الزوجة لا تحرم على الزوج بنفس العقد ما لم يدخل ببنتها ، حتى إن من تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها ، أو ماتت يجوز له أن يتزوج أمها عند هؤلاء ، ولكنه عند عامة العلماء لايجوز . .

وهذه المسألة مختلفة بين الصحابة - رضى الله عنهم - فقد روى عن عمر وعلى وابن عباس وزيد بن ثابت وعمران بن حصين - رضى الله عنهم قول عامة العلماء .

وروى عن عبدالله بن مسعود وجابر - رضى الله عنهما - مثل قول الإمام مالك . وهذا إحدى روايتين عن على وزيد بن ثابت - رضى الله عنهما . وعن زيد بن ثابت أنه فصل بين الطلاق والموت . فقال فى الطلاق مثل قول عبدالله وجابر ، وقال فى الموت مثل قول عامة العلماء وجعل الموت كالدخول . (٣٧٤)

(٣٧٣) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٦٧٤ - ط دار الشعب - تفسير سورة النساء .

(٣٧٤) بدائع الصنائع ٢ / ٢٥٨ .

الاسلام والأسرة

حجة مالك ومن قال برأيه :

واحتج من قال إن الأم لا تحرم إلا بشرط الدخول بالابنة بقوله - تعالى -
« وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم
بهن » .

فقد ذكر أمهات النساء ، وعطف ربائب النساء عليهم في التحريم
بحرف العطف ، ثم عقب الجملتين بشرط الدخول فينصرف شرط الدخول
إلى الجملتين جميعاً فلا تثبت الحرمة بدونه .

حجة الرأي الآخر :

ولكن الذين يرون : إن التحريم يكون بمجرد العقد ولا يشترط فيه
الدخول بالابنة - يقولون إن الأم تحرم ولو لم يدخل الرجل بابنتها ، لأن الله -
تعالى - قال :

« وأمهات نسائكم » .

وأطلق ولم يستثن أو يخصص . وهو كلام تام بنفسه منفصل عن المذكور
بعده ، لأنه مبتدأ وخبر ، إذ هو معطوف على ماتقدم ذكره من قوله - تعالى -
« حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » .

إلى قوله تعالى :

« وأمهات نسائكم » .

والمعطوف يشارك المعطوف عليه في خبره ، ويكون خبر الأول خبراً
للثاني ، كقولك : جاءني زيد وعمرو ، فمعناه : جاءني عمرو ، فكان معنى
قوله - تعالى - :

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

« وأمهات نسائكم » .

أى : وحرمت عليكم أمهات نسائكم وأنه مطلق عن شرط الدخول ، فمن ادعى أن الدخول المذكور فى آخر الكلمات منصرف إلى الكل فعليه الدليل .

وروى عن عبدالله بن عمرو - رضى الله عنها - عن رسول الله - ﷺ - أنه قال : إذا نكح الرجل امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فله أن يتزوج ابنتها وليس له أن يتزوج الأم ، (٣٧٥) - أى إذا طلق ابنتها وهذا نص فى المسألتين .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - رضى الله عنهم - قال : قال رسول الله - ﷺ - « أيا رجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها أو ماتت فلا بأس أن يتزوج بنتها ، وأيا رجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها أو ماتت فلا يحل له أن يتزوج أمها » وهذا نص فى المسألتين .

وعن عبدالله بن عباس - رضى الله عنها - أنه قال : فى هذه الآية الكريمة : أبهموا ما أبهم الله تعالى - أى أطلقوا ما أطلق الله - تعالى - وكذا روى عن عمران بن حصين أنه قال : الآية مبهمة - أى مطلقة ، لافصل فيها بين الدخول وعدمه .

أما ما روى عن ابن مسعود - فقد روى الرجوع عنه ، فإنه روى أنه أفق بذلك فى الكوفة ، فلما أتى المدينة ولقى أصحاب رسول الله - ﷺ - فذاكرهم رجوع إلى القول بالحرمة .

ولأن مثل هذا النكاح يفضى إلى قطع الرحم ، لأنه إذا طلق البنت وتزوج

(٣٧٥) أخرجه البيهقى عن ابن عمرو ، وفى جامع الأحاديث للسيوطى برقم ٢٦٣١ ج ١ ص ٥١٤ . وفى بدائع الصنائع ٢ / ٢٥٨ .

الاسلام والأسرة

الأم حملها ذلك على الضغينة فيما بينهما ، وقطع الرحم حرام ، فما يفضى إلى الحرام حرام .

وهذا بخلاف جانب الأم التي لا تحرم بنتها بنفس العقد على الأم ، لأن إباحة النكاح هنا لا تؤدي إلى قطع الرحم ، لأن الأم في ظاهر العادات تؤثر بنتها على نفسها في الحفظ والحقوق ، ولكن البنت لا تؤثر أمها على نفسها - ذلك معلوم بالعادة ، وإذا جاء الدخول ثبتت الحرمة ، لأنها تأكدت مودتها لاستيفاء حظها فتلحقها الغضاضة فيؤدي ذلك إلى القطع ، ولأن الحرمة تثبت بالدخول بالإجماع . (٣٧٦)

علة تحريم حليلة الابن :

اشترط القرآن الكريم في تحريم حليلة الابن أن يكون الابن من الصلب فقال « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » . (٣٧٧)

لأن حليلة الابن المتبنى تحل لمن تبناه ، وقد تزوج النبي - ﷺ - مطلقة زيد وكان يتبناه ، وكانوا يقولون له : زيد بن محمد ، وظل كذلك ، حتى نزل قوله - تعالى :-

« ادعوهم لأبنائهم هو أقسط عند الله » (٣٧٨) .

وعاب المنافقون هذا الزواج وتحدثوا فيه ، ولكن الله أراد أن يبطل به هذه العادة الجاهلية الموروثة الخاطئة ، وكان النبي - ﷺ - هو القدوة في ذلك ،

(٣٧٦) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٥٧ ، ص ٢٥٩ .

(٣٧٧) النساء ٢٣ .

(٣٧٨) الأحزاب ٥ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لأن غيره لم يكن فى مقدوره الإقدام على مثل ذلك . ونزل قوله - تعالى -

﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا وَجَّحَهَا لِيكَوْنَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ (٣٧٩)

والابن بالتبني ليس كالابن الصلب . ولذلك كان تحريم حليلة الابن من الصلب متمشيا مع الفطرة السليمة التى تأنف أن يعاشر الرجل حليلة ابنه من صلبه معاشرة الأزواج ، لأن هذه الحليلة بمثابة الابنة .

وقد يطلقها الابن ثم يندم على ذلك وربما أراد العودة إليها ، فإذا تزوجها أبوه أورث ذلك الضغينة بينهما ، والضغينة تورث القطيعة ، وقطع الرحم حرام ، فيجب أن يحرم ما يؤدى إلى الحرام ، ولأجل هذا حرمت زوجة الأب على الابن .

وتحرم زوجة الابن على أبيه سواء دخل بها أم لم يدخل ، لأن النص مطلق عن شرط الدخول .

قال القرطبى : أجمع العلماء على أنه يحرم على الآباء ماعقد عليه الأبناء ، سواء كان مع العقد وطء أم لم يكن ، حتى ولو كان النكاح فاسدا . فإن نكح الابن نكاحا فاسدا حرم على الأب العقد على من عقد عليها الابن - كما يحرم بالصحيح - لأن النكاح الفاسد قد يكون مختلفا فى فساده فيتعلق به من الحرمة ما يتعلق بالصحيح لاحتمال أن يكون نكاحا فيدخل تحت مطلق اللفظ ، والفروج إذا تعارض فيها التحريم والتحليل غلب

الاسلام والأسرة

جانب التحريم ، وقال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من علماء الأمصار على أن الرجل إذا وطىء امرأة بتكاح فاسد أنها تحرم على أبيه وابنه وعلى أجداده وولد ولده . (٣٨٠)

مطلق النكاح يؤدي إلى التحريم :

ويدخل في نطاق الموطوءة بالزواج الموطوءة بملك اليمين ، لأنه إذا حرم النكاح - أى نكاح حليلة الابن وحليلة الأب - لكونه طريقا إلى الوطء فتحريم الموطوءة أولى .

وكل من حرّمها النكاح من أمهات النساء وبناتهن وحلائل الآباء والأبناء حرّمها الوطء في ملك اليمين والشبهة والزنا كذلك . ولأن الوطء أكد في التحريم من العقد ، وكذلك تحرم به الربية ، ولأنه سبب للبغض فأشبهه الوطء في النكاح ، ولا فرق بين الوطء في القبل والدبر ، لأن كلا منهما وطء في فرج يحد بجنسه ، فاستويا في التحريم به . (٣٨١)

وقال مالك : إذا وطىء الأمة أو قعد منها مقعدا لذلك وإن لم يفض إليها أو قبّلها أو باشرها أو غمزها تلذذا فلا تحل لابنه .
وقال الشافعي : إنما تحرم باللمس دون النظر ، ولا تحريم بالنظر دون اللمس .

وهناك اختلاف في الوطء بالزنا . فقال أكثر أهل العلم : لو أصاب رجل امرأة بزنا لم يحرم عليه نكاحها بذلك ، وكذلك لا تحرم عليه امرأته إذا زنا

(٣٨٠) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٦٨٣ تفسير سورة النساء - ط دار الشعب .

(٣٨١) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ج ٢ ص ٦٦٤ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بأمرها أو بابتها ، وحسبه أن يقام عليه الحد .
ومن زنا بامرأة ثم أراد نكاح أمها أو ابتها لم تحرمها عليه بذلك . وقال
طائفة من أهل العلم : تحرم عليه . وهذا مروى عن بعض الصحابة
والتابعين ، وبه قال أحمد - رحمه الله - وروى عن مالك ، قالوا : إن الزنا
يحرم الأم والابنة وأنه بمنزلة النكاح الحلال فى التحريم وهو قول أهل
العراق . (٣٨٢)

جاء فى بدائع الصنائع : تثبت حرمة المصاهرة بالعقد الصحيح ، وتثبت
بالوطء الحلال بملك اليمين ، وتثبت بالوطء فى النكاح الفاسد ، وكذلك
بالوطء عن شبهة بالإجماع ، وتثبت باللمس فيهما عن شهوة ولا تثبت بالنظر
بشهوة ، ولا بمس سائر الأعضاء إلا عن شهوة بلاخلاف .
وتفسير الشهوة هى أن يشتهى بقلبه ، ويعرف ذلك بإقراره لأنه أمر
باطن . (٣٨٣)

وتثبت حرمة المصاهرة بالزنا ، والمس والنظر .
وعند الشافعى : لا تثبت حرمة المصاهرة بالنظر ، ولا تثبت الحرمة بالزنا
عنده فأولى ألا تثبت بالمس . (٣٨٤)
والصحيح من قول مالك وأهل الحجاز : أن الزنا لاحكم له ، لأن الله

(٣٨٢) راجع بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٣٨٣) المرجع السابق ص ١٦١ .

(٣٨٤) المرجع السابق .

الاسلام والأسرة

تعالى يقول :

« وأمهات نسائكم »

والمزني بها ليست من أمهات نسائه ، ولا ابنته من ربائبه .
وهذا هو قول الشافعي - كما سبق - وهو قول أبي ثور أيضاً والحجة في أن
الزنا لا يحرم الابنة أو أمها مارواه الدارقطني من حديث الزهري عن عروة
عن عائشة قالت : سئل رسول الله - ﷺ - عن رجل زنا بامرأة فأراد أن
يتزوجها أو ابنتها فقال - ﷺ - : « لا يحرم الحرام الحلال إنما يحرم ما كان
بنكاح . (٣٨٥) »

أما الذين يقولون بأن الزنا يُحرم كما يحرم النكاح فقد احتجوا بحديث
جريح . حين قال للغلام الذي اتهم بأنه أبوه « يا غلام من أبوك ؟ » قال :
فلان الراعي . فهذا يدل على أن الزنا يحرم كما يحرم الوطء الحلال . ووجه
الاستدلال أن الزنا كان من نتيجته هذا الابن كالزواج الحلال .
فقد حكى النبي - ﷺ - عن جريح أنه نسب ابن الزنا للزاني ، وصدق
الله نسبته بما خرق له من العادة في نطق الصبي بالشهادة بذلك ، وأخبر بها
النبي - ﷺ - عن جريح في معرض المدح وإظهار كرامته ، فكانت تلك
النسبة صحيحة بتصديق الله - تعالى - .

« وبإخبار النبي - ﷺ - عن ذلك فثبتت البنوة وأحكامها . (٣٨٦) »
وعلى ذلك فلا تحمل أم المزني بها ولا بناتها لأباء الزاني ولا لأولاده ، وقد

(٣٨٥) تفسير القرطبي ج ٢ ص ١٦٨٥ ط دار الشعب .
(٣٨٦) المرجع السابق .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

رويت هذه الرواية عن بعض المالكية فى المدونة .
ويستدل بهذا الحديث على أن المخلوقة من ماء الزانى لا تحل لمن زنى بأمرها
وهذا هو المشهور فقد روى أن النبى - ﷺ - قال : « لا ينظر الله إلى
رجل نظر إلى فرج امرأة وابتنها » ولم يفصل بين الحلال والحرام ، وقال
- ﷺ - « لا ينظر الله إلى من كشف قناع امرأة وابتنها » (٣٨٧)
بل إن بعض العلماء بالغ فقال : إن القبلة وسائر وجوه الاستمتاع بشر
الحرمة .

وفى مقابلة ذلك نرى بعض العلماء مالوا إلى رأى الأول الذى يقول
لا يحرم إلا النكاح الصحيح ، لقوله - تعالى :
« وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا » (٣٨٨) يعنى ذلك
النكاح الصحيح .

ثالثا : المحرمات بالرضاع :

وأما الرضاع فإنه يحرم به ما يحرم بالنسب ، لقوله تعالى :
« وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » (٣٨٩)
ولقوله - ﷺ - « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » .
وعلى هذا تنتزل المرضع منزلة الأم ، وتحرم على المرضع هى وكل من
يحرم على الابن من قبل أم نسب مثل : -

(٣٨٧) المرجع السابق .

(٣٨٨) سورة الفرقان .

(٣٨٩) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ج ٢ ص ٦٦١ .

الاسلام والأسرة

- ١ - المرأة المرضع لأنها تعد أما للرضيع بإرضاعها .
- ٢ - أم المرأة لأنها جدة له من الرضاعة .
- ٣ - أم زوج المرضع لأنها جدة له أيضاً فهي أم أبيه من الرضاعة .
- ٤ - أخت الأُم لأنها خالته من الرضاعة .
- ٥ - أخت زوج المرضع لأنها عمته من الرضاعة .
- ٦ - بنات بنيتها وبناتها لأنهن بنات إخوته وأخواته من الرضاعة .
- ٧ - الأخت ، سواء كانت أختاً لأب وأم - وهي التي أرضعتها الأم بلبان الأب - سواء أرضعت مع الطفل الرضيع أو قبله أو بعده - أو أختاً لأم فقط ، وهي التي أرضعتها الأم بلبان رجل آخر ، أو أختاً لأب ، وهي التي أرضعتها زوجة الأب . (٣٩٠)

الرضاع الذي يثبت به التحريم :

يجب على الأمهات إرضاع أولادهن لقوله - تعالى :

« والوالدات يرضعن أولادهن » (٣٩١)

قال العلماء : والتقدير هنا ليرضعن بلام الأمر الموجب ...

ويثبت حكم الرضاع بقليله وكثيره ، لقول الله تعالى :

« وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » .

فهذا أمر مطلق لا يشير إلى عدد رضعات معينات ... وقوله - ﷺ -

« يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » من غير تفصيل .

(٣٩٠) راجع فقه السنة ج ٢ ص ٧٤ ، ص ٧٥ .

(٣٩١) البقرة ٢٢٣ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال - رحمه الله - : « الرضاع ما ينبت اللحم وينشز العظم » (٣٩٢) وهذا يحصل بالقليل ، لأن اللبن متى وصل إلى جوف الصبي أنبت اللحم وأنشز العظم ، هذا إذا وجد في مدته ، وهى ثلاثون شهرا منذ ولادة الطفل - كما قال - تعالى :

« وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » (٣٩٣) .

وقال أبو يوسف ومحمد : المدة حولان لقوله - تعالى :
« والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » . (٣٩٤)

والآية الأولى تؤكد الآية الثانية لأن أدنى الحمل ستة أشهر إذا طرحت من الثلاثين شهرا كانت المدة حولين كاملين .

وتمسك أبو حنيفة بمفهوم الآية الأولى وقال : إن الله - تعالى -
« ذكر الحمل والفصال وضرب لها مدة ثلاثين شهراً ، فتكون مدة لكل واحد منها ، كما إذا باعه عبداً أو أمة إلى شهر ، فإن الشهر يكون أجلاً لكل واحد منها ، وكذا لو باعه شيئا وأجره شيئا آخر صفقة واحدة إلى مدة معلومة كانت المدة أجلاً لكل واحد منها ، فعلم أن الآية تقتضى أن تكون الثلاثون شهراً أجلاً لكل واحد من الحمل والفصال ، خرج من ذلك الحمل ، فبقى الفصال على مقتضاه .

(٣٩٢) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١٧ ط دار الكتب العلمية بيروت .

(٣٩٣) الأحقاف ١٥

(٣٩٤) البقرة ٢٢٣ .

الاسلام والأسرة

أما الآية الأولى وهي « والوالدات يرضعن . . » فهي محمولة على مدة الاستحقاق ، حتى لا يكون للأم المبتوتة المطالبة بأجرة الرضاع بعد الحولين ، فيعمل بها في نفى وجوب الأجرة بعد الحولين ، ويعمل بالآية الأخرى « وحمله وفصاله . . » في الحرمة إلى ثلاثين شهراً أخذاً بالاحتياط فيهما .

ولك أن تقول : المراد بالحمل في هذه الآية حمله على الأكف في الحجر حالة الإرضاع ، لأن مدة الحمل غير مقدرة بثلاثين شهراً بالإجماع

فإذا انقضت مدته - أى الفصال - لاعتبار بالرضاع بعده لقول النبي - ﷺ - « لارضاع بعد الفصال » (٣٩٥) والمراد حكمه . أى لاحكم للرضاع بعد ثلاثين شهراً . .

هل يباح الإرضاع بعد المدة ؟

اختلف الفقهاء في ذلك ، فبعضهم أجازوه وبعضهم لم يجزه ، إلا أنهم قالوا : إن أنذى يحرم من الإرضاع ما وقع في المدة ، سواء فطم أم لم يفظم .

وروى عن أبي حنيفة : إن استغنى بالفطام عن اللبن ، ثم رضع في المدة تثبت الحرمة وإن لم يستغن تثبت (٣٩٦)

(٣٩٥) الاختيار لتعليل المختار ٣ / ١١٨ ط دار الكتب العلمية .

(٣٩٦) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب إلا أخت ابنه وأم أخته .
وإذا أرضعت المرأة صبيةً حرمت على زوجها وآبائه وأبنائه ، فتكون
المرضعة أما للرضيع ، وأولادها إخوته وأخواته من تقدم ومن تأخر .
ويكون زوجها الذى نزل منه اللبن أب المرضعة ، وأولاده إخوانها ،
وآباؤه وأمهاته أجدادها وجداتها من قبل الأب ، وإخوته وأخواته أعمامها
وعمتها لا تحل مناكة أحد منهم كما فى النسب . . قال - عليه الصلاة
والسلام - لعائشة : « ليلج عليك أفلح فإنه عمك من الرضاعة » (٣٩٧) .
قصة أفلح هذا

وأفلح هو : أفلح بن أب القعيس ، وقيل : أفلح أبو القعيس ، وقيل :
أفلح أخو أبو القعيس ، ولعله الصحيح ، فعن عائشة - رضى الله عنها -
قالت :

جاء أفلح أخو أب القعيس يستأذن عليها - وهو عمها من الرضاعة - بعد أن
نزل الحجاب ، قالت : فأبيت أن آذن له - فلما جاء رسول الله - ﷺ -
أخبرته ، فقال . « ليلج عليك فإنه عمك » وكان أبو القعيس زوج المرأة التى
أرضعت عائشة - رضى الله عنها -

قال القرطبى : ويحتمل أن يكون أفلح مع أب بكر رضيعى لبنان ،
فلذلك قال « ليلج عليك فإنه عمك » (٣٩٨) .

(٣٩٧) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١١٨

(٣٩٨) أسد الغابة ج ١ ص ١٢٦ ، تفسير القرطبى ج ٣ ص ١٦٨١ ط دار الشعب

الاسلام والأسره

ولو ولدت امرأة من رجل وأرضعت ، ثم ييس اللبن ، ثم در فأرضعت به صبيا بجور لذلك الصبي أن يتزوج بنت الزوج من غيرها - وكذا لو لم تلد منه قط ، فتزل لها لبن .

وكذلك لبن البكر إذا لم تتزوج إذا أرضعت به صبيا حرم عليها لاغير ، ولو أرضعت صبيا لا تحرم على ولد زوجها من غيرها .

ولا يحل للرضيع أن يتزوج امرأة وطئها زوج المرضعه لأنها منكوحة الأب ، ولا للزوج أن يتزوج امرأة وطئها ابنه من الرضاع لأنها موطوءة الابن كما في النسب (٢٩٩) .

وإذا رضع صبيان من ثدي امرأة فهما أخوان ، لأن أمهما واحدة ، فلو كانا بتين لايجوز لأحد الجمع بينهما .

اختلاط اللبن :

وإذا اختلط اللبن بخلاف جنسه كالماء والدهن والنبيد والدواء ولبن البهائم فالحكم للغالب . فإن غلب لبن الأم ثبتت الحرمة ، وإلا فلا . وكذلك إن اختلط بجنسه بأن اختلط لبن امرأتين .

وقال محمد وزفر : تثبت الحرمة بهما لأن الشيء لايصير مستهلكا بجنسه ، بل يتقوى به ، وكل واحد منهما سبب لإثبات اللحم وإنساز العظم . وإن اختلط بالطعام فلا حكم له وإن غلب .

وقال أبو يوسف ومحمد : إن غلب تعلق به التحريم . والمطبوخ لا تثبت به الحرمة بالإجماع (٤٠٠) .

(٢٩٩) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١١٩

(٤٠٠) المرجع السابق ١٢٠/٣

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والخلاصة فى ذلك : أن لبن المرأة إن اختلط بغيره من طعام أو شراب أو دواء أو لبن حيوان وتناوله الطفل ، فإن كان الغالب لبن المرأة حرم ، وإن لم يكن غالبا لم يحرم .

وهذا ما يراه الأحناف وبعض المالكية .

ويرى الإمام الشافعى وبعض المالكية أنه يحرم ، كما لو كان منفردا أو مختلطا بغيره ولم تذهب عينه^(٤٠١) .

مسألة :

أدخلت امرأة ثديها فى فم رضيع ولا يُدْرَى أدخل اللبن فى حلقه أم لا لا يحرم النكاح

والصبية التى أرضعها بعض أهل قرية ، ولا يدرى من أرضعها منهن ، فتزوجها رجل من أهل هذه القرية يجوز ، لأن إباحة النكاح أصل ، فلا يزول بالشك .

تحذير واجب :

لذلك يجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي أو صبية من غير ضرورة ، فإن فعلن فليحفظن ذلك أو يكتبنه احتياطا^(٤٠٢) . حتى لا يؤدى ذلك إلى ارتكاب حرمة فى المستقبل بسبب الجهل والإهمال وكثيرا ما يحدث ذلك .

(٤٠١) المرجع السابق

(٤٠٢) الاختيار لتعليل المختار ١٢٠/٣

الاسلام والأسرة

الرضاع الذى يثبت به التحريم

قال جمهور الفقهاء : الإرضاع الذى يثبت به التحريم هو مطلق الإرضاع ، ولا يتحقق ذلك إلا برضعة كاملة ، وهى أن يأخذ الصبى الثدي ويمتص اللبن منه ولا يتركه إلا طائعا من غير عارض يعرض له ، فلو مص مصة أو مصتين فإن ذلك لا يحرم - وهذا ما يراه الأحناف ، لأنه دون الرضعة ولا يؤثر فى الغذاء ، ويستشهد لذلك بما روى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله - ﷺ :

« لا تحرم المصاة ولا المصتان » رواه الجماعة إلا البخارى (٤٠٣) .

قال صاحب فقه السنة : وهذا هو الأمر الذى يبدو واضحا .
والحقيقة أن العلماء تختلف آراؤهم حول هذا الأمر ، وهذه الآراء نجملها فيما يلى :

بعضهم يقول : إن قليل الرضاع وكثيره سواء فى التحريم - كما يظهر فى رأى السابق ، والدليل على ذلك أن الآية الكريمة مطلقة ، فقليل الرضاع وكثيره سواء مادام قد وصل إلى الأمعاء ولو مصاة واحدة (٤٠٤) .

ولما روى البخارى ومسلم عن عقبة بن الحارث قال : تزوجت أم يحيى بنت إهاب ، فجاءت أمة سوداء فقالت : قد أرضعتكما فأتيت النبى - ﷺ . -

فقلت : إني تزوجت فلانة بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء فقالت : انى

(٤٠٣) فقه السنة ٧٥/٢

(٤٠٤) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٦٧٨ ط دار الشعب

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قد أرضعتكما ، وهى كاذبة قال عقبه - فأعرض عن^(٤٠٥) قال :
فأنتيه من قبل وجهه فقلت : إنها كاذبة . قال : وكيف وقد رَعِمَتْ أنها قد
أرضعتكما ؟ دعها عنك » لقد ترك الرسول - ﷺ - السؤال عن عدد
الرضعات ، وأمره بتركها ، ففى ذلك دليل على أنه لا اعتبار إلا بالإرضاع ،
ويستوى فى ذلك قليله وكثيره ، كالوطء الموجب له ، ولأن إنشاز العظم
وإنبات اللحم يحصل بقليل الإرضاع وكثيره . . وإلى هذا المذهب ذهب
أبو حنيفة ومالك وفى رواية عن أحمد . وقد ارتأه من الصحابة على وابن
عباس ، ومن التابعين سعيد بن المسيب والحسن البصرى والزهرى ومحمد
وقتادة والأوزاعى والثورى وهو الأحوط^(٤٠٦) .

ومنهم من يرى أن التحريم لا يثبت إلا بخمس رضعات متفرقات . .
وهذا هو مذهب الشافعى .

قال القرطبى : واعتبر الشافعى فى الإرضاع شرطين : أحدهما خمس
رضعات لحديث عائشة .. رضى الله عنها - قالت : كان فيها أنزل الله عشر
رضعات معلومات يحرم من ، ثم نسخن بخمس معلومات ، وتوفى رسول
الله - ﷺ - وهن مما يقرأ من القرآن .

وموضع الدليل من هذا الخبر : أنها أثبتت أن العشر نسخن بخمس ،

(٤٠٥) الحديث فى أسد الغابة ج ٤ ص ٥٠ ، وفى تحفة الأحوفى - أبواب الرضاع - باب ما جاء
فى شهادة المرأة الواحدة فى الرضاع - الحديث رقم ١١٦١ - ج ٤ ص ٣١٠ وقال الترمذى
عنه : حديث حسن صحيح -

(٤٠٦) فقه السنة ٧٥/٢

الاسلام والأسرة

فلو تعلق التحريم بما دون الخمس لكان ذلك نسخاً للخمس ، ولا يقبل على هذا خبر واحد ولا قياس ، لأنه لا ينسخ بهما .
وهناك دليل آخر هو حديث سهلة : « أرضعني خمس رضعات يحرم بهن (٤٠٧) » .

حديث سهلة :

وسهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية من بنى عامر بن لؤى - وهى زوجة أبى حذيفة بن عتبة بن ربيعة ، وهاجرت معه إلى الحبشة ، وهى وزوجها من السابقين إلى الإسلام .

وكان زوجها قد تبى غلاماً اسمه سالم ، وكان يقال له : سالم مولى أبى حذيفة ، فجاءت سهلة للنبي - ﷺ - فقالت : يا رسول الله ، إن سالماً بلغ ما يبلغ الرجال ، وعقل ما عقلوا ، وإنه يدخل علي ، وإني أظن أن فى نفس أبى حذيفة من ذلك شيئاً . فقال لها النبي - ﷺ - : « أرضعني تحرمى عليه ويذهب ما فى نفس أبى حذيفة » ولعل ذلك - والله أعلم - كان بأن تأخذ اللبن من صدرها ثم يشربه سالم ..

فرجعت إليه فقالت : قد أرضعته فذهب الذى فى نفس أبى حذيفة ، فأخذت بذلك عائشة وأبى سائر أزواج النبي - ﷺ - (٤٠٨) .

وهذا الحديث الذى رواه ابن الأثير لم يقيد عدد الرضعات كما قيدتها رواية القرطبي السابقة ، وبذلك تكون حجة لمن لم يعتبر عدد الرضعات .

(٤٠٧) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٦٧٩

(٤٠٨) أسد الغابة لابن الأثير ج ٢ ص ٣٠٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقد استند القرطبى فى روايته إلى ماجاء فى الموطأ ولفظه « أرضعيه خمس رضعات فيحرم بلبنك - أو بلبنها » وكانت تراه ابناً لها فى الرضاعة^(٤٠٩) .
وناقش الشيخ سيد سابق هذا الخبر الذى نسب إلى السيدة عائشة رضى الله عنها - فقال : وهذا تقييد لإطلاق الكتاب والسنة ، وتقييد المطلق ببيان لانسح ولا تخصيص ، واعتراض على هذا رأى بأن القرآن لا يثبت إلا متواتراً ، وأنه لو كان - كما قالت عائشة - رضى الله عنها - لما خفى على المخالفين ، ولا سيما الإمام على وابن عباس . ولولم يوجه إلى هذا رأى هذه الاعتراضات لكان أقوى الآراء ، ولذلك عدل الإمام البخارى عن هذه الرواية^(٤١٠) .

وهذا رأى - الذى يرى أن التحريم يكون بخمس رضعات - هو رأى الشافعى كما قدمنا ورأى أحمد فى ظاهر مذهبه . وإليه ذهب بعض الصحابة منهم عائشة وعبدالله بن الزبير ، ومن التابعين عطاء وطاووس .
أما الشرط الثانى الذى أشار إليه الشافعى ، فهو أن الإرضاع يكون فى الحولين ، فإن كان خارجاً عنها لم يحرم^(٤١١) . وبذلك يكون رضاع سالم غير محرم لأنه ليس فى الحولين . وسيأتى ذلك فى بحث إرضاع الكبير . .
وهناك رأى ثالث يقول : إن التحريم يثبت بثلاث رضعات فأكثر وهو رواية عن أحمد . وإلى ذلك ذهب بعض الفقهاء من أمثال : أبى عبيد ، وأبى

(٤٠٩) الموطأ حديث رقم ٦٢٧ ص ١٩٥ ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية

(٤١٠) فقه السنة ج ٢ ص ٦٧

(٤١١) تفسير القرطبى ج ٣ ص ١٦٧٩

الاسلام والأسرة

نور ، وداود الظاهري^(٤١٢) وابن المنذر .

خلاصة رأى الشافعى فى ذلك

لاهمية ما يراه الشافعى ، وإليه يميل كثير من الفقهاء نظرا لشيوع أمر الرضاع وعدم محافظة الأسر على ما يجب أن يكون - نذكر ما جاء فى كتاب الأم حول ذلك الموضوع قال :

ولا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات متفرقات ، وذلك أن يرضع المولود ثم يقطع الرضاع ، ثم يرضع ، ثم يقطع الرضاع ، فإذا رضع فى واحدة منهن ما يعلم أنه قد وصل إلى جوفه ما قل منه أو كثر فهي رضعة ، وإذا قطع الرضاع ، ثم عاد لمثلها فهي رضعة .

وان التقم الموضع الثدى ثم لعب بشيء قليلا ، ثم عاد كانت رضعة واحدة ، ولا يكون القطع إلا ما انفصل انفصالا بيّنا .

ولو أخذ ثديها الواحد فنقد ما فيه ، ثم تحول إلى الآخر مكانه فنقد ما فيه كانت هذه رضعة واحدة ، لأن الرضاع قد يكون بقية النفس والإرسال والعودة كما يكون الطعام والشراب بقية وهو طعام واحد ، ولا ينظر فى هذا إلى قليل رضاعه ولا كثيرة إذا وصل إلى جوفه منه شيء فهو رضعة ، وما لم يتم خمسا لم يحرم بهن .

فإن قال قائل : قُلِمَ لم تحرم برضعة واحدة ، وقد قال بعض من مضى : إنها تحرم ؟

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قيل : بما حكينا أن عائشة تحكيم أن الكتاب يحرم عشر رضعات ، ثم نسخن بخمس ، وبما حكينا أن النبى - ﷺ - قال : لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ، وأمر رسول الله - ﷺ - سهلة أن ترضع سالما خمس رضعات يحرم بهن - فدل ما حكمت عائشة فى الكتاب ، وما قال رسول الله - ﷺ - أن الرضاع لا يحرم به إلا ما ذكرنا ، ولم يكن لأحد مع النبى - ﷺ - حجة ، وقد قال بعض من مضى بما حكى عائشة فى الكتاب ، ثم فى السنة . . . والكفاية فيما حكى عائشة فى الكتاب ثم فى السنة .

فان قال قائل : فما يشبه هذا ؟

قيل : يشبهه قوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٤١٣) « فسن النبى - ﷺ - القطع فى ربع دينار ، وفى السرقة من الحرز . وقال تعالى : الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » (٤١٤) . فرجم النبى - ﷺ - الزانين المحصنين ولم يجلدهما ، فاستدللنا بسنة رسول الله - ﷺ - على أن المراد بالقطع من السارقين والمائة من الزناة بعض الزناة دون بعض ، وبعض السارقين دون بعض ، لاكل من لزمه اسم سرقة وزنا . فهكذا استدللنا بسنة رسول الله - ﷺ - أن المراد بتحريم الرضاع بعض المرضعين دون بعض لا من لزمه اسم رضاع (٤١٥) . وعلى مذهب الشافعى جرت الأحكام ، وبه صدرت الفتاوى من دار

(٤١٣) المائدة ٣٨

(٤١٤) النور ٢

(٤١٥) الأم ٢٩/٥

الاسلام والأسرة

الإفتاء المصرية منذ عهد بعيد ، وللتدليل على ذلك نذكر نص الفتاوى التى وردت من دار الإفتاء حول بعض مسائل الرضاع أخذناها من كتاب الفتاوى الإسلامية . المجلد التاسع لسنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

الموضوع

(١٢٣٦) رضاع غير محرم ،

وزواج بنت من زنى بها

المبادئ

- ١ - الزنا يوجب حرمة المصاهرة عند الحنفية ولا يوجبها عند غيرهم .
 - ٢ - الرضاع المحرم شرعاً هو ما أنبت اللحم وأنشز العظم ، بمعنى أن يكون بالمرضع لبن فعلاً تغذى به الرضيع .
 - ٣ - متى كانت المرأة كبيرة فى السن ولم يكن بها لبن فعلاً وإنما ألقت الصغيرة ثديها لتشغلها عن البكاء فلا يتحقق بهذا العمل رضاع محرم .
- سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٥١ سنة ١٩٧٨ المتضمن أن السائل يريد أن يعرف حكم الشرع فى الأمرين الآتيين :

- ١ - رجل زنى بامرأة ثم بعد ذلك تاب إلى الله توبة نصوحاً ثم تزوج بينت المرأة التى زنى بها . فهل تحل له هذه الزوجة أو لا تحل ؟
- ٢ - رجل متزوج بامرأة مع أن أم هذا الزوج كانت قد أرضعت هذه الزوجة فى الصغر ، وكانت هذه المرضعة وقت الإرضاع لالبن عندها لكبر سنها ، وإنما كانت تعطى هذه الرضیعة ثديها لتلهيها عن البكاء فقط فهل تحل هذه الزوجة لهذا الزوج أم لا ؟

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أجاب :

١ - عن السؤال الأول : اختلف الفقهاء في زواج الرجل بابتة من زنى بها ، فقال الحنفية : إن الزنا يوجب حرمة المصاهرة بين أصول المزنى بها وفروعها ، وبين أصول وفروع من زنى بها ، فتحرم على الزان أم المزنى بها وبنتها ، وعلى ذلك فتكون هذه الزوجة محرمة على زوجها ، ويجب عليهما أن يفترقا ، فإن لم يفترقا طوعاً رفع أمرهما إلى النيابة العامة لاتخاذ إحراءات التفريق بينهما جبراً - وهذا رأى هو الجارى عليه القضاء تطبيقاً للمذهب الحنفى . ذهب فقهاء المذاهب الأخرى إلى أن الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة أصلاً ، وعلى هذا رأى فلا تحرم الزوجة على زوجها في هذه الواقعة ، وهذا هو الذى نختاره للإفتاء لقوة دليله .

وعلى هذا الزوج تقوى الله والإخلاص له ، والبعد عن العودة لهذا الجرم الكبير مع أم زوجته .

عن السؤال الثانى : إن الرضاع المحرم شرعاً هو ما أنبت اللحم وأنشز العظم بمعنى أن يكون بالمرضع لبن فعلاً تغذى به الرضيع ، وأن يخرن في سن الرضاع وهو ستان قمرتان ، وألا يقل عن خمس رضعات شبعات متفرقات متيقنات على ماجرت به الفتوى . وإذا كان صحيحاً ما جاء في السؤال من أن المرضعة كانت كبيرة في السن ، ولم يكن بها لبن فعلاً ، وإنما كانت تلقم الطفلة ثديها لتشغلها عن البكاء فإن الرضاع المحرم لا يتحقق شرعاً بهذا العمل ، ومن ثم فلا يترتب عليه بنوة الرضيع لهذه المرأة ، وتبعاً لهذا لا تحرم على زوجها لأنها لم تصر أختاً له من الرضاع . ومن هذا يعلم

الاسلام والأسرة

الجواب عن السؤال إذا كان الحال كما ورد بهذا الطلب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢٣٧) الشك في عدد الرضعات

المبدأ

الشك في عدد الرضعات التي أخبرت بها المرضع لا يقع به التحريم عند فقهاء الشافعية وأظهر الروايات عند فقهاء الحنابلة .
سئل :

بالطلب المقيد برقم ٦١ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن بنت السائل تزوجت من شخص وأنجب منها طفلين ، وبعد مضي أربع سنوات على الزواج علم السائل أن بنته رضعت من أم زوجها هذا ، وعندما سأل أم الزوج عن عدد الرضعات قالت كثيرة ، قال لها أكثر من خمس رضعات ، أجابت بما يفيد الإيجاب . وبعد مضي حوالى أربع ساعات من هذا الحديث أعاد عليها السؤال فقالت له أنا لا أذكر تحديداً إذا كان عدد الرضعات أكثر من خمس رضعات أم أقل . كل ما ذكره هو أن جدتها كانت تتركها عندي لفترة مابين ساعتين أو ثلاث ساعات لمدة ثلاثة أيام ، وأنها لا تتذكر عدد الرضعات . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيما ذكره .

أجاب :

نقضى نصوص الشريعة الإسلامية بأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

النسب متى كان الرضاع فى مدته الشرعية وهى سنتان قمرتان من تاريخ الولادة على المفتى به ، إذ بالإرضاع تصير المرضعة أما من الرضاع لمن أرضعته ، ويصبح جميع أولادها سواء منهم من رضع معه أو قبله أو بعده إخوة وأخوات له من الرضاع . ثم اختلف الفقهاء فى عدد ومقدار الرضاع الموجب للتحريم . فقال فقهاء الحنفية والمالكية وإحدى الروايات عن الإمام أحمد - إن قليل الرضاع وكثيره سواء فى التحريم . وقال فقهاء الشافعية وأظهر الروايات عن الإمام أحمد إن الرضاع المحرم أقله خمس رضعات متفرقات متيقنات مشبعات . هذا : وقد نص فقهاء الشافعية والحنابلة على أنه إذا وقع الشك فى عدد الرضعات التى وقعت فلا يثبت التحريم عندهم ، لأن الحلُّ ثابت بيقين فلا يزول بالشك ، ولكنهم قالوا إنه يكره الزواج للاحتياط ، لاحتمال أن يكون عدد الرضعات قد بلغ الحد المحرم عندهم شرعاً . ولما كان الثابت بالسؤال أن أم الزوج قررت مرة أنها أرضعت زوجة ابنها مرات كثيرة زادت على خمس رضعات ، ومرة أخرى قررت أنها لاتذكر عدد الرضعات على وجه التحديد ، هل كانت أكثر من خمس رضعات أو أقل منها . لما كان ذلك - كان الشك واقعاً فى عدد الرضعات فلا يثبت به التحريم عند فقهاء الشافعية وأظهر الروايات عند فقهاء الحنابلة القائلين بأن الرضاع المحرم هو ما كان خمس رضعات مشبعات متيقنات متفرقات . ومع هذا : فإذا صدقها الزوجان فيما أخبرت به من الإرضاع بطل زواجهما ووجب عليهما أن يفرقا أو يرفع أمرهما إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القضائية للتفريق بينهما . وإن صدق الزوج والدته

الاسلام والأسرة

في قولها كان عليه فرقة زوجته وحرمت عليه . أما إذا لم يصدقها وأنكرا قولها أو تشككا في صحته فإن الرضاع عند فقهاء الشافعية وفقهاء الحنابلة القائلين بأن القدر المحرم خمس رضعات متفرقات متيقنات مشبعات لا يثبت إلا بشهادة امرأتين ، وعند الحنفية لا يثبت مطلقاً إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين .

لما كان ذلك - كان على السائل التحقق من صحة إخبار أم الزوج والاحتياط للدين . فقد قال فقهاء الشافعية إنه مع الشك في عدد الرضعات يكون الزواج مكروهاً لاحتمال أن تكون بلغت خمساً فأكثر ، والأولى بالزوجين أن يتفرقا إذا كانت هذه السيدة التي أخبرت بالإرضاع عادلة متدينة لا تبغى مجرد الفرقة بينهما لما قد يكون بين الزوجة وأم الزوج من خلاف عادة ، فقد روى أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال (دع مايريك إلى مالا يريك) والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢٣٨) رضاع غير محرم

المبدأ

يحل للرجل الزواج من بنت أخ الأخ رضاعاً ، كما يحل له الزواج من بنت أخ الأخ نسباً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل يرغب في

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الزواج من فتاة ، علماً أن والد هذه الفتاة وأخ السائل قد اجتمعا معاً في الرضاعة على ثدى امرأة أجنبية ، فهل والحالة هذه يحل للسائل أن يتزوج هذه الفتاة ؟

وبيان الحكم الشرعى فى ذلك .

تقضى نصوص الشريعة الإسلامية بأن الرضاع المحرم ماوقع فى مدته الشرعية وهى ستان قمرتان من تاريخ الولادة على المفتى به . وتصير المرضعة به أما من الرضاع لمن أرضعته ، ويصبح جميع أولادها سواء منهم من رضع معه أو قبله أو بعده إخوة وأخوات له من الرضاع . أما قدر الرضاع الموجب للتحريم وعدد مراته فموضع خلاف بين الفقهاء - كما سبق - ولما كانت خلاصة هذه الواقعة أن والد الفتاة التى يريد الشاب الزواج منها قد رضع مع أخ هذا الشاب من إحدى السيدات : يكون والد هذه الفتاة أخاً لمن رضع معه من الرضاع ، وتكون ابنته بنت أخ من الرضاع ولما كان يحل شرعاً للرجل أن يتزوج من أخت أخيه نسباً ومن بنت أخ الأخ نسباً ، حل لذلك الرجل أن يتزوج بنت أخيه من الرضاع مادام والد الفتاة لم يجتمع مع هذا الشاب رضاعاً على ثدى امرأة واحدة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الاسلام والأسرة

الموضوع

(١٢٣٩) رضاع محرم

المبدأ

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٢٨٣ سنة ١٩٨٠ الذى يطلب فيه بيان الحكم الشرعى فيما إذا كان يجوز له الزواج بابنة خالته التى تصغره بثمانى سنوات ؟ مع أنه قد رضع من جدته لأمه ، وقد رضع أخ لبنت خالته هذه من جدته لأمه ، وقال إنه لم يرضع هو أو أحد من إخوته من خالته ، ولم ترضع بنت خالته أو أحد من إخوتها من أمه .

أجاب :

جرت قواعد الشريعة الإسلامية بأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متى وقع الرضاع فى مدته الشرعية وهى سنتان قمريتان من تاريخ الولادة على المقتضى به ، إذ بالإرضاع تصير المرضعة أما من الرضاع لمن أرضعته ، ويصبح جميع أولادها سواء منهم من رضع معه أو قبله أو بعده إخوة وأخوات له من الرضاع .

ثم اختلفت كلمة الفقهاء فى عدد ومقدار الرضاع الموجب للتحريم - كما سبق -

ولما كانت واقعة السؤال أن السائل قد رضع من جدته لأمه التى هى جدة الفتاة التى يريد الزواج منها لأمها أيضاً .
وإذ كان هذا : كان السائل ابناً من الرضاع لجدته لأمه وأخاً من الرضاع

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لجميع أولادها ومنهم خالته أم الفتاة التى يريد الزواج منها ، وصار جميع أولاد أولاد هذه الجدة أولاد أخوته وأخواته من الرضاع ومنهم الفتاة التى يريد الزواج منها ، ولما كان لا يحل للرجل أن يتزوج بنت أخته نسباً لم يحل له أن يتزوج بنت أخته رضاعاً ، وهذا على إطلاقه حكم فقه المذهب الحنفى والمذهب المالكى ورواية عن الإمام أحمد ، إذ عندهم قليل من الرضاع وكثيره سواء فى التحريم متى وقع فى سن الرضاع ، ولا يحل له الزواج منها كذلك فى قول فقهاء المذهب الشافعى وأظهر الروايات عن الإمام أحمد إذا كانت مرات الرضاع بلغت خمساً ، باعتبار أن القدر المحرم عند هؤلاء خمس رضعات فأكثر . أما إذا لم تبلغ الرضعات هذا العدد أو لم تكن مشبعة ومتفرقة فإنها لا تكون محرمة عند هؤلاء ويحل للسائل التزوج منها .

هذا : ولما كان الزواج لم يتم بعد ، وكان حدوث الرضاع على هذا الوجه أمراً غير مجبور من السائل حرم عليه الزواج بهذه الفتاة فى قول فقهاء مذهب الإمامين أبى حنيفة ومالك ورواية عن الإمام أحمد باعتبارها صارت بنت أخته من الرضاع .

وقد قال بعض فقهاء مذهب الإمام الشافعى أيضاً إنه إذا كان الرضاع ثابتاً والخلاف فى قدر أو عدد الرضعات فقط كره الزواج . وهذا ما تميل للآخذ به فى هذه الحالة احتياطاً فى الدين . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١٢٤٠) رضاع

[المبدأ]

لو أدخلت المرأة حلمة ثديها في فم رضيعة ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم تحرم . لأن في المانع شكاً فإن زال الشك وقع التحريم .
سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٣٦٣ سنة ١٩٨٠م وقد جاء به ما خلاصته :
إن والديه أخبراه : أنه قد رضع في السنة الأولى من عمره من جدة زوجته لأمها ، ولما سئلت هذه الجدة قالت إنها أرضعتني ما بين عشرة إلى خمس عشرة مرة لبنا خفيفاً مثل الماء نقطاً صغيرة . وأضاف السائل : إنه يصدق إخبار والديه بهذا الرضاع الذي زادت مراته على خمس ، ولم تكن هذه الجدة وقت رضاعه منها ترضع أحداً من أولادها ، لأن آخر أولادها هي حماته والدة زوجته ، ولم ترزق بعدها أولاداً ، وسن هذه الجدة الآن حوالي ٧٥ عاماً وهو في الثامنة والعشرين من العمر .

ويسأل : هل تحرم عليه زوجته بهذا الرضاع شرعاً ؟

أجاب :

نقل زين الدين بن نجيم المصري الحنفى في كتابه الأشباه والنظائر في قاعدة : أن الأصل في الإرضاع التحريم - أنه لو أدخلت المرأة حلمة ثديها في فم رضيعة ، ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم تحرم ، لأن في

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

المانع شكاً - ولو أن امرأة كانت تعطى ثديها صبية واشتهر ذلك فيما بينهم ، ثم تقول لم يكن فى ثدى لبن حين ألقمتها ثدى ، ولم يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لابنها أن يتزوج بهذه الصبية . ونقل هذا أيضاً فى الدر(●) المختار وحاشيته رد المحتار فى الرضاع .

لما كان ذلك - وكانت هذه الجدة قد قطعت بأنها ألقمت السائل ثديها ما بين عشرة إلى خمسة عشر مرة فى السنة الأولى من عمره - كما قال فى طلبه - وأضافت أن ما كان ينزل منها هو نقط صغيرة مثل الماء ، وكان اللبن له طعم ولون ورائحة معروفة ، فإذا أكدت هذه الجدة أن ما كان ينزل من ثديها فى فم السائل وهو رضيع هو اللبن ، وصدقها وأصر على تصديقها حرمت عليه زوجته ، لأنه صار أخاً من الرضاع لأم هذه الزوجة ، وصارت زوجته بنت أخت له من الرضاع ، فتحرم عليه كحرمة بنت أخته نسباً .

أما إذا أكدت أن ما كان ينزل منها فى إرضاعها إياه يشبه الماء وليس له وصف اللبن وهو ما يسمى عرفاً (بالمصل أو المش الحصير) فإنه لا يترتب عليه التحريم ، كما جاء فى كتاب الرضاع فى تحفة(■) المحتاج لشرح المنهاج وحواشيها من كتب فقه الشافعية . .

وإذا كان ذلك - ففى هذه الواقعة . إذا صدق السائل جدة زوجته والديه فى حصول رضاعه من تلك الجدة لبناً له طعم اللبن ولونه ورائحته وهو فى سن الرضاع ، وأصر على هذا ولم يرجع عنه حرمت عليه زوجته باعتبارها

(●) ج ٢ ص ٥٦٦ .

(■) ج ٨ ص ٢٨٥ بعنوان تنبيه .

الاسلام والأسرة

صارت بهذا بنت أخته رضاعاً ، وإذا لم يصدق هذا الخبر ، أو قررت الجدة أن ما كانت ترضعه إياه ليس اللبن الموصوف ، وإنما هو الماء أو ما يسمى عرفاً (بالمصل أو المش الحصير) لم يكن ما وقع منها إياه رضاعاً محرماً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١٢٤١) رضاع محرم

المبادئ

١ - برضاع أم الزوج لأم زوجته في مدة الرضاع صارت أم الزوجة أختاً لهذا الزوج من الرضاع ، وأولادها جميعاً أولاد أخت له من الرضاع . وكما يحرم أولاد الأخت نسباً . يحرم أولاد الأخت رضاعاً .

٢ - التحقق من ثبوت الرضاع يحتم بطلان عقد الزواج ولا تحل المعاشرة بمقتضى العقد المذكور .

٣ - ثبوت بطلان العقد قبل الدخول يوجب استرداد المهر وانتفاء العدة .
سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٩ سنة ١٩٨١ . المتضمن أن للسائل بنت أخت تم عقد قران ابنه على بنتها ، وبعد ذلك بسنة كاملة اتضح أن زوجته أرضعت بنت أخته « والدة العروس » فهل يصح هذا الزواج ؟ وإذا لم يصح ، فما مصير كل من المهر والشبكة والهدايا التي قدمها العريس ، علماً بأنه لم يدخل بزوجه حتى الآن ؟

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أجاب :

إن مقتضى نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب مادام الرضاع قد تم مدته المحددة له شرعاً ، وهى سستان قمرتان منذ ولادة الطفل ، غير أن الفقهاء قد اختلفوا فى مقدار الرضاع المحرم - كما سبق أن ذكرنا -

لما كان ذلك - وكانت واقعة السؤال أن أم الزوج قد أرضعت أم زوجته . فإذا كان هذا الرضاع قد وقع قبل أن تتم الستين من عمرها ، كانت أم الزوجة أختاً لهذا الزوج من الرضاع ، وصار أولادها جميعاً أولاد أخت له رضاعاً ، ولما كانت نصوص الشريعة تقضى بأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، وكان من المحرمات من النسب أولاد الأخت نسباً فكذلك يحرم أولاد الأخت رضاعاً .

وإذ كان ذلك - وكان السائل قد قرر فى طلبه أنه عقد قران ابنه على بنت بنت أخته ، وبعد مضى سنة على العقد تبين أن زوجة السائل (أم الزوج) كانت قد أرضعت بنت أخت السائل التى هى أم زوجة ابنها ، فتكون الحرمة قائمة بين ابن السائل ومن تزوج بها باعتبار أنها بنت أخته رضاعاً ، ويكون عقد الزواج قد وقع باطلاً شرعاً لا تحل بمقتضاء المعاشرة بينهما ، متى كانت واقعة الرضاع ثابتة لا شك فيها ، وبما أن بطلان العقد قد ثبت قبل الدخول بها فلا مهر لها ولا عدة عليها وللزوج استرداد المهر الذى دفعه ، أما الشبكة فإذا اعتبرت جزءاً من المهر سواء بالاتفاق عليها أو جرى العرف باعتبارها منه أخذت حكمه السابق ، بمعنى أن له استردادها ، وإن لم تعتبر من المهر

الاسلام والأسرة

بهذا المفهوم أخذت حكم الهدايا ، فيجوز له الرجوع فيها واستردادها هي والهدايا التي ليست طعاماً ولا شرباً إن كانت قائمة بذاتها ، ولا تسترد بقيمتها ولا بمثلها إن كانت هالكة أو مستهلكة ، تطبيقاً لنصوص فقه المذهب الحنفى الذى يجرى عليه القضاء عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١٢٤٢) رضاع غير محرم

المبدأ

المرأتان اللتان أرضعت كل منهما طفليين للآخرى ، ثم أنجبت إحدهما ولداً والآخرى بنتاً لم يرضع أحدهما من أم الأخرى ولم يجتمعا رضاعاً على ثدى آخر غير أمهما فى سن الرضاع ، لم يقم بينهما مانع التحريم بسبب الرضاع ، ويحل لهما الزواج .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٥٣ سنة ١٩٨١ المتضمن أن زوجة السائل أرضعت لأخته طفليين ، وأن أخته أرضعت لزوجته طفليين ، ثم أنجبت أخته ولداً وأنجبت زوجها بنتاً . لم يرضع أحد منهما من أم الآخر .

وطلب السائل الإفادة عما إذا كان يصح زواج هذا الولد من هذه البنت ؟

أجاب :

إن المستفاد من السؤال أن لأخته ابناً لم يرضع من زوجها ، وأن له بنتاً لم

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ترضعها أخته ، فإذا كان الأمر هكذا ، وكان هذان - الابن والبنت - لم يجتمعا رضاعاً على ثدى آخر غير أمهما ومهما فى سن الرضاع وهى ستتان قمرتان منذ الولادة على المفقى به .

إذا كان ذلك . لم يقم بينهما مانع التحريم بسبب الرضاع .
وغاية ما كان من تداول الإرضاع بين زوجة السائل وبين أخته لغير هذين الولدين فالزواج هنا باخ الأخ أو الأخت رضاعاً ، وذلك جائز ، لأنه يحل فى حكم الشرع أن يتزوج أخت أخيه نسباً ، وتبعاً لهذا يحل له تزوج أخت الأخ رضاعاً . وهذا ما لم يقم بهما مانع شرعى آخر . والله سبحانه وتعالى أعلم .
حكم رضاعة الكبير .

أشرنا فيما سبق إلى حديث سهلة بنت سهيل ، ونزيد الأمر توضيحاً بما قاله الفقهاء حول هذا الموضوع .

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير فقال : أخبرنى عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة - وكان من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شهد بداراً ، وكان قد تبنى سالماً الذى يقال له : سالم مولى أبى حذيفة ، كما تبنى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زيد بن حارثة ، فأنكح أبو حذيفة سالماً وهو يرى أنه ابنه ، فأنكحه ابنة أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة ، وهى يومئذ من المهاجرات الأول ، وهى يومئذ من أفضل أيامى قريش ، فلما أنزل الله - عز وجل - فى زيد بن حارثة ما أنزل فقال : « ادعوهم

الاسلام والأسرة

لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم» (٤١٦) ردُّ كل واحد من أولئك من تبنى إلى أبيه ، فإن لم يعلم أباه رده إلى المولى ، فجاءت سهلة بنت سهيل فقالت : يا رسول الله كتنا نرى سالماً ولداً .

وكان يدخل على وأنا فُضِّل (٤١٧) ، وليس لنا إلا بيت واحد ، فماذا ترى في شأنه ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما بلغنا : « أرضعيه خمس رضعات فيحرم بلبنها » ففعلت ، فكانت تراه ابناً من الرضاعة . فأخذت عائشة بذلك وأبى سائر أزواج النبی - صلى الله عليه وسلم - وقلن : ما نرى الذى أمر به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سهلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم وحده من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعلى هذا قال الشافعى : وهذا - والله أعلم - فى سالم مولى أبى حذيفة خاصة (٤١٨) . .

ومن هذا الذى ذكره الشافعى نستخلص أن هناك رأيين : أحدهما وهو ما ذهبت إليه عائشة - رضى الله عنها - من أن حكم إرضاع الكبير ليس خاصاً بسالم . .

والرأى الثانى هو ما أخذت به نساء النبى - صلى الله عليه وسلم - غير عائشة - من أن هذا الحكم خاص بسالم مولى أبى حذيفة .

(٤١٦) الأحزاب .

(٤١٧) فضل : - بضم الفاء والضاد - أى فى ثياب المهنة ، أو كانت فى ثوب واحد .

(٤١٨) الأم ٣٠ / ٥

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وإلى هذا رأى الثانى مال الشافعى رحمه الله . كما فهمنا من كلامه السابق .

قال القرطبى : انفرد الليث بن سعد من بين العلماء إلى أن رضاع الكبير يوجب التحريم ، وهو قول عائشة - رضى الله عنها - وروى عن أبى موسى الأشعرى ، وروى عنه ما يدل على رجوعه عنه ، وهو ما رواه أبو حُصَيْن عن أبى عطية قال : قدم رجل بامراته من المدينة فوضعت وتورم ثديها ، فجعل يمصه ويمجه فدخل فى بطنه جرعة منه ، فسأل أبى موسى فقال : بانت منك ، واثت ابن مسعود فأخبره ، ففعل الرجل ، فأقبل ابن مسعود بالأعرابي إلى أبى موسى الأشعرى وقال : أرضيعاً ترى هذا الأشمط - الأشيبي - ؟ إنما يحرم من الرضاع ما ينبت اللحم والعظم ، فقال الأشعرى : لا تسألون عن شيء وهذا الخبر - العالم - بين أظهركم .
فقوله : لا تسألون يدل على أنه رجع عن ذلك (٤١٩)

ما حكم شرب لبن المرأة من غير رضاع ؟
أشار الشافعى إلى ذلك الحكم بقوله فى الوجور والسعوط : التغذية بلبن المرضعة مُحَرَّم سواء أكان شرباً أو وجوراً أو سعوطاً .
والوجور معناه : صب اللبن فى حلق الصبى من غير ثدى ، سواء كان بملعة أو كوب أو غير ذلك .
والسعوط : صب اللبن فى الأنف ، والأنف مُوَصَّل إلى الحلق . فمادام

الاسلام والأسرة

اللبن المأخوذ من المرأة يصل إلى جوف الصبي ويغذيه ويسد جوعه ويبلغ قدر رضعة بأى طريقة كان - رضاعاً أو وجوراً أو سعوفاً أو شرباً فهو مُحَرَّم ، والوجور والسعوط يحصل به ما يحصل بالإرضاع من إنبات اللحم وإنشاز العظم فيساويه في التحريم .

وبهذا قال الإمام أبو حنيفة أيضاً . (٤٢٠)

بماذا يثبت الرضاع ؟

يثبت الرضاع بشهادة الشهود ، وشهادة المرأة الواحدة مقبولة في ذلك متى كانت مرضعته أو متى كانت مرضية والدليل على ذلك ما مر في خبر عقبة بن الحارث وزواجه من أم يحيى بنت إهاب ، حيث جاءت أمة سوداء فقالت : قد أرضعتكما . ففرق النبي صلى الله عليه وسلم : بينهما رغم قول عقبة : إنها كاذبة . وقد رد عليه النبي صلى الله عليه وسلم قائلاً : « كيف وقد زعمت أنها أرضعتكما » (٤٢١) .

وجاء في تفسير القرطبي : سئل مالك عن امرأة تزوجت فدخل بها زوجها ، ثم جاءت امرأة فزعمت أنها أرضعتها . قال : يفرق بينهما ، وما أخذت من شيء فهو لها ، وما بقى عليه فلا شيء عليه . ثم قال مالك : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل عن مثل هذا فأمر بذلك ، فقالوا :

(٤٢٠) الاختيار لتعليل المختار ٣ - ص ١٢٠ - فقه السنة ٢ - ص ٦٨ - الأم للشافعي

٣٠ / ٥

(٤٢١) تحفة الاحوذى - أبواب الرضاع - باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع

٣١٠ / ٤

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يارسول الله ، انها امرأة ضعيفة ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم :
« ليس يقال إن فلانا تزوج أخته؟ » (٤٢٢) .

فقد أخذ مالك وأحمد بشهادة المرأة الواحدة وأنها مقبولة فى الرضاع
وذهب الجمهور إلى أنه لا يكفى فى ذلك شهادة المرضعة لأنها شهادة على فعل
نفسها

وقد أخرج أبو عبيد عن عمر ، والمغيرة بن شعبة ، وعلى بن أبى طالب
وابن عباس - رضى الله عنهم - أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين
بذلك . فقال عمر - رضى الله عنه - يفرق بينهما إن جاءت بينة ، وإلا فخل
بين الرجل وامرأته إلا أن يتنزهها (٤٢٣) .

ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين زوجين إلا فعلت . إلا أن
قيام الشبهة يورث الشك والشك مؤرق . وقد حدث أن فتى تقدم لفتاة
فأشاعت الألسنة أنها رضعا معا من أمه ، وقيل : إن الأم هى التى زعمت
ذلك لغرض فى نفسها ، وقيل : إن أمها هى التى زعمت ذلك . ولكن هذه
الشبهة وحدها جعلت كلا من الفتى والفتاة يجفل أحدهما من الآخر ،
ويريان أن الرضاع حقيقة ولا سيما أن السن مماثل ، فلا يمكن أن يتم الزواج
وحالة الشك موجودة بينهما فى أنها أخوان ، ولم يتم الزواج طبعاً ، وهو
الأحوط . .

(٤٢٢) تفسير القرطبى ج ٣ ص ١٦٧ ط دار الشعب

(٤٢٣) فقه السنة ٧٢/٢ - ومعنى يتنزهها : يتورعا

الاسلام والأسرة

وقد قطع الأحناف هذا الشك الذى قد يحدث بأن أوجبوا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، وقالوا : لاتقبل شهادة النساء وحدهن لأنه أمر يتعلق بالأحكام والقضاء ويترتب عليه ما يترتب على غيره من الحقوق . التى ورد فيها قوله تعالى « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء »^(٤٢٤) واستدل الأحناف على ذلك بما روى البيهقى من أن عمر - رضى الله عنه - أقر بامرأة شهدت على رجل وامرأته أنها أرضعتها ، فقال : لا حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان . وعن الشافعى رضى الله عنه - أنه يثبت بهذا أى برجلين أو برجل وامرأتين ، وبشهادة أربع من النساء ، لأن المراتين كالرجل^(٤٢٥) . ويستند الشافعية فى ذلك إلى أن مسألة الرضاع كالولادة يطلع عليها النساء عادة أكثر من الرجال . وهذا حق - فكثيرا مايكون بين الجارات إرضاع بين أولادهن دون أن يدرك ذلك الأزواج . فلو اشترط فى إثبات ذلك بالرجلين أو الرجل مع المراتين قد لايتأتى ذلك . ولكنه يتأتى بنساء أربع أو أكثر .

قال الشافعى فى الأم : لم أعلم أحدا ممن ينسب العامة إلى العلم مخالفا فى أن شهادة النساء تجوز فيما لا يحل للرجال غير ذوى المحارم أن يعتمدوا أن يروه لغير شهادة ، وقالوا ذلك فى ولادة المرأة وغيها الذى تحت ثيابها . . . والرضاعة عندى مثله لا يحل لغير ذى محرم أو زوج أن يعتمد النظر إلى

(٤٢٤) البقرة ٢٨٢

(٤٢٥) راجع فقه السنة جـ ٢ صـ

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ثديها ، ولا يمكنه أن يشهد على رضاعها بغير رؤية ثديها ، لأنه لو رأى صبيا يرضع وثديها مغطى أمكن أن يكون يرضع من وطب عمل كشيبه الثدي وله طرف كطرف الثدي ثم أدخل في كمها ، فتجوز شهادة النساء في الرضاع كما تجوز شهادتهن في الولادة .

ولو رأى ذلك رجلان عدلان ، أو رجل وامرأتان جازت شهادتهما في ذلك ، ولا تجوز شهادة النساء في الموضع الذى ينفردن بالشهادة فيه إلا بأن يكن حرائر عدولا بالغات ، ويكن أربعا ، لأن الله لما أجاز شهادتهن في الدين جعل امرأتين تقومان مقام رجل بعينه ، وقول أكثر من لقيت من أهل الفتيا : إن شهادة الرجل تامة في كل شيء ماعدا الزنا ، فامرأتان أبدا تقومان مقام رجل إذا جازتا - أى إذا جازت شهادتهن - واستشهد بما أخبر به مسلم عن ابن جريح عن عطاء قال : لا يجوز من النساء أقل من أربع (٤٢٦) . فإذا شهد أربع نسوة أن امرأة أرضعت امرأة خمس رضعات وأرضعت زوجها خمسا فرق بينهما .

وقال الإمام مالك في ذلك : يمكن قبول شهادة امرأتين فقط ولكن بشرط شيوع ما تشهدان به (٤٢٧) .

هل يثبت الرضاع بالإقرار ؟

ويثبت الرضاع بالإقرار ، ويقول الإمام الشافعى في ذلك : إذا أقر زوج بأن امرأة أرضعته وأرضعت زوجته خمسا فرق بينهما ، وإذا أقر بأن المرأة التى

(٤٢٦) الأم ٣٦/٥

(٤٢٧) فقه السنة ج٢ ص ٧٢

الاسلام والأسرة

تزوجها أرضعته فرق بينهما ، وإن كان أصابها فلها مهر مثلها ، وإن لم يصبها فلا نصف مهر لها ولا متعة ، وإن كان في النسوة - أى اللاتي يشهدن - أخوات المرأة وعماتها وخالاتها تقبل شهادتهن

وإن أنكرت الزوجة الرضاع ، فشهدت على إرضاعها أربع نسوة فيهن ابنتها وأمها جازت الشهادة - سواء أنكر الزوج أو ادعى .

وتجوز شهادة المرضعة التي أرضعت ، كما تجوز شهادة ولدها وأمها ، ولا بد أن يشهدن بأنها قد أرضعت المولود - ذكرا كان أو أنثى - خمس رضعات وصل كل منها إلى جوفه ، أو من كل واحدة منها شيء إلى جوفه - ولا يفرق بين المرأة والزوج الذي رضع معها إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نساء ممن تجوز شهادتهن عليه ، ليس فيهن عدو للمشهود عليه ، أو غير عدل (٤٢٨) .

ما الحكم إذا رضع وقاء مارضع ؟

إذا رضع الصبي ثم قاء ، فهو كرضاعه واستمسكه ، لأن العبرة بالوصول إلى الجوف . .

ما الحكم إذا لم تكتمل عدة الشهود ؟

قال الشافعى فى ذلك : إذا لم تكمل فى الرضاع شهادة أربع نسوة بأن شهدت ثلاث أو اثنتان أحببت له فراقها وذلك تورعا ، ودرءا للشبهة ، فإنه إن يترك مامن حقه أن ينكحه أفضل من أن ينكح ما يحرم عليه - فالترك هنا

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ورعا لا حكما .

ثم قال : ولو نكحها لا يفرق بينهما - يعنى كرها - إلا بما يقطع به الشهادة على الرضاع ، والدليل على ذلك - فيما يراه الشافعى - خبر عقبة بن الحارث الذى تزوج أم يحيى بنت إهاب ، فقالت له أمة سوداء : قد أرضعتكما - قال : فبحثت إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - فذكرت ذلك له ، فأعرض ، فتنحيت فذكرت ذلك له ، فقال : « وكيف وقد زعمت أنها أرضعتكما »

ووجه الاستدلال : أن إعراضه - صلى الله عليه وسلم - يشبه أن يكون أنه لم ير هذا شهادة تلزمه . وقوله - صلى الله عليه وسلم - « وكيف وقد زعمت أنها أرضعتكما ؟ » يشبه أن يكون كره له أن يقيم معها وقد قيل : إنها أخته من الرضاع . وهذا معنى مذهب إليه الشافعى من أنه يستحب له أن يتركها ورعا لا حكما (٤٢٩) .

مضى لا يقبل إقرار من يقر بالرضاعة ؟

إذا أقر الرجل بأن امرأة أخته من الرضاعة ، وقال : أرضعتنى وإياها فلانة ، وكان بين المتراضعين تفاوت كبير فى السن لا يمكن معه بحال أن يجتمعا فى رضاع ، أو أن التى زعم أنها أرضعتها ماتت قبل أن يولد أحدهما فهذا الإقرار باطل (٤٣٠) .

(٤٢٩) الأم ٣٦/٥ ، ٣٧

(٤٣٠) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

علة التحريم بالرضاعة :

يلتحق التحريم بالرضاعة بالتحريم بسبب النسب - فكما أن العلاقة القوية التي تربط الابن بأمه والأخ بأخته ، والرجل بخالته وعمته تحول بينه وبين كشف سترها والاطلاع على عورتها . فكذلك تصبح العلاقة بين الأخ وأخته في الرضاع أو بين الولد وأمه في الرضاع ، لأن لبن المرضع يساهم مساهمة فعالة في تكوين بدن الرضيع ، فيأخذ من طبايع من أرضعته وأخلاقها ، ويحدث تشابه قوى بين المتراضعين كالتشابه الذي يكون بين ذوى النسب - وتحل رابطة بين المتراضعين قوية هي رابطة النسب ، ووشيجة التراحم ، لتحل محل رابطة الزوجية لو أراد الرجل أن ينشئها بينه وبين من رضعت معه أو رضع منها ، وهذه حكمة الإسلام في توسيع دائرة الصلة بين المسلمين وتقوية العلاقة بينهم ، حتى يتكون المجتمع السليم المبني على قواعد الرحمة والعطف والمودة والاحترام .

التحريم المؤقت :

ويوجب التحريم المؤقت خمسة أمور :

● أحدها : الجمع بين الأختين ، أو بين المرأة وعمتها ، أو بين المرأة وخالتها : فلا يجوز لشخص أن يجمع بين الأختين ، أو بين الأم وابنتها أو نحو ذلك .

ويلتحق بذلك ، الجمع بين المرأة وعمتها ، أو بين المرأة وخالتها . ويستوى في ذلك الحرائر والإماء المنكوحات ، لأن النص لم يفصل ، فلا يجوز الجمع بين الأختين نكاحا ولا بملك يمين وطلا لقوله - تعالى -

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

« وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف . (٤٣١) »
وقال - ﷺ - « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمعن مائه في رحم
أختين . (٤٣٢) »

واختلف الفقهاء حول جواز الجمع بينهما بملك اليمين .
فذهب كافة الفقهاء إلى أنه لا يجوز الجمع بينهما بالملك في الوطء ، وإن
كان يجوز بينهما في الملك دون وطء بإجماع . (٤٣٣)
وقال الأحناف : إن كانت له أمة قد وطئها فتزوج أختها جاز النكاح
لصدوره من أهله وإضافته إلى محله ، ولا يبطأ الأمة بعد ذلك ، لأن المنكوحة
موطوءة حكماً ، ولا يبطأ المنكوحة حتى يحرم الأمة عليه ، فإذا حرمها وطئ
المنكوحة .

ولو تزوج أختين في عقد واحد فسد نكاحهما ، لعدم أولوية جواز نكاح
إحدهما .

ولو تزوج أختين في عقدين ، ولا يدري أيتهما الأولى فرق بينه وبينهما ،
لأن نكاح إحدهما باطل بيقين ، ولا وجه إلى التيقن لعدم الأولوية ، ولهما
نصف المهر بينهما لجهالة المستحقة (فيشتركان فيه) .
فإن تزوجهما على التعاقب فسد نكاح الأخيرة منهما ، ويفارقها ، وإن علم

(٤٣١) النساء ٢٣ .

(٤٣٢) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ٨٦ .

(٤٣٣) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٦٨٦ ط دار الشعب .

الاسلام والأسرة

القاضي بذلك فرق بينهما . (٤٣٤)

وإذا طلق امرأته لايجوز له أن يتزوج أختها حتى تنقضى عدتها ، وسواء في ذلك كان الطلاق بائناً أو رجعيًا لبقاء نكاح الأولى من وجه بقاء العدة والنفقة والسكنى والفراش القائم في حق ثبوت النسب ، والمنع من الخروج والبروز ، والتزوج بزوجة أخرى - فتثبت الحرمة أخذاً بالاحتياط في باب الحرمة .

والمعتدة إذا لحقت بدار الحرب مرتدة يحل للزوج نكاح أختها لسقوط أحكام الإسلام عنها .

وعدة أم الولد إذا أعتقها مولاهما تمنع نكاح أختها ، لأن فراشها قائم فيكون جامعاً مائه في رحم أختين ، وهذا حرام بالحديث الذي سبق أن ذكرناه . هذا عند أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف لايمنع نكاح أختها ، لأن له أن يتزوجها قبل العتق ، فكذاك بعده ، لكن إذا عقد عليها لايطؤها حتى تنقضى العدة .

وحجة أبي حنيفة : أن فراشها قبل العتق ضعيف يقبل النقل إلى غيره بالنكاح ، ويعدّه لايقبل فافتراقاً ، والعقد قائم مقام الوطء حتى يثبت النسب منه فلا يجوز . (٤٣٥)

(٤٣٤) الاختيار لتعليل المختار جـ ٣ ص ٨٦ .

(٤٣٥) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

علة تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها :

وعلة تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها هي قوله - ﷺ - « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على بنت أخيها ولا على بنت أختها ، فإنكم إن فعلتم ذلك فقد قطعتم أرحامهن . » (٤٣٦) إلا أنه يجوز أن يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبله ، لأنه لا قرابة بينهما .

وضابط حرمة الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة - أنه لو كانت إحداهما رجلا لم يجز له الزوج بالأخرى ، وحكمة ذلك كما يفهم من الأحاديث هو الاحتراز عن قطع الرحم بين الأقارب ، فإن الجمع بينهما يولد التحاسد ويجر إلى البغضاء ، لأن الضرتين قلما تسكن عواصف الغيرة بينهما . (٤٣٧)

[مذهب الإمام مالك]

قال المالكية : إذا جمع بين اثنين لا يحل له الجمع بينهما في عقدين - وذلك بأن يكون عَقْد على إحداها أولا وعلى الأخرى ثانيا ، فلا يخلو إما أن يدخل بها أولا ، فإن لم يدخل بها وأقرته على دعواه من أنه عقد عليها بعد الأولى فسخ عقد الثانية من غير طلاق ، ولا شيء لها ، وكذلك إذا لم تقره ولكن ثبت كونها الثانية بيينة . فإن قالت : لا علم لى ، أو قالت : إنها الأولى ولا بيينة لها فسخ العقد بطلاق ، ولا شيء لها من الصداق ، بشرط أن يحلف الرجل أنها الثانية .

(٤٣٦) المرجع السابق .

(٤٣٧) فقه السنة ٢ / ٨٨ .

الاسلام والأسرة

فإن نكل عن اليمين ثبت لها عليه نصف المهر بمجرد النكول - إن قالت
لاعلم لى ...

وإذا ادعت أنها الأولى لاتستحق نصف الصداق إلا إذا حلفت ، وإن
أبت الحلف لاتستحق شيئاً .

وإن دخل بها فالعقد يفسخ بطلاق ولها المهر كاملاً ، ويبقى على نكاح
الأولى بدعواه دون أن يجدد العقد .

وإن عقد عليهما عقدين في وقتين ولم يدخل بهما ومات ، ولم تعلم السابقة
منها كان لكل واحدة منها نصف صداقها ، سواء اختلف الصداقان أو
استويا في القدر ، ولها ميراثهما منه لوجود سببه وهو العقد الصحيح في
إحداهما وجهل مستحقه . وإنما كان لها نصف الصداق مع أن الصداق
يكمل بالموت ، لأن نكاح إحداهما فاسد فلا تستحق شيئاً ، وإحداهما
نكاحها صحيح فتستحق الصداق كاملاً ، ولما كان الصحيح غير معلوم من
الفاسد استحققتا صداقاً تقتسمانه فيما بينهما . (٤٣٨)

مذهب الحنابلة :

أما الحنابلة فقد قالوا : لا يحل للرجل أن يجمع بين اثنتين لا يحل له
الجمع بينهما في عقد واحد ، سواء أكانتا أختين ، أو واحدة وخالتها ، أو
واحدة وعمتها . ويقع العقد باطلاً ، وعليه أن يفارقهما بطلاق ، وإن أبى
فسخ الحاكم العقد .

(٤٣٨) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ج ٤ ص ٦٢ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وإن وقع الفسخ قبل الدخول والخلوة الصحيحة فلا مهر لها ولا متعة ، حتى ولو مات عنها ، لأن العقد الفاسد لا وجود له .

أما إذا كان بعد الدخول أو الخلوة فإنه يجب لها مهر المثل . لحديث عائشة - رضى الله عنها - : « ولها الذى أعطاهما بما أصاب منها » (٤٣٩) ومثلها فى ذلك التى وطئت بشبهة أو بزنا كرهاً عنها لقوله - ﷺ - « فلها بما استحل من فرجها » أى نال منها بالوطء .

وإن عقد عليهما فى عقدين متواليين ، ولم يعرف العقد الأول منها فقد وجب عليه أن يطلقهما معا ، وإن رفض فرق الحاكم بينه وبينها ، ووجب عليه نصف المهر لإحداهما ، لأنه لا بد من صحة عقد واحدة منها ، فإن طلقها قبل الدخول كان لها نصف المهر ، ولكنها لما كانت غير معلومة بحيث لم تعرف أيتهما صاحبة العقد الصحيح أقرع بينهما ، فمن وقعت عليها القرعة استحققت نصف المهر .

وإذا دخل بها كان لها مهر المثل .

وإن دخل بواحدة دون الأخرى كان للتي دخل بها المهر كاملا ، ولا مهر للأخرى حتى يعرف حالها فيعمل فى شأنها بالقرعة . فإن أصابت القرعة غير المدخول بها استحققت نصف المهر ، وللأخرى الصداق كاملا بالدخول ، وإن لم تقع القرعة عليها فلا شيء لها ، وللتى دخل بها المهر كاملا لأنها استحقته بالدخول .

(٤٣٩) المرجع السابق .

الاسلام والأسرة

وإذا عقد عليهما عقدان مرتبين ، وعرف السابق منها ، فالعقد الأول صحيح والثاني فاسد . والعقد الفاسد يوجب حرمة المصاهرة ، فمن عقد على بنت وأمها في آن واحد حرمت الأم عليه حرمة أبدية ، وكذلك لو وطئ الأم بهذا العقد الفاسد حرمت البنت بهذا الوطء مؤبداً . (٤٤٠)

ولخص الفخر الرازي في تفسيره مسألة الجمع بين الأختين تلخيصاً لطيفاً فقال :

أما الجمع بين الأختين في النكاح فذلك يقع على وجهين : الوجه الأول : وهو أن يعقد عليهما جميعاً ، فالحكم ههنا : إما الجمع ، أو التعيين ، أو التخيير ، أو الإبطال . والجمع باطل بنص الآية ، والتعيين كذلك باطل لأن الترجيح بغير مرجح باطل ، والتخيير كذلك باطل ، فلم يبق إلا فساد العقدين جميعاً .

الوجه الثاني : وهو أن يتزوج إحداها ثم يتزوج الأخرى بعدها . فنكاح الثانية باطل بيقين .

وأما الجمع بينهما بملك اليمين ، أو بأن ينكح إحداها ويشتري الأخرى فقد اختلف الصحابة في ذلك ، فمنهم من منع ذلك ومنهم من أجازة . وحجة المانعين أن ظاهر الآية :

« وأن تجمعوا بين الأختين »

يفتضي تحريم الجمع بين الأختين مطلقاً .

(٤٤٠) المرجع السابق .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وحجة المجيزين ومنهم عثمان - رضى الله عنه - قال ؛ أحلتها آية وحرمتها آية والتحليل أولى ، والآية الموجبة للتحليل هى : « والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم » (٤٤١) والآية الموجبة للتحريم هى « وأن تجمعوا بين الأختين » . (٤٤٢)

قصة أحلتها آية وحرمتها آية :

وأشار القرطبى فى تفسيره إلى قول عثمان - رضى الله عنه - أحلتها آية وحرمتها آية فقال :

سئل عثمان بن عفان - رضى الله عنه - عن الأختين مما ملكت اليمين ، فقال : لا أمرك ولا أنهاك ، أحلتها آية وحرمتها آية ، فخرج السائل فلقى رجلا من أصحاب رسول الله - ﷺ - قال معمر : أحسبه قال على - قال : ما سألت عنه عثمان ؟ فأخبره بما سأله وبما أفناه . فقال له : لكنى أنهاك ، ولو كان لى عليك سبيل ثم فعلت لجعلتك نكالا .

والآية التى أحلتها هى قوله - تعالى :

« وأحل لكم ما وراء ذلكم » .

قال القرطبى : ولم يلتفت أحد من أئمة الفتوى إلى هذا القول ، لأنهم فهموا من تأويل كتاب الله خلافه ، ولا يجوز عليهم تحريف التأويل ، وعن قال ذلك من الصحابة - على ، وعمر ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعمار ، وابن عمر ، وعائشة ، وابن الزبير ، وهؤلاء هم أهل العلم بكتاب

(٤٤١) النساء ٢٤ .

(٤٤٢) مفاتيح الغيب للفهر الرازى ج ٥ ص ١٣٠ ط دار الفد العربى .

الاسلام والأسرة

- الله - تعالى : « فمن خالفهم فهو متعسف في التأويل » (٤٤٣) .
- الحالة الثانية من حالات التحريم المؤقت - هي الملكية ، فلا يحل للمرأة أن تتزوج بعدها ، ولا للرجل أن يتزوج أمته إلا بعد العتق . وملك بعض العبد في ذلك كملك كله . لأن ملك اليمين أقوى من ملك النكاح ، فلا فائدة في إثبات الأضعف مع ثبوت الأقوى ولأن ملك النكاح يوجب لكل واحد من الزوجين على الآخر حقوقا والرق ينافي ذلك . (٤٤٤)
- الحالة الثالثة من موجبات التحريم المؤقت - الشرك فلا يحل لمسلم أن يتزوج مشركة لاتدين بدين سواى .
- قال الأحناف : لايجوز نكاح المجوسيات والوثنيات ولا وطؤهن بملك يمين ، لقوله - تعالى - :
- « ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمن » (٤٤٥) .
- وقال - ﷺ - : « سئوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحى نسائهم ولا أكل ذبائحهم » . (٤٤٦)
- ويجوز تزوج الكتابيات لقوله - تعالى :
- « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » (٤٤٧)

(٤٤٣) تفسير القرطبى ج ٣ ص ١٦٨٧ .
(٤٤٤) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ٨٧ .
(٤٤٥) البقرة ٢٢١ .
(٤٤٦) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ٨٨ .
(٤٤٧) المائدة ٥ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والذمية والحربية سواء لإطلاق النص ، والأمة والحرّة سواء لإطلاق المقتضى .

ويجوز نكاح الصابئات عند أبى حنيفة خلافا لأبى يوسف ومحمد ، وعلى هذا حل ذبائهم . وهذا بناء على اشتباه مذهبهم

فعند أبى حنيفة : هم أهل كتاب يعظمون الكواكب ولا يعبدونها ، فصاروا كأهل الكتاب .

وعند أبى يوسف ومحمد : يعبدون الكواكب وليسوا أهل كتاب . (٤٤٨)
من أدلة تحريم نكاح المشركة :

قال الفقهاء : نزلت آية « ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم » فى أبى مرثد الغنوى - واسمه كنان بن حصين الغنوى ، بعثه رسول الله - ﷺ - إلى مكة سرا ليخرج رجلا من أصحابه ، وكان له بمكة امرأة يحبها فى الجاهلية يقال لها عناق ، فجاءته فقال لها : إن الإسلام حرم ماكان فى الجاهلية . قالت : فتزوجنى ، قال : حتى أستأذن رسول الله - ﷺ - فأق النبى - ﷺ - فاستأذنه فنهاه عن التزوج بها ، لأنه كان مسلما وهى مشركة . (٤٤٩)

وقيل : إنه قد نزل فى شأن نبيه عن زواج المرأة قوله - تعالى -
« الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة » . (٤٥٠)

(٤٤٨) الاختيار لتعليل المختار ٣ / ٨٨ .

(٤٤٩) تفسير القرطبى ج ٢ ص ٨٧٥ ط دار الشعب .

(٤٥٠) التور ٣ - راجع أسد الغابة ج ٥ ص ١٣٨ ، وتفسير الطبرى ١٨ / ٥٦ ط الأميرية .

الاسلام والأسرة

ماذكره القرطبي في شأن تزوج المشركة والكتابية :

قال القرطبي : اختلف العلماء في تأويل هذه الآية . فقالت طائفة : حرم الله نكاح المشركات في هذه الآية من سورة البقرة « ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمن » .

ثم خرج من هذه الجملة نساء أهل الكتاب فأحلهن في سورة المائدة . وهذا القول أخذ به مالك . وقال ابن حبيب الذي حكى قول مالك : ونكاح اليهودية والنصرانية وإن كان قد أحله الله - تعالى - مستثقل مذموم . وقال بعض الفقهاء : ذهب قوم فجعلوا الآية التي في البقرة هي الناسخة والتي في المائدة هي المنسوخة ، وعلى ذلك فيحرم نكاح كل مشركة كتابية أو غير كتابية . والحجة في ذلك مارواه نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن نكاح النصرانية أو اليهودية قال : حرم الله المشركات على المؤمنين ، ولا أعرف شيئاً من الإشرak أعظم من أن تقول المرأة : ربها عيسى أو عبدٌ من عباد الله .

وقد رد هذا القول بأنه قول خارج عن الجماعة الذين تقوم بهم الحجة ، لأنه قد قال بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب جماعة من الصحابة - منهم عثمان وطلحة وابن عباس وجابر وحذيفة ، ومن التابعين جماعة - منهم سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن ومجاهد وغيرهم ، وفقهاء الأمصار عليه ، ويمتنع أن تكون آية البقرة ناسخة لآية المائدة ، لأن سورة البقرة من أول منازل بالمدينة ، والمائدة من آخر منازل ، والاول لا ينسخ الآخر ، بل العكس .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وحديث ابن عمر لاحجة فيه لأنه كان رجلا متوقفا .

خبر عن عمر يفيد منع تزوج الكتابيات :

روى أن عمر بن الخطاب فرق بين طلحة بن عبيد الله وبين كتابية تزوجها ، و فرق بين حذيفة بن اليمان وبين كتابية تزوجها . فقالا له : نطلق ياأمير المؤمنين ولا تنضب . فقال : لو جاز طلاقكما لجاز نكاحكما ، ولكن أفرق بينكما . . .

وفي رواية لابن عطية . أن عمر حين أراد التفريق بينهما قال له حذيفة : أتزعم أنها حرام فأخلى سبيلها ياأمير المؤمنين ؟ فقال : لأزعم أنها حرام ، ولكنى أخاف أن تعاطوا المومسات منهن . وروى عن ابن عباس نحو هذا . (٤٥١)

والخلاصة : أن زواج الكتابية جائز لأن آية المائدة أحلته ، ولكن الفقهاء اتفقوا على أن نكاح أهل الكتاب إذا كانوا حربا لا يحل ، وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال : لا يحل ، وتلا قوله - تعالى - :

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ

اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى

يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٤٥٢)

(٤٥١) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٨٧٦ ط دار الشعب .

(٤٥٢) التوبة ٢٩ .

الاسلام والأسرة

وكره مالك تزوج الحريات لعله ترك الولد في دار الحرب ، ولتصرفها في الخمر والخنزير. (٤٥٣)

وقال صاحب فقه السنة : الزواج بالكتائب جائز إلا أنه مكروه ، لأنه لا يؤمن أن يميل إليها ففتنه عن دينه ، أو يوالى أهل دينها . (٤٥٤)
وقوله حق فكم رأينا بعض من سافر إلى الخارج وعاد بزوجة اجنبية كتابية باقية على دينها وقد مال إلى رأيها ، ورق دينه بسبب ذلك ، وقد أشربت منها أولاده منها عقيدتها ، أو على الأقل ماعت عقيدتهم فلا يعرفون طريق الحق كما يجب أن يكون .

وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا أباح الإسلام التزوج منهن ؟

إنما أباح الإسلام ذلك ليزيل الحواجز بين المسلمين وأهل الكتاب ، فبالزواج والمعاشرة والمخالطة قد تنفتح الفرصة للكتابين والكتائيات لدراسة الإسلام وتأمل مبادئه ومعرفة جوهره ، فيقبلون على اعتناقه باقتناع وإيمان ، وقد آمن كتابيون كثيرون بسبب هذه الدراسة .

ومادام الهدف من الزواج من الكتابية هو ذلك - فلهذا حرم الإسلام الزواج من المشركة ؟ ولماذا سد أمامها طريق البحث والتأمل والدراسة التي قد يتيحها لها الزواج من المسلم .

والإجابة على ذلك أن هناك فرقا بين المشركة والكتابية .

فالمشركة ليس لها دين يحرم الخيانة ويحترم الأمانة ويوفى بالعهود ويحفظ

(٤٥٣) تفسير القرطبي جـ ٣ ص ٨٧٧ ط دار الشعب .

(٤٥٤) فقه السنة جـ ٢ ص ٩١ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الحقوق ويحث على المعروف وينهى عن المنكر . . إنها عابدة وثن أو كوكب أو شيطان ، وهى لاتؤمن بالبعث والنشور والثواب والعقاب الذى يعصم الإنسان من التردى فى مهاوى الضلال . وما أسهل عليها أن تضحى فى سبيل هذه الأوهام الوثنية بزوجها وتفسد عقيدة ولدها . . وقد تنتهز فرصة إعجاب زوجها بجملها فتضلعه عن دينه وتجرفه إلى طريق الكفر والشرك ، فإن أغمض عينه عن الجمال نغصت عليه الحياة ، وأرقت ليله ، وسودت نهاره . .

أما الكتابية فلها دين ، وهى تؤمن بالله واليوم الآخر ، وتؤمن بأن هناك رسلا مبعوثين من عند الله ، وتؤمن بأن هناك آخرة يحاسب فيها الإنسان على ماقدمت يداه . وهذا الإيمان من شأنه أن يقرب صاحبه إلى الإسلام ويحببه فيه . (٤٥٥)

قال صاحب الفقه على المذاهب الأربعة : يحرم تزوج الكتابية : إذا كانت فى دار الحرب غير خاضعة لأحكام المسلمين - ينطبق ذلك الآن على بلاد أوربا وأمريكا وغيرها من البلاد التى لاتدين بالإسلام - لأن ذلك فتح لباب الفتنة ، فقد ترغمه على التخلق بأخلاقها التى يأبأها الإسلام ، ويعرض ابنه للتدين بغير دين الإسلام ، ويزج بنفسه فيها لاقبل له به من نسياع سلطته التى يحفظ بها عرضها ، وغير ذلك من المفاصد . فالعقد وإن كان يصح إلا أن الإقدام عليه مكروه تحريما لما يترتب عليه من المفاصد .

(٤٥٥) راجع فقه السنة ج ٢ ص ٩٢ .

الاسلام والأسرة

أما إذا كانت ذمية ويمكن إخضاعها للقوانين الإسلامية - وينطبق ذلك على كتابيات الديار الإسلامية - فإن نكاحها يجوز ولكنه يكره تنزيهاً (٤٥٦) دليل على أن الكتابية غير مأمونة على أولادها :

كان خالد بن عبدالله القسرى من ولاية الدولة الأموية - وكان والياً على مكة ، سنة ٨٩ هـ ، ثم تولى العراقيين من قبل هشام بن عبدالملك . وكانت أمه نصرانية ، وعلى الرغم من خطورة منصبه الذى تولاه فى مكة ثم فى العراقيين ، إلا أنه كان يتهم فى دينه ، وبني لأمه كنيسة تتعبد فيها ، وفى ذلك يقول الفرزدق هاجياً له :

ألا قبح الرحمن ظهر مطية أتتنا تهادى من دمشق بخالد
وكيف يؤم الناس من كانت أمه تدين بأن الله ليس بواحد
بنى بيعة فيها الصليب لأمه ويهدم من بغض منار المساجد (٤٥٧)
فانظر كيف تأثر خالد - وقد كان جده يزيد بن أسد من صحابة رسول الله - كيف تأثر بأمه فمالأها فى دينها ، وأقرها عليه وبني لها كنيسة تتعبد فيها ؟
فلئن كان باراً بها حقاً زين لها الإسلام لتكون معه فى الجنة ، بدلاً من أن تجرهم إلى النار بمطاوعته لها على مانع وبعدم إنكاره عليها .
كان يكفى فى مصاحبتها بالمعروف أن يتركها وماتدين دون أن يعينها على ماتريد من عبادة الصليب .

وقال ابن خلكان - فيما يستدل به على رقة دين خالد وضعف يقينه - : إن

(٤٥٦) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٦٦ ، ص ٦٧ .

(٤٥٧) وفیات الأعيان لابن خلكان ج ١ ص ٣٠٢ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

امراة مسلمة أنه فقالت له : أصلح الله الأمير ، إني امرأة مسلمة ، وإن عاملك فلانا الفاسق وثب على فأكرهنى على الفجور وغصبى نفسى . فلم يغضب خالد لها . ولكنه سخر منها ، وتركها دون أن ينصفها من عامله . . فكتب بذلك بعضهم إلى هشام بن عبد الملك ، فعزله وحبسه ، ومات معذبا فى سجنه .

راى الشافعى فى نكاح الكتانية :

قال الشافعى : لا تحل مشركة من غير أهل الكتاب بنكاح ، ولا يحل أن ينكح من أهل الكتاب إلا حرة ، ولا من الإماء إلا مسلمة . ولا تحل الأمة المسلمة حتى يجتمع شرطان معاً - هما : أن يكون ناكحها لا يجد طولا لحرة - أى لا يملك مهر الحرة - مصداقا لقوله - تعالى :

﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَىكَ يَفْعَ حَسَةً فَعَلَيْنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ

(٤٥٨)°



(٤٥٨) النساء ٢٥ .

الاسلام والأسرة

والشرط الثاني : أن يخاف العنت إن لم ينكحها ، وهو ما يفهم من نهاية الآية . وهذا هو الذى أشبه بظاهر الكتاب .

ويستحب ترك نكاح الكتانية - وإن نكحها فلا بأس ، وهى كالخرة المسلمة فى القسم لها ، والنفقة ، والطلاق ، والإيلاء ، والظهار ، والعدة وكل أمر - غير أنها لا يتوارثان ، وتعتمد منه عدة الوفاة وعدة الطلاق ، وتجنب فى عدتها ما تجنب المعتدة - ويجبرها على الفسل من الجنابة والتنظيف .

العلة فى عدم نكاح إماء أهل الكتاب :

قال الشافعى : قال بعض الناس : لم قلت : لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب - فالجواب : استدلالا - بكتاب الله - تعالى .

فقالوا : وأين ما استدلت منه ؟

قال : قوله - تعالى - :

﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ وَلَا أُمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ كُفْرًا مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا تُعْجِبُكُمْ ﴾ (٤٥٩)

وقوله :

« إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن . . » (٤٦٠) فلا يحل لمن لزمه اسم الكفر نكاح مسلمة - حرة أو أمة بحال أبداً ، ولا يختلف فى هذا أهل

(٤٥٩) البقرة ٢٢١

(٤٦٠) المتنحة ١٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كتاب وغيرهم من المشركين لأن الآيتين عامتان ، واسم المشرك لازم لأهل الكتاب وغيرهم من المشركين ، ووجدنا الله - تعالى قال :

« والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب »

فلم نختلف نحن وأنتم أن المقصود بالمحصنات الخرائر من أهل الكتاب خاصة ، وتكون الإمامة منهن من جملة الشركات المحرمات .

لماذا يكره زواج الكتابية ؟

ويكره زواج الكتابية : إذا كان لا يُرَجَى إسلامها ، وإذا وجد مسلمة تصلح له ، وإذا لم يخف الزنا في عدم زواجها حين لا يجد المسلمة التى تصلح زوجة له .

والمقصود أنه إذا كان في زواجها مصلحة لا يكره الزواج ، وإن ترتب على زواجها مفسدة كره الزواج . (٤٦١)

رأى الحنابلة في زواج الكتابية :

أما الحنابلة فيقولون : يحل نكاح الكتابية من غير كراهة لقوله - تعالى -

« والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم »

والمحصنات يراد بهن الخرائر - واشترط الحنابلة والشافعية أن تكون الكتابية من أبوين كتابيين .

فإن كان أبوها كتابيا وأمها وثنية فإنها لا تحل ، حتى ولو كانت بالغة

واختارت دين أبيها وصارت كتابية - على المعتمد عند الشافعية (٤٦٢)

(٤٦١) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٦٧

(٤٦٢) المرجع السابق .

الاسلام والأسرة

ما حكم زواج المجوسية ؟

المجوس هم الذين يعبدون النار ، وقد قال بعض الفقهاء : إن المجوس لهم شبهة كتاب ، وإن لهم نبيا اسمه « زرادشت » نزل عليه كتاب ، ولكنهم حرقوه ، وقتلوا نبيهم ، فرفع الله هذا الكتاب من بينهم ، وقيل : إن الاسكندر هو الذى أحرق هذا الكتاب^(٤٦٣) ، وقد اتفق الأئمة الأربعة على تحريم زواج المجوسية ، وخالف فى ذلك داود لشبهة الكتاب الذى يقال إنه نزل عليهم .^(٤٦٤)

ومن الذين أباحوا التزوج من المجوسية أبو ثور ، وحجته أنهم يُقرُّون على دينهم بأداء الجزية كاليهود والنصارى^(٤٦٥) .

ولكن الزعم بأن هناك كتابا نزل على زرادشت غير متفق عليه ، وقد سئل الإمام أحمد عن ذلك - فقال : هذا باطل ، واستعظمه جداً . وقد روى الشافعى - رحمه الله - أن عمر - رضى الله عنه - ذكر المجوس ، فقال : ما أدرى كيف أصنع فى أمرهم ، فقال له عبدالرحمن بن عوف : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب »^(٤٦٦)

(٤٦٣) راجع أخبار زرادشت وكتابه ونبوته فى مروج المذهب للمسمودى ج١ ص ١٧٣ ط دار التحرير

(٤٦٤) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص ٦٦

(٤٦٥) فقه السنة ج٢ ص ٩٣

(٤٦٦) رواه الطبرانى فى الكبير عن مسلم بن العلاء ، وهو فى كتاب الجامع الأزهر فى حديث النبى الأنور للماوى ج١ ص ٢٤٥ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

● الحالة الرابعة من حالات التحريم المؤقت
ومن حالات التحريم المؤقت أن يطلق الرجل زوجته ثلاثاً ، فإنها لا تحل له بعد ذلك حتى تنكح زوجا غيره ، لقوله - تعالى - :
﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِذَا ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٤٦٧)

فالمقصود بقوله تعالى :

﴿ اَطْلُقْ مَرَّتَيْنِ فَاِمْسَاكُكُمْ فِي اَوْتَرِيحٍ بِاِحْسَنِ ﴾ (٤٦٨)

واختلف الفقهاء في قوله تعالى

« حتى تنكح زوجا غيره »

أى في المقصود بالنكاح الذى يبيح التحليل

فبعضهم قال : مجرد العقد يكفى

وقال بعضهم : لابد من معاشرتها ووطئها وطئا مصحوبا بإنزال .

وقال بعضهم : مجرد الوطء يكفى ، والمقصود به الذى يوجب الغسل ويطل

الصوم والحج ويحصن الزوجين ويستوجب كمال الصداق ، وحجة الذين

يقولون مجرد العقد يكفى ظاهر الآية « حتى تنكح زوجا غيره » وهو قول

(٤٦٧) البقرة ٢٣٠

(٤٦٨) البقرة ٢٢٩

الاسلام والأسرة

يعارضه كثير من أهل الفقه وجمهور العلماء ، لأنه يناقض الحديث الذى رواه الأئمة - واللفظ للدار قطنى - عن عائشة أم المؤمنين - رضى الله عنها - قالت قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويذوق كل منهما عسيلة صاحبه » (٤٦٩) ولذلك قال بعض علماء الحنفية : - من عقد على مذهب سعيد بن المسيب - وهو الذى يرى أن مجرد العقد يكفى - فللقاضى أن يفسخه ، ولا يعتبر فيه خلافه لأنه خارج عن إجماع العلماء .

وقال العلماء : يفهم من قوله - صلى الله عليه وسلم - : « حتى يذوق كل منهما عُسَيْلَةً صاحبه » استواؤهما فى إدراك لذة الجماع ، حتى إنهم ليقولون : لو أنه وطئها نائمة أو مغمى عليها لم تحل لمطلقها ، لأنها لم تذوق العسيلة ، إذ لم تدركها (٤٧٠)

حديث العسيلة

وهذا الحديث ورد فى حق أميمة بنت الحارث امرأة عبدالرحمن بن الزبير ، وهى التى طلقها زوجها ثلاثاً فتزوجها رفاعه بن وهب ، ثم طلقها رفاعه فقالت للنبي - صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، إن رفاعه طلقنى ، أفأتزوج عبدالرحمن ؟ قال : « هل جامعك ؟ » قالت : ما معه إلا مثل هدبة الثوب - فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - « حتى تذوقى عسيلته

(٤٦٩) تفسير القرطبى ج ٢ ص ٩٥ ط دار الشعب

(٤٧٠) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويذوق عسيلتك» (٤٧١)

وقيل : بل إن صاحبة هذه الواقعة هى عائشة بنت عبدالرحمن بن عتيك
النضيرى ، وكانت تحت ابن عمها رفاعه بن وهب بن عتيك ، فطلقها
طلاقا بائنا ، وتزوجت بعده عبدالرحمن بن الزبير القرظى ، ثم طلقها .
فأتت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت : يا نبي الله ، إن زوجى
طلقنى قبل أن يمسنى ، أفارجع إلى ابن عمى زوجى الأول ؟ فقال النبي
- صلى الله عليه وسلم - « لا حتى يكون مس » فلبثت ما شاء الله ، ثم أتت
النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت : يا رسول الله ، إن زوجى الذى
كان تزوجنى بعد زوجى الأول كان قد مسنى - فقال النبي - صلى الله عليه
وسلم : كذبت بقولك الأول فلن أصدقك فى الآخر ، فلبثت ما شاء الله ثم
قبض النبي - صلى الله عليه وسلم - فأتت أبا بكر فقالت : يا خليفة رسول
الله أرجع إلى زوجى الأول فإن الآخر قد مسنى ، فقال لها أبو بكر : قد
عهدت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين قال لك ، وشهدته حين
أتيته وعلمت ما قال لك ، فلا ترجعى إليه .

فلما قبض أبو بكر - رضى الله عنه - أتت عمر بن الخطاب فقال لها : لئن
أتيتنى بعد مرتك هذه لأرجنك ، وكان فيما نزل : « فإن طلقها فلا تحل له
من بعد حتى تنكح زوجا غيره - فيجامعها » (٤٧٢) .

(٤٧١) أسد الغابة ج٧ ص ٢٦

(٤٧٢) أسد الغابة ج٢ ص ٢٣٣

الاسلام والأسرة

وشاهد الخبر أنه لا بد من الجماع ، والمهر في كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - وكلامها كناية عنه .

وعلى ذلك فإن الذي يقوم بدور المحلل ، فيعقد على مطلقة بائنة ويطلقها قبل الدخول ليحلها لزوجها أمر لا يتفق والشرع .

وقد ورد في المحلل ما يرويه الترمذی - عن عبدالله بن مسعود قال : « لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المحلل والمحلل له » وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وما رواه النسائي عن عبدالله قال : « لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الواشمة والمستوشمة والواصلة والمستوصلة وأكل الربا وموكله والمحلل والمحلل له »

وقد روى هذا الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من غير وجه (٤٧٣) .

شروط تحليل المطلقة البائنة لزوجها الأول :

لا بد إذن أن تتزوج المطلقة ثلاثاً من زوج آخر حتى خُلِّ لزوجها الأول بعد طلاقها من الثاني ، وتحل بشروط مفصلة في المذاهب تسير إليها فيما يلي :-

قال الأحناف :

تحل لزوجها الأول بعد طلاقها من الثاني بشروط .
أحدها : أن يعقد عليها الزوج الثاني عقداً صحيحاً .

(٤٧٣) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٩٥٧ ط دار الشعب

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ثانيها : أن يدخل عليها الزوج الثانى ويجماعها - ولا عبرة بما ارتآه سعيد بن المسيب بأن مجرد العقد يكفى - فقد خالف برأيه هذا الأئمة جميعا ولا يصح الإفتاء بهذا رأى .

ولا يشترط فى الزوج الثانى أن يكون عاقلا أو بالغا ، بل يكفى فى التحليل أن يكون مراهما يشتهى النساء ، كما لا يشترط أن يكون مسلما إذا كانت المطلقة ذمية طلقها مسلم .

ثالثها : أن يكون وطؤه موجبا للغسل ، وليس بشرط أن يكون الوطء جائزا - فإن وطئها وهى حائض أو مُحْرمة حلت للأول .

رابعا : أن يكون الزوج الثانى بعد انقضاء العدة من الطلاق الأول ، ولا تحل لزوجها الأول إلا بعد انقضاء عدتها من تطليق الثانى لها .

خامسا : التيقن من وقوع الوطء فى المحل - أى فى القبل لا فى الدبر .
ما حكم الذى يتزوج المرأة بقصد تحليلها فقط ؟

يجوز ذلك إذا كان هدفه الإصلاح بين الزوجين لا لمجرد قضاء الشهوة ، ولا بقصد أخذ أجر على ذلك .

● ويشترط ألا يكون مشهورا بين الناس بهذا العمل ، تلجأ إليه المطلقات وقت الحاجة إليه . فإن مثل هذا ورد فيه الحديث الذى سبق أن ذكرناه : « لعن الله المحلل والمحلل له » .

● ويشترط أيضا ألا يتقاضى أجراً على هذا العمل ، فمثله حيثئذ مثل التيس الذى يؤجر ، بل إن أخذ الأجرة على التيس منهى عنه ، فما بالك بأخذ الأجرة على تحليل الفرج . فكانه أخذ أجرا على مائه .

الاسلام والأسرة

● ويشترط كذلك ألا يشترط أنه يتزوج المرأة لأجل تحليلها، فإذا اشترط ذلك كان الشرط باطلا وصح العقد ، وإذا وطئها حلت لزوجها مع كراهة ذلك كراهة تحريم ، والعلة في ذلك دخوله تحت مفهوم الحديث الشريف « لعن الله المحلل والمحلل له » .

وهناك علة أخرى هي أن هذا العمل يدل على ذناء وعدم مروءة ومنافاة للشرف والكرامة .

وفي رواية عن أبي حنيفة أنه إذا اشترط في عقده التحليل صح ، ويلتزم بتنفيذه ، فإن امتنع عن طلاقها بعد تحليلها أجبره القاضي على ذلك . ولكن المشهور من مذهب الأحناف غير هذا ، وقال علماءهم : إن هذا الرأي ضعيف لا يصح التعويل عليه لأن قواعد المذهب تأباه ، وذلك أن الشروط الفاسدة لا تبطل العقد ، بل العقد صحيح والذي يبطل هو الشرط الفاسد نفسه ، ومن الواضح أن شرط التحليل ليس من مقتضى العقد . كما أنه من الواضح أيضا أن العقد المؤقت باطل - وقد مر ذلك .

رأى المالكية في ذلك

تحرم المطلقة ثلاثا على زوجها سواء أكانت زوجة حرة أو أمة ، وسواء وقع الطلاق الثلاث في مرات أو وقع مرة واحدة على المعتمد ، خلافا لمن يقول : يلزمه طلقة واحدة إذا وقع الثلاث في مرة واحدة . ولا تحل حتى تنكح زوجا غيره . ولا يشترط في زواجه بها أن يحللها لزوجها ، فإن اشترط ذلك فسخ العقد بدون طلاق .

وكذلك إذا لم يشترط التحليل ولكن أقربه بعد العقد ، فإنه في هذه الحالة

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يفسخ بطلاق .

ولو تزوج امرأة ناويا بذلك تحليلها لزوجها الأول ترك شرطا أساسيا يبنى عليه الزواج وهو دوام المعاشرة المستهدفة من الزواج . ويرى المالكية أنه لو تزوج امرأة بنية التحليل ودخل بها فإنها لا تحل لزوجها الأول ، ويلتزم الزوج الثانى بالمهر الذى سماه بالدخول بها دون خلاف . ولا تحل لزوجها الأول إلا إذ تزوجت من آخر لاينوى إحلالها لزوجها الذى طلقها ثلاثا .

ويشترط فى هذا الزوج الثانى :

- أن يكون بالغا ، وأن يطأها فى القبل ، فإن وطأها فى الدبر لا تحل .
- ويشترط فى الزوج الثانى أيضا أن يكون مسلما ، فلو كانت المطلقة كتائية وتزوجها ذمى ثم طلقها لا تحل لزوجها المسلم الأول .
- وهذا الشرط خالف فيه الأحناف كما علمنا .

● ويشترط ألا يكون هناك مانع من الوطء ، كأن تكون المرأة حائضا أو نفساء أو يكون كلاهما أو أحدهما صائما صائما رمضان أو صيام نذر معين ، أو يكون كلاهما أو أحدهما محرما بحج أو عمرة . . . فإن الوطء فى هذه الأحوال لا يحل للمرأة لزوجها .

● ويشترط ألا يكون هناك إنكار للوطء من أحدهما

● كما يشترط ألا تكون صغيرة لاتطبيق الوطء ، وأن تكون عالة به فإن كانت

الاسلام والأسرة

نائمة أو مغشيا عليها أو مأخوذ بها لاتعقل ما يحدث فإنها لاتحل للأول (١٧٤) .

رأى الشافعية في ذلك .

تحل المطلقة ثلاثا لزوجها الأول إذا توافرت في الزواج الثاني شروط :
هي :

● أن يتزوجها الثاني بعقد صحيح لافساد فيه ولا شبهة . وهذا يتضح من قوله تعالى « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » والنكاح المشار إليه في الآية هو النكاح الصحيح .

● أن لا يشترط الزوج الثاني في زواجه بها التحليل في العقد ، فلو قال : تزوجت فلانة بشرط إحلالها لزوجها ، أو قال : تزوجتها على أن أطلقها بعد الوطء . فإن هذا العقد باطل . ولا تحل للزوج الأول حتى ولو وطئها الثاني . وإذا تزوجها وفي نيته أن تعود إلى زوجها الأول بعد طلاقها منه صح الزواج على كراهة .

● أن يكون الزوج الثاني قادرا على المباشرة ومن يتوقع منه تذوق اللذة حتى ولو كان صبيا ، ولا يشترط فيه البلوغ أو الإنزال كما لا يشترط فيه العقل فإن وطئها مجنون بعقد صحيح حلت للأول بعد طلاقها من الثاني .
ولا يشترط إسلامه إذا كانت المطلقة ذمية ، ولا تشتط حرته إذا أذن السيد لعبده بزواجها جاز .

(١٧٤) حاشية المصطفى على الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٥٧ وما بعدها . والفقه على المذاهب .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فإن كان غلاما صغيرا لا يعرف الجماع ولا يقدر عليه فإنه لا يصح به التحليل .

والشافعية يفسرون ذوق العسيلة التى يشير إليها الحديث الشريف بمجرد الوطء ، لأنه هو الذى يترتب عليه اللذة .

ويشترط الشافعية أيضا أن يكون الوطء فى الفرج .

ويشترط أن لا يكون هناك مانع من الوطء كالحيض أو النفاس أو الصوم أو الإحرام^(٤٧٥) .

رأى المختابلة :

يبطل زواج المحلل إذا كان هدفه إحلالها لزوجها الأول ، أو صرح بهذا الشرط فى العقد ، بأن اتفق مع الزوجة أو وليها على ذلك ، ولا تحل لزوجها الأول . . . لما رواه ابن ماجة عن عقبة بن عامر - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال « ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا : بلى ، يا رسول الله . قال : « هو المحلل - لعن الله المحلل والمحلل له^(٤٧٦) .

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، سئل عن المحلل فقال : لا ، إلا نكاح رغبة ، لا دلسة ولا استهزاء بكتاب الله - عز وجل - حتى تذوق عسيلته^(٤٧٧) .

(٤٧٥) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص ٨٢

(٤٧٦) سنن ابن ماجة ج٦٢٢ حديث رقم ١٩٣٦

(٤٧٧) فقه السنة ٤٧/٢ وقال : رواه أبو اسحاق الجوزجاني .

الاسلام والأسرة

وعلى ذلك فلا تحل المطلقة ثلاثا لزوجها الأول إلا إذا تزوجت آخر بشروط تتلخص فيما يأتي :

● أن يكون العقد الثاني صحيحا خاليا من كل شرط وغير مصحوب بنية الطلاق

● أن يجامعها الزوج الثاني في قبلها . . .

● ألا تكون هناك موانع من الوطء كالحيض والنفاس والصوم الفرض والإحرام^(٤٧٨) .

● الحالة الخامسة من موجبات التحريم المؤقت :

أن تكون المرأة المراد الزوج منها متعلقة بالغير بواسطة نكاح أو عدة . فلا^(٤٨١) يحل لرجل آخر أن يتزوج منها إلا إذا زال هذا التعلق بطلاق أو موت ، مع انتهاء زمن العدة من الزوج الأول .

ومن ذلك أيضا أن يكون الرجل متزوجا من أربع وهن على ذمته ، فلا يحل له أن يتزوج امرأة أخرى عليهن . وإذا طلق إحداهن لايجوز له أن يتزوج خامسة حتى تنقضي عدة المطلقة .

الحجة في تحريم زواج حليمة الغير :

قال الأحناف : لا تحل المتزوجة من الغير لقول الله تعالى : « والمحصنات من النساء »^(٤٧٩) وهذا معطوف على قوله تعالى - « حرمت عليكم أمهاتكم . . »^(٤٨٠) والمحصنات هن ذوات الأزواج .

(٤٧٨) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٨٤

(٤٧٩) النساء ٢٤

(٤٨٠) النساء ٢٣

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

روى عن ابن عباس - رضى الله عنها - أنه قال فى هذه الآية : كل ذات زوج إتيانها زنا إلا ما سببت فى الحروب من غير المسلمين ، والمراد منه ما سببت وحدها إلى دار الإسلام ، لأن الفرقة ثبتت بتباين الدارين ، لا بنفس السبى ، وصارت هى فى حكم الذمية ، ولأن اجتماع رجلين على امرأة واحدة يفسد الفرائش ، لأنه يوجب اشتباه النسب ، وتضييع الولد ، وفوات السكن المقصود من قوله تعالى - « لتسكنوا إليها »^(٣٩٩) وضياح الألفة والمودة فيفوت مآشرع النكاح له^(٤٨٢) .

وقال الحنابلة - فيما يحكيه صاحب الكافي - من المحرمات : منكوحة غيره ، والمعتدة منه ، والمستبرأة منه ، لقوله - تعالى : « ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله »^(٤٨٣)

وسواء فى ذلك المعتدة من وطء مباح أو محرم أو من غير وطء ، لأنه لا يؤمن أن تكون حاملا ، فلو جوزنا تزويجها لاختلط نسب المتزوج بنسب الواطئ الأول .

ولا يجوز زواج المزنى بها بالحمل إلا أن تضع .

لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر يسقى ماؤه زرع غيره »^(٤٨٤) - رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، ورواه

(٤٨١) الروم ٣١

(٤٨٢) بدائع الصنائع ٢/٢٦٨

(٤٨٣) البقرة ٢٣٥

(٤٨٤) صحيح الترمذى ٦٤/٥ ، ولفظه « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد

غيره »

الاسلام والأسرة

أبو داود وزاد : يعنى إتيان الحبالى ، ولأنها ربما تأتى بولد من الزنا فينسب إليه (٤٨٥)

وفى صحيح الترمذى - وقد روى من غير وجه - عن رويغ بن ثابت - والعمل على هذا عند أهل العلم - أنهم لا يرون للرجل إذا اشترى جارية وهى حامل أن يطأها حتى تضع (٤٨٦)
قال الإمام أحمد : وإذا علم من جاريته الفجور فلا يطأها لأنها ربما تلحق به ولدا ليس منه (٤٨٧)

وفى بدائع الصنائع : ويجوز لصاحب العدة أن يتزوجها إذا لم يكن هناك مانع آخر غير العدة ، لأن العدة حقه ، وقال الله - تعالى - « فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » (٤٨٨) أضاف العدة إلى الأزواج فدل على أنها حق الزوج ، وحق الإنسان لا يجوز أن يمنعه من التصرف ، وإنما يظهر ذلك فى حق الغير .

وكذلك لا عدة على المهاجرة كالمسبية ، وهى المرأة التى خرجت إلينا من دار الحرب مسلمة مراغمة لزوجها فإنه يجوز نكاحها ولا عدة عليها فى قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : عليها العدة ولا يجوز نكاحها إلا بعد انتهاء العدة (٤٨٩)

(٤٨٥) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ج٢ ص ٦٧٥

(٤٨٦) صحيح الترمذى ٦٤/٥

(٤٨٧) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ج٢ ص ٦٧٥

(٤٨٨) الأحزاب ٤٩

(٤٨٩) بدائع الصنائع ٢٦٩/٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الحجة فى تحريم الزواج فوق الأربع
أما الدليل على أن النكاح فوق الأربع مجتمعات لايجوز- فهو قوله -
تعالى : « وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك
أدنى ألا تعولوا » (٤٩٠) .

فقد نصت الآية على جواز الواحدة ، والاثنين ، والثلاث ، والأربع ،
ومنع فوق ذلك . ومن تأول الآية بإباحة التزوج فوق ذلك فقد أخطأ خطأ
بيناً-

قال القرطبى : اعلم أن هذا العدد مثنى وثلاث ورباع لايدل على إباحة
تسع كما قال من بعد فهمه للكتاب والسنة ، وأعرض عما كان عليه سلف
هذه الأمة ، وزعم أن الواو جامعة ، والذى صار إلى هذه الجهالة وقال هذه
المقالة - الرافضة وبعض أهل الظاهر ، فجعلوا مثنى مثل اثنين ، وكذلك
ثلاث ورباع ، وذهب بعض أهل الظاهر أيضا إلى أقبح من ذلك فقالوا
 بإباحة الجمع بين ثمانى عشرة - تمسكا منه بأن العدد فى تلك الصيغ يفيد
التكرار ، والواو للجمع . وهذا كله جهل باللسان والسنة ، ومخالفة لإجماع
الأمة ، إذ لم يسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع فى عصمته
أكثر من أربع . . ؟ وأخرج مالك فى الموطأ ، والنسائى والدارقطنى فى
سننها أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال لغيلان بن أميه الثقفى ، وقد

الاسلام والأسرة

أسلم - ونحته عشرة نسوة ، « اختر منهن أربعا وفارق سائرهن »
وفي كتاب أبي داود عن الحارث بن قيس قال : أسلمت وعندي ثمان
نسوة ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم - فقال : « اختر منهن
أربعا »

وأما ما أبيع للنبي - صلى الله عليه وسلم - فذلك من خصوصياته .
وأما قولهم بأن الواو جامعة فقد قيل ذلك ، لكن الحقيقة أن الله تعالى -
خاطب العرب بأفصح اللغات ، والعرب لاتدع تسعة وتقول : اثنين وثلاثة
وأربعة ، وإنما الواو في الآية تعني بدل - أى انكحوا ثلاثة بدلا من مثنى ،
ورباع بدلا من ثلاث ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بأو ، ولو جاء العطف
بأو ، لجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث ، ولا لصاحب الثلاث رباع^(٤٩١)
ماحكم من يتزوج خامسة وعنده أربع ؟

قال الإمامان مالك والشافعى : عليه الحد إن كان عالما ، وبه قال أبو
ثور . وقال ابن شهاب الزهرى : يرجم إن كان عالما ، وإن كان جاهلا
يضرب أدنى الحدين وهو الجلد ، ولها مهرها ويفرق بينهما ولا يجتمعان
أبدا .

وقال أبو حنيفة : لا حد عليه في ذلك إذا كان جاهلا - وقال محمد : يحد
في ذات المحرم ولا يحد في غير ذلك^(٤٩٢)

(٤٩١) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٥٨٧ ط دار الشعب

(٤٩٢) المرجع السابق ص ١٥٨٨

الفقه الاسلامي. على المذاهب الأربعة

شرط الجمع بين أربع زوجات

ولئن كان الشرع قد أباح للرجل أن يجمع بين أربع زوجات إلا أنه قد اشترط في جواز ذلك العدل بينهن ، فقد قال - تعالى - « فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة »

وقال الضحاك : العدل يكون في الميل والمحبة والجماع والعشرة والقسم بين الزوجات. الأربع أو الثلاث أو الاثنتين (٤٩٣)

وهذه شروط قد تكون عسيرة التحقيق ، تحول بين الرجل والجمع بين أكثر من زوجة .

لماذا أباح الإسلام التعدد ؟

أما لماذا أباح الإسلام التعدد فذلك لأسباب كثيرة وحكم عالية ، ومن كتب في هذا الموضوع المرحوم العقاد في كتابه : « حقائق الإسلام وأباطيل خصومه » قال :

إن الإسلام لم يمنع الاكتفاء بزوجة واحدة بل استحسنة وحض عليه ، ولم يوجب تعدد الزوجات بل حذر منه ، ولكنه شرع لأزواج يعيشون على الأرض ولم يشرع لأزواج تعيش في السماء ، ولا مناص في كل تشريع من النظر إلى جميع العوارض والتقدير لجميع الاحتمالات ، وفي هذه الاحتمالات ولا ريب ما يجعل إباحة التعدد خيرا وأسلم من تحريمه بغير تفرقة بين ظروف المجتمع المختلفة ، أو بين الظروف المختلفة التي يدفع إليها الأزواج . وينبغي أن ننبه إلى وهم غالب بين الجهلاء والمستعجلين من

(٤٩٣) المرجع السابق ص ١٥٩٠

الاسلام والأسرة

المثقفين عن الأديان في تعدد الأزواج قبل الإسلام ، إذ الغالب على أوهامهم أن الإسلام هو الدين الوحيد الذى أباح تعدد الزوجات ، أو أنه أول دين أباحه بعد الموسوية والمسيحية .

وليس هذا بصحيح . . فإنه لا حجر على تعدد الزوجات في شريعة قديمة سبقت التوراة والإنجيل ، ولا حجر على تعدد الزوجات في التوراة أو في الإنجيل ، بل هو مباح مأثور عن الأنبياء أنفسهم من عهد إبراهيم الخليل إلى عهد الميلاد ، ولم يرد في الأناجيل نص واحد يحرم ما أباحه العهد القديم للآباء والأنبياء ولمن دونهم من الخاصة والعامة ، وما ورد في الأناجيل يشير إلى الإباحة في جميع الحالات ، والاستثناء في حالة واحدة . هي حالة الأسقف حين لا يطبق الرهبانية فيقنع بزوجة واحدة اكتفاء بأهون الشرور ، وقد استحسن القديس أوغسطين أن يتخذ الرجل سرية مع زوجته إذا عقمت هذه وثبت عليها العقم ، وحرّم مثل ذلك على الزوجة إذا ثبت لها عقم زوجها ، لأن الأسرة لا يكون لها سيدان ، واعترفت الكنيسة بأبناء شرعيين للعاهل شرلمان من عدة زوجات .

فالإسلام لم يأت ببدة فيما أباح من تعدد الزوجات ، وإنما الجديد الذى أتى به أنه أصلح ما أفسدته الفوضى من هذه الإباحة المطلقة من كل قيد ، وأنه حسب حساب الضرورات التى لا يغفل عنها الشارع الحكيم ، فلم يحرم امرا قد تدعو إليه الضرورة الحازبة ويجوز أن تكون إباحته خيرا من تحريمه في بعض ظروف الأسرة أو بعض الظروف الاجتماعية العامة . أما هذه الظروف التى تضطر أناسا إلى الزواج بأكثر من واحدة فالأمر فيها

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

موكول إلى الذين يعانون تلك الضرورات .

(١) ومن تلك الضرورات أن يحتفظ الرجل بزوجه عقيمًا أو مريضة لا يريد فراقها ولا تزيد فراقه .

(٢) ومنها أن يتكاثر عدد النساء في أوقات الحروب والفتن مع ما يشاهد من زيادة عدد النساء على عدد الرجال في كثير من الأوقات ، فإذا رضيت المرأة في هذه الأحوال أن تتزوج من ذى حليلة فذلك أكرم لها من الرضا بعلاقة الخلية التي لاحقوق لها على زوجها ، وأكرم لها على زوجها ، وأكرم لها كثيراً من الرضا بابتذال الفاقة أو بذل النفس في سوق الرذيلة .

شروط وضعها الإسلام :

ومن حسنات التشريع في جميع هذه الضرورات أنه يحسب حسابها ، ولا ينسى الحيلة ، لاتقاء ما يتقى من أضرارها ومن سوء التصرف فيها . . وكذلك صنع الإسلام بعد إباحة تعدد الزوجات للضرورة . . فإنه اشترط فيه : ● العدل ونبه الرجال إلى صعوبة العدل بين النساء مع الحرص عليه : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » . . (٤٩٤) « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » . (٤٩٥)

● واشترط على الأزواج القدرة على تكاليف الحياة الزوجية والتسوية في السكن والرزق . . « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » (٤٩٦)

(٤٩٤) النساء ٣

(٤٩٥) النساء ١٢٩

(٤٩٦) الطلاق ٦ .

الاسلام والأسرة

« وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف . (٤٩٧) »

● ولا يسقط عن الزوج واجب الإحسان في المعاملة - سواء اتصلت بينه وبين حليلته أصرة الزواج أو انتهت بينهما هذه الأصرة إلى الفراق من غير رجعة - قال تعالى :

« الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يَخافا ألا يقيما حدود الله » (٤٩٨)

بل لا يسقط هذا الواجب حتى في حالة الطلاق بعد زواج لم تنعقد فيه الصلة بين الزوجين :

« يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فيما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً » . (٤٩٩)

● وهناك حيلة تعدل سلطان التشريع كله في أمر تعدد الزوجات ، لأنها تكل القول الفصل فيه إلى اختيار المرأة ، فإن شاءت قبلته ، وإن لم تشأ رفضته ، فلا يجوز إكراهها عليه ، ولا يصح الزواج إذا بنى على الإكراه . (٥٠٠)

وقد يضاف إلى هذه الأسباب ما يلي :

● أن الرجل قد تحصنه زوجة واحدة فصونا له عن الزنا واتخاذ الخليلات

(٤٩٧) البقرة ٢٣٣ .

(٤٩٨) البقرة ٢٣٩ .

(٤٩٩) الأحزاب ٤٩ .

(٥٠٠) حقائق الإسلام وأباطيل خصومه - لعباس محمود العقاد ص ١٧٦ : ص ١٧٩ ط المؤتمر الإسلامي ص ١٩٥٧ م .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أباح الله له التزوج بأكثر من واحدة ..
● أن الغرض من الزواج وهو التوالد والتناسل يكون أكثر تحققا بتعدد الزوجات . (٥٠١)

اعتراضات البعض على إباحة التعدد :-

وإذا كان الشرع قد أباح التعدد بالصورة التى ذكرنا ، فإن هناك بعض الأصوات تعترض على ذلك بحجج كثيرة - منها :

● أن إباحة التعدد قد يؤدى إلى فساد الأسرة ، لأن العداوة بين الضرائر لاتنقطع ، ولها أسوأ النتائج فى حل الروابط بين أفراد الأسرة ، ولأن أولاد الرجل الواحد من أمهات شتى ينشأون متعادين متباغضين ، ولأن الرجل فى الغالب لا يستطيع العدل بين الزوجات ولا القيام بشئونهن جميعا فتكثر الخصومات والمنازعات .

الرد على هذا الاعتراض :

ولكن الشارع رأى أن مضار إباحة التعدد أخف من مضار حظره فاتقى أشد الضررين بإباحة أخفهما فأباح التعدد وقيد هذه الإباحة بالقدرة على العدل بين الزوجات ، فمن خاف أن لا يعدل بين المتعددات فلاتباح له إلا واحدة . (٥٠٢)

إن المحاذير التى رددتها تلك الأصوات مردها - فعلا - إلى عدم مراعاة العدل الذى اشترطه الشارع ، ولاتغار المرأة من ضررتها ولا تعاديها إلا إذا

(٥٠١) مركز المرأة فى الإسلام للمستشار أحمد خيرت ص ٧٤ - دار المعارف .

(٥٠٢) المرجع السابق .

الاسلام والأسرة

رأت زوجها يفضل غيرها عليها ولا يساويها بها . ولو أنها رآته يعاملها كغيرها سواء ، ولا يحايي إحداهن على حساب الأخرى استقرت الحياة وسارت كما كانت تسير في عهد السلف الصالح حيث كانت تجتمع الضرائر في بيت الزوج دون مشاحنة أو بغضاء . حقاً كانت تحدث بينهن غيرة في بعض الأحيان ، وقد حدث ذلك في بيت النبي - ﷺ - نفسه ، ولكن حكمة الزوج وحسن سياسته وسعة أفقه تستطيع أن تطفئ نار تلك الغيرة . وتذهب ما يترتب عليها من مشكلات .

رؤية عصرية لهذه المسألة :

يقول الدكتور زكريا البري : أما مانشاهده من فسّاد بعض الأسر واضطراب أمرها مما ينسب إلى تعدد الزوجات ، فإن منشأه هو سوء الأخلاق وعدم الاسترشاد بمبادئ الشريعة في العدل بين الزوجات والأولاد ، وإساءة الرجل في استعمال حقه في التعدد عند عدم الحاجة إليه أو عدم قدرته على التزاماته . (٥٠٣)

ونظراً لسوء استعمال هذا الحق ، وتجاوز الناس لفهوم الشريعة الغراء واتباعهم دواعي الهوى والشهوة بسبب تفتح أبواب الثراء ، وعدم الاعتصام بالدين والخلق ، فقد نادى البعض بتقييد هذا التعدد وطلبوا من ولى الأمر أن يتدخل فيه ، وقد دفعهم إلى ذلك أمران :

١ - أن الأغلبية الساحقة من الرجال أساءوا استعمال هذا الحق أو هذه

(٥٠٣) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية في الفقه والقانون ص ٥٩ - للأستاذ زكريا البري
أستاذ الشريعة الإسلامية - معهد الدراسات الإسلامية بالزمالك .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الرخصة ، الأمر الذى ترتبت عليه أضرار جسيمة بالأسرة والزوجات والأبناء والبنات ، حتى لقد يبلغ الأمر ببعضهم أن يكيد لزوجته فيتزوج بزوجة أخرى تأديبا لها ، مجاهراً بأنه يستعمل حقاً له من الشارع الحكيم .

٢ - إن الوازع الدينى قد ضعف فى هذا العصر الذى كثر فيه الملحدون والمتشككون والمستهترون وضعاف الإيثار وغير المتقين ، فقل من يخاف أن لا يعدل فلا يتزوج بأخرى ، وقل من يعدل إذا ما جمع بين زوجتين ، والحرمة الدينية عند عدم العدل لا تكفى فى هذا الزمان الذى لا يخشى الله فيه سوى القلة القليلة الذين تفتحت قلوبهم للإيمان الصحيح . وإذا كانت الحرمة الدينية غير كافية الآن فأى ضير فى أن تضم إليها الحركة القضائية ؟ وذلك بتقييد التعدد - أى يجعل مناطه إذن القاضى ، ولا يأذن القاضى بالتعدد إلا إذا ثبتت له مقدرة الزوج المالية على الإنفاق ومقدرته الجسدية والصحية على تحمل أعباء التعدد .

لذلك نادى هؤلاء بأنه لا يجوز لمزوج أن يعقد زواجه بأخرى إلا بإذن القاضى ، وأن القاضى لا يأذن إلا بعد التحرى وظهور القدرة على القيام بحسن المعاشرة والإنفاق على أكثر من زوجة فى عصمته ، ومن تجب نفقتهم عليه من أصوله وفروعه . (٥٠٤)

وللرد على هذه المقترحات نقول : إن الإسلام نفسه قد قيد هذا التعدد ولم يتركه على إطلاقه . ولو التزم الناس حدود ما شرع الله لاستراحوا .

(٥٠٤) مركز المرأة فى الإسلام - المستشار أحمد خيرت ص ٧٥ .

الاسلام والأسرة

وقد أقام النظام الإسلامى - العلاقات بين الرجل والمرأة على أسس عادلة بدلاً من أن تترك لنظام القانون المدنى - والمقصود بذلك النظام الوضعى الذى قد يتعرض للخطأ والصواب - ونلاحظ أن تعدد الزوجات فى تناقص مستمر كما تدل الإحصاءات ، كما نلاحظ أن هناك مطالبة من قبل كاتبات غربيات يطالبن بالأخذ بنظام تعدد الزوجات فى الإسلام ، وقد نشر ذلك فى الصحف الغربية ، واستشهد به الشيخ رشيد رضا فى تفسير المنار^(٥٠٥) عند قوله تعالى :

« فانكحوا ما طاب لكم من النساء » .

على أن هناك اتجاهاً عاصرياً نحو تأييد رأى الداعين إلى التقييد ، وقد بدأ ذلك فعلاً فى القانون السورى حيث صدر مرسوم تشريعى برقم ٥٩ صدر فى ١٧ / ٩ / ١٩٥٣ م نصت المادة رقم ١٧ منه على أن للقاضى ألا يأذن للمتزوج بأن يتزوج على امرأته إذا تحقق أنه غير قادر على نفقتها ، وجاء فى المذكرة الإيضاحية :

ولما كانت إباحة التعدد مشروطاً فيها شرط القدرة على الإنفاق على الزوجات جميعاً ، وكان المشرع قد أخذ بقول من قال بالتفريق لعدم الإنفاق فقد منع زواج المتزوج مرة ثانية ، إذا كان لا يستطيع الإنفاق على زوجته ، عملاً بقاعدة سد الذرائع ، وذلك مع بقاء الحكم على حاله من جهة صحة هذين الزوجين إذا وقعا حفظاً للنتائج فى الأنساب وغيرها .^(٥٠٦)

(٥٠٥) تفسير المنار ج ٤ .

(٥٠٦) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية - ذكرى البرى هامش ص ٦٠ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وكان قد صدر فى مصر مشروع قانون ينص على أنه لا يجوز لمتزوج أن يعقد زواجه بأخرى ، ولا لأحد أن يتولى عقد هذا الزواج أو يسجله إلا بإذن القاضى الذى فى دائرة اختصاصه مكان العقد .

ولا يأذن القاضى بزواج متزوج إلا بعد التحرى وظهور القدرة على القيام بحسن المعاشرة والإنفاق على أكثر من فى عصمته من النساء ، ومن تجب نفقتهم عليه من أصوله وفروعه .

ولا تسمع عند الإنكار أمام القضاء دعوى زوجية حدثت بعد العمل بهذا القانون إلا إذا كانت ثابتة بورقة رسمية . (٥٠٧)

وتحدث الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر حينذاك عن هذا المشروع قائلاً : ما قصدنا أن نقول : إن الزواج بدون إذن القاضى غير صحيح ، ولم نحمل ولى الأمر على أن ينهى عن واجب ، أو أن يخالف السياسة الشرعية إلى سياسة ظالمة ، ونحن أول من يقدر الحكمة فى تعدد الزوجات . . . ونقول : إن التعدد ضرورى للنوع الإنسانى لاعتبارات كثيرة . . .

ولكن الشريعة الإسلامية وضعت للتعدد ، بل للزواج الأول نفسه قيوداً دقيقة لو عمل بها الناس لما احتاج أولو الأمر إلى التدخل ، ولما وجدت شكوى من التعدد .

لم نغير بهذا القانون - يعنى الجديد - نصوص الإسلام ، بل الأمر

(٥٠٧) المرجع السابق .

الاسلام والأسرة

بالعكس أريد بهذا القانون رد الناس إلى نصوص الإسلام ، فهذه القواعد الخاصة بالزواج لا تخرج عن أن تكون من قبيل النهى عن المنكر ، ومع التساهل نقول : إنها جعلت لولى الأمر التدخل فى منع بعض المباحات للمصلحة . (٥٠٨)

وصدر قانون الأحوال الشخصية الجديد ، وفيه نص يعطى الزوجة الأولى حق طلب فسخ عقد الزواج بينها وبين زوجها إذا تزوج عليها دون رضاها . . .

وأعطيت الزوجة الجديدة حق الفسخ أيضاً إذا لم تكن عالة بزواجه من الأولى (٥٠٩) .

هل للمرأة حق فى أن تشترط عدم الزواج عليها ؟

قال الشيخ سيد سابق : كما أن الإسلام قيد التعدد بالقدرة على العدل وقصره على أربع ، فقد جعل من حق المرأة أو وليها أن يشترط ألا يتزوج الرجل عليها ، فلو شرطت الزوجة فى عقد الزواج ألا يتزوج الرجل عليها صح الشرط ولزم ، وكان لها حق فسخ الزواج إذا لم يف لها الزوج بالشرط ولا يسقط حقها فى الفسخ إلا إذا أسقطته ورضيت بمخالفته . .

ولى هذا ذهب الإمام أحمد - إذ الشروط فى الزواج أكبر خطراً منها فى البيع والإجارة ونحوهما ، فلهذا يكون الوفاء بما التزم منها واجب وأكد .

(٥٠٨) بحوث فى التشريع الإسلامى وأسانيد قانون الزواج والطلاق - للإمام الأكبر محمد مصطفى المراغى ص ٥٠ ، ص ٥٨ .
(٥٠٩) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية هامش ص ٦٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

واستدل الإمام أحمد لمذهبه بما يأتى : روى البخارى ومسلم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « إن أحق الشروط أن توفوا ما استحللتم به الفروج » .

وروى عبد الله بن أبى مليكة أن المسورين مخرمة حدثه أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على المنبر يقول : « إن بنى هشام بن المغيرة استأذنون أن ينكحوا ابنتهم من على بن أبى طالب فلا آذن لهم ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن إلا أن يريد ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى وينكح ابنتهم ، فإنما ابنتى بضعة منى ، يرىنى ما أرابها ويؤذنى ما آذاها » . . ثم ذكر صهرها له من بنى عبد شمس فأتى عليه فى مصاهرته إياه ، فأحسن .

قال : « حدثنى فصدقنى ، ووعدنى فوفى لى ، وإن لست أحرم حلالاً ولا أحل حراماً ، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله فى مكان واحد أبداً » (٥١٠) . .

تعليق ابن القيم على هذا الحديث .

قال ابن القيم - فيما يذكره كتاب فقه السنة - : هذا الحديث يتضمن أموراً :-

● أن الرجل إذا اشترط لزوجه ألا يتزوج عليها لزمه الوفاء بالشرط ، ومتى تزوج عليها فلها الفسخ .

الاسلام والأسرة

● ووجه تضمن الحديث ذلك أنه - صلى الله عليه وسلم - أخبر أن ذلك يؤذى فاطمة - رضى الله عنها - ويريبها ، وأنه يؤذى - صلى الله عليه وسلم - ويريبه .

● ومعلوم قطعاً أنه - صلى الله عليه وسلم - إنما زوج علياً فاطمة - رضى الله عنها - على ألا يؤذيها ولا يريبها ولا يؤذى أباه - صلى الله عليه وسلم - ولا يريبه - وإن لم يكن هذا مشروطاً في صلب العقد فإنه من المعلوم بالضرورة .

● وفي ذكره صهره الآخر وثناؤه عليه بأنه حدثه فصدقه ووعدده فوفى له تلميح لعل - رضى الله عنه - وتهيج له على الاقتداء به ، وهذا يشعر بأنه قد جرى منه وعد له بأنه لا يريبها ولا يؤذيها ، فحثه على الوفاء له كما وفى له صهره الآخر -

● فيؤخذ من هذا أن المشروط عرفاً كالمشروط لفظاً ، وأن عدمه يجوز الفسخ لمشرطه ، فلو فرض أن من عادة قوم أنهم لا يخرجون نساءهم من ديارهم ، ولا يمكنون الزوج من ذلك مطلقاً ، واستمرت عادتهم على ذلك - كان كالمشروط لفظاً ، وهو مطرد على قواعد أهل المدينة . وقواعد الإمام أحمد - رحمه الله - أن الشرط العرفي كاللفظي سواء . وعلى هذا فلو فرض أن المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نساءهم ضرة ، ولا يمكنونه من ذلك ، وعادتهم مستمرة بذلك كان كالمشروط لفظاً .

وعلى هذا فسيده نساء العالمين ، وابنة سيد ولد آدم أجمعين أحق النساء

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بهذا ، فلو شرطه على في صلب العقد كان تأكيداً لا تأسيساً .
وفى منع على - رضى الله عنه - من الجمع بين فاطمة - رضى الله عنها -
وبين بنت أبى جهل حكّم بديعة . . . وهى أن امرأة مع زوجها فى درجة تبع
له ، فإن كانت فى نفسها ذات درجة عالية وزوجها كذلك كانت فى درجة
عالية بنفسها وبزوجها . وهذا شأن فاطمة وعلى - رضى الله عنهما -
ولم يكن الله - عز وجل ليجعل ابنة أبى جهل مع فاطمة - رضى الله
عنها - فى درجة واحدة ، فلم يكن نكاحها على سيدة نساء العالمين
مستحسناً ، لا شرعاً ولا قدراً . وقد أشار - صلى الله عليه وسلم - إلى ذلك
بقوله . . « والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله فى مكان واحد
أبدأً ^(٥١١) » .

ومنع النبى - صلى الله عليه وسلم - علياً أن يتزوج على فاطمة - رضى
الله عنها - أمر خاص بها ، ومزية اختصت بها لما ورد فى فضلها من آثار ،
فقد أخرج عبد الرحمن بن أبى نعيم عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً : « سيدة
نساء أهل الجنة فاطمة إلا ما كان من مريم » .

وفى الصحيحين عن المسور بن مخرمة : سمعت رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - على المنبر يقول : « فاطمة بضعة منى يؤذيها ما يؤذي
ما رابها ^(٥١٢) » .

وعن على بن الحسين بن على عن أبيه عن على قال : قال النبى - صلى

(٥١١) فقه السنة ج ٢ ص ١٠١ ، ص ١٠٢

(٥١٢) الإصابة لابن حجر ج ٨ ص ٥٦

الاسلام والأسرة

الله عليه وسلم - لفاطمة : « إن الله يرضى لرضاك ويفضبك لغضبك ^(٥١٣) » .

وعلى ذلك فإن هذا الحكم الذى أصدره النبى - صلى الله عليه وسلم - فى هذه الحالة الخاصة هو حكم خاص بها لا ينسحب على غيرها . . . وقد تزوج الصحابة على علم النبى - صلى الله عليه وسلم - على زوجاتهم ولم يمعهم ولم يقيدهم طالما لا يزيد فى الجمع على أربع .
وسياق بعد ذلك حكم ما إذا اشترط الزوج أو الزوجة شرطاً فى عقد الزواج . وفيه مزيد لتوضيح هذه المسألة ومناقشتها وبيان رأى الجمهور والحنابلة فيها .

توصية

ويعد أن استعرضنا ما ذكره العلماء قديماً وحديثاً حول موضوع تعدد الزوجات - نخلص إلى أن التشريع الإسلامى هو أحكم تشريع يراعى ظروف المجتمع والناس . وهو وإن كان قد أباح التعدد إلا أنه قيده بشروط تحول دون استغلاله استغلالاً سيئاً . .

هو لم يمنع التعدد ولكنه قيده ، والقائلون بأن الإسلام منع التعدد لأنه أباحه بشرط العدل ، ثم قال : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ^(٥١٤) » فيكون التعدد غير جائز لعدم تحقق شرطه وهو العدل . . نقول لهم : هذا كلام ظاهر الخطأ لأن العدل فى الآية الأولى وهى

(٥١٣) المرجع السابق

(٥١٤) النساء ١٢٩

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

« فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة^(٥١٥) »

غير العدل الذى جاء فى الآية الثانية وهى

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم »

فالعدل فى الآية الأولى هو العدل فى الأمور الظاهرة من معاملة ونفقة ومبيت والعدل فى الآية الثانية هو العدل فى الميل القلبى والمحبة الباطنية ، وهذا أمر غير مستطاع لأنه ليس بيد الإنسان ، بل هو بيد مقلب القلوب . ولذلك قال الله - تعالى -

« فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة^(٥١٦) » .

ولذلك فإن التعدد أمر تدعو إليه الضرورة التى أشرنا إليها فيما سبق ، ومنعه بقانون يتعارض مع شريعة الإسلام ، فالأولى أن يترك الأمر على ما شرعه الله ، مع إرشاد الناس إلى آداب الدين ، وتعليمهم ما يجب عليهم نحو دينهم ومجتمعهم وأسرهم ، وتحذيرهم عاقبة تجاوز هذه الآداب والاستهانة بها ، وسوء استعمال الرخص التى أباحها الله لمصلحة عليا وغاية مثل استعمالاً سيئاً .

الحالة السادسة من حالات التحريم المؤقت

وهناك حالة سادسة من حالات التحريم المؤقت وهى :

أنه يحرم على الرجل أن يتزوج من المرأة التى لعنها بعد أن قذفها بالزنا أو نفى نسب ولده منها إليه ثم فرق القاضى بينهما ، فإنه لا يحل له الزواج بها

(٥١٥) النساء ٣

(٥١٦) راجع : الأحكام الأساسية للأسرة الاسلامية . زكريا البرى ص ٥٧

الاسلام والأسرة

بعد ذلك إلا إذا كَذَّبَ نفسه وقرر براءتها مما اتهمها به ، لأنه بعد أن زالت الثقة بينهما لا محل لبقاء الزوجية ولا لاستئناف زوجية أخرى بعد ذلك إلا إذا عادت الثقة والاطمئنان بينهما بتكذيبه نفسه فيها رماها به ..
والحجة في ذلك هو قول الله - تعالى -

« والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين . ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم » (٥١٧)
قال العلماء في سبب نزول هذه الآيات أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - « البينة أو خذ في ظهرك » فقال هلال : يا رسول الله إذا رأى أحدنا رجلاً على امرأته يلتمس البينة ، فجعل النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : « البينة وإلا حد في ظهرك » فقال : هلال : والذي بعثك بالحق إنى لصادق ولينزلن الله في أمرى ما يبرئ ظهري من الحد . فنزلت الآيات (٥١٨) .
وبالتلاعن يحدث الفراق بين الزوجين ..

وقد ذهب الجمهور من العلماء إلى أن المتلاعنين لا يتناكحان أبداً ، فإن أكذب نفسه جلد الحد ولحق به الولد ولم ترجع إليه أبداً .

(٥١٧) النور ٦ ، ١٠

(٥١٨) تفسير القرطبي ج ٧ ص ٤٥٧٥ ط دار الشعب

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال أبو حنيفة ومحمد : إذا أكَذَبَ نفسه جُلِدَ الحد ولحق به الولد وكان خاطباً من الخطاب إن شاء . وهذا هو قول بعض التابعين من أمثال سعيد ابن المسيب ، والحسن ، وسعيد بن جبير . . . وقالوا : يعود النكاح حلالاً كما لحق به الولد ، لأنه لا فرق بين شئ من ذلك ^(٥١٩) .

وقال الشافعى وأحمد : لا تحل له أبداً لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعد أن فرق بين المتلاعنين : « لا يجتمعان أبداً » ، ولقوله لمن لاعن زوجته : « لا سبيل لك عليها »

وأجاب أبو حنيفة عن ذلك بأن هذا التأيد فى الحرمة إنما هو فيمن لم يكذب نفسه ^(٥٢٠) .

وقال مالك وأصحابه : بتمام اللعان تقع الفرقة بين المتلاعنين ، فلا يجتمعان أبداً ولا يتوارثان ، ولا يحل له مراجعتها أبداً لا قبل زوج آخر ولا بعده . وهو قول الليث بن سعد وزفر بن الهذيل والأوزاعى ^(٥٢١) .

ما الحكم إذا اشترط أحدهما فى النكاح شرطاً ؟

الشرط فى اصطلاح الفقهاء

قال الفقهاء : الشرط هو ما يتوقف عليه الحكم وليس بعلّة للحكم ولا بجزء منه .

وقال بعضهم : هو كل أمر رُبطَ به عَدَمًا لا وجوداً وهو خارج عن

(٥١٩) تفسير القرطبى ج ٧ ص ٤٥٨٦ ط دار الشعب

(٥٢٠) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية - زكريا البرى - ص ٦١

(٥٢١) تفسير القرطبى ج ٧ ص ٤٥٨٥ ط دار الشعب

الاسلام والأسرة

ماهينه ، أى أن عدم الشرط يستلزم الأمر المشروط له ، أما وجود الشرط فلا يستلزم وجود المشروط .

أو بعبارة أخرى : هو اسم لما يتعلق به الوجود دون الوجوب ، أى ما يتوقف عليه وجود الشيء ، بأن يوجد عند وجوده لا بوجوده . كالدخول فى قول الرجل لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فإن الطلاق يتوقف على وجود الدخول ، ويصير الطلاق عند وجود الدخول مضافاً إليه موجوداً عنده لا واجباً به^(٥٢٧) .

ويقسم الفقهاء الشروط المقترنة بعقد الزواج إلى أربعة أقسام :

١ - القسم الأول : شروط تكون جزءاً من مقتضى العقد أو مؤكدة لمقتضاه .

فالشروط التى من مقتضى العقد مثل : اشتراط الزوجة على زوجها فى عقد النكاح أن ينفق عليها ويكسوها ويسكنها فى مسكن يليق بها ويعاشرها بالمعروف ولا يقصر فى حقها ..

والشروط المؤكدة لمقتضى العقد مثل : اشتراط كفيل بالمهر فى عقد النكاح وحكم هذا القسم من الشروط صحيح باتفاق الفقهاء .

٢ - القسم الثانى : الشروط التى تؤثر فى صحة العقد وتبطله ومثال ذلك التوقيت فى عقد النكاح ، فهذا الشرط يمنع العقد من التمام ، لأن الغرض من عقد الزواج الدوام وليس التوقيت ، فإذا اشترط ما ينقض ذلك بطل العقد .

(٥٢٢) شروط عقد الزواج فى الشريعة الاسلامية دكوتر كامل عل ص ٣٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وحكمه : أن هذا الشرط يؤثر على عقد النكاح بالبطلان عند جمهور الفقهاء - وسيأتى بيان ذلك .

٣ - القسم الثالث : شروط مخالفة لمقتضى العقد ، أو ورد فيها نهي من الشارع . . . مثال الشرط المخالف لمقتضى العقد : أن يشترط الزوج في عقد الزواج ألا ينفق على زوجته ، أو ألا ترثه عند موته .

ومثال الشرط الذى نهى عنه الشارع - أن تشترط الزوجة على زوجها أن يطلق ضرثها ، فمثل هذا الشرط ورد فى النهى عنه قوله - ﷺ - : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صَحْفَتَهَا فإِنَّمَا لَهَا مَا قَدَرُهَا » (٥٢٣)

قال ابن حجر : هذا مثل يضرب للاستتار عليها بخطها فتكون كمن قلب إناء غيره فى إنائه ، وقال الطيى : هذه استعارة تمثيلية . . شبه النصيب والبخت بالصحفة ، وشبه الحظوظ والتمتع بها بما يوضع فى الصحفة من الأطعمة اللذيذة ، وشبه الافتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الصحفة عن تلك الأطعمة (٥٢٤)

حكم هذا القسم . . . الشرط باطل ولكنه لا يؤثر فى العقد بالبطلان ، بل يُلغى الشرط ويبقى العقد صحيحا .

٤ - القسم الرابع : شروط ليست من مقتضى العقد ولا مؤكدة لمقتضاه ولا مخالفة له ، ولم يرد بها نهي من الشارع ، ولم يأمر بها الشرع ، ولكن فيها غرض صحيح لمن اشترطها .

(٥٢٣) صحيح البخارى ج ٧ ص ٢٦

(٥٢٤) فتح البارى ج ٩ ص ١٢٨

الاسلام والأسرة

مثال ذلك : اشتراط الزوجة على زوجها في عقد النكاح ألا يتزوج عليها ، أو ألا يخرجها من بلدها أو دارها .
وهذا القسم موضع خلاف بين الفقهاء ... وقد ذهبوا في ذلك
مذهبيين : -

● المذهب الأول - مذهب جمهور الفقهاء الذين يرون أن هذا الشرط فاسد ولا يلزم الوفاء به ، ولكن فساد الشرط لا يؤثر على العقد ، فالعقد صحيح ، ولكن الشرط فاسد .

● المذهب الثاني هو مذهب الحنابلة ، ويرون أن مثل هذه الشروط صحيحة يلزم الوفاء بها ، فإن امتنع الزوج عن الوفاء للمرأة بما اشترطته كان من حقها أن تفسخ العقد .

وأساس الخلاف بين جمهور الفقهاء والحنابلة في مثل هذا النوع من الشروط - أن الحنابلة يجعلون الأصل في الشروط الصحة حتى يوجد دليل من الأدلة المعتبرة يثبت البطلان .

أما الجمهور فيرون أن الأصل عدم الإلزام بالشرط حتى يوجد دليل شرعى يثبت الإلزام .

من أدلة الجمهور :

ويستدل الجمهور لرأيهم بأن الأصل في الشروط هو المنع والبطلان لقوله - عنه - : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط » (٥٢٥)

(٥٢٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ ص ١٤٤

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وجه الدلالة بهذا الحديث أن رسول الله - ﷺ - أبطل في هذا الحديث كل شرط لم يرد على صحته دليل معين في كتاب الله - تعالى - لأنه ليس في كتاب الله - تعالى - أى ليس في حكم الله وشرعه .

وقد ردُّ عليهم بعدم صلاحية هذا الحديث للاستدلال ، لأنه جزء من حديث طويل مرتبط بواقعة معينة - وهى حادثة بريرة :

روت عائشة - رضى الله عنها - قالت : جاءتني بريرة قالت : كاتبت أهلك على تسع أواق في تسع سنين ، في كل سنة أوقية فأعنينى - فقالت عائشة : إن شاء أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة ويكون الولاء لى فعلت - فذكرت ذلك لأهلها فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم ، فأتتنى ، فذكرت ذلك . قالت : فانتزعتها . فسمع رسول الله - ﷺ - فسألنى فأخبرته ، فقال : « اشترها وأعتقها واشترطى الولاء فإن الولاء لمن أعتق » ففعلت ، قالت : ثم خطب رسول الله - ﷺ - عشية فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال : « أما بعد ، فما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله ، ما كان من شرط ليس فى كتاب الله - عز وجل - فهو باطل وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق ، ما بال رجال منكم يقول أحدهم : أعتق فلانا والولاء لى ، إنما الولاء لمن أعتق » (٥٢٦) .

فهذا الحديث يمثل قضية خاصة بالشروط التى تنافى أحكام الشريعة الإسلامية وأحكام الشريعة الإسلامية استفيد كثير منها من أدلة

الاسلام والأسرة

أخرى غير كتاب الله - عز وجل - وهي الأدلة التي اعتمدها الفقهاء لما رأوا أنها لا تتنافى مع روح الشريعة وأسسها العامة وقواعدها الكلية .
● ومن أدلتهم النقلية أيضاً قوله - ﷺ - : « المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » (٥٢٧)

ووجه الدلالة في هذا الحديث أنه يدل بلفظه على بطلان كل شرط يتضمن تحريم ما أباحه الله - تعالى - أو إباحة ما حرمه الله - تعالى - فلو قيل بالإلزام بالشرط من غير دليل يشبهه لمكان الشرط محرماً للحلال ، إذ يجعل ما لم يكن لازماً في مرتبة اللزوم ، وما ليس واجباً في مرتبة الواجب .

وبيان ذلك أن الله - تعالى - أحل للرجل أن ينكح أربعاً وذلك في قوله - جل وعلا - « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » (٥٢٨)
فاذا اشترطت عليه الزوجة ألا ينكح عليها حظرت عليه ما وسع الله - تعالى - . .

وقول الرسول - ﷺ - : « لا يحل للمرأة أن تصوم وبعلها شاهد إلا بإذنه إلا رمضان » (٥٢٩) فجعل له منعها مما يقربها إلى الله إذا لم يكن فرضاً عليها ، لعظم حقه عليها ، وأوجب الله - عز وجل - له الفضيلة عليها ، ولم يختلف أحد في أن له أن يخرجها من بلد إلى بلد ، ويمنعها من الخروج ،

(٥٢٧) سنن الترمذی ح ٢ ص ٤٠٣

(٥٢٨) النساء ٣

(٥٢٩) سنن أبي داود ح ١ ص ٣٣٠

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

فإذا اشترطت عليه ألا يمنعها من الخروج ولا يخرجها من دارها فقد شرطت عليه إبطال ماله عليها (٥٣٠)

وقد نوقش هذا الدليل أيضا ، وردَّ بأنه لا يصلح الاستدلال به ، ذلك أن الإلزام بالشرط في عقد النكاح وارد به دليل ويلزم الوفاء به ، وهو قوله - ﷺ - : « إن أحق الشروط أن توفوا بها ما استحللتم به الفروج » (٥٣١) .

● ومن أدلتهم العقلية : أن آثار العقد من صنع الشارع صيانة لعقد الزواج عن الاضطراب ، ومنعاً للناس من أن يُخضعوا الحياة الزوجية لأهوائهم ، فتخرج عن معناها وما يحوطها به الشارع من تقديس ، فلا يتبغى إدخال شروط على هذه الآثار ، لأن الزوج ربما يتكرر للشرط مستقبلاً فيحدث ذلك اضطراباً وخللاً في الأسرة . .

بماذا استدل الحنابلة ؟

● استدلوا من السنة بما رواه عقبة بن عامر أن رسول الله - ﷺ - قال : « إن أحق الشروط أن توفوا ما استحللتم به الفروج » .
ووجه الاستدلال بهذا الحديث الشريف أنه يدل على استحقاق الوفاء بالشروط ، وأن شروط النكاح أحق بالوفاء من غيرها ، وذلك لأن قوله - ﷺ - « أحق » اسم تفضيل ، وهو دليل على أن الشروط يلزم الوفاء بها .

(٥٣٠) الأم للشافعي ج ٥ ص ٧٢

(٥٣١) صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٦

الاسلام والأسرة

فالحديث عام وشامل لكل الشروط وهو يؤكد طلب الوفاء بها ، فالمرأة إذا اشترطت شرطاً في النكاح فإنها لم ترض بإباحة فرجها إلا بذلك الشرط ، فإذا كان الله قد حرم أخذ المال إلا بالتراضي ، فالفروج أولى أن تحرم إلا بالتراضي ، وشأن الفروج أعظم من شأن المال .

ولهذا أمر النبي - ﷺ - في النكاح برضا المرأة ووليها ، ولم يكف برضا أحدهما ، فنهى الولي أن يزوج المرأة إلا برضاها ، ونهى المرأة أن تتزوج إلا بإذن وليها ، فدل ذلك على أن اعتبار الرضا في النكاح أعظم .

اعتراض ورد هليه .

واعترض على هذا الاستدلال بأنه لا يصلح للاحتجاج به ، لأن المراد بلفظ « أحق » ما هو أحق في نفسه وليس بباطل - أى غير محرم في الشرع ، وأن المراد بالشروط الواردة في الحديث الشروط التي أمر الله - تعالى - أن تستحل الفروج بها ، من الصداق والنفقة والكسوة والإسكان والمعاشرة بالمعروف وترك المضارة أو التشريع بإحسان . أما الشروط الفاسدة التي تحل الحرام أو تحرم الحلال فهي شروط باطلة لا يجوز إمضاؤها .

وقد أجيب على هذا الاعتراض بأن هذا التأويل الذي ذكر مخالف لظاهر الحديث ، ولفظة « أحق » تفيد أن الشروط كلها مستحقة للوفاء ، وأن بعضها أولى في هذا الاستحقاق ، وهي الشروط المتعلقة بالنكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق (٥٣٢) .

أما حمل الشروط في الحديث على الشروط التي تجب بالنكاح من المهر

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والنفقة والكسوة وحسن المعاشرة فغير مسلم ، لأن هذه الأمور تجب بنفس العقد سواء شرطت فيه أو لم تشترط .
● واستدل الحنابلة أيضا بهذا الأثر .

روى سعيد بن منصور من طريق إسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن ابن غنم قال : كنت مع عمر حيث تمس ركبتى ركبتة ، فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين ، تزوجت هذه وشرطت لها دارها ، وإن أجمع لأمرى - أو شأنى - أن أنتقل لأرض كذا وكذا ، فقال : لها شرطها .

فقال الرجل : هلك الرجال ، إذ لا تشاء امرأة أن تطلق زوجها إلا طلقت . فقال عمر : « المؤمنون على شروطهم عند مقاطع حقوقهم » (٥٣٣)

ووجه الاستدلال بهذا الأثر أن عمر - رضى الله عنه - قضى للمرأة التى اشترط لها زوجها ألا ينقلها من بلدها بما شرطته - وهو عدم نقلها من بلدها ، وهو شرط ليس من مقتضى عقد النكاح بل مخالف لمقتضاه .
وقول عمر - رضى الله عنه - « المؤمنون على شروطهم » يدل على أن الحكم فى الشروط مطلقا هو الصحة ولزوم الوفاء بها ، فإذا لم يف لها به فلها الفسخ ، لأنه شرط لازم فى العقد ، فيثبت حق الفسخ بترك الوفاء به (٥٣٤) ● واستدل الحنابلة بدليل عقلى وهو :

أن الشروط فيها منفعة مقصودة لمشرطتها ، ورضاه بالعقد على هذا الشرط ، وهى لا تمنع تحقق مقاصد النكاح التى قام الدليل الشرعى على

(٥٣٣) صحيح البخارى ج ٧ ص ٢٦ - فتح البارى ج ٩ ص ١٢٦

(٥٣٤) المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٩٣

الاسلام والأسرة

طلبها ، فكان لابد من الوفاء به .

وبناء على هذا يصح العقد ويصح الشرط بصحة العقد ، ويلزم الوفاء بالشرط إجابة للأمر العام « يأبىها الذين آمنوا أوفوا بالعقود »^(٥٣٥) فإذا حصل خلل في الرضاء الذى عليه قوام العقد يثبت للشارط حق الفسخ بترك الوفاء بالشرط^(٥٣٦)

وقد رجح البعض مذهب الحنابلة للأسباب الآتية :

١ - أن الاجتهاد عندهم لم يفرق بين عقد النكاح وغيره في حرية اشتراط الشروط وقوتها الزومية ، وسوغ للزوجين أن يشترطا ما يشاءان في عقد النكاح من الحقوق والمصالح ، والأحوال التى لاتنافى موضوع الزواج ونظامه الشرعى في الإسلام .

وكل شرط صحيح بشرطه أحد الزوجين إذا لم يتحقق يسوغ للأخر فسخ النكاح . أما الشروط التى يمنعها الشرع بنص خاص أو يترتب عليها نقص الحقوق والواجبات التى تعد من النظام الشرعى في النكاح - كشرط توقيت النكاح أو عدم الإنفاق على الزوجة ، فهذه شروط باطلة .

٢ - اجتهاد الحنابلة جاء مجبداً هام في قاعدة الشروط العقدية ، وهى أن الشرط قد يكون في ذاته وبحسب طبيعته غير ملزم شرعاً للمشروط عليه ، كما لو اشترطت المرأة ألا يتزوج عليها أو لا ينقلها من بلدها ، فإنه يسن

(٥٣٥) المائدة ١

(٥٣٦) اعتمدنا في هذا البحث على ما جاء في كتاب « شروط عقد الزواج في الشريعة الإسلامية » دكتور كامل على ص ٧٠ ص ٧٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

للزواج أن يفى ما استطاع ، ولكن لا يجب عليه الوفاء ولا يجبر عليه قضاء ، لأن الشرع أطلق له حرية السعى والسفر والانتقال والتزوج فى الحدود التى رسمها . . ولكنه إذا لم يف بالشرط كان للزوجة الخيار فى فسخ النكاح أو إبقائه .

وقد انتقد الشيخ محمد أبو زهرة هذا الاتجاه .

فقال : إننا لو أخذنا بمذهب الإمام أحمد فى الشروط المقترنة بعقد الزواج لكانت آثار عقد الزواج متأثرة بإرادة العاقدین ، ويذهب عن الحياة الزوجية ما يحاط بها من قدسية ، ويقارب الزواج الإسلامى من الزواج المدنى الذى يعقد فى المدن اللاهية للعبة فى أوروبا وأمريكا ، يعقد لرغبة عارضة ويفسخ لمثلها ، ولأننا لو جعلنا باب الشروط مفتوحا والوفاء بها لازما لاضطربت الحياة الزوجية أيما اضطراب . ولنضرب مثلا لذلك شرطا نص عليه وهو ألا ينقلها من بلدها ، فإذا كانت مثلا فى القاهرة لا ينقلها إلى طنطا أو أسيوط أو أسوان ، فإذا اضطره عمله إلى الإقامة فى أسوان فإنه لا يسوغ له أن ينقل زوجته وولده إليها ، وتستمر العشرة على هذا النظام هى فى الشمال وهو فى الجنوب لا يتلاقيان إلا بشق الأنفس ، فأى زواج هذا ؟ وأى بيت يتكون من هذين العشرين المتناهين ؟ أو كيف تكون رعاية الأولاد بين هذين الأليفين المتباعدين (٥٣٧) ؟

وعلى هذا فترجيح مذهب الحنابلة فيه نظر ، لأنه يجافى الحكمة من

(٥٣٧) المرجع السابق نقلا عن كتاب : الأحوال الشخصية للشيخ محمد أبو زهرة ص ١٨٦ .
ص ١٨٨ دار الفكر العربى ، الطبعة الثالثة .

الاسلام والأسرة

مشروعية الزواج وهى الاستقرار والسكن .. على أن الاستشهاد بالأثر
الوارد عن عمر - رضى الله عنه - منقوض برواية أخرى عنه ، فقد روى ابن
وهب بإسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج امرأة فشرط لها أن لا
يخرجها من دارها ، فاحتكموا إلى عمر فوضع الشرط . وقال : المرأة مع
زوجها . قال أبو عبيد : تضادت الروايات عن عمر فى هذا (٥٣٨)
وقال على - رضى الله عنه - فى هذه المسألة : سبق شرط الله شرطها .
وبذلك قال الليث والثورى والجمهور ، حتى إنهم قالوا : لو كان صداق
مثلها مائة مثلا فرضيت بخمسين على ألا يخرجها فله إخراجها ولا يلزمه إلا
المسمى .

وقال الأحناف : لها أن ترجع عليه بما نقصت له من الصداق .
وقال الشافعى : يصح النكاح ويلغى الشرط ويلزمه مهر المثل . وقد
أجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط
فكذلك هذا .

وهناك حديث يقوى رأى الجمهور فى ذلك - وهو ما أخرجه الطبرانى فى
الصغير بإسناد حسن عن جابر ؓ أن النبى - صلى الله عليه وسلم - خطب أم
مبشر بنت البراء بن معرور لزيد بن حارثة : فقالت إني شرطت لزوجي أن
لا أتزوج بعده ، فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : « إن هذا
لا يصلح » (٥٣٩)

(٥٣٨) فتح البارى ج٩ ص ١٢٦ ط الريان
(٥٣٩) فتح البارى ج٩ ص ١٢٦ .. وراجع ترجمتها فى أسد الغابة ج٧ ص ٣٩٠ ،
والإصابة لابن حجر ج٨ ص ٣٠٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

صور أخرى من الشروط

الزواج على شرط الخيار :

من الشروط المقارنة للعقد - أحيانا - أن يشترط الزوجان أو أحدهما الخيار لنفسه أو لغيره ثلاثة أيام أو أكثر أو أقل .

كأن يقول : تزوجتك على أن يكون لى الخيار ، أو يكون لأبى الخيار ثلاثة أيام . فإن قالت : قبلت انعقد النكاح وبطل الشرط فلا يعمل به ، وكما أن النكاح ليس فيه خيار شرط فليس فيه كذلك خيار رؤية ولا خيار عيب ، فلو تزوج امرأة من غير أن يراها فليس له الخيار فى العقد بعد رؤيتها ، وكذلك إذا تزوج امرأة بها عيب لا يعلم به ، ثم اطلع عليه بعد فليس له الخيار أيضا^(٥٤٠) .

وقال الأحناف : إذا كان فى أحد الزوجين عيب فلا خيار للآخر إلا فى أَلْبَبٍ والعنة والخصاء - وهذه عيوب تكون فى الرجل - أما عيوب المرأة فلا خيار فيها بإجماعهم ، لأن المستحق منها هو التمكين - وهو موجود - والاستيفاء من الثمرات ، واختلاله بالعيوب لا يوجب الفسخ ، لأنه يقدر على الطلاق .

وعيوب الرجل - غير ما ذكر - كالجنون والجذام والبرص لا توجب الفسخ وإن كان محمد قد قال : لها الخيار أيضا فيها ، لأنه لا تنتظم المصالح بينهما مع وجود هذه العيوب ، فيثبت لها الخيار دفعا للضرر عنها ، بخلاف الزوج

(٥٤٠)، الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٨٦

الاسلام والأسرة

لأنه يقدر على دفعه بالطلاق .

وحجة أبي حنيفة وأبي يوسف في أنه لا خيار لها في الجنون والجدام والبرص ، أن الخيار يبطل حق الزوج فلا يثبت وإنما ثبت في الحب والعنة لإخلالهما بالمقصود من النكاح . وغير ذلك من العيوب لا تخل به ^(٥٤١) والعين هو الذي لا يصل إلى النساء ، أو يصل إلى الثيب دون الأبكار ، أو يصل إلى غير زوجته ولا يصل إليها .

وتكون العنة لمرض ، أو ضعف ، أو كبر سن ، أو من أخذ بسحر فإذا كان الزوج عنيًا وخاصمته المرأة في ذلك أجله القاضي سنة ، فإن وصل إليها ، وإلا فرق بينهما إن طلبت المرأة ذلك ، لأن لها حقًا في الوطء فلها المطالبة به ، ويجوز أن يكون ذلك لمرض ، ويحتمل أن يكون لأفة أصلية ، فجعلت السنة معرفة لذلك ، لاشتغالها على الفصول الأربعة ، فإن كان المرض من برودة أزاله حر الصيف ، وإن كان من رطوبة أزاله بيس الخريف ، وإن كان من حرارة أزاله برد الشتاء ، وإن كان من بيس أزاله رطوبة الربيع ، على ما عليه العادة .

وقد روى ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود - رضي الله عنهم - فإذا مضت السنة ولم يصل إليها علم أنه لأفة أصلية - فتخير - فإن اختارت نفسها قال أبو يوسف ومحمد : بانت منه - وهو ظاهر الرواية - وروى الحسن عن أبي حنيفة : لا تبين إلا بتفريق القاضي - وهو المشهور

(٥٤١) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١١٥

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

من مذهبه^(٥٤٢) . لأن النكاح عقد لازم ، وملك الزوج فيه معصوم فلا يزول إلا بإزالته دفعا للضرر عنه ، لكن لما وجب عليه الإمساك بالمعروف أو التسريح بالإحسان ، وقد عجز عن الأول بالعنة ، ولا يمكن للقاضى النيابة فيه فوجب عليه التسريح بالإحسان . فإذا امتنع عنه تاب القاضى منابه ، لأنه نُصِب لدفع الظلم ، فلا تبين بدون تفريق القاضى ، فإذا فرق يصير كأنه طلقها بنفسه ، فتكون تطليقة بائنة ، ليحصل مقصودها وهو دفع الظلم عنها بملكها نفسها .

ويشترط طلبها ، لأن الفرقة حقها .

والمراد بالسنة السنة القمرية ، لأنها المرادة عند الإطلاق . وروى عن محمد أنها سنة شمسية ، وتعتبر بالأيام ، وتزيد على القمرية أحد عشر يوما ، ويحسب منها أيام الحيض وشهر رمضان ، لأن السنة لا تخلو من ذلك ، ويحسب مرضه ومرضها إن كان نصف شهر ، أما إذا كان أكثر عوضه عنه .

وعن أبى يوسف : إن حجت أو هربت أو غابت لم تحتسب تلك المدة من السنة .

وإن حج هو أو هرب أو غاب احتسبت عليه من السنة . والتأجيل إنما يكون بعد دعوى المرأة عند القاضى ، فإن اختارت زوجها لم يكن لها بعد ذلك خيار ، لأنها رضيت بطلان حقها .

(٥٤٢) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

ولو خيرها القاضى فقامت من مجلسها قبل أن تختار فلا خيار لها .
وإن طلب العنين أن يؤجله القاضى سنة أخرى لم يؤجله إلا برضاها ،
فإن رضيت جاز ، ولها أن ترجع وتختار قبل مضي السنة الأخرى .
فإذا فرق القاضى بينهما ، ثم عاد فتزوجها فلا خيار لها لأنها رضيت
بالعنة (٥٤٣)

ولو اختلفا في الوصول إليها ، فإن كانت ثيبا فالقول قوله مع يمينه لأنه
منكر حق التفريق ، ولأن الأصل السلامة والعيب عارض . فإن حلف
بطل حقها ، وإن نكل عن اليمين أجل سنة كسائر الحقوق .
وإن كانت بكرأ نظرها النساء ، فإن قلن : هي بكر أجل سنة ، وإن
قلن : هي ثيب ، حلف على الوجه الذى بينا .
حكم المجبوب : والمجبوب هو الذى قطع ذكره أصلاً . وحكمه أنه
يفرق بينهما في الحال ، لأنه لافائدة في التأجيل .
حكم الخصى : والخصى يجامع ولكنه لا يحبل - وهو الذى نلت
أنثياه ... وحكمه حكم العنين .

المرأة الرتقاء : وإذا كانت المرأة رتقاء - وهي التى التصق ختانها فلم تنل
لالتصاق ذلك الموضع منها ، فهى لا يمكن جماعها - فلا ولاية لها في طلب
الفسخ من الخصى أو العنين إذ لاحق لها في الوطء ...
ولو وطئها الزوج مرة واحدة ثم عن أوجب فلا طلب لها ولا خيار . (٥٤٤)

(٥٤٣) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١١٥ . ص ١١٦

(٥٤٤) المرجع السابق ج ٣ ص ١١٦ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

رأى الشافعية فى شرط الخيار :

قال الشافعية ؛ إذا نكح الرجل المرأة على أنه بالخيار فى زواجها يوماً أو أقل أو أكثر ، أو على أنه بالخيار ولم يذكر مدة ينتهى إليها إن شاء أجاز النكاح وإن شاء رده . أو قال : على أننى بالخيار يعنى : أن له الخيار - إن شاء أجاز النكاح وإن شاء رده . فالنكاح فاسد .

وكذلك الأمر إن كان الخيار للمرأة دونه ، أولها معاً ، أو شرطاه ، أو شرطه أحد لهما ، ففى ذلك كله النكاح باطل .

فإن لم يدخل بها فهو مفسوخ ، وإن أصابها قلها مهر مثلها بما أصاب منها ، ولانكاح بينهما ، ويخطبها مع الخطاب ، وتعتد منه . ولو تركها حتى تستبرئ كان مستحباً . (٥٤٥)

وحجة الشافعى فى ذلك أن النبى - ﷺ - نهى عن نكاح المتعة ، فلما كان نكاح المتعة مفسوخاً لم يكن للنهى عنه معنى أكثر من أن النكاح إنما يجوز على إحلال المنكوحة مطلقاً لا إلى غاية - وذلك أنها إذا كانت إلى غاية فقد أباحت نفسها فى حال ومنعتها فى أخرى ، فلم يجز أن يكون النكاح إلا مطلقاً من قبلها

ولم يخالف أحد فى أن الزواج لا يجوز على الخيار كما يجوز ذلك فى البيوع . (٥٤٦)

(٥٤٥) الام ٥ / ٨٧ .

(٥٤٦) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

وقال المالكية .

الشروط في النكاح أربعة أنواع :

النوع الأول : التعليق على الشرط وهو لا يضر وإن لم يكن حقيقاً ، فإن قال : زوجت ابنتي فلانا إن رضي ، ولم يكن موجوداً بالمجلس ، فلما بلغه ذلك قال : رضيت صح المزواج . .

النوع الثاني : أن يشترط شرطاً مقارناً للعقد مفسداً له : كاشتراط الخيار للزوج أو الزوجة أو لهما معا ، أو لغيرهما . . فهذا العقد مفسوخ إن لم يدخل بها .

فإن دخل بها صح ولها الصداق المسمى ، أو صداق المثل إن يكن سمي صداقاً .

وكاشتراط الإتيان بالصداق في وقت معين كأن يقول الولي : إذا لم تحضر الصداق في يوم كذا فلا نكاح بيننا ، فقال الزوج : قبلت على ذلك . فإن لم يأت بالصداق قبل الأجل أو عنده فسخ العقد مطلقاً قبل الدخول وبعده . وإذا جاء بالصداق قبل الموعد أو عنده فسخ العقد قبل الدخول وصح بعده .

وكاشتراط ما يناقض العقد كقول الزوج للولي : زوجني فلانة على ألا أسوى بينها وبين ضررتها ، أو على ألا ترث ، أو على أن أمرها بيدها ونحو ذلك . فهذه شروط تفسخ العقد قبل الدخول ، وإن دخل بها صح العقد وألغى الشرط .

النوع الثالث : ألا يكون الشرط مناقضاً للعقد كاشتراط المرأة ألا يتزوج

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

عليها وهذا لا يضر العقد ولكنه يكره ، ويندب للزوج الوفاء به .

النوع الرابع : شروط يجب الوفاء بها ويكون للزوجين بها خيار فسخ العقد ، كاشتراط الزوج سلامة زوجته من العيوب ، فإن اشترط سلامة العنين فوجدها ضرية أو عوراء ، أو اشترط البكارة فوجدها ثيبا : فللزوج الخيار في الفسخ إن شاء أمضى وإن شاء فسخ [(٥٤٧)] .

ماالشروط التي نهى الشرع عنها ؟

هناك شروط نهى الشرع عنها نهيًا قاطعًا . وحرّم الوفاء بها في عقود

الزواج .

● من ذلك : أن تشترط المرأة طلاق ضرعتها . فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه أو يبيع على بيعه ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفيء مافي صحفتها - أو إنائها - فإنما رزقها على الله - تعالى [(٥٤٨)] .

لقد نهى النبي - ﷺ - عن أن تسأل المرأة طلاق ضررتها لتستأثر بحفظها من زوجها ، وتستفرغ الخير كله لنفسها .

وعن عبدالله بن عمرو أن رسول الله - ﷺ - قال : « لا يحل أن تنكح امرأة بطلاق أخرى » (٥٤٩) فهذا النهي يقتضي فساد المنهي عنه وإبطال حقه

(٥٤٧) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٧٧ وص ٧٨ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٣٧ .

(٥٤٨) فقه السنة ٢ / ٥٤ .

(٥٤٩) مجمع الزوائد ٤ / ٨١ ، ٧ / ٦٣ .

الاسلام والأسرة

وحق امرأته فلا يصح .

ولسائل أن يسأل : ما الفرق بين أن تشتط المرأة طلاقاً ضررها وبين أن تشتط ألا يتزوج عليها ؟

والإجابة على هذا السؤال كما يرى ابن القيم - أن الفرق بينهما واضح - لأن في اشتراط طلاق الزوجة إضراراً بها ، وكسراً لقلبها ، وخراباً لبيتها ، وشيئة أعدائها بها ، وليس من ذلك شيء في اشتراطها عدم الزواج عليها . (٥٥٠)

حكم نكاح المتعة والنكاح المؤقت :

تعريف المتعة : المتعة في اللغة مأخوذة من المتاع ، والمتاع كل ما انتفع به ، ومنه متعة النكاح ومتعة الطلاق ومتعة الحج ، لأن في كل منها انتفاعاً بوجه من الوجوه .

وفي اصطلاح الفقهاء : تزوج المرأة إلى مدة - فإذا انقضت المدة انقطع النكاح .

والنكاح المؤقت : هو الذي ينشأ بلفظ النكاح أو الزواج أو غير ذلك من الألفاظ الصالحة لإنشاء عقد الزواج ، ولكن يقترن بالصيغة ما يدل على توقيت الزواج بوقت محدود ، كأن يقول الرجل للمرأة : زوجيني نفسك لمدة عشرة أيام فتقول المرأة : قبلت .

ولافرق في حقيقة الأمر بين نكاح المتعة والنكاح المؤقت . فكلاهما محدود بأجل ، وكلاهما باطل .

(٥٥٠) فقه السنة ٢ / ٥٤ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كان نكاح المتعة مشروعاً ثم أبطل :

ما سبب مشروعيته أولاً ؟

كان المسلمون فى صدر الإسلام قلة يكاد يُقضى عليهم بمناضلة أعدائهم بصفة مستمرة ، وقد اقتضاهم النضال المستمر أحياناً العجز عن القيام بتكاليف الحياة الزوجية وأعبائها ، وبخاصة أنهم كانوا فى حالة فقر شديد ، مع كونهم حديثى عهد بعباداتهم التى ربوا عليها قبل الإسلام ، وهى فوضى الشهوات فى النساء حتى كان الواحد منهم يجمع تحتها ماشاء من النساء يقرب منهن من شاء ويبعد منهن من شاء ، فإذا كان أمثال هؤلاء فى حالة حرب فكيف يكون حالهم ؟

إن الطبيعة البشرية لها حكمها ، والحالة المادية لها حكمها كذلك ، فكان لابد أن يكون هناك تشريع مؤقت يجابه هذا الموقف ، ويرفع العنت ، ويحول بينهم وبين تكاليف الحياة الزوجية ، فكان نكاح المتعة أو النكاح المؤقت ، الذى يبيح للرجل أن يقضى مأربه من المرأة فى حل بدلا من أن يقضيه فى حرام ، فهو يشبه بالحكم العرفى المؤقت بضرورة الحرب . ذلك أن الجيش عادة يحتوى على شباب - بل إن أغلبه شباب - لازوجات لهم ، ولا يستطيعون الزواج الدائم ، كما لا يستطيعون مقاومة الطبيعة البشرية ، وليس من المعقول فى حالة الحرب ومجابهة العدو أن يطالبوا بإضعاف شهواتهم بالصوم الذى هو وجاء للشهوة - كما جاء بذلك الحديث الشريف - لأن المحارب لا يصح إضعافه بأى وجه - لقد كانت هذه الحالة فى ذلك العصر هى التى أدت إلى مشروعية نكاح المتعة .

الاسلام والأسرة

يدل على ذلك ما رواه سبرة حيث قال : « أمرنا رسول الله - ﷺ - بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ، ثم لم نخرج حتى نهانا عنها . (٥٥١) »
فهذا صريح في أنه حكم مؤقت اقتضته ضرورة القتال . ويؤيده أيضاً ما روى عن جابر وسلمة بن الأكوع قالا : « كنا في جيش فأتانا رسول الله - ﷺ - فقال : « إنه قد أذن لكم في أن تستمتعوا فاستمتعوا . (٥٥٢) »
وروى ابن ماجه أن رسول الله - ﷺ - قال : « يأبها الناس إني كنت أذنت في الاستمتاع ، ألا وإن الله حرمها إلى يوم القيامة » . (٥٥٣)
وهذا هو المعقول الذي تقتضيه قواعد الإسلام الذي حرم الزنا واعتبره جريمة من أفظع الجرائم وجعل حده الرجم للمحصن والجلد مائة جلدة لغير المحصن .

أدلة تشير إلى أن إباحة نكاح المتعة كان للضرورة :

- عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : « كنا نغزو مع رسول الله - ﷺ - ليس معنا نساء فقلنا : ألا نختصي ؟ فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن نكح المرأة بالثوب إلى أجل ، ثم قرأ عبدالله : « يأبها الذين آمنوا لا تحرموا طبيبات ما أحل الله لكم . . الآية . (٥٥٤) »
- وعن أبي حمزة قال سألت ابن عباس عن متعة النساء فرخص ، فقال له

(٥٥١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٤ .

(٥٥٢) فتح الباري ج ٩ ص ٧٢ ط الريان .

(٥٥٣) مسند ابن حنبل (النكاح) رقم ٢١ - السنن الكبرى للبيهقي ٧ / ٢٠٣ - نصب الراية ٣ / ١٧٧ .

(٥٥٤) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٣ وقال . متفق عليه .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

مولى له : إنما ذلك فى الحال الشديد وفى النساء قلة أو نحوه ، فقال ابن عباس : نعم . (٥٥٥)

● وعن سلمة بن الأكوع قال : رخص لنا رسول الله - ﷺ - فى متعة النساء عام أوطاس ثلاثة أيام ثم نهى عنها . (٥٥٦)

فقد كانت إباحة المتعة ضرورة ولفترة محدودة ، انتهت وحرمت إلى الأبد . ولم يعد مبرر لها .

ومع ذلك فقد اختلف الفقهاء فى حكمها . .

فقال بعضهم بجوازها ، ومن هؤلاء ابن عباس من الصحابة - فى بعض آرائه . وقيل عدل عن ذلك - وحكى جوازها عن أبى سعيد الخدرى وجابر ومن التابعين عطاء وطاووس . وبعض أهل الظاهر .

وقال بعضهم بتحريمها ، وعلى هذا القول : الأئمة الأربعة ، ساروا على نهج من حرمها من الصحابة من أمثال على وعمر وابن عمر وابن مسعود وابن الزبير - رضى الله عنهم .

حجة من أجازها

استدل الذين قالوا بإباحة زواج المتعة بقوله - تعالى « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » (٥٥٧)

وجه الاستدلال بالآية : أن الله تعالى ذكر الاستمتاع ولم يذكر النكاح ،

(٥٥٥) المرجع السابق ص ١٣٤ وقال : رواه البخارى .

(٥٥٦) المرجع السابق .

(٥٥٧) النساء ٢٤

الاسلام والأسرة

والاستمتاع هو التمتع .

● وأن الله - تعالى - أمر بإيتاء الأجر على منفعة البضع وأما النكاح فله مهر مسمى بنفس العقد ، يؤخذ من الزوج أولا قبل التمكن من الاستمتاع (٥٥٨) وقد رد القرطبي في تفسيره على ذلك بقوله : لا يجوز أن تحمل الآية على جواز المتعة ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن نكاح المتعة وحرمه ولأن الله - تعالى - يقول : « فانكحوهن بإذن أهلهن » (٥٥٩) ومعلوم أن النكاح بإذن الأهلين هو النكاح الشرعى بولى وشاهدين ، ونكاح المتعة ليس كذلك

ورد هذا الاستدلال أيضا بما يأتي :

إن هذه الآية واردة في النكاح المعروف لا في نكاح المتعة ، لأن السياق كله في النكاح الشرعى .

وبأن الله ذكر أنواعا من المحرمات ثم قال : وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين . . . وهذا لا يكون إلا في نكاح صحيح .

أما كلمة الأجور فهى تعنى المهور ، لأن الصداق يسمى أجرا . قال تعالى « فانكحوهن بإذن أهلهن وآتوهن أجورهن » (٥٦٠) . . . وقال :

(٥٥٨) شروط عقد الزواج في الشريعة الإسلامية ص ٨٢

(٥٥٩) النساء ٢٥

(٥٦٠) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٧٠ ط دار الشعب

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

« يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن ^(٥٦١) »
● وأما ما ذكره دليلاً لهم وهو الأمر بإيتاء الأجر بعد الاستمتاع بهن ، والمهر يجب بنفس النكاح ويؤخذ قبل الاستمتاع - فقد قيل : في الآية تقديم وتأخير ، وكأنه - تعالى - قال : وآتوهن أجورهن إذا استمتعتم بهن منهن « أي إذا أردتم الاستمتاع بهن كقوله تعالى « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ^(٥٦٢) » إذا أردتم تطليق النساء ^(٥٦٣) .

حجة الذين حرّموا المتعة

وردت أدلة كثيرة من الكتاب والسنة وإجماع الأئمة على تحريم المتعة ، فالدليل من الكتاب الكريم قوله تعالى - والذين هم الفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين . فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ^(٥٦٤)

ففي هذه الآية تحريم ابتغاء غير الزوجة الشرعية ، أو مملوكة اليمين ومن ابتغى غير ذلك كان معتدياً . .

ومن ذلك قوله تعالى : « ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ^(٥٦٥) » كان بعض العرب في الجاهلية يكرهون فتياتهم على البغاء فنهاهم الله عن ذلك .

(٥٦١) الأحزاب ٥٠

(٥٦٢) الطلاق ١

(٥٦٣) شروط عقد الزواج في الشريعة الإسلامية ص ٨٣

(٥٦٤) المؤمنون ٥ ، ٦ ، ٧ . المعارج ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١

(٥٦٥) النور ٣٣

الاسلام والأسرة

والدليل من السنة ماسبق أن رويناه من أحاديث . يضاف إليها من الآثار ما رواه الدار قطنى عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - قال : نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن المتعة ، وقال : إنما كانت لمن لم يجد فلما نزل النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت .

وروى عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - أنه قال : نَسَخَ صوم رمضان كل صوم ، ونسخت الزكاة كل صدقة ، ونسخ الطلاق والعدة والميراث المتعة ، ونسخت الأضحى كل ذبح .
وروى ابن مسعود قال : المتعة منسوخة - نسخها الطلاق والعدة والميراث (٥٦٦) .

وروى على بن أبى طالب - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية (٥٦٧)

فهذه الأحاديث والآثار تشهد بتحريم هذا اللون من النكاح . وقد أجمع أئمة المذاهب الأربعة على تحريم نكاح المتعة ، بعد أن ثبت لهم من صريح الكتاب والسنة الشريفة النهى عنه . وأجمع جمهور الصحابة - رضى الله عنهم - على تحريمه إلا بعض أفراد لم يبلغهم نهى النبى - صلى الله

(٥٦٦) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٧٠ ط دار الشعب

(٥٦٧) صحيح مسلم يشرح النووى ج ٩ ص ١٨٩

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

عليه وسلم - أو تأولوا ما ورد . . وربما كان السبب فى ذلك أيضا اختلافهم فى وقت النهى عنها .

فقد رأينا من حديث « على » السابق أنها حرمت يوم خيبر ، وبعضهم قال : إنها حرمت فى عمرة القضاء ، وبعضهم قال : إنها حرمت عام الفتح ، وبعضهم قال : إنها حرمت يوم حنين ، وبعضهم قال : إنها حرمت يوم تبوك ، وبعضهم قال : إنها حرمت فى حجة الوداع .

وقال الإمام النووى فى شرح صحيح مسلم : الصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين ، فقد كانت حلالا قبل خيبر ، ثم حرمت يوم خيبر ، ثم أبيحت يوم فتح مكة - وهو يوم أوطاس لاتصالهما - ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريما مؤبدا إلى يوم القيامة واستمر التحريم ، ولا يجوز أن يقال : إن الإباحة مختصة بما قبل يوم خيبر والتحريم يوم خيبر للتأييد ، وأن الذى كان يوم الفتح مجرد توكيد للتحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح - ذلك لأن الروايات التى ذكرها مسلم فى الإباحة يوم الفتح صريحة فى ذلك ، فلا يجوز إسقاطها ، ولا مانع من تكرير الإباحة^(٥٦٨)

ومن الذين ورد عنهم إباحة المتعة عبد الله بن عباس . وقد روى أن عليا - رضى الله عنه - سمع ابن عباس يلين فى متعة النساء فقال له : مهلا يابن عباس ، فإنى سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية .

(٥٦٨) صحيح مسلم بشرح النووى ج ٩ ص ١٨٠

الاسلام والأسرة

وفي رواية أن عليا رضي الله عنه قال له : إنك امرؤ تائه ، إن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن متعة النساء (٥٦٩)
ففتوى ابن عباس إذن كانت قبل سماعه نصا صريحا بتحريمها .
ولكن ورد أنه استمر على فتواه بإباحتها بشرط الاضطراب وهذا ما شاع عنه . وقد روى أنه حدثت مشادة بين ابن الزبير وبين ابن عباس - رضي الله عنهما - حول هذا الموضوع .

روى المسعودي قال : حدثنا ابن عمار عن علي بن سليمان النوفلي ، قال : حدثني ابن عائشة والعتبي جميعا عن أبيهما والفاظهما متقاربة قالوا : خطب ابن الزبير فقال : ما بال أقوام يفتون في المتعة ويتقصون حوارى الرسول وأم المؤمنين عائشة ، ما بالهم أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم . يعرض بابن عباس -

فقال ابن عباس : يا غلام ، اصمدني صمده - يعني أوقفني تجاهه - فقال : يا ابن الزبير .

قد انصف القارة من رامها
إننا إذا ما فئة نلقاها
نرد أولاهنا على آخرها

أما قولك في المتعة فإن أول متعة سطع مجمرها لمجمر - سطع بين أمك وأبيك - يريد متعة الحج

وأما قولك أم المؤمنين فبنا سميت أم المؤمنين ، وبنا ضرب عليها

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الحجاب .

فانقطع ابن الزبير ، ودخل على أمه أسماء - رضى الله عنها - فأخبرها فقالت : صدق .

وهذا الخبر يفيد أن ما شاع عن ابن عباس من قوله في المتعة إنما كان يعنى به متعة الحج ، حيث يتحلل الحاج بعد طوافه وسعيه من العمرة ثم يحرم بالحج من جديد يوم التروية (٥٧٠)

ويؤيد ذلك ما حدث به النوفلى عن أبى عاصم عن ابن جريج قال : حدثنى المنصور بن شيبه عن صفية بنت أبى عبيد ، عن أسماء بنت أبى بكر قالت : لما قدمنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع أمر من لم يكن معه هدى أن يحل . قالت : فأحللت ، فلبست ثيابى وتطيبت ، وجئت حتى جلست إلى جنب الزبير ، فقال : قومى عنى .

فقلت : ما تخاف ؟ قال : أخاف أن أجامعك (٥٧١)

فهذا الذى أراد ابن عباس .

لأنه غير معقول أن يكون ابن عباس - رضى الله عنه - غافلاً عما ورد في تحريم المتعة الخاصة بالنساء ، ويعلمها غيره .

وربما يكون قد أفق بإباحتها في حالة الضرورة القصوى التى تبيح الميتة للمضطر ، كما ورد بذلك الحديث الذى ذكرناه عنه ورواه أبو جرة حين قال : سألت ابن عباس - رضى الله عنها - عن متعة النساء فرخص ، فقال

(٥٧٠) مروج الذهب للمسعودى ج ٢ ص ٦٢

(٥٧١) المرجع السابق ص ٦٣

الاسلام والأسرة

له مولى له : إنما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة أو نحوه - فقال ابن عباس : نعم . (٥٧٢)

والمشهور عن ابن عباس حديث آخر يفيد تحريم المتعة . فعن محمد بن كعب عن ابن عباس قال : إنما كانت المتعة في أول الإسلام ، كان الرجل يقدم البلدة ليس له فيها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه حتى نزلت هذه الآية :
« إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » .

قال ابن عباس : فكل فرج سواهما حرام . (٥٧٣)
وربما كان قد أفتى بإباحتها قبل أن ينبهه على إلی تحريمها ، فأفتى بتحريمها حيثئذ .

قال الشوكاني : وقد روى الرجوع عن ابن عباس جماعة منهم محمد بن خلف القاضي المعروف بوكيع - في كتابه الغرر من الأخبار - بسنده المتصل بسعيد بن جبیر . قال : قلت لابن عباس : ماتقول في المتعة فقد أكثر الناس فيها حتى قال فيها الشاعر :

قد قلت للشيخ لما طال محبسه يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس ؟
وهل ترى رخصة الأطراف آنسة تكون مثواك حتى مصدر الناس ؟
قال : سبحان الله - والله ما بهذا أفتيت ، وماهى إلا كالميتة لا تحل إلا

(٥٧٢) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٤ .

(٥٧٣) المرجع السابق وقال : رواه الترمذی .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

للمضطر . (٥٧٤)

وفى رواية : فقال:- إنا لله وإنا إليه راجعون ، والله ما بهذا أفيت ، ولا هذا أردت ، ولا أحللت إلا مثل ما أحل الله الميتة والدم ولحم الخنزير وما تحل إلا للمضطر ، وماهى إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير . (٥٧٥)

من ذلك يتبين أن نكاح المتعة باطل ، وليس هو للنكاح الذى شرعه الإسلام ، فالإسلام يريد من الزواج أن يكون سكناً ورحمة ومودة واستقراراً يترتب عليه بناء أسرة سعيدة ينشأ عنها أبناء وحفدة يكونون أعضاء نافعين موحدين فى المجتمع ويرفعون اسم الله عالياً فى الآفاق . . . ونكاح المتعة لا يهدف إلى ذلك .

والتشريع الإسلامى قد ربط بعنوان الزوجية أحكاماً كثيرة كالتوارث وثبوت النسب والنفقة والطلاق والعدة والإيلاء والظهار واللعان وحرمة التزوج بالخامسة وغير ذلك مما يعرفه الناس جميعاً .

وليس من هذه الأحكام شئ فيما يعرف بنكاح المتعة ، قال أبوهريرة -رضى الله عنه- فيما يرويه عن النبى - ﷺ - هدم المتعة - الطلاق والعدة والميراث . (٥٧٦)

(٥٧٤) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٥ .

(٥٧٥) فقه السنة ٢ / ٤٣ - الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ٨٠ .

(٥٧٦) فتح البارى ج ٩ ص ٧٢ .

الاسلام والأسرة

نكاح المتعة يناقض الحكمة من شريعة الإسلام :

يقول الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق : إن الشريعة التي تبيح للمرأة أن تتزوج في السنة الواحدة أحد عشر رجلاً ، وتبيح للرجل أن يتزوج كل يوم ما يريد من النساء ، دون تحميله ، شيئاً من تبعات الزواج . . إن شريعة تبيح هذا لا يمكن أن تكون هي شريعة الله رب العالمين ، ولا شريعة الإحصان والإعفاف . (٥٧٧)

وقال المرحوم أحمد أمين :

إذا حكمنا العقل في هذا النوع من النكاح لم نجد له منفعة كثيرة عن الزنا ، فإن عد المتعة من باب استئجار بضع المرأة فيه شناعة يمجها الذوق السليم ، وفيه تسهيل لعيشة الإباحة التي لا تقيد بقيود ، ولا تحمل عبء الزواج ، يضاف إلى ذلك ما يستتبعه نظام إباحة المتعة من فساد المرأة واستهتارها وكثرة الضحايا منهن - فاستئجار المرأة أياماً ثم تركها يعرضها لأشد أنواع الخطر ، وهذا ما حدث فعلاً ، وضح بالشكوى منه عقلاء فارس . (٥٧٨)

أحكام مترتبة على زواج المتعة :

من أجل ذلك حرمت المذاهب الأربعة نكاح المتعة وألحقوه بالنكاح المؤقت أو ألحقوا النكاح المؤقت به ، فكلاهما باطل فاسد .

(٥٧٧) شروط عقد الزواج ص ٩٢ نقلاً عن الفتاوى للشيخ محمود شلتوت ص ٢٤٨ .

(٥٧٨) المرجع السابق نقلاً عن ضحى الإسلام لأحمد أمين ص ١٥٨ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قال الشافعى : وجاع نكاح المتعة المنهى عنه كل نكاح كان إلى أجل من الأجال قرب أو بعد ، وذلك أن يقول الرجل للمرأة : تزوجتك يوماً أو عشراً أو شهراً ، أو نكحتك حتى أخرج من هذا البلد ، أو نكحتك حتى تحلين لزوج طلقك ثلاثاً - وهو نكاح المحلل - أو ما أشبه ذلك مما لا يكون فيه النكاح مطلقاً لازماً على الأبد . وكذلك كل نكاح إلى وقت معلوم أو مجهول فالنكاح مفسوخ - لاميراث بين الزوجين - وليس بين الزوجين شئ من أحكام الزواج : كالطلاق أو الظهار أو الإيلاء أو اللعان إلا بولد . وإن كان لم يصبها فلا مهر لها ، وإن كان أصابها فلها مهر مثلها لامسمى لها ، وعليها العدة ولانفقة لها في العدة وإن كانت حاملاً . (٥٧٩)

وعدها حيضتان إن كانت تحيض ، أو خمسة وأربعون يوماً سواء كانت تحيض أو لا تحيض .

وكما يبطل النكاح بالتأقيت يبطل بالاتفاق على أن يكون سرا - بشرط أن يوصى الزوج الشهود بكتمه - وبعضهم يقول : لا يلزم أن يكون الموصى هم الشهود ، بل إذا أوصى الزوج الولي أو الزوجة أو هما معاً بكتمان الزواج فإن الزواج يكون باطلا .

وهذا الحكم - أى بطلان الزواج بالكتمان - خاص بالمالكية : ولكنه لا يبطل بالكتمان عند الشافعية والأحناف . (٥٨٠) وقال الحنابلة : يتناول نكاح المتعة ما كان مؤقتاً مع الولي والشهود ، أو كان بلفظ المتعة بدون ولي

(٥٧٩) الام ج ٥ ص ٨٥ ، ص ٨٦ .

(٥٨٠) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ٩٢ .

الاسلام والأسرة

وشهود ، وهو باطل على كل حال.. وكذلك يبطل العقد إذا نوى به التوقيت ولم يصرح به في صيغة العقد ، إلا إذا نوى أنها امرأته مادام حيا ، ويبطل كذلك إذا شرط طلاقها بعد مدة- ولو مجهولة ، وحكمة أنه يلحق فيه النسب ، ويرث به الولد ويورث ، لأن الوطاء وطء شبهة .

والمعول عليه في نكاح المتعة عند الأحناف أن يذكر لفظ المتعة بأن يقول لها متعني بنفسك أو يتمتع بك أو متعتك نفسي ولكن لا يشترط هذا اللفظ عند الشافعية والمالكية والحنابلة ، بل يصح أن يكون بلفظ النكاح والتزويج . . وذكر بعضهم عن الأحناف أنهم قالوا بقول الأئمة الثلاثة (٥٨١)

ماحكم العقد على المرأة وفي نية الرجل تطليقها ؟

قال الشيخ سيد سابق في هذه المسألة اتفق الفقهاء على أن من تزوج امرأة دون أن يشترط التوقيت ، وفي نيته أن يطلقها بعد زمن أو بعد انقضاء حاجته في البلد الذي هو يقيم به ، فالزواج صحيح .

قال : وخالف الأزاعي فاعتبره زواج متعة . قال الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار : هذا - وإن تشديد علماء السلف والخلف في منع المتعة يقتضي منع النكاح بنية الطلاق ، وإن كان الفقهاء يقولون : إن عقد النكاح يكون صحيحا إذا نوى الزوج التوقيت ولم يشترطه في صيغة العقد ، ولكن كتمانها إياه يكون خداعاً وغشاً ، وهو أجدر بالبطلان من العقد الذي يشترط فيه التوقيت الذي يكون بالتراضي بين الزوج والمرأة ووليها ، وليس فيه من المفسدة إلا العت هذه الرابطة العظيمة ، التي هي أعظم الروابط البشرية ،

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وإيثار التنقل فى مراتع الشهوات بين الذواقين والذواقات ، وما يتركب عل ذلك من المنكرات ، وما لا يشترط فيه ذلك يكون على اشتماله على ذلك غشا وخداعاً تترتب عليه مفسد أخرى من العداوة والبغضاء وذهاب الثقة حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقته ، وهو إحصان كل من الزوجين للآخر وإخلاصه له ، وتعاونهما على تأسيس بيت صالح من بيوت الأمة .^(٥٨٢)

وحقاً ذَكَرَ هذا الإمام ، لأن الإسلام دين صراحة ووضوح ونصيحة ، أما الخداع والغش فقد برىء من صاحبها الإسلام ، وقال النبى - ﷺ - فى ذلك : « من غش أمتى فليس منا » .
مفهوم الصداق

للصداق فى اللغة أسماء كثيرة منها المهر ، يقال : مهرت المرأة إذا أعطيتها المهر ، ولا يقال أمهرتها بمعنى أعطيتها ، وإنما يقال : أمهرها إذا زوجها من غيره على مهر .

ومنها : الصداق - بفتح الصاد وكسرها - مع فتح الدال ، وهو اسم مصدر - لأصдقت الرباعى ، يقال : أصدقت المرأة إصداقاً إذا سميت لها الصداق ، فالمصدر الإصداق ، واسم المصدر : الصداق .

وفى الصداق لغات : يقال فيه صدقة - بفتح الصاد وضم الدال - وصدقة وصدقة - بضم الصاد وفتحها مع سكون الدال - وهو الأصل - مأخوذ من الصدق لأن فيه إشعاراً برغبة الزوج فى الزواج ببذل المال ، ومن هنا يمكن

(٥٨٢) فقه السنة ج ٢ ص ٤٥ .

الاسلام والأسرة

أن يقال : إن معنى الصداق في اللغة هو دفع المال الذي يشعر بالرغبة في عقد الزواج . فيكون المعنى اللغوي مقصورا على ماوجب بالعقد - فيكون أخص من المعنى الشرعى - لأن المعنى الشرعى يتناول مادفع للمرأة بوطء الشبهة وغيره - كما سيجىء (٥٨٣) -

والصداق في اصطلاح الفقهاء :

هو اسم للمال الذى يجب للمرأة في عقد النكاح في مقابلة الاستمتاع بها ، وفي الوطء بشبهة ، أو نكاح فاسد - أو نحو ذلك (٥٨٤) .
مشروعية المهر :

ومشروعية المهر يشير إليها القرآن الكريم في قوله - تعالى - :

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ

هِنَّ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾ (٥٨٥)

وفي قوله - تعالى - :

﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ

مُسْفِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ (٥٨٦)

(٥٨٣) اللسان - القاموس - مادة : مهر

(٥٨٤) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٨٣ ط دار الارشاد - الأحوال الشخصية ص

٦٠ ط ١٤٠٢ هـ

(٥٨٥) النساء ٤

(٥٨٦) النساء ٢٤

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وفى قوله - تعالى - :

﴿فَأَنكِحُوا هُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَنتُوهُنَّ أَجُورُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٥٨٧)

قال القرطبي - حول تفسير الآية الأولى - : هذه الآية تدل على وجوب الصداق للمرأة ، وهو مجمع عليه لاخلاف فيه ، إلا ما روى عن بعض أهل العلم من أهل العراق - أن السيد إذا زوج عبده من أمته أنه لا يجب فيه صداق ، وليس بشيء لقوله - تعالى - « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » فعم ذلك الجميع (٥٨٨) .

وقال فى سبب نزول الآية : كان الولي يأخذ مهر المرأة ولا يعطيها شيئا فنهروا عن ذلك وأمروا أن يدفعوا ذلك إليهن ، وقيل : إن أهل الجاهلية كان الولي إذا زوج المرأة - فإن كانت معه فى العشرة لم يعطها من مهرها كثيرا ولا قليلا ، وإن كانت بعيدة عنه حملها على بيع إلى زوجها ولم يعطها شيئا غير ذلك البعير - وقيل : إن المقصود بها المتشاغرون الذين كانوا يتزوجون امرأة بأخرى (٥٨٩) - نهي عن كل ذلك .

ومما يدل على وجوب المهر من الأحاديث الشريفة ما يأتي :

● عن عامر بن ربيعة أن امرأة من بنى فزاة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله - ﷺ - : « أرضيت من نفسك ومالك بنعلين ؟ » قالت : نعم ، فأجازاه (٥٩٠) .

(٥٨٧) النساء ٢٥

(٥٨٨) تفسير القرطبي ح ٣ ص ١٥٩٤ ط دار الشعب

(٥٨٩) المرجع السابق ص ١٥٩٣

(٥٩٠) نيل الأوطار ح ٦ ص ١٦٦ وقال : رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه

الاسلام والأسرة

● وعن جابر أن رسول الله - ﷺ - قال : لو أن رجلا أعطى امرأة صداقا ملء يديه طعاما كانت له حلالا (٥٩١) .

● وعن أنس أن النبي - ﷺ - رأى على عبدالرحمن بن عوف أثر صفرة فقال : ماهذا ؟ قال : تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب . قال : « بارك الله لك - أولم ولو بشاة » (٥٩٢) .

● وروى سهل بن سعد أن النبي - ﷺ - قال لمن أراد الزواج من المرأة التي وهبت نفسها : « التمس ولو خاتما من حديد »
فكل ذلك يدل على أنه لازواج بدون صداق ، ولا بضر أن يكون قليلا ، كما لا يضر أن يكون مؤجلا - كما سيأتى .

شروط المهر

يشترط في المهر مايتأتى :

الشرط الأول :

أن يكون مالا متقوما له قيمة ، ولا حد لكثره ، ولا لأقله .
فلو تزوجها على شيء يسير ولو ملء كفيه طعاما - كما أشار إلى ذلك الحديث الذى ذكرناه ، أو على نعلين - كما أشار إلى ذلك الحديث الآخر .
صح الزواج - ولأصحاب المذاهب آراء حول هذا الأمر .
فقد رأى الأحناف أن أقل المهر مائتة عشرة دراهم ، ولا يجوز أن يكون

(٥٩١) المرجع السابق وقال : رواه أحمد وأبو داود بمعناه

(٥٩٢) المرجع السابق وقال : رواه الجماعة

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

من غير مال ، والأصل فيه قوله - تعالى - « وأحل لكم ماوراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم » علق الحل بشرط الابتغاء بالمال ، فلا يحل دونه . وسقوطه بالطلاق قبل الدخول عند عدم التسمية لا يدل على عدمه . وقالوا : إن سمي أقل من عشرة فلها عشرة . وقال زفر : لها مهر المثل لأنه سمي مالا يصلح مهرا فصار كعدم التسمية . (٥٩٣)

وحجة أب حنيفة وصاحبيه . أن العشرة لا تتبع في حكم العقد ، فلو سمي بعض العشرة كان كتسميته كلها .

إن الشرع أوجب المهر إظهاراً لخطر النكاح ، ولا يظهر ذلك بأصل المال لتناوله الحقير منه ، وما أوجبه الشرع تولى النبی بیان مقداره كالزكاة (٥٩٤) . . وقد جاء في تفسير قيمة المهر المجل في القرآن قوله - ﷺ - « لامهر أقل من عشرة دراهم » (٥٩٥) .

ولأن المهر ثبت حقاً لله - تعالى - حتى لا يكون النكاح بدونه ، ولو نفاه أو سكت عنه كان لها مهر مثلها . بناء على ما رواه علقمة - قال : سئل عبد الله في امرأة تزوجها رجل ، ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن دخل بها ، قال : فاختلفوا إليه فقال : أرى لها مثل مهر نساها ولها الميراث وعليها العدة ، فشهد معقل بن سنان الأشجعي أن النبی - صلى الله عليه وسلم -

(٥٩٣) المرجع السابق ص ١٧٠

(٥٩٤) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١٠١

(٥٩٥) نصب الرأية للزيلعي ١٩٦/٣ - السنن الكبرى للبيهقي ١٣٣/٧

الاسلام والأسرة

قضى في ربوع ابنة واشق بمثل ما قضى (٥٩٦) .

وقيل : إن النصوص كلها جاءت مشيرة إلى أن المهر لا يشترط فيه إلا أن يكون شيئا له قيمة - بغض النظر عن القلة والكثرة - فيجوز أن يكون خاتما من حديد ، أو قدحا من تمر أو تعليها لكتاب الله - تعالى - وما شابه ذلك إذا تراضى على ذلك المتعاقدان . فعن عامر بن ربيعة أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله - ﷺ - : « أرضيت عن نفسك ومالك بنعلين ؟ » فقالت : نعم ، فأجازه (٥٩٧) .

● وعن سهل بن سعد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله إني وهبت لك نفسي ، فقامت قياما طويلا ، فقام رجل فقال : يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة ، فقال رسول الله - ﷺ - : « هل عندك من شيء تصدقها إياه ؟ » فقال : ما عندي إلا إزارى هذا - فقال النبي - ﷺ - : « إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئا » .

فقال : ما أجد شيئا . فقال : « التمس ولو خاتما من حديد » فالتمس فلم يجد شيئا ، فقال النبي - ﷺ - : « هل معك من القرآن شيء ؟ » قال نعم ، سورة كذا وسورة كذا - لسور يسميها - فقال النبي - ﷺ - : « قد زوجتكها بما معك من القرآن » (٥٩٨) . وفي بعض الروايات الصحيحة :

(٥٩٦) نيل الأوطار ح ٦ ص ١٧٢ وقال ؛ رواه الخمسة وصححه الترمذى .

(٥٩٧) السنن الكبرى للبيهقى ١٣٨/٧ ، صحيح الترمذى ١١١٣ ، سند أحمد ٤٤٥/٣

(٥٩٨) صحيح البخارى ٢٣٧/٦ ، ١٩٢٨/٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

« علمها من القرآن » .

● وعن أنس أن أبا طلحة خطب أم سليم ، فقالت : « والله مامثلك يرد ولكنك كافر وأنا مسلمة ، ولا يحل لى أن أتزوجك ، فإن تسلم فذلك مهرى ولا أسألك غيره ، فكان ذلك مهرها (٥٩٩) » .

فهذه الأحاديث تشير إلى أن المهر قد يكون شيئا قليلا ، كما تجب أن تكون المنفعة مهرا ، وتعليم القرآن من المنفعة .
رأى المالكية :

وقدر المالكية المهر بثلاثة دراهم - يعنى أقله - إلا أنه لم ترد نصوص تحدد ذلك أو تشير إليه .

أما ماورد بخصوص حديث أم سليم وانتفاعها بإسلام أبى طلحة ، وبهذا نفسها له إن أسلم . . فهو يشير إلى أن المنفعة الروحية والمعنوية تفوق المنفعة المادية ، وأن إسلام أبى طلحة شىء تعلق قيمته فوق مايبذل من آلاف الدراهم والدنانير مهرا للمرأة ، وكذلك الحديث الخاص بتعليم القرآن للمرأة فى نظير المهر . فان ماتستفيده من تعلم القرآن ترتفع قيمته عن كل أعراض الدنيا . على أن هناك نصا يفيد أن ذلك كان أمرا خاصا فى حالة خاصة ، وليس حكما عاما . . . فقد روى النعمان الأزدي قال :

زوج رسول الله - ﷺ - امرأة على سورة من القرآن ، ثم قال : « لا يكون - أى القرآن - لأحد بعدك مهرا (٦٠٠) » .

(٥٩٩) فقه السنة ١٥٦/٢

(٦٠٠) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٠ وقال : رواه أبو سعيد فى سننه وهو مرسل

الاسلام والأسرة

وهناك روايات أخرى لبعض الفقهاء في تقدير الحلة الأدنى .

● قال الإمام مالك : إنه مقدر بربع دينار - وقد رأينا القول الآخر المنسوب إليه وهو : ثلاثة دراهم .

● قال ابن شبرمة : أقله خمسة دراهم ، وهي تساوى من العملة المصرية ما يقدر بثلاثة عشر قرشا وربع القرش تقريبا .

● قال إبراهيم النخعي : أقله أربعون درهما ، وعنه أيضا : عشرون .

● قال سعيد بن جبير : أقله خمسون درهما - والدرهم كان يساوى قرشين ونصف القرش تقريبا ، كما كان الدينار يساوى خمسة وخمسين قرشا تقريبا (٦٠١) -

الحل الأقصى للمهر :

وقد اتفق الفقهاء على أنه لاحد لأكثر المهر ، فإن التوسع فيه متروك إلى رغبة الزوج في إسعاد من اختارها شريكة لحياته ، وإشعارها ببه وحنانه ، قال تعالى :

﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ سَبِّدَ آلَ زَوْجٍ مَّكَاتَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتِنًا وَإِنَّمَا مِيرَاثُهُ ﴾ (٦٠٢)

وأورد القرطبي تعليقا على هذه الآية قصة نسبها إلى عمر ، قال : خطب عمر فقال : « ألا لاتغالوا في صدقات النساء ، فإنها لو كانت مكرمة في

(٦٠١) الأحوال الشخصية للأستاذ الدكتور مصطفى شحاته الحسني ص ٦٤

(٦٠٢) النساء ٢٠

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله - ﷺ - فإنه ما أصدق قط امرأة من نسائه ولا بناته فوق اثنتي عشرة أوقية .

فقامت إليه امرأة ، فقالت : يا عمر ، يعطينا الله ونحرمنا ، أليس الله - سبحانه وتعالى - يقول : « وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا » ؟ .

قال عمر : أصابت امرأة وأخطأ عمر ، وفي رواية : فاطرق عمر ثم قال : كل الناس أفه منكم يا عمر (٦٠٣) .

كراهة المغالاة في المهور

ومهما يكن من شيء فإن الإسلام حريص على إتاحة فرص الزواج أمام الشباب ، ليستمتع كل من الرجل والمرأة بالحلال الطيب ، ولا يتم ذلك إلا إذا ذلت الوسائل لكل منهما . ويسرت أمامهما الطرق ، حتى يقدر الفقير على الزواج ولا تنسد المسالك أمامه . وقد جاء في السنة ما يشير إلى كراهة المغالاة في المهور ، فقد جاء ابن أبي حنرد إلى النبي - ﷺ - يستعينه في مهره فسأله عنه فقال : مائتين - فغضب النبي - ﷺ - وقال : « كأنكم تقطعون الذهب والفضة من عُرْض الحرة ، أو جبل (٦٠٤) » فأخذ بعض الفقهاء من هذا كراهية المغالاة في المهور والإكثار فيها . ولكن الحقيقة أن الكراهية تنصرف إلى الفقراء ، فمن كان فقيرا لا يغال في المهر ، بل يبذل ما يقدر

(٦٠٣) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٦٦٩

(٦٠٤) المرجع السابق ص ١٦٧٠

الاسلام والأسرة

عليه وما هو في طوقه ، وقد يسر النبي - ﷺ - أمامه ذلك بما قدمنا من نصوص . أما القادر فلا حرج عليه ، وقد أصدق عمر - رضى الله عنه - أم كلثوم بنت علي - رضى الله عنها - أربعين ألف درهم .

لقد ورد عن النبي - ﷺ - قوله : « إن أعظم النكاح بركة أيسره مثنو (٦٠٥) » وقال : « بين المرأة خفة مهرها ويسر نكاحها وحسن خلقها ، وشؤمها غلاء مهرها وعسر نكاحها وسوء خلقها (٦٠٦) »

إن مغالاة الأولياء في طلب المهور من المتقدمين للزواج تتنافى مع طبيعة هذا الدين المبني على المودة والتراحم . ووضَّع شروط قاسية أمام الزوج ترهقه وتعوقه عن إتمام الزواج أو توقعه في الدين والخرج بعد الزواج . . وقد يترتب عليه كثير من المشكلات والمضايقات . . والأولى أن يتفهم الناس أن المرأة ليست سلعة تباع وأن قيمتها ليست بقدر ما يبذل فيها من مهر . فما المهر إلا مجرد رمز يحل بمقتضاه الإفضاء بين الذكر والأنثى كل منهما إزاء الآخر . فليثق الله أولياء الأمور في بناتهم فلا يرهقوا الفقراء بكثرة المهر وليثق الله الأزواج القادرون فلا يفضوا بشيء على من ملكهم الله أبضاعهن وجعلهن تحت أيديهم .

٢ - الشرط الثاني من شروط الصداق أن يكون طاهرا يصح الانتفاع به ، فلا يصح أن يكون المهر خنزيرا أو دما أو ميتة .

(٦٠٥) مسند أحمد ٨٢/٦ - مشكاة المصابيح ٣٠٩٧

(٦٠٦) مسند أحمد ٩١/٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فإذا سُمى لها خمرًا أو خنزيرًا ، أو غير ذلك مما لا يصح للمسلمين أن يملكوه بطلت التسمية وصح العقد ولها مهر المثل .

وقال المالكية : يفسد ويفسخ قبل الدخول . أما إذا دخل بها فإنه يثبت وتستحق المرأة صداق المثل (٦٠٧) .

٣ - الشرط الثالث : ألا يكون مسمى مفصوبًا فإن سُمى لها صداق مفصوبًا لم يصح الصداق وصح عند ، وكان لها مهر المثل .

٤ - الشرط الرابع : ألا يكون مجهولًا . وللفقهاء حول هذا الشرط آراء . فالأحناف قالوا : إن تزوجها على هذا الجمل أو ذاك فلها أشبههما بمهر المثل . وإن كان مهر المثل بينهما فلها مهر المثل .

وقال أبو يوسف وعمر : لها الأقل بكل حال ، وإن طلقها قبل الدخول فلها نصف الأقل مسمى بيقين لأنه أقل ، ولا يُصار إلى مهر المثل مع المسمى .

وحجة أبي حنيفة في أن لها مهر المثل أن الأصل هو مهر المثل ، وإنما يترك عند صحة المسمى وأنه مجهول لدخول كلمة «أو» فيكون فاسدًا ، إلا أن مهر المثل إذا كان أكثر من الأرفع فقد رضى بالخط ، وإن كان أقل فقد رضى بالزيادة . ومتى جهل المسمى تجب المتعة إذا طلقها قبل الدخول (٦٠٨) .

(٦٠٧) الفقه على المذاهب الأربعة ٨٤/٤

(٦٠٨) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١٠٦

الاسلام والأسرة

وقال المالكية :

إذا سمى لها مهرا مجهولا جهالة فاحشة ، كما إذا تزوجها على ثمرة لم يبد صلاحها بشرط بقائها حتى تنضج لم يصح ، ويقع العقد فاسدا - يفسخ قبل الدخول ، ويثبت بعد الدخول بمهر المثل . فإن شرط قطع الثمرة صح العقد ، ويصح العقد أيضا إذا كانت الجهالة يسيرة .
وإن تزوجها على أن يجهز لها البيت فإنه يصح ولها الحق في الجهاز الوسط (٦٠٩) .

وقال الحنابلة :

لا يصح في المهر أن يكون مجهولا كمطلق مال أو ثوب ، وقال القاضي - من علماء الحنابلة : يصح في مجهول جهالة لا تزيد على مهر المثل : كعبد ، أو فرس ، أو بعير أو ثوب هروى ، أو قفيز حنطة ، أو قطار زيت ، لأنه لو تزوجها على مهر مثلها صح مع كثرة الجهل فهذا أولى ، فإذا زادت جهالته على جهالة مهر المثل - كثوب ودابة أو ما يحكم به رجل لم يصح (٦١٠) .
وقال أبو الخطاب - من فقهاء الحنابلة : إن تزوجها على عبد من عبده صح ، ولها أحدهم بالقرعة - نص عليه أحمد -

وعلى هذا يُخرَج ما إذا أصدقها قميصا من قمصانه ، أو عمامة من عمامته ، أو دابة من دوابه ، لأن الجهالة تقل فيه . ولا تصح على عبد مطلق

(٦٠٩) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ١٠٤ ط دار المأمون

(٦١٠) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٧١٠/٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لأن الجهالة تكثر ، فإن أصدقها ما لا يجوز أن يكون صداقا لم يبطل
النكاح ، وكان لها مهر المثل^(٦١١)

وقال الشافعية :

إذا سُمي لها صداقا مجهولا في الجنس أو الوصف - كما إذا قال لها :
تزوجتك على أحد هذين الثوبين أو الفرسين ، أو قال لها : تزوجتك على
جمل من جمالي لم تصح التسمية وكان لها من مهر المثل^(٦١٢) .

ما حكم صداق الكافرين إذا أسلما أو تحاكما إلينا ؟

إذا تزوج الكافر كافرة بحرم ثم أسلما ، أو تحاكما إلينا قبل الإسلام
والقبض سقط المسمى ووجب مهر المثل ، لأنه لا يمكن إجباره على تسليم
المحرّم .

وإن كان بعد القبض برئت ذمته ، كما لو تباعا بيعا فاسدا وتقابضا .
وإن قبضت البعض برئت ذمته من المقبوض . ويلزمه الباقي بقدر
ما يبقى من مهر المثل . فإن كان الصداق خنزيرين أو زقين من خمر أو زق
خمر وخنزيرا وقبضت أحدهما ففيه وجهان : أحدهما يعتبر العدد لأنه لا قيمة
له فكان الجميع واحدا فيسقط على عدده ، فيسقط نصف الصداق ، ويجب
نصف مهر المثل .

والثاني : يعتبر بقيمته عندهم أو بالكيل إن كان مكيلا لأنه أخصر^(٦١٣)

(٦١١) المرجع السابق

(٦١٢) الفقه على المذاهب الأربعة ١٠٤/٤

(٦١٣) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٧١٢/٢

الاسلام والأسرة

ما الحكم إذا تزوجها على صداقين ؟

إذا تزوجها على صداقين أحدهما سر والآخر علانية - فقال بعضهم :
يؤخذ بالعلانية الزائد على صداق السر زيادة زادها في الصداق ، وإلحاق
الزيادة بالصداق جائزة .

وقال بعضهم : الواجب هو مهر العقد الذى انعقد به النكاح سرا كان أو
علانية ، لأنه الذى انعقد به النكاح ، فكان الواجب هو المهر المسمى فيه ،
كما لو انفرد .

وإلحاق الزيادة بالصداق جائزة ، فإن زادها في صداقها شيئا بعد انبرام
العقد جاز ، وكان الجميع صداقا لقول الله تعالى : ﴿ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ
فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاذِيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ ^(٦١٤) ﴾
نوع الصداق الذى يجوز تقديمه ؛

بعد بيان شرائط المهر ، يتضح أنه لا يشترط أن يكون الصداق خصوص
الذهب والفضة ، بل يصح بعروض التجارة وغيرها من حيوان وأرض
ودار ، وغير ذلك مما له قيمة مالية . وكما يصح بالأعيان يصح بالمنافع
أيضا ، كمنافع الدار والحيوان وتعليم القرآن وغير ذلك ، وإن كان هناك
تفصيل لدى أصحاب المذاهب .

قال الأحناف :

يشترط لصحة تسمية المهر أن يكون المسمى مالا متقوما . وعند
الشافعية : هذا ليس بشرط وتصح التسمية - سواء كان المسمى مالا أو لم

(٦١٤) النساء ٢٤

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يكن - مما يجوز أخذ العوض عنه - ودليله على ذلك قصة المرأة التى قيل فيها : « زوجتكها بما معك من القرآن » ومعلوم أن المسمى هو السورة من القرآن لا يوصف بالمالية ، فدل ذلك أن كون التسمية مالا ليس بشرط لصحة تسمية المهر - هذه حجة الشافعى .

أما حجة الأحناف ، فهى قوله تعالى : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم ﴾^(٦١٥) فهذا شرط فى أن يكون المهر مالا ، فما لا يكون مالا لا يكون مهرا ، فلا تصح تسميته مهرا ، وقوله تعالى : ﴿ فنصف ما فرضتم ﴾^(٦١٦) فيه أمر بتنصيب المفروض فى الطلاق قبل الدخول ، فيقتضى كون المفروض محتملا للتنصيب وهو المثل . وأما الحديث فهو فى حد الاحاد ، ولا يترك نص الكتاب بخبر الواحد . . . لأن السورة من القرآن لا تكون مهرا بالإجماع وليس فيه ذكر تعليم القرآن ولا ما يدن عليه ، ثم إن فى تأويلها : زوجتكها بسبب ما معك من القرآن وبحرمته وبركته ، لأنه كان ذلك النكاح بغير تسمية مال^(٦١٧) .

وينبى على هذا الأصل مسائل نشير إليها فيما يلى :

- إذا تزوج على تعليم القرآن ، أو تعليم الحلال واخراهم من الأحكام ، أو على الحج والعمرة من الطاعات لا تصح التسمية لأن المسمى ليس بمال ، فلا يصير شيء من ذلك مهرا .

(٦١٥) النساء ٢٤

(٦١٦) البقرة ٢٣٧

(٦١٧) مدني نصاب ٢٧٧/٢

الاسلام والأسرة

ثم إن الأصل في التسمية أنها إذا صحت وتقررت يجب المسمى ، ثم ينظر : إذا كان المسمى عشرة فصاعدا فليس لها إلا ذلك وإن كان دون العشرة تكمل العشرة عند أبي حنيفة وصاحبيه خلافا لزفر - وقد مرت هذه المسألة .

وإذا فسدت التسمية أو تزلزلت وجب لها مهر المثل .
● ولو تزوج حر امرأة على أن يخدمها سنة فالتسمية فاسدة ، ولها مهر مثلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وعند محمد : التسمية صحيحة ولها قيمة خدمة سنة . وذكر بعضهم - عن ابن سبابة في نوادره - أن التسمية صحيحة وه عليه رعى غنمها سنة . ولفظ رواية الأصل يدل على أنها لا تصح في رعى الغنم كما لا تصح في الخدمة .

ومن فقهاء الأحناف من جعل في رعى غنمها روايتين ، ومنهم من قال : يصح في رعى الغنم بالإجماع ، وإنما الخلاف في خدمته ^(٦١٨) .

● ولا خلاف في أن العبد إذا تزوج بإذن المولى امرأة على أن يخدمها سنة تصح التسمية ، ولها المسمى ، ولو كان المسمى فعلاً لا استهانة فيه ولا مذلة على الرجل كرعى دوابها وزراعة أرضها .

● ولو تزوجها على منافع سائر الأعيان من سكنى داره ، وخدمة عبيده ، وركوب دابته ، والحمل عليها ، وزراعة أرضه ، ونحو ذلك من منافع الأعيان مدة معلومة صحت التسمية ، لأن هذه المنافع أموال ، أو التحقت

(٦١٨) المرجع السابق ٢/٢٧٧ ، ٢٧٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بالأموال شرعاً في سائر العقود لمكان الحاجة ، والحاجة في النكاح متحققة ، وإمكان الدفع بالتسليم ثابت بتسليم محالها ، إذ ليس فيه استخدام المرأة زوجها ، فجعلت أموالاً والتحققت بالأعيان ، فصحت تسميتها^(٦١٩) .

● إذا تزوجها على أعيان مكيلة أو موزونة أو معدودة ، وكانت قيمتها تساوى عشرة دراهم فأكثر وقت العقد ، ثم نقصت قبل التسليم عن عشرة ، فليس لها الحق في المطالبة بما يكمل العشرة - كما إذا تغير حاله في الكفاءة بعد العقد - لأن المعتبر تحقق ذلك وقت العقد .

أما لو تزوجها على أعيان تساوى قيمتها وقت العقد ثمانية فإن لها أن تطالب بالاثني ، ولو ارتفعت قيمتها إلى عشرة وقت التسليم^(٦٢٠) .

● أفتى متأخرو الأحناف بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والعلوم الدينية للضرورة ، إذ ربما لا يوجد من يعلمها مع وجوبها على المسلمين . وعلى ذلك فيجوز أن يصح ذلك مهرأ ، إذ القاعدة أن الذى تصح عليه الأجرة يصح جعله مهرأ ، لأن الأجرة مال متقوم يقع في مقابل المهر . وعلى هذا تجوز الفتوى بصحة جعل تعليم القرآن والفقه مهرأ على التحقيق^(٦٢١) .

● وليس من الخدمة المهيئة أن يتزوجها على أن يرعى غنم أبيها ، كما وقع لموسى - عليه السلام - مع شعيب - عليه السلام - مما قصه الله علينا في

(٦١٩) بدائع الصنائع ٢ / ٢٧٨ ، ٢٧٩

(٦٢٠) المرجع السابق

(٦٢١) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ١٠٥

الاسلام والأسرة

القرآن الكريم في قوله - تعالى -

﴿قَالَ إِنِّي أَرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجِجَ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَ عُلَاكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ۖ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ۝﴾ (٦٢٢)

وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ له ، ويضمن الولي مهر المثل للمرأة في هذه الحالة (٦٢٣) .

رأى المالكية

وينهى المالكية عن جعل المهر منفعة ابتداء ، ويعملون به بعد الوقوع بالفعل . قال ابن القاسم : تصلح المنافع مهرا مع الكراهة (٦٢٤) .
رأى الحنابلة

وقال الحنابلة : كل ما جاء ثمناً في بيع أو عوضاً في إجارة من دين وعين وحال ومؤجل ، ومنفعة معلومة من حر أو عبد ، كرد عبدها من مكان معين ، وخدمتها في شيء معلوم جاز أن يكون صداقاً ، لأن الله - تعالى - أخبر عن شعيب أنه قال : «إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج» (٦٢٥) ، فجعل الرعى صداقاً ، ولأنه عقد على المنفعة

(٦٢٢) القصص ٢٧ ، ٢٨

(٦٢٣) الفقه على المذاهب الأربعة ١٠٦/ ٤

(٦٢٤) المرجع السابق ، وتفسير القرطبي ج ٣ ص ١٧٠٣

(٦٢٥) القصص ٢٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فجاز ما ذكرناه كالإجارة (٦٢٦) .

قالوا : ويصح للحر أن يتزوج امرأة على أن يخدمها مدة معلومة ، أو على أن يأتيها بخادم حر يخدمها مدة معلومة ، وكذلك يصح أن يتزوجها على عمل معلوم كخياطة ملابس معينة ، سواء خاطها هو أو غيره - فإن تلفت الثياب قبل خياطتها كان عليه نصف قيمة أجرتها ، وإن طلقها قبل الدخول وقبل خياطته كان عليه نصف خياطته إن أمكن وإلا فعليه نصف الأجرة .

وكذلك يصح أن يتزوجها على تعليم أبواب من الفقه أو شيء مباح كالأدب والشعر ، أو تعليم صنعة أو غير ذلك مما يجوز أخذ الأجرة عليه . ويلزم به إن تعذر عليه تعليمها بحيث يدفع أجرة من يعلمها ، فإن طلقها قبل الدخول وقبل تعليمها فإنه يُلزم بنصف أجرة تعليمها ، وإن كان بعد تعليمها رجع عليها بنصف الأجرة إن كانت الفرقة من قبيله ، أما إذا كانت بسببها فإنه يرجع عليها بكل الأجرة (٦٢٧) .

قال القرطبي : إن أصدقها تعليم شعر مباح صح ، قال المزني : ودنك مثل قول الشاعر :

يقول العبد فائدتى ومالى وتقوى الله أفضل ما استفادا
وإن أصدقها تعليم شعر فيه هجر أو فحش كان كما لو أصدقها خمرأ أو

(٦٢٦) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٧٠٩/ ٢

(٦٢٧) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ١٠٧

الاسلام والأسرة

خنزيراً (٦٢٨).

وقال المالكية : لا يصح أن يكون تعليم القرآن صداقاً ، فإذا قال لها : تزوجتك على أن أعلمك القرآن أو بعضه لم تصح التسمية ، ويلزم بمهر المثل ، وما ورد في حديث الواهبة نفسها من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له : « زوجتك إياها بما معك من القرآن » فإن معناه بسبب كونك من أهل القرآن ، فلم يكن القرآن مهراً ، ولم يشر في الحديث إلى التعليم ، ويحتمل أن يكون ذلك خاصاً بهذا الرجل ، ويؤيد ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - زوّج رجلاً على سورة من القرآن ثم قال : « لا تكون بعدك مهراً » رواه البخاري (٦٢٩).

وفي الكافي : إن أصدقها تعليم القرآن أو شيء منه ففيه روايتان : إحداها يجوز لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « زوجتك لها بما معك من القرآن »

والثانية : لا يجوز لأن تعليم القرآن لا يقع إلا قرينة لصاحبه ، فلم يكن صداقاً كتعليم الإيمان ، وقد روى البخاري بإسناده أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زوج رجلاً على سورة من القرآن ، ثم قال : « لا تكون لأحد بعدك مهراً » .

فإن قلنا بجوازه فأصدقها تعليم بعض القرآن فمن شرطه تعيين ذلك البعض ، لأن التعليم والمقاصد تختلف باختلافه .

(٦٢٨) تفسير القرطبي ج ٧ ص ٤٩٩٠ (سورة القصص) ط دار الشعب

(٦٢٩) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ١٠٧ ، ١٠٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وذكر أبو الخطاب وابن عقيل - من علماء الحنابلة - أنه إن كان في البلد قراءات افتقر إلى تعيين أحدها لأن حروف القرآن تختلف فأشبه تعيين الآيات . والصحيح أنه لا يفتقر لأنه اختلاف يسير ، وكل حرف ينوب مناب صاحبه ، فأشبه ما لو أصدقها قفيزاً من صُبْرَة (٦٣٠) - الصُبْرَة : الطعام المجتمع كالكومة بلا كيل ولا وزن بعضه فوق بعض -

أقسام الصداق

وينقسم الصداق إلى قسمين :

الأول منها ما يجب بالعقد الصحيح .

والثاني منها ما يجب بالوطء سواء كان بنكاح صحيح أو فاسد أو شبهة .

فأما الأول فهو كل الصداق المسمى ، أو مهر المثل عند عدم التسمية ، وهو واجب بمجرد العقد الصحيح ، ولكن مع احتمال سقوط كله أو نصفه . فيسقط كله إذا عملت الزوجة عملاً يوجب الفرقة بينهما ، كما إذا فعلت ما يوجب حرمة المصاهرة ، فإن صداقها في هذه الحالة يسقط كله قبل الوطء ، لأن الفرقة حدثت بسببها .

ويسقط نصفه إذا طلقها قبل الدخول ، مصداقاً لقوله - تعالى -

﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا

(٦٣٠) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٢ / ٧١٥

الاسلام والأسرة

أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ

بَصِيرٌ ﴿٦٣١﴾

وقال القرطبي تعليقا على هذه الآية : إذا أصدقها قبل الدخول ونما الصداق في يدها - فقال مالك : كل عرض أصدقها فنهاؤه لها جميعاً ونقصانه بينهما وهلاكه عليهما جميعاً ليس على المرأة منه شيء ، فإن أصدقها عينا - ذهباً أو ورقاً - فاشتريت به داراً ، أو اشتريت به - منه أو من غيره - طيباً أو غير ذلك مما لها التصرف فيه لجهازها وصلاح شأنها في بقائها معه فذلك كله بمنزلة ما لو أصدقها إياه ، ونماؤه ونقصانه بينهما ، وإن طلقها قبل الدخول لم يكن لها إلا نصفه ، وليس عليها أن تغرم له نصف ما قبضته منه ، وإن اشتريت به أو منه شيئاً تختص به فعليها أن تغرم له نصف صداقها الذي قبضت منه - إذا طلقها قبل الدخول - وكذلك لو اشتريت من غيره داراً بالآلف الذي أصدقها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف الآلف (٦٣٢) .

ولا خلاف لدى الفقهاء في أنه من دخل بزوجه ثم مات عنها وقد سمي لها مهرأ فلها ذلك المسمى كاملاً والميراث وعليها العدة ، ولكنهم اختلفوا في الرجل يخلو بالمرأة ولم يجامعها حتى فارقها .

فقال أبو حنيفة ومالك : عليه جميع المهر ، وعليها العدة لخبر ابن مسعود .

(٦٣١) انقرة ٢٣٧

(٦٣٢) تفسير القرطبي ج ٢ ص ١٠١٣ ط دار الشعب

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قال : قضى الخلفاء الراشدون فيمن أغلق باباً أو أرخى ستراً أن لها الميراث وعليها العدة . . وروى مرفوعاً - خرج الدار قطنى من حديث : « من كشف خمار امرأة ونظر إليها وجب الصداق » .

ويرى الشافعى أنه لا يوجب مهراً كاملاً ولا عدة إذا لم يكن دخل بها لظاهر القرآن . قال شريح : لم أسمع أن الله - تعالى - ذكر في كتابه باباً ولا ستراً ، إذا زعم أنه لم يمسه فلها نصف الصداق وهو مذهب ابن عباس - رضى الله عنها^(٦٣٣) .

متى يتأكد المهر ؟

والخلاصة من ذلك أن المهر يتأكد كله بحيث لا يحتمل السقوط بأمور : منها - الوطء

ومنها - موت أحد الزوجين

ومنها - الخلوة الصحيحة . على تفصيل لدى أصحاب المذاهب في ذلك .

قال المالكية : الأمور التى يتقرر فيها كل الصداق ثلاثة :

الأول : الوطء بشرط وقوعه من بالغ ، وإطاقة المرأة - ولو لم تنزل به البكارة وإذا أزال بكارتها بإصبعه ثم طلقها قبل الوطء كان لها نصف الصداق مع أرش البكارة - والأرش : التعويض - متى كانت لا تتزوج بعد ذلك إلا بمهر الثيب .

(٦٣٣) تفسير القرطبي ج ٢ ص ١٠١٣ ، ج ٣ ص ١٦٧٢ ط دار الشعب .

الاسلام والأسرة

الثاني : موت أحد الزوجين ، والموت يتقرر به الصداق المسمى ، في العقد أو بعده .

أما إذا مات أحدهما في نكاح التفويض - وهو أن تفوض لوليها زواجها ، بالمهر الذي يراه ، أو يفوض وليها للزوج فرض المهر الذي يراه - فإنه إذا مات الزوج قبل الدخول وقبل أن يفرض لها المهر لا تستحق شيئا ، لا فرق في ذلك بين أن يكون العقد صحيحا أو فاسدا فساداً غير مجمع عليه ، كان يعقد عليها وهو محرم ، أو يعقد عليها من غير ولي ، فهذا فاسد عند بعضهم وغير فاسد عند آخرين . فمثل هذا النكاح يجب به كل المهر حال الموت ونصفه حال الطلاق .

وإذا ماتت المرأة بقتل نفسها كراهة في زوجها فإن لها الحق في كل الصداق . أما إذا قتلت زوجها تخلصا منه ففيه خلاف ، والظاهر أنها لا تستحق الصداق ، بل تعامل بنقيض غرضها لثلا يكون ذلك ذريعة لقتل النساء أزواجهن .

الثالث : إقامة الزوجة سنة عند زوجها وإن لم يدخل بها ، وإن ادعت المرأة أنه وطئها وأنكر هو . فإن كان قد اختل بها خلوة اهتداء بإقرارهما أو بشهادة شهود حلفت المرأة اليمين على دعواها الوطء ، فإذا حلفت استحقت كل المهر . وإن نكلت عن الحلف حلف الرجل واستحقت نصف المهر .

وخلوة الاهتداء أن يوجد معها وحدها في محل مغلق لا يصل إليهما أحد ، سميت بذلك لما في هذه الخلوة من الهدوء والسكون .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولا يبطل دعوى المرأة في أنه وطئها وجود مانع من الوطء كالحيض أو النفاس أو الصوم أو الإحرام . وقيل : يبطل هذا دعواها إذا كان الزوج معروفاً بانصلاح ، والرأى الأول هو المشهور^(٦٣٤) .

وإن اختل بها هذه الخلوة وادعت عدم الوطء ووافقها الزوج صدقت بغير يمين ، وإن لم يوافقها الزوج وذكر أنه وطئها أخذ بإقراره إن كانت سفيهة . فإن كانت رشيدة تحسن التصرف وهى حرة بالغة . فلا يخلو الأمر : إما أن يصير على إقراره وتصير هى على تكذيبه . وفى هذه الحالة يؤخذ بإقراره هو لاحتمال أنه وطئها وهى نائمة أو غائبة عن العقل لأمر ما . وإما ألا يصير على إقراره ، بل يرجع عنه وتصير هى على تكذيبه وفى هذه الحالة يؤخذ برجوعه أيضاً .

فإن رجع هو عن إقراره ورجعت هى عن إنكارها ، فإن كان رجوعها قبل رجوعه ثبت الوطء ، وإن أقرت هى بالوطء بعد أن رجع هو عن هذا الإقرار فليس لها إلا النصف كاستمرارها على تكذيبه^(٦٣٥) .

خلوة الزيارة

ويقابل خلوة الاهتداء خلوة الزيارة ، كأن تزوره فى بيته ، أو يزورها فى بيتها ، أو يزورا معاً شخصاً آخر فى بيته .

فإن زارته فى بيته وادعت الوطء فأنكر هو صدقت بعد أن تحلف اليمين على ذلك .

(٦٣٤) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ١٠٨ ، ص ١١٠

(٦٣٥)، المرجع السابق

الاسلام والأسرة

وإن زارها في بيتها وادعت الوطء وأنكر عمل بقوله مع يمينه أيضا ، ومثل ذلك لو زارا أجنبيا في بيته ، فإنها إن ادعت الوطء وأنكره عمل بيمينه أيضا لأن الظاهر يصدقه .

أما إذا ادعى هو وطئها وأنكرت فالحكم كما تقدم في خلوة الاهتداء^(٦٣٦) رأى الأحناف :

قال الأحناف : المهر يتأكد بأحد أمور ثلاثة :-

الدخول ، والخلوة الصحيحة ، وموت أحد الزوجين . سواء كان المهر مسمى أو مهر المثل ، حتى لا يسقط شيء منه بعد ذلك إلا بالإبداء من صاحب الحق .

أما التأكيد بالدخول فمتفق عليه . والوجه فيه أن المهر قد وجب بالعقد ، وصار دينا في ذمته والدخول لا يسقطه ، لأنه استيفاء المعقود عليه ، واستيفاء المعقود عليه يقرر البذل لا أن يسقطه كما في الإجارة ، ولأن المهر يتأكد بتسليم المبدل من غير استيفائه فلأن يتأكد مع الاستيفاء أولى . وأما التأكيد بالخلوة فهو مذهب الأحناف خلافا للشافعي في أحد مذهبيه ، حيث قال : لا يتأكد المهر بالخلوة حتى لو خلا بها خلوة صحيحة ثم طلقها قبل الدخول بها في نكاح فيه تسمية يجب عليه عنده نصف المسمى .

وإن لم يكن في النكاح تسمية وجب عليه كمال مهر المثل - عند الأحناف -

(٦٣٦) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ١١٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولكن الشافعى يقول : يجب عليه المتعة .
وعلى هذا الخلاف وجوب العدة بعد الخلوة . فعند الأحناف تجب العدة بعدها . وعند الشافعى : لا تجب (٦٣٧)

وحجة الأحناف قول الله - تعالى - « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وأنتم إحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا » (٦٣٨) ، فقد نهى الله - سبحانه وتعالى - عن أخذ شيء مما ساق إليها من المهر عند الطلاق ، وأبان عن معنى النهى لوجود الخلوة - كذا قال القراء : إن الإفضاء هو الخلوة ، دخل بها أو لم يدخل ، ومأخذ اللفظ دليل على أن المراد منه الخلوة الصحيحة ، لأن الإفضاء مأخوذ من الفضاء من الأرض ، وهو الموضع الذى لا نبات فيه ولا بناء فيه ولا حاجز يمنع عن إدراك ما فيه . فكان المراد منه الخلوة على هذا الوجه ، وهى التى لا حائل فيها ولا مانع من الاستمتاع عملا بمقتضى اللفظ .

فظاهر النص يقضى أن لا يسقط شيء منه بالطلاق ، إلا أن سقوط النصف بالطلاق قبل الدخول وقبل الخلوة فى نكاح فيه تسمية ، وإقامة المتعة مقام نصف مهر المثل فى نكاح لا تسمية فيه ثبت بدليل آخر - فبقى حال ما بعد الخلوة على ظاهر النص . . وروى عن رسول الله - ﷺ - أنه

(٦٣٧) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٩١ ، ٢٩٢

(٦٣٨) سورة النساء ٢٠ ، ٢١

الاسلام والأسرة

قال : من كشف خمار امرأته ونظر إليها وجب الصداق دخل بها أو لم يدخل (٦٣٩)

وهذا نص في الباب - وروى عن زرارة بن أبي أوفى أنه قال : قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه إذا أرخى الستور وأغلق الباب فلها الصداق كاملا ، وعليها العدة ، دخل بها أم لم يدخل .

وحكى الطحاوى فى هذه المسألة إجماع الصحابة من الخلفاء الراشدين وغيرهم ، ولأن المهر قد وجب بنفس العقد - أما فى نكاح فيه تسمية فلا شك فيه ، وأما ففى نكاح لا تسمية فيه فلما ذكر فى مسألة التفويض . إلا أن الوجوب ثبت موسعا بنفس العقد ، ويتضيق عند المطالبة ، والدين المضيق واجب القضاء (٦٤٠)

ولأن المهر متى صار ملكا لها بنفس العقد ، فالملك الثابت لإنسان لا يجوز أن يزول إلا بإزالة المالك أو بعجزه عن الانتفاع بالملوك حقيقة - إما لمعنى يرجع إلى المالك أو لمعنى يرجع إلى المحل ، ولم يوجد شيء من ذلك ، فلا يزول إلا عند الطلاق قبل الدخول وقبل الخلوة ، وسقوط النصف بإسقاط الشرع غير معقول المعنى إلا بالطلاق ، لأن الطلاق فعل الزوج والمهر ملكها ، والإنسان لا يملك إسقاط حق الغير عن نفسه ، ولأنها سلمت المبدل إلى زوجها فيجب على زوجها تسليم المبدل إليها . (٦٤١) .

(٦٣٩) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٩٢

(٦٤٠) المرجع السابق

(٦٤١) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

مفهوم الخلوة الصحيحة :

وتفسير الخلوة الصحيحة هو أن لا يكون هناك مانع من الوطء ،
لاحقيقى ولا شرعى ولا طبعى .

أما المانع الحقيقى فهو أن يكون أحدهما مريضاً مرضاً يمنع الجماع ، أو
صغيراً لا يجامع مثله ، أو صغيرة لا يجامع مثلها .

وتصح خلوة الزوج إن كان عنيماً أو خصياً ، لأن العنة والخصاء ربما
لا يمتنعان من الوطء فكانت خلوتهما كخلوة غيرهما .

وتصح كذلك خلوة المجبوب عند أبى حنيفة ، وقال صاحبان :

لا تصح - وحجة أبى حنيفة أنه يتصور منه السحق والإيلاء بهذا الطريق - ألا
ترى أنه لو جاءت امرأته بولد يثبت النسب منه بالإجماع ، وتستحق كمال
المهر إن طلقها ، وإن لم يوجد منه الوطء المطلق ؟

وقال أبو يوسف : إن كان المجبوب ينزل فعلها العدة ، لأن المجبوب قد
يقذف بالماء فيصل إلى الرحم ، ويثبت نسب ولده ، فتجب العدة احتياطاً ،
فإن جاءت بولد لزمه ووجب لها جميع الصداق ؛ لأن الحكم بثبوت النسب
يكون حكماً بالدخول فيؤكد المهر .

وأما المانع الشرعى فهو أن يكون أحدهما صائماً صوماً رمضان ، أو محرماً
بحجة فريضة أو نفلاً أو بعمرة ، لأن كل ذلك محرم للوطء فكان مانعاً منه
شراً ...

والمانع الطبيعى هو الحيض أو النفاس ، لأنها أذى والطبع السليم ينفر
عن استعمال الأذى .

الاسلام والأسرة

أما في غير صوم رمضان ، فقد روى بشر عن أبي يوسف أن صوم التطوع وقضاء رمضان والكفارات والنذور لا يمنع صحة الخلوة .

وذكر بعضهم أن نفل الصوم كفرضه ، لأنه يحرم الفطر من غير عذر فصار كحج التطوع ، وهذا يمنع صحة الخلوة . (٦٤٢)

وأما المانع الطبعي فهو أن يكون معها ثالث ، لأن الإنسان يكره أن يجامع امرأته بحضرة ثالث ويستحي ، فينقبض عن الوطء بمشهد منه ، وسواء كان الثالث بصيراً أو أعمى ، يقظان أو نائماً ، بالغاً أو صبياً عاقلاً ، رجلاً أو امرأة أجنبية عنه أو غير أجنبية

ولا خلوة في مسجد أو طريق أو صحراء أو على سطح لا حجاب عليه . أما المسجد فيجتمع الناس للصلاة ولا يؤمن من الدخول عليه ساعة فساعة ، وكذلك الوطء في المسجد حرام لقوله - تعالى -

« ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد » (٦٤٣)

والطريق عمر الناس لا تخلو منهم عادة ، وكذلك الصحراء والسطح من غير حجاب ، لأن الإنسان ينقبض عن الوطء في مثله لاحتمال أن يحصل هناك ثالث أو ينظر إليه أحد .

ولو خلاها في قبة فأرخصي الستر عليه فهو خلوة صحيحة ، لأن ذلك في معنى البيت .

ولا خلوة في النكاح الفاسد لأن الوطء فيه حرام ، فكان المانع الشرعي

(٦٤٢) بدائع الصنائع ٢ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٦٤٣) البقرة ١٨٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فيه قائماً ، ولأن الخلوة مما يتأكد به المهر ولا يجب بالنكاح الفاسد شيء فلا يتصور التأكد .

وفى كل موضع صحت الخلوة وتأكد بها المهر وجبت العدة .

تأكد المهر بوفاة أحد الزوجين

وأما التأكد بموت أحد الزوجين فلا خلاف فى أن أحد الزوجين إذا مات حتف أنفه قبل الدخول فى نكاح فيه تسمية تأكد المسمى ، سواء كانت المرأة حرة أو أمة ، لأن المهر كان واجباً بالعقد ، والعقد لم يفسخ بالموت ، بل انتهى نهايته ، لأنه عقد للعمر فتنتهى نهايته عند انتهاء العمر ، وإذا انتهى يتأكد فيما مضى ويتقرر

ولأن كل المهر لما وجب بنفس العقد صار ديناً عليه ، والموت لم يُعرف مسقطاً للدين فى أصول الشرع فلا يسقط شيء منه بالموت كسائر الديون ، وكذا إذا قُتل أحدهما ، سواء قتله أجنبى أو قتل أحدهما صاحبه ، أو قتل الزوج نفسه . ' .

فأما إذا قُتلت المرأة فإن كانت حرة لا يسقط عن الزوج شيء من المهر ، بل يتأكد المهر عند جمهور الأحناف . ولكنه يسقط عند زُفر ووافقه الشافعى على ذلك . وحجتهم أنه بالقتل فأت على الزوج حقه فى المبدل فيسقط حقها فى البذل ، كما إذا ارتدت قبل الدخول .

وإذا قتلها زوجها سقط مهرها عند أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف : لا يسقط ، بل يتأكد ؛ لأن الموت مؤكد للمهر وقد وجد ، لأن المقتول ميت

الاسلام والأسرة

بأجله فيؤكد بالموت كما إذا قتلها أجنبي ، وكالحرة إذا قتلت نفسها (٦٤٤) .
 ما الحكم إذا مات أحد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه .
 إذا مات أحد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فإنه يتأكد مهر المثل عند
 جمهور الأحناف ، وهو موافق لمذهب عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه -
 وعن على - كرم الله وجهه - أن لها المتعة ، وهذا ما أخذ به الشافعى ، إلا
 أنه قال : تمتعها ما استحققت من الميراث لا غير .
 وحجة القائلين بالمتعة قوله - تعالى -

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوْنَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسِرَّجُوهُنَّ
 سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ (٦٤٥)

وقوله - تعالى -

﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً
 وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْوَسْعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَّعَا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى
 الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٦٤٦)

فقد أمر الله - تعالى - بالمتعة من غير فصل بين حال الموت وغيرها ،

(٦٤٤) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٩٤

(٦٤٥) ، الأحزاب ٤٩

(٦٤٦) البقرة ٢٣٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والنص وإن ورد فى الطلاق لكنه يكون وارداً فى الموت - ألا ترى أن النص ورد فى صريح الطلاق ثم ثبت حكمه فى الكنايات من الإبانة والتسريح والتحرير ونحو ذلك ، فكذلك هنا .

وحجة القائلين بمهر المثل : ما رواه معقل بن سنان أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى فى بَرُوع بنت واشق - وقد مات عنها زوجها قبل أن يدخل بها - بمهر المثل . . .

ولا حجة فى الآيتين السابقتين لأن فيها وجوب المتعة فى الطلاق لاقى الموت ، فمن ادعى إلحاق الموت بالطلاق فلا بد له من دليل آخر (٦٤٧) .

من موجبات تأكيد جميع الصداق .

وعما يتأكد به جميع الصداق زيادة على ما سبق - طلاق الرجل امرأته طلاقاً بائناً بعد الدخول بها إذا رجع إليها ثانياً وهى فى عدتها منه بمهر جديد ، فإن المهر المسمى لها فى العقد الثانى يثبت جميعه بمجرد العقد بدون دخول أو خلوة ؛ لأن وجودها فى العدة قائم مقام الخلوة وزيادة .

واعترض بعض الفقهاء على هذه الصورة ، ولكن لم يؤبه بهذا الاعتراض .

مسألة

ولا يتقرر المهر باستدخال ماء الزوج إلى داخل الفرج بغير الذكر ، كما إذا وضعت فى أنبوبة فأفرغته فى فرجها ، كما لا يتقرر بالخلوة الصحيحة والمباشرة

(٦٤٧) بدائع الصنائع ٢ / ٢٩٥

الاسلام والأسرة

في غير الفرج حتى لو طلقها يعد ذلك فلا يجب إلا نصف المهر^(٦٤٨)
رأى الحنابلة

وقال الحنابلة : يستقر الصداق بالوطء ولو كان في غير خلوة ، في قبل أو
دبر ، لأنه قد وجد استيفاء المقصود فاستقر العوض ، كما لو اشترى طعاما
فأكله .

وإن استمتع بغير الوطء كقبلة ولو في حضرة الناس ، أو مباشرة دون
الفرج ، أو نال منها مالا يحل لغيره كالنظر إليها عريانه . فقال أحمد :
يكمل الصداق بذلك ، لأنه نوع استمتاع أشبه بالوطء .
ومما يستقر به المهر أيضا الخلوة بعد العقد ؛ لأنها سلمت نفسها التسليم
الواجب عليه فاستقر صداقها ؛ كما لو وطئها .

فإن كان الزوج أعمى لا يعلم دخولها عليه لم يكمل صداقها ؛ لأنه لم
يحصل التمكين .

وكذلك إن نشزت عليه فمنعته وطأها لم يكمل صداقها لذلك .
وإن كان بهما عذر كالإحرام والصيام والمرض ، أو بأحدهما
كالحيض والنفاس والجب والعنة ، ففي هذه الحالة ثلاث روايات :
إحداهن : يستقر الصداق لعموم الأدلة .

والثانية : لا يستقر لأنه لا يتمكن من تسلمها ، فلم يستقر مهرها كما لو
منعت نفسها .

(٦٤٨) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ١١٤

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الثالثة : إن كان المانع صوم رمضان لم يكمل الصداق ، وفى معناه : ما يحرم دواعى الوطاء كالإحرام ، وما لا يمنع دواعى الوطاء كسائر الموانع لا يمنع استقرار الصداق (٦٤٩) .

وما يستقر به الصداق موت أحد الزوجين قبل الدخول ، سواء مات حنف أنفه ، أو قتل نفسه ، أو قتله غيره . لما روى معقل بن سنان أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى فى بروع بنت واشق - وكان زوجها مات ولم يدخل بها ، ولم يفرض لها صداقاً - فجعل لها مهر نسائها ، لا وكس ولا شطط - رواه أحمد ، وأصحاب السنن وصححه الترمذى (٦٥٠) .

وفيه - أى فى صحيح الترمذى - : حَدَّثَ محمود بن غيلان ، عن زيد بن الحباب ، عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ، أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات ، فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نسائها ، لا وكس ولا شطط ، وعليها العدة ولها الميراث ، فقام معقل بن سنان الأشجعى فقال : قضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى بروع بنت واشق - امرأة منا - مثل الذى قضيت .

ففرح ابن مسعود - قال أبو عيسى : حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح ، وقد روى عنه من غير وجه ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبى - صلى الله عليه وسلم - وغيرهم .

(٦٤٩) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ٢ / ٧١٩ ، ٧٢٠

(٦٥٠) صحيح الترمذى ٥ / ٨٤ ، ٨٦

الاسلام والأسرة

وهناك رواية أخرى ذكرها أهل العلم عن بعض أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كعلي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وابن عمر - رضى الله عنهم - فحواها : أنه إذا تزوج الرجل المرأة ولم يدخل بها ، ولم يفرض لها صداقا حتى مات ، قالوا : لها الميراث ولا صداق لها ، وعليها العدة .

وبهذا الرأي قال الشافعى - قال : لو ثبت حديث بَرُوع بنت واشق لكانت الحجة له - فيما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقد روى أن الإمام الشافعى بعد أن جاء إلى مصر رجع عن هذا القول ، وقال بحديث بروع بنت واشق ^(٦٥١) .

ومتى استقر الصداق لم يسقط منه شيء بانفساخ النكاح ولا بغيره . وجوب المهر المسمى بالدخول في الزواج الفاسد

القسم الثانى من الصداق

القسم الثانى من' الصداق وهو الذى يجب بالوطء .

وقد عرفت أن الوطاء تارة يكون بعقد صحيح ، وتارة يكون بعقد فاسد ، وقد عرفنا أنه يتأكد بالوطء فى العقد الصحيح المهر كله . أما الوطاء بالعقد الفاسد فإن فى مهره تفصيل لدى الفقهاء : - رأى الأحناف

قال الأحناف : لا حكم للنكاح الفاسد قبل الدخول .

(٦٥١) صحيح الترمذى ٨٤/٥ ، ٨٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وأما بعد الدخول فيتعلق به أحكام : منها ثبوت النسب ، ومنها وجوب العدة - وهو حكم الدخول فى الحقيقة - ، ومنها وجوب المهر .
والأصل فيه أن النكاح الفاسد ليس بنكاح على الحقيقة لانعدام محله ، - أى محل حكمه وهو الملك - لأن الملك يثبت فى المنافع ، ومنافع البضع ملحقة بالأجزاء . والحر بجميع أجزائه ليس محلاً للملك ؛ لأن الحرية خلوص ، والملك ينافى الخلوص ، ولأن الملك فى الأدمى لا يثبت إلا بالرق ، والحرية تنافى الرق ، إلا أن الشرع أسقط اعتبار المنافى فى النكاح الصحيح لحاجة الناس إلى ذلك ، وفى النكاح الفاسد بعد الدخول لحاجة الناكح إلى درء الحد وصيانة مائه عن الضياع بثبات النسب ، ووجوب العدة ، وصيانة العرض عن الاستعمال من غير غرامة ولا عقوبة فجعل منعقدا فى حق المنافع المستوفاة لهذه الضرورة ، ولا ضرورة قبل استيفاء المنافع وهو ما قبل الدخول . فلا يجعل منعقداً قبله .

ثم الدليل على وجوب مهر المثل بعد الدخول ما روى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن مواليتها فنكاحها باطل ، فإن دخل بها فلها مهر مثلها ^(٦٥٢) » وفى رواية : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » ^(٦٥٣)

(٦٥٢) بدائع الصنائع ٢ / ٣٣٥

(٦٥٣) نيل الأوطار ج ٦ ص ١١٨ وقال : رواه الخمسة إلا النسائي .

الاسلام والأسرة

فقد جعل لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مهر المثل فيما له حكم النكاح الفاسد وعَلَّقَه بالدخول ، فدل ذلك على أن وجوب المهر متعلق به - ثم اختلف في تقدير هذا المهر .

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : يجب الأقل من مهر مثلها ومن المسمى .

وقال زفر : يجب مهر المثل بالغاً ما بلغ . وكذلك الخلاف في الإجارة الفاسدة ، لأن المنافع تتقوم بالعقد الصحيح والفاسد جميعاً كالأعيان ، فيلزم إظهار أثر التقوم ، وذلك بإيجاب مهر المثل بالغاً ما بلغ ؛ لأنه قيمة منافع البضع . (٦٥٤)

واختلف أيضاً في وقت وجوب العدة : من أى وقت تعتبر؟ قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : إنها تجب من حين يفرق بينهما . . . وقال زفر : من آخر طء وطئها ، حتى لو كانت قد حاضت ثلاث حيضات بعد آخر طء وطئها قبل التفريق فقد انقضت عدتها عنده .

والخلو في النكاح الفاسد لا توجب العدة ، ولا توجب المهر أيضاً ، لأنه لما لم يجب بها العدة فالمهر أولى ، لأن العدة يحتاط في وجوبها ولا يحتاط في وجوب المهر (٦٥٥) .

(٦٥٤) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٣٣٥

(٦٥٥) المرجع السابق .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ما الحكم إذا تبين فساد الزواج بعد العقد ؟

جاء فى فقه السنة : إذا عقد الرجل على المرأة ودخل بها ، ثم تبين فساد الزواج لسبب من الأسباب وجب المهر المسمى كله لما رواه أبو داود : من أن بصرة بن أكثم تزوج امرأة بكرأ فى كسرهما ، فدخل عليها ؛ فإذا هى حبل ، فذكر ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « لها الصداق بما استحلتت من فرجها » وفرق بينهما^(٦٥٦)

وذكر ابن الأثير هذا الخبر فى كتابه فى ترجمة بسرة - بالسین - وبصرة - بالصاد - وذكر فيه زيادة لبعض الرواة قال : « إذا وضعت فأقيموا عليها الحد » وذكر زيادة أخرى وهى : « والولد عبد لك »^(٦٥٧) .

ففى هذا الحديث أوجب النبي - صلى الله عليه وسلم - المهر المسمى فى النكاح الذى تبين فساده بسبب وجود الحمل من غشيان سابق ، وقد تبين أنه من زنا بدليل قوله - صلى الله عليه وسلم - « إذا وضعت فأقيموا عليها الحد » ولا يثبت لها المهر إلا بالوطء فى القُبُل لافى الدُّبُر .

ما النكاح الفاسد الذى يثبت به المهر ؟

قال الفقهاء : النكاح الفاسد قسمان .

قسم يوجب المهر ولا يثبت به نسب ولا تحجب به عدة . ويقال له : باطل ، وذلك كما إذا تزوج محرماً من محارمه ، أو تزوج متزوجة ، أو معتدة علم أنها للغير . فمثل هذا العقد باطل ، يوجب الوطء فيه الحد إن كان

(٦٥٦) فقه السنة ٢ / ١٦٢

(٦٥٧) ، أسد الغابة ج١ ص ٢١٧ ، ص ٢٣٧

الاسلام والأسرة

الرجل عالماً بالحرمة ، وإلا رفعت الشبهة الحد مصداقاً لقوله « ادرءوا الحدود بالشبهات »

وإذا أكرهته على أن ينكحها مرغماً ، فإن النكاح في هذه الحالة لا يوجب المهر ، لأن الإكراه من جهتها ، فكان في حكم الباطل الذي لا يوجب مهراً ولكن بعد الوطء يثبت به النسب وتجب العدة .

● وقسم يجب به المهر والعدة ويثبت به النسب ، وذلك في النكاح الذي يغقد شرطاً من شروط الصحة ، كالنكاح من غير شهود - عند جمهور الأئمة باستثناء المالكية .

- فقد قال المالكية : يصح العقد بدون شهود -

ونكاح أم المزن بها ، والمنظور إليها بشهوة ، ونكاح البنت من الزنا .
والعقد على هؤلاء لا يصح باستثناء الشافعية الذين يرون أنه صحيح .
وكالعقد على المطلقة بعد الخلوة الصحيحة بدون عدة ، وهذا العقد صحيح عند الشافعية فقط ، لأن العدة لا تثبت عندهم إلا بالوطء .
وفي الفقه على المذاهب الأربعة أمثلة أجمع الأئمة الأربعة على فسادها ولكن الأحناف يقولون : إن الوطء فيها يثبت به النسب وتجب به العدة ولا يحد فاعله .

مثال ذلك : إذا تزوج الأختين معاً في عقد واحد ودخل بهما .
إذا تزوج أخت مطلقة قبل انقضاء عدتها منه .
إذا طلق امرأته الرابعة وعقد على غيرها قبل انقضاء عدة المطلقة .
إذا تزوج خمساً في عقد واحد ووطئن .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فالعقد فى مثل هذه الحالات فاسد لا باطل بمعنى أنه يجب به المهر وتحب به العدة ويثبت به النسب ، مع أنه لم يقل أحد من الأئمة المعروفين بجوازه .

على أن بعضهم قال : إذا تزوج الكافر المسلمة فولدت منه يثبت النسب ، وإن دخل بها تحب العدة بفراقها .

ولكن الصحيح أن هذا عقد باطل لا قيمة له ، فلا يثبت به نسب ، ولا تحب به عدة كنكاح المحارم والمعتدة سواء بسواء

وقال بعض الفقهاء : إن الصواب ثبوت العدة والنسب فى النكاح الباطل والفاسد من غير فرق فى جميع الأمثلة المذكورة (٦٥٨)

ما الفرق بين النكاح الفاسد والباطل ؟

النكاح الباطل : ما اختل فيه ركن من الأركان .

والنكاح الفاسد : ما اختل فيه شرط من الشروط .

من الذى يفسخ النكاح الباطل أو الفاسد ؟

لا يتوقف فسخ النكاح الباطل أو الفاسد على القاضى ، بل لكل من الزوجين فسخه ، ولو بغير حضور صاحبه ، وسواء كان الزوج دخل بزوجه أم لا .

مى تعتبر مدة ثبوت النسب ؟

وتعتبر مدة ثبوت النسب - وأقلها ستة أشهر - من وقت الوطء ، فإذا

(٦٥٨) . الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص١١٦ ، ص١١٧

الاسلام والأسرة

وطئها في أول يوم من الشهر ، ثم جاءت بولد بعد نهاية ستة أشهر ثبت نسبه منه وإلا فلا (٦٥٩) .

رأى الشافعية

من الأنكحة الفاسدة : الوطاء بنكاح الشغار ، والنكاح المؤقت ، ونكاح المحرم بالنسك ، ونكاح المرأة التي عقد عليها الولي لاثنتين .
ومثل هذا النكاح لا حد فيه ، ولكن تجب به العدة ، ويثبت به النسب ومهر المثل .

ومن الأنكحة الباطلة نكاح المعتدة أو المستبرأة من غيره ولو من وطء بشبهة . ولا بد في ذلك من انقضاء عدة المرأة أو مدة استبرائها بيقين .
فإن عقد عليها وهي في العدة أو زمن الاستبراء - ولو شكاً - ووطئها كان عليه الحد في هذه الحالة ، لأنها في عصمة الغير ، فوطؤها يكون زناً ، وهذا لا يثبت به نسب ولا عدة ولا مهر ، إلا إذا ادعى الجهل بحرمة النكاح في العدة والاستبراء من غيره . . . وكذلك إذا ادعت المرأة الجهل بذلك ، أو كانا ممن يعذران بالجهل لقرب عهدهما بالإسلام ، أو انقطاعهما في مكان بعيد عن متابعة الأحكام الإسلامية ومعرفتها .

والمرأة التي ترتاب في انقضاء العدة لا يحل العقد عليها . وذلك إذا شعرت بأمارات الحمل حتى ولو لم تكن حاملاً حتى تتأكد من خلوها من الحمل . ولو عقد عليها في هذه الحالة يقع العقد باطلاً حتى ولو ظهر أنها غير حامل .

(٦٥٩) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص١١٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والمرأة التى يغيب عنها زوجها زمناً طويلاً حتى يدخل فى حكم المفقود إذا تزوجت من غيره قبل ثبوت موته أو طلاقه ، ثم ظهر أنه ميت أو مُطْلَق فإن العقد الثانى يعتبر صحيحاً نظراً للواقع .

ومن الأنكحة الباطلة نكاح الوثنية التى لا كتاب لها ، والمرتدة وهى لا تحل لمسلم ولا غيره لبقاء علاقتها بالإسلام ، وإن ارتدت وهى تحت مسلم قبل الدخول بطل النكاح ، وإن ارتدت بعد الدخول وقف البطلان حتى تنقضى العدة ، إن بقيت بدون أن يطبق عليها حد الارتداد .
ولو جامعها زوجها لاحد عليه لشبهة بقاء العقد . (٦٦٠)

وقال الشافعية : كل وطء لا يجب به الحد على الفاعل يوجب العدة ويثبت به النسب ويجب به مهر المثل - وإلا كان زناً لا يثبت به شيء ويوجب الحد (٦٦١) .

النكاح الفاسد عند المالكية

هو عند المالكية نوعان : أحدهما أجمع الأئمة على فساده .
والثانى : لم يجمعوا على فساده .

فمن أمثلة النوع الأول نكاح المحارم بنسب أو رضاع ، والجمع بين مالا يحل الجمع بينهما ، وتزوج خامسة فى عدة الرابعة .
وحكم مثل هذا الزواج الفسخ بدون طلاق قبل الدخول وبعده -

(٦٦٠) ، الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ١١٨

(٦٦١) المرجع السابق .

الاسلام والأسرة

ولا شيء فيه إذا فسخ قبل الدخول ؛ لأن كل عقد فسخ قبل الدخول لا صداق فيه ، سواء كان هناك اتفاق على فساد أم لا . إلا إذا تزوجها بمهر دون أقل المهر - كأن يكون تزوجها على درهمين مع أن أقله ثلاثة - فلها نصف الدرهمين بالفسخ قبل الدخول .

أما إذا فسخ بعد الوطء فإنه يثبت به الصداق ، ولها المسمى إن كان المهر حلالا ، أما إن كان حراماً كالخمر والخنزير فلها مهر المثل (٦٦٢) .

ومن المجمع عل فساد النكاح المؤقت ، ويفسخ بغير طلاق ويجب فيه المسمى ولا حد فيه ، ولكن فيه العقاب والتأديب .

أما نكاح المعتدة فهو فاسد أيضاً بإجماع الفقهاء ، ويستوجب الحد متى كانا عالمين بالحرمة .

النوع الثاني من النكاح الفاسد

والنوع الثاني من النكاح الفاسد هو الذي لم يجمع الفقهاء على فساده ومن أمثلته :

● النكاح حال الإحرام بالحج فهو فاسد عند المالكية ، ولكنه صحيح عند الأحناف .

وهذا النكاح إن كان حلالا ففيه المهر المسمى إذا كان بعد الوطء ، وفيه مهر المثل إن كان حراماً ، ولا شيء فيه إن فسخ قبل الوطء .

● نكاح الشغار فإنه وإن كان لا يجوز الإقدام عليه بالإجماع ، إلا أن

(٦٦٢) المرجع السابق .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

- الأحناف يصححونه بعد الوقوع .
- وقد قال المالكية بفساده ، وفيه مهر المثل بالوطء .
- إنكاح المرأة نفسها بدون ولى .
 - نكاح السر ، ويفسخ قبل الدخول لابعده .
 - النكاح بصداق فاسد .
 - النكاح على شرط يناقض العقد
- ويسقط الصداق مطلقاً إذا مات أحد الزوجين قبل الوطء متى كان النكاح فاسداً لفساد الصداق .
- وإن كان الفساد لنفس العقد فإن كان الفساد متفقاً عليه - كنكاح المتعة - سقط الصداق بالموت قبل الوطء .
- وإن كان الفساد مختلفاً فيه ، مثل نكاح المحرم بالنسك - فالمهر لا يسقط بالموت ، وثبت للمرأة المسمى لها ، أو مهر المثل إن كان لم يسم لها مهراً^(٦٦٣) رأى الحنابلة
- قال الحنابلة : يجب المهر المسمى بالوطء المرتب على النكاح الفاسد ، فإن لم يكن سَمًى لها مهراً فلها مهر المثل .
- ويجب الصداق بالخلوة في النكاح الفاسد كالوطء ، وهذا خلاف مايقوله الأحناف الذين لا يوجبون المهر بالخلوة في النكاح الفاسد .
- ويشترط الحنابلة في الوطء الذى يوجب المهر بأن يكون في القبل ، فإن

(٦٦٣). الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ١٠٦

الاسلام والأسرة

وطئها في الدبر لا يقرر المهر . ولكنه يتقرر بالخلوة في هذه الحالة . لأنه ليس من المعقول أن يطأها في غير خلوة ، أو في محضر من أحد .

● وإذا أكره امرأة على الزنا ، ولو كانت من محارمه - فقد وجب لها الصداق لإكراهها ، أما إذا زنى بها برضاها فلا مهر لها .

ونكاح المتعة - على الرغم من فساده - يستوجب المهر بالوطء - بناء على هذه القاعدة - والمهر الواجب هو مهر المثل لا المهر المسمى .

ونكاح المحلل يستوجب المهر أيضاً ، ويلتحق به النسب ، ولكنه لا يحصل به الإحصان ، ولا يستوجب جلُّ الزوجة لمطلقها^(٦٦٤)

ماحكم الوطء بشبهة ؟

قال الشافعي في ذلك : كل ما دُرِيَ فيه الحد استلزم المهر بالوطء ، مثال ذلك ؛ إذا ادعى الجهالة بأن لها زوجاً أو بأنها في عِدَّةٍ ، وحلف على ذلك .

وكذلك إذا قالت : بلغني موت زوجي واعتددت ، ثم تزوجت دُرِيَ عنها الحد^(٦٦٥)

ومن ذلك : إذا زفت إلى رجل امرأة غير زوجته ، وقيل له : هذه زوجتك ، فوطئها معتقداً أنها زوجته ، فلا حد عليه باتفاق ، وكذلك الحكم إذا لم يُقَلَّ له : هذه زوجتك .

● وإذا وجد على فراشه امرأة ظنها زوجته فوطئها . أو دعا زوجته فجاءت

(٦٦٤)، المرجع السابق

(٦٦٥)، الأم ٦ / ١٦٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

غيرها فظنها التى دعاها فوطئها لاحد عليه فى كل ذلك .
وإن دعا محرمة عليه فأجابته زوجته فوطئها يظنها الأجنبية التى دعاها
لاحد عليه أيضاً . ولكنه يَأْتَمُّ باعتبار ظنه (٦٦٦)
ومن ظن فى امرأة نائمة أنها زوجته فوطئها وهى لاتدرك ثبت لها مهر
المثل ، وكذلك فى كل وطء بشبهة .
أما إذا أحست به وعلمت فإنها تكون زانية يجب عليها الحد .
ولاحد فى وطء الشبهة ولكنه يجب فيه مهر المثل .
ولا يتعدد المهر بتعدد الوطء بنفس الشبهة . فإن وطئ امرأة ظنها
زوجته ، ولم يدفع لها مهراً ، ثم وطئها بعد أيام بنفس الشبهة ، لزمه مهر
واحد فى المرتين ، ويعتبر حال المرأة فى الوطء الأول (٦٦٧)
رأى الأحناف : يقول الأحناف : كل وطء فى دار الإسلام بغير ملك
يمين ، إما أن يوجب مهر المثل أو الحد - ويستثنى من ذلك حالات :
● منها : الصبى إذا نكح بغير إذن وليه وطأعته المرأة ، فلا مهر لها ولا حد
عليه .
● الذمى ينكح الذمية بغير مهر ثم يسلمان ، فلا حق لها فى مطالبة الزوج
بمهر بعد الإسلام .

- إذا زوج السيد عبده من جاريته فلا مهر لها على الأصح .
- إذا كان يملك جارية فباعها بيعاً صحيحاً ، ثم وطئها قبل أن يسلمها

(٦٦٦) فقه السنة ٢ / ٢٣٨

(٦٦٧) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ١٠٨

الاسلام والأسرة

للمشتري فلا حد عليه ولا مهر لها ، إلا أن المشتري من حقه أن ينقص من ثمنها ماقابل البكارة إن كانت بكرأ .

ومن الشبهة التي تسقط الحد :

● شبهة الفعل ، وتسمى شبهة اشتباه ، لأنها تعتبر شبهة في حق من حصل عنده اشتباه بأن ظن حل الفعل ، كأن يطأ مطلقته ثلاثاً في العدة ظاناً جواز ذلك ، ويكفي في ذلك ادعاء الظن ، أما إذا أقر بأنها يعلمان بالتحريم فإنها يحدان .

وإذا طلقها بالفاظ الكناية ونوى بذلك الطلاق الثلاث ، ثم وطئها في العدة فإنه لا يحد ولو كان عالماً بالتحريم ، ومثل الطلاق الثلاث الطلاق البائن ، كما إذا طلقها بالخلع على مالٍ ثم وطئها في العدة فإنه يحد إذا كان عالماً بالتحريم ، وإلا فلا يحد . (٦٦٨)

● شبهة العقد ، فإن عقد على محرم من محارمه ووطئها غير عالم بالتحريم لم يحد ، لأن العقد أحدث شبهة الحل اتفاقاً .

وقال أبو يوسف ومحمد : يحد إذا كان عالماً بالتحريم .

ولا يحد عند أبي حنيفة ويثبت النسب . ولا فرق بين أن تكون من المحارم نسباً أو رضاعاً أو مصاهرة . (٦٦٩)

عند المالكية

قال المالكية : الوطء بشبهة يوجب مهر المثل ويسقط الحد ، بشرط أن

(٦٦٨) بدائع الصنائع ٣٦/٧

(٦٦٩) الفقه على المذاهب الأربعة ١٢٤/٤ ط دار المأمون

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يكون غير متعمد .

فإن كان غير متعمد ، بأن كان ناسياً . . كمن طلق امرأته طلاقاً بائناً ، ونسى فوطئها ، أو كان غالطاً بأن أراد أن يجمع امرأته فغلط في غيرها ، أو كان جاهلاً بالحكم بأن كان قريب عهد بالإسلام أو كان مشتبهاً في الملكية . فهذه الأحوال تسقط الحد وتستوجب مهر المثل .

وطء الرجل زوجته في دبرها حرام يوجب التأديب ولا يستوجب الحد . ويحد الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً بائناً ووطئها عمداً ، ويحد كذلك إذا وطئ زوجته خامسة^(٦٧٠) رأى الخنابلة

وقال الخنابلة : الوطء بشبهة يوجب مهر المثل ويرفع الحد . ومن أنواع الشبهة : الشبهة في الملك كأن يطأ أمته المحرمة عليه برضاع واعتقاد حلها له بملكيتها لها .

أو اشتبه في عينها ، بأن ظن في امرأة أنها زوجته وليست كذلك ، أو ووطئها في طلاق بائن في أثناء عدتها منه . أو وطئ في عقد فاسد عند الخنابلة صحيح عند غيرهم . ففي هذه الأحوال لا حد عليه .^(٦٧١)

وجاء في الكافي : لا حد على من جهل التحريم ، لما روى عن عمر وعلى - رضى الله عنهما - أنها قالا : لا حد إلا على من علمه .

(٦٧٠) شرح الخرشي ٨ / ٧٦ -

(٦٧١) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ١٢٤ ط دار المأمون

الاسلام والأسرة

وروى سعيد بن المسيب قال : ذكر الزنا بالشام ، فقال رجل : زينت البارحة . قالوا : ما تقول ؟ قال : ما علمت أن الله حرمه . فكتب بها إلى عمر ، فكتب : إن كان يعلم أن الله حرمه فحدوه ، وإن لم يكن علم فأعلموه ، فان عاد فارجموه . (٦٧٢)

وسواء جهل بتحريم الزنا ، أو تحريم عين المرأة كأن يجد على فراشه امرأة يحسبها زوجته أو جاريته ، فيطؤها فلا حد عليه ، لأنه غير قاصد لفعل المحرم .

ومن ادعى الجهل بتحريم الزنى عن نشأ بين المسلمين لم يصدق ، لأننا نعلم كذبه ، وإن كان حديث عهد بالإسلام أو بإفاقة من جنون ، أو ناشأ ببادية بعيدة عن المسلمين صدق ، لأنه يحتمل الصدق فلم يجب الحد مع الشك في الوطء .

وإن ادعى الجهل بتحريم شيء من الأنكحة الباطلة كنكاح المعتدة - إذ ادعى الجهل بالتحريم قبل ، لأن تحريم ذلك يحتاج إلى فقه .
روى عن عبيد بن نضلة قال : رفع إلى عمر امرأة تزوجت في عدتها ، فقال : هل علمتما ؟ فقالا : لا . قال : لو علمتما لرجمتكما ، فجلده أسواطاً ، ثم فرق بينهما . (٦٧٣)

وإن ادعى الجهل بانقضاء العدة قبل إذا كان يحتمل ذلك لأنه مما يخفى . ولا حد عليه إذا وطئ امرأة في نكاح مختلف في صحته كالنكاح

(٦٧٢) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٢٠٠/٣

(٦٧٣) المرجع السابق ٢٠١/٣

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بلاولى وبلاشهود ونكاح الشغار والمتعة ، لأن الحد مبنى على الدرء والإسقاط بالشبهات ، وهذه شبهات فيسقط بها .

فأما الأنكحة المجمع على بطلانها كتنكاح الخامسة والمعتدة والمزوجة ، ومطلقته ثلاثا ، وذوات محارمه من نسب أو رضاع فلا يمنع وجوب الحد .

روى أبو بكر بإسناده عن خلاص ، عن على أنه رفع إليه امرأة تزوجت ولها زوج فكتمته ، فرجها وجلد زوجها الآخر مائة جلدة ، ولأنه وطء محرم بالإجماع فى غير ملك ولا شبهة ملك ، أشبه وطأها قبل العقد .

وفى حد من وطأ مُحْرمة عليه بعقد أو بغير عقد روايتان : إحداهما حده حد الزنى لعموم الآية والخبر فيه .

والثانية : يقتل بكل حال ، لما روى البراء قال : لقيت عمى ومعه الراية ، قال : فقلت له : إلى أين تريد ؟ فقال : بعثنى رسول الله - ﷺ - إلى رجل نكح امرأة أبيه من بعده أن أضرب عنقه وأخذ ماله - قال الترمذى : هذا حديث حسن^(٦٧٤) - وروى ابن ماجه بإسناده عن رسول الله - ﷺ - « من وقع على ذات محرم فاقتلوه »^(٦٧٥) .

(٦٧٤) الكافى فى فقه الامام ابن حنبل ٢٠٣/٣

(٦٧٥) سنن ابن ماجه ٨٥٦/٢ - حديث رقم ٢٥٦٤ ، وتتمته « ومن وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » .

نكاح الشغار

هو في اصطلاح الفقهاء أن يتزوج اثنان امرأتين على أن تكون إحداهما في نظير صداق الأخرى ..

حكمه :

في صحة هذا الزواج أقوال :

قال الجمهور : هذا النكاح باطل يجب فسخه . ودليلهم في ذلك :

● روى ابن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - نهى عن الشغار . وفي رواية عنه : أن النبي - ﷺ - قال : لا شغار في الإسلام^(٦٧٦)

● وعن جابر - رضى الله عنه - قال : نهى رسول الله - ﷺ - عن الشغار^(٦٧٧)

● وعن أبي بن كعب - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - « لا شغار » قالوا : يا رسول الله ، ما الشغار ؟ قال : « إنكاح المرأة بالمرأة ، لا صداق بينهما »^(٦٧٨)

● وعن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أن العباس بن عبد الله بن عباس

(٦٧٦) شروط عقد الزواج في الشريعة الإسلامية ص ٩٨ نقلا عن : جواهر الأخبار على هامش البحر الزخار لابن المرتضى

(٦٧٧) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٩ ص ٢٠١ ونيل الأوطار ج ٦ ص ١٤٠

(٦٧٨) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ١٤١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته ، وأنكحه عبد الرحمن ابنته ، وقد كانا جعلاه صداقا ، فكتب معاوية بن أبى سفيان إلى مروان بن الحكم يأمره بالتفريق بينهما ، وقال فى كتابه : هذا الشغار الذى نهى عنه رسول الله - ﷺ - (٦٧٩)

● وعن عمران بن حصين أن النبى - ﷺ - قال : « لا جَلْب ولا جَنْب ولا شغار فى الإسلام ، ومن انتهب فليس منا » (٦٨٠) - والجلب - بفتحتين - أن يَقْدُم المصدق - أى الذى يجمع الزكاة - على أهل الزكاة فينزل موضعاً ثم يرسل من يجلب إليه الأموال من أماكنها ليأخذ صدقتها . والجنب فيه هذا المعنى - ووجه الدلالة بالأحاديث المتقدمة أنها تنهى كلها عن الشغار ، والنهى يفيد الحرمة والبطلان . (٦٨١)

ووجه الدلالة بالأحاديث المتقدمة أنها تنهى كلها عن الشغار ، والنهى يفيد الحرمة والبطلان .

ومن الأدلة العقلية أن جَعَلَ البضع صداقا ، اقتضى أن يكون صداقا ومنكوحاً فى نفس الوقت ، فيكون الصداق مشتركاً بين الزوج ومستحق المهر وهذا باطل .

رأى أبى حنيفة

خالف أبو حنيفة الجمهور وقال : نكاح الشغار صحيح ولكن يجب أن

(٦٧٩). المرجع السابق ص ١٤٠ وقال : رواه أحمد ومسلم

(٦٨٠) المرجع السابق وقال : رواه أحمد وأبو داود

(٦٨١) المرجع السابق وقال : رواه أحمد والنسائى والترمذى وصححه

الاسلام والأسرة

يكون لكل من الزوجتين مهر المثل (٦٨٢)
ونقطة الخلاف بين أبي حنيفة والجمهور تتركز في علة النهى - فأبو حنيفة اعتبر علة النهى عدم تسمية المهر ، وهذا يزول أثره بوجوب مهر المثل فيسلم العقد .

أما جمهور الفقهاء فجعلوا علة النهى عقد زواجين في عقدة واحدة ، ولذلك تصوروا أن يكون شغاراً مع ذكر مهر مسمى .
إن أبا حنيفة لم يجعله شغاراً إلا من حيث عدم تسمية المهر ، فلو سمي مهرًا لا يكون شغاراً .

جاء في بدائع الصنائع : إن هذا النكاح مؤبد أدخل فيه شرط فاسد ، حيث شرط فيه أن يكون بضع كل واحدة مهرًا للآخرى ، والبضع لا يصلح مهرًا ، والنكاح لا تبطله الشروط الفاسدة ، كما إذا تزوجها على أن يطلقها ، أو على أن ينقلها من منزلها ونحو ذلك ، وبهذا يتبين أنه لم يجتمع النكاح والصداق في بضع واحد .

ولا نسلم أنه نكاح خال من العوض ، بل هو نكاح بعوض وهو مهر المثل فلا يكون شغاراً ، على أن النهى ليس عن عين النكاح ، لأنه تصرف مشروع مشتمل على مصالح الدين والدنيا ، فلا يحتمل النهى عن إخلاء النكاح عن تسمية المهر ، والدليل عليه ما روى عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه قال : « نهى رسول الله - ﷺ - أن تنكح المرأة بالمرأة ، ليس

(٦٨٢) شروط عقد الزواج ص ٩٧ نقلاً عن شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٢ ص ٤٥٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لواحدة منها مهر» وهو إشارة إلى أن النہى لمكان تسمية المهر ، لالعين
النكاح ، فيبقى صحيحا . (٦٨٣)
رأى المالكية :

وقسم المالكية الشغار ثلاثة أقسام :

الأول : الشغار الصريح ، بأن يقول : زوجتى أختك على أن أزوجك
أختى ، بحيث لا يكون لإحدهما مهر ، فيكون بضع كل منهما صداقا
للأخرى .

الثانى : فيه وجه من الشغار ، بأن يقول : زوجتى أختك بمائة على أن
أزوجك أختى بمائة ، والفرق بين هذا وما قبله . أن الأول صريح فى الشغار
لأن المهر رفع رأسا من الزواج ، والثانى ، وإن كان قد سمي لكل منهما
'صداقا' فإنه اشترط زواج إحدهما فى نظير الأخرى ، والتسمية كعدمها .

الثالث : مركب من النوعين السابقين ، بأن يقول : زوجتى أختك
بخمسين على أن أزوجك أختى بدون مهر ، فالشغار صريح فى حق من لم
يسم لها ، ووجه شغار فيمن سمي لها .

أما حكم الشغار الصريح : فهو البطلان ، فيفسخ العقد قبل الدخول
وبعده ، فإن فسخ قبل الدخول فلا شيء لها ، وإن كان الفسخ بعد الدخول
فلكل من المرأتين صداق المثل .

النوع الثانى الذى فيه وجه شغار : وحكمه البطلان أيضاً ، ويفسخ قبل
الدخول لابعده ، أما بعده فإن العقد يثبت فيه ، وللمرأة المهر المسمى أو

الاسلام والأسرة

صداق المثل أيهما أكثر . . ولو وقع وجه الشغار لاعلى سبيل الشرط فإنه يصح .

وحكم المركب منها - أن المسمى لها مهر يفسخ عقدها قبل الدخول ، ويثبت بعده بالمسمى أو مهر المثل أيهما أكثر ، ويفسخ عقد الأخرى التي لم يسم لها قبل الدخول وبعده ، ولها صداق المثل في الفسخ بعد الدخول . (٦٨٤)

رأى الشافعية :

قال الشافعي : إذا أنكح الرجل ابنته ، أو المرأة التي يلي أمرها رجلا على أن ينكحه الآخر ابنته أو المرأة التي يلي أمرها ، على أن يكون صداق كل منها بضع الأخرى ، ولم يسم لواحدة منها صداق ، فهذا هو الشغار الذي نهى عنه رسول الله - ﷺ - فلا يحل النكاح وهو مفسوخ .

وإن أصاب كل واحد منها المرأة فلكل واحدة منها مهر مثلها وعليها العدة ، وهذا النكاح فاسد في جميع أحكامه . (٦٨٥) لا يختلفان .

وإذا زوج الرجل ابنته أو المرأة التي يلي أمرها رجلا على أن يزوجه ابنته أو المرأة التي يلي أمرها - على أن صداق إحداهما كذا - لشيء يسميه - وصداق الأخرى كذا لشيء يسميه ، أقل أو أكثر ، أو سمى لإحداهما صداقا ولم يسم للأخرى ، أو قال : لا صداق لها فليس هذا بالشغار المنهى عنه ، والنكاح ثابت ، ولكل واحدة منها مهر المثل إذا دخل بها أو ماتت أو مات هو عنها ،

(٦٨٤) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ١٢٦ .

(٦٨٥) الأم ٥ / ٦٨ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ونصف مهر مثلها إن طلقت قبل أن يدخل بها . (٦٨٦)

رأى الحنابلة :

° وقال الحنابلة : وما يفسد النكاح من أصله نكاح الشغار ، وهو أن يزوجه مَنْ تحت ولايته بشرط أن يزوجه الآخر من تحت ولايته ولم يذكر مهرًا ، أو قالوا : بدون مهر .

وليس بشرط أن يقولوا : إن بضع إحداهما صدق الأخرى . وكذلك إن قال له : زوجتك أختى على أن تزوجنى أختك ويضع كل منهما مائة درهم صدق الأخرى ، فهذا شغار .

ولانختلف الرواية عن الإمام أحمد في فساده ، لما روى ابن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - نهى عن نكاح الشغار . . . والشغار أن يقول الرجل للرجل : زوجنى ابنتك أو أختك على أن أزوجك ابنتى أو أختى وليس بينهما صدق . (٦٨٧)

ولأنه جعل كل واحد من العقدین سلفاً فى الآخر ، فلم يصح ، كما لو قال : بعتى ثوبك على أن أبيعك ثوبى .

فإن سمياً مع ذلك صداقاً ، فقالوا : زوجتك أختى على أن تزوجنى أختك ومهر كل واحدة مائة ، فالمنصوص عن أحمد - رضى الله عنه - صحة ذلك ، لحديث ابن عمر .

وقال الخرقي : لا يصح ، لما روى عن الأعرج أن العباس بن عبيد الله بن

(٦٨٦) الأم ٥ / ٦٩ .

(٦٨٧) سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٦ - رقم ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ .

الاسلام والأسرة

العباس أنكح عبدالرحمن ابنته وكانا قد جعلا صداقا ، فكتب معاوية إلى مروان بأمره أن يفرق بينهما ، وقال في كتابه : هذا الشغار الذى نهى عنه رسول الله - ﷺ - رواه أبوداود . (٦٨٨)

ولأنه شرط عقد فى عقد فلم يصح ، كما لو باعه ثوبه بشرط أن يبيعه ثوبه .

وإن سمي لإحداهما مهراً دون الأخرى . فقال أبوبكر - من فقهاء الحنابلة : النكاح فاسد فيها .

وقال القاضى - من فقهاء الحنابلة : فى التى سمي لها مهر روايتان . (٦٨٩)
اعتبارات مهر المثل :

الأوصاف التى يعتبر بها مهر المثل فيها تفصيل لدى أصحاب المذاهب :
فقال الأحناف : تفسير مهر المثل هو أن يعتبر مهرها بمثل مهر نساءها من أخواتها لأبيها وأما أو لأبيها ، وعماتها وبنات أعمامها فى بلدها وعصرها ، على ما لها وجمالها وسنها وعقلها ودينها ، لأن الصداق يختلف باختلاف البلدان ، وكذلك يختلف باختلاف المال والجمال والسن والعقل والدين .
فيزداد مهر المرأة لزيادة جمالها وعقلها ودينها وحدائث سننها ، فلا بد من المائثلة بين المرأتين فى هذه الأشياء ، ليكون الواجب لها مهر مثل نساءها ، إذ لا يكون مهر المثل بدون المائثلة بينهما ، ولا يعتبر مهرها بمهر أمها ولا بمهر خالتها ، إلا أن تكون من قبيلتها أو من بنات أعمامها ، لأن المهر يختلف

(٦٨٨) الكافى فى فقه الإمام ابن جنبل ج-٢ ص ٦٨٢ .

(٦٨٩) المرجع السابق .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بشرف النسب ، والنسب من الآباء لامن الأمهات ، وإنما يحصل لها شرف النسب من قِل أبيها أو قبيلته ، لا من قبل أمها . (٦٩٠)
وقيل : ينظر لأخواتها أولاً ، فإن لم توجد لها أخوات فينظر إلى عماتها ، فإن لم يكن نظر إلى بنت عمها فإن لم يوجد من قبيلة أبيها فتقاس بمثلها من قبيلة تماثل قبيلة أبيها ، فإن لم يوجد فالقول للزوج بيمينه .
هل هذا الترتيب لازم ؟

في الإجابة عن هذا السؤال خلاف بين العلماء ، والظاهر أنه لا يعتبر ، ولو كانت من قبيلة أبيها امرأة بمصر ، وهى فى الأرياف ، وكانت عادة الأرياف كثرة المهور فلا يعتبر بمهر سكان مصر ، أو العكس .
وكذا التعليم والجهالة ، لهما شأن فى مهر المثل . . ويشترط فى ثبوت مهر المثل أن يخبر به رجلان عدلان ، أو رجل وامرأتان أنه كذلك ، وأن يكون بلفظ الشهادة أمام القاضى ، فإن لم يوجد شهود عدول فالقول للزوج مع يمينه .

وعدالة الشهود مطلوبة لأنها شهادة على مال ، وإنما كان القول للزوج لأنه منكر للزيادة التى تدعيها المرأة بحسب ما يراه القاضى باجتهاده . (٦٩١)
رأى الحنابلة :

وقال الحنابلة ؛ مهر المثل هو مهر نساؤها ، وهن نساؤها العصبات المساويات لها ، ويعتبر الأقرب فالأقرب منهم .

(٦٩٠) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٦٩١) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ١٢٩ .

الاسلام والأسرة

فأقربهم الأخوات ، ثم بنات الإخوة ، ثم العمات ، ثم بنات الأعمام ، ثم من بعدهن الأقرب فالأقرب ، ولا تعتبر ذوات الأرحام كالأم والحالة والأخت من الأم في إحدى الروايتين ، لأن المهر يختلف بالنسب ، ونسبها مخالف لنسبهم .

والرواية الأخرى : يعتبر ، لأنهم من نساها فيدخلن في الخبر ، فإن لم يكن لها نساء عصبات اعتبر هؤلاء على الروايتين ، ويعتبر بمن تساويها في صفاتها من سنها وبلدها وعقلها وجمالها ويسارها وبكارتها أو ثيوبتها . . فإن لم يكن مهر نساها يختلف بهذه الأمور الأمور لم نعتبرها ، وإن كان يختلف ولم نجد إلا دونها زيد لها بقدر فضيلتها ، وإن لم يوجد إلا أعلى منها نقصت بدرجة نقيصتها .

ويجب مهر المثل حالاً من نقد البلد كقيمة المتلفات .

وإن كان عادة نساها التأجيل ففيه وجهان :

أحدهما : أن يفرض مؤجلاً ، لأنه مثل مهر نساها .

والثاني : يفرض حالاً ، لأنه قيمة متلف .

وإن كان عادتهم أنهم إذا زوجوا عشيرتهم خففوا ، وإذا زوجوا غيرهم

ثقلوا ، أو عكس ذلك اعتبر لأنه مهر المثل .

فإن لم يوجد أحد من أقاربها اعتبر شبهها من أهل بلدها ، فإن عدم ذلك

اعتبر أقرب النساء من نساء البلدان إليها . (٦٩٢)

(٦٩٢) الكافي في فقه الإمام ابن جنبل ٢ / ٧٣٠ ، ٧٣١ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

رأى الشافعية :

وقال الشافعية : يعتبر مهر المثل أولا بالقياس إلى قرياتها اللاتى لو فرض أن إحداهن ذكرا كان عصبه لها ، فإن لم يكن فيهن من يئالها ينظر إلى من بعدهن . والأمر عندهم لا يخرج عما ذكر عند غيرهم (٦٩٣) .

ويتضح ذلك من قول الشافعى - رضى الله عنه قال : ومتى قلت مهر نسائها فإنما أعنى أخواتها وعلماتها وبنات أعمامها - نساء عصبته - وليس أمها من نسائها ، وأعنى مهر نساء بلدها ، وأعنى مهر من هن فى مثل شباهها وعقلها وأدبها ، وأعنى مهر من هن فى مثل يسرها ، وأعنى مهر من هى فى صراحتها ، لأن المهور تختلف بالصراحة والهجنة (٦٩٤) .

وإن كان من نسائها من تنكح بنقد وعرض أو دين ، أو بعرض فقط جعل صداقها نقدا كله ، لأن الحكم بالقيمة لا يكون بدين ، لأنه لا يعرف قدر النقد من الدين ، وإنما الدين يكون برضا من يكون له الدين . فإن كانت لا نساء لها فمهر أقرب النساء منها شبها بها فيما وصف ، وفى النسب ، لأن المهور تختلف بالنسب .

ولو كان نساؤها ينكحن إذا نكحن فى عشائرن خفض المهر ، وإذا نكحن فى الغرباء كانت مهورهن أكثر - فرض عليه المهر إن كان من عشيرتها كمهور نسائها فى عشيرتها ، وإن كان غريبا كمهور الغرباء (٦٩٥) .

(٦٩٣) الفقه على المذاهب الأربعة ١١٥/٢

(٦٩٤) الأم ٧٧/٥ والمراد بالصريحة : ذات الأصل العربى الخالص

(٦٩٥) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص١٢٩ دار إحياء التراث العربى .

الاسلام والأسرة

رأى المالكية :

وقال المالكية : مهر المثل : قدر من المال الذى يُرغب مثل الزوج في الزوجة باعتبار ما هي متصفة به من الصفات الحسنة - من محافظة على أركان الدين ، والعفة ، والصيانة ، والجمال الحسى والمعنوى ، والحسب الذى يعد من مفاخر الآباء ، كالكرم والمروءة والعلم والصلاح والمال والبلد .
ولاشك أن الرغبة تتفاوت بوجود هذه الصفات أو بعضها في المرأة ، فمن كانت متصفة بصفتين كان مرغوبا فيها أكثر من اتصفت بصفة فيها ، والمصرية الجميلة مرغوب فيها أكثر من غيرها فمهرها أكثر ، والمصرية العفيفة الجميلة مرغوب فيها أكثر من المتهتكة الجميلة وهكذا الأمر .
وهذه الصفات تعتبر إذا لم يكن لها مماثل في هذه الأوصاف المذكورة بين بنات قبيلتها كأختها ، وعمتها إذا كانت أخت أبيها لأبيه لا لأمه ، فإن كان لها مماثل بين بنات قبيلة أبيها اعتبر صداق المثل بالنسبة لمن تماثلها .
ويعتبر صداق المثل من يوم العقد ولو كان تفويضا ، متى كان العقد صحيحا

أما في النكاح الفاسد أو الوطء بشبهة ، فيعتبر الصداق من يوم الوطء (٦٩٦) .

(٦٩٦) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

حكم نكاح التفويض وما يجب فيه من صداق أو متعة .
مفهوم التفويض :

التفويض فى اللغة هو رد الأمر إلى الغير ، قال - تعالى - على لسان مؤمن آل فرعون : « وأفوض أمرى إلى الله إن الله بصير بالعباد »^(٦٩٧) .

وهو فى اصطلاح الفقهاء يعنى : إخلاء الزواج من المهر .
والزواج بغير ذكر المهر - ويسمى « زواج التفويض » يصح فى قول عامة أهل العلم ، لقول الله تعالى - « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة »^(٦٩٨) .

ومعنى الآية : أنه لا إثم على من طلق زوجته قبل المسيس ، وقبل أن يفرض لها مهرا ، فإذا تزوج بغير ذكر مهر ، واشترط أن لا مهر عليه - قيل : إن الزواج غير صحيح . . . قال ابن حزم : وأما لو اشترط أن لا صداق فهو مفسوخ ، لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم : « كل شرط ليس فى كتاب الله عز وجل - فهو باطل وإن كان مائة شرط »^(٦٩٩) وهذا شرط ليس فى كتاب الله تعالى : فهو باطل ، بل فى كتاب الله - تعالى - إبطاله . .
قال الله - تعالى - « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة »^(٧٠٠) .
فهو نكاح لا صحة له^(٧٠١) .

(٦٩٧) غافر ٤٤

(٦٩٨) البقرة ٢٣٦

(٦٩٩) سنن النسائى - كتاب الطلاق - ٣٢ ، سنن ابن ماجه ٢٥٢١ - مسند أحمد ٦/٣١٣

(٧٠٠) النساء ٤

(٧٠١) فقه السنة ١٦٢/٢

الاسلام والأسرة

وقال القرطبي في تعليقه على الآية المذكورة : لما قسم الله - تعالى - حال المطلقة هنا قسمين : مطلقة مسمى لها المهر ، ومطلقة لم يسم لها - دل على أن نكاح التفويض جائز ، وهو كل نكاح عقد من غير ذكر الصداق . . . ولا خلاف فيه ، ويفرض بعد ذلك الصداق ، فإن فرض التحق بالعقد وجاز ، وإن لم يفرض لها وكان الطلاق لم يجب صداق إجماعاً . رأى الأحناف في ذلك .

قال الأحناف : المرأة التي تزوج بغير مهر يقال لها مفوضة - بكسر الواو - لأنها فوضت أمرها إلى الولي ، ومفوضة - بفتح الواو - لأن الولي فوضها للزوج ، أى جعل له دخلاً في إيجاب المهر يفرضه هو . ولا يخلو حالها من أن يدخل بها الزوج - بأن يطأها ، أو يخلو بها خلوة صحيحة ، أو يطلقها ، أو يموت عنها قبل الوطء والخلوة . فإن كان الأول فقد ثبت لها مهر المثل ، وزواجها بشرط عدم المهر ملغى لا قيمة له .

وإن طلقها قبل الوطء والخلوة وجبت لها المتعة - سواء فرض لها مهر أو لا . لأن ما فرض بعد العقد لا ينصف .

فالطلاق الذي تجب به المتعة هو ما يكون قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه ، سواء فرض فيه الصداق بعد العقد أم لا ، أو كانت التسمية فيه فاسدة من كل وجه كما إذا سمي خيراً . وإذا تزوجها على مائة وهدية ، ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

المائة وتلقى الهدية ، ولا متعة لها .

أقسام المتعة :

والمتعة إما واجبة أو مستحبة .

فالواجبة هي المفوضة قبل الوطاء المتقدم ذكره ، وقد جاء حكمها في قوله - تعالى - « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتمتعوهن وسرحوهن سراحاً جيلاً » (٧٠٢)

وفي قوله تعالى في الآية السابقة « وتمتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف » (٧٠٣) .

والمتحبة : هي لكل مطلقة بعد الوطاء سواء سمي لها مهر أم لا . وللمطلقة قبل الوطاء إذا كان لها مهر مسمى على الصحيح - متى كانت الفرقه من جهته . إلا إذا ارتد ، أو أبى الدخول في الإسلام ، فإن المتعة غير مستحبة في حقه ، لأن الاستحباب فضيلة لا تطلب إلا من المسلم . المتعة المطلوبة :

والمتعة عبارة عن كسوة أو قيمتها للمفوضة بدل نصف المهر ، على أنه لا يجب عليه أن يعطيها ما يزيد على نصف المثل .

وتختلف المتعة باختلاف أحوال الناس ، فإن تراضيا عليها فذاك ، وإلا فرضها القاضي بالنظر إلى حالها وحاله على الصحيح ، فإن كانا موسرين

(٧٠٢) الأحزاب ٤٩

(٧٠٣) البقرة ٢٣٦

الاسلام والأسرة

قدرها لها من أغلى الثياب ، وإن كان أحدهما موسرا والآخر فقيرا قدرت وسطا ، وإن كانا فقيرين قدرت دون ذلك .

وقد بينها الفقهاء بما يلي : غطاء للرأس - وهو ما يسمى : « الطرحة » والملحفة وهي ما تلتحف به المرأة من رأسها إلى قدمها ، وتسمى الملاة والملحفة والإزار بمعنى واحد ، فمن زاد على ذلك الإزار لاحظ اختلافهما فأراد من الإزار ما يلبس تحت الملحفة من ثياب .

والمطلوب أن تكسى المرأة بمثل ما اعتادت أن تخرج به على حسب عادة كل جهة . وإن أعطيت قيمة الكسوة أخذتها لتشتري بها ما يناسبها . لقد أستأنس أبو حنيفة في المتعة بما قاله ابن عباس - رضى الله عنها . . « أرفع المتعة خادم ثم كسوة ثم نفقة »^(٧٠٤) .

وقيل : حد المتعة الأدنى خمسة دراهم لأنها قائمة مقام نصف المهر ، وأقل المهر عشرة دراهم . والأعلى للمتعة لا يزيد عن نصف مهر المثل لقيامها مقامه عند عدم التسمية قبل الدخول ، وهذا التحديد هو المقدار الواجب أدائه على سبيل اللزوم .

وإن زاد على ذلك تبرعا وتطوعا فلا بأس ، لأن الله تعالى يقول : « ولا تنسوا الفضل بينكم »^(٧٠٥) وهذا أفضل لأنه يذهب الوحشة وآلام البعد في مثل تلك الظروف .

روى الدار قطنى عن سويد بن غفلة قال : كانت عائشة الخثعمية عند

(٧٠٤) تفسير القرطبي ج ٢ ص ١٠٠٩

(٧٠٥) البقرة ٢٣٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الحسن بن على بن أبى طالب ، فلما أصيب على وبوع الحسن بالخلافة هنأتها ، فقال : يُقتل على وتظهرين الشئمة ؟ اذهبي فأنت طالق ثلاثا . قال : فتلفعت بساجها^(٧٠٦) - وفى رواية بجلبابها - وقعدت حتى انقضت عدتها ، فبعث إليها بعشرة آلاف متعة لها ، وبقية مابقى من صداقها ، فقالت : متاع قليل من حبيب مفارق . فلما بلغه قولها بكى وقال : لولا أنى أبنت الطلاق لراجعتها^(٧٠٧) .

رأى الشافعية فى نكاح التفويض

قال الشافعية : ينقسم التفويض إلى قسمين :
تفويض مهر ، كأن تقول المرأة لوليها : زوجنى بما شئت أو شاء فلان من الصداق .

وتفويض بضع ، كأن تقول لوليها : زوجنى بغير مهر - ويصح للمرأة أن تفوض للولى بشرط أن تكون رشيدة .

وإذا قالت له : زوجنى ، وسكتت عن المهر ، لا يكون هذا تفويضا للصداق أو للبضع بدون صداق . لأن الزواج عادة لا يكون إلا بمهر^(٧٠٨) .

وحكم نكاح التفويض أن الولى إذا زوجها بمهر المثل ونقد البلد المعروف ثبت لها المسمى .

(٧٠٦) الساج : طيلسان أخضر أو أسود وجمعه سيجان بوزن إتيجان .

(٧٠٧) الأحوال الشخصية - د . مصطفى شحاتة الحسى ٧٥ - تفسير القرطبي ج ٢

ص ١٠١ ط دار الشعب

(٧٠٨) الأم ٧٦/ ٥ - الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ١١٨

الاسلام والأسرة

وإن زوجها بغير مهر أصلاً ، أو بمهر من غير نقد البلد ، أو سكت عن ذكر المهر-وجب لها بالوطء مهر المثل ، ويجب ذلك لها أيضاً بالموت . فإن طلقها قبل أن يفرض لها مهر المثل وقبل الوطء فلا مهر لها ، ولكن لها المتعة .

وإذا مات عنها قبل أن يفرض لها مهرأ تقرر لها مهر المثل ، لأن الموت كالوطء في إيجاب مهر المثل .

وللمفوضة أن تمنع نفسها من الدخول حتى يفرض لها الزوج الصداق ، فإذا امتنع عن ذلك رفع الأمر إلى القضاء ليفرض القاضي لها الصداق . أقل المتعة عند الشافعية :

أقل المتعة عندهم شيء له قيمة مالية ، ولا حد عندهم لأكثرها ، ثم إن تراضيا على قدر معين فذاك ، وإلا فعلى القاضي أن يقدرها باجتهاده على حسب حالهما ، ويستحب ألا تنقص عن ثلاثين درهما ، وألا تبلغ نصف المهر^(٧٠٩) .

رأى المالكية

نكاح التفويض عقد خال من تسمية المهر ، ومن لفظ وهبت ، لم توكل المرأة تعيينه إلى حكم أحد ، ولم يتفق على إسقاطه . ومن أمثلته : يقول شخص لآخر : زوجتك ابنتي - ولم يذكر المهر ولم يتفق معه على إسقاط المهر - فيقول الآخر : قبلت . فهذا نكاح التفويض وهو جائز .

(٧٠٩) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ١١٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فإن قال له : وهبت لك ابنتى قاصدا تزويجها إياه ، ولم يذكر مهرأ ، فقال الآخر : قبلت : فسد العقد وفسخ قبل الدخول ، وإن كان يعد الدخول ثبت بمهر المثل .
ولكنه إذا قال له : وهبت لك ابنتى تفويضاً - كان عقد تفويض بقرينة ذكره .

وهناك نوع اسمه نكاح التحكيم ، وهو نكاح خال من تسمية المهر ، وخال أيضاً من لفظ « وهبت » . . . ولكن وكل فيه تعيين المهر إلى حكم شخص ، ومثاله أن يقول الرجل : زوجتك ابنتى على أن يحكم فلان فى تعيين صداقها .

ويفسد العقد إذا تضمن الاتفاق على إسقاط الصداق ، لأنه لا نكاح إلا بصداق . وحكمه أنه يفسد ويفسخ قبل الدخول ، فإذا دخل بها ثبت بصداق المثل .

حكم نكاح التفويض :

ونكاح التفويض جائز باتفاق ، وكذلك نكاح التحكيم ، وإن طلقت المرأة قبل الوطء وقبل الدخول أو مات أحدهما قبل ذلك ، فلا يخلو الأمر من أن يكون قد فرض لها الزوج مهرأ قبل ذلك أم لا .

فإن كان فرض فلا يخلو من أن يكون كمهر المثل أو أقل . وفى كلتا الحالتين إما أن تكون قد رضيت بالمهر الذى فرضه أم لا .

فإن كان فرض لها مهر المثل ، وادعت أنه فرض لها ذلك قبل الطلاق وثبت ذلك - كان لها نصفه ، سواء ثبت رضاها أم لم يثبت ؛ لأن مهر المثل يلزمها بدون رضا .

الإسلام والأسرة

وإن ادعت فرضه لها قبل موته وثبت ذلك أخذته جميعه بغض النظر عن رضاها وعدمه .

وإن كان فرض لها أقل من مهر المثل فإن كانت قد رضيت به قبل الطلاق أو الموت بيينة كان لها نصف المفروض بالطلاق وجميعه بالموت . (٧١٠)
ولها أن تطلب تقدير المهر قبل الدخول ، ويكره لها أن تمكته من نفسها قبل هذا الفرض .

ونكاح التحكيم كنكاح التفويض في التفصيل السابق ، وإن كان المحكم هو الزوج وفرض لها مهر المثل لزمها القبول ولزمه الأداء - وإن لم يفرض لها شيئاً وطلقها قبل الدخول فلا شيء عليه .

وإن كان المحكم هي الزوجة نفسها أو كان شخصاً أجنبياً وحكم بمهر المثل . فقد اختلف في هذه المسألة :

قيل : يلزم المهر الزوج رضى أم لم يرض
وقيل : لا يلزمه إلا برضاه .

فإن طلقها قبل الرضا لا شيء عليه . والأظهر أنه لا يلزمه إلا إذا تراضيا معاً . (٧١١)

رأى الحنابلة

قال الحنابلة : نكاح التفويض يطلق على ثلاث حالات : -

(٧١٠) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ١٢٠ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ح ٢

ص ٣١٤

(٧١١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ح ٢ ص ٣١٥ - الفقه على المذاهب الأربعة ح ٤

ص ١٢٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

- ١ - أن يزوج الأب المجرى من له عليها الولاية بدون مهر
 - ٢ - أن تأذن المرأة لوليها أن يزوجه بدون مهر ، وهاتان الحالتان يقال للمرأة فيهما : مفوضة بضع .
 - ٣ - أن يفوض الزوج للمرأة أن تقدر مهرها ، فيقول لها : فوضت إليك تقدير المهر ، أو تزوجتك على ما شاء فلان من المهر . ويقال لهذه الحالة : مفوضة مهر . . . والحالة الأخيرة تشبه نكاح التحكيم عند المالكية
- حكم نكاح التفويض عند الحنابلة :
- ونكاح التفويض بحالاته صحيح عند الحنابلة ، ويوجب للمرأة صداق المثل بمجرد العقد ، إلا أنه لا يتقرر إلا بالوطء والخلوة . .
- أما إذا طلق قبل الوطء والخلوة وقبل أن يفرضه الحاكم ، أو قبل أن يتراضيا على فرضه فالواجب للمرأة حيثئذ هو المتعة .
- وأعلى المتعة رقبة ، وأقلها كسوة تجزئها في صلاتها ، وتشمل : الدرع - أى القميص - والخمار والثوب .
- فإن وطئها أو خلا بها ، أو قبَّلها ولو بحضرة أحد ، أو لمسها بشهوة ولو بحضرة أحد ، بأن فعل معها مالا يحل لغيره أن يفعله استقر لها مهر المثل .
- ويثبت كذلك مهر المثل إذا مات أحدهما ولو لم يفرض عن طريق الحاكم .
- ولا يفرض الحاكم لها مهر المثل إلا بطلبها ، ولا يزيد في فرضه على مهر المثل ولا ينقص عنه .
- فإن فرض الحاكم مهر المثل أو أقل أو أكثر لزم الزوجين حكمه ، وأصبح

الاسلام والأسرة

المفروض كالْمهر المسمى .

وإن تراضى الزوجان على مهر لزمهما قل أو كثر .

وإن طلقها بعد الفرض قبل أن يمسه لزمه نصف ما فرض ، كما يلزمه نصف ما سُمي .

والمُتعة تجب كذلك في نكاح التفويض إذا طلقت المرأة قبل الوطء وتوابعه .

وتجب كذلك لمن سُمي لها مهر فاسد كاخمره والخنزير ونحوهما .

وإذا كانت الفرقة من قبل المرأة فلا صداق لها ، ولا متعة سواء كانت مفوضة أم لا . أما إذا كانت الفرقة من جهته فلها نصف المسمى ، ولها الممتعة إذا لم يسم لها شيئاً مادام الطلاق تم قبل الوطء والخلوة أو غيرها مما يقرر الصداق ويؤكد . أما إذا كان الطلاق بعد الوطء والخلوة فلها المهر كاملاً (٧١٢) .

وجاء في الكافي : التفويض هو أن يزوج الرجل ابنته بغير صداق برضاها وسواء سكنا عن ذكر الصداق أو شرطاً نفيه فالعقد صحيح . لقول الله - تعالى -

« لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا هن فريضة » (٧١٣)

(٧١٢) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص ١٣٦ ط دار المأمون

(٧١٣) البقرة ٢٣٦

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

وعن عقبة بن عامر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لرجل :
« أترضى أن أزوجك فلانة » ؟ قال : نعم ، وقال للمرأة : « أترضين أن
أزوجك فلانا » ؟

قالت : نعم ، فزوج أحدهما صاحبه ، فدخل بها الرجل ولم يفرض لها
صداقاً ولم يعطها شيئاً . فلما حضرته الوفاة قال : إن رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - زوجني فلانة ولم أفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً ، فإني
أشهدكم أني قد أعطيتها صداقها سهمي بخير ، فأخذت سهماً فباعته بمائة
ألف - رواه أبو داود - (٧١٤)

ويجب لها مهر نسائها بالعقد ، لأن إخلاء النكاح من المهر خالص
لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -

ولها أن تطالب بفرضه قبل الدخول وبعده ، ويلزمه إجابتها إليه ، فإن
ترافعا إلى الحاكم لم يفرض إلا مهر المثل لأنه الواجب لها .
وإن تراضى الزوجان على فرضه جاز ، فإن فرض لها مهر مثلها فليس لها
غيره .

وإن فرض لها الحاكم أكثر منه جاز ؛ لأن من حقه أن أن يزيد لها في صداقها ،
وإن فرض لها أقل ورضيته جاز ، لأن الحق لها فتملك إنقصه .
وإن دخل بها قبل الفرض استقر لها مهر المثل ؛ لأن الوطء في نكاح خال
من المهر من خصائص رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(٧١٤) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٢ / ٧٢٨

الاسلام والأسرة

وإن مات أحدهما قبل أن يصيها أو يفرض لها وجب لها مثل مهر نساها في الصحيح من المذهب لما روى علقمة : أن ابن مسعود - رضى الله عنه - سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات ، فقال ابن مسعود : لها صداق نساها - أى المائلات لها - لا وكس ولا شطط ، ولها الميراث ، . . . فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال : قضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في بروع ابنة واشق - امرأة منار بمثل ما قضيت - وقد سبق هذا الحديث -

وفي رواية عن أحمد : لا يكمل لها الصداق لأنها فرقة قبل فرض ومس فأنشبت الطلاق ، فعل هذا يجب لها نصف مهر المثل . (٧١٥)

وإن طلق المفوضة قبل الدخول والفرض فليس لها إلا المتعة - نص على ذلك أحد في رواية عنه - وفي رواية أخرى : لها نصف المهر - أى مهر المثل - لأنه نكاح صحيح يوجب مهر المثل بعد الدخول ، فيجب نصفه بالطلاق قبله ، كالتى سمي لها . والرواية الأولى هى المذهب . لقوله - تعالى - « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن .. » (٧١٦)

ولا متعة لغيرها في ظاهر المذهب .

وقيل ؟ لكل مطلقة متاع - لقوله - تعالى -

(٧١٥) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٢ / ٧٢٩ ، ٧٣٠

(٧١٦) البقرة ٢٣٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين» (٧١٧).

وقوله - سبحانه -

« إذا انكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا » (٧١٨).

قال أبو بكر - من فقهاء الحنابلة - : العمل عندى على هذه الرواية - لولا تواتر الروايات بخلافها . فيتعين حمل هذه الرواية على الاستحباب ، جمعا بين دلالة الآيات المختلفة .

فأما المتوفى عنها فلا متعة لها باتفاق ، لأن الآية لم تتناولها ولا هى معنى المنصوص عليه (٧١٩)

والمتعة معتبرة بحال الزوج لقوله - تعالى :

« ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » (٧٢٠).

وحكى القاضى عن أحمد أنها مقدرة بنصف مهر المثل ، لأنها بدل عنه فتقدر به . ولكن المذهب هو اعتباره بحال الزوج للآية الكريمة .
وفى تقديرها روايتان : إحداهما يرجع فيها إلى اجتهاد الحاكم ، فيفرض ما يؤدبه اجتهاده إليه ، لأنه أمر لم يرد الشرع بتقديره ويحتاج إلى الاجتهاد .
فيرد إلى الحاكم كالنفقة .

والثانية : أعلى المتعة خادما ، وأدناها كسوة تجزىء فى الصلاة ، وأوسطها

(٧١٧) البقرة ٢٤٢

(٧١٨) الأحزاب ٤٩

(٧١٩) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ٢ / ٧٣١ ، ٧٣٢

(٧٢٠) البقرة ٢٣٦

الاسلام والأسرة

ما بين ذلك . لقول ابن عباس - رضى الله عنهما - : أرفع المتعة خادم ثم كسوة ثم نفقة . (٧٢١) وهذا تفسير من الصحابي فيجب الرجوع إليه . وكل فرقة أسقطت المسمى أسقطت المتعة ، وما نصفت المسمى أوجبت المتعة ، لأنها قائمة مقام نصف المسمى ، فاعتبر ذلك فيها .

سئل أحمد - رحمه الله - عن رجل تزوج امرأة ولم يكن فرض لها مهرأ ثم وهب لها خادماً ، ثم طلقها ؟

فقال : لها المتعة ، وذلك لأن الهبة لا تنقضي بها المتعة كالمهر المسمى (٧٢٢) .

إطلاقات مفوضة المهر :

ومفوضة المهر - كما سبق أن ذكرنا - هي التي تزوجها الرجل على حكمها ، أو حكمه ، أو حكم أجنبي ، أو بمهر فاسد ، أو يزوجها غير الأب بغير صداق بغير إذنها . في هذه الحالات يجب لها نصف مهر المثل بالطلاق في ظاهر المذهب .

وعن أحمد : ليس لها إلا المتعة ، لأنه نكاح خلا عن تسمية صحيحة فأشبهه نكاح المفوضة البضع .

وحجة القائلين بتتصيف المهر : أنها لم ترض بغير صداق ، ولم يرض أبوها فلم تجب المتعة ، بخلاف الراضية بغير صداق . (٧٢٣)

(٧٢١) تفسير القرطبي ج ٢ ص ١٠٠٩ ط دار الشعب

(٧٢٢) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٢ / ٧٣٢ ، ٧٣٣

(٧٢٣) المرجع السابق ص ٧٣٣

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ما حكم التصرف فى الصداق بالبيع أو الهبة ؟
الصداق ملك للزوجة بمجرد العقد الصحيح ، ولكنه يحتمل السقوط كله أو بعضه إذا تصرف فيه الزوجة عن طريق البيع أو الهبة أو الرهن .
وإن تصرف فيه قبل أن يدخل بها الزوج ، كأن وهبته للزوج نفسه ثم طلقها قبل الدخول فقد اختلف الأئمة حول ذلك
قال الحنابلة

إن كان الصداق عينا فوهبتها لزوجها ثم طلقها قبل الدخول ففيه روايتان :

إحداهما يرجع عليها بنصفه ؛ لأنه عاد إليه بعقد مستأنف فلم يمنع استحقاق نصفه بالطلاق ، كما لو وهبته أجنبيا ، ثم وهب الأجنبى للزوج .
والثانية : لا يرجع عليها بشيء لأن نصف الصداق تعجل له بالهبة ^(٧٢٤) وقالوا : من حق الزوجة أن تتصرف فى صداقها بالبيع والهبة والرهن . فإن طلقها زوجها قبل الدخول تعين للزوج نصف المثل أو نصف القيمة ، ولكل منهما أن يعفو عن الآخر مادام رشيدا .

ويصح لها أن تهب زوجها صداقها ، أو تبرئه منه ، فإذا طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف الصداق زيادة على الهبة - سواء كان الصداق عينا أو نقداً . لأنه استحق الصداق جميعه أولا بالهبة أو الإبراء ، ثم استحق نصفه ثانيا بالطلاق ، فاختلفت جهة الاستحقاق ، وإذا وهبت له نصف

(٧٢٤) الكفاى فى فقه الإمام ابن حنبل ج٢ ص٢٦٦

الاسلام والأسرة

الصدّاق ثم طلقها قبل الدخول كان له الحق في النصف الباقي بتمامه (٧٢٥)

رأى الشافعي :

قال الشافعي : إذا نكح الرجل المرأة بصدّاق فوهبته له قبل القبض أو بعده ، أو قبل الطلاق أو بعده فذلك كله سواء ، والهبّة جائزة . . . وقال الشافعية : إذا لم تقبض الزوجة المهر فلا يصح لها أن تتصرف فيه ، وإن تصرفت ببيع أو رهن أو هبة فإن تصرفها لا ينفذ . ولكن يصح لها أن تتصرف بالوصية أو الوقف أو القسمة ، أو إباحة الطعام للفقراء .

والحجة في عدم جواز تصرفها مع أن صدّاقها ملك لها - أن ملكيتها له محتملة السقوط بالفرقة من جهتها أو من جهته . أما بعد قبضه فقد أصبحت ملكيتها قوية فيصح لها أن تتصرف . ولا يصح للزوج أن يتصرف في صدّاق زوجته وهو تحت يده قبل أن يقبضه .

وإن وهبت صدّاقها لزوجها ثم طلقها قبل الدخول بها استحق الصدّاق كله بالهبّة ورجع عليها بنصف الصدّاق الذي يستحقه بالطلاق (٧٢٦)
رأى المالكية

قال المالكية : الصحيح أن المرأة تملك في الحقيقة نصف الصدّاق بالعقد ويكتمل بالدخول أو الموت .

(٧٢٥) الفقه حل المذاهب الأربعة ج ٤ ص ١٤٢ دار التراث العربي

(٧٢٦) الأم ٥ / ٦٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وهناك من يقول : إنها لا تملك شيئاً من الصداق بمجرد العقد ، وهناك من يقول : إنها تملك جميع الصداق بالعقد .

وعلى رأى من يقول : إنها تملك جميع الصداق بالعقد ، فإن تصرفها فيما تملك ينفذ بتمامه قبل قبض الصداق وبعده .

وعلى رأى من يقول : إنها لا تملك شيئاً بالعقد ، فإنها إن تصرفت فيه بالبيع أو غيره ثم طلقت قبل الدخول ينفذ تصرفها فى نصفه لأنه هو الذى سوف تملكه ، ويظل تصرفها فى النصف الآخر لأنه حق الزوج ، والطلاق يحقق لها ملكية النصف فينفذ تصرفها فيه .

وعلى رأى من يقول إنها تملك النصف بالعقد وهو القول المعتمد عند جمهور المالكية - فإن تصرفها ينفذ فى جميع الصداق ، لأنها وإن كانت تملك النصف إلا أن النصف الآخر معرض للملكها بالدخول ، فيصح تصرفها فى الجميع (٧٢٧)

رأى الأحناف :

إن قبضت المرأة المهر ، ثم طلقت قبل الدخول ، رجع النصف إلى الزوج بدون حاجة إلى قضاء أو رضا منها - إذا كانت الفرقة من قبل الزوج - أما إذا كانت الفرقة من قبلها رجع إليه كل المهر :

وينفذ تصرف المرأة فى صداقها بعد قبضها إياه لأنها تتصرف فيما تملك . . فإذا تصرفت فيه وطلقت قبل الدخول كان عليها أن تؤدى نصف قيمة الأصل يوم القبض إن كان متقوماً ، أو نصف مثله إن كان له مثل .

(٧٢٧) حاشية الديبوى على الشرح الكبير ج٢ ص ٣١٨

الاسلام والأسرة

وإذا تصرفت فيه قبل قبضه نفذ تصرفها أيضا ، ولكن إذا طلقها قبل الدخول فعليها نصف القيمة من يوم التصرف . (٧٢٨)
مشروعية وهب جزء من الصداق للزوج :
جاء في مشروعية ذلك قوله - تعالى -

« فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا » (٧٢٩)
قال القرطبي : هذه الآية تدل بعمومها على أن هبة المرأة لزوجها ، بكرا كانت أو ثيبا جائزة . وبه قال جمهور الفقهاء .
ولكن مالكا منع هبة البكر الصداق لزوجها ، وجعل ذلك للولى مع أن الملك لها .

واتفق العلماء على أن المرأة المالكة لأمر نفسها إذا وهبت صداقها لزوجها نفذ ذلك عليها ولا رجوع لها فيه . . إلا أن شريحا رأى الرجوع لها فيه ، واحتج بقوله :

« فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا »
وإذا كانت طالبة له لم تطب به نفسا . ولكن ابن العربي قال : هذا باطل ، لأنها قد طابت وقد أكل فلا كلام لها .
وذكر القرطبي قال : دخل رجل على علقمة وهو يأكل شيئا وهبته امرأته من مهرها ، فقال له : كل من الهنيء المرئى - أخذ ذلك من قوله - تعالى -
« فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا »

(٧٢٨) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص١٣٦ ط دار التراث العربى بتصرف

(٧٢٩) النساء ٤

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والهنيء : الطيب المساغ ، والمرىء : المحمود العاقبة .
قال : وروى عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - قال : إذا اشتكى أحدكم شيئاً ، فليسال امرأته دراهم من صداقها ، ثم ليستر به عسلاً فليشربه بماء السماء ، فيجمع الله - عز وجل - له الهنيء والمرىء والماء المبارك . (٧٣٠)
ضمان الصداق :

إذا هلك الصداق - بأن كان حيواناً أو زرعاً أو عروض تجارة مثلاً - قبل أن تقبضه الزوجة ضمنه الزوج ، ودفع مثله أو قيمته ، وإن كان نقداً أداه كما هو .

وإن كانت قد قبضته وهلك في يدها ، وطلقها قبل الدخول ضمننت للزوج نصفه ، وهذا هو رأى الأحناف (٧٣١)

وقال الشافعى : إذا تزوجها على شيء مسمى لزم الزوج إن مات أو ماتت قبل أن يدخل بها أو دخل بها . ولزمه على حسب ما ساء إن نقداً فنقد ، وإن كان ديناً فدين ، أو كيلاً موصوفاً أو عرضاً موصوفاً فكذلك .
وإن طلقها قبل أن يدخل بها لزمه نصف ما سعى أو نصف قيمته يوم وقع عليه النكاح ، فإن طلبته فتمتعها فهو غاصب ، ولها قيمته أكثر ما كانت قيمته (٧٣٢)

(٧٣٠) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٥٩٥ ص ١٥٩٧ ط دار الشعب

(٧٣١) الفقه على المذاهب الأربعة ١٤٣/ ٤

(٧٣٢) الأم ٥٣/ ٥

الاسلام والأسرة

وللشافعي قول آخر حكاه الربيع - هو : إذا أصدقها شيئا فتلف قبل أن تقبضه كان لها صداق مثلها ، كما لو اشترت منه شيئا فتلف قبل أن تقبضه رجعت عليه بالثمن الذي أعطته . وهذا آخر قول للشافعي ^(٧٣٣) وإن طلقها قبل الدخول فلها نصف صداق مثلها

وقيل : إن تلف الصداق بيد الزوج قبل أن تقبضه الزوجة كان في ذلك صور أربع :

- ١ - أن يكون التلف بأفة سماوية ، ويضمن لها الزوج حيثذ مهر المثل
- ٢ - أن يتلفه الزوج نفسه ، ويضمن لها الزوج كذلك مهر المثل
- ٣ - أن يتلفه هي وهي رشيدة - ولا شيء لها في هذه الحالة
- ٤ - أن يتلفه أجنبي - فهي بالخيار بين أن تفسخ الصداق ، وتلزم الزوج مهر المثل ويرجع هو على الأجنبي . وبين أن تقره وتطالب هي الأجنبي بالبدل ^(٧٣٤)

ما حكم تأجيل الصداق وتعجيله ؟

قال الفقهاء : يجوز تعجيل الصداق وتأجيله ، أو تعجيل جزء وتأجيل جزء ، والمستحب تعجيل جزء منه ، لما روى ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : لما تزوج علي فاطمة - رضي الله عنهما - قال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « أعطها شيئا » قال : ما عندي شيء . قال : « أين درعك الحطمية ؟ » وفي رواية : أن عليا لما تزوج فاطمة أراد أن يدخل بها فمنعه

(٧٣٣) المرجع السابق

(٧٣٤) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ١٤٤

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى يعطيها شيئاً ، فقال : يا رسول الله ، ليس لى شيء ، فقال له : « أعطها درعك الحطمية » فأعطها درعه ، ثم دخل بها . (٧٣٥)

وفى مقابلة ذلك روت عائشة قالت : أمرني رسول الله - صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً (٧٣٦) .

فحديث ابن عباس يشير إلى أن منع تسليم المرأة ما لم يقدم الزوج شيئاً من المهر إنما هو على سبيل النذب لا الإلزام ، بدليل الحديث الثانى الذى يشير إلى أن المرأة قد تزف إلى زوجها دون أن يدفع المهر مقدماً أو جزءاً منه .

ومن قالوا باستحسان أن يقدم الزوج لزوجته شيئاً من المهر . . . الأوزاعى وجعله الزهرى من السنة وقال : بلغنا فى السنة ألا يدخل رجل بامرأة حتى يقدم شيئاً أو يكسو كسوة ، ذلك مما عمل به المسلمون (٧٣٧) وقد ذكر الأئمة فى هذا الأمر :

فقال المالكية : الصداق إن كان غير معين برؤية أو وصف فإنه يجوز أن يؤجل كله أو بعضه بشرط ألا يكون الأجل مجهولاً ، وجهالة الأجل تكون بعدم تقييده بشيء أصلاً ، أو تقييده بقيد مجهول . فالأول مثل : تزوجتك على مائة جنية مؤجلة ، ومثال الثانى : تزوجتك على مائة جنية مؤجلة إلى

(٧٣٥) نيل الأوطار ج٦ ص ١٧٣ وقال : رواه أبو داود - وهو دليل على جواز الإمتناع من تسليم المرأة ما لم تقبض مهرها .

(٧٣٦) المرجع السابق وقال : رواه أبو داود وإبن ماجه

(٧٣٧) فقه السنة ٢ / ١٥٩

الاسلام والأسرة

الموت أو إلى الفراق .

فإذا وقع الصداق كله أو بعضه مجهولاً بهذه الصورة كان عقد الزواج فاسداً قبل الدخول ، وثبت لها بعد الدخول مهر المثل . .
ويشترط لفساد العقد أن تكون الجهالة مقصودة ، أى أنه يعتمد أن يكون الأجل مجهولاً - ولكن إذا نسي تحديد الأجل أو غفل عنه فإن العقد يصح .
أما إذا كان الصداق معيناً معروفاً بعينه كمعروض تجارة أو حيوان أو نبات أو عقار أو نحو ذلك ، فإن كان حاضراً سلم إلى الزوجة أو وليها يوم العقد ، وإن كان المهر غائباً عن البلد كأن يكون العقار أو التجارة في بلد آخر بعيد إلى مسافة متوسطة ، فإنه يصح تأجيله إلى أجل قريب .
أما إذا كان بعيداً جداً فلا يصح .

رأى الأحناف

قال الأحناف : يجوز تأجيل الصداق وتعجيله كله أو بعضه ، إلا أنه لا يجوز أن يكون التأجيل مجهولاً جهالة فاحشة ، كأن يقول : تزوجتك على مائة مؤجلة إلى حين ميسرة .
أما إذا كان الأجل معلوماً كأن يقول : تزوجتك على مائة بعضها مقبوض وبعضها مؤجل إلى سنة أو سنتين جاز ، سواء اشترط ذلك في العقد أم لم يشترط .

ويلحق بالأجل المعلوم أن يؤجل الصداق كله أو بعضه إلى الموت أو إلى الطلاق أو إلى وقت مضروب .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال الحنابلة :

يجوز أن يؤجل الصداق كله أو بعضه بشرط ألا يكون الأجل مجهولا ،
كان يقول : تزوجتك على مائة أؤديها عند قدوم المسافر ، أو عند نزول
المطر . فمثل هذا لا يجوز .

أما إذا أطلق الأجل ، بأن قال : تزوجتك على مائة مؤجلة ، وسكت
صح العقد ، ويحمل التقييد على الفرقة بالطلاق أو الموت .

ولا يحل الصداق المؤجل إلا بالطلاق البائن . أما الطلاق الرجعى فلا
يحل الصداق المؤجل فيه إلا بانتهاء العدة منه .

وقال الشافعية :

يجوز أن يؤجل الصداق كله أو بعضه إلى أجل معلوم ، ولا يجوز أن
يكون الأجل مجهولا .

فإن أطلق الأجل ، أو ذكر أجلا مجهولا كنزول الغيث ، فسدت
التسمية ، وصح العقد وكان لها مهر المثل .

ولا يصح عند الشافعية تحديد الأجل بالموت أو الطلاق ، وتفسد
التسمية ، ويثبت لها مهر المثل .^(٧٣٨)

هل يجوز للمرأة أن تمنع نفسها من الدخول وغيره لعدم قبض الصداق ؟
من حق المرأة أن تمنع نفسها من الدخول أو الاختلاء بها أو تمكين الزوج
منها إذا لم يقدم لها مقدم الصداق .

وليس من حق الزوج أن يلزمها بحقوق الزوجية ما لم يوف لها بالمقدم

(٧٣٨) الفقه على المذاهب الأربعة - بتصرف - ج ٤ ص ١٥٣ : ص ١٥٦ .

المذكور .

ويرى بعض الفقهاء : أن الزوج له أن يدخل على زوجته ، وعليها أن تسلم نفسها له وألا تمتنع عليه ولو لم يؤد إليها ما اشترط تعجيله من المهر ، وإن كان يحكم لها به .

قال ابن حزم في ذلك : ومن تزوج فسمى صداقا أو لم يسم فله الدخول بها أحبت أم كرهت ، ويقضى لها بما سعى لها أحب أم كره ، ولا يمنع من أجل ذلك من الدخول بها ، لكن يقضى له عاجلا بالدخول ، ويقضى لها عليه حسب ما يوجد عنده من الصداق ، فإن كان لم يسم لها شيئا قضى عليه بمهر مثلها إلا أن يتراضيا بأقل أو أكثر . (٧٣٩)

وقال أبو حنيفة : له أن يدخل بها أحبت أم كرهت إن كان مهرها مؤجلا ، لأنها هي التي رضيت بالتأجيل ، وهذا لا يسقط حقه ، وإن كان معجلا كله أو بعضه لم يجز له أن يدخل بها حتى يؤدي إليها ما اشترط تعجيله لها ولها أن تمتنع نفسها منه حتى يوفيهما ما اتفقا على تعجيله . (٧٤٠)

وجاء في الاختيار : للمرأة أن تمتنع نفسها ، وترفض أن يسافر بها حتى يعطيها مهرها ، لأن حقه قد تعين في المبدل فوجب أن يتعين حقها في البدل تسوية بينهما ، وإن كان المهر كله مؤجلاً فليس لها ذلك ، لأنها رضيت بذلك فليس لها أن تمتنعه بعده كالبائع إذا سلم المبيع .

وعند أبي يوسف : لها ذلك ، لأن المهر مقابل التمتع بها ، لثلا يخلو

(٧٣٩) فقه السنة ٢ / ١٥٩ .

(٧٤٠) المرجع السابق ٢ / ١٦٠ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الوطء عن الموضع . (٧٤١)

فإذا أوفأها مهرها نقلها حيث يشاء لقوله - تعالى :

« أسكنوهن من حيث سكتن » (٧٤٢)

وإذا ضمن الولى المهر صح ضمانه كغيره من الديون ، وللمرأة أن تطالب

أيها شاءت كسائر الكفالات . (٧٤٣)

ما الحكم إذا عجز الزوج عن دفع الصداق ؟

من حق الزوجة أن تطالب بفسخ عقد الزواج إذا ثبت عجز الزوج عن

أداء الصداق .

وقال الأحناف فى ذلك : إذا عجز الزوج عن دفع المهر ، أو النفقة

بأنواعها المختلفة ، فلا حق للزوجة فى فسخ الزواج بذلك ، وإنما لها الحق

فى منع نفسها منه ، وعدم التقيد بإذنه فى السفر والخروج ونحو ذلك .

وقال المالكية : إذا طالبت الزوجة بأداء صداقها الذى فى ذمتها فادعى

الإعسار - يرفع الأمر إلى القضاء .

فإن ثبتت دعواه بينة أو تصديق الزوجة لا يجبر على الدفع ، بل ينظر إلى

ميسرة ويحدد زمن على حسب اجتهاد القاضى ، يحكم بعده بالطلاق إن لم

يدفع . قالوا : وللقاضى أن يحكم بالطلاق من أول جلسة بدون تأجيل .

وشرط التطليق للمعسر فى هذه الحالة أن يكون قبل الدخول .

(٧٤١) الاختيار لتعليل المختار ٣ / ١٠٨ .

(٧٤٢) سورة الطلاق ٦ .

(٧٤٣) الاختيار لتعليل المختار ٣ / ١٠٩ .

الاسلام والأسرة

أما بعد الدخول فلا طلاق على المعسر بالصداق ، وإذا طلقت كان لها نصف الصداق ترجع به عليه إذا تيسر .

وإن لم تثبت دعواه ببينة أو لم تصدقه الزوجة في دعوى إعساره ، ولم يغلب على الظن إعساره ، يؤجل القاضي الفصل في الدعوى لحين إثبات إعساره إلى فترة على حسب اجتهاد القاضي ، فإن ثبت عسره أمهله القاضي فترة يرجى فيها يساره ، فإن عجز بعدها طلق عليه القاضي .

ويشترط لتأجيل النظر لإثبات العسر شروط :

١ - أن يأتى بضامن يضمنه خشية هروبه ، لاضامنا يضمنه في أداء المال .

٢ - ألا يكون له مال ظاهر . وإلا أخذ منه الحق .

٣ - أن يكون قد أجرى عليها النفقة من وقت مطالبتة بالدخول ، فإن لم ينفق عليها من ذلك الحين ، فمن حقها المطالبة بفسخ العقد لعدم النفقة .

وقال الشافعية : يجوز للمرأة أن تطلب فسخ العقد إذا عجز الزوج عن أداء الصداق بشروط :

١ - أن تكون حرة فلا حق للأمة في الفسخ .

٢ - أن تكون بالغة ، فلا حق للصغيرة في الفسخ ولكن الحق للولى .

٣ - ألا يكون قد وطئها ، لأنها إن مكنته باختيارها فلا حق لها في الفسخ .

٤ - أن يثبت إعساره باقراره أو ببينة عند القاضي .

٥ - التقدم للقاضي ، لأنه لا يصح الفسخ إلا منه ، أو من المرأة بإذنه . وفي

هذه الحالة يمهل القاضي ثلاثة أيام ليثبت إعساره ، ثم يفسخ العقد صبيحة الرابع .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وإذا كان غائبا غيبة منقطعة ولأمال له حاضر فسخ القاضى بدون إمهال .

وقال الحنابلة : تفسخ المرأة النكاح إذا أعسر الزوج ولم يدفع الصداق ولكن بشروط :

١ - أن تكون مكلفة ، فإن كانت صغيرة فليس لها ذلك ولا لوليها ، ومثل الصغيرة المجنونة .

٢ - أن تكون حرة .

٣ - ألا تكون عالة بعسر حالة التقدم للزواج ، فإن كانت عالة بذلك فلا حق لها فى الفسخ .

٤ - أن يقوم بالفسخ القاضى ، وليس للمرأة ذلك من تلقاء نفسها . (٧٤٤)
مضى يسقط المهر ؟

قال الشيخ سيد سابق :

يسقط المهر كله عن الزوج ولا يجب عليه شيء للزوجة فى كل فرقة كانت قبل الدخول من جهة المرأة ، كأن ارتدت عن الإسلام ، أو فسخت العقد لإعساره ، أو عييه ، أو فسخه هو بسبب عيب فيها ، أو بسبب خيار البلوغ .

ولا يجب لها متعة لأنها لم تسلم نفسها فسقط البذل كله كالبايع يتلف المبيع قبل تسليمه .

ويسقط المهر كذلك إذا أبرأته قبل الدخول بها ، أو وهبته له ، فإنه فى

(٧٤٤) الفقه على المذاهب الأربعة ، بتصرف - ج ٤ ص ١٦٣ : ص ١٦٥ دار إحياء التراث .

الاسلام والأسرة

هذه الحالة يسقط بإسقاطها له ، وهو حق خالص لها . (٧٤٥)

ما حكم سفر الزوجة مع زوجها ؟

هذا السؤال يشغل أذهان كثير من الناس ، نظراً لفتح باب الهجرة على مصراعيه ، وانتقال كثير من الشباب من أوطانهم إلى أوطان أخرى معارين أو متعاقدين أو باحثين عن فرص عمل ووسائل للارتزاق . . .
وبادئ ذي بدء نقول : إن السفر بالزوجة ليس وليد عصرنا الحاضر ، ولكنه أمر قديم جداً ، وربما امتدت جذوره إلى ما قبل الإسلام ، فإبراهيم - عليه السلام - هاجر بزوجته سارة من العراق إلى الشام ، ثم إلى مصر ، ثم إلى الشام مرة أخرى .

وكان الأمر كذلك في الإسلام حين هاجر المسلمون بنسائهم من مكة إلى الحبشة أولاً ، ثم إلى المدينة ثانياً ، ثم ساحوا في الأرض حيث اتخذوا العراق والشام ومصر وفارس وغيرها مواطن جديدة عاشوا فيها ، وقضوا بقية حياتهم بين ربوعها . . فالسفر بالزوجة في حد ذاته أمر لم يمنعه الدين ، ومع ذلك فللفقهاء كلمتهم فيه ، وهذه الكلمة هي التي نتحدث عنها فيما يأتي :

قال الفقهاء : للزوج أن يسافر بزوجته من جهة إلى أخرى ، إذا كان مأموناً عليها ، وكانت الجهة التي يسافر إليها مأمونة أيضاً . ومع ذلك فلائمة المذاهب آراء نوضحها فيما يلي :

(٧٤٥) فقه السنة ٢ / ١٤٤ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

رأى الأحناف

اختلفت فتوى الأحناف حول هذا الموضوع ، فمنهم من قال : ليس له السفر بها مطلقاً دون موافقتها ، ومنهم من أجاز السفر بها إذا كان الزوج مأموناً عليها ، ومنهم من قال : إن الأحوال قد تختلف حول السفر . وفى ضوء هذه الأحوال تكون الفتوى :

فأحياناً يترتب على السفر بالمرأة ضرر لها ، فإذا كانت فى مصر ثم نقلت إلى قرية فقد تتضرر بالنقل بالنسبة لاختلاف معيشتها ، ومن هنا قال بعضهم ، ليس له أن ينقلها من المصر إلى القرية إلا إذا كانت صاحبة من ضواحي المصر ، ومعنى هذا أنه إذا نقلها إلى بلدة بها حضارة كالمراكز والمديريات فلا وجه للاعتراض .

وقد يكون سفرها مع زوجها أمراً ضرورياً ، كأن يكون الزوج موظفاً فى جهة بعيدة عن مكان إقامتها ، أو كان له مال فى مكان بعيد يتعرض للنهب أو الضياع إذا لم يكن قريباً منه أو يباشره بنفسه . . ولذلك ينبغى أن يترك تقدير ذلك للقاضى

إلا أن الصواب يقضى بسفر الزوجة مع الزوج مطلقاً من المصر إلى القرية ومن القرية إلى المصر مادامت هناك مصلحة تدعو إلى ذلك ، ومادام مأموناً على زوجته ، والمكان الذى يذهب إليه يسود فيه الأمن .

أما إذا كان الزوج فاسقاً لا يؤتمن على زوجته ولا يغار على عرضه ، أو كان شريراً أو سفيهاً لا يحسن التصرف ، أو كان بخيلاً يضيّق على أهله فى الإنفاق ، أو كان بذيئاً يؤذى بيده ولسانه فإن المفتى لا يصح له أن يفتى بسفرها مع زوجها مادام قد تبين له ذلك .

الاسلام والأسرة

وقال المالكية : للزوج أن يسافر بزوجه إلى الجهة التي يريد حتى وإن كانت قد اشترطت عليه ألا يسافر بها ، ولكن إذا اشترطت عليه ذلك فإنه يستحب له الوفاء بما اشترطت . (٧٤٧)

واشترط المالكية في أحقية الزوج أن يسافر بزوجه شروطاً .
منها : أن يكون حراً ، وأن يكون الزوج أميناً على زوجته ، وأن يكون الطريق آمناً ، وأن تكون البلدة التي يسافران إليها قريبة لاتقطع الأخبار فيها عن أهلها (٧٤٨)
وقال الحنابلة :

من حق الزوج أن يسافر بزوجه إلى الجهة التي يريد ، مادامت الجهة غير مخوفة ، ومادام الزوج مأموناً ، ومادامت المرأة لم تشتط على زوجها ألا يسافر بها ، فإن اشترطت عليه ذلك وجب عليه أن يوفى بما اشترط على نفسه .
وقال الشافعية :

من حق الزوج أن يسافر بزوجه بشرط أن يكون مأموناً ، وإن امتنعت عن السفر معه كانت ناشزاً بشرط أن تكون مطيقة للسفر ، وذلك بأن تكون صحيحة لايقعدها المرض عن متابعة زوجها ، أو الخوف من المرض في الجهة التي يسافر إليها بسبب تغير الجو من حر أو برد يترتب عليه ضرر يلحقها .
قالوا : ولو كان مسافراً في معصية لايحق لها التخلف عنه إذا دعاها للسفر معه . ذلك أنه لم يدعها للاشتراك معه في المعصية ولكنه يدعوها

(٧٤٧) مدونة الإمام مالك ج٣ ص ١٩٧ - شروط عقد الزواج في الشريعة الاسلامية ص ٦٣
(٧٤٨) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص ١٦٦

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

لاستيفاء حقه (٧٤٩)

والخلاصة التي توصل إليها كتاب فقه السنة تتلخص فيما يأتي :
من حق الزوج أن ينتقل بزوجه حيث يشاء لقوله - تعالى -

﴿ أَتَكُونُونَ مِنْ حَيْثُ سَكَنَ مَنْ وَجَدَكُمْ وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِضَعْفِ عَالِيَهُنَّ وَإِنْ كُنَّ
أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ
وَاتِمُّوا رَبَّنَا لَكُمْ مَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَمَضِيعُ لَهُ أُخْرَى ﴾ (٧٥٠)

فالنهي عن المضارة يقتضي ألا يكون القصد من الانتقال بالزوجة هو
الإضرار بها ، بل يجب أن تكون المعاشة وتحقيق القصد من الزواج .
فإن كان قصده من نقلها الإضرار بها والتضييق عليها والانفراد بعيداً من
أهلها ليتمكن من إجبارها على أن تتنازل له عن شيء من حقوقها أو
مستحققاتها فلها الحق في الامتناع عن السفر معه . (٧٥١) وللقاضي أن يؤيدها
في ذلك .

وقال : لقد قيد الفقهاء حق الزوج في الانتقال بزوجه إلى حيث يريد بالألا
يكون في الانتقال بها إضرار عليها ، وأيد ذلك بما جاء في إحدى المذكرات
القضائية حيث قالت المذكرة :
« ولما كانت مصلحة الزوجين من النقلة وعدمها تتحدد ولا تضبط

(٧٤٩) المرجع السابق

(٧٥٠) الطلاق ٦

(٧٥١) راجع فقه السنة ج ٢ ص ٢٠٥

الاسلام والأسرة

أطلقوها من غير بيان وجهها ، اعتماداً على فطنة القاضي وعدالته وحكمته ، فإن من البين أن مجرد كون الزوج في شخصه مأموناً على زوجته لا يكفي لتحقيق المصلحة في الإجماع على النقلة ، بل لابد من مراعاة أحوال أخرى ترجع إلى الزوج وإلى الزوجة ، وإلى البلد المنقول منها والمنتقل إليها ، كأن يكون الباعث على الانتقال مصلحة يعتد بها ، قلماً يمكن الحصول عليها بدون الاعترا ب ، وكان يكون الزوج قادراً على نفقات ارتحالها كأمثالها وفي يده فضل مال يغلب على الظن أنه لو اتجر فيه مثلاً لربح ما يعدل نفقته ونفقة عياله ، أو صناعة فنية تقوم بمعاشه ومعاشهم ، وأن يكون الطريق بين البلدين مأموناً على النفس والعرض والمال ، وأن تكون الزوجة بحيث تقوى على مشقة السفر من بلدها إلى المكان الذي يريد نقلها إليه ، وألا يكون الاختلاف بين البلدين في الحرارة والبرودة مثلاً مما لا تحتمله الأمزجة والطباع ، وأن تكون كرامة الزوجة في موضع نقلتها محفوظة ككرامتها في محلها الأصلي ، وأن لا يلحقها بسبب الانتقال ضرر مادي أو أدبي . . إلى غير ذلك من الاعتبارات التي يجب ملاحظتها في مثل هذه الظروف ، وتختلف باختلاف الأشخاص والمواطن ولا تخفى على القاضي الفطن »

قال الشيخ سيد سابق : وهذا من خير ما يقال تفصيلاً في هذا الموضوع^(٧٥٢)

وقال الأستاذ زكريا البري حول هذا الموضوع :

(٧٥٢) فقه السنة ٢/ ٢٠٥

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وإذا أراد الزوج الانتقال بزوجه إلى بلد آخر غير البلد الذى يقيمان فيه وامتنعت عن ذلك كانت ناشزاً إذا كان الزوج أميناً على نفسها ومالها ، وإذا لم يكن قصده من الانتقال بها الكيد لها أو الإضرار بها ، وذلك أن الله - تعالى - يقول

« أسكنوهن من حيث سكتن من وجدكن ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ، فكانت سكنى الزوجة حيث يسكن ويقيم زوجها من غير مضارة يقصدها الزوج فى ذلك ، ويتبين للقاضى قصد المضارة أو الكيد من ظروف كل واحد من الزوجين . . (٧٥٣)

ولكن لابد من إضافة هذا القيد . . . هذا كله إذا لم تشترط الزوجة عدم السفر بها فإن اشترطت ذلك كان على الزوج أن يوفى بذلك استحباباً عند بعض الفقهاء ، ووجوباً عند بعضهم .

طرفة أدبية

ومما يتعلق بهذا الموضوع ، وأن المرأة قد يعز عليها ويصعب أن توجد فى غير البيئة التى نشأت فيها ، وربما غير ذلك فى نفسيتها وسبب لها متاعب وعرضها للمعاناة التى قد تؤثر فى العلاقة الزوجية ، أو تحول دون قيامها بواجباتها على خير ما يكون - ما تقصه علينا كتب الأدب :

تزوج معاوية بن أبى سفيان من امرأة بلدية ونقلها من باديتها إلى الشام ، فكانت تكثر الحنين إلى أناسها والتذكر لمسقط رأسها فاستمع إليها ذات يوم

(٧٥٣) الاحكام الاساسية للأسرة الإسلامية فى الفقه والقانون - زكريا البرى ص-١٣٤

الاسلام والأسرة

وهي تنشر :

أحب إلى من قصر منيف	ليبت تخفق الأرواح فيه
أحب إلى من لبس الشفوف	ولبس عباءة وتقر عيني
أحب إلى من نقر الدفوف	وأكل كسيرة في كسري يقي
أحب إلى من قط ألوف	وأصوات الرياح بكل فج
أحب إلى من بغل زفوف ^(٧٥٤)	وكلب ينبح الطراق دوني
أحب إلى من بغل زفوف	وبكر يتبع الأظعان صعب

فما كان من معاوية إلا أن سرحها ، ولم يشأ أن يمسكها على كره منها . .
وقد ذكرنا هذه القصة في معرض التدليل على اختلاف طبيعة المرأة ، فما
رفضته هذه الزوجة تقبله كثيرات من بنات جنسها ، وها هي ذى نائلة بنت
الفرافصة تجوب الصحراء الشاسعة لحاقاً بزوجها عثان بن عفان - رضى
الله عنه ، وكانت بدوية بطبعها ، ولكنها تحضرت ، وكانت أحب زوجات
عثان إليه ، ودافعت عنه يوم مقتله حتى قطعت أصابعها ، ورفضت
التزوج بعده بإصرار وفاء منها له .

هل للرجل أن يمنع زوجته من العمل ؟

وهذا سؤال آخر يراود أذهان كثير من الناس . وبخاصة في هذه الأيام
التي ازدحمت فيها ميادين العمل بالناس . .

وقد أدلى كثير من المفكرين بآرائهم حول عمل المرأة وضرورته - ويأتى من

(٧٥٤) درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ص ٢٤ مطبعة الجوانب ١٢٩٩ هـ

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بين هذه الآراء قول الأستاذ المرحوم عباس محمود العقاد حيث يقول :
إن المجتمع الأمثل ليس هو المجتمع الذى تضطر فيه المرأة إلى الكدح لقوتها وقوت أطفالها ، وليس هو المجتمع الذى تعطل فيه أمومتها وتنقطع فيه لذاتها وتنصرف إلى مطالبها وأهوائها ، وليس هو المجتمع الذى ينشأ فيه النسل بغير أمومة وبغير أبوة وبغير أسرة ، وكأنه محصول من محاصيل الزراعة التى تتولاها الدولة عن الجماعة البشرية .

وإذا اتخذنا حالة المرأة النافعة لنفسها ولنوعها مقياساً للمجتمع الأمثل فخير ما يكون عليه هذا المجتمع أن تكون المرأة فيه مكفولة المثونة فى أمومتها ، وأن تكون لها كفاية الأم التى تؤهلها لتزويد الأمة بجيلها المقبل على أصلح ما يرحى من سلامة البدن وسلامة الفكر والطوية .

وفى مثل هذا المجتمع تجرى العلاقة بين الجنسين على سنة توزيع العمل وتقسيم الحقوق بالقسطاس ، كل جنس يتكفل بما هو أوفق له وأقدر عليه ، ويملك من الحقوق ما يحتاج إليه ، ويتخلى عن العمل الذى لا يناسبه ولا يلجأ إليه على اضطرار .

ومركز المرأة حيث أقامها القرآن الكريم كفيل لها بكل ما يعوزها لتحقيق رسالتها الفطرية فى هذا المجتمع المثالى على الوجه الأمثل ...

ويحدث فى المجتمعات الحاضرة أن تحول العوارض الكثيرة دون انتظام المجتمع على هذه السنة القويمة من توزيع الأعمال وتقسيم الحقوق ؛ لاختلال أوضاعه السياسية والاقتصادية والنفسية .. فتضطر المرأة إلى الكدح لقوتها وقوت صغارها ، وتعجز عن تكاليف أمومتها وتدير البيت

الاسلام والأسرة

والمشاركة بحصتها في الحياة الزوجية . وهذه حالة خلل تتصافر الجهود لإصلاحها وتبديلها ولا يصح أن تتصافر لإبقائها واستدامتها . . .
وقد تمضى السنين والقرون قبل أن يستقر المجتمع الإنسانى على الوجه الأمثل في حقوق المرأة خاصة . . فإذا سبقت المرأة إلى هذه المآزق فليس في أحكام الإسلام حائل بينها وبين عمل شريف تزاوله المرأة . . ففى وسع المرأة المسلمة التى تحرم قوامة البيت أن تزاول من العمل الشريف كل ما تزاوله المرأة في أمم الحضارة فلها نصيب مما اكتسبت ولها مثل الذى عليها بالمعروف ، وذلك حقها الذى تملكه أو الذى اختارته لمصلحتها وذلك حقها الذى تملكه أو اختارته لمصلحتها وذلك حقها في القرآن الكريم (٧٥٥) ويرى فضيلة الشيخ الشعراوى أن المرأة من حقها أن تعمل عندما تضطر لذلك . ولكن بشرط وجود ضمانات كافية مثل :
أن تكون في مجتمع نسائي بحيث لا تختلط بالرجال أو تزاوهم .
ألا تخرج منفردة حتى لا تقع فريسة للذئاب (٢٥٦)
ويمثل هذا الرأي رأى الفقه الإسلامى .
وقال الشيخ الشعراوى مبرراً رأيه :

إن قضية عمل المرأة قد أضاعت الأجيال من الأولاد ، فافتقد الابن حنان الأم ورعايتها ونشأ في حالة اضطراب نفسى نشهدها الآن في الأجيال الشابة التى بعدت عن حنان الأم وتعليم أولادها القيم ، ولم تحل هذه المشكلة دور

(٧٥٥) المرأة في القرآن الكريم لعباس محمود العقاد ص ٦٨ ، ٦٩ ط نهضة مصر
(٧٥٦) المرأة في القرآن الكريم للشيخ محمد متولى الشعراوى ص ١٠٤ ص ١٠٥ ط أخبار اليوم

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الحضانة التى تعهد إليها الأم برعاية أولادها ثم تنصرف هى إلى عملها ، لأن الحاضنة لا يمكن أن تعطى حنانها واهتمامها لمائة طفل ، ولو أعطت فلا يمكن أن يكون هو نفس حنان الأم . . ونتيجة ذلك واضحة فى الأطفال الذين يفقدون القيم ويضيعونها . .

وفضلاً من ذلك فالمرأة بعملها تتحمل فوق طاقتها ، لأنها مكلفة مع عملها بأعباء المنزل ، فهى لا تجد وقتاً لإعداد الطعام ، ولا لرعاية شئون البيت والزوج والأولاد . . ولا شك أنه يترتب على ذلك مشكلات خطيرة ربما تؤدى إلى مالا يحمد عقباه^(٧٥٧) .

وكتب المستشار أحمد خيرت تحت عنوان : الحقوق السياسية للمرأة مايلى :

ومن هذه الحقوق حق المرأة فى تولى الوظائف العامة وحققها فى الانتخاب بأن تكون عضواً فى مجلس الشعب ، أو أن تشترك فى انتخاب من يكون عضواً فيه :

وقد اتفق علماء الفقه الإسلامى على عدم جواز تولى المرأة منصب الخلافة ، ولكنهم اختلفوا حول مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية ، وانقسموا إلى رأيين :

الرأى الأول : يجنح المرأة من مزاوله الحقوق السياسية والولايات العامة ، لأن الولاية للرجل ، وليست للمرأة ، وذلك لأن المرأة معدة بطبيعتها الفطرية لرعاية بيتها وقيامها بوظيفة الأمومة ورعاية الأسرة ، وأن فى قيامها

(٧٥٧) راجع فى ذلك المرأة فى القرآن الكريم ص ١٧ ، ص ١٨ ط أخبار اليوم

الاسلام والأسرة

بوظائف الولاية مايفوق طاقتها ويعطل وظيفتها الأصلية ، كما يتعارض مع وجوب قرارها في بيتها وعدم اختلاطها بالأجانب ، ويعزز هؤلاء رأيهم بالكتاب والسنة والإجماع .

الرأى الثانى :

يعطى المرأة الحق في الولاية العامة إذا تأهلت لها وتوافرت فيها شروطها بحسب اختلاف الظروف والأحوال في البيئات الإسلامية المتفاوتة ، ويستند هؤلاء أيضا إلى الكتاب والسنة والإجماع ، ومن أصحاب هذا الرأى الإمام الطبرى وابن حزم .

وقد قارن الدكتور زكريا البرى بين هذين الرأين وانتهى إلى ماأتى :

١ - لا يوجد لكلا الرأين دليل قطعى حتى يكون هو الحق الذى لاشك فيه ،

ولا يسلم دليل من الأدلة من معارضة أو مناقشة أو احتمال تأويل

٢ - ونتيجة لذلك كان موضع تولى المرأة للولايات العامة من المسائل الاجتهادية في مختلف العصور

٣ - خروج المرأة إلى الحياة العامة مرتبط في أذهان بعض العلماء بتبرج المرأة والاختلاط المطلق السائد بين الرجال والنساء ، ومايجر إليه من مفسد خلقية وأضرار اجتماعية .

ثم أجمل الأستاذ زكريا البرى رأيه فيمايلى :-

١ - المرأة شريكة الرجل في الحياة الاجتماعية ، وكل منهما يكمل الآخر في المجتمع ، كما يكمله في الأسرة . والعلاقة بينهما هى التعاون والتكامل لا التكرار أو المماثلة .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

٢ - المساواة الشاملة الكاملة بين النوعين ليست ممكنة لاختلاف خصائص كل نوع وقدراته وكفاياته ، وليست فى صالح المجتمع نفسه الذى يحتاج إلى وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب ، والله سبحانه وتعالى - يقول :

﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا
اَكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ
كَانَ يُكَلِّمُ شَوْءٍ عَلِيمًا ﴾^(٧٥٨)

يقول عطاء بن أبى

رباح : نزلت هذه الآية فى النهى عن تمنى ما للفلان ، وفى تمنى النساء أن يكن رجالا ، ويقول البلخى . فلا تمنى المرأة أن يكون لها مال للرجل .
ويجب أن تكون هذه المساواة مرتبطة بمقدار التساوى بين الرجل والمرأة فى الصفات الإنسانية المشتركة .

٣ - إن المرأة أولى من الرجل ، وأكثر تحقيقا لخير المجتمع فى مزاوله بعض الأعمال العامة ، ومن ذلك اشتغالها طبية أو ممرضة نسوية ، أو قابلة ، أو مدرسة فى المدارس والجامعات النسوية ، أو ضابطة فى الشرطة النسوية ، أو أخصائية اجتماعية فى المحيط النسائى .

٤ - إن بعض الأعمال لم تهبأ لها المرأة جسميا ونفسيا ، ومن ذلك اشتغالها جنديا محاربة فى الجيش ، أو ضابطة عامة للشرطة ، أو حارسة ليلية ، وإن

الاسلام والأسرة

بعض الأعمال لا ينبغي لها - كوظائف « السكرتارية » الخاصة للرؤساء من الرجال ، فإنها بطبيعتها تؤدي إلى مواقف الريية ومظان التهمة من غير ضرورة ولا حاجة ، ومن غير مصلحة خاصة ولا عامة والرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول : « دع مايريك إلى ما لايريك » (٧٥٩)

٥ - إن الشريعة الإسلامية لم تحرم على المرأة الخروج من بيتها لشتون دينها ودنياها ، بل طالبتها بالخروج لعباداتها من صلاة وحج ، والرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » (٧٦٠) ويأمر بإخراج ذوات الخدور يوم العيد ليشهدن الخير ودعوة المسلمين ، كما طالبتها بالخروج لمعاملاتها وأعمال مجتمعتها التي تتعين أو تصلح لها ، وهذه أساء بنت أبي بكر وزوج الزبير بن العوام تقول : كنت أنقل النوى على رأسى من أرض الزبير ، وهى من المدينة على ثلث فرسخ ، فجئت يوما والنوى على رأسى فلقيني رسول الله - ﷺ - ومعه نفر من أصحابه فدعا لى .

وقد اشترك بعض الصحابييات مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى الغزوات - كأم عمارة فى غزوة أحد ، وأم سليم فى غزوة حنين ، وأمى بنت قيس فى غزوة خيبر .

٦ - التقاء الرجل والمرأة فى ميادين العمل التقاء عادياً غير متكلف لايحرمه

(٧٥٩) أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير ح ٣ ص ٧٥ برقم ٢٧٠٨ ، والحاكم فى المستدرک

ح ٢ ص ١٣ كتاب البيوع

(٧٦٠) أخرجه أحمد فى مسنده والطبرانى فى الكبير بإسناد حسن الجامع الأزهر فى حديث النبى

الأثور للمناوى ح ٣ ص ١٠٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الإسلام ، وإنما يحرم الخلوة وما تجر إليه من ريبة وفساد تحت ستار العمل . يقول الماوردى فى الأحكام السلطانية وهو يتحدث عن أعمال المحتسب : وإذا رأى وقفة رجل مع امرأة فى طريق سابل لم تظهر منها أمارات الريب لم يعترض عليهما بزجر ولا إنكار ، فما يجد الناس بدا من هذا ، وإن كانت الوقفة فى طريق خال فخلو المكان ريبة ، فينكرها ولا يعجل بالتأديب عليها حذراً من أن تكون ذات محرم ، وليقل : إن كانت ذات محرم فصنها عن مواقف الريب ، وإن كانت أجنبية فخف الله - تعالى - من خلوة تؤذيك إلى معصية الله - تعالى - وليكن زجره بحسب الأمارات .

٧ - إن عمل المرأة فى الخارج يجب ألا يكون على حساب زوجيتها وأمومتها وألا تسيء استعمال حقها فى العمل ، لأن كل الحقوق فى الإسلام - للرجال والنسل - منحة من الشارع منوطة بالمصلحة ، ويمكن الملاءمة بين واجب المرأة فى الأسرة وعملها فى الخارج ببعض التشريعات الاجتماعية .

٨ - إن الاعتماد على دور الحضانة والمربيات والخدمات فى تربية الأولاد اعتياداً مطلقاً ، يؤدى إلى مفسد محققة بالجيل الصاعد قادة المستقبل وآباء الغد وأمهاته .

وقد ظهر - فى تجارب الحرب الأخيرة - بين الأطفال الذين فقدوا أسرهم أن الطفل الذى تتناوب تربيته عدة حاضنات تحتل شخصيته وتفكك ، ولا تنمو فيه مشاعر الحب والتعاون .

٩ - إن زى المرأة وما يتصل به من تبرج وتكلف فى إبراز المفاتن وإثارة الغرائز وما وصل إليه الأمر فى ذلك من قلب الأوضاع ، بحيث أصبحت المرأة لا

الاسلام والأسرة

تتزين لزوجها داخل بيت الزوجية ، وإنما تتزين للمجتمع ، وتقضى في ذلك أوقاتاً ضائعة على أسرتها ومجتمعها ..

هذا الزى والتبرج مسألة أخرى منفصلة عن عمل المرأة لأنه لا تلازم بينهما ، فهو أولاً يعم المرأة العاملة في الخارج وغير العاملة ، ثم إن كثيرات من السيدات العاملات ربما تحلين بزينة الأدب والحياء ولو نسبياً ، فلم يسرفن في هذا المجال . (٧٦١)

فالأستاذ زكريا البري يجيز إسناد بعض الوظائف العامة للمرأة بشروط مأخوذة من الشريعة الإسلامية .

ويوافقه في ذلك بعض الفقهاء المحدثين الذين يقولون : إن الإسلام يكفل حق العمل للمرأة دون إخلال بواجباتها الأساسية ، فإذا تعارضاً قدم الأهم على المهم . والأهم هو واجباتها الأساسية من حيث كونها أمّاً ترعى النشء الجديد ، فلا يجوز لها أن تعمل خارج البيت على حساب واجباتها نحو الأسرة ، وإلا كانت بذلك تسيء استعمال حقها في العمل فيجب منعها منه ، إذ الحقوق في الإسلام منحة من الشارع منوطة بالمصلحة ، فهي تدور مع المصلحة وجوداً وعدماً ..

الوظائف التي تتولاها المرأة

وهؤلاء يرون أن المرأة لها أن تتولى الوزارة التنفيذية إذا ماتعلقت أعمالها

(٧٦١) مركز المرأة في الاسلام ص٥٢ : ٥٦ ، نقلًا من دور المرأة في المجتمع - زكريا البري بحث قدم في أسبوع الفقه الثالث الذي عقده المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب - مايو ١٩٦٧ ص٢٤٦ : ٢٤٨

الفقه الإسلامى على المذاهب الأربعة

بشئون الأسرة ، لحاجتها للشفقة والرحمة ، كما أجاز أبوحنيفة للمرأة أن تتولى القضاء فيما تجوز شهادتها فيه ، ويرون كذلك أن يكون للمرأة حق الانتخاب وحق عضوية المجالس النيابية والاشتغال بالمحاماة موكلة عن بنات جنسها ، وأن تقوم بالأعمال التى تكون أكثر خبرة فيها وأوفر دراية من الرجل وأكثر منه تحقيقاً للخير العام ، كالاشتغال بالتدريس فى المعاهد النسوية والخاصة بالأطفال ، وكذلك بالطب للنساء والأطفال ، ووظائف البحث عن أسر الأسرى والمعونة العائلية .

وأما الأعمال التى تحتاج إلى كفاءة جسمانية لم تنهها لها المرأة كالجندية والحراسة وأعمال الأمن فلا يجوز للمرأة توليها حفظاً لصحتها . ويحرم على المرأة أن تعمل الأعمال التى تؤدى إلى مواقف الريبة ومكان التهم كوظائف « السكرتيرات » الخاصة للرجال ، وأعمال خدمة الزلاء فى المشارب والفنادق ..

ولابد للمرأة أن تخرج للعمل فيما يجوز لها أن تقوم به وهى محتشمة غير متبرجة ولا مظهرة لمفاتيح جسدها .. (٧٦٢)

ويؤكد الدكتور على عبدالواحد وفى هذه المعانى فيقول : إن الإسلام سوى بين الرجل والمرأة فى حق العمل ، فأباح للمرأة أن تضطلع بالوظائف والأعمال المشروعة التى تحسن أداءها ولا تتنافى مع طبيعتها ، ولم يقيد هذا الحق إلا بما يحفظ للمرأة كرامتها ويصونها عن التبذل وينأى بها عن كل مايتنافى مع الخلق الكريم ، فاشتراط أن تؤدى عملها فى وقار وحشمة بعيدة

(٧٦٢) مركز المرأة فى الإسلام ص ٥٧ ، ٥٨

الاسلام والأسرة

عن مظاهر الفتنة ، وألا يكون من شأن هذا العمل أن يؤدي إلى ضرر اجتماعي أو خلقي ، أو يعوقها عن أداء واجباتها الأخرى نحو زوجها وأولادها وبيتها ، أو يكلفها مالا طاقة لها به ، وألا تخرج في زيتها وزينتها وأن تستر أعضاء جسمها وأن لا تخرج في أثناء عملها عما سنته الشريعة الإسلامية (٧٦٣)

والآن بعد أن استعرضنا رأى الفقهاء في عمل المرأة ، وخلصنا إلى أن الإسلام لا يحول دون ذلك عند الضرورة . . نعود إلى سؤالنا الأول الذى طرحناه : هل من حق الزوج أن يمنع زوجته من العمل ؟
وقد أجاب عن هذا السؤال كثير من العلماء منهم فضيلة الشيخ سيد سابق حيث قال :

فرق العلماء بين عمل الزوجة الذى يؤدي إلى تنقيص حق الزوج أو ضرره ، وبين العمل الذى لا ضرر فيه . فمنعوا الأول وأجازوا الثانى - واستشهد على ذلك برأى ابن عابدين من فقهاء الأحناف حيث قال :
والذى ينبغى تحريره أن يكون منعها من كل عمل يؤدي إلى تنقيص حقه أو ضرره

أما العمل الذى لا ضرر فيه فلا وجه لمنعها منه ، وكذلك ليس له منعها من الخروج إلى العمل إذا كانت تحترف عملاً هو من فروض الكفاية الخاصة بالمرأة مثل عمل القابلة . (٧٦٤)

(٧٦٣) المساواة في الإسلام - على عبدالواحد وافى ص- ٣٢

(٧٦٤) فقه السنة ٢ / ١٧٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

هل من حق الزوج أن يحول بين المرأة والتعلم ؟
وهذا سؤال آخر يدور في الأذهان . . . ونبدأ الإجابة عليه أيضاً ببيان حكم تعليم المرأة في الإسلام .

من مظاهر تكريم الإسلام للمرأة أنه سوى بينها وبين الرجل في حق التعليم والتثقيف ، وأباح لها أن تحصل على ماتشاء من فروع العلم والمعرفة .

وكان الإسلام حاسماً في وجوب تعليم المرأة كل مايتصل بأمور دينها وديناها كالعقائد والعبادات ، ومعرفة الحلال والحرام من المأكول والمشروب وسائر التصرفات ، وقد حث الرسول - صلى الله عليه وسلم - على طلب العلم فقال « طلب العلم فريضة على كل مسلم »^(٧٦٥) وكلمة مسلم تشمل الرجل والمرأة معاً .

ولم يفرض العلم على المرأة من قبيل تهذيبها ورفع شأنها كزوجة ، بل إن الفقهاء أجازوا لها الانتفاع بهذا العلم في الشؤون العامة في الحياة ، ولم يفرق الإسلام بين الحرة والأمة في مجال التعليم والتهذيب ، فقد جاء في صحيح البخارى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « أيما رجل كانت عنده وليدة - أى جارية - فعلمها فأحسن تعليمها وأدبها فأحسن تأديبها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران »

وكانت المرأة تتعلم على أيام النبى - صلى الله عليه وسلم - وقد حكى أن

(٧٦٥) الجامع الصغير ج٤ برقم ٥٢٦٧ عن أنس ورمز له بالصحة

الاسلام والأسرة

النساء اجتمعن يوماً وقلن لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوماً من نفسك ، فوعدهن يوماً لقيهن فيه فوعظهن وأمرهن .

كما يحكى أن سيدة من بنى عدى تدعى الشفاء كانت تحيد فن الكتابة في الجاهلية ، وكانت تعلم الفتيات القراءة والكتابة وكانت حفصة بنت عمر إحدى تلميذاتها قبل زواجها من النبي - صلى الله عليه وسلم - وتابعت حفصة التعليم بعد زواجها من الرسول - صلى الله عليه وسلم - بأمر منه . روى عروة بن الزبير قال : مارأيت أحداً أعلم بفقه ولا طب ، ولا بشعر من عائشة . . (٧٦٦)

وعبر التاريخ الإسلامى كانت كثير من النساء قد برعن في الفقه وحفظن الأحاديث والأحكام حتى ظفرت منهن من ظفرت بلقب المسندة والحافظة . ولا يمنع هذا اللقب إلا لمن امتاز بالدقة العلمية والصدق في الرواية والأمانة .

فالإسلام إذن لم يمنع المرأة حقها في طلب العلم (٧٦٧)

وعلى ذلك فالإجابة على السؤال الذى أثارناه هي :

إذا كان العلم من الفروض التى يجب أن تتعلمها المرأة فليس للرجل أن يحول بينها وبين الخروج من أجل تعلمه ، إلا إذا كان قادراً هو على تعليمها إياه فيقوم بذلك .

(٧٦٦) المرأة في جاهليتها وإسلامها للشيخ عبدالله عفيفي ج٢ ص ١٣٩

(٧٦٧) راجع في ذلك مركز المرأة في الإسلام ص ٦٢ : ٦٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فإذا لم يفعل كان من حقها أن تخرج حيث العلماء ومجالس العلم ، لتأخذ أحكام دينها ولو من غير إذن زوجها . (٧٦٨)

أما فروع العلم الأخرى التى لاتتعلق بالدين فليس لها أن تخرج إليها إلا بإذنه .

الجهاز

الجهاز هو الأثاث الذى تعده الزوجة هى وأهلها ليكون معها فى البيت إذا دخل بها الزوج ، وقد جرى العرف على أن تقوم الزوجة وأهلها بإعداد الجهاز وتأتيث البيت ، وهذا من وسائل إدخال السرور على الزوجة بمناسبة زفافها ، وقد روى النسائى عن على - رضى الله عنه - قال : جهز رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاطمة فى خيل وقربة ووسادة حشوها ليف . (٧٦٩)

وقال الأحناف : إن تجهيز بيت الزوجية واجب على الزوج ، لأن تكاليف الحياة الزوجية تقع عليه لا على الزوجة ، كما أن نفقة الزوجة واجبة على زوجها ، ومن نفقتها إعداد مسكن الزوجية مستوفياً أدواته وجهازه .

أما المهر الذى قبضته الزوجة فليس إلا هدية وعطية من الزوج لزوجته ويصبح خالص حقها ، ولا تلتزم بإعداد الجهاز منه ، وهذا هو المعمول به (٧٧٠)

(٧٦٨) فقه السنة ج٢ ص ١٧٨

(٧٦٩) دلائل النبوة ٣ / ١٦١ - المستدرك ٢ / ١٨٥

(٧٧٠) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية فى الفقه والقانون - ذكرى البرى ص ١٢٧

الاسلام والأسرة

ويرى المالكية : أن تجهيز بيت الزوجية واجب على الزوج في حدود ما قبضته من مهر ، إلا إذا اشترط عليها الزوج جهازاً أكثر من مهرها وكان العرف قد جرى على ذلك .

وحجتهم في ذلك هو العرف الذي يجرى عليه الناس قديماً وحديثاً على تجهيز بيت الزوجية بمهر الزوجة وبزيادة تدفع منها ومن أهلها . .
وإذا زفت الزوجة بجهازها كان ملكاً لها ، لا يملك الزوج الانتفاع به إلا برضاها ، (٧٧١)

فإذا قدم الزوج لزوجته مالا مقابل إعداد الجهاز ، أو مقابل إعداد جهاز من نوع خاص - وكان هذا المال منفصلاً عن المهر - وجب عليها إعداد هذا الجهاز ، فإذا زفت إليه دون إحضاره كان له الحق في طلب المال الذي دفعه إليها لأنها أخلت بالتزاماتها ولم تعد الجهاز المطلوب .

أما إذا كان ما قدمه لزوجته لأجل الجهاز داخلاً في المهر ، بمعنى أنه قد زاد في المهر نظير الجهاز ، ثم لم تقم الزوجة بإعداد الجهاز ، لم يجب لها المهر المسمى ، وإنما يجب لها مهر المثل - هذا في رأى بعض الفقهاء -

ويرى غيرهم أن الواجب هو المهر المسمى بالغاً ما بلغ ، ولا يجب إلزامها بإحضار الجهاز من هذا المهر الذي لا يملكه الزوج ، لأن المهر قليلاً كان أو كثيراً يصبح بعد التسمية ملكاً خالصاً لها . (٧٧٢)

(٧٧١) المرجع السابق

(٧٧٢) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية في الفقه والقانون - ذكرى البرى ص ١٢٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تجهيز الأب لابنته .

وإذا قام الأب - كما هي العادة - بتجهيز ابنته ، فإن كان هذا التجهيز تم من مهرها أصبح الجهاز ملكاً لها ، وإن كان تجهيزها من مال الأب على سبيل التبرع منه لابنته فإنه لا يكون ملكاً لها إلا إذا قبضته كما هو الشأن في جميع التبرعات التي لا تملك إلا بالقبض ، وذلك إذا كانت البنت كاملة الأهلية .
فإن كانت البنت قاصرة في ولاية الأب ملكت الجهاز بمجرد شرائه ، لأن يد الأب قائمة مقام يدها لماله من ولاية عليها ، فيعتبر الجهاز مقبوضاً لها حكماً بمجرد شرائه .

وإذا ملكت البنت الجهاز بالقبض إذا كانت عاقلة بالغة ، أو بالشراء إذا كانت قاصرة لم يكن للأب ولا لورثته بعد موته أن يطالبها باسترداد الجهاز المهدى إليها من أبيها ، فإن الهدية إلى القريب المحرم لا يجوز الرجوع فيها بعد تمامها بالقبض .

ويلاحظ أنه إذا كان الأب مريضاً مرض الموت وقت امتلاك بنته الجهاز بالقبض أو الشراء فإن تبرعه بجهازها يأخذ حكم الوصية ، فلا ينفذ إلا في حدود ثلث التركة طبقاً للمعمول به الآن .

فإذا مات الأب من مرضه وكان جهازها لا يتجاوز ثلث تركة الأب لم يكن لباقي الورثة شأن بجهازها ، فإن كانت قيمته تتجاوز ثلث التركة توقفت الزيادة على إجازتهم . (٧٧٣)

(٧٧٣) المرجع السابق ص ١٢٩

الاسلام والأسرة

الجهاز ملك للزوجة

والجهاز إذا اشترته الزوجة بما لها أو اشتراه لها أبوها ، أو اشترته بالمهر الذي قدم عاجلاً لها فهو ملك خالص لها ، ولا حق للزوج ولا لغيره فيه ، ولها أن تمكن زوجها وضيوفه من الانتفاع به ، كما أن لها أن تمتنع عن تمكينهم من الانتفاع ، وإذا امتنعت لا تجبر عليه .

وقال الإمام مالك : يجوز للزوج أن ينتفع بجهاز زوجته الانتفاع الذي جرى به العرف . (٧٧٤)

الهدايا

من المألوف أن يقدم الزوج لزوجته هدايا ، وقد سبقت الإشارة إلى حكم هذه الهدايا عند الاختلاف والفراق ..

وجاء في كتاب الأحوال الشخصية : أُلْفَتْ لجنة في عهد السلطان حسين عام ١٩١٥ م من كبار العلماء برئاسة وزير الحفانية - العدل - لوضع مشروع للزواج والطلاق ، فكان مما رأته اللجنة - مادة ٣ - بعد تنقيحها سنة ١٩١٧ م : إذا كان العدول من جهة الزوج فليس له أن يسترد شيئاً مما أهداه ، ولا أن يرجع بشيء مما أنفق ، وإن كان العدول من جهة الزوجة فللزوجة أن يرجع بما أنفق ، وأن يسترد هداياه إن كانت قائمة ، أو قيمتها إن هلكت أو استهلكت ، ما لم يكن هناك شرط أو عرف بغير ذلك فيتبع . وهو اقتباس حسن من مذهب المالكية في حكم هدايا الزواج ، إلا أن هذا المشروع لم يأخذ صيغته القانونية ، وحبذا لو عمل به . (٧٧٥)

(٧٧٤) فقه السنة ١٤٦/٢

(٧٧٥) الأحوال الشخصية د . مصطفى الحسني شحاته ص ١٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويستند القائلون بأن الهدية من حق الزوجة وهى أمر مشروع - إلى ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « أيما امرأة نكحت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها ، وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه ، وأحق ما يكرم عليه الرجل ابنته وأخته » (٧٧٦)

والحياء هو العطاء أو الهبة أو الهدية ، وهذا الحديث يشير إلى أن المرأة تستحق كل ما يذكر لها قبل العقد ولو كان ذلك الشيء مذكورا لغيرها . . . كوليها مثلاً - أما ما يذكر بعد العقد فهو لمن ذكر له سواء كان وليا أو غير ولى أو الزوجة نفسها . (٧٧٧)

الزفاف

إعلان الزواج

من السنة إعلان الزواج ، حتى يعلم الناس به ، وحتى لا يدخل النكاح تحت حكم نكاح السر الذى نهى الشارع عنه ، والزواج من سنن الفطرة ، وهو من نعم الله التى يجب إظهارها والتحدث بشكرها ، وقد تضافرت الأخبار عبر التاريخ الإسلامى منذ عهد النبى - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه حتى يومنا هذا على إعلان الزواج والفرح به ، والدعوة إليه ، وإقامة الولائم له .

ومن الأخبار المروية فى ذلك : ما رواه محمد بن حاطب قال : قال رسول الله

(٧٧٦) نيل الأوطار ج٦ ص ١٧٤ وقال : رواه الخمسة إلا الترمذى

(٧٧٧) الشوكانى فى تعليقه على الحديث السابق

الاسلام والأسرة

- صلى الله عليه وسلم - « فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح » (٧٧٨) .

● وعن عائشة - رضی الله عنها - أن النبی - صلى الله عليه وسلم - قال : « أعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالغربال » (٧٧٩) .

● وعن عائشة - رضی الله عنها - أنها زُفَّت امرأة إلى رجل من الأنصار فقال النبی - صلى الله عليه وسلم : « يا عائشة ما كان معكم من هو فإن الأنصار يعجبهم اللهو » (٧٨٠) .

● وعن عمرو بن يحيى المازني عن جده أبي حسن أن النبی - صلى الله عليه وسلم - كان يكره نكاح السر - حتى يُضرب بدف ويقال : أتيناكم أتيناكم فحيونا نحبيكم » (٧٨١) .

● وعن ابن عباس قال : أنكحت عائشة ذات قرابة لها من الأنصار ، فجاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : « أهديتم الفتاة ؟ قالوا : نعم . قال : « أرسلتم معها من يغني ؟ قالت : لا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الأنصار قوم فيها غزل ، فلو بعثتم معها من يقول : أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم » (٧٨٢) .

فهذه الآثار الشريفة كلها تشير إلى وجوب إعلان الزواج والسرور به . .

(٧٧٨) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٧ وقال : رواه الخمسة إلا أبا داود

(٧٧٩) المرجع السابق وقال : رواه ابن ماجه

(٧٨٠) المرجع السابق وقال : رواه أحمد والبخارى

(٧٨١) المرجع السابق وقال : رواه عبد الله بن أحمد في المسند

(٧٨٢) المرجع السابق وقال : رواه ابن ماجه

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ومن مظاهر السرور الغناء والضرب بالدف ، ويدخل فى نطاق ذلك تعليق الرايات والأنوار فى غير إسراف ..

وفى الدعوة إلى إعلان الزواج صراحة ما رواه الترمذى قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « أعلنوا هذا النكاح واجعلوه فى المساجد واضربوا عليه بالدفوف » (٧٨٣) .

وفى هذا الحديث أيضاً مشروعية عقد الزواج فى المسجد ، كما يجرى به العرف الآن فى كثير من الزيجات .

ويشترط فى الإعلان ألا يصاحبه محظور ، وألا يخالطه منهى عنه كشرب الخمر أو اختلاط الرجال والنساء .

الغناء عند الزواج .

وفى الأحاديث التى مرت دعوة للغناء بشرط أن يكون خالياً من المجون وإثارة الغرائز كما يحدث فى أفراح هذه الأيام . وبشرط ألا يكون مصحوباً بالضوضاء التى تقلق الناس وتؤذى مشاعرهم . وذلك أمر مشاهد مستنكر .. فقد جرت عادة كثير من الناس استئجار فرق تصحبها آلاتها الموسيقية المختلفة ، وتظل تصخب بكلام خليع من خلال المذياع الجهير الصوت أغلب الليل ، وقد يكون هناك المريض والمتعب الذى يستذكر دروسه .. فهذا كله مما ينهى عنه الشرع الحكيم ..

أما الذى لا ينهى عنه فهو الغناء الهادى الذى لا يؤذى السامع ، ولا يقض مضجع الجار ، ولا ينغص على المريض ، ولا يشوش على

(٧٨٣) نيل الأوطار - ج ٦ - ص ١٨٧ - فقه السنة - ج ٢ - ص ١٩٧

الاسلام والأسرة

المذاكر . . ومن أمثلة الغناء الذي أباحه الشرع ما جاء في بعض روايات الحديث الذي أشرنا إليه : فهلا بعثتم جارية تضرب بالدف وتغنى .
أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم
ولولا الذهب الأحمر ما حلت بواديكم
ولولا الخنطة السمراء ماسنت عذارىكم^(٧٨٤)
وليمة الفرح .

ومن الأمور المستحبة إقامة الوليمة بمناسبة الزواج .
ومفهوم الوليمة : أنها مأخوذة من الولم - وهو الجمع - لأن الزوجين يجتمعان ، وهى الطعام بمناسبة العرس - جاء في القاموس وغيره من كتب اللغة : الوليمة طعام العرس ، أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها^(٧٨٥) ،
وتجمع على ولائم . وأولم فلان صنع الوليمة .
أما الدعوة على طعام الختان فيسمى : الإعذار

وفى مشروعية الدعوة للطعام بمناسبة الزواج أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال لعبد الرحمن بن عوف - بمناسبة زواجه : « أولم ولو بشاة »^(٧٨٦) .
● وعن أنس أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : ما أولم النبى - صلى الله عليه وسلم - على أحد من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة^(٧٨٧) .

(٧٨٤) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٨

(٧٨٥) المعجم الوجيز مادة ولم

(٧٨٦) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٦٦ ، ص ١٧٥

(٧٨٧) المرجع السابق ص ١٧٥

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

● وعن أنس أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أومأ على صفية بتمر وسويق (٧٨٨) .

● وعن أنس فى قصة صفية أن النبى - صلى الله عليه وسلم - جعل وليمتها التمر والأقط والسمن .

وفى رواية : أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أقام بين خير والمدينة ثلاث ليال وبني بصفية ، فدعا المسلمين إلى وليمته ، ما كان فيها من خبز ولا لحم ، وما كان فيها إلا أن أمر بالأنطاع فبسطت ، فألقى عليها التمر والأقط والسمن ، فقال المسلمون : إحدى أمهات المؤمنين أو ما ملكت يمينه ، فقالوا : إن حجبها فهى إحدى أمهات المؤمنين ، وإن لم يحجبها فهى مما ملكت يمينه ، فلما ارتحل وطأ لها خلفه ، ومد الحجاب (٧٨٩) .

واختلف الفقهاء فى حكم الوليمة ، فقال بعضهم : إنها مندوبة ، وهو أحد قولى الإمام مالك ، وهناك قول آخر له برحوبها .

ويروى أنها واجبة أيضاً عند الإمام أحمد وعند الإمام الشافعى فى أحد قولين له أيضاً .

والمشهور من مذهب جمهور العلماء أنها سنة مؤكدة .

والمتفق عليه عندهم أنه لا مغالاة ولا تكلف فى إقامة الوليمة ، وقد رأينا أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أومأ بتمر وأقط - والأقط لبن ممحض حتى

(٧٨٨) المرجع السابق

(٧٨٩) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٥ وقال : متفق على .

الاسلام والأسرة

يستحجر ويطبخ أو يطبخ به^(٧٩٠) ولعله قريب من الكَشْك الذي يستعمل في بلادنا ، إلا أن الكَشْك يضاف إليه شيء من البر المجروش .
قال الشوكاني : الشاة أقل ما يجزىء في الوليمة على الموسر ، ولولا ثبوت أنه - صلى الله عليه وسلم - أولم على بعض نسائه بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما يجزىء في الوليمة مطلقاً .
وقال القاضي عياض - وأجمعوا على أنه لا حد لأكثر ما يولم به ، وأما أقله فلاحد له كذلك - ومهما تيسر أجزاء ، والمستحب أنها على قدر حال الزوج^(٧٩١) .
وقتها

وأما وقت الوليمة فهي عند العقد أو عقبه ، أو عند الدخول أو عقبه ، وهذا أمر يتوسع فيه على حسب العرف والعادة^(٧٩٢) .
فإن دعا يوم العقد جاز ، وإن دعا يوم الدخول جاز ، وإن دعا بعد الدخول جاز ، ولم يرد نص قاطع يحدد وقتاً لذلك . وما جاء في ذلك فهو مطلق ، وهو قوله - تعالى -

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبِظٍ مِنْ إِنْسَانٍ وَلَئِنْ كُنْتُمْ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مَسْتَعِينَ

(٧٩٠) المعجم الوجيز - مادة أظ

(٧٩١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ١٧٦

(٧٩٢) فقه السنة ٢ / ٢٠١

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَلُّوهُنَّ مِنْ زَوَاجِهِنَّ ذَلِكَمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِرُوا آيَاتِهِ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴿٧٩٣﴾

قال القرطبي : سبب نزولها أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما تزوج زينب بنت جحش أولم عليها فدعا الناس ، فلما طعموا جلس طوائف منهم يتحدثون في بيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فثقلوا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

قال أنس : فما أدرى أنا أخبرت النبي - صلى الله عليه وسلم - أن القوم قد خرجوا أو أخبرني .

قال : فانطلق حتى دخل البيت ، فذهبت أدخل معه فالتقى الستر بيني وبينه ونزل الحجاب (٧٩٤) .

فهذا الخبر يفيد أن الوليمة كانت قبل الدخول . . .

وجاء في كتاب فقه السنة : وعند البخاري أنه - صلى الله عليه وسلم - دعا القوم بعد الدخول بزينب (٧٩٥) .

(٧٩٣) سورة الأحزاب ٥٣

(٧٩٤) تفسير القرطبي ج ٨ ص ٥٣٠٥ ط دار الشعب

(٧٩٥) فقه السنة ٢ / ٢٠١

الاسلام والأسرة

إلا أن هناك من الأخبار ما يشير إلى فضل تعجيل الدعوة إلى الوليمة ، فأفضل الدعوة إليها ما كان في اليوم الأول من الزواج ، ويليه اليوم الثاني . فعن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من ثقيف قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « الوليمة أول يوم حق ، واليوم الثاني معروف ، واليوم الثالث سمعة ورياء »^(٧٩٦) . وبما يشير إلى أفضليتها في اليوم الأول ما جاء في الآثار السابقة التي ذكرناها - فكلها تدل على أنها كانت في اليوم الأول بغض النظر عن كونها قبل الدخول أو بعده . وعن أنس قال : تزوج النبي - صلى الله عليه وسلم - فدخل بأهله فصنعت أمي أم سليم خَيْساً فجعلته في تور - إناء - فقالت : يا أنس ، اذهب به إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذهبت به ، فقال : ضعه ، ثم قال : اذهب فادع لي فلانا وفلاتا ومن لقيت ، فدعوت من سمى ومن لقيت^(٧٩٧) .

والحيس : ما يتخذ من الأقط والتمر والسمن .

ففي هذين الحديثين دلالة على مشروعية الوليمة في اليوم الأول وأنها حق وأنها غير مكروهة في اليوم الثاني لأنها معروف ، ولكنها في اليوم الثالث مكروهة لأنها سمعة ورياء . إلا أن بعض الفقهاء أجاز الدعوة إلى سبعة أيام أو ثمانية ، إذا كان عدد المدعوين كثيراً لا يمكن استيعابهم إلا في هذه

^(٧٩٦) نيل الأبطار ج ٦ ص ١٨٢ وقال : رواه أحمد وأبو داود الترمذی

^(٧٩٧) المرجع السابق ص ١٨١ وقال : متق عليه

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الأيام . فقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت : لما تزوج أبى دعا الصحابة سبعة أيام ، فلما كان يوم الأنصار دعا أبى بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما ، فكان أبى صائماً ، فلما طعموا دعا أبى (٧٩٨) . قال الشوكانى : واستحب المالكية الدعوة إلى سبعة أيام ، ورجحه البخارى .

الحكمة من الوليمة

ولعل الحكمة من الوليمة هى تحطيم دواعى الشح فى النفوس ، وإحداث شكر لله عند حدوث النعمة ، وأولى ما يشكر الله به إ طعام الطعام وبذله بنفس سخية وقلب راضٍ . ومن الحكمة أيضاً حشد جمع مؤمن يدعو الله لهذا الداعى بالتوفيق فى حياته ، والسعادة فى زواجه ، والله سميع الدعاء .

إجابة دعوة الداعى للوليمة .

من آداب الدعوة للوليمة ألا تقتصر الدعوة لها على الأغنياء دون الفقراء ، بل يجب أن يكون الفقراء هم الذين توجه لهم الدعوة أولاً . ومن أجل ذلك حذر النبى - صلى الله عليه وسلم - من قَصْر الدعوة على الأغنياء فقط ، وقال فى ذلك فيما يرويه أبو هريرة :

« شر الطعام طعام الوليمة ، تدعى لها الأغنياء وتترك الفقراء » .

والإنسان الذى لا يجيب الدعوة يكون قد عصى الله ورسوله .

(٧٩٨) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

وفي رواية : قال رسول الله - ﷺ - : « شر الطعام طعام الوليمة يمتنها من يأتيها ويدعى إليها من يأبأها ، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » . (٧٩٩)

وفي إجابة الدعوة روى ابن عمر أن النبي - ﷺ - قال : « أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيتم لها » وكان ابن عمر يأتي الدعوة في العرس وغير العرس ، ويأتيها وهو صائم . وفي رواية : إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها . رواه أبوداود - وزاد عليه - : فإن كان مفطرا فليطعم وإن كان صائما فليدع . وفي رواية : قال رسول الله - ﷺ - : من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ، ومن دخل على غير دعوة دخل سارقا وخرج مغيراً . وفي رواية : إذا دعا أحدكم أخاه فليجب .

وفي لفظ : إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب . (٨٠٠)
فهذه الآثار برواياتها المختلفة تدل على وجوب إجابة دعوة الداعي . . .
وفي الأثر : من دعى فليجب ومن لم يدع فليحتجب .
ولإجابة الدعوة تدل على اهتمام الملبى بصاحبه الذي دعاه ، وهو من باب رد التحية بمثلها التي ورد فيها قوله تعالى :
« وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها » (٨٠١)

لقد جاء في بعض روايات الآثار السابقة أن الذي لا يجيب دعوة الداعي

(٧٩٩) نيل الأوطار جـ ٦ ص ١٨٧ وقال : رواه مسلم .

(٨٠٠) المرجع السابق .

(٨٠١) النساء ٨٦ -

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يعتبر عاصيا لله ورسوله . وهذا من الإثم ، وإجابة الدعوة فيها اقتداء بالنبي - ﷺ - الذى كان يسارع إلى إجابة دعوة أصحابه لما فى ذلك من تطيب خواطرهم ، وتأليف قلوبهم ، ورفع شأنهم . وهو الذى يقول : « لو دعيت إلى كراع لأجبت ولو أهدى إلى ذراع لقبلت » . (٨٠٢)

وقد اختلفت آراء الفقهاء فى حكم إجابة الدعوة . فذهب إلى وجوب الإجابة مطلقا بعض الشافعية . وجزم بعدم الوجوب فى غير وليمة النكاح المالكية والحنفية والحنابلة وجهور الشافعية .

واشترط الفقهاء فى وجوب الإجابة أن يكون الداعى مكلفا حرا رشيدا ، وألا يخص الأغنياء دون الفقراء ، وألا يظهر قصد التودد لشخص لرغبة فيه أو رهبة منه ، وأن يكون الداعى مسلما على الأصح ، وألا يكون هناك ما يتأذى المدعو بوجوده من منكر أو غيره ، وألا يكون له عذر يعوقه عن الحضور . (٨٠٣)

ما الحكم إذا دعى لدعوتين ؟

وقد يحدث أن توجه دعوتان لشخص واحد فى وقت واحد . فماذا يصنع ؟ لقد أجاب الحديث الشريف عن ذلك : فعن حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن رجل من أصحاب رسول الله - ﷺ - قال : « إذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما باباً فإن أقربهما باباً أقربهما جواراً ، فإذا سبق أحدهما

(٨٠٢) فقه السنة ٢ / ٢٠٢ .

(٨٠٣) الشوكانى فى نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٠ .

الاسلام والأسرة

فأجب الذي سبق . (٨٠٤)

وروت عائشة - رضى الله عنها - أنها سألت النبي - ﷺ - فقالت : إن لى جارين فإلى أيهما أهدى ، فقال : إلى أقربهما منك بابا . (٨٠٥)

والحديث الثانى يعتبر دليلاً للحديث الأول ، ووجه ذلك أن إيثار الأقرب بالهدية يدل على أنه أحق من الأبعد فى الإحسان إليه ، فيكون أحق بإجابة دعوته مع اجتماعهما فى وقت واحد . ولكن إذا تقدم واحد منهما على الآخر كان هو الأحق بالإجابة لأسبقيته .

وإذا استويا فى القرب وتوجيه الدعوة أقرع بينهما .

ويرى بعض الفقهاء أن مما يرجح الاستجابة لأحد الداعيين أن يكون من ذوى الرحم ، أو من أهل العلم ، أو من أهل الورع والصالحين ، أو من قرابة النبي - ﷺ - (٨٠٦)

من الآداب فى إجابة الدعوة :

لقد نهى النبي - ﷺ - أن ينتهب المدعوون أو يختلسون « وورد فى ذلك قوله - ﷺ - : « من انتهب فليس منا » (٨٠٧)

وروى عبدالله بن يزيد الأنصارى أن رسول الله - ﷺ - نهى عن المثلة والنهى . (٨٠٨)

(٨٠٤) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨١ وقال : رواه أحمد وأبو داود .

(٨٠٥) المرجع السابق وقال : رواه أحمد والبخارى .

(٨٠٦) الشوكانى فى نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨١ .

(٨٠٧) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٥ .

(٨٠٨) المرجع السابق .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

إلا أن بعض الفقهاء ذكروا أن النهى هنا متصرف إلى الحرب ، لأن المثلة لا تكون إلا فيها ، والنهى تكون فى التقاط الغنائم ..
أما فى ولائم الأفراح فما يقدم مباح للطاعمين ولكن عليهم مراعاة الأدب وعدم الاستثثار حتى لا يحرم أحد من المدعوين ..

وإذا كان الانتهاب لا يضيع على المدعوين حقهم فلا بأس به إذا كان الهدف منه إظهار الفرح والسرور . فعن جابر أن النبى - ﷺ - حضر فى إملاك فأتى بأطباق عليها فاكهة وسكر فنثرت . قال جابر : فقبضنا أيدينا فقال النبى - ﷺ - « مالكم لا تأخذون ؟ فقالوا : إنك نهيت عن النهى فقال : إنما نهيتكم عن نهى العساكر - خذوا على اسم الله فتجاذبناه . (٨٠٩)
ورواه ابن الأثير فى كتابه أسد الغابة فى ترجمة من يدعى عبد الرحمن بن فلان قال : شهد النبى - ﷺ - إملاك رجل من الأنصار فزوجه ، وقال : على الخير والألفة والطائر الميمون والسعة فى الرزق . دفوا على رأسه ، فجاءوا بالدف فضرب به ، وجاءت الأطباق عليها فاكهة وسكر فنثرت عليه ، فكف الناس أيديهم ، فقال رسول - ﷺ - : ما لكم لا تأخذون ؟ فقالوا : يارسول الله ألم تنه عن النهبة ؟ قال : أنا نهيتكم عن نهبة العساكر ، فأما العرسان فلا ، فجاذبهم رسول الله - ﷺ - وجاذبوه . (٨١٠)
الدعاء للمروسين :

حين تزوج عقيل بن أبى طالب خرج على أصحابه فقالوا له : بالرفاء

(٨٠٩) المرجع السابق .

(٨١٠) أسد الغابة ج ٣ ص ٤٨٨ .

الاسلام والأسرة

والبنين فقال : لا تقولوا ذلك فإن النبي - ﷺ - نهى عن ذلك وقال :

« قولوا بارك الله لك وبارك عليك وبارك لك فيها » . (٨١١)

وكانت التهتهة الأولى واردة عن العرب في الجاهلية ، ومعناها : بالرفاء -

بكسر الراء - أى بالالتحام والاتفاق والسكون والطمأنينة . وكره النبي

- ﷺ - وسلم ذلك لما فيه من روح الكراهية للبنات . (٨١٢)

وروت عائشة - رضى الله عنها - قالت : تزوجني النبي - ﷺ - فأتتني أمي

فأدخلتني الدار فإذا نسوة من الأنصار في البيت فقلن : على الخير

والبركة . (٨١٣)

حدث ابن بريدة عن أبيه قال - قال رسول الله - ﷺ - - لعل ليلة البناء

بفاطمة : لا تحدثن شيئاً حتى تلقاني ، فدعا رسول الله - ﷺ - - بماء فتوضأ

منه ثم أفرغه على علي . وقال : « اللهم بارك فيهما ، وبارك عليهما ، وبارك

لهما في نسلهما » . (٨١٤)

ومن الدعاء المأثور للعروسين : بارك الله لكما وأسعد جدكما وأبنت منكما

الكثير الطيب .

أى الأوقات أحب للزواج ؟

وليس هناك وقت محدود يبنى فيه الزوج بزوجه ، فكل الأيام سواء ،

(٨١١) أسد الغابة ج ٤ ص ٦٦ .

(٨١٢) النبي - ﷺ - في مرآة أصحابه - لعبد الحفيظ فرغى ص ١٢٦ .

(٨١٣) فقه السنة ٢ / ١٩٧ .

(٨١٤) أسد الغابة ج ٧ ص ٢٢٢ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقد ورد حديث عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : تزوجنى رسول الله - ﷺ - فى شوال ودخل بى فى شوال فأني نساء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان أحظى عنده مني ؟ وكانت عائشة تستحب أن يدخل نساؤها فى شوال . (٨١٥)

ولكن هذا الحديث لا يؤخذ حكماً عاماً ، فقد تزوج النبى - ﷺ - فى شهر آخرى ، وبني بهن فى غير شوال ، ولم يتحر وقتاً معيناً من الزمان لذلك . وإن كانت قد جرت عادة الناس بأن يختاروا يوم الخميس للزواج . وهذه عادة مردها إلى أن صبيحتها يوم الجمعة وهو يوم العيد الإسلامى الأسبوعى فكان تفضيلهم هذا اليوم لذلك .

فإذا خلا الزوج بزوجه دعاربه قائلاً : اللهم إني أسألك من خيرها وخير ما جبلتها عليه ، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه . فقد ورد بذلك حديث عن النبى - ﷺ - أخرجه أبوداود فى سننه قال : « إذا تزوج أحدكم امرأة فليقل : اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه ، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه » . (٨١٦)

ويستحب أن يصل ركعتين ، يدعو فيها بالبركة والتوفيق .

زواج شريح القاضى :

ونذكر هنا للاسترواح قصة زواج شريح القاضى فإن فيها عبرة للفتيات والفتيان .

(٨١٥) رواه أحمد والنسائى ومسلم .

(٨١٦) نيل الاوطار ج ٦ ص ١٨٦ .

الاسلام والأسرة

حدث الهيثم بن عدى الطائي قال : حدثنا مجالد عن الشعبي قال : قال لي شريح : يا شعبي ، عليك بنساء بني تميم فإن رأيت لمن عقولا . قال : وما رأيت من عقولهن ؟

قال : أقبلت من جنازة ظهرا فمررت بدورهم ، فإذا أنا بعجوز على باب دار وإلى جانبها جارية كأحسن ما رأيت من الجوارى ، فعدلت فاستسقيت وما بي من عطش ، فقالت : أى الشراب أحب إليك ؟ فقلت : ما تيسر . قالت العجوز : ويحك يا جارية اثنيه بلبن فإن أظن الرجل عربيا . قلت : من هذه الجارية ؟

قالت : هذه زينب ابنة جرير ، إحدى نساء بني حنظلة .

قلت : أفارغة هى أم مشغولة ؟

قالت : بل فارغة .

قلت : زوجنيها .

قالت : إن كنت لها كفئا - ولم تقل كفوا - وهى لغة تميم -

فمضيت إلى المنزل ، فذهبت لأقبل ، فامتنعت منى القائلة . فلما صليت الظهر أخذت بأيدى إخوانى من القراء الأشراف : علقمة ، والأسود ، والمسيب ، وموسى بن عرفة ، ومضيت أريد عمها ، فاستقبل فقال : يا أبا أمية ، حاجتك ؟

قلت : زينب بنت أخيك .

قال : ماها رغبة عنك .

قال شريح : فأنكحنيها ، فلما صارت فى حبالى نَدِمْتُ ، وقلت : أى

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

شئ صنعت بنساء بنى تميم ؟ وذكرت غلظ قلوبهن . فقلت : أطلقها .
ثم قلت : لا ، ولكن أضمها إلى ، فإن رأيت ما أحب وإلا كان ذلك .
قال شريح : فلو رأيته ياشعبي ، وقد أقبل نساؤهم يهدينها ، حتى
أدخلت على . فقلت : إن من السنة إذا دخلت المرأة على زوجها أن يقوم
فيصلى ركعتين ، فيسأل الله من خيرها ويعوذ به من شرها . فصليت
وسلمت ، فإذا هى من خلفى تصلى بصلاتى .

فلما قضيت صلاتى أتتني جواربها ، فأخذن ثيابى ، وألبسننى ملحفة قد
صنعت فى عكر العصف .

فلما خلا البيت دنوت منها ، فمددت يدي إلى ناحيتها ، فقالت : على
رسلك - أى مهلا - أبا أمية ، كما أنت . ثم قالت : الحمد لله أحمده
وأستعينه ، وأصلى على محمد وآله . . . إن امرأة غريبة ، لا علم لى
بأخلاقك ، فبين لى ما تحب فأتية ، وما تكره فأزدر عنه . وقالت : إنه قد
كان لك فى قومك منكح ولى فى قومي مثل ذلك ، ولكن إذا قضى الله أمراً
كان ، وقد ملكت فاصنع ما أمرك الله به : إمساك بمعروف أو تسريح
بإحسان . أقول قولى هذا وأستغفر الله لى ولك .

قال شريح : فأحوجتنى والله ياشعبي إلى الخطبة فى ذلك الموضع ،
فقلت : الحمد لله أحمده وأستعينه ، وأصلى على النبى وآله وأسلم ، وبعد ،
فإنك قد قلت كلاماً إن تثبتى عليه يكن ذلك حفظك ، وإن تدعيه يكن حجة
عليك .

أحب كذا ، وأكره كذا ، ونحن جميع فلا نفرق ، وما رأيت من حسنة
فانشرها ، وما رأيت من سيئة فاسترها .

الاسلام والأسرة

- وقالت شيئاً لم أذكره - ثم قالت : كيف محبتك لزيارة الأهل ؟
قلت : ما أحب أن يملنى أصهارى .
قالت : فمن تحب من جيرائك أن يدخل دارك آذن لهم ، ومن تكرهه
أكرهه .
قلت : بنو فلان قوم صالحون ، وبنو فلان قوم سوء .
قال : فبت ياشعبي بأنعم ليلة ، ومكثت معى حولاً لا أرى إلا
ما أحب .
فلما كان رأس الحول جئت من مجلس القضاء ، فإذا بعجوز تأمر وتنهى فى
الدار . فقلت : من هذه ؟ .. قالوا : فلانة ختنك - صهرك - فسرى عنى
ما كنت أجد .
فلما جلست أقبلت العجوز فقالت : السلام عليك أبا أمية .
قلت : وعليك السلام ، من أنت ؟
قالت : أنا فلانة ، ختنك .
قلت : قربك الله .
قالت : كيف رأيت زوجتك ؟
قلت : خير زوجة .
فقالت : يا أبا أمية ، إن المرأة لا تكون أسوأ حالاً منها فى حالتين : إذا
ولدت غلاماً أو حظيت عند زوجها ، فإن رابك ريب فعليك بالسوط ،
فوالله ما حاز الرجال فى بيوتهم شرّاً من المرأة المدللة .
قلت : والله لقد أدبت فاحسنت الأدب ، ورضت فأحسنتم الرياضة .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قالت : تحب أن يزورك أختانك ؟

قلت : متى شاءوا .

قال : فكانت تأتىنى فى رأس كل حول توصىنى تلك الوصية . فمكثت زينب معى عشرين سنة لم أعتب عليها فى شىء إلا مرة واحدة وكنت لها ظالماً .

أخذ المؤذن فى الإقامة بعدما صليت ركعتى الفجر ، وكنت إمام الحى ، فإذا بعقرب تدب فأخذت الإناء فأكفأته عليها ، ثم قلت : يا زينب لا تتحركى حتى آتى . فلو رأيته ياشعبي وقد صليت وعدت فإذا أنا بالعقرب قد ضربتها ، فدعوت بالكست والملح ، فجعلت أمغث إصبعها وأقرأ عليها بالحمد والمعوذتين . وكان لى جار من كندة يفزع امرأته ويضربها فقلت فى ذلك :

رأيت رجالاً يضربون نساءهم فشلت يمينى حين أضرب زينبا
أأضربها من غير ذنب أتت به فما العدل منى ضرب من ليس مذنباً
فزينب شمس والنساء كواكب إذا طلعت لم تبد منهن كوكبا . (٨١٧)
الوصية من الأهل للزوجة :

من الأمور المستحبة أن تزود الفتاة وهى تزف بنصائح تكون لها زادا فى حياتها الجديدة ، وكانت هذه النصائح تقدم من الآباء ، وهن من الأمهات أخص . وبما يؤثر من ذلك ما أوصى به الفرافصة بن الأخوص ابنته نائلة وهى تزف إلى عثمان بن عفان - رضى الله عنه - وقصة ذلك أن سعيد بن العاص تزوج

(٨١٧) العقد الفريد جـ ٣ ص ٢١٤ .

الاسلام والأسرة

هند بنت الفرافصة ، فبلغ ذلك عثمان فكتب إليه : بلغني أنك تزوجت امرأة من كلب فاكتب إلي بنسبها وصفاتها فكتب إليه ، فقال له : إن كانت لها أخت فزوجنيها .

فبعث سعيد إلى الفرافصة يخطب ابنته على عثمان ، فأمر ابنه ضباً أن يزوجه إياه ، وكان ضب مسلماً ، وكان الفرافصة نصرانياً .

فلما أرادوا حملها إليه قال لها أبوها : يا بنية إنك تقدمين على نساء قريش هن أقدر على الطيب منك ، فاحفظي عني خصلتين : تكحلي ، وتطيبى بالماء حتى يكون ريحك ريح شن أصابه مطر . (٨١٨)

لقد أوصاها أبوها بما يعلم أنه يديم لها حظوتها في عين زوجها ، وهذا هو ما يشغل بال الأب بالنسبة لابنته ، فليس أحب إليه من أن تكون ابنته سعيدة في زواجها ، موفقة مع زوجها .

وربما أوصى الأب زوج المرأة بأن يحسن معاملتها فهي فلذة كبده وقطعة من قلبه .

خطب صعصعة بن معاوية إلى عامر بن الظرب حكيم العرب ابنته عمرة وهي أم عامر بن صعصعة فقال له : يا صعصعة ، إنك أتيتني تشتري مني كبدي ، فأرحم ولدي ، قبلتك أو رددتك ، والحسيب كفاء الحسيب ، والزوج الصالح أب بعد أب ، وقد أنكحتك خشية ألا أجد مثلك . (٨١٩)

(٨١٨) الدر المنثور في طبقات ربات الخدود لزینب بنت علی بن حسین ص ٥١٦ .
(٨١٩) العقد الفريد ج ٣ ص ٢٤٠ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أما الوصية المشهورة من جانب الأم فهي ما يرويهما العباس بن خالد السهمي قال : خطب عمرو بن حجر إلى عوف بن محلم الشيباني ابنته أم إلياس .

فقال : نعم - أزوجكها على أن أسمى بניהا وأزوج بناتها .
فقال عمرو بن حجر : أما بنونا فنسميهم بأسمائنا وأسماء آبائنا وعمومتنا ، وأما بناتنا فنتكهن أكفاءهن من الملوك ، ولكنى أصدقها عقارا في كندة ، وأمنحها حاجات قومها لا تُردُّ لأحد منهم حاجة .
فقبل ذلك منه أبوها وأنكحه إياها .

فلما كان زواجه بها خلت بها أمها فقالت :
أى بنية ، إنك فارقت بيتك الذى منه خرجت ، وعشك الذى فيه درجت ، إلى رجل لم تعرفه ، وقرين لم تألفه ، فكونى له أمة يكن لك عبدا ، واحفظى له خصالاً عشراً يكن لك ذخراً .
أما الأولى والثانية ، فالخشوع له بالقناعة ، وحسن السمع له والطاعة .
وأما الثالثة والرابعة - فالتفقد لموضع عينه وأنفه ، فلا تقع عينه منك على قبيح ، ولا يشم منك إلا أطيب ريح .
وأما الخامسة والسادسة فالتفقد لوقت منامه وطعامه ، فإن تواتر الجوع ملهية وتنغيص النوم مغضبة .

وأما السابعة والثامنة فالاحتراس بماله ، والإرعاء على حشمه وعياله ، وملاك الأمر فى المال حسن التقدير وفى العيال حسن التدبير .
وأما التاسعة والعاشرة فلا تعصين له أمراً ، ولا تفشين له سراً ، فإنك إن خالفت أمره أوغرت صدره ، وإن أفشيت سره لم تأمنى غدره .

الاسلام والأسرة

ثم إياك والفرح بين يديه. إن كان مهتما ، والكآبة بين يديه إن كان فرحا . (٨٢٠) .

فانظر إلى هذه الوصية الجامعة التي أوصتها أعرابية في الجاهلية لابنتها وهي تدل على عقل أريب وفكر لبيب - وهي تشير إلى أن تعرف المرأة لزوجها حقه ، وهذا ما جاء الإسلام ليشيد بنيانه .

وحدث العتبي عن إبراهيم العامري قال : زوج عامر بن الظرب ابنته من ابن أخيه ، فلما أراد تحويلها قال لأمها : مرى ابنتك ألا تنزل مفازة إلا ومعها ماء ، فإنه للأعلى جلاء وللأسفل نقاء ، ولا تكثر مضاجعته ، فإنه إذا مل البدن مل القلب ، ولا تمنعه شهوته فإن الخطوة في الموافقة . (٨٢١)
وكان الزبرقان بن بدر إذا زوج ابنة له دنا من خدرها وقال : أسمعيني ؟ كوني له أمة يكن لك عبداً .

وقال أبو الأسود الدؤلي لابنته : إياك والغيرة فإنها مفتاح الطلاق ، وعليك بالزينة ، وأزين الزينة الكحل ، وعليك بالطيب ، وأطيب الطيب إسباغ الوضوء ، وكهفي كما قلت لأملك في بعض الأحيان :

خذى العضو منى تستديمي مودتي ولا تنطقي في سورتي حين أغضب فإن وجدت الحب في الصدر والأذى إذا اجتمعا لم يلبث الحب يذهب . (٨٢٢)
هذه مثاليات أكدها الإسلام ودعا إليها ، لأنه يعرف أن السعادة الزوجية

(٨٢٠) العقد الفريد جـ ٣ ص ٢١٠ .

(٨٢١) عيون الأخبار جـ ٤ ص ٧٦ .

(٨٢٢) المرجع السابق ص ٧٧ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

مفتاحها بيد الزوجة لو أرادت ، وأن حسن عشرتها مع زوجها وطاعتها كفيلة بأن تصل بالسفينة الزوجية إلى شاطئ الأمان .

فقد قال أنس : كان أصحاب رسول الله - ﷺ - إذا زفوا امرأة على زوجها يأمرونها بخدمة الزوج ورعاية حقه .

وأوصى عبدالله بن جعفر ابنته عند زواجها فقال :

إياك والغيرة فإنها مفتاح الطلاق ، وإياك وكثرة العتب فإنه يورث البغضاء ، وعليك بالكحل فإنه أزين الزينة ، وأطيب الطيب الماء . (٨٢٣)

ولقد أوصى النبى - ﷺ - قسرة بنت رؤاس الكندية فقال لها : « أما قسرة ، اذكرى الله عند الخطيئة يذكرك عند المغفرة ، وأطيعى زوجك يكفك الله شر الدنيا والآخرة ، وبرى والدك يكثر خير بيتك . (٨٢٤)

وقد زار النبى - ﷺ - بيت بلال ، فوجد امرأته هند الخولانية فسلم فقال : « أئتم بلال » ؟ فقالت : لا . فقال النبى - ﷺ - « لعلك غضبى على بلال » ؟ فقالت : إنه يجيئنى كثيراً فيقول : قال رسول الله - ﷺ - فقال : « ما حدثك بلال عنى فقد صدقك ، بلال لا يكذب ، لا تغضبى بلالا ، فلا يقبل منك عمل ما غضب عليك بلال . (٨٢٥)

ولمعرفة النبى - ﷺ - بالطباع الإنسانية . وبأن حواء عاطفية ذات أهواء وبأنها الأساس الذى تبنى عليه سعادة البيت ، وفى مقدورها لو أرادت أن

(٨٢٣) فقه السنة ٢ / ١٩٩ .

(٨٢٤) أسد الغابة ٧ / ٢٤٤ .

(٨٢٥) الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ٨ / ١٦٠ .

الاسلام والأسرة

تطفئ النار المشتعلة أو تزيدها أواراً - فقد ألع كثيراً على وجوب طاعتها لزوجها .

روى حصين بن محسن أن عمة له أنت النبي - ﷺ - في حاجة لها ، ففرغت من حاجتها ، فقال لها : « أذات بعل أنت ؟ » قالت : نعم - قال : « فكيف أنت له ؟ » قالت : ما آلوه - أى ما أقصر في أمره - إلا ما عجزت عنه - قال : « انظري أين أنت منه فإنه جنتك ونارك » . (٨٢٦)

ولم يكن النبي - ﷺ - ليوصي المرأة ويترك الرجل ، فقد أوصاه بحسن العشرة وإكرام الصعبة .

جاء في صحيح مسلم : « اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله » .

وفي حجة الوداع - وصيته - ﷺ - أشهر من أن تذكر حيث قال : استوصوا بالنساء خيراً فإنهن عوان عندكم .

إن الوصية لكل من الرجل والمرأة في ليلة الزفاف أمر مستحب ، ولها أثر حسن في تحقيق الألفة وتأكيد المودة وحسن العشرة . .

التزين

ومن المستحب أن يتزين الزوجان كل لصاحبه . وقد جرت العادة أن العروس تزف إلى زوجها في زينة حسنة ، وهذا أمر لا يتركه الإسلام بل إن هناك من النساء - في عهد النبي - ﷺ - اشتهرن بتجلية النساء وتزيينهن لأزواجهن ليلة الزفاف .

(٨٢٦) أسد الغابة ٧ / ٤٢٩ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

روى الوليد بن مسلم عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن كلاب بن تلاد عن أسماء - امرأة كانت تزين النساء - قالت : لما أقعدنا عائشة لنجليها لرسول الله - ﷺ - إذ جاءنا رسول الله - ﷺ - فقرب إلينا لبنا وتمرا ، فقال : « كلن واشربن » . فقلنا : يا رسول الله ، إنا صوم . فقال : « كلن واشربن ، ولا تجمعن جوعاً وكذباً » . قالت : فأكلنا وشربنا . (٨٢٧)

وهناك من الزينة ما هو مباح رغب فيه الإسلام كالحناء . فقد روت كريمة بنت همام قالت : دخلت المسجد الحرام فأخلوه لعائشة ، فسألتهامرأة : ما تقولين يأمر المؤمنين فى الحناء ؟ فقالت : كان حبيى - ﷺ - يعجبه لونه ويكره ريحه ، وليس بمحرم عليكن بين كل حيضتين ، أو عند كل حيضة . (٨٢٨)

وكان يستنكر على المرأة أن تهمل زينتها ..

فعن عائشة رضى الله عنها - قالت : كانت امرأة عثمان بن مظعون تخضب وتطيب فتركته - أى الخضاب والطيب - فدخلت على ، فقلت : أمشهد أم مغيب ؟ فقالت : مشهد ، ثم قالت : عثمان لا يريد الدنيا ولا يريد النساء .

قالت عائشة : فدخل على رسول الله - ﷺ - فأخبرته بذلك ، فلقى عثمان فقال : يا عثمان ، تؤمن بما تؤمن به ؟ قال : نعم يا رسول الله . قال :

(٨٢٧) أسد الغابة لابن الأثير ج ٧ ص ١٣ ، وأخرجه الإمام أحمد بنحوه فى مسند أسماء بنت يزيد بن السكن - ٦ / ٤٥٨ .

(٨٢٨) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٩٣ وقال : رواه أحمد .

الاسلام والأسرة

فمالك أسوة بنا؟ (٨٢٩)

فاستنكار عائشة على زوجة عثمان ترك الخضاب والطيب يشعر بأن ذات الزوج يحسن منها التزين للزوج بذلك .

والمنهى عنه في التزين ما يدخل في باب التبرج . . . وحقيقته : إظهار ماستره أحسن ، وقد نهى الله عن التبرج في قوله تعالى :
« ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى » (٨٣٠)

وفي قوله - تعالى - : « والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وأن يستعففن خير لهن والله سميع عليم » (٨٣١) .

قال القرطبي : أى غير مظهرات ولا متعرضات بالزينة لينظر إليهن ، فإن ذلك من أقبح الأشياء وأبعده عن الحق .

قال : والتبرج : التكشف والظهور للعيون ، ومنه بروج مشيدة ، وبروج السماء والأسوار ، أى لا حائل دون سترها .

وقيل : لعائشة : رضى الله عنها - : يا أم المؤمنين ما تقولين في الخضاب والتمايم والقرطين والخلخال ورقاق الثياب ؟

فقالت : يا معشر النساء قصتن قصة امرأة واحدة ، أحل الله لكن الزينة غير متبرجات لمن لا يحل لكن أن يروا منك محرما (٨٣٢) .

(٨٢٩) المرجع السابق .

(٨٣٠) الأحزاب ٣٣ .

(٨٣١) النور ٦٠ .

(٨٣٢) تفسير القرطبي ج ٧ ص ٤٧٠ ط دار الشعب .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فهذه الزينة تكون فى داخل البيت ، أما فى خارجه فقد دعا الإسلام إلى الاحتشام . . . قال عطاء : هذا فى بيوتهن ، فإذا خرجت فلا يحل لها والى تظهر حسننها فى خارج بيتها على مرأى ومسمع من الناس ورد فيها قوله - صلى الله عليه وسلم - « صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات ، رءوسهن كأسنمة البخت المائلة ، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا » (٨٣٣) .

وقد وردت أحاديث تنهى عن بعض أنواع الزينة التى افترت بها النساء قديما وحديثا :

● عن أسماء بنت أبى بكر قالت : أتت النبى - صلى الله عليه وسلم - امرأة فقالت : يا رسول الله ، إن لى ابنة عُرُيساً وإنه أصابها حصبة فتحرق شعرها - تساقط - أفصله ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لعن الله الواصلة والمستوصلة .

وفى رواية : « لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة » .

● وعن ابن مسعود قال : لعن الله الواشحات والمستوشحات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله - تعالى - وقال : مالى لا ألعن من لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والواصلة هى التى تصل شعرها بشعر امرأة أخرى لتكثر به شعرها ، والمستوصلة هى التى تقوم بذلك العمل . والواشمة ، فاعلة الوشم ، وهو النقش فى ظهر الكف أو المعصم أو

(٨٣٣) المرجع السابق .

الاسلام والأسرة

الشفة حتى يسيل الدم ثم يحشى ذلك الموضع بالكحل . .
والمتفلجة هى التى تبرد ما بين الأسنان والثنايا والرباعيات لتبدو صغيرة السن .

والعلة فى كل ذلك تغيير خلق الله ، والتدليس على الناس . . . قال أبو جعفر الطبرى : فى هذا الحديث دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء مما خلق الله المرأة عليه بزيادة أو نقص التماسا للتحسين .
وهذا الحكم إنما يكون فى التغييرات الباقية اللازمة ، أما التغييرات المؤقتة ، كالكحل وما أشبه به من الخضاب ونحوه فقد أجازاه الإمام مالك وغيره من العلماء (٨٣٤) .

وكما جوز تزين المرأة لزوجها ، يستحب كذلك أن يتزين الرجل لزوجته ، فان المرأة تحب أن ترى من زوجها ما يحب أن يراه منها .
وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنها أنه قال : إني لأتزين لامرأتى كما تزين لى (٨٣٥) .

والزينة المطلوبة من الرجل : التطيب والتطهر ، والسواك والتخلص من الدرن وفضول الشعر ، وتقليم الأظفار ، والخضاب وما شابه ذلك . مما هو داخل تحت الأثر : إن الله جميل يحب الجمال - بدون أن ينقلب ذلك إلى عجب وخيلاء وغرور .

إلا أن هناك زينة تليق بالشباب وزينة تليق بالشيخوخة ، وإذا تعاطى الشيخ

(٨٣٤) الشوكاني فى نيل الأوطار ج٦ ص١٩٢ ، ص١٩٣ .

(٨٣٥) فقه السنة ١٨٩/٢ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

- زينة الشباب أصبح متصايبا ، وهذا أمر مكروه بالنسبة إليه .
- وقد وضع الإسلام آدابا للقاء بين الزوجين أشار إليه ابن عباس - فيما يرويه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : باسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا ، فإن قدر بينهما في ذلك ولد لن يضر ذلك الولد الشيطان أبداً (٨٣٦) .
- وروى عتبة السلمى قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجردا تجرد العيرين (٨٣٧) .
- وعن ابن عمر أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « إياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط وحين يفضى الرجل إلى أهله فاستحيوهم وأكرمهم » (٨٣٨) .
- وقد فهم بعض المفسرين من قوله - تعالى - « نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقدموا لأنفسكم » أن معنى قدموا لأنفسكم : تقديم ذكر الله عند الجماع كما قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : لو أن أحدكم إذا أتى امرأته قال : باسم الله ... الحديث (٨٣٩) .
- وقد وضع الإمام الغزالى فى إحياء علوم الدين - جملة من الآداب حول هذا الموضوع نجملها فيما يأتى :-
- يستحب أن يبدأ - فى الجماع - باسم الله - تعالى - ويقرأ « قل هو الله

(٨٣٦) نيل الاوطار ج٦ ص ١٩٤ وقال : رواه الجماعة إلا النسائى .

(٨٣٧) المرجع السابق وقال : رواه ابن ماجه .

(٨٣٨) المرجع السابق وقال : رواه الترمذى وقال : هذا حديث غريب .

(٨٣٩) تفسير القرطبى ج٢ ص ٩١٤ ط دار الشعب .

الاسلام والأسرة

أحد « أولاً ويقول : باسم الله العلى العظيم ، اللهم اجعلها ذرية طيبة إن كنت قدرت أن تخرج ذلك من صلبى .

وإذا انتهى يقول فى نفسه دون أن يحرك شفته : الحمد لله « الذى خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً » الآية (٨٤٠) .

● أن ينحرف عن القبلة ، ولا يستقبل القبلة بالجماع إكراماً لها .

● أن يغطى نفسه وأهله بثوب . وقد مر بنا الحديث الذى ينهى عن التجرد .

● وليقدم التلطف قال - صلى الله عليه وسلم - : « لا يقمن أحدكم على امرأته كما تقع البهيمة » (٨٤١) .

وقال - صلى الله عليه وسلم - : « ثلاث من العجز فى الرجل ، أن يلقى من يحب معرفته فيفارقه قبل أن يعلم اسمه ونسبه ، والثانى أن يكرمه أحد فيرد عليه كرامته ، والثالث أن يقارب الرجل زوجته فيصيبها قبل أن يحدثها ويؤانسها » (٨٤٢) .

● ويكره له الجماع فى ثلاث ليال من الشهر : الأول والآخر والنصف ، يقال : إن الشيطان يحضر الجماع فى هذه الليالى - وروى كراهة ذلك عن على ومعاوية وأبى هريرة - رضى الله عنهم -

ومن العلماء من استحب الجماع يوم الجمعة وليكته تحقيقاً لأحد التأويلين

(٨٤٠) الفرقان ٥٤ .

(٨٤١) أخرجه أبو منصور الديلمى فى مسند الفردوس من حديث أنس .

(٨٤٢) المرجع السابق .

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

من قوله - صلى الله عليه وسلم - : « رحم الله من غسل واغتسل » (٨٤٣) .
ولا يأتيها في الحيض ، ولا بعد انقضائه وقبل الغسل ، وهذا محرم بنص
الكتاب قال تعالى - « ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في
الحيض ولا يقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله »
إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين (٨٤٤) .

● ولا يأتي زوجته في غير المأتى - وهو الفرج .
● وإن أراد أن يجامع ثانيا بعد أخرى فليغسل فرجه أولا ، وإن احتلم فلا
يجامع حتى يغسل فرجه .

ومن مقومات الصحة أن يبول بعد الجماع ولو قطرة ، وأن يتمشى بعد
الطعام ولو خطوة ، وأن ينام بعد الحمام ولو لحظة - كما قال الحكماء .
● ويكره الجماع في أول الليل حتى لا ينام على غير طهارة ، فإن أراد النوم أو
الأكل فليتوضأ أولا وضوء الصلاة فذلك سنة . قال ابن عمر : قلت للنبي
صلى الله عليه وسلم - أينا أحدا وهو جنب ؟ قال : « نعم إذا توضأ » (٨٤٥)
وقد وردت فيه رخصة ، قالت عائشة - رضي الله عنها - كان النبي صلى الله
عليه وسلم - ينام جنبا لم يمس ماء (٨٤٦) .

ولا يصح له أن يحلق أو يقلم أظافره وهو جنب ، إذ ترد إليه سائر

(٨٤٣) أخرجه من أصحاب السنة ابي حبان والحاكم وصححه من حديث أوس بن أوس -
الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء .

(٨٤٤) البقرة ٢٢٢

(٨٤٥) متفق عليه - الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء

(٨٤٦) أبو داود والترمذي وابن ماجة - الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء .

الإسلام والأسرة

أجزائه في الآخرة فيعود جنبا ويقال : إن كل شعرة تطالبه بجنابتها^(٨٤٧) .

العزل

ويلحق بهذا الموضوع السؤال الذى يلح على أذهان الناس كثيرا وهو : ما حكم العزل ؟ أو ما يقوم مقامه من أدوات منع الحمل ..

وقد ورد بخصوص العزل أحاديث تحيزه وأحاديث تمنعه ...

فمن الأحاديث التى تبيحه ما رواه جابر قال : كنا نغزل على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والقرآن ينزل^(٨٤٨) - وفى رواية : كنا نعزل على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فبلغه ذلك فلم ينهنا^(٨٤٩) ● وعن جابر أن رجلا أتى النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال : إن لى جارية وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل ، فقال : « اعزل عنها إن شئت ، فإنه سيأتيها ما قدر لها^(٨٥٠) »

● وعن أبى سعيد قال : قالت اليهود : العزل الموءودة الصغرى ، فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - « كذبت يهود إن الله عز وجل لو أراد أن يخلق شيئا لم يستطع أحد أن يصرفه^(٨٥١) » .

ومن أحاديث النهى عن العزل ما رواه أبو سعيد قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى العزل : « أنت تخلقه ، أنت ترزقه ؟ »

(٨٤٧) إحياء علوم الدين للغزالي - ج ٤ ص ٧٣٣ ط دار الشعب

(٨٤٨) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٩٥ وقال : متفق عليه ، والزيادة الأخيرة لمسلم

(٨٤٩) المرجع السابق ص ١٩٦ وقال : رواه أحمد ومسلم وأبو داود

(٨٥٠) المرجع السابق وقال : رواه أحمد وأبو داود

(٨٥١) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أقره قراره فإنما ذلك القدر^(٨٥٢) .

● يوعى أسامة بن زيد أن رجلا جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : إني أعزل عن امرأتى ، فقال له - صلى الله عليه وسلم : « لم تفعل ذلك ؟ » فقال له الرجل : أشفق على ولدها أو على أولادها . فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لو كان ضارا ضر الفرس والروم »^(٨٥٣) .
والضمير في كان يعود إلى الماء -

● وعن جذامة بنت وهب الأسدية قالت : حضرت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أناس وهو يقول : « هممت أن أنهى عن الغيلة فنظرت في الرّوم وفارس فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم شيئا ، ثم سألوهم عن العزل ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « ذلك الوأد الخفى »^(٨٥٤)

● وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه - قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها^(٨٥٥) .

قال الغزالي في التعليق على حكم العزل :

اختلف العلماء في إباحة العزل وكراهته على أربعة مذاهب :

فمن مبيح مطلقا بكل حال

(٨٥٢) نيل الأوطار ج٦ ص١٩٦ وقال : رواه أحمد

(٨٥٣) المرجع السابق وقال : رواه أحمد ومسلم

(٨٥٤) المرجع السابق وقال : رواه أحمد ومسلم

(٨٥٥) المرجع السابق وقال : رواه أحمد وابن ماجه

الاسلام والأسرة

ومن محرم بكل حال .

ومن قاتل يحل برضا الزوجة ولا يحل بدون رضاها .

ومن قاتل : يحل في الأمة دون الحرية .

ثم قال : والصحيح عندنا - وهو شافعي - أن ذلك مباح ، وأما الكراهية فإنها تطلق لنهي التحريم ولنهي التنزيه ولترك الفضيلة ، فهو مكروه للمعنى الثالث وهو لترك الفضيلة .

وهذه الفضيلة هي الولد . . . لما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم : « إن الرجل ليجامع أهله فيكتب له بجماعه أجر ولد ذكر قاتل في سبيل الله فقتل » (٨٥٦) . وإنما قال ذلك لأنه لو ولد له ولد مثل هذا الولد لكان له أجر التسبب إليه مع أن الله تعالى خالقه وعييه ومقويه على الجهاد ، والذي إليه من التسبب هو الوقاع وذلك عند الإيماء في الرحم .
وأشار حجة الإسلام إلى الأسباب الداعية إلى العزل ليخلص إلى الحكم الصحيح فيه ، فقال :

● من الأسباب : استبقاء جمال المرأة لدوام التمتع واستبقاء حياتها خوفا من خطر الطلق . والعزل لهذا السبب منهي عنه .

● ومن الأسباب الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد ، والاحتراز من الحاجة إلى التعب في الكسب ودخول مداخل سوء ، وهذا غير منهي عنه ، فإن قلة الحرج معين على الدين - نعم ، الكمال والفضل في التوكل والثقة بضمان الله لقوله تعالى « وما من دابة على الأرض إلا على الله رزقها » (٨٥٧)

(٨٥٦) قال العراقي : لم أجد لهذا الحديث أصلا .

(٨٥٧) مرد ٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وعمله فيه سقوط عن مرتبه انكمال وترك الأفضل ، ولكن النظر إلى العواقب وحفظ المال وإدخاره - مع كونه مناقضاً للتوكل - لا يقال إنه منهي عنه .

● ومن الأسباب الخوف من الأولاد الإناث لما يعتقد فيهن من المعرة كما كانت عادة العرب في وأد البنات ، وهذه نية فاسدة ، لو ترك بسببها أصل الناح أو أصل الوقاع أثم بها . فكذا في العزل .

● ومنها ، امتناع المرأة لتعززها ومبالغتها في النظافة ، وتحريزها من الطلق والنفاس والرضاع ، وكذلك كانت عادة النساء الخوارج لمبالغتهن في استعمال المياه ، حتى كن يقضين صلوات أيام الحيض ، ولا يدخلن الخلاء إلا عراة ، فهذه بدعة تخالف السنة ، وهى نية فاسدة . وقد استأذنت إحدى هؤلاء النساء على السيدة عائشة رضى الله عنها - حين قدمت البصرة ، فلم تأذن لها .

وعلى ذلك فإن العزل يكون حكمه على حسب النية الباعثة إليه ، فهو مباح فى حالات ، ومكروه فى حالات أخرى . .

ومن المبيحات للعزل مرض الزوجة ، وتعرضها للخطر إذا تكرّر الحمل ، وذلك بإفتاء طبيب مسلم أمين على دينه بذلك .

ومن الآداب عدم طروق الأهل فجأة

قد يكون الزوج مسافراً طالّت غيبته عن أهله ، وربما حاله أن يفاجئهم بعودته بدعوى إدخال السرور عليهم ، أو لم تمكنه الظروف من إخطارهم ، أو بدافع الرية والشك فى بعض تصرفات زوجته ، فيطرقهم ليلاً على غير توقع منهم والإسلام نهى عن كل ذلك . .

الاسلام والأسرة

● فعن أنس - رضى الله عنه - قال : إن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان لا يطرق أهله ليلاً ، وكان يأتيهم غُدوةً أو عشيّة (٨٥٨) .
● وعن جابر أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً » (٨٥٩) .

● وعن جابر قال : كنا مع النبى - صلى الله عليه وسلم - فى غزوة فلما قدمنا ذهبنا لندخل ، فقال : أمهلوا حتى ندخل ليلاً - أى عشاء - لكى تمتشط الشعثة ، وتستحد المغيبة (٨٦٠) .

وقد أشار الحديث الأخير إلى علة عدم المفاجأة ، وهى علة تلتقى مع رحابة هذا الدين الذى لم يهمل الدواعى النفسية والعلاقات الاجتماعية والإنسانية .

قال الشوكانى فى تعليقه على هذا الحديث : والحكمة فى النهى عن الطروق أن المسافر ربما وجد أهله مع الطروق وعدم شعورهم بالقدوم - على غير أهبة من التنظيف والتزين المطلوب من المرأة فىكون ذلك سبب النفرة بينهما .

ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : قدم النبى - صلى الله عليه وسلم - من غزوة فقال : « لا تطرقوا النساء » وأرسل من يؤذن الناس أنهم قادمون .

(٨٥٨) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢١٣

(٨٥٩) المرجع السابق

(٨٦٠) المرجع السابق وقال : متفق على هذه الأحاديث

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وأخرج ابن خزيمة أيضاً من حديث ابن عمر قال : نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يطرق النساء ليلاً ، فطرق رجل ، فوجد من امرأته ما يكره .

وأخرج أبو عوانة فى صحيحه عن جابر أن عبد الله بن راحة أتى امرأته ليلاً وعندها امرأة تمسحها فظنها رجلاً فأشار إليه بالسيف . فلما ذكر ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - نهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً^(٨٦١) . وهذه العلة التى أشار إليها الشوكانى بالأحاديث التى رواها يؤيدها ما رواه جابر قال : نهى نبي الله - صلى الله عليه وسلم - أن يطرق الرجل أهله ليلاً يتخونهم أو يطلب عثراتهم^(٨٦٢) .

إن الإسلام دين مبني على حسن الظن والثقة المتبادلة بين الناس ، ولا سيما بين الزوجين ، فإذا ما دب سوء الظن إلى هذه العلاقة فسدت وأدت إلى عكس ما يرجى منها من إقامة المجتمع السليم . وقد جاء النهي عن التجسس وسوء الظن صريحاً فى قوله - تعالى - « يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم^(٨٦٣) » .

قال القرطبي : ثبت فى الصحيحين عن أبى هريرة أن النبي - صلى الله

(٨٦١) الشوكانى فى نيل الأوطار ج ٦ ص ٢١٣

(٨٦٢) نيل الأوطار وقال : رواه مسلم

(٨٦٣) الحجرات ١٢

الاسلام والأسرة

عليه وسلم - قال : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تناجشوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً » (٨٦٤) .

فهذا الحديث كالأية صريح في النهي عن التجسس وسوء الظن . وقد سبق النهي في الآية والحديث عن سوء الظن والتجسس ، لأن التجسس مبني على سوء الظن ، لأنه قد يقع في الخاطر الاتهام فيتجسس ليتأكد من ذلك . وقد نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك . قال القرطبي : وإن شئت قلت : والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها ، أن كل ما لم تعرف له أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراماً واجب الاجتناب وذلك إذا كان المظنون به ممن شوهد منه السر والصلاح وعرفت عنه الأمانة في الظاهر ، فظن الفساد به والخيانة محرم ، بخلاف من اشتهر بين الناس بتعاطي الريب والمجاهرة بالخبائث .

وعن النبي - صلى الله عليه وسلم - « أن الله حرم من المسلم دمه وعرضه وأن يظن به ظن سوء .. »

إن الإسلام أدبه عالٍ مبني على التستر وعدم إذاعة الفاحشة ، ودرء الحدود بالشبهات ، ولذلك كان من الحكمة أنه وجه المسلمين إلى أمثل الطرق ، وأرفع أنواع السلوكيات والمعاملات .. ومن ذلك أن يكون الإنسان حسن الظن في أهله لأنه لو استراب بهم أفسدهم كما جاء في الحديث الشريف : « إنك إن اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت

(٨٦٤) تفسير القرطبي ج ٩ ص ٦١٥١ واللفظ للبخاري

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تفسدهم» وكما جاء فى الحديث الآخر : « إن الأمير إذا ابتغى الريه فى الناس أفسدهم» (٨٦٥) .

النفقة

مشروعية النفقة :

النفقة حق من حقوق الزوجة على الزوج ، وذلك مأخوذ من قوله - تعالى -

« أسكنوهم من حيث سكتهم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن» (٨٦٦) .
وإن كانت هذه الآية واردة فى سياق المطلقات فمن فى عصمة الزوج أولى بذلك .

وقال - تعالى - فى شأن المطلقات أيضاً :

« لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسراً» (٨٦٧) .
أى لينفق الزوج على زوجته وعلى ولده الصغير على قدر وسعه فيوسع عليها إن كان موسعاً ، ومن كان فقيراً فعلى قدر ذلك . فتقدر النفقة بحسب حالة المنفق والحاجة من المنفق عليه .
وقد ورد الأمر بالنفقة أيضاً فى قوله - تعالى -

(٨٦٥) المرجع السابق

(٨٦٦) الطلاق ٦

(٨٦٧) الطلاق ٧

الاسلام والأسرة

« وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (٨٦٨)

فقد أوجبت الآيات الإنفاق على المطلقات مدة العدة ، وإذا كانت نفقة المطلقة واجبة على من طلقها فنفقة الزوجة واجبة على زوجها بمقتضى هذا من باب أولى - ويؤيد هذا قوله - تعالى - « فقلنا يا آدم إن هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى » (٨٦٩)

حيث اقتصر على التعليل بشقاء آدم - عليه السلام - وهو الزوج - دون زوجته حواء ، وذلك يقتضى أن الزوج هو الذى يسعى على زوجته (٨٧٠) .
وفى السنة أحاديث كثيرة توجب النفقة للزوجة على الزوج . . . ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - « اتقوا الله فى النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله لكم عليهن ألا يوطئن فراشكم أحداً تكرهونه ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (٨٧١) .
وقال عليه الصلاة والسلام : « أطعموهن مما تأكلون واكسوهن مما تكتسون ولا تضربوهن ولا تقبحوهن » (٨٧٢)

وقد روى أن امرأة أبى سفيان اشتكت إلى رسول الله - صلى الله عليه

(٨٦٨) البقرة ٢٣٣

(٨٦٩) طه ١١٧

(٨٧٠) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية فى الفقه والقانون ص ١٣٠ نقلاً عن تفسير

الجلالين ح ٢ ص ٢٦

(٨٧١) أخرجه النسائى عن جابر - جامع الأحاديث للسيوطى ح ١ ص ١٠٧ رقم ٤٢٣

(٨٧٢) أخرجه أبوداود عن بهزبن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت يا رسول الله

ما تقول فى نساتنا ؟ قال فذكره - جامع الأحاديث للسيوطى ح ١ ص ٦٢٢ رقم ٣٢٣٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وسلم - بخل زوجها وقالت : يا رسول الله ، إن أباسفيان رجل شحيح لا يعطينى من النفقة ما يكفينى ويكفى لى إلا ما آخذه من ماله بغير علمه . فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « خذى من ماله بالمعروف ما يكفىك ويكفى ولدك » (٨٧٣)

وهناك الإجماع . فقد أجمع فقهاء الأمة وعلماؤها والمسلمون عامة على وجوب نفقة الزوجة على زوجها ، وهو حق لا يحتاج إلى إثبات لأن البشر تواضعوا على ذلك منذ الأزل .

ثم إن إيجاب نفقة الزوجة على زوجها هو مقتضى العقل والعدل ، لأن الزوجة تكون متفرغة للزوج والحياة الزوجية ، ومن تفرغ لحق غيره كانت نفقته واجبة عليه (٨٧٤) .
والمقصود بنفقة الزوجة طعامها وكسوتها وسكنائها ..

السبب الذى من أجله وجبت النفقة

الزوجة متفرغة لزوجها بناء على عقد الزوجية المبرم بينهما ، فمن أجل ذلك وجبت نفقتها عليه .

فمجرد العقد الصحيح لا يوجب النفقة ، بل التفرغ المترتب على العقد والذى يمكن معه تحقيق أغراض الزواج - هو الذى يوجب النفقة .
وهناك شروط لوجوب النفقة على الزوج .

الشرط الأول : أن يكون عقد الزواج صحيحاً ، فلا نفقة للمعقود عليها .

(٨٧٣) أسد الغابة ج ٧ ص ٢٩٣ - البخارى كتاب الأحكام باب القضاء على الغائب
٨٩١٩ - صحيح مسلم - كتاب الأقضية - باب قضية هند ١٢٩/٥٠
(٨٧٤) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية ص ١٣٠ .

الاسلام والأسرة

عقداً فاسداً ، ولو أنفق الرجل على المرأة في هذه الحالة ثم ظهر له فساد العقد كأن تكون المعقود عليها أخته من الرضاع كان له الرجوع عليها بما أنفق . هذا إذا كان ما أنفق به بحكم قضائي ، فإن كان إنفاقه طواعية برضاه لم يرجع عليها بما أنفق .

والفرق بين الحالتين أن حكم القضاء ينفي نية التبرع منه ، فيكون قد أنفق عليها تنفيذاً لحكم القضاء على أساس أن نفقتها واجبة عليه بناء على أن عقد الزواج صحيح ، فمضى تبين له فساده رجع عليها بتلك النفقة . ولكن إذا كان ينفق عليها بدون حكم من القضاء فذلك تبرع منه فلا حق له في الرجوع عليها بما أنفق .

الشرط الثاني : أن تكون الزوجة صالحة للحياة الزوجية ، ألا تكون صغيرة جداً أو مريضة مرضاً مزمناً ، أو بها عيب يحول دون استمتاع الرجل بها . .

الشرط الثالث : ألا يفوت حق الزوج في تفرغ الزوجة للحياة الزوجية بغير سبب شرعي . . (٨٧٥)

من تجب لها النفقة ومن لا تجب لها النفقة

١ - الزوجة الصغيرة . . لا تجب لها النفقة اتفاقاً إذا كانت غير صالحة لرعاية بيت الزوجية ، ولا لإيناس الزوج .

فإن كانت تصلح لواحد منها ولكن لا يمكن الدخول الحقيقي بها وجبت لها النفقة في رأى أبى يوسف - من الأحناف - لرضائه بهذا القدر .

(٨٧٥) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية للأستاذ زكريا البر ص ١٣١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وخالفه أبوحنيفة ومحمد ، وذهبا إلى عدم وجوب نفقتها على الزوج ، لأن المقصود الأصلى من الزواج غير ممكن الاستيفاء .

فإن كانت الزوجة صغيرة ويمكن الدخول بها وجبت لها النفقة باتفاق لأن حكم الصغيرة حكم الكبيرة .

٢ - الزوجة المريضة . . لاتجب لها النفقة إذا كان مرضها شديداً لايمكن معه زفافها إلى الزوج ، فإن كان مرضها خفيفاً لايمنع الانتقال إلى بيت الزوجية وجبت لها النفقة سواء زفت إليه أو لم تزف ، مادامت مستعدة للانتقال لبيت الزوجية ولم تمتنع عنه .

فإذا كان مرض الزوجة قد حدث بعد انتقالها إلى بيت الزوجية فإن نفقتها تكون واجبة على زوجها ولو كان مرضها شديداً لايمكن معه تحقق أغراض الزوجية ، لأنها قد دخلت بيت الزوجية فوجب عليه نفقتها ، وفوات المقصود بسبب المرض أمر عارض - كمرض الحيض والنفاس - فلا تسقط النفقة .

وليس من حسن العشرة بين الزوجين أن يكون مرض الزوجة مانعاً للزوج من الإنفاق عليها ، بل إنه يدعو إليه .
والإنفاق عليها يشمل علاجها .

٣ - الزوجة المحبوسة لاتجب لها النفقة ، سواء أكانت محبوسة في جريمة أو دين لم تقم بأدائه ، لفوات التفرغ الذى يوجب الإنفاق ، ولكن يستثنى من ذلك إذا كان حبسها بسبب حق للزوج عليها ، فإن نفقتها تكون واجبة عليه - فى القول الصحيح فى المذهب الحنفى - لأن فوات المقصود كان بسبب

الزوج .

وواضح أن نفقة الزوجة لا تسقط إذا كان المحبوس زوجها سواء كان حبسه بسببها أو بسبب أجنبي ، لأن فوات المقصود جاء بسبب لادخل لها فيه .

٤ - الزوجة المفضوبة ، وهى التى أخذت قسراً من بيت زوجها وحيل بينها وبين الرجوع إليه ، تسقط نفقتها عن الزوج لفوات التفرغ بسبب ليس من قبل الزوج .

٥ - الزوجة المسافرة إذا سافرت سافراً عادياً وحدها ، أو مع غير محرم لها ، فلا نفقة لها لفوات التفرغ بسبب من جهتها ، ولعصيانها بهذا السفر الذى لم يصاحبها فيه الزوج أو أحد محارمها .

وإذا كان سفرها لأداء فريضة الحج قبل أن تنتقل إلى بيت الزوجية لم تجب لها النفقة أيضاً ، ولو لم تكن قد أدت فريضة الحج .

فإن كان سفرها للحج بعد ما انتقلت إلى بيت الزوجية ولم يكن زوجها معها لم تجب لها النفقة أيضاً ، ولو كان خروجها للحج مع محرم لها فى قول أبى حنيفة ومحمد لفوات التفرغ للحياة الزوجية .

وقال أبو يوسف : تجب لها النفقة فى حال الإقامة لا السفر إذا حجت مع ذى محرم لها لأداء الفريضة ، لأن سفرها قد كان لأداء فريضة الحج التى وجبت عليها ، وتحققت استطاعتها بوجود ذى الرحم المحرم الذى صاحبها .

فإن كان الحج الذى خرجت إليه تطوعاً لم تستحق النفقة اتفاقاً .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أما إذا خرج زوجها معها لأداء الحج ، فإن نفقتها تجب عليه باتفاق ، وتكون النفقة الواجبة هى نفقة الإقامة لانفقة السفر إذا كان الزوج قد سافر معها من أجل حجها ، أو كان كل منها مسافراً بقصد الحج .

فإن كان الزوج هو الذى يرغب فى أداء الحج واستصحب معه زوجته فإن النفقة الواجبة تكون شاملة لنفقة السفر أيضاً ، لأن سفرها من أجله ، وإن كانت تؤدى الحج تبعاً .

٦ - الزوجة العاملة : ليس لها نفقة على زوجها إذا منعها من الخروج والعمل فلم تمثل ، لفوات حقه فى التفرغ التام للحياة الزوجية ، فإن لم يمنحها الزوج من العمل بمهنتها فى التدريس أو الطب أو التمريض أو نحوه ، وكان راضياً عن ذلك وجبت لها النفقة ، لرضائه بالتفرغ غير التام .

٧ - الزوجة الناشز لانتحج لها نفقة - ونشوز الزوجة هو تركها لبيت الزوجية بدون سبب شرعى ، أو رفضها الانتقال إليه بغير حق .

وتعتبر الزوجة ناشزا أيضاً إذا منعت زوجها من دخول بيتها الذى يسكن معها فيه من غير أن تعطيه فرصة لإعداد مسكن الزوجية .

والناشز لانفقة لها على زوجها مدة النشوز ، لعدم البقاء فى بيت الزوجية .

فإذا عادت إلى طاعته وجبت لها النفقة من تاريخ عودتها إليه ، ولا يعود حقها فيما سقط من نفقة مدة نشوزها ، لأن الساقط لا يعود ، ولأن النفقة فى هذه المدة لم تكن مستحقة لها فلا وجه لطلبها .

الاسلام والأسرة

متى تعد الزوجة ناشزاً؟

ولا تعد الزوجة ناشزاً إذا كان امتناعها عن طاعة زوجها بسبب شرعى ،
كما إذا كان الزوج لم يؤد لها معجل صداقها ، وكما إذا كان المسكن الذى
أعده لها لم يستوف المرافق والأدوات اللازمة للحياة الزوجية ، أو إذا كان
المسكن مشغولاً بسكنى الغير .

وإذا امتنعت الزوجة عن تمكين زوجها من العشرة الزوجية مع بقائها فى
منزل الزوجية لم يكن ذلك ناشزاً يترتب عليه سقوط حقها فى النفقة ،
لوجودها فى بيت الزوجية المحقق للطاعة بحسب الظاهر .

وإذا أراد الانتقال بها إلى بلد آخر غير البلد الذى يقيم فيه وامتنعت عن
ذلك كانت ناشزاً إذا كان الزوج أميناً على نفسها ومالها ، وإذا لم يكن قصده
من الانتقال بها الكيد لها أو الإضرار بها - قال تعالى :
« أسكنوهن من حيث سكتن من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا
عليهن » (٨٧٦)

فكانت سكنى الزوجة حيث يسكن الزوج ويقيم ، من غير مضارة يقصدها
الزوج فى ذلك ، ويتبين للقاضى قصد المضارة أو الكيد من ظروف كل واحد
من الزوجين ، (٨٧٧)

(٨٧٦) الطلاق ٦

(٨٧٧) رجعنا فى هذا الفصل إلى الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية فى الفقه والقانون
للأستاذ زكريا البرى ص ١٢٩ : ص ١٣٤ - معهد الدراسات الإسلامية بالزمالك

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كيف تقدر النفقة ؟

يتولى الزوج الإنفاق على زوجته عادة بما يحضره من طعام وكسوة وغيرهما ، فتكون قد استوفت حقها من النفقة بهذه الطريقة التى تسمى « طريقة التمكين » أى تمكين الزوجة من الحصول على النفقة ، وهذه هى الطريقة التى اعتاد عليها الناس .

وقد تحصل الزوجة على النفقة بطريقة أخرى هى طريقة التملك ، وذلك بأن يفرض على الزوج مبلغ معين يعطيه للزوجة ، وهى تتولى الإنفاق على نفسها ، وقد يكون هذا الفرض بالتراضى أو يكون بحكم يصدره القاضى .

وقد تكون هذه النفقة المفروضة بهذه الطريقة نقوداً أو طعاماً أو كسوة ، وقد تكون يومية أو شهرية أو أسبوعية على حسب الحالة التى يكون عليها إيراد الزوج . فإن كان موظفاً يتقاضى راتبه كل شهر ، كانت النفقة المقدرة شهرية ، وإذا كان يتقاضى راتبه كل نصف شهر كانت النفقة المقدرة نصف شهرية ، وإن كان يتقاضى راتبه كل أسبوع كانت النفقة أسبوعية ، وإن كان عاملاً باليومية قدرت النفقة يومية . . وإن كان دخله موسمياً كالفلاح الذى ينتظر المحصول ، قدرت نفقتها على حسب الموسم . .

وتجرى المحاكم غالباً على فرض مبلغ من النقود لطعام الزوجة وسكنائها شهرياً ، وفرض مبلغ آخر لكسوتها كل ستة أشهر على أساس أنها تحتاج إلى كسوتين فى السنة إحداهما للشتاء والأخرى للصيف .

وقد يحكم على الزوج بنفقة شاملة شهرية لكل أنواع النفقة .

الاسلام والأسرة

الزوج البخيل .

إذا كان الزوج بخيلاً لا يقوم بكفاية زوجته ، أو أنه تركها بلا نفقة بغير حق فلها أن تطالبه بفرض نفقة لها من الطعام والكسوة والسكن ، وعلى القاضى أن يحكم لها بذلك ، ويلزم الزوج بذلك متى ثبت لديه صحة دعواها .

كما أن لها أن تأخذ من ماله بالمعروف - وإن لم يعلم الزوج - إذ أنه منع الواجب عليه وهي مستحقة له ، وللمستحق أن يأخذ حقه بيده متى قدر عليه . وقد مرت بنا قصة هند بنت عتبة ، حينما قالت للنبي - صلى الله عليه وسلم - : إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطينى ما يكفينى وولدى إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال لها : « خذى مايكفيك وولدك بالمعروف »

ففى هذا الحديث دلالة على أن النفقة تقدر بكفاية المرأة مع التقيد بالمعروف ، أى المتعارف بين كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها - وهذا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص .

هل تشمل النفقة العلاج والدواء ؟

ويدخل فى تقدير النفقة الكفاية ، وتشمل الكفاية كل ما تحتاج إليه المرأة ، ومن ذلك الفاكهة ، وما هو معتاد من التوسعة فى الأعياد والمواسم وسائر الأشياء التى قد صارت مألوفة ، ويحصل الضرر بمفارقتها أو التأذى والتكدر عند عدم وجودها ، ومن ألزم اللوازم منها الأدوية . . .
قال الشيخ سيد سابق : وإليه يشير قوله - تعالى -

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

« وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » فإن هذا نص فى نوع من أنواع النفقات : إن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه إنفاقه ، والرزق يشمل مآذكرناه ، وقد استشهد فى ذلك برأى صاحب الروضة الندية الذى ذكر رأى بعض الفقهاء فى عدم وجوب ثمن الأدوية وأجرة الطبيب ، كما لا يجب على المستأجر أجرة إصلاح ماانهدم من الدار . ولكنه يرجح دخول العلاج فى النفقة ويرى أنه واجب بحجة أن الدواء لازم لحفظ الروح ، كما أن الطعام لازم لحفظ البدن ، فهو أولى . وقال : وهو الحق - أى دخول العلاج فى النفقة - لدخوله تحت عموم قوله - صلى الله عليه وسلم - : « مايكفيك » وتحت قوله - تعالى -

« رزقهن »

فإن الصيغة الأولى عامة باعتبار « ما » والثانية عامة - لأنها مصدر مضاف ، وهى من صيغ العموم واختصاصه ببعض المستحقين لايمنع من الإلحاق . (٨٧٨)

أمثلة من قضاء الخلفاء فى النفقة .

وإذا كان النبى - صلى الله عليه وسلم - قد حكم لهند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها مايلزمها ويلزم عيالها منه - وهذا حكم شرعى - فقد أصدر الخلفاء الراشدون أحكاما فى ذلك تصلح أساساً للقضاء فيما بعد . فقد روى أن عمر - رضى الله عنه - فرض للمنفوس - أى المولود - مائة درهم ، وفرض له عثمان خمسين درهماً . واحتمل أن يكون هذا الاختلاف

(٨٧٨) فقه السنة ج٢ ص١٥٢

الاسلام والأسرة

بحسب اختلاف السنين أو بحسب حال القدرة في التسعير لثمن القوت والملبس .

وقد روى محمد بن هلال المزني قال : حدثني أبي وجدني أنها كانت ترد على عثمان ففقدوها فقال لأهله : مالي لا أرى فلانة ؟ فقالت امرأته : ياأمير المؤمنين ، ولدت الليلة ، فبعت إليها بخمسين درهماً وشُقَيْقَةً سنبلانية . (٨٧٩) ثم قال : هذا عطاء ابنك وهذه كسوته ، فإذا مرت سنة رفعناه إلى مائة .

وقد أتى عليّ - رضي الله عنه - بمنبوذ - لقيط - ففرض له مائة . وكان عمر - رضي الله عنه - يفرض لكل نفس مسلمة في كل شهر مُدُنِي حنطة وقسطى خل وقسطى زيت .. (٨٨٠)

فإذا كان هذا واجب المولود قبل الدولة ، فواجبه نحو والده أولى وهو مفروض بنص الآية « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » التقدير بحسب الحالة والحاجة .

قال الفقهاء : ويراعى في تقدير النفقة للزوجة حالة السوق غلاء ورخصاً ، حتى إذا فرض القاضي نفقة للزوجة ثم ارتفعت الأسعار بعد ذلك كان لها الحق في طلب رفعها ، وإذا انعكس الأمر كان للزوج طلب تخفيضها ، ويراعى أن تشمل النفقة الأنواع الأساسية الآتية :

(٨٧٩) الشقيقة : تصغير شقة وهي جنس من الثياب ، وقيل . هي نصف ثوب ، والسنبلان من الثياب : السابغ في الطول الذي قد أسبل ، يقال : سنبل ثوبه إذا أسبله . (٨٨٠) تفسير القرطبي ج-١٠ ص-٦٦٥ ط دار الشعب

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

١ - الطعام ويتناول الخبز والأدم ، ويدخل فيه اللحم والخضر والسمن والخبز والشراب ..

٢ - الكسوة ومستلزماتها - فما جرى عليه العرف من ملابس داخلية وخارجية ، شتائية وصيفية ، ويدخل في ذلك أجرة الخياط ..

٣ - الإسكان ، ويتناول المسكن الصحى الملائم وما يلتحق به من مرافق ضرورية ..

ولدى فقهاء المذاهب كلام حول ذلك ..
رأى الأحناف :

قال الأحناف يجب على الزوج أن يقدر لزوجه مايكفيها من الطعام والإدام واللحم والخضر والفاكهة والزيت والسمن والسكر ، وكل مايلزم البيت على حسب العرف .

ويراعى في ذلك حاله وحالها ، فإن كانا موسرين وجبت للزوجة نفقة اليسار ، وإن كانا معسرين وجبت نفقة الإعسار ، وإن كان أحدهما معسراً والآخر موسراً وجبت نفقة الوسط بين الإعسار واليسار ، إلا إذا كان الزوج هو المعسر فعليه أن يؤدي مافى وسعه ، ويكون مازاد على ذلك ديناً عليه تستدينه الزوجة عن تحب نفقتها عليه لو لم تكن متزوجة ، ليرجع به على الزوج إذا أفسر .

وحجة الأحناف في ذلك هى قوله - تعالى :

« وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ »

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « خذى من مال أبى سفيان مايكفيك

الاسلام والأسرة

وولذلك بالمعروف « فقد اعتبرت الآية والحديث أساس النفقة هو المعروف وما جرى بين الناس . وقد جرى العرف باختلاف النفقة بحسب يسار الزوجين أو إعسارهما أو إعسار أحدهما .

ورأى بعض الأحناف أن نفقة الزوجة تقدر على حسب حال الزوج يساراً وإعساراً وتوسطاً دون اعتبار لحال الزوجة ، وحجة هؤلاء هي قوله - تعالى - :

« لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه » (٨٨١)
ولقوله - تعالى -

« أسكنوهم من حيث سكتتم من وجدكم » (٨٨٢)

وهذا يدل على اعتبار حال الزوج فقط في تقدير النفقة .
ويضاف إلى ذلك دليل عقل وهو أن صلة الزوجية القائمة بين الزوجين توجب على الزوج الموسر أن ينفق على زوجته بحسب يساره وإن كانت فقيرة ، وتوجب على الزوجة أن تكتفى بما يقدر عليه زوجها إن كان فقيراً . (٨٨٣)

لقد رضيت به زوجاً على حالته ، فلترض بما ينفق عليها حسب جهده ولتقاسمه الحياة على عسرها . . ، ويؤيد هذا أن رسول الله - صلى الله عليه

(٨٨١) الطلاق ٧

(٨٨٢) الطلاق ٦

(٨٨٣) الأحكام الأساسية ص ١٣٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وسلم - قسم أعمال الحياة بين على وفاطمة - رضى الله عنهما - فجعل على على - كرم الله وجهه - أعمال الخارج ، وجعل على فاطمة أعمال الداخل وقد كانت يومئذ أعمال المنزل شاقة لأنهم كانوا يطحنون على الرحى .
وهؤلاء هم القدوة العليا التى ينبغى للناس أن ينظروا إليها رجالاً ونساءً وليس معنى ذلك أن تُكَلَّف المرأة فوق طاقتها ، ولا تستعين ببطا أو خادم إذا كانت موسرة ، بل معناه أن ترضى بحال زوجها ، وتقنع - فى حال عسره - بما ينفعه عليها . (٨٨٤)

ويرى الأحناف أن السكن للزوجة لابد أن يكون مشتملاً على جميع المنافع اللازمة من دورة مياه ومطبخ ومنشر تنشر عليه غسيلها ، وأن يكون مجهزاً بالفرش والغطاء والمقاعد وما يلزم ذلك بحسب العرف ، وعلى الزوج أن يعد ما يلزم من أدوات التنظيف من صابون ونحوه ، وما يزيل الأوساخ التى تعلق بالشعر كالمشط والدهن وغير ذلك ، ويدخل فيها الروائح العطرية التى تقطع رائحة العرق والصنان .
أما أدوات الزينة فلا تلزمه .

رأى الأحناف فى وجوب الفاكهة والدواء .

قال الأحناف : لا يلزم الزوج فى النفقة الفاكهة والدواء ، وإن اعترض بعضهم بأن الدواء من الأمور الضرورية لحياة الإنسان ، والفاكهة قد تكون ضرورية لمن اعتاد عليها من الموسرين .

وأجيب عن الاعتراض : أن الدواء والفاكهة لا يجبان فى حالة التنازع

(٨٨٤) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٥٥٥

الاسلام والأسرة

ورفع الأمر للقاضي . بل الواجب على الزوج في هذه الحالة هو الحاجيات التي تقوم عليها الحياة غالباً . أما في حالة الرضا فهو مكلف بينه وبين الله بمعاملة زوجته أحسن معاملة .. (٨٨٥)

وفي هذا الكلام نظر . ذلك أن المرأة إذا كانت غنية والزوج فقيراً فعليها أن تتداوى وتنفق كما تشاء من مالها ، ولا تكلف زوجها الفقير ذلك . أما إذا كانا فقيرين فحالته تستدعي الرحمة والإشفاق عنيه ، وليس من المعقول أن يكلف الفقير الدواء والفاكهة وهو لا يقدر على القوت الضروري ، أما إذا كان غنياً وهي فقيرة ، فمبادئ الإسلام تلزمه بأن يعالجها ، لأن من واجب الأغنياء مد يد العون للفقراء ، وزوجته أولى بذلك فالأقربون أولى بالمعروف . (٨٨٦)

وإذا كان الدواء لا يلزمه فمن باب أولى لا يلزمه ما اعتادت عليه المرأة من دخان أو قهوة أو شاي حتى ولو تضررت بترك هذه الأشياء ..
مذهب الشافعية .

يرى الشافعية أن النفقة مقدرة بالشرع حيث قال - تعالى -
« لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، وعلى ذلك فالزوج المعسر عليه أن يقدم لزوجته فجر كل يوم مُدًّا من الطعام - ويقدر المُدُّ وزناً بمائة وواحد وسبعين درهماً وثلاثة أسباع الدرهم . وهو يقدر بنحو نصف قدح مصرى تقريباً إلا قليلاً ..

(٨٨٥) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٥٦٦

(٨٨٦) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والطعام يكون من غالب قوت أهل البلد . ولا نظر لحال الزوجة من اليسار ، فزوجة السوقي كزوجة الحاكم في ذلك . هذا إذا طلبت أن يفرض لها نفقة ، أما إذا رضيت بأن تأكل معه ، فلتأكل بما يأكل منه . . . وإذا كان الزوج موسراً ، فعليه أن يقدم لها كل يوم مُدَّين من الطعام ، وإن كانت حالته متوسطة بين اليسار والإعسار قدم لها مدّاً ونصفاً . . (★) ويقدر لها من الكساء ما يكفيها في كل فصول السنة ، وهى تختلف بحسب اختلاف طولها وقصرها ، واختلاف حال الزوج من العسر واليسر ، واختلاف عادة الناس في الحر والبرد ، وتعطى الكسوة كل ستة أشهر ، ولو تلفت لاحق لها في غيرها ، ولو كان التلف بدون تقصير .

وبالنسبة للسكن ، يعد لها ما يليق بحالها لابعاله هو ولو كان معدماً ، سواء كان المنزل مملوكاً أو مؤجراً .

ويفرش المسكن بما يلائم من بسط أو حصر ، ويعد الغطاء المناسب . ويلزمه الخادم إن كانت ممن يستخدم في بيت أهلها ، وإن كان معسراً ، ولا يلزمه الخادم إذا كانت لاتستخدمه في بيت أهلها إلا إذا كانت مريضة أو هرمة ، ويكون الخادم ممن يحل نظره للزوجة كأن يكون أمةً أو صبيّاً أو نحو ذلك ، ويلزمه إطعام الخادم بما يناسب (٨٨٧)

رأى الحنابلة .

يرى الحنابلة وجوب تقديم الخبز والإدام الكافى ، ولا تلزم الحبوب

(★) فقه السنة بتصرف ج ٢ ص ١٥٣ - الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٥٦٠

(٨٨٧) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٥٦١

الاسلام والأسرة

ولا بد لها ، إلا إذا تراضيا على ذلك فلا بأس . وهذا واجب عليه عند طلوع شمس كل يوم وإن اتفقا على تعجيله أو تأجيله عن ذلك جاز ، وإذا أكلت الزوجة مع زوجها سقطت نفقتها . .

وإن رضيت بأن يقدم لها الحبوب بدل الخبز ، فقد لزمه أجره الطحن والخبز ، والأدم الذي يقدمه يكون بما يناسب أمثالها من أرز ولبن ونحو ذلك ، وإذا ستمت أدما قدم لها غيره .

ويلزمه أدوات الطبخ والوقود ، ويفرض لها اللحم في كل أسبوع مرتين ويلزمه أن يحضر لها الماء اللازم للنظافة والغسل والوضوء والشرب . وحاجة الإنارة والطبخ ، وأدوات النظافة ، ويلزمه أن يحضر لها خادماً إذا كانت ممن لا تخدم نفسها .

والكسوة المناسبة لها تلزمه ، فإن كانت ممن يلبس الحرير فرض لها الحرير ، وتقدر الكسوة حسبما اعتاده الناس صيفاً وشتاء .

ويفرش لها المسكن بما يلزم من حصر ويسط ولحاف ومخدة ومرتبة ونحو ذلك ، ويكون المسكن على حسب حالها هي ، بحيث يكون مشتملاً على الأدوات المطلوبة والمرافق اللازمة . . (٨٨٨)

رأى المالكية :

يجب على الزوج تقديم الطعام والكساء والمسكن ويقدم الطعام على حسب العادة سواء كان خبزاً أو إداماً أو لحماً ، فإن

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كان موسراً ومن عاداتهم تناول اللحم يومياً لزمه ذلك ولزمه معه مايلزم طهيه ، وإن لم يكن من عاداتهم ذلك فرض اللحم مرة فى الأسبوع إذا كان الزوج متوسط الحال . ويفرض الأدم فى بقية أيام الأسبوع . والأدم يكون مما جرت العادة أن تأتدم به .

ويكون فرض الخبز على حسب ماجرت به العادة من قمح أو ذرة أو غيرها .

وفرض لها مايكفيها حتى ولو كانت كثيرة الأكل . إلا إذا كان قد اشترط عليه أنها قليلة الأكل فوجدها على العكس من ذلك ، ويجب لها الوسط . ويزاد للمرضع ماتقوى به على الرضاع .

ويجب عليه تقديم الماء اللازم لوضوئها وغسلها وشرابها ونظافتها ونظافة ثيابها وأنيتها وغير ذلك .

وفرض لها كل مايلزمها من أوان وأدوات خاصة بالطبخ والخبز ووقود وملح وسمن وما شابه ذلك . .

ولا يلزمه سمن للحلوى ، ولا الفاكهة . .

واختلف المالكية فى أجره الطبيب وثمرن الدواء على قولين . . واختلفوا كذلك فى أجره القابلة ، والظاهر أنه يلزمه ذلك .

وتلزمه الكسوة مرتين فى العام بما يناسب الشتاء والصيف ، ولا تفرض كسوة بينهما إلا إذا بليت الأولى ، فإن ظلت جيدة الاستعمال لاتلزمه الأخرى .

ولا تلزمه ملابس الخروج والتزين ولا ثوب الزفاف . وقيل : إن كان غنياً يلزمه كل ذلك ، ويلزمه ماتترين به عادة كالكحل والدهن إذا كانت تتضرر

الاسلام والأسرة

بترك ذلك ..

ويلزمه خادم لها إذا كان موسراً وكانت ممن لاتخدم نفسها ..
 ويفرض عليه المسكن بشرط أن يكون مشتملاً على المنافع اللازمة .
 وللزوجة أن تمتنع عن السكن مع أقاربه إن فرض عليها ذلك . (٨٨٩)
 المعمول به في المحاكم الشرعية الآن .

كان العمل يجرى أولاً على حسب رأى بعض فقهاء الأحناف بأن تقدير النفقة تراعى فيه حالة الزوجة وحالة الزوج ، ولكن عدل عن ذلك إلى رأى آخر عندهم وهو مراعاة حال الزوج عند التقدير إعساراً ويساراً ، وقد نصت المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التى تنص على الآتى : « تقدر نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسراً وعسراً مهما كانت حالة الزوجة »

وقد بينت المذكرة الإيضاحية أسباب العدول عن الرأى الأول إلى الثانى بقولها : وربما كان هذا الحكم غير متفق عليه بين مذاهب الأئمة الأربعة ، فمذهب الشافعى - والصحيح من قول أبى حنيفة - لاتقدر النفقة إلا بحسب حال الزوج مهما كانت حال الزوجة ، استناداً إلى صريح الكتاب الكريم ، وبما أنه لايجب أن تأخذ الزوجة من زوجها أكثر مما يقدر عليه لأنها تعاقبت معه على أن ينفق عليها بما يستطيع حسب اختلاف الأزمان والأحوال ، فكان من المصلحة الأخذ بهذا المذهب فى تقدير نفقة الزوجة على زوجها» (٨٩٠)

(٨٨٩) الفقة على المذاهب الأربعة ج٤ ص٥٧ وما بعدها بتصرف

(٨٩٠) الأحكام الأساسية ص١٣٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

هل تقدر النفقة عيناً أو نقداً ؟

كانت النفقة قديماً تقدم عيناً وقد ضربنا لذلك مثلاً بما قدمه الخليفتان عمر وعثمان - رضى الله عنهما - ذلك أنه كان عرفاً سائداً .

ولكن الأعراف تتغير من عصر إلى عصر ، وبذلك أصبح تقديم الطعام والكسوة أمراً غير مستساغ الآن . وقد عدل عن ذلك إلى البدل ، وقد أصبح مايجرى عليه العمل فى المحاكم فرض بدل الطعام والشراب شهرياً وبديل الكسوة كل ستة أشهر .

ويمكن للقاضى أن يقدر مبلغاً معيناً يصرف شهرياً كافياً شاملاً للطعام والشراب والكسوة والسكن ..

وتراعى أحوال الأسعار واختلافها من آن إلى آخر بين الارتفاع والنقصان ، كما تراعى أحوال الزوج من تغير بين اليسر والعسر . فإذا فرض القاضى للزوجة نفقة وزادت الأسعار عما كان مقدراً لها وقت الفرض كان لها أن تطالب بزيادة نفقتها ، وإذا نقصت الأسعار كان للزوج أن يطلب تخفيض النفقة .

وإذا فرض القاضى النفقة على تقدير يسار الزوج ثم أعسر ، كان له أن يطلب التخفيض ، وإذا فرضها على أساس إعساره ثم أيسر كان لها الحق فى طلب الزيادة مراعاة لتحسن ظروفه وأحواله .

وإذا ماحدث خطأ فى تقدير النفقة إلى درجة أن مافرض لها لايكفى الزوجة على حسب مراعاة حال الزوج ، كان للزوجة أن تطالب بإعادة النظر فى التقدير ، وعلى القاضى أن يستجيب لذلك بعد أن يتبين له وجه الحقيقة

الاسلام والأسرة

ويتأكد من الدلائل .

هل تثبت النفقة قبل المطالبة بها ؟

اختلف الفقهاء حول الإجابة عن هذا السؤال .

فقال الأحناف : لا نفقة للزوجة بمضى المدة قبل القضاء . فإذا اتضح أن الزوج لا يتفق على زوجته بسبب غيابه عنها ، أو امتناعه عن ذلك في حال حضوره ، وكانت الزوجة لم تطالب بحقوقها في النفقة لفترة . فإن حقها يسقط بمضى المدة ، إلا إذا كانت مدة قليلة لاتصل إلى الشهر ..

ولكن متى رفعت أمرها إلى القضاء ، وقدر لها القاضي نفقة معينة ، فإن حقها فيها يكون ثابتاً لا يسقط بمضى المدة ، ويصبح ديناً في عنق الزوج لا تسقط إلا بموت أحدهما أو طلاقها .

ولو أنفقت على نفسها من مالها أو مال غيرها بعد أن قدر لها القاضي نفقة معينة ، فلها أن ترجع على الزوج بما فرضه لها القاضي . وكذلك الأمر لو اصطالح الزوج وزوجته على مقدار للنفقة معين ، لزمه ذلك القدر وأصبح ديناً في ذمته ترجع به عليه ، حتى ولو لم يحكم به القاضي .

وطلب تقدير النفقة له شروط تتلخص في :

الشكوى من مطل الزوج ، أو أنه لا يشرك زوجته في طعامه ، أو امتناعه عن النفقة وهو موجود .. فإذا قدر القاضي النفقة على الزوج في هذه الحالات كان ذلك حكماً يجب احترامه وعدم الإخلال به ، ولا تسقط النفقة بعد ذلك عن الزوج ..

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

● وإذا أبرأت الزوجة زوجها من النفقة قبل أن يحكم بها القاضى أو يكون إيجابها بتراض بين الزوجين فإنه لا يصح الإبراء ، لأنها لم تصبح ديناً مدامت لم تفرض ، وعلى ذلك فلا معنى للإبراء .

ولا يصح الإبراء إلا بعد الفرض عن طريق القاضى أو التراضى .. وإذا أبرأته بعد التقدير فإن الإبراء يجوز أن يكون عما تجمد من النفقة كله أو بعضه ، ويجوز كذلك عن شهر مستقبلاً . (٨٩١)

وقال المالكية :

للنفقة شروط تجب بها - منها شروط قبل الدخول بالزوجة ، ومنها شروط بعد الدخول بها .

فشروطها قبل الدخول : ● أن تدعوه الزوجة أو وليها المجرى إلى الدخول فيأبى .

● أن تكون مطيقة للوطء .

● ألا تكون مريضة مرضاً شديداً يمنع من الدخول ، أو يكون هو كذلك ..

● أن يكون الزوج بالغاً ..

أما بعد الدخول فقد أصبحت نفقتها واجبة حتى ولو كانت مريضة .
ويضاف إلى ذلك أن تمكنه من نفسها ، وأن تكون سليمة من عيوب النكاح - إلا إذا كان عالماً بالعيب ورضى به ، أو تلذذ بها مع وجود هذا العيب .

(٨٩١) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٥٧٢

الاسلام والأسرة

فمضى تحققت شروط النفقة فقد وجبت وأصبحت لازمة في عتق الزوج حتى ولو لم يرفع الأمر إلى القضاء .

وان أعسر الزوج بعد يسر سقط المتجمد عنه زمن العسر فقط ، وبقي في ذمته المتجمد الذي كان في زمن اليسر ، ترجع عليه به متى أيسر (٨٩٢) رأى الشافعية .

ويشترط الشافعية لوجوب النفقة أن تمكنه من نفسها ، وذلك بأن تعرض نفسها عليه إن كان مقيماً في البلد ، وإن لم يكن مقيماً أرسلت إليه من يخطر به بأنها مستعدة لتسليم نفسها . . فإن امتنع عن الدخول بها بعد ذلك كان لها الحق في النفقة .

ومتى سلمت نفسها إليه فقد وجب عليه وجوباً موسعاً أن يقدم لها نفقتها فجر كل يوم ، فإن طالبتة وماطل أثم ، ورجعت عليه بها أمام القضاء . رأى الحنابلة .

يشترط لوجوب النفقة عندهم أن تسلم الزوجة نفسها لزوجها في مكان يليق بها . .

وأن تكون مطيقة للوطء صالحة له ، وألا تكون ناشراً عليه وألا يحول بينها وبينه حائل كالحبس مثلاً . .

فمضى وجبت لها النفقة بهذه الشروط فقد أصبحت ديناً في ذمة الزوج . (٨٩٣)

(٨٩٢) المرجع السابق

(٨٩٣) المرجع السابق بتصرف

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويرى الأحناف أن نفقة الزوجة لها ثلاث حالات .

الحالة الأولى : أن تكون النفقة غير مفروضة بتراضى الزوجين أو بقضاء القاضى ، وفى هذه الحالة لا تكون النفقة ديناً على زوجها إذا كانت المدة المطلوب عنها النفقة شهراً فأكثر ، فإذا كانت المدة دون شهر كان لها الحق فى طلبها

الحالة الثانية : أن تكون نفقة الزوجة مفروضة بالتقاضى أو بالتراضى إلا أن الزوجة لم تؤذن من الزوج أو القاضى باستدانة النفقة . أو كانت مأذونة ولكنها لم تستدنها بالفعل . وفى هذه الحالة تكون نفقتها ديناً ضعيفاً على زوجها طالبت المدة أو قصرت . .

ولها أن تطالب بهذا الدين . إلا أن دين النفقة هنا يكون ديناً ضعيفاً - كما ذكرنا - يتعرض للسقوط بنشوز الزوجة أو بموت أحد الزوجين اتفاقاً ، أو بحصول الطلاق فى رأى بعض فقهاء الأحناف .

وقد رجح ابن عابدين - من فقهاء الحنفية - القول بسقوط النفقة إذا كان الطلاق بسبب يرجع إلى المرأة كسوء خلقها ، فإن لم يكن بسبب من جهتها لم تسقط النفقة .

الحالة الثالثة :

أن تكون نفقة الزوجة مفروضة بتراضى الزوجين أو بقضاء القاضى مع إذن الزوجة باستدانتها على زوجها ، وأن تكون الزوجة قد استدانتها فعلاً . وفى هذه الحالة تكون النفقة ديناً قوياً لا يتعرض للسقوط بالنشوز أو موت أحد الزوجين أو الطلاق .

الاسلام والأسرة

ويرى الأئمة الثلاثة . مالك وأحمد والشافعي - أن نفقة الزوجة على زوجها إنما هي دين قوى من وقت وجوبها على الزوج دون توقف على تراض بين الزوجين أو قضاء أو استدانة ، لأن النفقة حق للزوجة على زوجها فتكون ديناً عليه ، ولا تبرأ ذمته منه إلا بالأداء أو الإبراء كغيرها من الديون العادية .

وقد رأى القضاء السير على مذهب الأئمة الثلاثة ، لما في ذلك من مصلحة المرأة ، ولأن الأخذ بمذهب الأحناف يعرض نفقة المرأة للسقوط في بعض الأحيان .

وبناء على ذلك فقد تم الأخذ بذلك - أى بمذهب الأئمة الثلاثة - بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الذى نصت المادة الأولى منه على أنه : - « تعتبر نفقة الزوجة التى سلمت نفسها لزوجها ولو حكما ديناً فى ذمته من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق مع وجوبه - بلا توقف على قضاء أو تراض بينهما ، ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء » .

كما نصت المادة الثانية منه على ما يلى : - « المطلقة التى تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً - كما فى المادة السابقة من تاريخ الطلاق » .

وذلك أن نفقة المطلقة لها نفس أحكام نفقة الزوجة .
بذلك أصبحت نفقة الزوجة فى المدة الماضية ديناً لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، فلا يسقط بالنشوز ولا بالطلاق ولا بالموت .
وقد حدث بعد ذلك أن بعض الزوجات قد أسأن استعمال حقهن فى

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

طلب ما لهن من نفقة على أزواجهن في مدد ماضية بقصد إرهابهم والكيد لهم ، فكانت الزوجة تسكت مدة طويلة عن المطالبة بنفقتها اعتقاداً على عدم سقوطها ، ثم تطالب زوجها مرة واحدة بنفقة تلك المدة الطويلة ، ويحكم لها القضاء بذلك ، ثم تعمد إلى تنفيذ الحكم بالطرق المعتادة ، وبطريق الحبس عند الامتناع عن أداء النفقة المتجمدة - فرأى المشرع المصرى معالجة هذا الأمر مرة أخرى عن طريق منع سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لمدة تزيد على أكثر من ثلاث سنوات ميلادية نهايتها تاريخ رفع الدعوى . وقد جاء هذا الحكم في الفقرة السادسة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

ويرى بعض العلماء أن مدة السنوات الثلاث مدة طويلة ترهق الزوج وتتسع للكيد والأذى بالزوج ، وأن الأولى « هو الرجوع إلى مذهب الإمام أبى حنيفة في هذا ، فإن النساء في مصر قسبان : قسم لا يلجأ قط إلى المحاكم ، وهؤلاء لا ينتفعن من ذلك . . . وقسم يلجأ إلى المحاكم بمجرد مغاضبة الزوج وامتناعه عن الإنفاق ، وهؤلاء لا يجدن في ثلاث السنين باباً للكيد والأذى . .

ويرى بعض العلماء أن العودة إلى مذهب أبى حنيفة تضر بالمرأة والأسرة إذ قد تضطر المرأة إلى الإسراع في مخاصمة زوجها وإلى استعمال المطالبة بنفقتها حتى لا تسقط .

وقد يكون في تخفيض المدة التي تسمع فيها دعوى النفقة عن المدة الماضية ما يكفي لرفع الضرر عن الأزواج . (٨٩٤)

(٨٩٤) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية ص ١٣٨ : ص ١٤٠ .

الاسلام والأسرة

وقد علق الشيخ سيد سابق على هذا القانون فقال : « ويؤخذ على هذا القانون أن التحديد بثلاث سنين لم تعرف حكمته من جهة ، ولا دليل يمكن الاستناد إليه من جهة أخرى ، على أن هذه المدة تعتبر مدة طويلة وقد ترهق الأزواج ، ولهذا جاء في مشروع قانون الأحوال الشخصية المادة ٨١ من أنه « لا تسمع دعوى النفقة عن مدة تزيد عن سنة سابقة على الدعوى » . (٨٩٥)

ماذا لو امتنع الزوج عن أداء دين النفقة ؟

أصبحت النفقة بناء على حكم القاضي حكما قضائيا واجب التنفيذ . فإذا امتنع الزوج عن أداء النفقة لزوجته مع قدرته ويساره . كان لها أن تطالب بحبسه ، وبجبرها القضاء إلى ذلك - حملا له على أداء النفقة المطلوبة ، ومدة الحبس مفوضة للقاضي ، فإن الناس تختلف في أثر الحبس بالنسبة إليها . وقد نص القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ م في المادة ٣٤٧ على أنه : « إذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات ، أو في أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن ، يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم ، أو التي بدائلتها محل التنفيذ ، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به عليه ، وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه ، ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوما . أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به ، أو أحضر كفيلا فإنه يخلو سبيله ، وهذا لا يمنع من تنفيذ

(٨٩٥) فقه السنة ٢ / ٢٥٧ هامش .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الحكم بالطرق الاعتيادية . (٨٩٦)

الإبراء من دين النفقة والمقاصة به :

أشرنا فيما سبق إلى أن الأحناف يرون أنه لا يصح للمرأة أن تبرئ زوجها من دين النفقة ما لم يصدر به حكم قضائى أو يتم به تراض بين الزوجين ، لأنه لا يصبح ديناً إلا بعد الفرض .

ولكن الأئمة الآخرين يعتبرون النفقة ديناً دون اللجوء إلى التراضى أو التقاضى .

وعلى ذلك فإن من حق الزوجة أن تبرئ زوجها من دينها الذى لها فى ذمته كله أو بعضه ، ولا يحق لها أن تبرئه من دين النفقة فى المستقبل لأنه لم يصبح ديناً بعد ، والإبراء لا يكون إلا من دين ثابت فعلاً ، إلا أنه يجوز أن تبرئه من شهر واحد مستقبلاً فقط ، أو عن سنة واحدة إذا كانت النفقة فرضت سنوية .

هل تصح المقاصة ؟

ومتى ثبت أن النفقة تعتبر ديناً صحيحاً لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء فإذا كان للزوج دين فى ذمة زوجته ، وطلب أحدهما مقاصة الدينين جاز ، لأن الدينين متساويان فى القوة . .

ولكن الخنابلة يفرقون فى جواز المقاصة بين حالتي الإعسار واليسار وقالوا : إن كانت المرأة موسرة فللزوجة أن يحتسب عليها بدينه مكان نفقتها لأن من عليه حق فله أن يقضيه من أى أمواله شاء ، وهذا من ماله .

(٨٩٦) الأحكام الأساسية ص ١٤٠ .

الاسلام والأسرة

أما إذا كانت معسرة فلا يحق له ذلك ، لأن قضاء الدين إنما يجب في الفاضل من قوته . ودين زوجها الذى هو عليها لا يفضل عنها ، وقد أمر الله تعالى - بإنتظار المعسر حيث قال :

« وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » .

فالواجب عليه أن ينتظر يسر زوجته بالدين الذى له عليها ، ويؤدى لها دينها الذى هو نفقتها التى تقات منها . (٨٩٧)

هل يصح تعجيل النفقة ؟

يجوز للزوج إذا كان قادراً أن يعجل النفقة لزوجته . وذلك تبرع منه وليس إلزاماً .

فإذا عجل مقدار النفقة لمدة شهر أو سنة ، ثم طرأ بعد قبضها لها ما يوجب إسقاط النفقة ، وذلك بموت أو نشوز للزوج أن يسترد نفقة مابقى من المدة التى لا تستحق نفقة عنها .

وهذا هو رأى الإمام الشافعى ، ومحمد بن الحسن من علماء الأحناف . أما رأى الإمام أبى حنيفة وأبى يوسف فهو أن الزوج لا يسترد شيئاً من النفقة المعجلة ، لأن فيها شبه صلة وقد قبضتها الزوجة ، والصلة بين الزوجين لا رجوع فيها . (٨٩٨)

وهذا هو الأولى .

(٨٩٧) فقه السنة جـ ٢ ص ١٥٧ .

(٨٩٨) المرجع السابق .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

هل تسقط النفقة ؟

وكما تجب النفقة فإنها يمكن أن تسقط ، ولكن سقوطها له أسباب ، أوضحها الفقهاء ، ونشير إليها فيما يأتى :

رأى الأحناف :

إذا مات أحد الزوجين سقطت النفقة إلا إذا كان القاضى قد أمرها بالاستدانة فاستدانت ، فإن النفقة تصبح ديناً على الزوج كما لو استدان هو . فإن ماتت هى أصبحت النفقة ديناً لها فى ذمته يسدد لورثتها ، وإن مات هو اقتضتها من الميراث .

أما إذا لم يأمرها القاضى بالاستدانة ، أو حدث تراض قبل القبض سقطت النفقة ، لأنها صلة والصلة تسقط بالموت كالهبة قبل القبض . (٨٩٩)

وتسقط أيضاً إذا مضت مدة لم ينفق عليها ولم ترفع أمرها للقضاء ، أو لم يحدث تراض بينها وبين زوجها على مقدار النفقة .

وسقوط النفقة المتجمدة بالطلاق فيه خلاف . وأصح المذهبين أنها لا تسقط بالطلاق وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق .

رأى المالكية :

تسقط نفقة الزوجية إن أكلت مع زوجها ، ولو كانت لها نفقة مقررة ، أو منعت نفسها منه ، أو خرجت بدون إذنه ولم يقدر عليها - أى على ردها بنفسه أو رسوله أو الحاكم النصف ، ولم تكن حاملاً - فإن كانت حاملاً لم تسقط نفقتها لأن النفقة حيثئذ للحمل .

(٨٩٩) الاختيار لتعليل المختار جـ ٢ ص ٢٤٣ .

الاسلام والأسرة

وتسقط إذا طلقها طلاقاً بائناً لا رجعة فيه إلا إذا كانت حاملاً كذلك ، أو إذا أعسر الزوج إعساراً يمنعه من الإنفاق عليها . (٩٠٠)
وقال الحنابلة :

تسقط نفقة الزوجة بنشوزها أو بموت أحدهما ، أو بطلاقها بائناً إلا إذا كانت حاملاً .

وإذا نشزت المرأة وعادت ، انقطع مقدار الأيام التي نشزت فيها من النفقة ، وعاد إليها الباقي .
رأى الشافعية :

وقال الشافعي : تسقط النفقة بالإعسار - أى إعسار الزوج وعجزه عن الإنفاق على الزوجة ، وتخير المرأة بين البقاء معه أو فراقه ، فإن اختارت فراقه فهو فراق بدون طلاق .

وإذا امتنعت عن الدخول في عصمته فغاب عنها لم يكن عليه نفقتها حتى يحضر ، وتدخل عليه .

وإن امتنعت عليه أو هربت ، فلا نفقة لها حتى تخلى بينه وبين نفسها . ولو ادعت أنه طلقها ثلاثاً وأنكر فامتنعت منه لم يكن لها نفقة حتى تعود إليه . (٩٠١)

حكم النفقة على الغائب :

قد يغيب الزوج وتطول غيبته ، فما حكم طلب النفقة في هذه الحالة ؟

(٩٠٠) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٥١٤ .

(٩٠١) الأم للشافعي ج ٥ ص ٧٦ ص ٨١ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والإجابة عن ذلك فيها آراء لدى أصحاب المذاهب نبينها فيما يأتى :
رأى الشافعية :

إذا غاب الزوج عن البلد الذى يقيم فيه مع زوجته وطالت غيبته فمن حق الزوجة أن ترفع الأمر إلى القاضى ، وتظهر استعدادها لتسليم نفسها لزوجها فى أى وقت يحب .

وعلى القاضى أن يعلنه فى المكان الذى يقيم فيه ، وينتظر وقتا يكفى لوصول الإعلان ورده ..

فإن منعه عذر عن الحضور أو توكيل من ينوب عنه انتظرت الزوجة وقتا لزوال العذر ، فإن زال ولم يحضر فرض القاضى النفقة عليه ، وتؤخذ من ماله إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال أذن لها القاضى بالاقتراض لتنفق ثم ترجع عليه .

فإن لم تعرف له مكاناً بحث القاضى عنه ما أمكنه ، فإن لم يظهر له مكان فرض القاضى لها نفقة فى ماله الحاضر إن كان له مال ، وأخذ منها كفيلاً بما يصرف لها لجواز أن يكون قد مات أو طلقها طلاقاً بائناً . (٩٠٢)

روى الشافعى قال : أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد فى رجال غابوا عن نسائهم يأمرهم أن يأخذوهم أو ينفقوا أو يطلقوا ، فإن طلقوا بعثوا بالنفقة الماضية .

(٩٠٢) الفقه- على المذاهب الأربعة جـ ٤ ص ٥٨٠ - الأم جـ ٥ ص ٨١ .

الاسلام والأسرة

قال الشافعي : وأحسب عمر - والله تعالى أعلم - لم يجد بحضرته لهم أموالاً يأخذ منها نفقة نسائهم فكتب إلى أمراء الأجناد أن يأخذوهم بالنفقة إن وجدوها ، أو الطلاق إن لم يجدوها ، وإن طلقوا فوجد لهم مال أخذ منه نفقة ما مضى . (٩٠٣)

رأى الحنابلة : وقال الحنابلة : لا تفرض النفقة على غائب إلا بعد إعلانه في المكان الذي يقيم فيه بأن الزوجة على استعداد لتسليم نفسها إليه ، فإن جاء وأخذها أو أرسل وكيله عنه لاستلامها فرضت عليه النفقة . وإن لم يحضر لا هو ولا وكيله فرضت عليه النفقة أيضاً منذ الوقت الذي يُقدَّر بأنه يمكنه فيه الوصول وتسلم زوجته .

هذا إذا لم يكن الزوج قد دخل بزوجه قبل ذلك . أما إذا كان قد دخل بها ثم غاب عنها فإن النفقة تلزمه على أي حال . (٩٠٤)

رأى المالكية :

النفقة واجبة على الزوج مقيماً كان أو غائباً بشرط أن تمكنه من نفسها - أو لا تكون محتنة عن ذلك . وفي هذه الحالة يفرض لها القاضي النفقة ، ويقوم مقام القاضي جماعة المسلمين .

وإن كان له مال مودع عند أحد أو كان له دين عند أحد أخذت منه النفقة . فإن لم يكن له مال أمرها القاضي بالاقتراض والرجوع على الزوج به . . .

(٩٠٣) الأم ج ٥ ص ٨١ .

(٩٠٤) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٥٨٠ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وللزوجة أن تطالب زوجها عند قصد سفره بنفقة المستقبل إلى قدومه ليدفعها لها معجلة ، أو يقيم لها كفيلاً يدفعها لها على حسب ما كان الزوج يدفعها .

هذا إذا ادعى أنه أراد أن يسافر السفر المعتاد ولم يتهم ، وأما إذا اتهم في أن قصده 'السفر الزائد على المعتاد حلف ودفع لها نفقة السفر المعتاد ، أو يقيم لها حميلاً بنفقة الزائد على المعتاد بعد دفع المعتاد - أو إقامة حميل به أيضاً . (٩٠٥)

رأى الأحناف :

إذا كان للغائب مال حاضر في منزله ، أو كانت له وديعة عند أحد ، أو كان له دين على أحد ، أو كانت له مضاربة . ورفعت المرأة أمرها إلى القاضي واعترف من لديه مال الزوج الغائب بأنها زوجة لذلك الزوج . فعلى القاضي أن يفرض في ذلك المال نفقة للزوجة ولوالديه ولولده الصغير . لأن الذى فى يده المال أو عليه حين أقر بالزوجة أقر ضمناً بشبوت حقها فى ذلك المال ، وكان لها أن تأخذ من مال زوجها حقاً من غير رضاه - كما جاء فى حديث هند بنت عتبة - وإقرار صاحب اليد فى حق نفسه صحيح ، فيقضى القاضى عليه باعترافه .

فيقع القضاء عليه أولاً ، ثم يسرى إلى الغائب . وقد اشترط اعتراف من فى يده المال بالزوجة والمال . لأنه إذا جحد أحدهما لا يقضى لها بالنفقة فيها عنده . ذلك أنه إذا جحد الزوجة لا تسمع

(٩٠٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٠ .

الاسلام والأسرة

البينة عليه ، لأنه ليس بخصم في الزوجية ، وإن جحد المال فهي ليست خصماً في إثباته .

وعلم القاضي حجة يجوز له القضاء به في محل ولايته على ما عرف . .
ولا تفرض النفقة في مال الزوج عند المودع عنده أو المدين إلا إذا كان من
جنس النفقة كالدرهم والدنانير والطعام والكسوة لأن لها أن تأخذه بغير
رضاه . .

أما إذا كان من خلاف جنسها فلا تفرض فيه النفقة لأنه يحتاج إلى
بيعه ، ولا بيع على الغائب .

ويحلفها القاضي أنها لم تأخذ النفقة قبل ذلك - فقد يجوز أن يكون
الزوج قد أعطاها لها سلفاً قبل غيابه .

ويأخذ منها كفيلاً بها - أي ضمناً بها - نظراً للغائب واحتياطاً له لاحتمال
حضوره ، فيقيم البينة على الطلاق أو على أنه دفعها . (٩٠٦)

● وإن لم يعلم القاضي بأن له مالاً عند أحد ، أو بأن المتقاضية زوجة
للمغائب المدعى عليه ، أو أنكر من في يده المال الزوجية أو المال الذي في
يده . لم تقبل بينة الزوجة عليه .

● وإن لم يكن للزوج الغائب مال عند أحد وأرادت الزوجة أن تقيم البينة
على الزوجية ليفرض لها القاضي النفقة ويأمرها بالاستدانة فقال البعض
لا تقبل ، لأنه قضاء على الغائب .

وقال زفر : يقضى بالنفقة - وقد استحسنوا ذلك للحاجة ، وعليه القضاء

(٩٠٦) الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ٢٤٤ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

اليوم ، وهو مجتهد فيه فينفذ . (٩٠٧)

ما عليه المحاكم الشرعية الآن :

والذى عليه المحاكم الآن هو ما جاء فى القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ م مادة (٥) : « إذا كان الزوج غائباً غيبة قريية ، فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة فى ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضى بالطرق المعروفة وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها طلق عليه القاضى بعد مضى الأجل .

فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه ، كأن يكون مجهول المحل ، أو مفقوداً ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضى . (٩٠٨)

مسكن الزوجة :

علمنا مما سبق أن من ضمن بنود النفقة المطلوبة السكن . وأشرنا فيما تقدم إلى ما يجب أن يكون عليه السكن ، ونظراً لأهمية السكن ومتطلباته فى وقتنا الحاضر ، وما يعترض إعدادده من أزمات ومشكلات رأينا أن نخصه بفضل حديث .

إن الزوجة تستحق أجرة مسكن ، لأن السكنى من النفقة ، وهى إنما تستحق هذه الأجرة إذا لم يكن الزوج قد أعد لها مسكناً شرعياً ، فإن كان الزوج قد أعد لها هذا المسكن وطالبها بالدخول فيه ، فامتنعت دون سبب شرعى لم تجب لها النفقة ، ومنها أجرة السكنى ، لنشوزها وخروجها عن

(٩٠٧) المرجع السابق ص ٢٤٤ .

(٩٠٨) فقه السنة ٢ / ١٥٩ .

الاسلام والأسرة

طاعته .

صفات المسكن الشرعى :

والمسكن يكون شرعياً إذا توافرت فيه شروط ثلاثة : -

أولاً: أن يكون مناسباً لحال الزوج المالية التى هى أساس تقدير النفقة .
سواء أكان بيتاً مستقلاً أو جناحاً منه ، أو غرفة بحسب حالة الزوج .
ويشترط أيضاً أن يشتمل المسكن على الأدوات والمرافق اللازمة للسكنى .
ثانياً : ألا يكون المسكن مشغولاً بسكنى أحد مهما كان قريباً من الزوج ،
ويستثنى من ذلك ولده الذى لم يبلغ سن التمييز ، وذلك لكى تتحقق فيه
حرية الزوجة كاملة بدون مضايقات أو منازعات .

ثالثاً : أن يكون المسكن بين جيران صالحين ، حتى تأمن الزوجة على
نفسها وعلى مالها إن كان لها مال ، ويعتبر وجود ضررتها فى مسكن مجاور لها
إخلالاً بشرعية المسكن إذا كانت تتأذى من وجودها . (٩٠٩)
حكم نفقة الخادم :

إذا كانت الزوجة من أسرة قد تعودت ألا تخدم نفسها ، وأنها تعتمد على
الخدم فى أمورها فقد أصبح من اللازم إعداد خادم لها ، وتلزم الزوج
أجرته .

إلا أن الزوج لا يلزم بذلك إلا إذا كان على درجة من اليسار تمكنه من
ذلك ، ويستطيع معها دفع أجره للخدم . ولا يفرض للزوجة فى هذه الحالة
أكثر من أجر خادم واحد . وذلك فى رأى أبى حنيفة ومحمد ، لأن خادماً

(٩٠٩) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية ص ١٣٧ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

واحداً يكفى ، فلا حاجة إلى من عداه .
إلا أن أبا يوسف يرى أنها تستحق أجر خادمين أو أكثر على حسب حالة الزوج ويساره . وهذا هو المفتى به ، نظراً لاتفاقه مع ماعرف عن أصحاب اليسار واستعانتهم بأكثر من خادم فى شئونهم المتنوعة . (٩١٠)

القسم بين الزوجات

وإذا كان من حق الزوجة النفقة كما بينا - فإن من حقها أيضاً أن تتساوى مع زوجات الرجل الآخر . . . ولذلك أوصى القرآن الكريم بالعدل بين الزوجات فى قوله تعالى :

« وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة . . (٩١١) »
ومن العدل أن يقسم بينهن فى المبيت والنفقة ونحوهما . .

معنى القسم :

والقسم - بفتح القاف معناه فى اللغة - مصدر قسم قسماً مثل فرض فرضاً أى فرق الأنصبة وأعطى كل واحد نصيباً - والقسم - بكسر القاف - هو النصيب والجزء . يقال : أخذ قسماً : أى جزءاً ونصيباً وحصّة وحظاً .
والقسم فى اصطلاح الفقهاء : هو العدل بين الزوجات فى المبيت - ولو كتابية مع مسلمة ، فإن كن كلهن حرائر سوى بينهن بحيث يبيت عند كل واحدة منهن مثلما يبيت عند الأخرى ، وإن كان بينهن أمة فللحرّة ضعف

(٩١٠) المرجع السابق .

(٩١١) النساء ٣ .

الاسلام والأسرة

الأمة .

وقد سوى المالكية بين الأمة والحرّة في ذلك . أما النفقة من مأكول ومشروب وملبوس وسكنى فلا تجب التسوية بينهما ، بل يجب لكل واحدة منهن نفقة مثلها اللاتقة بحالها ، فلا يحل الجور على واحدة منهن في ذلك ، ثم بعد أن تأخذ كل منهن حقها اللاتق بها يحق له أن يزيد إحداهن لأنه متبرع في هذه الحالة ، ولكن ينبغي أن ينظر إلى ما عساه أن يترتب على ذلك من فساد وفتن ، فإن كان ذلك يفضى إلى شقاق بين الأسرة وتولد الأحقاد والضغائن بينها وإيجاد النفرة والعداوة بين الأولاد فإنه لا يجوز أن يفعله^(٩١٢) وسيأتى تفصيل لمذهب المالكية بعد .

وقال الأحناف :

إن كان للرجل أكثر من امرأة فعليه العدل بينهما في حقوقهن من القسم والنفقة والكسوة ، وهو التسوية بينهما في ذلك فيجب عليه أن يعدل بينهما في المأكول والمشروب والملبوس والسكنى والبيتوته . .

والأصل فيه قوله تعالى :

« فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » .

عقيب قوله تعالى :

« فانكحوا ما طالب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »^(٩١٣)
أى إن خفتم ألا تعدلوا في القسم والنفقة في نكاح المثنى والثلاث والرابع

(٩١٢) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ٢٣٧

(٩١٣) النساء ٣

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فواحدة - ندب - سبحانه وتعالى - إلى نكاح الواحدة عند خوف ترك العدل عند الزيادة ، وإنما يخاف على ترك الواجب ، فدل على أن العدل بينهما فى القسم والنفقة واجب . (٩١٤)

وإلى ذلك أشار فى آخر الآية

« ذلك أدنى ألا تعولوا »

أى تجوروا - والجور حرام ، فكان العدل واجباً ضرورةً ، ولأن العدل مأمور به - لقول الله - تعالى - :

« إن الله يأمر بالعدل والإحسان (٩١٥) »

على العموم والإطلاق إلا ما خص أو قيد بدليل ، وروى عن أبى قلابة أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يعدل بين نسائه فى القسمة ، ويقول : « اللهم هذه قسمتي فيما أملك فلا تؤاخذنى بما تملك ولا أملك » (٩١٦) .

وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « من كان له امرأتان فإل إلى إحدهما دون الأخرى جاء يوم القيامة وشقه مائل (٩١٧) » وعند ابن ماجه : « من كانت له امرأتان يميل مع إحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة وأحد شقيه - ساقط (٩١٨) » .

(٩١٤) بدائع الصنائع ٢ / ٣٣٢ .

(٩١٥) النحل ٩٠

(٩١٦) سنن ابن ماجه ١ / ٦٣٤ برقم ١٩٧١

(٩١٧) بدائع الصنائع ٢ / ٣٣٢ سنن ابن ماجه

(٩١٨) بدائع الصنائع ٢ / ٣٣٢

الاسلام والأسرة

وعن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا سافر أقرع بين نسائه . (٩١٩)
ويستوى في القسم البكر والثيب ، والشابة والعجوز ، والقديمة والحديثة والمسلمة والكتيبة - لما ذكرنا من الدلائل من غير فصل .
ولأنهما يستويان في سبب وجود القسم وهو النكاح ، فيستويان في وجوب القسم ، ولا قسم للملوكات بملك اليمين ، أى لا ليلة لهن وإن كثرن . .
لقوله - تعالى - :

« فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم »

فقد قصر الإباحة في النكاح على عدد معين لأن الجور يتحقق في الزيادة ، ثم ندب - سبحانه وتعالى - إلى نكاح الواحدة عند خوف الجور في هذا العدد المعين ، وأباح من ملك اليمين من غير عدد ، فدل على أنه ليس فيه خوف الجور . (٩٢٠)

ولو كانت إحداهما خرة والأخرى أمة ، فللحرة يومان وللأمة يوم - لما روى عن علي - رضي الله عنه - موقوفاً عليه ، ومرفوعاً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « للحررة الثلثان من القسم وللأمة الثلث » (٩٢١)
وهذا التفاوت يكون في البيتوتة ، يسكن عند الحررة ليلتين ، وعند الأمة ليلة .

(٩١٩) سنن ابن ماجه ١ / ٦٣٣ حديث رقم ١٩٦٩

(٩٢٠) بدائع الصنائع

(٩٢١) بدائع الصنائع ٢ / ٣٣٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فأما فى المأكول والمشروب والملبوس فإنه يسوى بينهما ، لأن ذلك من الحاجات اللازمة فتستوى فيه الحرّة والأمة . . . والمريض فى وجوب القسم عليه كالصحيح ، لما روى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استأذن نساءه فى مرض موته أن يكون فى بيت عائشة - رضى الله عنها - . فلو سقط القسم بالمرض لم يكن للاستئذان معنى .

ولا قَسَمَ على الزوج إذا سافر ، حتى لو سافر بإحدهما وقدم من السفر وطلبت الأخرى أن يسكن عندها مدة السفر فليس لها ذلك ؛ لأن مدة السفر ضائعة ، بدليل أن له أن يسافر وحده دونهن ، لكن الأفضل أن يقرع بينهما ، فيخرج بمن خرجت قرعتها تطيباً لقلوبهن ، ودفعاً لتهمة الميل عن نفسه . هكذا كان يفعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين نسائه .

هل يجوز أن تترك المرأة نصيبها لغيرها ؟

لو وهبت إحدى الزوجات قسمها لصاحبها ، أو رضيت بترك قسمها جاز ، لأنه حق ثابت لها ، فلها أن تستوفى ولها أن تترك ، وقد روى أن السيدة سودة بنت زمعة - رضى الله عنها - لما كبرت جعلت يومها لعائشة - رضى الله عنها

وفى سنن ابن ماجه : حدث حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن سمية ، عن عائشة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وَجَدَ - أى غضب - على صفية بنت حيمى فى شيء ، فقالت صفية : يا عائشة هل لك أن ترضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عنى ولك يومى ؟ قالت : نعم ، فأخذت خماراً مصبوغاً بزعفران فرشته بالماء ليفوح ريحه ، ثم قعدت إلى

الاسلام والأسرة

جنب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « يا عائشة إليك عني ، إنه ليس يومك » فقالت : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، فأخبرته بالأمر وأصلحت بينه وبين ضررتها فرضى عنها (٩٢٢) فإن رجعت عن ذلك وطلبت قسمها فلها ذلك ، لأن ذلك كله كان إباحة منها ، والإباحة لا تكون لازمة ، كالمباح له الطعام يملك المبيع منعه والرجوع عن ذلك .

لا تقبل الرشوة في ذلك .

ولو بذلت إحداهن مالا للزوج ليجعل لها في القسم أكثر مما تستحقه لا يحل للزوج أن يفعل ، ويرد ما أخذه لأنه رشوة - فقد أخذ المال لمنع الحق عن المستحق وكذلك الأمر لو بذل الزوج لواحدة منهن مالا لتجعل نوبتها لصاحبتهما ، أو بذلت هي لصاحبتهما مالا لتترك نوبتها لها - لا يجوز شيء من ذلك ، ويسترد المال ، لأن هذا معاوضة القسَم بالمال ، فيكون في معنى البيع وأنه لا يجوز . هذا إذا كان له امرأتان أو أكثر من ذلك .

ماذا إذا كانت له امرأة واحدة ؟

إذا كانت له امرأة واحدة فطالبته بالواجب لها حين تراه متشاغلاً عنها بصيام أو صلاة أو غير ذلك - قسم لها من كل أربعة أيام يوماً ، ومن كل أربع ليال ليلة .

ووجه هذا القول ما ذكره محمد في كتاب النكاح وذكره القرطبي في تفسيره أن امرأة أتت عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فقالت : يا أمير المؤمنين ،

(٩٢٢) سنن ابن ماجه ١ / ٦٣٤ حديث رقم ١٩٧٣

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

إن زوجى يصوم النهار ويقوم الليل وأنا أكره أن أشكوه وهو يعمل بطاعة الله - عز وجل -

فقال لها : نعم الزوج زوجك . فجعلت تكرر عليه القول ، ويكرر عليها الجواب ، فقال له كعب الأسدى : يا أمير المؤمنين ، هذه المرأة تشكو زوجها فى مباحثته إياها عن فراشه .
فقال عمر : كما فهمت كلامها فاقض بينها .

فقال كعب : على زوجها ، فأبى به ، فقال له : إن امرأتك هذه تشكوك .

قال : أبى طعام أو شراب ؟

قال : لا .

فقال المرأة :

يأبىها القاضى الحكيم رشدة	أهلى خليلى عن فراشى مسجده
زهده فى مضجعى تعبدة	فاقض القضا كعب ولا تردده
نهاره وليله ما يرقدة	فلست فى أمر النساء أحده

فقال زوجها : -

زهدنى فى فرشها وفى المجل ^(٩٢٣)	أبى امرؤ أذهلنى ماقد نزل
فى سورة النحل وفى السبع الطول	وفى كتاب الله تخويف جلل ^(٩٢٤)

(٩٢٣) المجل : جمع مجلة ، وهى بيت يزين للعروس بالثياب والأسرة والستور

(٩٢٤) السبع الطول السور السبع الأولى بعد الفاتحة من أول القرآن

قال كعب :

إن لها عليك حقاً يا رجل نصيبها في أربع لمن عقل
فأعطها ذاك ودع عنك العلل

ثم قال : إن الله - عز وجل - قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث
ورباع ، فلك ثلاثة أيام ولياليهن تبعد فيهن ريك .

فقال عمر : والله ما أدرى من أى أمريك أعجب ؟ أمن فهمك أمرها ،
أم من حكمك بينهما ؟ اذهب فقد وليتك قضاء البصرة (٢٩٥)

وذكر القرطبي أيضاً رأياً آخر استند فيه إلى ما رواه أبو هذبة إبراهيم
ابن هذبة قال : حدثنا أنس بن مالك قال : أتت النبی - صلى الله عليه
وسلم - امرأة تستعدى زوجها فقالت : ليس لى ما للنساء - زوجى بصوم
الدهر ، قال : « لك يوم وله يوم ، للعبادة يوم وللمرأة يوم » .

وللجصاص رأى آخر قال : إنما تحصل المزاخرة في القسم بمشاركة
الزوجات فإذا لم يكن له زوجة غيرها لم تتحقق المشاركة فلا يقسم لها ، وإنما
يقال له : لا تداوم على الصوم ووف المرأة حقها ..

وكان أبو حنيفة يرى أولاً رأى كعب - وهو أن يكون لها يوماً وليلة بين
أربعة أيام وأربع ليال . ثم رجع عن ذلك الرأى وقال : ليس هذا بشيء ،
لأنه لو تزوج أربعاً فطالبين بالواجب منه يكون لكل واحدة منهن ليلة من
الأربع ، فلو جعلنا هذا حقاً لكل واحدة منهن لا يتفرغ لأعماله . فلم يوقت
في هذا وقتاً (٩٢٦) .

(٩٢٥) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٥٨٩ ط دار الشعب

(٩٢٦) بدائع الصنائع ٢ / ٣٣٣

رأى المالكية فى ذلك

قال المالكية : القسم بين الزوجات ضرورى ، سواء كانتا اثنتين أو أكثر حرائر أو إماء ، مسلمات أو كتابيات ، صغيرة أو كبيرة ، صحيحة أو مريضة . هذا القسم واجب على الزوج المكلف إجماعاً فى المبيت فقط ، لا فى النفقة والوطء .

أما الواحدة فلا يجب على الزوج المبيت عندها إلا أن يقصد إضرارها . ولا قَسَم للإماء ، كما لا تجب التسوية للزوجات فى غير المبيت من نفقة وكسوة .

ولا قَسَم فى المحبة والتعهد والإقبال والنظر والمفاكهة بالكلام . . لا قسم إلا فى المبيت ، وله أن يعتزل الجميع ما لم يتجاوز مدة الإيلاء (٩٢٧) .

ولما كان القصد من المبيت عندهن الأُنس لا المباشرة وجبت التسوية فيه بين كل مدخول بها ، حتى وإن امتنع الوطء فى بعضهن شرعاً أو طبعاً كالمحرمة ، بالحج أو المريضة التى لا يجامع مثلها .

ولا يجب القسم فى الوطء بين الزوجات ، بل من دعت نفسه إليها أتاها على ما تقتضيه سجيته ، اللهم إلا أن يترك الوطء لإحدى زوجاته إضراراً بها فإنه لا يجوز له ذلك (٩٢٨) .

ويجب القسم على المريض إلا إذا كان لا يستطيع فعند من شاء .

(٩٢٧) شرح الخرثى ٢/ ٤

(٩٢٨) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

وإذا ظلم الزوج في القسم بأن تعمد المقام عند واحدة من زوجاته شهراً فإنه لا يحاسب بذلك ولكنه يُزَجَر . وليس من الظلم بيات الفقيه في قراءة الختمات والمواعظ ، وبيات الصناعات في حرفهم ، لأن هذا من التعيش والارتزاق .

وإذا كان مسافراً ومعه إحدى زوجاته فليس للحاضرة أن تحاسب المسافرة بالمأضي ، لأن المقصود من القسم دفع الضرر الحاصل وتحصين المرأة ، وذلك يفوت بفوات زمانه .

ويندب الابتداء بالقسم بين الزوجات بالليل لأنه وقت الإيواء للزوجات ، وله أن يعكس .

ويقضى للبكر في أول الزواج بسبع وللثيب بثلاث ، بمعنى أن من تزوج بكراً على غيرها ، فإنه يقضى لها بسبع ليال إزالة للوحشة وتحقيقاً للاتلاف ، وإن تزوج ثيباً فإنه يقضى لها بثلاث ليال ، أى يلزمه أن يبيت عندها ثلاث ليال يخصصها بها في البداية لأنه حق لها ، وزيدت البكر لأن حياءها أكثر فتحتاج إلى فضل إمهال وصبر وتأن .

ولا يدخل على ضرة الزوجة في يومها إلا الحاجة ضرورية غير الاستمتاع ، ولا يقيم عندها أكثر من قضاء تلك الحاجة .

ويجوز للمرأة أن تعطي زوجها إذا أساء عشرتها شيئاً من المال ليحسن عشرته معها ، أو يعطيها شيئاً من المال إذا هي أساءت عشرته لتحسن عشرتها معه .

ويجوز للرجل أن يجمع بين المراتين في دار واحدة بشرطين :

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أحدهما : أن يكون لكل منها منزل مستقل بمرافقه ومنافعه .

الثانى : أن يرضيا بذلك .

فإن لم ترضيا بذلك فإنه لا يجوز أن يجمع بينهما فى منزلين من دار واحدة ، بل يلزمه أن يفرد لكل واحدة منها داراً ، ولا يلزمه أن يبعد ما بينهما .

وله أن يتخذ بيتاً لنفسه ويدعو كل من كانت نوبتها أن تأتى إليه بشرط رضاها بذلك ، لكن لا ينبغى ذلك ، بل يأتى هو لكل واحدة منهن ، لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يفعل ذلك .

وتجوز الزيادة فى القسم على يوم وليلة . والواجب أن يقسم باليوم واللييلة ، ولا يجوز تنصيف اللييلة ولا الزيادة عليها إلا برضاها .

ولا يجوز أن يجمع بين زوجتيه ، فى فراش واحد ، حتى ولو لم يطأ واحدة منها^(٩٢٩) .

وإن كان للزوج زوجتان أو أكثر وأراد السفر لتجارة أو غيرها فله أن يختار من نسائه من تسافر معه من غير قرعة ، لأن المصلحة قد تكون فى إقامة إحداهن ، ومن اختارها فأبى السفر معه ، سقطت نفقتها لأنها تعتبر ناشراً .

أما إذا أراد السفر لحج أو غزو فإنه يقرع بين نسائه ، فمن خرج سهمها أخذها ، وهو المختار من بين أقوال مختلفة فى ذلك^(٩٣٠) .

(٩٢٩) شرح الحرشى ٥/ ٤

(٩٣٠) المرجع السابق ص ٦

الاسلام والأسرة

رأى الحنابلة :

وقال الحنابلة : إذا كان عنده نسوة لم يجز له أن يتدبىء بواحدة منهن إلا بقرعة ، لأن البدأ بها تفضيل لها والتسوية واجبة . فإن كانتا اثنتين كفاه قرعة واحدة ، ويصير في الليلة الثانية إلى الثانية بغير قرعة . وإن كن ثلاثاً أقرع في الليلة الأولى والثانية . وإن كن أربعاً أقرع في الليلة الأولى والثانية والثالثة . وإن أقرع بين الأربع في الليلة الأولى بأن جعل لكل منهن سهماً ، ثم أخرج السهام عليهن مرة واحدة جاز ، وكان لكل واحدة منهن ما خرج لها (٩٣١) .

ويقسم العنبن لأن القسم للأنس . وهو يحدث ممن لا يطق . .
وقد روت عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما كان في مرضه جعل يدور في نسائه ويقول : « أين أنا غداً ؟ أين أنا غداً ؟ » رواه البخاري .

فإن شق عليه ذلك استأذنهن في البقاء عند إحداهن كما فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت عائشة : إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعث إلى النساء فاجتمعن ، قال : « إنى لا أستطيع أن أدور بينكن ، فإن رأيتهن أن تأذن لي فأكون عند عائشة فعلتن فأذن له (٩٣٢) » رواه أبو داود .
فإن لم يأذن له أقام عند إحداهن بالقرعة ، أو اعترهن جميعاً إن أحب . ويجب قسم الابتداء ، ومعناه : إذا كانت له امرأة لزمه المبيت عندها

(٩٣١) المغنى لابن قدامة ٢٣٢/٧

(٩٣٢) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ليلة من كل أربع ليال . كما ذكرنا فيما سبق - وبذلك قال الثورى ، وأبو ثور .

والذى يوجب القسم يستشهد بقول النبى - صلى الله عليه وسلم - لعبد الله بن عمرو بن العاص : « يا عبد الله ، ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ » قلت : بلى يا رسول الله ، قال : « فلا تفعل ، صم وأفطر ، وقم ونم ، فإن لجسدك عليك حقاً » كما يستشهد بقصة كعب التى سبق أن ذكرناها وقضى فيها على الزوج بأن يقسم لزوجته ليلة من كل أربع ليال ، وأعجب بقضائه عمر بن الخطاب وولاه قضاء البصرة . وهذه القضية انتشرت فلم تنكر ، فكانت إجماعاً .

وإن سافر عن امرأته لعذر وحاجة سقط حقها فى القسم وإن طال وفى إتيان الرجل زوجته يقول ابن حزم : وفرض على الرجل أن يجامع امرأته التى هى زوجته ، وأدى ذلك مرة فى كل طهر إن قدر على ذلك ، وإلا فهو عاصٍ لله - تعالى - برهان ذلك قوله - تعالى -

« فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله (٩٣٣) »

وذهب جمهور العلماء إلى ما ذهب إليه ابن حزم (٩٣٤) .

والشافعى يخالف هذا رأى الذى ذهب إليه ابن حزم ، ويقول لا يجب عليه لأنه حق له كسائر الحقوق .

وذهب أحمد إلى أنه مقدر بأربعة أشهر - أى على الرجل أن لا يترك امرأته

(٩٣٣) البقرة ٢٢٢

(٩٣٤) المغنى ٤ / ٢٣٤

الاسلام والأسرة

دون جماع أربعة أشهر - لأن الله قدره في حق المولى بهذه المدة ، فكذلك في حق غيره .

وإذا سافر عن امرأته ولم يكن له عذر مانع من الرجوع - وأبى أن يرجع - لمدة ستة أشهر في تقدير الإمام أحمد - وكتب إليه فأبى ، فرق الحاكم بينهما ، والحجة في ذلك ما رواه أبو حفص بإسناده عن زيد بن أسلم قال : بينما عمر ابن الخطاب يجرس المدينة ، فمر بامرأة في بيتها وهي تقول :

تطاول هذا الليل واسود جانب وطال على أن لا خليل الأعبه
ووالله لولا خيبة الله وحده لزلزل من هذا السرير جوانبه
ولكن ربي والحياء يكفني وأنكرم بعمل أن توطأ مراكبه
فسأل عنها ، فقيل له : هذه فلانة ، زوجها غائب في سبيل الله - فبعث إلى زوجها - فأرجعه - ثم دخل على حفصة ، فقال : يا بنية ، كم تصبر المرأة عن زوجها ؟ فقالت : سبحان الله ! مثلك يسأل عن هذا ؟ .
فقال : لولا أن أريد النظر للمسلمين ما سألتك . قالت : خمسة أشهر ، ستة أشهر . فوقت للناس في مغازيهم ستة أشهر . يسرون شهراً ، ويقيمون أربعة أشهر ، ويسرون راجعين شهراً (٩٣٥) .

رأى الشافعية .

ويرى الشافعي ضرورة القسم بين النساء ، واستشهد بقوله - تعالى :
«قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أييمانهم» (٩٣٦) ،

(٩٣٥) المغني ٧ / ٢٣٥

(٩٣٦) الأحزاب ٥٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقوله - تعالى -

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل (٩٣٧) »

وعلق على ذلك قائلاً : قال بعض أهل العلم بالتفسير : لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء بما فى القلوب ، فإن الله - عز وجل - تجاوز للعباد عما فى القلوب ، فلا تميلوا - تتبعوا أهواءكم كل الميل بالفعل مع الهوى .
قال : ودلت سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما عليه عموم علماء المسلمين على أن الرجل عليه أن يقسم لنسائه بعدد الأيام والليالى ، وأن عليه أن يعدل فى ذلك ، لا أنه مرخص له أن يجور فيه .
ويقسم بين الحرائر المسلمات والذميات على السواء .

والقسم هو الليل ، يبيت عند كل واحدة منهن ليلتها ، ويستحب أن يأوى عندها نهاره .

ويقسم للمريضة والحائض والنفساء بأن يبيت عندها ، لأن مبيتة سكن إلف وإن لم يكن جماع . لأن ترك قسمها فيه غضاضة تلحق المرأة .
● ويقرع بين زوجته إذا أراد السفر . . . فقد روت عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها للخروج خرج بها ، فإذا حضر قسم بينها وبينهن ، ولم يحسب عليها الأيام التى سافر بها (٩٣٨) .

(٩٣٧) النساء ١٢٩

(٩٣٨) الأم ح ٥ ص ٩٨

الاسلام والأسرة

مشروعية القرعة

قال الشافعي : وقد ذكر الله - جل وعز - القرعة في كتابه في موضعين ، فكان ذكرهما موافقاً لما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال الله تبارك وتعالى :

« وإن يونس لمن المرسلين إذ أبق إلى الفلك المشحون فساهم فكان من المدحضين » (٩٣٩) .
وقال :

« وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم » (٩٤٠) ، وبالنسبة للمرأة الواحدة فقد قال الإمام الغزالي وهو من فقهاء الشافعية : ينبغي أن يأتيها في كل أربع ليال مرة ، فهو أعدل ، لأن عدد النساء أربع فجاز التأخير إلى هذا الحد . نعم ينبغي أن يزيد وينقص حسب حاجتها إلى التحصين فإن تحصينها واجب (٩٤١) .

قال الغزالي : وإنما عليه العدل في العطاء والمبيت ، وأما في الحب والوقاع فذلك لا يدخل تحت الاختيار ، قال - تعالى -

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم »
أي لا تستطيعوا أن تعدلوا في شهوة القلب وميل النفس ، ويتبع ذلك التفاوت في الوقاع ، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعدل بينهن

(٩٣٩) الصافات ١٣٩ ، ١٤١

(٩٤٠) آل عمران ٤٤

(٩٤١) إحياء علوم الدين ج ٤ ص ٧٣٤ ط دار الشعب

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فى العطاء والبيتوتة فى اللىالى ويقول : « اللهم هذا جهدى فىما أملك ولا طاقة لى فىما تملك ولا أملك » (٩٤٢)

● ومهما وهبت واحدة ليلتها لصاحبيتها ورضى الزوج بذلك ثبت الحق لها .

● وإذا ظلم امرأة ليلتها قضى لها ، فإن القضاء واجب عليه (٩٤٣) .

إقرار عين الزوجة واجب

وقد تحدثنا عن القسم بين الزوجات مراعاة لجانب العدل الذى فرضه الله تعالى - وحتمته السنة الشريفة ، وأوجبته المبادئ الإسلامية السامية ، وفى القسم إقرار لعين الزوجة وإسعاد لها وإشعارها بإنسانيتها ، وأنها لا تقل عن غيرها من ضرائرها فى عين زوجها . وقد شرع الله الزواج إلى جانب كونه سكناً ومودة ورحمة - إشباعاً للحاجة والغريزة ، وجعل فى هذا الإشباع أجراً ومشوبة . .

روى مسلم فى صحيحه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « ولك فى جماع زوجتك أجر ، قالوا : يا رسول الله ، أياق أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : أرأيتم لو وضعها فى حرام أكان عليه فيها وزر ؟ فكذلك لو وضعها فى حلال كان له أجر » (٩٤٤) .

من آداب النبى - صلى الله عليه وسلم - فى القسم بين زوجاته

(٩٤٢) أخرجه أصحاب السنن وابن حبان من حديث عائشة من تخريج العراقى على أحاديث الإحياء ٧٣١/ ٤

(٩٤٣) الإحياء ح ٤ ص ٧٣٠

(٩٤٤) صحيح مسلم - آداب الزفاف - ٥٧ ، مستد أحمد ١٦٧/ ٥

الاسلام والأسرة

ونختتم هذا الفصل بما جاء في سيرة المثل الأعلى - صلى الله عليه وسلم - وحياته بين أزواجه .

● روى أنس قال : كان للنبي - صلى الله عليه وسلم - تسع نسوة ، وكان إذا قسم بينهن ، لا ينتهي إلى المرأة الأولى إلى تسع ، فكان يجتمعن كل ليلة في بيت النبي يأتيها (٩٤٥) .

● وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما من يوم يمر إلا وهو يطوف علينا جميعاً امرأة امرأة ، حتى يفضي إلى النبي هو يومها فيبيت عندها (٩٤٦) ،

● وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقسم فيعدل ، ويقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك (٩٤٧) .

صلى الله على صاحب الأخلاق المرضية والسيرة الذكية وسلم تسليماً كثيراً .

ماحكم الإتيان في غير المأتى ؟

وضع الشيء في موضعه حسن ، والعدول به إلى غير موضعه سيئ ، هذا حكم عام ينطبق فيما ينطبق على العلاقة بين الرجل والمرأة ، فقد خلُق الفَرْجُ المفضى إلى الرحم ليؤتى ، وتحقق به اللذة للرجل والمرأة ، ويتم عن

(٩٤٥) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢١٦ وقال : رواه مسلم

(٩٤٦) المرجع السابق وقال : رواه أحمد وأبو داود بنحوه

(٩٤٧) السابق وقال : رواه الخمسة إلا أحمد

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

طريقه النسل الذى يعمر به الكون ويحفظ النوع . وهذا أمر يتفق مع طبيعة الأشياء والفطرة السوية .

وليتان المرأة فى دبرها أمر يتنافى مع الفطرة ويأباه الطبع السليم ، ويحرمه الشرع ، قال - تعالى :

﴿ يَسْأَلُكُمْ خَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْ يَشْتِمَ ﴾ (٩٤٨)

وهذا تعبير قرآنى جميل فى منتهى البلاغة والإعجاز ، عدل به عن التصريح إلى المجاز ليكون أوقع وأبلغ . فالحرث موضع الغرس والزرع ، وهو هنا محل الولد إذ هو المزروع ، فالأمر بإتيان الحرث أمر بالإتيان فى الفرج خاصة ، قال ثعلب : إنما الأرحام أرضون لنا محترثات فعلينا الزرع فيها وعلى الله النبات ..

قال القرطبى : الفرج كالأرض ، والنطفة كالبذر ، والولد كالنبات ، فالحرث بمعنى المحترث ، ووجد الحرث لأنه مصدر كما يقال : رجل عدل وقوم عدل . (٩٤٩)

وقد استعملت امرأة هذا المعنى حين هجرها زوجها لأنها أنجبت بنتا ، فأخذت ترقصها وتقول :

ما لأبى حمرة لا يأتينا يظل فى البيت الذى يلينا
غضبان أن لا نلد البنينا ونحن كالأرض لزراعينا
نبت ما قد زرعه فينا

(٩٤٨) سورة البقرة ٢٢٣ .

(٩٤٩) تفسير القرطبى ج ٢ ص ٩٠١ دار الشعب .

الاسلام والأسرة

وقوله تعالى..:

« فأتوا حرثكم أن شتم » هو كقوله تعالى : « فأتوهن من حيث أمركم الله » (٩٠٠)

سبب نزول الآية :

وسبب نزول آية « فأتوا حرثكم أن شتم » هو ما رواه البخارى ومسلم « أن اليهود كانوا على عهد رسول الله - ﷺ - يزعمون أن الرجل إذا أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول ، وكان الأنصار يتبعون اليهود في هذا ، فأنزل الله - عز وجل -

« نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أن شتم » أى أنه لا حرج في إتيان النساء بأى كيفية مادام ذلك في الفرج ، وما دمتم تقصدون الحرث (٩٠١) وقد جاءت أحاديث كثيرة تنهى عن إتيان المرأة في دبرها منها :

● روى أحمد والترمذى وابن ماجه أن النبى - ﷺ - قال : « لا تأتوا النساء في أعجازهن . أو قال : في أدبارهن » . (٩٠٢)

● عن أبى هريرة - رضى الله عنه قال : قال رسول الله - ﷺ - : « ملعون من أتى امرأة في دبرها » وفي رواية : « لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها » (٩٠٣) .

(٩٠٠) البقرة ٢٢٢ .

(٩٠١) فقه السنة ٢ / ١٩٣ .

(٩٠٢) سنن الترمذى ١١٦٤ ، ابن ماجه ١٩٢٤ ، مسند أحمد ١ / ٨٦ .

(٩٠٣) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٠٠ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

● وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال : « من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها ، أو ذهب إلى كاهن فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد - ﷺ - » (٩٥٤)

● وعن خزيمة بن ثابت أن النبى - ﷺ - نهى أن يأتى الرجل امرأته في دبرها . (٩٥٥)

● وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى - ﷺ - قال فى الذى يأتى امرأته فى دبرها « هى اللوطية الصغرى » . (٩٥٦)

فهذه الآثار وغيرها تشهد بتحريم هذا العمل وتجرئمه
وتجرئمه يعنى التعزير فيه كما يقول ابن تيمية ، ويعزران معا إذا طوعته ،
والأ فرق بينهما كما يفرق بين الفاجرين . (٩٥٧)
وربما أجمع الفقهاء على ذلك . . . وإن كان قد نقل عن الإمام الشافعى رأى حول ذلك .

جاء فى الأم : قول الله عز وجل :

« نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم »

يحتمل معنيين : أحدهما أن تؤق المرأة من حيث شاء زوجها ، الثانى :
أن الحرث إنما يراد به النبات ، وموضع الحرث الذى يطلب الولد الفرج
دون ماسواه ، لا سبيل لطلب الولد غيره .

(٩٥٤) المرجع السابق وقال : رواه أحمد الترمذى وأبو داود .

(٩٥٥) المرجع السابق وقال : رواه أحمد والترمذى وأبو داود .

(٩٥٦) المرجع السابق وقال : رواه أحمد وابن ماجه .

(٩٥٧) فقه السنة ٢ / ١٩٣ .

الاسلام والأسرة

فاختلف أصحابنا في إتيان النساء في أدبارهن ، فذهب ذاهبون منهم إلى إحلاله ، وآخرون إلى تحريره ، وأحسب كلا الفريقين تأولوا ماوصف من احتيال الآية على موافقة كل واحد منهما . فطلبنا الدلالة عن رسول الله - ﷺ - فوجدنا حديثين مختلفين . . .

أحدهما ثابت ، وهو حديث ابن عيينة عن محمد بن المنكدر أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : كانت اليهود تقول : من أتى امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول ، فأنزل الله عز وجل :

« نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أن شتم » .

وعن خزيمة بن ثابت أن رجلاً سأل النبي - ﷺ - عن إتيان النساء في أدبارهن - أو إتيان الرجل امرأته في دبرها - فقال النبي - ﷺ - : « أي حلال » فلما ولى الرجل دعاه ، أو أمر به فدهى . فقال أما من دبرها في قبلها فنعم ، وأما من دبرها في دبرها فلا ، إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء في أدبارهن . . (٩٥٨)

وعلق الشوكاني على ما نسب إلى إباحة الشافعي ذلك بقوله : لعل الشافعي كان يقول ذلك في القديم ، فأما الجديد فالمشهور أنه حرمه . . . وقال الربيع : لقد نص الشافعي على تحريره في ستة كتب . (٩٥٩) وعاد الشافعي في الأم فقال : فلست أرخص فيه ، بل أنهى عنه .

(٩٥٨) الأم ٥ / ٨٤ .

(٩٥٩) الشوكاني في نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٠٢ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

حكم إتيان الحائض :

وكما نهى الشرع عن إتيان المرأة في دبرها فقد نهى كذلك عن إتيان الحائض ... والنص القاطع في ذلك قوله تعالى :

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (٩٦٠)

سبب نزول الآية :

قال قتادة - فيما يرويه القرطبي - أن العرب في المدينة وما والاها كانوا قد استنوا بسنة بنى إسرائيل في تجنب مأكله الحائض ومساكتها ، فنزلت هذه الآية .

وقال : مجاهد كانوا يتجنبون النساء في الحيض ويأتوهن في أدبارهن مدة زمن الحيض - فنزلت .

وفي صحيح مسلم عن أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها ولم يجامعوهن في البيوت ، فسأل أصحاب النبي - ﷺ - فأنزل الله - تعالى :

ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ... ، فقال النبي - ﷺ - « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » فبلغ ذلك اليهود ، فقالوا ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئا إلا خالفنا فيه ، فجاء أسيد بن الحضير وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله ، إن اليهود تقول كذا كذا ، أفلا

٢٠ (٩٦٠) البقرة ٢٢٢ .

الاسلام والأسرة

نجامعهم ؟ فتغير وجه رسول الله - ﷺ - حتى ظننا أنه وجد - غضب -
عليهما - فخرجا ، فاستقبلهما هدية من لبن إلى رسول الله - ﷺ - فأرسل في
آثارهما فسقاها ، فعرفا أنه لم يغضب عليهما - قال علماؤنا : كانت اليهود
والمجوس تجتنب الحائض ، وكانت النصارى يجامعون في الحيض ، فأمر الله
بالقصد بين هذين . (٩٦١)
آراء العلماء :

قال القرطبي : اختلف العلماء في مباشرة الحائض وما يستباح منها .
فروى عن ابن عباس وعبيدة السلماني : أنه يجب اعتزال فراش الزوجة
إذا حاضت ، وهذا قول شاذ خارج عن قول العلماء . وإن كان عموم الآية
يقتضيه ، فالسنة الثابتة بخلافه ، وقد وقفت على ابن عباس - رضى الله
عنها - خالته ميمونة - زوج رسول الله - ﷺ - وقالت له : أراغب أنت عن
سنة رسول الله - ﷺ - ؟

وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماعة عظيمة من العلماء : للزوج من
زوجته الحائض ما فوق الإزار . لقول النبي - ﷺ - : لسائل سأل : ما يحل لي
من امرأتى وهي حائض ؟ فقال : « لتشد عليها إزارها ثم شأنك
بأعلاها » .

وقوله - عليه الصلاة والسلام - لعائشة حين حاضت : « شدى عليك
إزارك ثم عودى إلى مضجعك » (٩٦٢)

(٩٦١) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٨٨٩ ط دار الشعب .
(٩٦٢) المرجع السابق

ماحكم من يأتى زوجته وهى حائض؟

واختلفوا فى الذى يأتى امرأته وهى حائض ماذا عليه؟

قال مالك والشافعى : وأبو حنيفة : يستغفر الله ولا شئ عليه ،

وروى عن محمد بن الحسن : يتصدق بنصف دينار

وقال الإمام أحمد : يتصدق بدينار أو نصف ديناراً وسنده ما روى عن

ابن عباس - رضى الله عنهما - عن النبى - صلى الله عليه وسلم : « يتصدق

بدينار أو نصف دينار » أخرجه أبو داود ، وقال : هكذا الرواية الصحيحة .

واستحب ذلك الطبرى ، فإن لم يفعل فلا شئ عليه

وقالت فرقة من أهل الحديث : إن وطئ فى الدم فعليه دينار ، وإن

وطئ فى انقطاعه فنصف دينار . .

وحجة من قال : ليس عليه شئ إلا الاستغفار والتوبة اضطراب هذا

الحديث عن ابن عباس ، وأن مثل هذا الحديث لا تقوم به حجة

كيف تطهر الحائض؟

ظاهر قوله « حتى يطهرن » فى الآية الكريمة هو انقطاع الدم أولاً ، ثم

الاغتسال بالماء . .

ولا شك أن انقطاع الدم أمر لازم لتحقيق الطهر . أما استعمال الماء بعد

ذلك فقد اختلفوا فيه .

فقال قوم : هو الاغتسال بالماء ، وقال قوم : هو وضوء كوضوء الصلاة

وقال قوم : هو غسل الفرج . . وذلك يحلها لزوجها وإن لم تغتسل من

الحیضة .

الاسلام والأسرة

قال مالك - رحمه الله - وجمهور العلماء - الطهر الذي يحل به جماع الحائض التي ذهب عنها الدم هو طهور بالماء كطهور الجنب ، ولا يجزئ من ذلك تيمم ولا غيره .

وهذا هو رأى الشافعى أيضا

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : إن انقطع دمها بعد مضي عشرة أيام جاز له أن يطأ قبل الغسل ، وإن كان الانقطاع قبل العشرة لم يجز حتى تغتسل .

والذين اشترطوا الاغتسال بالماء بعد انقطاع الدم قالوا : إن الله - سبحانه - علق الحكم على شرطين : أحدهما انقطاع الدم وهو قوله - تعالى - : « حَتَّى يَطْهُرَ » ، والثاني الاغتسال بالماء وهو قوله تعالى - : « تَطْهُرَ » أى فعلن الغسل بالماء ، وهذا مثل قوله - تعالى - :

« وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ » (٩٦٣)

فعلق الحكم وهو دفع المال على شرطين ، أحدهما : بلوغ المكلف النكاح ، والثاني : إيناس الرشد . .

أما حجة أبى حنيفة فقال : إن معنى الآية الغاية فى الشرط هو المذكور فى الغاية قبلها ، فيكون قوله « حَتَّى يَطْهُرَ » مخففا هو بمعنى قوله « تَطْهُرَ » مشددا ، ولكنه جمع بين اللغتين فى الآية . (٩٦٤)

(٩٦٣) النساء ٦

(٩٦٤) تفسير القرطبي ج٢ ص٨٩٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

صفة غسل الطهارة من الحيض

وصفة غسل الحائض هو صفة غسلها من الجنابة ، وليس عليها نقض شعرها فى ذلك ، لما رواه مسلم عن أم سلمة قالت : قلت : يا رسول الله ، إني أشد ضفر رأسى ، أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ قال : « لا ، إنما يكفيك أن تحشى على رأسك ثلاث حثيات ، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين » وفى رواية : أفأنقضه للحيضة والجنابة ؟ فقال : « لا » زاد أبو داود : « واغمرى قرونك عند كل حفة » (٩٦٥)

حكم إسقاط الحمل

تحدثنا فيما سبق عن العزل وبيننا الحكم الشرعى فيه ، إلا أن هناك تساؤلا حول الحكم فى إسقاط الجنين .

والإجابة عن هذا التساؤل تكمن فيما يأتى :

قال العلماء لا يحل إسقاط الجنين بعد استقرار النطفة فى الرحم لمدة بلغت أربعة أشهر ، فإن إسقاطه فى هذه الحالة يعنى اعتداء على نفس يستوجب العقوبة فى الدنيا والآخرة ..

جاء فى الصحيحين عن عبدالله - أى ابن مسعود - قال : حدثنى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو الصادق المصدق - قال : « إن أحدكم يُجَمِّع خلقه فى بطن أمه أربعين يوما نطفة ، ثم يكون علقة مثل لك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يأتى إليه الملك فينفخ فيه الروح ، ويؤمر بأربع

(٩٦٥) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

كلمات : يكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقى أو سعيد^(٩٦٦)
أما قبل مضي الشهور الأربعة الأولى على الحمل ، إذا أسقطت المرأة جنينها أو أفسد لقاحها فمباح إذا كان هناك سبب داع إلى ذلك ، فإن لم يكن هناك سبب ملح ، فإنه يكره .

قال صاحب فقه السنة راجعاً إلى صاحب سبل السلام : معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف في العزل ، فمن أجازها أجاز المعالجة ، ومن حرّمه حرّم هذا بالأولى ، ويلحق بهذا تعاطى المرأة ما يقطع الحمل من أصله . . (٩٦٧)

أما الشافعية ولسان حالهم حجة الإسلام الغزالي فيقولون : إن الإجهاض جناية على موجود حاصل ، ولها مراتب : أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بماء المرأة ، وتستعد لقبول الحياة - وإفساد ذلك جناية ، فإن صارت مضغة وعلقة كانت الجناية أفحش ، وإن نفخ فيه الروح واستوت الحلقة ازدادت الجناية تفاحشا . ومنتهى التفاحش في الجناية بعد الانفصال حيا^(٩٦٨)

وقال القرطبي : النطفة ليست شيئاً بيقين ، ولا يتعلق بها حكم إذا ألقتها المرأة وهي لم تجتمع في الرحم ، فهي كما لو كانت في صلب الرجل . .

(٩٦٦) صحيح البخارى ٤ / ١٣٥ ، ٨ / ١٥٢ ، صحيح مسلم كتاب القدر ، صحيح الترمذى ٢/٣٧

(٩٦٧) فقه السنة ٢ / ١٩٥

(٩٦٨) إحياء علوم الدين للغزالي ج٤ ص٧٣٦ ط دار الشعب

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أما إذا صارت مضغة أو علقه أو ما يعلم أنه ولد ، ثم طرحته المرأة ففيه الغرة على المتسبب فى إسقاطه .

والغرة عند الفقهاء ما بلغ نصف عشر الدية من العبد والإماء وهذا هو رأى الفقهاء ، ماعدا الشافعى الذى يقول : لا شئ فيه حتى يتبين خلقه .

وقال مالك : إذا سقط الجنين فلم يستهل صارخاً ففيه الغرة ، وسواء تحرك أو عطس فيه الغرة أبداً ، فإذا استهل صارخاً ففيه الدية كاملة
وقال الشافعى وفقهاء الأمصار : إذا علمت حياته بحركة أو عطاس أو باستهلال أو بغير ذلك مما يستيقن به حياته ففيه الدية . (٩٦٩)

والدية عند ذلك على المتسبب فى الإسقاط . وقد نشرت صحيفة الأخبار فتوى صادرة من مفتى الديار المصرية حول هذا الحكم تحت عنوان . . .

تنظيم الأسرة حلال .. والإجهاض حرام

أكد فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية مجدداً أن تنظيم الأسرة حلال عندما توجد الضرورة لذلك . . وقال إن هذه الضرورة يحددها الزوجان دون غيرها ، وأنه ليس من مصلحة الدولة إصدار قانون لتنظيم الأسرة لأن ذلك من المسائل الشخصية التى تتعلق بالزوجين وتختلف من أسرة إلى أسرة ومن بلد إلى بلد حسب الظروف .

وأشار المفتى إلى أن وسائل تنظيم الأسرة لا تتعارض مع الدين مادامت لا تتنافى مع الآداب العامة وحكم الأطباء بعدم حدوث ضرر من استعمالها .

(٩٦٩) تفسير القرطبي ج٦ ص-٤٤٠٢ دار الشعب

الاسلام والأسرة

جاء هذا أمس خلال الندوة التي نظمها معهد التدريب والبحوث لتنظيم الأسرة بالاسكندرية وشاركت فيها القيادات النسائية لمشروعات التنمية وتنظيم الأسرة بمحافظات الاسكندرية والدقهلية وكفر الشيخ .
وقال المفتي خلال الندوة : إن تحديد النسل بمعنى منعه منعاً مطلقاً ودائماً حرام . . مشيراً إلى أن الإجهاض حرام شرعاً إلا إذا حكم بذلك طبيب ثقة عدداً الضرر في بقاء الجنين في بطن أمه فهو في هذه الحالة حلال . وأشار المفتي إلى أن تنظيم الأسرة لا يتعارض مع الاعتقاد بأن الله هو الرزاق لمخلوقاته لأنه بموجب هذا الاعتقاد يجب علينا أن نسعى لطلب الرزق من وجوهه المشروعة . (٩٧٠)

ما حقوق الزوج على زوجته ؟.

تحدثنا فيما سبق عن حقوق الزوجة على زوجها من صداق وإنفاق وسكن وغير ذلك ، ونشير هنا إلى حقوق الزوج على زوجته .
● وأول هذه الحقوق وجوب طاعته إذا دعاها إلى الفراش ، لقول الله تعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » فلها المهر والنفقة وعليها أن تطيعه في نفسها .

ومن الأحاديث الواردة في ذلك ما يلي :

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال النبي ﷺ : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحيى فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تصبح» (٩٧١)

● ومن حقوقه عليها أن تحفظ غيبته وأن تعرف له حقه ، فقد قال النبي ﷺ فيما يرويه أنس بن مالك - رضى الله عنه - « لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » (٩٧٢)

● وعن عبد الله بن أبي أوفى قال : لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي ﷺ فقال : ما هذا يا معاذ ؟ قال : أتيت الشام فوافيتهم يسجدون لأسافقتهم وبطارقتهم فوددت في نفسي أن أفعل ذلك لك . فقال رسول الله ﷺ : « فلا تفعلوا فإنى لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، والذي نفس محمد بيده لا تؤدى المرأة حق ربها حتى تؤدى حق زوجها ، ولوسألها نفسها وهى على قتب لم تمنعه » (٩٧٣)

● ومن حقه عليها أن لا تصوم تطوعا إلا بإذنه - قال - عليه الصلاة والسلام - فيما يرويه أبوهريرة : « لا يحل لامرأة ان تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه » وفى رواية : « لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوما من غير رمضان إلا بإذنه » (٩٧٤)

● حسن العشرة ، وقد مرت بنا الوصية الجامعة التى أوصت بها أمامة بنت الحارث ابتنتها ليلة زفافها ، وفيها كل ما يجب أن تراعيه الزوجة من آداب

(٩٧١) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٠٧ وقال : متفق عليه

(٩٧٢) المرجع السابق وقال : رواه الترمذى وقال : حديث حسن

(٩٧٣) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٠٧ وقال : رواه أحمد وابن ماجه

(٩٧٤) المرجع السابق وقال : رواه الخمسة إلا النسائى وهو حجة لمن يمنعها من صوم النذر وإن كان معينا إلا بإذنه

الاسلام والأسرة

تحب الزوج في زوجته ، وتديم العشرة الطيبة بينهما .. وقد كانت أمامه جاهلية ، تنظر إلى الزوج على أنه السيد المطاع وإلى الزوجة على أنها جارية عليها كل الواجبات وله هو وحده كل الحقوق .. أما التشريع الإسلامي فقد جعل الزواج شركة متكافئة بين الزوجين ، لكل منهما حقوق وعليه واجبات ..

وقد أشار النبي ﷺ إلى ذلك في خطبته في حجة الوداع فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه وذَكَرَ ووعظ : استوصوا بالنساء خيرا فإنما هن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ، إن لكم على نساؤكم حقا ، ولنسائكم عليكم حقا ، فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن» (٩٧٥)

وقد وصف الله المرأة الطائعة بأنها قانتة فقال : « فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله »
فالقانتات هي الطائعات .

والحافظات للغيب - هن اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يَحْنُهُن في نفس أو مال . وقد جاء في الحديث الشريف : « خير النساء من إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » (٩٧٦)

(٩٧٥) نيل الاوطار ج ٦ ص ٢١٠ وعوان : جمع عايته وهي الأسرة
(٩٧٦) المنشور في التفسير بالثأور للسيوطي ١٥١/٢ المستدرك للحاكم ١٦١/٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وتعتبر محافظة الزوجة على هذا الخلق جهادا في سبيل الله ..
روى ابن عباس - رضى الله عنها - أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ
فقالت : يا رسول الله ، أنا وافدة النساء إليك ، هذا الجهاد كتبه الله على
الرجال ، فإن نصرُوا أُجروا وإن قتلوا كانوا أحياء عند ربهم يرزقون . ونحن
معاشر النساء نقوم عليهم فما لنا من ذلك ؟
فقال رسول الله ﷺ : « أبلغى من لقيت من النساء أن طاعة الزوج
اعترافا بحقه يعدل ذلك وقليل منكن من يفعله » (٩٧٧)
ومن عظم هذا الحق أن قرن الإسلام طاعة الزوج بإقامة الفرائض الدينية
وطاعة الله ..

فعن عبدالرحمن بن عوف - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ - قال :
« إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها
قيل لها : ادخلى الجنة من أى أبواب الجنة شئت » (٩٧٨)
وعن أم سلمة - رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله - ﷺ - : « أيما
امراة ماتت وزوجها عنها راضٍ دخلت الجنة » (٩٧٩)
وأكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ...
فعن عبدالله بن مسعود - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ :
« يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن فإنكن أكثر أهل جهنم » فقالت

(٩٧٧) الزوائد ٣٠٥ - الدر المنثور ١٥٢/٢

(٩٧٨) كنز العمال ٤٥/٢٥ - مجمع الزوائد ٣٠٥/٤

(٩٧٩) سنن ابن ماجه ١٨٥٤ - المستدرک ١٧٣/٤

الاسلام والأسرة

امراة ليست من علية النساء : ويم يا رسول الله نحن أكثر أهل جهنم ؟ قال : « إنكن تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ، وما وجد من ناقص الدين والرأى أغلبُ للرجال ذوى الأمر على أمورهم من النساء » قالوا : وما نقص دينهن ورأيهن ؟

قال : « أما نقص رأيهن فجعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل ، وأما نقص دينهن فإن إحداهن تقعد ما شاء الله أن تقعد من يوم وليلة لا تسجد لله سجدة » (٩٨٠)

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحيى فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح » (٩٨١)

مفهوم حق الطاعة

وحق الطاعة هذا مقيد بالمعروف فإنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق فلو أمرها بمعصية وجبت عليها مخالفته . وعليه بحسن عشرتها فالله تعالى يقول : ﴿ فعاشروهن بالمعروف ﴾ (٩٨٢) فإن أساء عشرتها صبرت وإلا لجأت إلى القضاء ، ولكن لا يبرر ذلك أن تعامله بالمثل . وقد أوصى الإسلام الرجل بما أوصى به الزوجة ، فى حسن المعاملة . . .

(٩٨٠) المستدرك ١٩٠/٢

(٩٨١) الدر المنثور ٣٧١/١ بلفظ مقارب وقد مر مثل هذا الحديث

(٩٨٢) النساء ١٩

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال النبى ﷺ « لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقا رضى منها آخر » (٩٨٣)

قصة للإيناس

وذكر القرطبى قصة طريفة تشير إلى حسن استجابة الرجل المؤمن لأمر النبى - عليه الصلاة والسلام - وأدب الإسلام . قال :

كان الشيخ أبو محمد بن أبى زيد وهو من العلم والدين فى المنزلة العليا وكانت له زوجة سيئة العشرة تقصر فى حقوقه وتؤذيه بلسانها ، فيقال له فى أمرها ، ويعذل بالصبر عليها ، فكان يقول : أنا رجل قد أكمل الله على النعمة فى صحة بدنى ومعرفتى وما ملكت يمينى فلعلها عقوبة على ذنبى ، فأخاف إن فارقتها أن تنزل بى عقوبة هى أشد منها .

قال القرطبى : فى هذا دليل على كراهة الطلاق مع الإباحة ، وروى عن النبى - ﷺ - أنه قال : « إن الله لا يكره شيئاً أباحه إلا الطلاق وكثرة الأكل وإن الله لينغض المعى إذا امتلأ » (٩٨٤)

وقد أثر عن بعض الصالحين أنه نصّح بأن يطلق امرأته التى تذيبه الأذى ألوانا لسوء خلقها فقال : أخشى أن أطلقها فيبتلى بها غيرى من المؤمنين ولا يصبر على أذاها . وهذه مثالية لا تؤخذ حكما يقاس عليه .

● ومن حقوق الزوج على زوجته ألا تدخل أحداً بيته إلا بإذنه . .
عن عمرو بن الأحوص الجشمى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول فى حجة

(٩٨٣) رواه مسلم من حديث أبى هريرة

(٩٨٤) تفسير القرطبى ج ٣ ص ١٦٦٨

الاسلام والأسرة

الوداع : « فحقن عليهن ألا يوطئن فرشكم من تكرهونه ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهونه »

ألا وحقن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن^(٩٨٥)
● ومن حقه عليها أن تخدمه ، فخدمة المرأة زوجها أساس العلاقة بين الزوجين ، لأنها مظهر المساواة في الحقوق والواجبات . وأصل ذلك قوله تعالى ﴿ ولهن مثل الذين عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ﴾^(٩٨٦) فالرجل عليه السعي في تحصيل الرزق ، وهي عليها القيام بخدمته وخدمة البيت وتربية الأولاد ..
التأديب لترك الطاعة .

قال تعالى : ﴿ فإن أطمعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ﴾^(٩٨٧) ومعنى ذلك أنه إذا حفظت المرأة حق زوجها وأحسنت عشرته وأدت واجبها نحوه ، فعليه أن يحفظ لها حقها ويحسن عشرتها ويؤدى واجبه نحوها . ليس له أن يسيء عشرتها وليس له أن يضربها وعليه أن يطعمها مما يطعم ويكسوها إذا اكتسب لا يضرب وجهها ولا يشتمها ولا يؤذى شعورها .

● عن معاوية القشيري أن النبي ﷺ سأل رجل : ما حق المرأة على الزوج ؟ قال : « تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسبت ولا تضرب الوجه

(٩٨٥) ففة السنة ٢ / ٢٠١

(٩٨٦) البقرة ٢٢٨

(٩٨٧) النساء ٣٤

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت (٩٨٨)

مشروعية الضرب

وردت الإشارة إلى الضرب في قوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْصَقَ لِحَنَتْهُ فَنَبَّذْتُ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّيْلِ نَحَافُونَ شُوزُهُمْ فِعْظُوهُمْ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿٢١﴾﴾ (٩٨٩)

والضرب لا يكون إلا بعد الهجر والوعظ ، وفي حالة الخوف من النشوز وهو العصيان ..

لقد أوجبت الآية بالنسبة للناشز الوعظ أولا ، وهو التذكير بما أوجب الله عليها من حسن الصحبة وجميل العشرة للزوج والاعتراف بالدرجة التي له عليها ..

فإن تَأَبَّتْ على الوعظ ولم تستجب للنصح ، كان له أن يهجرها في المضجع ، فإن لم يأت الهجر بشيء - وأقصاه شهر عند أكثر الفقهاء - كان له أن يضربها ضربا غير مبرح ، والضرب غير المبرح هو الذي لا يكسر عظما ولا يشين جارحة ، لأن المقصود منه الإصلاح .

فإن لم تنجح هذه الوسائل رفع الأمر إلى القاضي ليوجه إليها حكما من أهله وحكما من أهلها - كما قال الله تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا

(٩٨٨) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢١١ وقال : رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه

(٩٨٩) النساء ٣٤

الاسلام والأسرة

حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ. وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِيهَا إِن يُرِيدَ إِصْلَاحًا يُّوفِّقِي اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴿٩٩٠﴾

وسبيل هذا سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حق سائر الناس ، فالأمر يبدأ بالموعظة الحسنة بالرفق واللين ، دون التغليظ في القول - فإن قبلت وإلا غلظ القول به ، فإن قبلت وإلا بسط يده فيه .

وكذلك إذا ارتكبت محظورا سوى النشوز ليس فيه حد مقدر فللزواج أن يؤديها تعزيرا لها ، لأن للزوج أن يعزر زوجته كما للمولى أن يعزر مملوكه (٩٩١)

وقال الحنابلة في ذلك : للزوج تأديب زوجته على ترك فرائض الله تعالى فقد سأل إسماعيل بن سعيد الإمام أحمد عما يجوز ضرب المرأة عليه ؟ قال : على فرائض الله . وقال في الرجل له امرأة لا تصل : يضربها ضربا رفيقا غير مبرح .

وقال الإمام على - رضى الله عنه - في تفسير قوله تعالى ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ (٩٩٢) - علموهم وأدبوهم .

وروى أبو محمد الحلال بإسناده عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « رحم الله عبدا علق في بيته سوطا يؤدب أهله » (٩٩٣)

فان لم تصل - مع ذلك - قال أحمد : أخشى ألا يحل لرجل أن يقيم مع

(٩٩٠) النساء ٣٥

(٩٩١) بدائع الصنائع ٢ / ٣٣٤

(٩٩٢) التحريم ٦

(٩٩٣) المغنى ٧ / ٢٥٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

امراة لاتصلى ولا تغتسل من جنابة ، ولا تتعلم القرآن .

وقال : ولا ينفى لأحد أن يسأله ولا أبوها : لم ضربتها ؟ ...
والأصل فى ذلك ما روى الأشعث عن عمر - رضى الله عنه - أنه قال :
« يا أشعث ، احفظ عنى شيئا سمعته من رسول الله ﷺ : لا تسألن رجلا
فيم ضرب امرأته » (٩٩٤) ولأنه قد يضربها لأجل الفراش فإن أخبر بذلك
استحيا وإن أخبر بغيره كذب .

مبررات الضرب وحدوده

إذا كان الله قد أباح الضرب - غير المبرح - للتأديب ، فقد حرمه إذا ثبت
أن المرأة قد صلح حالها واستقام أمرها وأحسنتم عشرتها بناء على قوله -
تعالى - ﴿ فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ﴾

فقد أشارت الآية إلى موجب الضرب وهو العصيان . وقد علمنا أن
الضرب هو الضرب غير المبرح - قال عطاء : قلت لابن عباس : ما الضرب
غير المبرح ؟ قال : بالسواك ونحوه (٩٩٥)

قال المهلب : إنما جوز ضرب النساء من أجل امتناعهن على أزواجهن فى
المباضعة .

واختلف فى وجوب ضربها فى الخدمة . والقياس يوجب أنه إذا جاز
ضربها فى المباضعة جاز فى الخدمة الواجبة للزوج عليها بالمعروف .
وقال بعض الفقهاء : والنشوز يسقط النفقة وجميع الحقوق الزوجية ،

(٩٩٤) الملفى ٧ / ٢٥١

(٩٩٥) تفسير القرطبي ٣ / ١٧٤٣ - دار الشعب

الاسلام والأسرة

ويجوز معه أن يضربها الزوج ضرب الأدب غير المبرح بعد الوعظ والمهرج حتى ترجع عن نشوزها . فإذا رجعت عادت حقوقها ، وكذلك كل ما اقتضى الأدب فجائز للزوج تأديبها .

ويختلف الحال في أدب الرفيعة والدينثة فآدب الرفيعة العذل وآدب الدينثة السوط ، ورحم الله القائل : العبد يقرع بالعصا . . والحر تكفيه المقالة .

وقد قال النبي - ﷺ - « رحم الله أمراً علق سوطه وآدب أهله » (٩٩٦)
وقال - عليه الصلاة والسلام - : « انفق علي عيالك من طَوْلِكَ ولا ترفع عنهم عصاك أدبا وأخفهم في الله » (٩٩٧)
اللجوء إلى الحكمين .

والزوجان إذا وقعت العداوة بينهما وخشى عليهما أن يخرجهما ذلك إلى العصيان بعث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها مأمونين - برضا الزوجين وتوكيلهما بأن يجمعا إذا رأيا أو يفرقا . فما فعلا ذلك لزمهما . قال ابن قدامة : وجملة القول في ذلك أن الزوجين إذا وقع بينهما شقاق نظر الحاكم فإن بان له أنه من المرأة فهو نشوز - وقد مضى حكمه ، وإن بان أنه من الرجل أسكنهما إلى جانب ثقة يمنعه من الإضرار بها والتعدى عليها . وكذلك إن بان من كل واحد منهما تعدد ، أو ادعى كل واحد منهما أن الآخر ظلمه أسكنهما إلى جانب من يشرف عليهما ويلزمهما الإنصاف ، فإن لم

(٩٩٦) تفسير القرطبي

(٩٩٧) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢١١ وقال رواه أحمد

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يتيهياً ذلك - وهو أمر واقع فى عصرنا نظرا لازمة الإسكان - وتمادى الشر بينهما وخيف الشقاق عليهما والعصيان انتدب الحكمان فنظرا بينهما وفعلا ما يريان فيه المصلحة من جمع أو تفريق لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾

من الحكمان ؟

اختلفت الرواية عن أحمد فى شأن مسئولية الحكمين ، ففى رواية عنه : أنها وكيلان عن الزوجين ، لا يملكان التفريق بينهما إلا بإذنها - وهذا أحد قولى الإمام الشافعى ، وحكى أيضا عن أبى حنيفة - لأن البضع حقه والمال حقها ، وهما رشيدان فلا يجوز لغيرهما التصرف فيه إلا بوكالة منها أو ولاية عليهما .

وفى رواية أخرى عن أحمد أن الحكمين حاكمان ، لهما أن يفعلا ما يريان من جمع أو تفريق بعوض أو بغير عوض ولا يحتاجان إلى توكيل الزوجين ولا رضاهما . وقد روى نحو ذلك عن على وابن عباس - رضى الله عنهم - وأبى سلمة بن عبدالرحمن والشعبى والنخعى وسعيد بن جبير والإمام مالك وغيرهم . والحجة فى ذلك هى الآية نفسها « فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها » فقد ساهما الله - تعالى - حكمين ولم يعتبر رضا الزوجين ، ثم قال : « إن يریدا إصلاحا » فخطب الحكمين بذلك -

وروى أبو بكر بإسناده عن عبيدة السلماني أن رجلا وامرأة أتيا عليا مع كل واحد منهما فتام من الناس ، فقال على - رضى الله عنه - : « ابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها »

الاسلام والأسرة

فبعثوا حكمين ، ثم قال عليٌّ للحكمين : هل تدریان ما علیكما من الحق ؟ علیكما من الحق إن رأیتما أن تجعما جمعتهما ، وإن رأیتما أن تفرقا فرقتما .

فقالَت المرأة : رضیت بكتاب الله علیَّ ، ولی .
فقال الرجل : أما الفرقة فلا .

فقال عليٌّ : كذبت حتى ترضی بما رضیت به . وهذا يدل على أنه أجبره على ذلك (٩٩٨) .

ويروى أن عقيلًا تزوج فاطمة بنت عتبة فتخاصما ، فجمعت إياهما ومضت إلى عثمان ، فبعث حكمًا من أهله - عبدالله بن عباس ، وحكما من أهلها معاوية ، فقال ابن عباس : لأفرق بينهما . وقال معاوية : ما كنت لأفرق بين شيخين من بنى عبدمناف .

فلما بلغا الباب كانا قد أغلقا الباب واصطلحا .

ولا يمتنع أن تثبت الولاية على الرشيد عند امتناعه من أداء الحق ، كما يُقضى الدين عنه من ماله إذا امتنع . ويُطلَقُ الحاكم على المولى إذا امتنع .
شروط الحكمين .

إذا ثبت هذا فلن الحكمين لا يكونان إلا عاقلين بالغين عدلين مسلمين ؛ لأن هذه من شروط العدالة ، سواء قلنا : هما حاكمان أو وكيلان ؛ لأن الوكيل إذا كان متعلقًا بنظر الحاكم لم يجز إلا أن يكون عدلا . كما لو نصب وكيلًا لصبي أو مفلس .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويكونان ذكرين لأن الأمر مفتقر إلى الرأى والنظر .
ويشترط أن يكونا حرين . وهو مذهب الإمام الشافعى أيضاً ، والأولى
أن يقال : إن كانا وكيلين لا تعتبر الحرية ، لأن توكيل العبد جائز ، وإن كانا
حكيمين اعتبرت الحرية . لأن الحاكم لا يجوز أن يكون عبداً .
ويشترط أن يكونا عالمين بالجمع والتفريق لأنها يتصرفان فى ذلك فيعتبر
علمهما به .

والأولى أن يكونا من أهلها ؛ لأمر الله - تعالى - بذلك ، ولأنها أشقى
وأعلم بالحال ، فإن كانا من غير أهلها جاز ؛ لأن القرابة ليست شرطاً فى
الحكم ولا الوكالة ، فكان الأمر بذلك إرشاداً واستحباباً (٩٩٩)

هل يجوز لأحد الزوجين أن يكذب على الآخر ؟
قد تلجئ الضرورة أحياناً للمحافظة على البيت وعدم هدم الأسرة أن
يتجاوز أحد الزوجين الصدق . .

فإذا ما أكثر الزوج من الطلب والزوج معسر فله أن يعد بما لا يستطيع
وإذا ألح الزوج فى معرفة شعور زوجته نحوه فلها أن تكذب إن كانت
لا تحبه ، حتى لا تتحطم الأسرة ويتفرق الشمل . وسند ذلك ما يلى :
روى ابن أبى عذرة الدؤلى - أيام خلافة عمر - رضى الله عنه - أنه كان
يخلع النساء اللاتي يتزوج بهن ، فطارت له فى النساء من ذلك أحذوثة يكرهها ،
فلما علم بذلك أخذ بيد عبدالله بن الأرقم حتى وصل به إلى منزله ثم قال
لامراته : أنشدك بالله هل تبغضينى ؟ قالت : لا تنشدين بالله - قال : فإنى

(٩٩٩) يخلع النساء : يجبرهن على طلب الخلع

الاسلام والأسرة

أنشدك بالله . قالت : نعم .

فقال لابن الأرقم : أسمع ؟

ثم انطلقا حتى أتيا عمر - رضى الله عنه - فقال : إنكم لتحدثون أنى أظلم النساء وأخلمهن ، فاسأل ابن الأرقم . فسأله فأخبره .

فأرسل عمر إلى امرأة ابن أبي عذرة ، فجاءت هى وعمتها ، فقال : أنت التى قلت لزوجك أنك تبغضينه ؟

فقالت : إني أول من تاب ، وراجع أمر الله - تعالى - إنه ناشدنى فخرجت أنى أكذب . أفأكذب يا أمير المؤمنين ؟

قال : نعم فأكذبى ، فإن كانت إحداكن لا تحب أحدنا فلا تحدته بذلك ، فإن أقل البيوت الذى يبنى على الحب ، ولكن الناس يتعاطفون بالإسلام والأحساب .

وقد روى البخارى ومسلم عن أم كلثوم - رضى الله عنها - أنها سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « ليس الكذاب الذى يصلح بين الناس فيمنى خيراً - أو يقول خيراً - » (١٠٠٠)

قالت : ولم أسمعه يرخص فى شيء مما يقول الناس إلا فى ثلاث : الحرب والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته والمرأة زوجها . فهذا تصريح بتجويز الكذب للمصلحة (١٠٠١)

وجاء فى كتاب « أدب الدنيا والدين للمهاوردى » : وقد وردت السنة

(١٠٠٠) صحيح البخارى ٣ / ٢٤٠ صحيح مسلم (البر والصلة) ب ٢٧ رقم ١٠١

(١٠٠١) فقه السنة ٢ / ٢٠٣

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بإرخاص الكذب فى الحرب وفى إصلاح ذات البين على وجه التورية والتأويل دون التصريح بالكذب ، فإن السنة لا ترد بإباحة الكذب لما فيه من التفسير ، وإنما جاء ذلك على طريق التورية والتعريض ، كما سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد تطرف برداء وانفرد عن أصحابه : فقال له رجل : ممن أنت ؟

قال : من ماء .

فورى عن الإخبار بنسبه بأمر محتمل ، فظن السائل أنه عنى القبيلة المنسوبة إلى ذلك ، وإنما أراد الرسول - صلى الله عليه وسلم - أنه من الماء الذى يخلق منه الإنسان ، فبلغ ما أحب من إخفاء نفسه وصدق فى خبره .
وكالذى حكى عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - أنه كان يسير خلف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالوا : يا أبا بكر من هذا ؟ فقال : هاد يهدينى السبيل ، فظنوا أنه يعنى هداية الطريق ، وهو إنما يريد هداية سبيل الخير ، فصدق فى قوله ، وَوَرَى عن مراده .
وقد روى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « إن فى المعارض لمندوحة عن الكذب »

وقال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - إن فى المعارض ما يكفى أن يعف الرجل عن الكذب .

وقال بعض أهل التأويل فى قوله - تعالى -

« لا تؤاخذنى بما نسيت » (١٠٠٢)

(١٠٠٢) الكهف ٧٣

الاسلام والأسرة

ولكنه معارض الكلام . وقال ابن سيرين : الكلام أوسع من أن يصرح فيه بالكذب (١٠٠٣) .

فنخلص من ذلك أن الكذب الصريح لا يجوز ، ولكن التورية عن المطلوب قد تصل إلى الهدف المنشود ، فإن سأل زوجته عن حبها له وكانت لا تحبه ، فلا تقل له : أنا لا أحبك ، وبوسعها أن تقول له : أنا لا أكرهك .

وإذا ألحت عليه في طلب شيء ليس في مقدوره فإنه يمكنه أن يقول : سأحضره إن شاء الله ، وقد قال موسى عليه السلام للخضر : « ستجدني إن شاء الله صابراً ولا أعصى لك أمراً » وهو لم يصبر وقد عصى أمر الخضر ، ومع ذلك لم يُعَد كاذباً لأنه استثنى .

الفرقة بين الزوجين

لقد علمنا أن الإسلام دعا إلى تكوين الأسرة ، وعمل على صيانتها وحفظها من دواعي الشقاق والنفور ، وحث على التعاون بين الزوجين بأن جعله مبدأً مقررًا في الحياة الزوجية ، على أساس أن كلًّا من الرجل والمرأة مكلف بما توجبه الفطرة الإنسانية ، فالرجل يكدح ويسعى في سبيل تحصيل الرزق والقيام بما تتطلبه أسرته من مطالب وحاجيات ، والمرأة تقوم إلى جانب عملها - إن كان لها عمل في خارج البيت - برعاية الأولاد وشئون البيت وإسعاد الزوج . وقد جعل الإسلام كلًّا منهما راعياً في مجاله ، فالرجل

(١٠٠٣) أدب الدنيا والدين لأبي الحسن الماوردي ص ٣٢٤ بتحقيقنا

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

راع فى أهله ومسئول عن رعيته ، والمرأة راعية فى بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها - بذلك أوصى النبى - صلى الله عليه وسلم - فى حديثه الشريف المشهور .

« ومن وصايا الإسلام لإسعاد الأسرة حسن المعاشرة المتبادل بين الزوجين ، وذلك يكون بقيام كل منهما بحق الآخر ، فلا يترمت الرجل فى معاملة زوجته ، ولا يسرف فى إساءة الظن بها إلى الحد الذى يحكم عليها النواذ والأبواب ، ويمنعها استنشاق الهواء وزيارة الأرحام ، وكذلك لا يتحلل من صيانتها ويترك لها الحبل على الغارب . فنفلت قيادها ويستحيل عليه بعد ذلك كبح جماحها .

« ولا ريب أن هذين الأمرين : التزمت ، والتحلل - لهما أثرهما السىء فى العلاقة الزوجية ، كما نرى ونسمع ، فالتزمت والضغط يحدثان الانفجار ، وبالتحلل يحدث الفساد وتسوء العلاقة ويثبت الشقاق .

ومن الوصايا أن يتعد عن الزوجين تحكم الأقارب والأهل فى عاطفة كل منهما نحو الآخر ، لأن الحياة الزوجية التى يتحكم فيها الأهل والأقارب إلى درجة إغراء الرجل بزوجه ، أو الزوجة بزوجها تتعرض للتدهور والشقاق والانحلال .

ومن هنا يجب أن يعرف الأهل والأقارب وبخاصة الوالدان أن سعادتهم فى سعادة أولادهم ، وسعادة أولادهم تكون عن طريق تقوية الروابط وتوثيق عرى المحبة بينهم .

فإذا لم تفهم الأم أو الأب هذه الحقيقة ، وجب على الزوجين ألا يستمعا لهما فيما يغضب الله ، وأن يطلبوا منها وقف حملاتها المتكررة التى يمكن أن

الاسلام والأسرة

تؤدى إلى التفريق بينهما وخراب بيتهما .

وأساس ذلك كله معرفة الحقوق والواجبات التى يبتتها الشريعة الإسلامية ، وطلبت تبادلها بين الزوجين وبين الأسرتين .

وسبيل ذلك أن تعنى الحكومة ورجال التربية والتهديب بتربية النساء على هذه الحقوق والواجبات ، وأن تكون أول ما يفرس فى نفوس الأبناء عن طريق البيت ، وعن طريق المدرسة ، وعن طريق الصحف ، وعن طريق الإذاعات - مرثية وغير مرثية .

وإذا اتخذت هذه الحقوق المتبادلة أساساً للحياة الزوجية ظهر أثرها بعد فى قوة الحياة الزوجية وسلامتها من التدهور والانحلال ، وفى إشاعة المحبة والمودة بين الزوجين وبين الأسرتين .

لكن إذا انحرفت القلوب ، وتقطعت صلات المودة والرحمة ، وضعف وازع الدين والخلق ، وغاب سلطان العقل والحكمة ، واستحكمت الأثرة والأنانية بين أفرادها - دب الشقاق وظهر الداء المؤدى إلى تحطيم الألفة وهدم البيت .

وعلى أفراد الأسرة جميعاً فى بدء ظهور الشقاق العمل على تلافى أسبابه ، والقضاء على ما شجر بين الزوجين من جفوة وانحراف . وعلاج الخلافات بالحكمة والموعظة الحسنة حتى تسير سفينة الزوجين فى طريقها سالمة إلى بر الأمان .

وعلى المحيطين بالزوجين من أهل وأقارب وأصدقاء أن يؤمنوا تماماً بأن ما يجرى من نزاع بين الزوجين إنما هو من صميم حياة الأسرة الخاصة ، وأنه ليس من الدين ولا من العقل والمروءة أن يكشفوا للناس عن خلافهما ،

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولا أن يظهرهم على أسرارهما . حتى لا تذهب هبة الأسرة وكرامتها ، وحتى لا يتخذ الناس أمرهما مجالا للروايات والأقاويص الهدامة ، وتصبح سيرتهما مضغة في الأفواه ، وحتى يحولوا بين المرجفين الذين لا هم لهم سوى التحريض على الشر وإيقاد نار الفتنة والشحناء . (١٠٠٤)

إن كثيراً من المشكلات المتفاقمة التي تهدم البيوت أساسها شيء صغير يكبر في غياب الحكمة وعدم التعقل وسوء تصرف الأهل والمحيطين بالزوجين . وصدقت الحكمة القائلة : معظم النار من مستصغر الشرر . وكم من شر خطير يمكن إطفاءه والتغلب عليه بالحكمة وحسن التصرف وصدق النية ، وإخلاص الضمير .

نصائح للإصلاح

وهناك نصائح يمكن أن يهتدى بها في مجال الإصلاح بين الزوجين قبل استفحال الخطر .

فمثلاً إذا استعصى على أعضاء الأسرة القضاء بأنفسهم على ما شجر من خلاف فعليهم ألا يركبوا رءوسهم ، وأن يحصروا خبره في أضيق الحدود ، وأن يلجئوا إلى قرابتهم الأقربين ، أو من عرفوا بالوفاء وحب الخير ، ليستعينوا بهم على حل مشكلاتهم وحسم أدوائهم وإطفاء الفتنة وإصلاح ذات البين ،

(١٠٠٤) مركز الأسرة في الإسلام للمستشار أحمد خيرت ص ٨٣ : ٨٥ - مع الاستعانة بفتاوى الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ص ٣٠٧ الطبعة السابعة سنة ١٩٧٤

الاسلام والأسرة

خطر اللجوء إلى المحاكم .

أما الإسراع إلى أبواب المحاكم فإنه كالكى لا يكون إلا آخر الدواء إن صح أنه دواء .

والواقع أن التقاضى فى أمور الأسرة لا يرجى من ورائه أى خير لبقاء الأسرة ، فليس من شأنه إلا إيغار الصدور وفتح الجراح وتكسير النصال على النصال ، ونشر السوءات ، وخلق الأكاذيب ، فتبلغ الهوة أعمق أغوارها ، ويتسع الخرق على الراقع .

وإنه ليخطيء أكبر الخطأ من يزن أمور الأسرة بموازين الحقوق الأخرى ، ويجريها على وتيرة واحدة ، فأمور الأسرة متى اجتازت نطاقها الخاص إلى دور المحاكم قل أن تسلم من الانهيار .

ولقد أدركنا الناس وقد وقرت جميع هذه المعانى فى نفوسهم ، فهأكنت تجد أى أثر لخصومة فى شئون الأسرة ممن يعتزون بكرامتهم ، ويحتفظون بالآداب الدينية ومكارم الأخلاق ، أو من يحرصون على استدامة العشرة والإبقاء على كيان الأسرة ، وما كنت تجدها إلا فى طائفة لم تفقه نفوسهم هذه المعانى النبيلة ، وكان لها من وضعها فى الحياة ما يبعد بها عن إدراك هذه المكارم . . .

فإذا ما أردنا بالأسرة خيراً ، وإذا ما أردنا أن يكون بناء مجتمعنا من لبنات سليمة بالقدر المستطاع فعلينا أن نعالج أمور الأسرة فى غير دور التقاضى ، وعلينا أن نسرع فى الأخذ بأسباب الإصلاح .

وهناك أمور يمكن أن تكون حسنة فى هذا المجال . منها :

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أولاً : إنشاء مجالس للأسر فى جميع القرى والأحياء ، يكون تشكيلها ملائماً للبيئات المختلفة ، وتقوم ببحث أسباب الخلاف وإصلاح ذات البين ، وتشير بما يتبع فى شأن النزاع - إذا استعصى على الطرق الودية .
ثانياً : لا يرفع إلى القضاء أى نزاع يتعلق بالأسرة إلا إذا كان قد عرض على المجلس المختص وتوضع أعماله كاملة بين يدى القضاء ليستطيع الفصل فيها على وجه السرعة^(١٠٠٥)

أسباب الشقاق فى الأسرة .

الشقاق فى الأسرة ينشأ عن علل وآفات كثيرة متنوعة .

● منها ما يكون بين أهل القرى ، ومنها ما يكون بين أهل الحضر ، ومنها ما يصيب كلا من الفريقين ، ومنها ما يفسد فى الطبقات المستنيرة والثقفة أكثر من سواها ، ومنها ما يرجع إلى الزوجة وحدها ، ومنها ما يرجع إلى الزوج وحده ، ومنها ما يرجع إليهما معا ، ومنها ما يرجع إلى غيرهما .
وعلى من يريد الإصلاح حقاً أن يتبع هذه الآفات فيسبر غورها ويحلى أمرها . . . وأن ينظر فى خير ما تعالج به على ضوء التجارب السليمة مهتدياً بهدى الكتاب العزيز والسنة النبوية وما اشتملا عليه من الأصول المحكمة ، وما ورد بهما من الآداب ومكارم الأخلاق .

● وفى طليعة أسباب الشقاق مافشا فى جميع الطبقات ، وصار أمره معروفاً ، وهو أن بعض الأزواج انحرف عن المقاصد السامية التى تقصد من الزواج فطرة وديناً وخلقاً ، ونظروا إليه على أنه صفقة تجارية لا يعنهم فيها سوى

(١٠٠٥) الأسرة فى التشريع الإسلامى . محمد أحمد فرج السهورى ص ١٣٨ : ص ١٤٣

الاسلام والأسرة

ثراء الزوجات وأهلهن ، وما يكون لأصهارهم من الجاه والنفوذ وما إلى ذلك . مما يرمون من ورائه أن يكفل لهم عيشا ناعما وينصل بهم إلى المناصب ورفيع الدرجات وزيادة المرتبات إلى غير ذلك من الأغراض . .

فإذا لم يصلوا إلى أهدافهم ، أو أحسوا أن هذا الزواج استنفد مقاصده ثارت ثائرتهم ، وشهروا ما بأيديهم من سلاح الإيذاء والشقاق فاختلفوا العيوب وانتحلوا الأباطيل ، لا يتقون الله فيما يفعلون ، ولا يبالون بمكارم الأخلاق ، ولا يرقبون في أسرهم عهدا ولا ذمة بغية الوصول إلى أهدافهم ، أو فرارا من الواجبات والتبعات التي عليهم ، أو بغية الخروج من صفقاتهم بغير خسران ، وليتمكنوا من اللحاق بقناص أخرى . . وما لمثل ذلك شرع الزواج ، بل شرع ليكون وسيلة إلى أسرة تكفل لأهلها السكن والمودة والتراحم ، ويقوم ربها بما عليه من تبعات إزاءها .

ولا ضير على الزوج إذا استهدف بزواجه أغراضا مادية على شريطة ألا يكون ذلك سببا في تهديد كيان الأسرة وإهدار المقاصد الأساسية ، والاتجاه أولا وآخرا إلى هذه المطامع وحدها ، والاتجاء في تحقيقها إلى الشقاق ومصائبه ، فإن هذا مما تأباه الفطرة السليمة ، ويمقته الدين ولا يرضى عنه ذو خلق كريم .

فمن الذى يرضى عن صنيع من يتزوج امرأة طمعا فى مالها ، فإذا ما أمسكت عليه مالها عمد إلى سلاح الشقاق ، وتفنن فى أنواع الضرر والأذى لها ؟

ومن الذى يرضى عن من يطمع فى معونة مالية تأتية من صهره كل شهر لينفق منها على أسرته ، ويدخر ماله ، أو ينفقه على نفسه خاصة ، فإذا

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لم يصل إليه منه ما كان يرجوه عمد إلى ابنته فأذاقها من صنوف الإيذاء ما شاء الله أن يكون ، مع أنه لا ينقم منها شيئاً ، لا في دين ولا في خلق ؟ ومن ذا الذى يرضى عمن يصهر إلى صاحب النفوذ طمعاً في منصب حكومى أو في عمل آخر سواء ، حتى إذا ظفر به تنكر للرابطة المقدسة ، واتخذ الشقاق وسيلة للإفلات منها ؟

ومن ذا الذى يرضى عمن يطلب من أصهاره أن يعاونوه في الوصول إلى غرض من الأغراض ، فإذا لم تسعدهم الظروف أو كان شيء من تقصير فلابتهم عنده الويل واليبور ؟

هذا قليل من كثير مما يجنيه المتجرون في الزواج ، وهؤلاء قد نبذوا دينهم وراءهم ظهرياً ، ولو أنهم آمنوا واتفقوا لتدبروا معنى قوله - تعالى -

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَقْضُوا لَهُنَّ إِنْ تَزَوَّجْتُمْ مِنْهُنَّ مَتْرَفًا وَلَا تَنْكِحُوا أُمَّهَاتِكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَأْتِ بِفَحِشَةٍ مَبِينَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (١٠٠٦)

ولو أنهم اهتموا بهديه - عليه الصلاة والسلام - لكانت لهم الهداية المثلى قال صلى الله عليه وسلم : « من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله إلا ذلاً ، ومن تزوجها لما لها لم يزد الله إلا فقراً ، ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله إلا دناءة » (١٠٠٧)

(١٠٠٦) النساء ١٩

(١٠٠٧) مجمع الزوائد كتاب النكاح ج ٤ ص ٢٥٤ ، وفيه « ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله إلا دناءة » وبقية الحديث : « ومن تزوج امرأة ليغض بصره ، ويحصن فرجه ، ويصل رحمه بارك الله له فيها وبارك لها فيه » والحديث في جمع الجوامع للسيوطى برقم ٢٠٩٥١ ج ٤ ص ٣٩٢

الاسلام والأسرة

وإذا كانت المسئولية الكبرى عن هذه الآفة الاجتماعية تقع أول ما تقع على هؤلاء ، فإنها ولا ريب واقعة أيضا على الزوجات وأوليائهن ، وعلى ذوى الرأى والمكانة فى البيئة التى يعيشون فيها .

فعل الزوجات وأوليائهن ألا يغتروا بالمظاهر الخداعة ، وألا يتقادوا لشیطان العجلة ، وأن يعمدوا إلى الروية والبحث وعلى من خُدعوا بعد كل هذا أن يقفوا من البداية موقف الحزم والعزم مهما كانت النتيجة .
● ومن أسباب الشقاق ما يكون عليه بعض الأزواج من الصلف والخشونة فى المعاملة دون مبرر إلا الإغراق فى حب السيادة وإظهار الرياسة . وصاحب هذه الآفة واحد من رجلين - إما أنه فظ غليظ القلب لا يعرف الرفق ، ولا يأبه بما ينال الآخرين من أقواله وأفعاله .

وإما أنه زوج يحس من نفسه نقصا ذاتيا ، فيدفعه مركب النقص إلى العمل على ستر هذا النقص من طريق الظهور بمظهر الجبروت ، وأنه الرئيس المطلق لأسرته ، ولا معقب لرایه .

ويلاحظ أن الكثير من الزوجات اللاتي هجرن بيوتهن ولجأن إلى المحاكم ليخاصمن أزواجهن فى التفقات وغيرها - لم يكن ذلك فى واقع الأمر ناشئا عن تقدير أو امتناع عن إنفاق ، بل هو ناشئ عن القضاة والغلظة والعنف فى المعاملة .

وقضايا التطبيق للضرر تقوم أكثر ما تقوم على إساءة العشرة وما يكون عليه الأزواج من استبداد .

ومن أعجب هذه الخصومات ما ينشأ عن مسلك زوج لا تنقصه روابط المودة والمحبة ، ولا ينقم من زوجته أمراً له خطره ، ولا يتجه إلى الانفصال

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولا يفكر فيه ، ولكنه مولع بمقتها وإهانتها فى ناحية بعينها فأهلها ، وهم فى الذروة بين الأسر الكريمة لا وزن لهم فى نظره ، وهو مغرم بإعلان ذلك لها كلها سنحت الفرصة ، وتوجيه الإهانات الموجعة لها فى الاجتماعات الخاصة ، لا لشيء إلا للتأفة من الأمور ، وقد يسىء إليها فى محضر من الناس لا يرمى شعورها ، ولا يحترم علاقتها الزوجية .

وهذه الآفة بشقيها من الأدواء الاجتماعية التى لا يرضى عنها الدين الإسلامى الذى يدعو إلى الرفق والرحمة يقول للنبي الكريم - ﷺ - حضاً لأمته على الناسى به والتخلق بأخلاقه ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ (١٠٠٨) ويتبرأ من الأذى وأهله فيقول ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ (١٠٠٩)

ويقول نبي الأمة - فيما رواه الصحيحان - : « من يحرم الرفق يحرم الخير كله » و « إن الرفق لا يكون فى شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه » . وقد أمر النبي - ﷺ - الناس بمراعاة الرفق فى معاملة النساء فقال لهم : « الله الله فى النساء » « ألا واستوصوا بالنساء خيرا » « أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا ولطفهم بأهله »

وعلاج هذه الآفة وما ينشأ عنها كما يجب على أصحابها أنفسهم - يجب

(١٠٠٨) آل عمران ١٥٩

(١٠٠٩) الأحزاب ٥٨

الاسلام والأسرة

على الخاصة والعامة كل بقدر ما يستطيع ، وعلى من ابتليت بزواج مصاب بهذا الداء أن تروضه وتسوسه بالحكمة والموعظة الحسنة ، وألا تنزل إلى ما نزل إليه .

ومن أسباب الشقاق أيضاً :

ما يثار من غيرة قد تكون ممقوتة ، ومن شك قد يعرض الأسرة للانحيار ، وذلك إذا كانت الغيرة مبنية على غير أساس ، وكان الشك بدون أسباب ، فإن ذلك قد يدفع إلى هدم الأسرة ، وربما دفع إلى ارتكاب الجرائم الشنيعة التي تعصف بالأسرة عصفاً تاماً ، وتقضي على صفاتها بالحرمان والتشرد . والغيرة أصلها شريف إذا كانت معتدلة ، أما إذا تجاوزت حدها أصبحت ممقوتة ، والشئ إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده ، والاعتدال في الغيرة يكون باجتناب إثم الظن وترك تجسس بواطن الأمور دون داعٍ إلى ذلك ، ويكون بالابتعاد عن الظن والجري وراء الأنباء المدسوسة من ذوى الأغراض السيئة دون تثبت أو ترؤف . كما يكون بعدم التغافل عن مبادئ الأمور التي تخشى عواقبها وتكون مزلفة من مزالق الأخلاق ، وذريعة من ذرائع الفساد التي تحجب المبادرة بإحكام سدها ، مع معالجة الأمر كله في حكمة واتزان . فإذا اكتملت هذه المعاني كانت فضيلة ، أما إذا اختل منها شيء كانت رذيلة .

ومن أمثال الغيرة المذمومة ما يحدث من بعض الرجال إزاء زوجته الصالحة الكريمة المحافظة للغيب ، فهو يحجر عليها أن تزور أو تزار وإن كانت زيارة الأكرمين ، ولا يطيق أن يرى نافذة مفتوحة في بيته ، فجميع

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

التوافد موصدة بإحكام ، وهو يغلُق الباب حين يخرج بإحكام ويضع المفاتيح فى جيبه ، وحين يعود يبادر الظن السئ إلى ذهنه ، فيفتش زوايا البيت خشية أن يكون هناك من يتوارى خلف جدار أو تحت فراش . ولا يطبق أن يناقشه أحد فى هذا التصرف المشين . لأنه يتذرع بأن الغيرة من حقه ، وأن الله يغار والمؤمن يغار .

ولكن الغيرة المشروعة ليست تلك الغيرة التى يغارها ، وإنما تلك وسواس من الشيطان ، وظن سئ جرّمه الدين .

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^(١٠٠)

ويقول النبى - صلى الله عليه وسلم - : « إن من الغيرة غيرة يبغضها الله - عز وجل - وهى غيرة الرجل على أهله من غير رية »

ويقول الإمام على - كرم الله وجهه - : لا تكثر الغيرة على أهلك فترمى بالسوء ..

وربما جاءت الغيرة الطائشة بسبب كلمة من واش كاذب يريد أن يكيد لهذه الأسرة البائسة المنكوبة ، ولمثل ذلك يجب أن نتأمل قوله - تعالى -

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيءٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهْلِكِهِمْ
فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ تَنِيدِينَ﴾^(١٠١)

وقد تأتى هذه الغيرة نتيجة تفريط من الزوج فى بادئ الأمر وذلك مثل

(١٠٠) الحجرات ١٢

(١٠١) الحجرات ٦

الاسلام والأسرة

الزوج الذى يغشى بزوجه الأندية والملاهى ، ويترك لها الحبل على الغارب ، فإذا ما عادا إلى ماؤهما أخذ يحاسبها على النظرة لهذا والابتسامة لذلك ، ثم تقوم بينها قائمة الشقاق الذى قد ينتهى ثم يعود إلى مثل ماكان أولاً بأسبابه ونتائجه .

وكذلك الزوج الذى يفتح باب بيته على مصراعيه لأصدقائه ومعارفه ولا يتأثم من اختلافهم إلى منزله فى غيبته ، حتى إذا ساءت السمعة وفاحت الرائحة أفاق من غمرته وأخذ يغار ويحتد ويشدد ، ويشاقق ويغاضب . ومن أسباب الشقاق أيضاً الشح والبخل . وهذا داء وبيل ومرض خطير ، وقد حذر الإسلام من البخل ونُقِر منه ، قال - تعالى -

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَّهُمْ آلَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ (١٠١٢)

وقال - صلى الله عليه وسلم - : « شر ما فى الرجل شح هالع وجبن خالع »

وقال : « خصلتان لا يجتمعان فى مؤمن : البخل وسوء الخلق »
وكان النبى - صلى الله عليه وسلم - يستعيز من البخل فيقول : « اللهم إني أعوذ بك من البخل وأعوذ بك من الجبن وأعوذ بك أن أرد إلى أرذل العمر »

لقد دعا الإسلام إلى أن ينفق الرجل على أسرته بما أعطاه الله ، وأن يراعى الاعتدال فى الإنفاق : قال تعالى

(١٠١٢) آل عمران ١٨٠

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ (١٠١٣)

وخاطب القرآن المسلمين قائلًا :

﴿ أَتَسْكُنُونَهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُمْ لِأُضْيَانِكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ (١٠١٤)

وقال :

﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُتَّقِ اللَّهَ فَمَا لَهُ أَنْ يُكَلِّفَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَنْهَاجًا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ (١٠١٥)

وقال عليه الصلاة والسلام : « أول ما يوضع في ميزان العبد نفقته على

أهله »

وقال : « أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله »

واعتبر هذا الإنفاق عملاً مبروراً له ثواب وجزاء فقال : ما أنفق المرء على

نفسه وولده وأهله وذوى رحمه وقرابته فهو له صدقة »

فالإنفاق على الأسرة من طباع الكرماء المعتدلين ، والتقتير عليها من

طباع المنحرفين الممقوتين .

وللشع أسباب منها ما يكون بدافع الانتقام من الأهل والولد ، فهذا رجل

أحس من زوجته عتاً وتمرداً ، أو لمس من ولده إهمالاً وعقوقاً فهو يحاربهم

بسلح الشع والتقتير .

(١٠١٣) الإسراء ٢٩

(١٠١٤) الطلاق ٦

(١٠١٥) الطلاق ٧

الاسلام والأسرة

ومنها ما يكون بدافع الاستهتار كذلك الذى يتلى بحب الشهوات مع التحلل من المسئوليات ، فهو ينفق ماتصل إليه يده فى شهواته من قمار أو شراب أو مخدرات ويغفل عمن وضعهم الله أمانة تحت يده من زوجة وولد فهو يحرمهم من المال ، ويؤثر شهوته عليهم .^{*} ومنها ما يكون بسبب حب المال والرغبة فى جمعه واكتنازه ، فالمال ليس وسيلة فى نظره ، ولكنه غاية الغايات ، لاتعدل لذة جمعه وإمساكه عنده لذة أخرى .

والشح على الأهل والولد إن كان مصدره الرغبة فى العقاب ، أو كان ناشئاً عن الشهوات فهو مرض يمكن علاجه ، أما إذا كان ناشئاً عن حب المال واكتنازه فإنه داء وبيل لاتنفع فيه موعظة ولا يجدى بشأنه نصح ، وعلاجه عسير . ولذلك ذهب بعض الأئمة إلى وجوب الحجر على صاحب هذا الداء كالسفيه سواء بسواء ، ليتولى من يقوم على ماله الإنفاق عليه وعلى أهله وذويه بالمعروف . (١٠١٦)

كيف تتم الفرقة ؟

تتنوع الفرقة بين الزوجين إلى نوعين :

أحدهما الطلاق ، والآخر الفسخ .

وتكون الفرقة طلاقاً إذا أوقعها الزوج أو من ينوب عنه إنهاء لعقد الزواج .

(١٠١٦) راجع فى ذلك الأسرة فى التشريع الإسلامى للأستاذ محمد أحمد مرج السنبورى ص ١٦٠ الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية وما بعدها ١٩٨٥

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وتكون فسخاً إذا كان المراد هو نقض العقد بسبب خلل فى إنشائه أو أمر يمنع بقاءه ، وذلك كالنفريق لعدم الكفاءة ، أو النفريق لطرد حرمه المصاهرة ..

حكمة مشروعية الطلاق

لقد حث الشرع على وجوب التروى حول اختيار كل من الزوج والزوجة ، وربما لا يمكن الظروف من ذلك ، أو قد يطرأ على العلاقة الزوجية ما يحول بينها وبين الاستمرار ، لذلك جاءت الشريعة الإسلامية بإباحة الطلاق مخرجاً من الضيق ، وفرجاً من الشدة ، فى زواج لم يحقق ماأراده الله - سبحانه - من شرع الزواج وهو المودة والسكن والرحمة المتبادلة والتعاون فى الحياة .

وقد تنبه علماء الغرب إلى حكمة الطلاق فى شرع الإسلام ، وأدركوا عظمة المشرع حين أباحه - فقال الفيلسوف الانجليزى « بتمام » فى كتابه - « أصول الشرائع » (١٠١٧) - : لو ألزم القانون الزوجين بالبقاء والاستمرار على ما بينهما من جفاء لأكلت الضغينة قلوبهما ، وكاد كل منهما للآخر ، وسعى إلى الخلاص منه بأى وسيلة ممكنة ، وقد يهمل أحدهما صاحبه ، ويلتمس متعة الحياة عند غيره ، ولو أن أحد الزوجين اشترط على الآخر عند عقد الزواج ألا يفارقه ، ثم حل بينهما الكراهة والخصام محل الحب والوثام لكان ذلك أمراً منكراً ، مخالفاً للفطرة ومجافياً للحكمة .

(١٠١٧) ترجمة فتحي باشا زغلول ، والنص المنقول ج١ ص١٦١ ، نقلاً عن الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية فى الفقه والقانون لذكربا البرى ص١٤٢

الاسلام والأسرة

وإذا جاز وقوع هذا بين شابين متحابين غرهما شعور الشباب فظنا ألا افتراق بعد اجتماع ولا كراهة بعد محبة ، فإنه لا ينبغي اعتباره أمراً يمكن أن يكون شرعاً يوافق طباع الناس .

ولو وضع المشرع قانوناً يحرم فض الشركات ، ويمنع رفع ولاية الأوصياء وعزل الشركاء ومفارقة الرفقاء لصاح الناس : هذا ظلم مبين . وإذا كان وقوع النفرة واستحكام الشقاق والعداء ليس بعيد الوقوع ، فأى الأمرين خير ؟ ربط الزوجين بحبل متين لا يمكن حله لتأكل الضغينة قلوبهما ويكيد كل منهما للآخر ؟ أم حل ما بينهما من رباط وتمكين كل منهما من بناء بيت جديد على دعائم قوية ؟

الآ ترى أن استبدال زوج بآخر خير من ضم خليلة إلى امرأة مهملة أو عشيق إلى زوج بغيض ؟

وصدق الله - تعالى - إذ يقول : « وإن يترفقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعاً حكيماً » (١٠١٨)

رأى العقاد في ذلك

ويتحدث العقاد عن مسألة الطلاق في الإسلام ، فيشير إلى أن الطلاق ليس بدعاً في شريعة الإسلام فقد كان مقررراً في المجتمعات الأولى لأنه من عادات الفطرة ، ولم يتدخل المجتمع قديماً في مراسم الطلاق إلا بعد فترة طويلة ، لقد تقرررت مراسم الطلاق في شريعة العبرانيين ، واستمرت إلى ما بعد ظهور المسيحية ، حيث تقيد الطلاق بقيود وثيقة ، جعلت كثيراً من

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الناس يتمردون عليها ، حتى لقد تحول كثير من المسيحيين فى القارتين الأوروبية والأمريكية إلى نظام قانونى يجيز ثلاثة أحوال فى حكم الطلاق ، وهى إلغاء عقد الزواج ، والفرقة بين الزوجين ، والفصل بينهما مع بقاء الصفة الشرعية للزواج .

ويتحدث العقاد عن حكمة الطلاق فى شريعة الإسلام فيقول :
شريعة القرآن الكريم فى مسألة الطلاق شريعة دين ودنيا ، وكل ما اشتملت عليه تابع لما شرع له الزواج من المصلحة النوعية والمصلحة الاجتماعية وفى هذه الشريعة القرآنية تتوافر جميع الرخص المفيدة التى لجأت إليها الحضارة لتيسير العلاقة بين الزوجين مع المحافظة على الآداب الاجتماعية .
إن الشريعة الإسلامية تنظر إلى طبائع الرجال والنساء ، وتتجنب التشديد الذى لا يجدى شيئاً فى المحافظة على قداسة الزواج ، ولكنه يلجئ الزوجين إلى الحيلة للتخلص منه أمام القانون ، وإن كانت أظهر من أن تنفعهم فى التخلص منه أمام الناس .

الطلاق فى الإسلام مشروع ولكنه أمر مكروه ، لأنه أبغض الحلال إلى الله كما قال النبى - صلى الله عليه وسلم -

ويدفع هذا الأمر بما يستطيع من عمل الزوج والزوجة ، وعمل الأسرة والقادرين فى هذا الأمر على الهداية والإصلاح ، فإذا أحل بعد إستنفاد الوسائل المستطاعة فما من حل آخر يغنى عنه ، وما من تحریم له إلا وهو أشد قسوة وأقل نفعاً من التحليل .

فعلى الرجل أولاً أن يراجع نفسه إذا أحس النفرة من زوجته عسى أن

الاسلام والأسرة

يكون في الصبر على هذه النفرة العارضة خير لا يعلمه ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ (١٠١٩) فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٢٠﴾ فإذا عجز عن مغالبة هذه النفرة العارضة فلا يتعجل بالطلاق البائن ، وليبدأ بطلقة راجعة ، يعتمزها بالنية البينة ، ولا يؤخذ فيها باللغو الذي تجرى به الألسنة على غير قصد من قائله . ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ فَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَعَفُوًّا عَلَيْكُمْ﴾ (١٠٢٠)

وقد كانت الزوجة التي يقسم زوجها أن يهجرها تنزوي في بيته أو في بيت أهلها ، وتظل على هذه الحالة معلقة لا تأوى إليه ، ولا تخرج من عصمته إلى غير أجل محدود فأوجب القرآن الكريم على الزوج أن يثوب إليها في أمد محدود وهو أربعة أشهر ، تهدأ فيها سورة الغضب ، ويعاود فيها الرجل طوية نفسه ، عسى أن يستجد لعشرته الأولى حنينا طغت عليه النفرة في ساعة الغضب أو الفتنة ، وعسى أن تظهر الأمومة المستكنة ، فتربط بين الأب والأم برباط ويعز عليها أن يبتز وينقصم إلى غير رجعة .

فإن طالت المهلة شهرا بعد شهر ولم يتغير مافي النفوس فالت في الطلاق إذن إنما يشرعه القرآن الكريم رحمة بالمرأة المعلقة لكيلا يسومها الرجل بأن يرتنها بعقد الزواج ويطلق ارتئانها نكايه لها ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلِّقُونَ مِن كَيْسَاتِهِمْ رَبْعُ شَهْرٍ فَإِنْ فَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (١٠٢١) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ

(١٠١٩) النساء ١٩

(١٠٢٠) البقرة ٢٢٥

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

سَمِيعٌ عَلَيْهِ  (١٠٢١)

﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ يُعْتَرَفُ بِهِ أَوْ تُنْفِرُ بِهِ بِإِحْسَنٍ وَلَا يُحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَاءَةٍ مَتًى ثُمَّ تَوْهَنَ شَيْئًا﴾ (١٠٢٢)

وهذه الآية تحفظ للمرأة حقها فى المال والحرية ، فلا يحل للرجل أن يمسك عنها شيئا من صداقها ، ويحق لها أن تأبى العودة إليه إذا راجعها قبل الطلقة الباتة ، وعليها إذن أن تنزل عن الصداق المتأخر ، لأنها خليفة أن تعفيه من واجب الزوج ، وهى تعفى نفسها من واجبها .
وينبغى قبل البت بالطلاق البائن أن تتقدمه الوساطة بالصلح والمشاورة بين الأهل والأقربين .

وما من وسيلة تنجح فى اجتناب الفرقة بين الزوجين لم ينصح بها القرآن الكريم لكل منهما ، فيما يطلب من الرجل أو يطلب من المرأة وترجى منه الفائدة فى الواقع ، فإذا نفدت حيلة المراجعة وانتظار المهلة ، وبطلت مساعى الصلح بين الأهل والأقارب ، وأسفرت تجزئة الطلقة الراجعة مرة بعد مرة عن قلة اكتراث من الزوجين وإصرار على الفراق ، فليس فى الزواج إذن بقية تحمى من الطلاق ، ولعل الطلاق يومئذ أرحم بالمرأة من علاقة منغصة تربطها برجل يجفوها ويبخل عليها بقوتها ، ويتمنى لها الموت ليتعد عنها ، إذ كانت عشرتها غلا فى عنقه لا يفصمه غير الموت ، ولا إيذاء فى هذا الطلاق للزوج ولا للزوجة ولا للمجتمع ، إذ لا بقاء حيثئذ لشيء يصح أن

(١٠٢١) البقرة ٢٢٦ ، ٢٢٧

(١٠٢٢) البقرة ٢٢٩

الاسلام والأسرة

يسمى بالزواج^(١٠٢٣) .

الطلاق . مفهومه

الطلاق في اللغة إزالة القيد ، والتخية ، تقول : أطلقت إبل وأطلقت

أسيرى .

وفي اصطلاح الفقهاء : إزالة النكاح الذى هو قيد معنوى^(١٠٢٤) .

وقيل : هو حل رابطة الزواج وإنهاء العلاقة الزوجية .

وقيل : الطلاق في اللغة حل القيد سواء كان حسيا كقيد الفرس وقيد

الأسير ، أو معنويا كقيد النكاح وهو الارتباط الحاصل بين الزوجين - وكان

الطلاق مستعملا في الجاهلية في الفرقة بين الزوجين ، فلما جاء الإسلام أقر

استعماله في هذا المعنى بخصوصه ، مع تفاوت يسير في بعض عبارات

الفقهاء لما يترتب على ذلك من تفاوت في بعض الأحكام ، ولهذا عرف في

الاصطلاح بأنه إزالة النكاح ، بلفظ مخصوص^(١٠٢٥) .

وقيل : الطلاق رفع قيد الزواج الصحيح في الحال أو في المال .

- أى الاستقبال - بلفظ يفيد ذلك ، أو بما يقوم مقامه من كناية أو

إشارة^(١٠٢٦) .

(١٠٢٣) المرأة في القرآن لعباس عمود العقاد ص٩٣ وما بعدها ط نهضة مصر .

(١٠٢٤) الاختيار لتعليل المختار ج٣ ص١٢١

(١٠٢٥) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٢٤٩

(١٠٢٦) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية ص١٤٣

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

حكم الطلاق ودليل مشروعيته :

الطلاق أمر مشروع بالكتاب والسنة والإجماع ، وهو ضرب من المعقول .

أما الكتاب فلقوله تعالى « فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة » (١٠٢٧) ولقوله - تعالى - « الطلاق مرتان » (١٠٢٨) .

وأما السنة فلقوله - صلى الله عليه وسلم - « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والصبي » (١٠٢٩) ، ولقوله - صلى الله عليه وسلم - « أبغض المباحات إلى الله الطلاق » (١٠٣٠)

وعلى وقوعه انعقد الإجماع ولأن استباحة البضع ملك للزوج على الخصوص ، والمالك الصحيح يملك إزالة ملكه . كما فى سائر الأملاك ، ولأن مصالح النكاح قد تنقلب مفسد ، والتوافق بين الزوجين قد يصير تنافرا ، فالبقاء على الزواج حيثئذ يشتمل على مفسد من التباغض والعداوة والمقت وغير ذلك ، فشرع الطلاق دفعا لهذه المفسد ، ومقى وقع لغير حاجة فهو مباح ولكنه مبغض ، لأنه قاطع للمصالح ، وإنما أبيحت الواحدة للحاجة ، وهى الخلاص على ما تقدم ، وفى الحديث « ما خلق الله تعالى مباحا أحب إليه من العتاق ، ولا خلق مباحا أبغض إليه من الطلاق » (١٠٣١) .

(١٠٢٧) الطلاق ١

(١٠٢٨) البقرة ٢٢٩

(١٠٢٩) سنن الترمذى ١١٩١

(١٠٣٠) تلخيص الخبير لابن حجر ٢٥/٣

(١٠٣١) نصب الرأى للزيلعى ٢٣٥/٣

الاسلام والأسرة

وأى إنسان أراد أن يفسد ما بين الزوجين من علاقة فهو فى نظر الإسلام خارج عنه ، وليس له شرف الانتساب إليه ، يقول الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - « ليس منا من خيب - أى أفسد - امرأة على زوجها » (١٠٣٢) .

وقد يحدث أن تحاول إحدى النساء الإفساد بين زوج وزوجته لتحل محلها ، فالإسلام ينهى عن ذلك أشد النهى . . . فعن أبى هريرة رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم : قال : « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحتها ولتنكح ، فإنما لها ما قدر لها » (١٠٣٣) .

والزوجة التى تطلب الطلاق دون مقتضى أو سبب تحرم عليها رائحة الجنة - فعن ثوبان أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « أيا امرأة طلبت من زوجها طلاقا من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة » (١٠٣٤) . وقد اختلف الفقهاء فى حكم الطلاق ، أى فى الوصف الشرعى له ، والأصح من هذه الآراء رأى الذين ذهبوا إلى حظره إلا الحاجة ، وهؤلاء هم الأحناف والحنابلة واستدل هؤلاء بقول النبى - صلى الله عليه وسلم - لعن الله كل ذواق مطلق (١٠٣٥) ولأن فى الطلاق كفرا للنعمة التى أنعم الله بها على الزوج بالزواج ، وكفران النعمة حرام ، فلا يحل الطلاق إلا لضرورة ،

(١٠٣٢) سنن أبى داود ٢١٧٥ - المستدرک ٢ / ١٩٦

(١٠٣٣) سنن أبى داود ١٧٦ - فتح الباری ١١ / ٤٩٤

(١٠٣٤) سنن ابن ماجه ٢٠٥٥ مسند أحمد ٥ / ٢٧٧ - المستدرک ٢ / ٢٠٠

(١٠٣٥) فقه السنة ٢ / ٢٤٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ومن الضرورات التى تبيحه ارباب الرجل فى سلوك زوجته ، أو أن يستقر فى قلبه عدم اشتهاها ، فإن الله مقلب القلوب ، فإن لم تكن هناك حاجة من ذلك تدعو إلى الطلاق يكون الطلاق حينئذ كفرا للنعمة وسوء أدب من الزوج ، فيكون الطلاق مكروها محظورا^(١٠٣٦) .

وقد فصل الحنابلة حكم الطلاق فقالوا : هو على خمسة أضرب . الأول : واجب ، وهو طلاق المولى - اسم الفاعل من آلى - وذلك بعد التبرص أربعة أشهر إذا أبى الرجوع .

وكذلك طلاق الحكيم فى الشقاق إذا رأيا ذلك .

الثانى مكروه ، وهو الطلاق دون حاجة إليه ، وقال بعضهم : بل هو محرم : لأنه ضرر بنفسه وزوجته والإسلام يقول : لا ضرر ولا ضرار^(١٠٣٧) .

الثالث : مباح ، وهو عند الحاجة إليه لسوء خلق المرأة وسوء عشرتها والتضرر بها وعدم حصول الغرض من الزواج .

الرابع : مندوب إليه ، وهو عند تفريط المرأة فى الحقوق الواجبة عليها مثل الصلاة ونحوها ، ولا يمكنه إجبارها عليها ، أو تكون امرأة غير عفيفة .

وقال الإمام أحمد : لا ينبغى إمساك مثل هذه المرأة ، لأن فى إمساكها

نقصا لدينه ، ولا يأمن إفسادها لفراشه ، وإلحاقها به ولدا ليس هو منه ،

ولا بأس بعضلها فى هذه الحالة والتضييق عليها لتفتدى منه قال الله - تعالى

« ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة

(١٠٣٦) المرجع السابق

(١٠٣٧) المغنى لابن قدامة ٢٩٦/٧

الاسلام والأسرة

مبينة (١٠٣٨).

الخامس : محظور ، وهو الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه ، فقد أجمع العلماء على تحريم الطلاق في هذه الحالة (١٠٣٩) .
أركان الطلاق :

وللطلاق أركان أربعة :

أحدها الزوج ، فلا يقع طلاق الأجنبية الذي لا يملك عقدة النكاح ولا يقع طلاق الرجل إذا علقه على أجنبية عنه - فلو قال : فلانة طالق إن تزوجتها ، ثم تزوجها فإن طلاقه لا يقع ، وهذا خلافا للمالكية والأحناف لقوله - صلى الله عليه وسلم - « لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق فيما لا يملك ولا طلاق فيما لا يملك » (١٠٤٠) .

ثانيها : الزوجة :

ثالثها : الصيغة - أي صيغة الطلاق - الدالة على حل عقدة النكاح صراحة ذلك كان أم كناية .

رابعها : القصد ، وذلك بأن يقصد النطق بلفظ الطلاق . وهذا ركن عند الأحناف والحنابلة (١٠٤١) .

(١٠٣٨) النساء ١٩

(١٠٣٩) المغني ١٩٧/٧

(١٠٤٠) مسند أحمد ٢/١٩٠ - سنن أبي داود ٣٢٧٤ - الترمذي ١١٨١

(١٠٤١) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ٢٥٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

شروط الطلاق :

أولا : لماذا كان الطلاق بيد الزوج ؟

لقد جعل الشارع الحكيم الطلاق بيد الزوج لحكمة سامية ، ذلك أنه هو رئيس الأسرة والملمزم بتكاليفها المالية ، ولا يقدم الرجل سوى على الطلاق إلا إذا وجد ما يدعوه إليه ، نظرا لأنه يهدم بيت زوجيته وسكنه النفسى ، ويترتب على ذلك مغارم مالية يتحملها بسبب الطلاق ، من مؤخر الصداق والمتعة والنفقة ، ومن صداق جديد لزوجة أخرى ولذلك فهو لا يقدم على الطلاق إلا بعد مراجعة دقيقة وترو شديد وبسبب دافع شديد إليه .

وليست الزوجة كذلك ، لأن عاطفتها هي المتحكمة فيها مما لا يجعلها تتروى فى أمر الطلاق كما يتروى الرجل ، وربما لو كان الأمر بيدها أوقعت الطلاق لأوى الأسباب .

ومع هذا فقد جعل الشارع الحكيم للزوجة الحق فى طلب الطلاق من القضاء إذا فقدت سعادتها فى هذه الزوجية ، وكان رفع الأمر للقضاء وسيلة للتريث وتدبر الأمر من جانب الزوجة ، كما كانت الأعباء المالية وسيلة لهذا التريث بالنسبة للزوج . (١٠٤٢)

ثانيا : شروط الطلاق : شروط يجب توافرها فى الزوج ... من الشروط التى يجب توافرها فى المطلق :

(١٠٤٢) الأحكام الأساسية ص ١٤٨ .

الاسلام والأسرة

العقل :

يجب أن يكون الزوج الذى فى يده عقدة النكاح عاقلا يعى مايقول فلا يصح طلاق المجنون ولو كان جنونه متقطعاً يأتيه مرة ويزول أخرى فإن طلق فى حال جنونه لا يقع طلاقه .

والمراد بالجنون ، هو الذى يزول عقله بسبب مرض ، فيدخل فيه المغمى عليه ، والمحموم الذى غيبت عقله الحمى فصار يهذى ، ومن زال عقله بسبب صداع شديد أو مرض . . .

أما الذى لم يزل عقله ، ولكنه يغطى ويستتر بسبب تناول مسكر أو مخدر ، فإن كان تناوله المسكر أو المخدر وهو عالم بأنها تزيل العقل فذهب عقله وطلق فإن طلاقه يقع عليه .

وإن تناولها وهو غير معتقد أنها تسكر ، أو تناولها لإيقاف ألم عنده فغاب عقله وطلق لم يقع طلاقه . (١٠٤٣)

وقال الأحناف فى ذلك : من شرائط ركن الطلاق التى ترجع إلى الزوج أن يكون عاقلاً حقيقة أو تقديرًا ، فلا يقع طلاق المجنون والصبى الذى لا يعقل ، لأن العقل شرط أهلية التصرف ، لأن به يعرف كون التصرف مصلحة ، وهذه التصرفات ماشرعت إلا لمصلحة العباد .

وأما السكران إذا طلق امرأته ، فإن كان سكره بسبب محظور بأن شرب الخمر أو النبيذ طوعاً حتى سكر وغاب عقله فطلاقه واقع عند عامة العلماء ، وعامة الصحابة - رضى الله عنهم - وعن عثمان - رضى الله عنه - أنه لا يقع

(١٠٤٣) الفقه له المذاهب الأربعة ٤ / ٢٨١ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

طلاقه ، وبه أخذ الطهاوى والكرخى ، وهو أحد قولى الشافعى (١٠٤٤) وحجة هؤلاء أن عقله زائل ، والعقل من شرائط أهلية التصرف ، والدليل عليه أنه لا تصح رده فلأن لا يصح طلاقه أولى .

وإذا شرب الدواء أو البنج الذى يسكر وزال عقله لا يقع طلاقه ولا يقع طلاق المعتوه أو المدهوش أو المغمى عليه أو النائم ، وقد روى عن النبى - ﷺ - قوله : « كل طلاق جائز إلا طلاق الصبى والمعتوه » . (١٠٤٥)

● ومن الشروط : البلوغ ، فلا يقع طلاق الصبى الصغير الذى لم يبلغ ولو كان مراهقا مميزا ، ولا يحسب عليه طلاقه حال الصغر مطلقا ولو كبر . (١٠٤٦)

وجاء فى الكافى : وأما الصبى العاقل ففيه روايتان ، إحداهما لا يقع طلاقه حتى يحتلم ، لقول النبى - ﷺ - « رفع القلم عن الصبى حتى يحتلم » ، (١٠٤٧) ولأنه غير مكلف فأشبهه الطفل .

والرواية الثانية : إن كان ابن عشر وعقل الطلاق صح طلاقه ، واختار هذه الرواية بعض الحنابلة ومنهم الخرقي ، لأنه يروى عن النبى - ﷺ - أنه قال « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله » ، (١٠٤٨) ولأنه عاقل فأشبهه البالغ .

● ومن الشروط التى يجب توافرها فى الزوج المطلق الاختيار - فلا يصح

(١٠٤٥) بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٠٠ .

(١٠٤٦) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ٢٨٣ .

(١٠٤٧) الكافى فى فقه الامام ابن حنبل ٢ / ٧٨٨ .

(١٠٤٨) صحيح الترمذى ٥ / ١٦٦ .

الاسلام والأسرة

طلاق المكره ، وإن كان في هذا الشرط تفصيل لدى المذاهب .
قال الأحناف : طلاق المكره يقع خلافاً للأئمة الثلاثة . جاء في بدائع
الصنائع : وأما كون الزوج طائعاً فليس بشرط عند أصحابنا خلافاً للشافعي
الذي قال إنه شرط .

فيقع طلاق المكره عند الأحناف ، ولكنه لا يقع عند الشافعية . وذكر
محمد بإسناده أن امرأة اعتقلت زوجها وجلست على صدره ومعها شفرة
وضعتها على حلقه ، وقالت : لتطلقني ثلاثاً أو لأنفذها ، فأنشدها الله ألا
تفعل ، فأبت فطلقها ثلاثاً ، فذكر ذلك لرسول الله - ﷺ - فقال :
« لا قيلولة في الطلاق » . (١٠٤٩)

ويشترط أن يكون الإكراه على التلفظ بالطلاق ، فإذا أكره على كتابة
الطلاق فكتبه لم يقع به الطلاق ، وكذلك إذا أكرهه على الإقرار به فأقر لم
يقع . فلو أقر من غير إكراه كاذباً أو هازلاً فإنه لا يقع ديانةً بينه وبين ربه ،
ويقع قضاء عملاً بالظاهر .

وهذا بخلاف ما إذا طلقها هازلاً فإنه يقع قضاءً وديانةً .
رأى المالكية في طلاق المكره :

قال المالكية : لا يقع طلاق المكره ، وقسموا الإكراه قسمين : إكراه على
إيقاع الطلاق بالقول ، وإكراه على فعل يلزمه الطلاق متعلقاً بحق الغير أو
غير متعلق .

(١٠٤٩) بدائع الصنائع ٣ / ١٠٠ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فأما الإكراه على إيقاع الطلاق فلا يلزمه به شيء لا قضاء ولا ديانة باتفاق ، بشرط ألا ينوى حل عقدة الزواج باطنا . فإن نوى وقع الطلاق لأن النية لا يمكن الإكراه عليها .

وإن أكره على فعل يتعلق به حق الغير ، كما إذا حلف على زوجته بألا تخرج فألزمها القاضى بالخروج لتحلف يمينا لزمتهما لحق الغير فإن يمينه يلزمه ويقع على المعتمد .

وإن أكره على فعل يترتب عليه الطلاق لا يتعلق به حق الغير ، كما إذا حلف بالطلاق ألا يدخل داراً فحمله شخص بالرغم عنه وأدخله فيها فإنه لا يلزمه الطلاق على المعتمد . (١٠٥٠)

والإكراه : الذى لا يقع به الطلاق هو أن يغلب على ظنه أنه إن لم يطلق يلحقه أذى مؤلم كالقتل ، أو الضرب قليله وكثيره ، أو السجن وإن لم يكن طويلا ، أو الصفع على القفا على ملاء من الناس وهو رجل وجيه ذو مروءة ، أو يغلب على ظنه إن لم يطلق يقتل ولده أو يلحقه أذى ، ومثل الولد الأب على الظاهر بخلاف الأخ أو العم ، ومثل التهديد بالضرب التهديد بإتلاف المال أو أخذه ولو كان يسيرا . (١٠٥١)

رأى الشافعية فى طلاق المكره :

اشترط هؤلاء لعدم وقوع طلاق المكره شروطا ستة :

(١٠٥٠) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ٢٥٦ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٦٧ .

(١٠٥١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٦٨ .

الاسلام والأسرة

- أن يهدده بالإيذاء شخص قادر على تنفيذ ما هدد به عاجلاً ، فإن لم يكن كذلك وطلق على تهديده لزمه الطلاق . فلو قال له : إن لم تطلق أضربك غداً فطلق لزمه اليمين لأن الإيذاء لم يكن عاجلاً .
- أن يعجز المكره عن دفعه عن نفسه يهرب أو استغاثة بمن يقدر على دفع أذاه عنه .

- أن يظن المكره أنه إن امتنع عن الطلاق لحقه الأذى الذي هُدد به .
 - ألا يكون الإكراه بحق ، فإذا أكره على الطلاق بحق لزمه الطلاق .
- وصورة هذه المسألة : أن يكون متزوجاً من اثنتين ، ولإحدهما حق قسم عنده ، وطلقها قبل أن تأخذ حقها ، ثم تزوج أختها فخاصمتها في حقها ، فأكرمه القاضي على تطليق أختها وردّها حتى تأخذ حقها فإن الطلاق يصح .

- ألا يظهر من المكره نوع اختيار ، كما إذا أكره على أن يطلق ثلاثاً فطلق واحدة ، أو اثنتين ، فإن الطلاق يقع . لأن القرينة دلت على أنه مختار .
 - ألا ينوى الطلاق ، فإن نواه وقع . (١٠٥٢)
- قانون الأحوال الشخصية في ذلك :

أخذ قانون الأحوال الشخصية برأى القائلين بعدم وقوع طلاق السكران والمكره ، هذا إذا سكر السكران بغير مُحَرَّم ، أما إذا كان سكره بمحرم فإن طلاقه يقع زجراً له وعقوبة ، ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة

(١٠٥٢) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ٢٥٧ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

١٩٢٩ على أنه « لا يقع طلاق السكران والمكره » (١٠٥٣) مع مراعاة القيد الذى ذكرناه .

ما يشترط فى الزوجة

ويشترط فى الزوجة أمور ..

منها : أن تكون الزوجة فى العصمة ليست بائنة منه فإن كانت بائنة منه وطلقها وهى فى العدة فطلاقه غير واقع ، ذلك أنها وإن كانت زوجته على اعتبار أنها فى العدة إلا أن الطلاق البائن أذهب ولايته عليها .

ومنها ، ألا تكون موطوءة بملك اليمين لأن الأمة لا تنطلق . (١٠٥٤)
ومنها ، أن تكون زوجةً بعقد صحيح ..

وجاء فى كتاب « فقه السنة » الطلاق لا يقع على المرأة إلا إذا كانت محلاً للطلاق ، وكونها محلاً للطلاق يتم بالصور الآتية :

- أن تكون الزوجية قائمة بينهما حقيقة
- أن تكون معتدة من طلاق رجعى أو من طلاق بائن بينونة صغرى ، لأن الزوجية تعتبر قائمة حكماً فى هاتين الحالتين حتى تنتهى العدة .
- أن تكون المرأة فى العدة الحاصلة بالفرقة التى تعتبر طلاقاً ، وذلك بأن تكون الفرقة بسبب إسلام الزوجة ورفض الزوج الإسلام ، أو يكون الزوج مؤلياً - من الإيلاء - من زوجته . فالفرقة فى هاتين الحالتين .

(١٠٥٣) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية فى الفقه والقانون ص ١٥٠

(١٠٥٤) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص ٢٥٧

(١٠٥٥) فقه السنة ٢ / ٢٥١

الاسلام والأسرة

حكم طلاق المفسوخ زواجها .

لا يقع الطلاق على المعتدة من فسخ الزواج بسبب عدم الكفاءة ، أو لنقص المهر عن مهر المثل ، أو لخيار البلوغ ، أو لظهور فساد العقد بسبب شرط من شروط صحته ، لأن العقد في هذه الأحوال منقوض من أصله فليس له وجود في العدة .

حكم طلاق المطلقة قبل الدخول .

ولا يقع كذلك الطلاق على المطلقة قبل الدخول ، وقبل الخلوة بها خلوة صحيحة لانتهاء العلاقة الزوجية بينهما ، وصيرورتها أجنبية بمجرد صدور الطلاق ، فلا تكون محلاً للطلاق بعد ذلك ، لأنها ليست زوجته ولا معتدة منه فلو قال لزوجته غير المدخول بها حقيقة أو حكماً : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . بانبت باللفظ الأول لأن الزوجية قائمة ، وكانت اللفظتان الثانيةتان لا يقع بهما شيء لأنه لإعدة لغير المدخول بها .

وقال الإمام مالك في ذلك : إذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق أنت طالق ثلاثاً فهي نسق ، أى متتابعة وراء بعضها ، فإنه يكون ثلاثاً تشبيهاً لتكرار اللفظ بالعد ، كأنه قال : أنت طالق ثلاثاً (١٠٥٦)

وقال الأحناف : من طلق امرأته قبل الدخول ثلاثاً وقعن ، لأن قوله : أنت طالق ثلاثاً إيقاع لمصدر محذوف تقديره طلاقاً ثلاثاً ، فيقعن جملة . وليس قوله : أنت طالق إيقاعاً على حدة (١٠٥٧)

(١٠٥٦) المرجع السابق

(١٠٥٧) الاختيار لتعليل المختار ٣ / ١٣١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

حكم طلاق المعتدة ثلاثاً .

ولا يقع الطلاق على المعتدة من ثلاث طلاقات ، لأنها بالطلاق الثالث بانت بينونة كبرى ، فلا معنى للطلاق حيثئذ .

شروط الصيغة

وصيغة الطلاق يشترط فيها شرطان أساسيان هما :

● أن يكون بلفظ يدل على الطلاق صراحة أو كناية .

● وأن يكون اللفظ مقصوداً .

توضيح الشرط الأول

صراحة اللفظ بأن يقول لها : أنت طالق ، والكناية أن يقول لها كلمة جرى العرف على استعمالها في الطلاق . مثل قوله : الحقى بأهلك أنت حرة ، حبلك على غاربك .

والألفاظ الكنائية لا يتم بها الطلاق إلا إذا نوى بها الطلاق فعلاً ، لأنها من الألفاظ التى تحتل معنيين ، فقوله : الحقى بأهلك أو اذهبى إلى أهلك . قد يحتمل الطلاق وخروجها من بيت الزوجية لاحقة بأهلها ، وقد يكون المقصود مجرد إبعادها عن بيت الزوجية بسبب غضبه دون أن يقصد طلاقها ، وكذلك قوله : أنت حرة قد يقصد به الطلاق ، كما قد يقصد به أنت حرة فى تصرفاتك ..

وقال الشافعية والمالكية فى ذلك : ألفاظ الكناية لا يقع بها الطلاق إلا بالنية ، ولا اعتبار لدلالة الحال عندهم .

وقال الأحناف : ألفاظ الكناية يقع بها الطلاق بالنية أو بدلالة الحال . حكم القانون فى ذلك : وقد أخذ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بمذهب

الاسلام والأسرة

المالكية والشافعية ، ونصر على أن كنايات الطلاق التي تحتل الطلاق .
وغيره ، لا يقع بها الطلاق إلا بالنية . (١٠٥٨)

حد الطلاق الصريح

وقد حدد الفقهاء مفهوم الطلاق الصريح ، فقالوا : هو ما لا يحتمل
اللفظ سواه ، بحسب الوضع في العرف . مثل قوله : أنت طالق ، أو
مطلقة - بتشديد اللام المفتوحة - أو لست على ذمتي ، ومنه لفظ نعم ، جواباً
عن سؤال صريح : هل طلقت زوجتك ؟ فيقول : نعم طلقت . ونحو
ذلك .

ومفهوم الكناية : ما يحتمل الطلاق وغيره . مثل قوله : اعتدى ، فإنه
يفهم من هذا الفعل الأمر بالعدة من الطلاق ، كما يفهم منه : اعتدى بنعمة
الله . .

وقوله : استترى . هو أمر قد يفهم منه الأمر بالاستتار لقدم أحد مثلاً .
وقد يفهم منه استترى مني لأنك أصبحت غريبة عني لطلاقي إياك .
وهكذا . .

حكم الطلاق بالفعل .

لا يقع الطلاق بالفعل دون اللفظ ، ومثال ذلك : إذا غضب رجل على
زوجته فأرسلها إلى دار أبيها ، وأرسل لها متاعها ومؤخر صداقها دون أن
يتلفظ بصيغة الطلاق . فلا يقع الطلاق . .

ولو طلقها بالنية دون أن يتلفظ لا يقع أيضاً . لأن النية شيء باطن ، وهي

(١٠٥٨) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية ص ١٥٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

من الممّ والعزم الذى لاترتب عليه أحكام قضائية .
حكم الطلاق بالكلام النفسى
الكلام النفسى هو الذى ينشئه الإنسان فى نفسه . وقد اختلف المالكية حوله .

قال بعضهم : يقع الطلاق به ، وقال بعضهم : لا يقع .
والخلاف فى إنشاء العبارة فى نفسه بأن يقول فى نفسه : امرأتى طالق .
والمتفق عليه أن مجرد النية لا يقع بها الطلاق ، وكذلك الوسوسة بلفظ الطلاق .

فإذا أنشأ صيغة الطلاق فى نفسه ، ولم يحرك بهذه الصيغة لسانه .
قال بعضهم : تطلق زوجته ، وقال بعضهم : لاتطلق ، وهو الصحيح .

التطبيق بالكتابة والإشارة .
قال بعض الفقهاء : الطلاق يقع بكل مايدل على إنهاء العلاقة الزوجية ، سواء كان ذلك باللفظ ، أم بالكتابة ، أم بإرسال رسول أم بالإشارة من الآخرس .

قال الأحناف : طلاق الآخرس يقع بالإشارة متى كانت معلومة . (١٠٥٩)
ويقع الطلاق بالكتابة ولو كان الزوج قادراً على النطق بشرط أن تكون الكتابة واضحة بينه ، كأن تكون فى رسالة موجهة إلى الزوجة بعنوانها قائلاً بصريح العبارة : أنت طالق يافلانة .

الاسلام والأسرة

فإذا كانت الكتابة غير موجهة إليها ، كأن كتب على ورقة أنت طالق أو زوجتي طالق ، فإن الطلاق هنا حكمه حكم الطلاق بالكناية لا يقع إلا بالنية . لاحتمال أن يكون الكلام موجهاً أو مقصوداً به غير التي وقعت في يدها الورقة . ولاحتمال أن يكون المقصود بالكتابة تحريب القلم أو تحسين الخط . .

متى تقبل إشارة الأخرس ؟

ولا تقبل إشارة الأخرس في الطلاق إلا إذا كان لايعرف الكتابة فإن عرفها وقدر على الكتابة لاتقبل إشارته ، بل يطلب منه الكتابة لأنها أدل على المقصود .

وقال المالكية : الإشارة المفهمة الدالة على الطلاق تقوم مقام اللفظ من الأخرس والسليم غير القادر على النطق على المعتمد .

وهي من الأخرس كالطلاق الصريح ، ومن القادر على النطق كالكناية ، فإن لم تقترن بها قرينة يقطع من عاينها أنها دالة على الطلاق وإن لم تفهمها الزوجة لبلادتها فإنها لاتعتبر طلاقاً ولو قصد بها الطلاق .
إلا إذا جرى العرف بأن هذه الإشارة طلاق فإنها تعتبر طلاقاً .

وقال الشافعية : لايقع الطلاق بالإشارة من القادر على الكلام بأى وجه وعلى أى حال ، فلا بد من التلفظ به وأن يسمع به نفسه حالة الاعتدال ، فلو فرض وتكلم به وكان سمعه ثقیلاً ، أو كان في وجود ضوضاء ولغظ فلا بد من رفع الصوت لِيُسْمَعَ وَيُسْمَعَ . وعلى ذلك فلا يقع تحريك اللسان من غير أن يسمع بما ينطق نفسه .

فإذا قالت له المرأة : طلقني ، فأشار إليها بأصابعه الثلاثة ، أو بيده أن

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

اذهبي ، أو قطع خيطاً بيده أو نحو ذلك فإنه لايعتبر طلاقاً - وذلك لأن عدوله عن اللفظ إلى الإشارة يفهم منه أنه غير قاصد الطلاق ، فلا يعتبر حتى ولو قصد بإشارته الطلاق .

أما الأخرس فتعتبر إشارته في الطلاق وغيره من العقود - سواء كان خرسه عارضاً أو مولوداً به . إلا إذا اعتقل لسانه وكان يرجى برؤه بعد ثلاثة أيام فإنه يجب أن ينتظر حتى يبرأ . (١٠٦٠)

الطلاق بالكتابة

وتقوم كتابة الطلاق مقام لفظ الطلاق بشروط :

● أن تفتن الكتابة بالنية ، فإن كتب لزوجته : أنت طالق دون أن يكون نواياً الطلاق لانطلق . لأن الكتابة كالكتابة .

● أن يكون المكتوب عليه مما تثبت الكتابة عليه ، كالورق واللوح والقماش ونحو ذلك .

● أن يكون الزوج هو الذى يكتب بنفسه الطلاق لزوجته ، فلو أمر غيره بكتابة ذلك لايعد بطلاقه حتى لو نوى ذلك ، لأنه يشترط أن تكون النية والكتابة من شخص واحد . (١٠٦١)

الشرط الثانى

والشرط الثانى من شروط الصيغة هو أن يكون اللفظ مقصوداً ، ومعنى ذلك أن يقصد بلفظه الذى ينطقه الطلاق بعينه - فإن أراد أن يقول لا مرأته

(١٠٦٠) الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٢٦١

(١٠٦١) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

أنت مخلصه مثلاً فسبق لسانه إلى قوله : أنت طالق ، فإن طلاقه لا يقع بينه وبين الله - تعالى - ولكنه يقع قضاءً ، لأن القضاء له الظاهر ، أما البواطن فيعلمها الله - تعالى -

حكم طلاق الثلاث بلفظ واحد .

اختلف الفقهاء في الطلاق الثلاث بلفظ واحد ، فإذا قال رجل لامرأته : أنت طالق ثلاثاً ، فإن جمهور الفقهاء وفيهم الأئمة الأربعة يقولون : يقع هذا اللفظ ثلاث طلاقات .

ودليلهم على ذلك : ما رواه الرواة عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - من أنه قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - « يا رسول الله ، أرأيت لو طلقت زوجتي ثلاثاً أكان يحل لي أن أراجعها ؟ قال : لا - كانت تبين منك »

● وما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من أنه قال - في رجل طلق امرأته ألف طلاقة .

« أما الثلاث فله ، وأما تسعمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم »

● وقد قال ابن عباس - رضي الله عنهما - لرجل طلق امرأته مائة طلاقة : طلقت منك بثلاث ، وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا .

● إن الشارع الحكيم جعل للزوج ثلاث تطليقات فله أن يوقعها كيف شاء متفرقة أو مجتمعة ، حسب تقديره لما بينه وبين زوجته من رغبة محتملة فيها أو رغبة نهائية عنها (١٦٠٢)

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

مذهب ابن تيمية فى ذلك .

وذهب بعض العلماء ومنهم الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم إلى أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع إلا طلقة واحدة ، مستدلين بما يأتى : -
● أن الطلاق - كما شرعه الله - لا يكون إلا مرة ثم مرة ، إذ يقول الله - سبحانه - : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » (١٠٦٣)
فإذا طلق الرجل زوجته مرتين بلفظ واحد وقال لها : أنت طالق طلقتين كانت هذه مرة واحدة ، تقع بها طلقة واحدة .

ونظير ذلك أن شريعة الأذان تكرر التكبير ، وتكرار الشهادة بمعنى أن يقول المؤذن « الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد ألا إله إلا الله ، أشهد ألا إله إلا الله . . » فلو قال المؤذن الله أكبر مرتين ، وأشهد ألا إله إلا الله مرتين لم يحتسب إلا مرة واحدة .

● ومن الأدلة أيضاً أن أحد الصحابة طلق امرأته ثلاثاً فى مجلس واحد ، فحزن عليها حزناً شديداً فسأله النبى - صلى الله عليه وسلم - : كيف طلقته ؟ قال : طلقته ثلاثاً فى مجلس واحد ، فقال له النبى - صلى الله عليه وسلم - : « إنما تلك واحدة فارتجعها إن شئت » فراجعها . وهذه الواقعة ذكرها الشوكانى فى كتاب نيل الأوطار - قال : عن رُكَّانة بن عبد الله أنه طلق امرأته سُهَيْمَةَ البتة ، فأخبر النبى - صلى الله عليه وسلم - بذلك ، قال رُكَّانة : والله ما أردت إلا واحدة ، فردها إليه رسول الله - صلى الله

(١٠٦٣) البقرة ٢٢٩

الاسلام والأسرة

عليه وسلم - وطلقها الثانية في زمان عمر بن الخطاب ، والثالثة في زمن عثمان (٢٠٦٤) .

والبتة المقصود بها ثلاثاً في مجلس واحد .

قال الشوكاني . وفي الباب عن ابن عباس قال : طلق أبو ركانة أم ركانة فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - راجع امرأتك ، فقال : إني طلقته ثلاثاً ، قال : قد علمت ، راجعها . »

وقد أخذ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ للأحوال الشخصية بمذهب هؤلاء العلماء ونصت المادة الثالثة منه على أن الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا تقع به إلا طلاق واحدة .

وبينت المذكرة التفسيرية الأسباب التي أدت إلى الأخذ بهذا الرأي فقالت : « قد شرع الطلاق على أن يوقع دفعات متعددة ، والآية الكريمة التي بينت أحكامه تكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يقع إلا مرة بعد مرة ، وجعلت دفعات الطلاق ثلاثاً ، ليحرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ، ويروضها على الصبر والاحتفال ، ولتجرب المرأة نفسها أيضاً ، حتى إذا لم تجد التجارب ووقعت الطلقة الثالثة علم أنه ليس في البقاء خير ، وأن الانفصال البات بينهما أحق وأولى .

وكون الطلاق المتعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة هو رأى محمد بن

(١٠٦٤) نيل الأوطار ج٦ ص٢٢٦ وقال : رواه الشافعي وأبو داود والدارقطني ، وقال أبو داود : حديث حسن صحيح . والحديث في أسد الغابة لابن الأثير - ترجمة سهيمة بنت عمير المزنية ج٧ ص١٥٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

إسحاق ، ونقل عن على ، وابن مسعود ، وعبدالرحمن بن عوف ، والزيبر .
قال ابن القيم : إنه رأى أكثر الصحابة . ورأى بعض أصحاب مالك
ورأى بعض الحنفية ، ورأى بعض أصحاب أحمد (١٠٦٥)
طرفة أدبية تتعلق بهذا الحكم

سمع الرشيد قول شاعر يخاطب امرأته - واسمها هند قائلاً : -
فإن ترفقى يا هند فالرفق أيمن وإن تحرقى يا هند فالحرق أشام
وأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ، ومن يخرق أعق وأظلم
فكتب إلى قاضيه أبى يوسف يسأله عن حكم الطلاق فى هذه المسألة .
قال أبى يوسف : هذه مسألة نحوية فقهية ، لأن اختلاف المذهب
الفقهى فيها مبنى على اختلاف المآخذ النحوى ، ولا آمن الخطأ إن قلت
فيها برأى .

قال : فأتيت الكسائى وهو على فراشه - وفى ذلك دلالة على ورع أبى
يوسف وتوخيه الصواب - فسألته : فقال : إن رَفَعَ كلمة « ثلاث » طلقت
واحدة ، لأنه قال : أنت طلاق ، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث ، يريد
أن قوله « أنت طلاق » على هذا التقدير جملة مستقلة حَكَمَ فيها بمطلق
الطلاق ، إذ المعنى : أردت ذو طلاق ، أو طالق ، أو الطلاق نفسه ،
مبالغة فى قصد وقوعه عليها ، فتقع طلقة واحدة ، وقوله « والطلاق
عزيمة ثلاث » جملة أخرى ، وقع الإخبار فيها بأن الطلاق إذا كان عزيمة
حالاً ثلاث ، ولا يلزم من إخباره بذلك أنه طلق امرأته ثلاثاً . وينبغى

(١٠٦٥) الأحكام الأساسية ص ١٥٢ : ص ١٥٤

الاسلام والأسرة

على هذا الوجه أن تكون كلمة «عزيمة» حالاً .
وإن نصب كلمة «ثلاثاً» طلقت ثلاثاً ، لأن معناه : أنت طالق ثلاثاً ، ويكون انتصاب كلمة «ثلاثاً» على أنه عدده ، - أى ناب عن المصدر في باب المفعول المطلق عدده - وما بينها جملة معترضة بالواو بين المصدر وعامله ، وعليه فعزيمة مرفوعة على أنها خبر للمبتدأ الذي هو الطلاق .

قال أبو يوسف : فكتبت بذلك إلى الرشيد ، فأرسل إلى بجوانز ، فوجهت بها إلى الكسائي .

يقول ابن هشام : والصواب أن كلا من وجهي الرفع والنصب في ثلاث محتمل لوقوع الواحدة ولوقوع الثلاث والتخصيص خطأ (١٠٦٦)
حكم الطلاق في حالة الغضب .

قد يتحكم الغضب في الإنسان ويستولى عليه فلا يعقل صاحبه كيف يتصرف وفي مثل هذه الحالة يقول الشاعر :

مالي غضبت فضاع أمرى من يدي ؟ والإمر يخرج من يد الغضبان
وفي هذه الحالة إذا طلق الرجل لايقع طلاقه ، لأنها حالة أشبه بالجنون ،
قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لا طلاق ولا عتاق » (١٠٦٧)

(١٠٦٦) منتهى أمل الأريب من الكلام على معنى اللبيب ج ١ ورقة ١١١ - رسالة ماجستير

بتحقيق شجييع فرجاني

(١٠٦٧) سنن أبي داود ٢١٩٣ - ابن ماجة ٢٠٤٦ - مسند أحمد ٦ / ٢٧٦ - المستدرك

١٩٨ / ٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وفسر الأغلاق بالغضب كما فسر بالإكراه وفسر بالجنون .

وقسم بعض الفقهاء أحوال الغاضب ثلاثة أقسام .

الأول : أن يكون الغضب فى أول الأمر ، حيث لا يتغير عقل الغاضب ،

فهو يعى ما يقول ويعقله ، والطلاق فى هذه الحالة يقع .

الثانى : أن يكون الغضب فى نهايته حيث استولى تماماً على عقل صاحبه

فأصبح كالمجنون الذى لا يعى ما يقول ، وفى هذه الحالة ، لا يقع

الطلاق . لأنه والمجنون سواء .

الثالث : حالة التوسط بين الأولى والثانية ، وفيها يشتد الغضب بالإنسان

ولكنه لا يخرج عن طوره فيصبح كالمجنون ، ويرى جمهور الفقهاء أن

الطلاق فى هذه الحالة يقع لأن صاحبها يعى ما يقول ، وبعضهم قال :

إن الطلاق لا يقع . (١٠٦٨)

طلاق المخطئ والغافل والساهى .

سبقت الإشارة إلى أن طلاق الهازل يقع كما أن نكاحه يصح كذلك ،

والحجة فى ذلك ما رواه الإمام أحمد فى مسنده عن أبى هريرة أن النبى

- صلى الله عليه وسلم - قال : « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : النكاح

والطلاق والرجعة » (١٠٦٩)

ويرى بعض الفقهاء أن طلاق الهازل لا يقع ، ومن هؤلاء الإمامان

مالك وأحمد ، ودليل هؤلاء أنهم يشترطون لوقوع الطلاق الرضا بالنطق

(١٠٦٨) راجع هذا الحكم فى فقه السنة ٢ / ٢٥٠

(١٠٦٩) ورواه الترمذى فى سننه برقم ١١٨٤ ، والحاكم فى المستدرک ٢ / ١٩٧ ، وأبو داود

برقم ٢١٩٤ وابن ماجه برقم ٢٠٣٩

الاسلام والأسرة

اللساني ، والعلم بمعناه وإرادة مقتضاه ، فإذا انتفت النية والقصد اعتبر اليمين لغواً لقوله - تعالى -

« وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم » (١٠٧٠)

أما طلاق المخطيء فإنه يقع قضاءً ولا يقع ديانة ، وقد ضربنا مثلاً لذلك - بأن أراد أن يقول لها أنت مخلصة فقال لها : أنت مطلقة خطأ . فإنها تطلق عليه قضاء .

وجاء في الاختيار وهو لسان حال الأحناف : ويقع طلاق اللاعب بالطلاق والهازل به ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - « ثلاث جدهن جد . . الحديث » وقوله - صلى الله عليه وسلم - : « من طلق لاعباً جاز عليه » (١٠٧١)

● وعن أبي الدرداء - رضي الله عنه - قال : من لعب بطلاق أو عتاق لزمه ، قال : وفيه نزل قوله - تعالى :

« ولا تتخذوا آيات الله هزواً » (١٧٠٢)

وروى هشام عن محمد عن أبي حنيفة أن من أراد أن يقول لامرأته : اسقني الماء ، فقال : أنت طالق - وقع ، ويعم هذه الفصول كلها قوله - صلى الله عليه وسلم - : « كل طلاق واقع . . الحديث » (١٠٧٣)

(١٠٧٠) البقرة ٢٧٠

(١٠٧١) الاختيار لتعليل المختار ج٣ ص ١٢٤

(١٠٧٢) البقرة ٢٣١

(١٠٧٣) الحديث في صحيح الترمذي ج٥ ص ١٦٦ وفي الجامع الصغير برقم ٦٣٢٨ عن أبي هريرة ورمز له بالضعف وهو بلفظ « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله »

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ومثل المخطيء والمهازل الغافل والساهى .
والمدهوش الذى لا يدرى ما يقول بسبب صدمة أصابته فأذهبت عقله
وأطاحت بفكره لا يقع طلاقه .
ماحكم تحريم المرأة طلاقاً ؟

جاء فى كتاب فقه السنة : إذا حرم الرجل امرأته ، فإما أن يريد تحريم
العين أو يريد الطلاق بلفظ التحريم غير قاصد لمعنى اللفظ ، بل قصد
التسريح .

ففى الحالة الأولى لا يقع الطلاق لما فى صحيح مسلم عن ابن عباس -
رضى الله عنهما - قال : إذا حرم الرجل امرأته فهى يمين يكفرها . ثم
قال : « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة » (١٠٧٤)
وأخرج النسائى عن ابن عباس : أنه أتاه رجل فقال : إني جعلت امرأتى
على حراما ، فقال : كذبت ، لست عليك بحرام ، ثم تلا قوله - تعالى -
يأبىها النبى لم تحرم ما أحل الله لك تبتغى مرضاة أزواجك والله غفور رحيم
قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم . . . عليك أغلظ الكفارة : عتق
رقبة (١٠٧٥) .

وفى الحالة الثانية : يقع الطلاق ، لأن لفظ التحريم كناية كسائر
الكنايات .

الحلف بأيمان المسلمين .

جرت عادة بعض الناس أن يرددوا الحلف قائلين : وأيمان المسلمين : فما

(١٠٧٤) فتح البارى ٣٧٦ / ٩

(١٠٧٥) فقه السنة ٢٥٥ / ٢ المستدرك للحاكم ٤٩٣ / ٢

الاسلام والأسرة

الحكم إذا خلف بأيمان المسلمين ثم حنث في يمينه ؟
قال الشافعية : يلزمه كفارة يمين ، وليس عليه طلاق .
ولم يرد عن الإمام مالك في ذلك شيء ، وإن كان المتأخرون من أهل
المذهب المالكي اختلفوا حول ذلك نظرا لشيوع هذا الحلف . وقال
بعضهم : يلزمه الاستغفار فقط .
ولكن المشهور الذي يفتون به هو أنه يلزمه كفارة يمين كغيره مما اعتيد
الحلف به وقد جرى العرف في بلادنا - في مصر - أن يكون الحلف المعتاد
بالله ، وبالطلاق . . . وعلى ذلك فيلزم من حلف بأيمان المسلمين ثم حنث
كفارة يمين وقطع من يملك عصمتها .
ويرى البعض أنه يلزمه الاستغفار فقط ، وقيل : يلزمه كفارة يمين .
وهذا كله إذا لم ينو بالحلف طلاقا ، فإن نوى طلاقا وحنث لزمه اليمين
عند المالكية .

إلا أن الراجع مذهب الذي يرى الاستغفار فقط^(١٠٧٦)

أنواع الطلاق

وينقسم الطلاق بالنظر إلى الآثار المترتبة عليه إلى أقسام ثلاثة : طلاق
رجعى ، طلاق بائن بينونة صغرى ، طلاق بائن بينونة كبرى . . ونشير إلى
هذه الأنواع فيما يأتي : -

(١٠٧٦) فقه السنة ٢٥٦ . ٢

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

الطلاق الرجعي

الطلاق الرجعي هو الأصل في الطلاق ، وهو الذي يشير إليه الحق - سبحانه وتعالى - في قوله

﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَبَعُولَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ (١٠٧٧) وفي قوله - تعالى -

﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ۖ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ ﴾ (١٠٧٨) .

وعن عروة عن عائشة قالت : كان الناس والرجل يطلق امرأته ماشاء أن يطلقها وهي امرأته إذا ارتجعها وهي في العدة وإن طلقها مائة مرة أو أكثر ، حتى قال رجل لامرأته : والله لا أطلقك فتبيني منى ولا أويك أبدا . قالت : وكيف ذلك ؟ قال : أطلقك فكلما همت عدتك أن تنقضي راجعتك ، فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكت عائشة ، حتى جاء النبي - صلى الله عليه وسلم - فأخبرته فسكت النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى نزل القرآن « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » .

قالت عائشة : فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا من كان طلق امرأته ولم لم يكن طلق .

(١٠٧٧) البقرة ٢٢٨

(١٠٧٨) البقرة ٢٢٩

الاسلام والأسرة

فالطلاق الرجعى هو الذى يملك فيه المطلق مراجعة مطلقته وإعادتها إلى عصمته مادامت فى العدة سواء رضيت أم لم ترض .
وهذا النوع من الطلاق هو الأصل فى الطلاق ، وهو المعمول به الآن حيث إن كل طلاق يقع رجعيا إلا الطلاق المكمل للثلاث ، والطلاق قبل الدخول ، والطلاق على مال وهو الخلع ، والطلاق الذى ينص القانون على أنه بائن :
نص القانون

نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على مايق : « كل طلاق يقع رجعيا إلا المكمل للثلاث ، والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال ، وما نص على كونه بائنا فى هذا القانون والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

وقد نص هذان القانونان على أن الطلاق يقع بائنا إذا قام به القاضى بناء على طلب الزوجة ، فيما عدا تطبيقها لعدم إنفاق الزوج عليها^(١٠٧٩) .

ما الآثار المترتبة على الطلاق الرجعى ؟

يترتب عليه نقص عدد الطلقات التى يملكها الزوج ، كما يترتب عليه انتهاء الزوجية بين الزوجين إذا لم يراجعها الزوج قبل انقضاء العدة وقبل صيرورة هذا الطلاق بائنا بانقضاء العدة .

(١٠٧٩) الاحكام الاساسية للأسرة الإسلامية فى الفقه والقانون ص ١٤٤

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كيف يراجع الزوج زوجته ؟

والمراجعة نص عليها قوله - تعالى - « ويعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحا »

وأجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته المدخول بها تطليقة أو تطليقتين كان أحق برجعته مالم تنقض عدتها ، وإن كرهت المرأة . فإن لم يراجعها المطلق حتى انقضت عدتها فهي أحق بنفسها وتصير أجنبية عنه ، لا تحل له إلا بخطبة ونكاح مستأنف بولى وإشهاد .

أما إذا راجع فى العدة فإنه لا يلزمه شيء من أحكام النكاح غير الإشهاد على المراجعة فقط . قال القرطبى : وهذا إجماع عن العلماء لقوله تعالى « فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم » (١٠٨٠) فذكر - سبحانه - الإشهاد فى الرجعة ولم يذكره فى النكاح ولا فى الطلاق (١٠٨١) .

أما كيف يراجع المطلق مطلقته فى العدة ، فقد اختلف الفقهاء فى ذلك قال الإمام مالك : إذا وطئها فى العدة وهو يريد الرجعة وجعل أن يشهد فهي رجعة . وينبغى للمرأة أن تمنعه من الوطء حتى يشهد ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » وقال بعض الفقهاء : إذا جامع المطلق مطلقته فقد راجعها ، ولكن عليه أن يشهد .

(١٠٨٠) الطلاق

(١٠٨١) تفسير القرطبى ج ٢ ص ٩٢٨ ط دار الشعب

الاسلام والأسرة

والإشهاد دعا إليه القرآن الكريم في قوله تعالى : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » كما دعت إليه السنة المطهرة . فعن عمران بن حصين أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا رجعتها فقال : « طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تعد » (١٠٨٢)

وقال بعضهم : الوطاء مراجعة نوى أو لم ينوى .
وقال بعضهم : من قبل أو باشر ينوى بذلك الرجعة كانت رجعة ، وإن لم ينو بالقبلة والمباشرة الرجعة كان آثما وليس بمراجع على الرجعة والسنة أن يشهد قبل أن يطا أو يقبل أو يباشر .
وقال أبو حنيفة : إن وطئها أو لمسها بشهوة أو نظر إليها بشهوة فهي رجعة ، وينبغي أن يشهد .

وقال الشافعى : إن جامعها ينوى الرجعة أو لا ينوى فليس برجعة ولها عليه مهر مثلها . ولم يقل بذلك أحد غيره ، وهو قول ليس بالقوى ، لأنها في حكم الزوجة ترثه ويرثها ، فكيف يجب مهر المثل ؟ أما حجة الشافعى فمرجعها أنها عليه محرمة إلا برجعة لها ، وقد أجمعوا على أن الموطوءة بشبهة لها المهر . فهي كذلك (١٠٨٣) .

هل يجوز للزوج أن يسافر بمطلقته في عدتها ؟
واختلف الفقهاء كذلك في حكم سفر الزوج بمطلقته قبل أن يراجعها

(١٠٨٢) نيل الأوطار ج١ ص ٢٥٣

(١٠٨٣) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٩٢٨ وما بعدها

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فقال مالك والشافعى : لا يسافر بها حتى يراجعها . وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه إلا زفر ، فقد قال : له أن يسافر بها قبل الرجعة فى أحد قولين له ، والآخر : لا يسافر بها قبل الرجعة .

هل تجوز الخلوة مع المطلقة رجعيا ؟

واختلفوا كذلك حول دخول الزوج على مطلقتها فى عدتها ورؤية عاسنها ، وهل يجوز لها أن تترين له وتشرف له ؟

قال الإمام مالك : لا يجوز أن يخلو معها ، ولا يحق أن يدخل عليها إلا بإذن ، ولا يحق له أن ينظر إليها إلا وعليها ثياب ، ولا ينظر إلى شعرها ، ولكن لا بأس فى أن يأكل معها إذا كان معها غيرها .

ولا يصح أن يبيت معها فى بيت واحد ، بل يجب عليه أن يتقل عنها . ولم يختلف أبو حنيفة وأصحابه فى أنها تترين له وتطيب وتلبس الحلى وتشرف . وقد أخذ هذا عن قول سعيد بن المسيب حيث يقول : إذا طلق الرجل امرأته تطليقة فإنه يستأذن عليها ، وتلبس ما شاءت من الثياب والحلى ، فإن لم يكن لها إلا بيت واحد فليجعل بينهما سترا ، ويسلم إذا دخل - وروى نحو هذا عن قتادة قال : يشعرها إذا دخل بالتنحج . وقال الشافعى : المطلقة طلاقا رجعيا محرمة على مطلقها تحريم المبتوتة

حتى يراجع ، ولا يراجع إلا بالكلام

إنكار المراجعة من الزوجة

أجمع العلماء على أن المطلق إذا قال بعد انقضاء العدة : إني كنت راجعت فى العدة وأنكرت - فإن القول قولها مع يمينها ، ولا سبيل له إليها . ولكن أبا حنيفة لا يرى يميناً فى النكاح أو الرجعة ، وخالفه أصحابه فى

الاسلام والأسرة

ذلك وقالوا يقول ما أجمع عليه العلماء (١٠٨٤) .

الطلاق البائن .

تعريفه : هو الطلاق الذي لا يملك فيه المطلق مراجعة مطلقته في العدة ، وهو نوعان :

بائن بينونة..صغرى ، وبائن بينونة..كبرى .

النوع الأول :

والطلاق البائن بينونة صغرى هو الذى يمكن فيه استئناف الزوجية بين المطلق ومطلقته بعقد ومهر جديدين .

متى يقع ؟

ويقع هذا النوع فى الأحوال الآتية :-

● الطلاق قبل الدخول الحقيقى ، ولو بعد الخلوة ، لأنه لا عدة حينئذ للمرأة ، قال تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً » (١٠٨٥) .

فمتى لم تكن عدة لم تكن هناك رجعة

● الطلاق على مال . وفى ذلك يقول الله تعالى :

« فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به » . (١٠٨٦)

ولا تفتدى المرأة نفسها بمال من الزوج إلا إذا كان الطلاق بائناً لا يملك

(١٠٨٤) المرجع السابق .

(١٠٨٥) الاحزاب ٤٩ .

(١٠٨٦) البقرة ٢٢٩ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

المطلق معه المراجعة فى العدة ...

● الطلاق الذى يوقعه القاضى بناء على طلب المرأة ، سواء أكان السبب هو الشقاق أم الغياب وخوف الفتنة ، أم العيب فى الزوج ، لأن هذه الأسباب لا يعالجها إلا الطلاق البائن ، الذى تملك المرأة فيه أمر نفسها - لا الطلاق الرجعى الذى يملك فيه الزوج إعادتها ولو بغير رضاها .

ويترتب على الطلاق البائن بينونة صغرى مايتأتى : -

● انقطاع الزوجية بمجرد وقوعه .

● إذا مات أحد الزوجين بعد الطلاق لا يحق للآخر أن يرثه ، ولو كان الموت فى العدة . إلا إذا كان الطلاق فراراً من الميراث .

● وجوب أداء مؤخر الصداق المؤجل لأقرب الأجلين : الموت أو الطلاق .

كيف يعيد الزوج مطلقة فى هذه الحالة ؟

يستطيع الزوج أن يعيد مطلقة إلى عصمته بعقد ومهر جديدين ، دون أن تتزوج من آخر يحللها له . وهى تعود إليه بما بقى له من الطلقات .

النوع الثانى :

وهو الطلاق البائن بينونة كبرى ، وهو الذى لا يملك فيه المطلق مراجعة زوجته فى العدة كالطلاق الرجعى ، ولا بعقد ومهر جديدين كالطلاق البائن بينونة صغرى ، بل إن المرأة فى هذه الحالة محرمة عليه تحريماً مؤقتاً لا ينتهى هذا التحريم إلا إذا تزوجت من زوج آخر زواجاً شرعياً صحيحاً ، ثم طلقها ذلك الزوج بعد أن دخل بها أو مات عنها ، وانتهت عدتها منه . متى يقع ؟

ويقع هذا النوع من الطلاق إذا استنفد الرجل عدد الطلقات الثلاث .

الاسلام والأسرة

وسنده من القرآن الكريم قوله - تعالى :
« فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » . (١٠٨٧)
فالمراد بقوله - تعالى -

« فإن طلقها » الطلقة الثالثة - فلا تحل له بعدها حتى تنكح زوجاً غيره
وهذا مجمع عليه بلا خلاف .

ويترتب على هذا الطلاق « البائن بينونة كبرى » كل الآثار المترتبة على
الطلاق السابق « البائن بينونة صغرى » : من انقطاع العلاقة الزوجية ،
وعدم التوارث ، ووجوب أداء مؤخر الصداق للزوجة .
كما يترتب عليه بالإضافة إلى ذلك تحريم هذه المطلقة تحريماً مؤقتاً على
مطلقها فلا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره .

وقد جعل الشارع الحكيم عدد الطلقات التي يملكها الزوج ثلاث
طلقات ، وشرع له أن يوقعها على ثلاث مرات ، وفي ذلك يقول الله
تعالى :

« الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » .

فإذا طلق الزوج زوجته طلقة أولى لسبب من الأسباب ، ثم أراد أن
يراجعها في العدة إذا كان الطلاق رجعياً ، أو العقد عليها من جديد إذا كان
الطلاق بائناً بينونة صغرى ، كان ذلك أملاً في استقامة الحياة الزوجية
بينهما .

وإذا طلقها مرة ثانية وأراد أن يراجعها بعدها في العدة إذا كان الطلاق

لفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

رجعيا ، أو العقد عليها من جديد إذا كان الطلاق بائنا بينونة صغرى كان له ذلك أملاً فى نجاح الحياة الزوجية مرة ثالثة .

فإذا طلقها بعد ذلك للمرة الثالثة كان معنى ذلك وبعد هذه التجارب العملية الثلاث فشل الحياة الزوجية ، ولم يعد من المصلحة استئناف الحياة الزوجية بينهما بعد ذلك إلا إذا وجد عامل جديد فى إنجاح هذه الحياة الزوجية ، وذلك بكونها إذا ماتزوجت من زوج آخر ، ثم شاء القدر أن يموت هذا الزوج الثانى ، أو أن يطلقها هو الآخر وتنتهى عدتها ثم وجدت الرغبة فى استئناف الحياة الزوجية بين الزوج الأول وهذه المطلقة بعد ذلك فهذا معناه أنها أخذت من واقع الحياة درساً يرجى بعده نجاح الحياة الزوجية الجديدة بينهما ، وفى ذلك يقول - تعالى :

« فَإِنْ طَلَّقَهَا^(١٠٨٨) فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » . (١٠٨٩)

وقد أباح الشارع الحكيم المراجعة فى العدة فى الطلاق الرجعى حتى تكون هناك فرصة لإعادة الحياة الزوجية إذا وجدت مقتضياتها فى فترة العدة والانتظار ، واستثنى من ذلك حالة الطلاق قبل الدخول ، لأنه لا توجد عدة يمكن المراجعة فيها فى هذه الحالة ، ولأن الطلاق قبل الدخول وقبل تنفيذ العقد وقبل أن تترتب عليه آثار إيجابية تدعو إلى إعطاء الزوج حق الرجعة . كما استثنى الطلاق على مال ، لأن إعطاء المال للزوج وقبول الزوج له فى مقابل الطلاق دليل على الرغبة فى إنهاء الزواج وقطع علاقة الزوجية ، وهذا لا يتفق مع حق الرجعة .

(١٠٨٨) أى مرة ثالثة .

(١٠٨٩) البقرة ٢٣٠ .

الاسلام والأسرة

وكذلك الحالات التي تطلب الزوجة فيها الطلاق من القاضي ، ويكون الطلاق فيها باثنا كما ذكرنا فيما سبق . (١٠٩٠)

كيف تحل المطلقة طلاقاً باثنا بينونة كبرى لزوجها الأول ؟
اتفق الفقهاء على أنها لا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجاً آخر . ولكن اختلفوا فيما يكفى من النكاح ، وما الذى يبيح التحليل .
وقد سبقت الإشارة فى نكاح المحلل إلى بعض أحكام هذا الزواج ، والأخطاء التى تقع فيه . ولكننا نوضح هنا ما يتعلق بقضية تحليل المرأة لزوجها . ونستشهد بما فصله القرطبي فى تفسيره حول هذا الموضوع .
● قال سعيد بن المسيب : مجرد العقد كاف . ووافقه على ذلك بعض العلماء ، إلا أنه اشترط ألا يكون الهدف من العقد مجرد الإحلال .
● وذهب الجمهور من العلماء والكافة من الفقهاء إلى أنه لابد من الوطاء فى ذلك ، وهو التقاء الختانين الذى يوجب الحد والغسل ويحصن الزوجين ، ويوجب كمال الصداق .

ومذهب جمهور العلماء هو المأخوذ به حتى إن بعض علماء الحنفية قالوا : من عقد على مذهب سعيد بن المسيب فللقاضى أن يفسخه ، ولا يعتبر فيه خلافه لأنه خارج عن إجماع العلماء .

والحديث الشريف صريح فى ذلك . قال - ﷺ - « إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويذوق كل منهما عسيلة صاحبه » . (١٠٩١)

(١٠٩٠) الأحكام الأساسية ص ١٤٧ ، ص ١٤٨ .
(١٠٩١) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٩٥٦ ط دار الشعب .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت : جاءت امرأة رفاعه القرظى إلى النبى - ﷺ - فقالت : كنت عند رفاعه فطلقنى فَبْتُ طلاقى فتزوجت بعده عبدالرحمن بن الزبير وإنما معه مثل هدبة الثوب - فقال : « أتريدن أن ترجعى إلى رفاعه ، لاحتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك » . (١٠٩٢) ● وعن عائشة - رضى الله عنها - أن النبى - ﷺ - قال : « العسيلة هى الجماع » (١٠٩٣) .

● وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال - سئل النبى - ﷺ - عن الرجل يطلق امرأته ثلاثاً ، ويتزوجها آخر فيفلق الباب ويرخى الستر ، ثم يطلقها قبل أن يدخل بها ، هل تحل للأول ؟ قال : « لا ، حتى يذوق العسيلة » وفى رواية قال : « لا تحل للأول حتى يجامعها الآخر » (١٠٩٤) .

فهذه الأحاديث كلها تدل على أنه لا بد فيمن طلقها زوجها ثلاثاً ثم تزوجها زوج آخر من الوطء ، فلا تحل للأول إلا بعده .

وقد اشترط الفقهاء جميعاً بما فيهم سعيد بن المسيب على أن لا يكون فى الزواج الثانى مخادعة أو إرادة تحليلها للأول ، لأنه فى هذه الحالة يصبح محلاً ، وقد جاء فى المحلل قوله - ﷺ - : « لعن الله المحلل والمحلل له » (١٠٩٥) .

من الأحكام الشرعية :

ومن الأحكام الشرعية المترتبة على استئناف الحياة الزوجية بين المطلق

(١٠٩٢) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٥٣ وقال : رواه الجماعة .

(١٠٩٣) المرجع السابق وقال : رواه احمد والنسائى .

(١٠٩٤) المرجع السابق وقال : رواه احمد والنسائى .

(١٠٩٥) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٨ .

الاسلام والأسرة

والمطلقة طلاقاً بائناً بينونة كبرى - أى بعد أن يطلقها زوجها الثانى وتنتهى عدتها - ويتزوجها الأول . أنها تعود إليه حينئذ كأنها زوجة لأول مرة ، يملك زوجها عليها ثلاث طلاقات ، ذلك أن الزواج الثانى - الذى أحلها لزوجها الأول - أنهى كل متعلقات الزواج الأول ، ومن ثم أصبحت الزوجية المستأنفة جديدة لها أحكام الزواج الجديد .

وهذا بخلاف البائنة بينونة صغرى التى تزوج من آخر ثم يطلقها ثم تعود إلى زوجها الأول ، فإن هناك خلافاً حول بقاء المتعلقات السابقة أو انعدامها .

قال أبوحنيفة وأبيوسف : إنها مثل المبانة بينونة كبرى فى هذه الحالة مادامت قد تزوجت من آخر قبل رجوعها لزوجها الأول . وتعود بحل جديد ويملك عليها ثلاث طلاقات .

وقال محمد : تعود إليه بما بقى من عدد الطلاقات ، فكأنها مطلقة طلاقاً رجعياً ، أو كأنها عادت بعد البينونة الصغرى - دون زواج آخر - واعتمد محمد فى رأيه هذا على أقوال كثير من أصحاب رسول الله - ﷺ - منهم عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وأبى بن كعب وعمران بن حصين وأبوهريرة وغيرهم .

وهذا رأى أخذ مالك والشافعى وأحمد . واعتمد أبوحنيفة وأبيوسف على أقوال كثير من الصحابة أيضاً منهم ابن عمر وابن عباس . .

ذكر أبوبكر بن أبى شيبة قال : حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن إبراهيم قال : كان أصحاب عبدالله يقولون : يهدم الزوج الثانى الثلاث

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولا يهدم الواحدة والاثنين ؟

وهناك قول ثالث فى هذه المسألة : هو إن كان الزوج الثانى دخل بالمبانة بينونة صغرى ثم طلقها عادت إلى زوجها الأول بنكاح جديد .
وإن كان الزوج الثانى طلقها قبل أن يدخل بها عادت إلى زوجها الأول على مابقى . (١٠٩٦)

وتسمى هذه المسألة بمسألة الهدم .

أنواع أخرى للطلاق :

هناك أنواع أخرى للطلاق . هى :

● الطلاق الناجز الذى يقع فور وقوعه .

● الطلاق المضاف إلى زمن مستقبل .

● الطلاق المعلق على شرط من الشروط .

ونوضح هذه الأنواع فيما يلى :-

الطلاق الناجز :

الطلاق الناجز هو الذى يقصد به الطلاق فى الحال ، مثل أن يقول لزوجته :

أنت طالق ، أو طلقتك .

● مثل هذا الطلاق يقع فوراً بمجرد التلفظ به .

الطلاق المضاف :

ويقصد به أن يضاف الطلاق إلى زمن مستقبل كأن يقول الرجل

لزوجته : أنت طالق عند حلول الصيف ، أو فى أول الشهر ، أو فى العام ،

أو عند قدومى من السفر .

(١٠٩٦) تفسير القرطبي جـ ٢ ص ٩٦٠ - وراجع فقه السنة ص ٢٣٨ .

الاسلام والأسرة

ويقع هذا الطلاق بمجيء الزمن الذى أضيف إليه الطلاق ، ولا يقع الطلاق قبله ، بل تكون المرأة زوجة فى عصمة الزوج حتى يحين الأجل المحدود ، لأن هذه هى إرادة الرجل ، وقد يكون هناك مايدعوه إلى تحديد زمن الطلاق .

الطلاق المعلق :

ويقصد بالطلاق المعلق هو مايعلق الرجل وقوعه على أمر يحتمل حدوثه فى المستقبل أو لايحتمل . مثل أن يقول لها : إن خرجت من المنزل دون إذن فأنت طالق . أو أن يكون هذا الأمر المعلق عليه الطلاق فعلا للزوجة كالمثاليين السابقين . أو يكون هذا الأمر فعلا للزوج كأن يقول : إن شربت الدخان فزوجتى طالق . أو يكون هذا الأمر فعلا لغيرهما مثل أن يقول لأخى زوجته : إن لم تسلم لأختك ميراثها من أبيها فهى طالق ، أو يكون أمراً قدريا لادخل لأحد فيه مثل أن يقول لزوجته : إن ولدت بنتاً فأنت طالق . رأى الفقهاء فى الطلاق المعلق :

يرى جمهور الفقهاء - ومنهم الأئمة الأربعة - وقوع الطلاق المعلق عند حصول الأمر المعلق عليه مطلقاً .

ويرى بعض الفقهاء عدم وقوع الطلاق المعلق الذى يقصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لأنه فى معنى اليمين .
حجة الجمهور :

استدل الجمهور على وقوع الطلاق المعلق عند حدوث الأمر المعلق عليه الطلاق ، سواء أكان فى معنى اليمين أم لم يكن ، بأن الطلاق إسقاط لما يملكه الزوج على زوجته ، والإسقاطات تقبل التعليق كالعتق والإبراء من

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الدين .

حجة الآخرين :

واستدل الآخرون على أن الطلاق المعلق لا يقع ، بأن الطلاق لم يشرع
يمينا لقول النبى - ﷺ - « من كان حالفا فلا حلف إلا بالله » .
والطلاق المعلق الذى لا يقصد به إلا الحمل على فعل شيء أو تركه فى
معنى اليمين ، فلا يقع به الطلاق . أما إذا كان يقصد الطلاق حين وقوع
الأمر المعلق عليه لرغبته فى إنهاء الزوجية فى هذه الحالة ، فإن الطلاق يكون
واقعا .

حكم القانون فى هذه المسألة :

أخذ القانون برأى هؤلاء الفقهاء ونصت المادة الثانية من القانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٩ على : أنه « لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على
فعل شيء أو تركه لاغير » .

وجاء فى المذكرة التفسيرية مايل : -

إن المرأة المسلمة - فى هذا الطلاق المعلق - تكون مهددة على الدوام
بالطلاق ، لاتدرى متى يحصل ، وقد لايدرى الرجل نفسه متى يحصل ،
فإن الخالف بالطلاق والمعلق له على شيء من الأشياء التى يفعلها أجنبى
لايدرى متى تطلق امرأته .

فستعانة الزوجة والأولاد والأسرة قد ترتبط بعمل من الأعمال الخارجة عن
إرادة رب الأسرة ، وعن إرادة سيده الأسرة .

وذلك طبقا لأراء الكثير من الفقهاء الذين يوقعون الطلاق المعلق واليمين
بالطلاق ، فإن ذلك يؤدى إلى شقاء كثير من الأسر وكان ذلك سببا فى تلمس

الاسلام والأسرة

الحيل وافتنان الفقهاء في ابتداء أنواعها .

ومن الواجب حماية الشريعة المطهرة وحماية الناس من الخروج عليها ، وقد تكفلت الشريعة بسعادة الناس دنيا وأخرى ، وأنها بأصولها تسع الأمم في جميع الأزمنة والأمكنة متى فهمت على حقيقتها وطبقت على بصيرة وهدى والطلاق المعلق إن كان غرض المتكلم به التخويف ، أو الحمل على فعل الشيء أو تركه وهو يكره حصول الطلاق ، ولا وطر له فيه كان في معنى اليمين وإن كان يقصد به حصول الطلاق عند حصول الشرط ، لأنه لا يريد المقام مع زوجته عند حصوله لم يكن في معنى اليمين ، واليمين وما في معناه في الطلاق لاغ ، وقد أخذ في إلغاء اليمين بالطلاق برأى متقدمى الحنفية وبعض متأخريهم ، مع موافقته لرأى الإمام على وشريح وداود وأصحابه ، وطائفة من الشافعية والمالكية .

كما أخذ في إلغاء الطلاق المعلق الذى في معنى اليمين برأى الإمام على وشريح وعطاء والحكم بن عتيبة وداود وأصحابه وابن حزم . (١٠٩٧)
أقسام أخرى للطلاق :

وينقسم الطلاق على نحو آخر إلى قسمين :

● طلاق سنئى ، وطلاق بدعى .

الطلاق السنئى :

الطلاق السنئى هو ما كان فى زمن معين ، وهو أن يكون الطلاق فى طهر للزوجة لم يمسه فيها ، قال - تعالى :

(١٠٩٧) الأحكام الأساسية ص ١٥٤ : ص ١٥٦ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

« يأيها النبی إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة » . (١٠٩٨)
أى إذا أردتم تطليق النساء فطلقوهن حين يطهرن قبل جماعهن وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه طلق امرأته وهى حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي - ﷺ - فقال : « مره فليراجعها ، أو ليطلقها طاهراً أو حاملاً » . وفى رواية : أنه طلق امرأة له وهى حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي - ﷺ - فتغيط فيه رسول الله - ﷺ - ثم قال : « ليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر ، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها قبل أن يمسه فتلك العدة التى أمر الله » . (١٠٩٩)

● وعن عكرمة قال : قال ابن عباس - رضى الله عنهما - : الطلاق على أربعة أوجه ، وجهان حلال ووجهان حرام ، فأما اللذان هما حلال فأن يطلق الرجل امرأته طاهراً من غير جماع ، أو يطلقها حاملاً مستبينةً حملها . وأما اللذان هما حرام فأن يطلقها حائضاً ، أو يطلقها عند الجماع ، لا يدرى اشتمل الرحم على ولد أو لا . (١١٠٠)

فقوله تعالى :

« طلقوهن لعدتهن » .

أى مستقبلات العدة .

الحكمة فى ذلك :

والحكمة من ذلك أنها إذا طلقت وهى حائض طالت عليها العدة ، لأنها

(١٠٩٨) الطلاق ١ .

(١٠٩٩) نيل الأوطار للشوكاني جـ ٦ ص ٢٢١ .

(١١٠٠) المرجع السابق وقال : رواه الدارقطنى .

الاسلام والأسرة

مضطرة إلى انتظار حيضة أخرى ثم تطهر منها ثم تبدأ العدة بعد ذلك . .
وإذا طلقها في طهر جامعها فيه لاتندى إذا كانت حملت منه أم لا ،
ولاتندى لذلك كيف تعتد ؟ فهل تعتد بالحيض أم بوضع الحمل إن كانت
قد حملت ؟

وقال الأحناف :

الطلاق على ثلاثة أوجه : أحسن ، وحسن ، وبدعى .
فأحسن الطلاق أن يطلقها في طهر لاجماع فيه ، ويتركها حتى تنقضي
عدتها ، لما روى إبراهيم النخعي أن أصحاب رسول الله - ﷺ - كانوا
يستحبون ألا يطلقوا للسنة إلا واحدة ، ثم لا يطلقوا غيرها حتى تنتقضي
عدتها . وفي رواية : وكان ذلك أحسن عندهم من أن يطلق الرجل ثلاثاً في
ثلاثة أطهار . ولأنه إذا جامعها لايؤمن الحمل وهو لايعلم به ، فإذا ظهر
ندم ، فكان ماذكرناه أبعد من الندم ، فكان أولى . وفي التي لاتحيض لصغر
أو كبر يطلقها أى وقت شاء لعدم حدوث ماذكر .

وهم يرون أن الطلاق الأحسن - كذلك - يكون بطلقة واحدة رجعية ،
ولا يجمع الطلقات الثلاث مرة واحدة ، ذلك أن الطلاق شرع للحاجة إليه
عند الضرورة ، والحاجة تندفع بالطلقة الواحدة . فلا داعى للمبالغة في
قطع الوشائج فقد يجد من الأمور مايرغب في رآب الصدع واستئناف
العلائق ، وسبحان مقلب القلوب والأبصار ، سبحانه وهو الذى يقول :
« فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً
كثيراً » . (١١١)

(١١١) النساء ١٩ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والطلاق الحسن : هو طلاق السنة ، وهو أن يطلقها ثلاثا فى ثلاثة أظهار ، لاجماع فى أحدهما ، لما روى أن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - طلق امرأته وهى حائض ، فقال - ﷺ - « ما هكذا أمر ربك يا بن عمر ، إنما أمرك أن تستقبل الطهر استقبالا فتطلقها لكل طهر تطليقة » وفى رواية قال لعمر : « أخطأ ابنك السنة ، مره فليراجعها حتى تطهر فإن شاء طلقها طاهرا من غير جماع ، أو حاملا قد استبان حملها ، فتلك العدة التى أمر الله أن يطلق لها النساء » . (١١٠٢)

والشهر للآيسة والصغيرة والحامل كالحيضة - لقيامه مقامها فى العدة بنص الكتاب ، ويجوز طلاقهن عقيب الجماع .

وأما الحامل فإنه زمان الرغبة فى الوطء لكونه غير معلق ، ويطلقها ثلاثا للسنة ، يفصل بين كل تطليقتين بشهر .

وقال محمد : لا تطلق للسنة إلا واحدة ، لأن الشهر إنما قام مقام الحيضة فى الصغيرة والآيسة ، والحامل ليست فى معناهما ، لأنها من ذوات الحيض فصارت كالمتد طهرها .

وحجة أبى حنيفة وأبى يوسف أن الشهر دليل الحاجة ، لأنه زمان تجدد الرغبة على ما عليه الطباع السليمة ، فصارت فى معنى الآيسة ، والإباحة بقدر الحاجة ، فصلح الشهر دليلا - بخلاف المتد طهرها ، لأن دليل تجدد الرغبة الطهر وهو مرجو فى حقها دون الحامل فافترقا .

وطلاق السنة فى العدد والوقت هو على ما بينا ، يعنى أن يكون طلاقة

(١١٠٢) الاختيار لتعليل المختار ٣ / ١٢١ .

الاسلام والأسرة

واحدة لا ثلاثاً مجتمعة ، وأن يكون في طهر لا يمسه فيها ، أو تكون حاملاً .
وطلاق السنة في العدد يستوى فيه المدخول بها وغير المدخول بها
والصغيرة والأيسة والحامل - لأن الطلاق - كما قلنا شرع للحاجة . ويكفى
فيه مرة واحدة ، والكل في ذلك سواء .

أما السنة في الوقت فتختص بالمدخول بها لا غير ، لأن الطهر الذي
لإجماع فيه لا يتصور من غير المدخول بها ، ولأن المحظور هو تطويل العدة لو
وقع الطلاق في الحيض ، ولا عدة لغير المدخول بها . (١١٣)

الطلاق البدعي :

أما الطلاق البدعي فهو الذي خالف فيه المطلق الشرع ، ويدخل في ذلك
الذي يطلق ثلاثاً بلفظ واحد ، أو يطلقها ثلاثاً متفرقات في مجلس واحد ، أو
يطلقها وهي حائض أو نفساء ، أو يطلقها في طهر قد جامعها فيه . ونبين
آراء المذاهب في ذلك :-

قال الأحناف :

وحكم هذا الطلاق أنه يقع وإن خالف السنة ، ويكون المطلق عاصياً
لذلك .

وعلة ذلك : أن الطلاق شرع للحاجة وتتحقق بواحدة ، فلا داعي
للتلفظ في الطلاق باثنتين أو ثلاث .

وأما الطلاق في الحيض فلقوله - ﷺ - في حديثه لابن عمر : « قد أخطأ
السنة » فمن أجل ذلك كان المطلق عاصياً .

(١١٣) الاختيار لتعليل المختار جـ ٣ ص ١٢ .

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

وأما الوقوع فلقوله - ﷺ - لعمر « مر ابنك فيراجعها » .
وكان طلقها في حالة الحيض - كما علمنا - ولولا وقوع الطلاق لما أمر بالمراجعة .

وكذلك روى أن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال للنبي - ﷺ - : « رأيت لو طلقته ثلاثاً كانت تحل لي ؟ » قال : « لا ويكون معصية » . (١١٠٤)
وروى أن بعض أبناء عبادة بن الصامت طلق امرأته ألفاً ، فذكر عبادة ذلك للنبي - ﷺ - فقال : « بانت بثلاث في معصية ، وتسعمائة وسبع وتسعون فيما لا يملك » (١١٠٥) ولقوله - ﷺ - « كل طلاق واقع » الحديث - وقد سبق تخريجه .

وأما كونه صيباً فلمخالفة السنة وإجماع الصحابة .
ويستثنى من الطلاق البدعي طلاق غير المدخول بها في حالة حيضها .
حكم من طلق في حالة الحيض :

إذا طلق الرجل امرأته حالة الحيض أمر بمراجعتها لأن أمر النبي - ﷺ -
ورد صريحاً في ذلك ، ولما في ذلك من أن رفع الفعل الحرام يرفع أثره ، فإذا
طهرت فإن شاء طلق وإن شاء أمسك .
حالات مستثناة من الطلاق حالة الحيض :

ويستثنى من تحريم الطلاق وقت الحيض ونحوه حالات منها :
● الخلع ، إذا كان خلعا بمال ، ومثله الطلاق على مال ، فإنه يجوز أن
يخالعها أو يطلقها على مال وهي حائض أو نفساء أو في طهر جامعها فيه .

(١١٠٤) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ١٢٢ .

(١١٠٥) المرجع السابق .

الاسلام والأسرة

- طلاق القاضي عليه بسبب العنة ونحوها ..
 - أن يخيرها زوجها في الحيض كأن يقول لها : أمرك بيدك فاخترى فتقول : اخترت نفسى .
 - أن يقول لها زوجها : طلقى نفسك ثلاثا إن شئت ، فطلقت نفسها ثلاثا ، فإن لها ذلك ، لأنها مضطرة ، فإذا صبرت ضاعت الفرصة عليها . وإذا طلبت المرأة من زوجها أن يطلقها وهى حائض أو نفساء ، مع علمها بأن ذلك يطيل عليها أمد عدتها ، فإن الزوج لا يحل له أن يفعل ذلك لعلمه بأن ذلك معصية . (١١٠٦)
- رأى المالكية :

قال المالكية : الطلاق الذى أذنت السنة فى فعله هو المقابل للبدعى . ومن البدعى ما هو حرام ، ومنه ما هو مكروه كما سيأتى .. فطلاق السنة هو ما استوفى أربعة قيود :

الأول : يكون طلقة واحدة ، فإن زاد على واحدة فى دفعة كان بدعيا مكروها .

الثانى : أن يوقع الطلقة فى حال طهر المرأة ، فإن أوقعها فى غير طهرها كان بدعيا . لأنه يطول عليها عدتها .

الثالث : أن يكون ذلك الطهر الموقع فيه الطلقة لم يمسه فيها ، فإن أوقعه فى طهر مسها فيه كان بدعيا ، لأنها فى هذه الحالة لاتدرى : هل تعتد بالأقراء أو بوضع الحمل ؟ لقد ألبس عليها عدتها ، ولأنه قد يندم إن ظهر

(١١٠٦) الفقه على المذاهب الأربعة ٤ / ٢٦٧ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بها حمل ، ولعدم تيقنه بنفى الحمل إن أتت بولد وأراد نفية ، لأنها ليست مستبرأة ، فإذا لم يمسه صار على يقين من نفية .

الرابع : ألا تكون الطلقة الواحدة مردفة في العدة ، فلو طلقها طلقة رجعية ثم أردف عليها في العدة شيئاً فهو بدعى مكروه .

ويكره كذلك أن يراجعها ثم يطلقها لما في ذلك من تطويل العدة عليها ، هذا إذا كانت نيته عند المراجعة المفارقة . أما إذا كان ينوى الإبقاء فطراً ما يستدعى الفراق فطلق فلا كراهة . (١١٠٧)

والطلاق البدعى : منسوب إلى البدعة ، أى لم تأذن فيه السنة ، ويتحقق بفقده تلك القيود التى ذكرناها .

ومن البدعى مكروه ومحرم .

فالبدعى المكروه هو الواقع في غير الحيض أو النفاس ، كأن يطلقها في طهر مسها فيه ، أو يطلقها بأكثر من واحدة ، أو يردف طلاقه ولا يجبر المطلق في هذه الحالات على الرجعة ، لأن الإيجابار على الرجعة لم يرد إلا في حق من طلق في الحيض فيقتصر فيه على محل الورود .

وإذا طلق الرجل زوجته التى رأت جفاف الحيض ، أو القصة (١١٠٨) قبل الغسل فإنه لا يجبر على الرجعة ، لكنه مكروه ، وقيل : حرام . وإن كانت مسافرة لا تجد ماء فتيمنت فلا بأس أن يطلقها بعد التيمم .

(١١٠٧) شرح الخرشي ٤ / ٢٧ / ٢٨ .

(١١٠٨) القصة : القطنة أو الحرفة البيضاء التى تحتشى بها المرأة عند الحيض ، وفي حديث الحائض : « لا تفتسلين حتى ترين القصة البيضاء » أى تخرج بيضاء ليس عليها صفرة أو حمرة - اللسان -

الاسلام والأسرة

لجواز الصلاة لها . (١١٠٩)

والطلاق البدعي المحرم : هو الطلاق في الحيض بعد الدخول ، فهذا لايجوز فعله . وقد حكى الإجماع على ذلك عند المالكية - فإن وقع ذلك فإنه يجبر على الرجعة - ولا فرق بين أن يكون الزوج هو المطلق في الحيض ، أو تكون الزوجة تسببت فيه بأن كان قد علق طلاقها على صفة ، ووجدت تلك الصفة والزوجة حائض ، فإنه لايجوز لها أن توقع الطلاق عليه في الحيض ، فإن فعلت لزم ، ويجبر الزوج على الرجعة . . والنفاس مثله .

وقال : الشيخ على العدوى في حاشيته على شرح الخرشى : سواء كان التعليق في الحيض أو قبله ، والحرمة متعلقة به إن علم أنها تحتته فيه ، وإلا فيها فقط مع علمها بتعليقه . (١١١٠)

وإذا انقطع الدم عن المرأة فطلقت ثم عاودها الدم قبل تمام طهرها فإن الزوج يجبر على الرجعة ، وإن كان طلاقه وقع في طهر ، وقيل : لايجبر لأنه طلق طاهرا ولم يتعمد . (١١١١)

والجبر يستمر إلى آخر العدة ، فإن خرجت منها قبل ارتجاعها فقد بانت منه فلا رجعة فيها .

ما الحكم إذا ارتكب الرجل المحظور ؟

إذا ارتكب الرجل المحظور فطلق زوجته اختيارا في حال حيضها ، أو

(١١٠٩) شرح الخرشى ٤ / ٢٨ .

(١١١٠) حاشية العدوى على شرح الخرشى ٤ / ٢٨ .

(١١١١) شرح الخرشى ٤ / ٢٨ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٦٢ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

نفاسها ، وأمره الحاكم بمراجعتها فلم يمثل . فإن الحاكم يهدده بالسجن . فإن أبى بعد التهديد سجنه بالفعل ، فإن أبى على الرغم من ذلك هدد بالضرب فإن أبى ضرب بالفعل ، على أن يكون ذلك كله قريبا في مجلس واحد لأنه في معصية ، فإن أبى على الرغم من ذلك ارتجعها الحاكم عليه بقوله : ارتجعت لك زوجتك ، ويجوز للزوج وطء زوجته بارتجاع الحاكم إياها له ، ويتم بهذا الارتجاع حق التوارث بينهما في حالة وفاة أحدهما ، وتقوم نية الحاكم مقام نية الزوج في هذه الحالة .

فإن أراد طلاقها بعد ذلك استحب له أن يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق .

وإنما أمر ألا يطلق في الطهر الذى يلي الحيض الذى طلق فيه ، لأنه الارتجاع جعل للصالح وهو لا يكون إلا بالوطء وبالوطء . يكره الطلاق ، فيمسكها حتى تحيض أخرى ثم تطهر . (١١١٢)

رأى الجنبلة :

وقال الجنبلة : طلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع ثم يدها حتى تنقضى عدتها ، ولا خلاف في ذلك .

فإن طلقها للبدعة ، وهو أن يطلقها حائضا ، أو في طهر أصابها فيه أثم ، ووقع طلاقه في قول عامة أهل العلم ، قال ابن المنذر وابن عبد البر : لم يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال .

ولو طلقها ثلاثا في طهر لم يصبا فيه كان أيضاً للسنة ، وكان تاركاً للاختيار .

(١١١٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٦٣ .

الاسلام والأسرة

واختلفت الرواية عن أحمد - رضى الله عنه - في جمع الثلاث . فروى عنه أنه غير محرم ، واختاره الخرقي وهو مذهب الشافعي وأبي هريرة وداود ، وروى ذلك عن الحسن بن علي - رضى الله عنهما - وعبد الرحمن بن عوف والشعبي ، لأن عويمراً العجلاني لما لعن عن امرأته قال : كذبت عليها يارسول الله إنى أمسكتها ، فطلقها ثلاثاً ، قبل أن يأمره رسول الله - ﷺ - ولم ينقل إنكار النبي - ﷺ - .

وعن عائشة أن امرأة رفاعة جاءت إلى رسول الله - ﷺ - فقالت : يارسول الله ، إن رفاعة طلقني فبت طلاقى . وفي حديث فاطمة بنت قيس : أن زوجها أرسل إليها بثلاث تطليقات .

ولأنه طلاق جاز تفريقه فجاز جمعه . وهناك رواية أخرى عن أحمد هي أن جمع الثلاث طلاق بدعة وهو محرم . واختار ذلك أبو بكر وأبو حفص من فقهاء الحنابلة . وقد روى هذا الراى عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر - رضى الله عنهم - وهو قول مالك وأبي حنيفة أيضاً - قال على - كرم الله وجهه . « لا يطلق أحد لغير السنة فينلزم » . وعن عمر - رضى الله عنه - أنه كان إذا أتى برجل طلق ثلاثاً أوجعه ضرباً .

وعن مالك بن الحارث قال : جاء رجل إلى ابن عباس - رضى الله عنهما - فقال : إن عمتى طلق امرأته ثلاثاً . فقال : إن عمك عصى الله وأطاع الشيطان ، فلم يجعل الله له مخرجاً . ووجه ذلك قول الله تعالى :

« يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة بينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً» (١١٣).

ثم قال بعد ذلك :

« ومن يتق الله يجعل له مخرجاً . » (١١٤) « ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً » (١١٥)

ومن جمع الطلقات الثلاث في كلمة واحدة أو مجلس واحد لم يبق له أمر يحدث . ولا يجعل الله له مخرجاً ، ولا من أمره يسراً .

وروى النسائي بإسناده عن محمود بن لبيد قال : أخبر رسول - صلى الله عليه وسلم - عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فغضب ، ثم قال : « أيلعب بكتاب الله - عز وجل - وأنا بين أظهركم ؟ » حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ، ألا أقتله (١١٦) ؟

وفي حديث ابن عمر قال : قلت : يا رسول الله ، أرايت لو طلقته ثلاثاً ؟

قال : إذا عصيت ربك وبانت منك امرأتك «

وروى الدارقطني بإسناده عن علي قال : سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلاً طلق البتة فغضب وقال : « تتخذون آيات الله هزوا » أو

(١١٣) الطلاق ١ .

(١١٤) الطلاق ٢ .

(١١٥) الطلاق ٤ .

(١١٦) المغني لابن قدامة ٣٠١/٧ ، ٣٠٢ .

« دين الله هزوا ولعبا ؟ من طلق البتة أزمنا ثلاثاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره » (١١١٧) .

ولأنه تحريم للبضع بقول الزوج من غير حاجة فحرم كالظهار ، بل هو أولى ، لأن الظهار يرتفع تحريمه بالتكفير ، وهذا لا سبيل للزوج إلى رفعه بحال ، ولأنه ضرر وإضرار بنفسه وبامرأته من غير حاجة ، فيدخل في عموم النهي ، وربما كان وسيلة إلى عوده إليها حراماً أو بحيلة لا تنزيل التحريم ، كما يؤدي ذلك إلى وقوع الندم وخسارة الدنيا والآخرة ، فكان أولى بالتحريم من الطلاق في الحيض الذي ضرره بقاؤها في العدة أياماً يسيرة كما كان أولى بالتحريم من الطلاق في طهر مسها فيه الذي ضرره احتمال الندم بظهور الحمل . فإن ضرر جمع الثلاث يتضاعف على ذلك أضعافاً كثيرة (١١١٨) .

رأى الشافعية

قال الشافعية : الطلاق أقسام ثلاثة : سنى ، وبدعى ، وما ليس بسنى ولا بدعى .

والسنى له أربعة قيود هي :

- أن تكون المرأة مدخولاً بها
- أن تكون ممن تعتد بالأقراء (١١١٩)

(١١١٧) المرجع السابق

(١١١٨) المغنى ٣٠٢/٧

(١١١٩) الأقراء جمع قرء وهو الطهر من الحيض . لأن العدة عند الشافعية تعتبر بالطهر من الحيض لا بالحيض نفسه

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

● أن يكون طلاقها في طهر ، سواء كان في ابتدائه أو وسطه أو آخره بشرط أن ينطق بلفظ الطلاق قبل أن ينزل بها الحيض .

● أن يكون الطلاق في طهر لا وطء فيه لجواز أن تحمل ، ولم يظهر حملها فيقع الندم .

والطلاق البدعى هو الطلاق في الحيض أو النفاس أو الطلاق في طهر مسها فيه .

والطلاق الذى يوصف بأنه ليس سنياً ولا بدعياً هو طلاق غير المدخول بها ، والصغيرة التى لا تحيض ، والآيسة من الحيض ، والحامل من وطء العقد الصحيح . فإن هذا الطلاق جائز متى تحقق فيه شرط الجواز ، وهو أن يكون الرجل غير محب لزوجته فلا يطيب له الاستمتاع بها ، ولا ترضى نفسه بالإتفاق عليها بدون استمتاع فإنه يباح له في هذه الحالة طلاقها .

فإذا كانت صغيرة أو آيسة من المحيض فله أن يطلقها متى انصرفت نفسه عنها بكُره في أى وقت وبأى طلاق ، ومثل ذلك إذا كانت غير مدخول بها (١١٢٠)

أحكام تترتب على الطلاق البدعى

يسن لمن طلق امرأته طلاقاً بدعياً أن يراجعها إن كانت لها رجعة ثم يمسكها إلى أن تطهر من الحيض الذى طلقها فيه ، ثم تحيض وتطهر دون أن يقربها ثم يطلق إن شاء ، وهذا الحكم هو مذهب الشافعية والحنابلة . ويحسب الطلاق البدعى سواءً كان واحداً أو أكثر باتفاق الأئمة

الاسلام والأسرة

الأربعة .

● خالف المالكية في حكم الارتجاع - كما رأينا - فاعتبروا الرجعة فرضاً لا سنة .

● وقال بعض الأحناف : الرجعة مستحبة وهذا رأى ضعيف ، وقال بعضهم إنها فرض كما قال المالكية . إلا أنهم يخالفون المالكية في صحة ارتجاع الحاكم للمطلقة طلاقاً بدعياً إلى زوجها . ولكنهم يرون التعزير للزوج في حالة عدم رضوخه لأمر القضاء في الرجعة ، فإذا راجع زوجته ارتفع عنه التعزير ، والتعزير يكون بما يراه الحاكم زاجراً له عن معصيته .
التطبيق بالتخير والتعليك

قد يقول الرجل لزوجته : اختارى - ينوى بذلك الطلاق ، فهو يخيرها بين أن تختار طلاقها أو تختار بقاءها معه . وفي هذه الحالة إن اختارت الطلاق أجابت فوراً بذلك في المجلس دون تمهل . في رأى بعض الفقهاء . . وأساس ذلك هو قوله - تعالى -

« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنْتُهَا فَتَعَالَيْنِ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا . وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَخْرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا » (١١٢١)

- مناسبة الآيتين .

قال القرطبي ضمن ما قال في مناسبة الآيتين : روى البخارى ومسلم -

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

واللفظ لمسلم - عن جابر بن عبد الله قال : دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد الناس جلوساً بيابه لم يؤذن لأحد منهم ، قال : فأذن لأبى بكر فدخل ، ثم جاء عمر فاستأذن فأذن له ، فوجد النبى - صلى الله عليه وسلم جالساً حوله نساؤه واجماً ساكناً - فقال والله لأقولن شيئاً أضحك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله لو رأيت بنت خارجة - زوجة أبى بكر - سألتنى النفقة فقلت إليها فوجأت عنقها ، فضحك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال : « هن حولى كما ترى يسألتنى النفقة » فقام أبو بكر إلى عائشة يجأ عنقها ، وقام عمر إلى حفصة يجأ عنقها ، كلاهما يقول : تسألن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما ليس عنده ؟ فقلن : والله لا نسأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيئاً أبداً ليس عنده ، ثم اعتزلهن رسول الله شهراً أو تسعاً وعشرين ، ثم نزلت عليه هذه الآية :

« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ .. حَتَّىٰ بَلَغَ - لِلْمُحْسَنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرَهُنَّ عَظِيماً » .

قال : فبدأ بعائشة فقال : « يا عائشة » إنى أريد أن أعرض عليك أمراً أحب ألا تعجلى فيه حتى تستشيرى أبويك » قالت : وما هو يا رسول الله ؟ فتلا عليها الآية . قالت : أفيك يا رسول الله أستشير أبوى ؟ بل أختار الله ورسوله والدار الآخرة ، وأسألك ألا تخبر امرأة من نسائك بالذى قلت . قال : « لا تسألنى امرأة منهن إلا أخبرتها ، إن الله لم يعنى مُقْتَباً ولا متعتاً ، ولكن بعثى معلماً ميسراً » (١١٢٢) .

(١١٢٢) تفسير القرطبى ج ٨ ص ٥٢٤ ط دار الشعب

الاسلام والأسرة

قال القرطبي : فهذا يدل على أن التخيير والطلاق المعلقين على شرط صحيحان فينقدان ويمضيان ، خلافاً للجهال الذين يزعمون أن الرجل إذا قال لزوجته : أنت طالق إن دخلت الدار أنه لا يقع الطلاق إن دخلت الدار ، لأن الطلاق الشرعي هو المنجز في الحال لا غير - في زعمهم - . واختلف العلماء في كيفية تخيير النبي - صلى الله عليه وسلم - أزواجه على قولين :

الأول : أنه خيرهن - بإذن الله تعالى - في البقاء على الزوجية أو الطلاق ، فاخترن البقاء - روى ذلك عن عائشة - رضى الله عنها - ومجاهد وعكرمة والشعبي وغيرهم .

الثاني : أنه خيرهن بين الدنيا فيفارقهن ، وبين الآخرة فيمسكنهن لتكون لهن المنزلة العليا كما كانت لزوجهن ، ولم يخيرهن في الطلاق . ذكر ذلك الحسن وقتادة ، ومن الصحابة على رضى الله عنه فيها رواه عنه أحمد ابن حنبل أنه قال : لم يخير رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه إلا بين الدنيا والآخرة .

قال القرطبي : والقول الأول أصح لقول عائشة - رضى الله عنها - لما سئلت عن الرجل يخير امرأته فقالت : قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه فلم يعد طلاقاً . ولم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا التخيير المأمور به بين البقاء والطلاق (١١٢٣) .

وقد اختلف العلماء في المخيرة إذا اختارت زوجها ، فقال جمهور العلماء

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

من السلف وغيرهم وأئمة الفتوى : إنه لا يلزمه طلاق - لا واحدة ولا أكثر وهذا هو الصواب لقول عائشة - رضى الله عنها - خيرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاخترناه فلم يعده علينا طلاقاً - أخرجه الصحيحان - قال ابن المنذر - وحديث عائشة يدل على أن المخيرة إذا اختارت زوجها لم يكن ذلك طلاقاً - ويدل على أن اختيارها نفسها يوجب الطلاق .

حكم هذا الطلاق

إذا اختارت المخيرة نفسها طلقت تطليقة واحدة يملك زوجها مراجعتها وروى هذا عن عمر وابن مسعود وابن عباس ، وبه قال الإمام الشافعى . وقال بعضهم : إذا اختارت نفسها طلقت واحدة بائنة وبه قال الإمام على - رضى الله عنه - وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه ، ورواه بعضهم عن مالك . . . وقال بعضهم : إذا اختارت نفسها فإنما هى طلاقات ثلاث ، وهذا قول الحسن البصرى ، وبه قال الإمام مالك والإمام الليث ، لأن الملك إنما يكون بذلك وهو الرأى الصحيح^(١١٢٤) .

مدة الخيار

وقال بعض الفقهاء : إن مدة الخيار محددة بالبقاء فى المجلس ، فإن لم تختَر الزوجة حتى افترقا من المجلس بطل ما كان من ذلك إليها ، وعلى هذا أكثر الفقهاء .

وقال بعضهم : لها الخيار أبدا ما لم يعلم أنها تركت ، ويعلم ذلك بأن تمكنه من نفسها بوطء أو مباشرة ، فإن منعت نفسها ولم تختَر شيئاً كان له أن

(١١٢٤) تفسير القرطبى ج ٨ ص ٥٢٥ ط دار الشعب

الاسلام والأسرة

يرفع أمرها إلى الحاكم لتوقع أو تسقط ، فإن أبت أسقط الحاكم تمليكها .
والصحيح أنه إذا خير الرجل امرأته أو ملكها أن لها أن تقضى في ذلك
وإن افترقا من المجلس ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : إن
ذاكر لك أمراً فلا عليك ألا تستعجلي حتى تستأمرى أبويك « فقد جعل لها
التخير حتى تستأمر أبويها ، ولم يجعل قيامها من مجلسها خروجاً من الأمر .
وهذا هو أصح الأقوال (١١٣٥) .

الطلاق أمام القضاء

جعلت الشريعة الإسلامية الطلاق في يد الزوج للحكمة التي سبق أن
أشرنا إليها .

ولكن الذي يحدث في بعض الأحيان أن الزوجة لاتجد السعادة التي
كانت تأملها في الزواج ، وربما جدت منغصات ومتاعب تحول دون استمرار
الحياة الزوجية ، ومع ذلك يأبى الزوج أن يسرح بإحسان حسبما أوصاه بذلك
القرآن الكريم « فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان » فكان من حق الزوجة
أن تلجأ إلى القضاء ليفرق بينها وبين زوجها . وقد حددت الشريعة
الإسلامية الحالات التي يمكن للقاضي أن يفرق فيها بين الزوجين
- ونوضحها فيما يأتي :-

١ - التفريق للعيب :

قد يوجد في الزوج عيب تناسل خاص بالرجال ، وهذا العيب قد يكون

(١١٣٥) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

عنة ، أو جبا أو خصاء .

والعنة هى عدم القدرة على الاتصال الجنسى بالمرأة - والجب هو قطع عضو الذكورة .

والخصاء هو سل الخصيتين ونزعهما .

وقد يوجد فى المرأة أيضا عيب خاص بها كالرتق أو القرن - والرتق هو انسداد الفرج ، والقرن : عظم أو لحم فى الفرج يمنع من الجماع .
وقد يوجد عيب يطرأ على الرجل كما يطرأ على المرأة كالجنون والبرص والجدام .

وللفقهاء آراء حول وجود هذه العيوب فى كل من الرجل أو المرأة .
يقول الأحناف : لا حق للزوج فى طلب فسخ الزواج إذا وجد امرأته معيبة بعيب تناسلى أو غير تناسلى ، لأنه يملك حق الطلاق فيطلق .
ولكن الأئمة الثلاثة يقولون : إن للزوج خيار الفسخ إذا ما وجد امرأته معيبة بأحد هذه العيوب ، لأنها تمنع المقصود من عقد الزواج .

وقد أجمعوا جميعا على أن المرأة من حقها اللجوء إلى القضاء لتطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت فيه عيبا من العيوب التناسلية الثلاثة التى أشرنا إليها وهى : « العنة والجب والخصاء »

لأن القصد من الزواج هو العفة والتوالد . وهذا لا يتحقق مع هذه العيوب ، وهى عيوب غير قابلة للزوال ، ولا تملك الزوجة الطلاق حتى تدفع هذا الضرر عن نفسها ، فكان لها أن ترفع أمرها للقضاء ليفرق بينها وبين هذا الزوج إذا ثبت وجود العيب .

ويملك القاضى ذلك التفريق بماله من ولاية رفع الظلم ، ويكون هذا

الاسلام والأسرة

التفريق طلاقاً بائناً في مذهب الأحناف والمالكية .

بيننا ويراہ الشافعية والحنابلة فسخا للزواج .

وإذا وجدت الزوجة في زوجها عيباً غير تناسلي كالجنون والجدام والبرص لم يكن لها الحق في طلب التفريق عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، لأن هذه العيوب وإن كانت منفرة - إلا أنها لا تمنع تحقيق مقاصد الزواج في الجملة . ولكن محمد بن الحسن من الأحناف ، والأئمة الثلاثة - مالكا والشافعي وأحمد - يرون أنه من حق الزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين هذا الزوج دفعا للضرر (١١٢٦)

توجيه حكم القاضي بفسخ زواج العنين والمجبوب والخصي

ربما يتبادر إلى الذهن أن الكتاب والسنة لم يرد فيهما نص صريح يسوغ التفريق بين الزوجة والزوج العنين بل إن هناك نصاً استند إليه البعض في عدم جواز الفسخ في هذه الحالة ، وهذا النص هو : أن امرأة رفاعة أتت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقالت : يا رسول الله ، إني كنت تحت رفاعة فطلقني آخر التطليقات الثلاث ، وتزوجت عبدالرحمن بن الزبير فوالله ما وجدت معه إلا مثل الهدبة ، فتبسم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال : « لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة ؟ - لا - حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك » أي عبدالرحمن - فوجه الاستدلال أن تلك المرأة ادعت العفة على زوجها الثاني « عبدالرحمن بن الزبير - ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يثبت لها الخيار ، ولو لم يقع النكاح لازماً لأثبت الخيار .

(١١٢٦) الأحكام الأساسية ص ١٥٧ ، ص ١٥٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قالوا أى هؤلاء العلماء - ولأن هذا العيب لا يوجب فوات المستحق بالعقد يبقين فلا يوجب الخيار كسائر العيوب ، بخلاف الجب فإنه يفوت المستحق يبقين . .

ولكن جمهور الفقهاء وعلى رأسهم الأئمة الأربعة يرون أن العنة فاسخة للزواج ، ومسوغة للقاضى إذا رفع له الأمر من قبل الزوجة أو وليها أن يحكم بالفسخ . والدليل على ذلك إجماع الصحابة - رضوان الله عليهم - فإنه روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه قضى فى العنين أن يؤجل سنة ، فإن قدر وإلا أخذت منه الصداق كاملا وفرق بينهما ، وعليها العدة - وروى عن ابن مسعود - رضى الله عنه مثله وروى عن على - رضى الله عنه - أنه قال : يؤجل سنة فإن وصل إليها وإلا فرق بينهما - وكان قضاؤهم بمحضر من الصحابة - رضى الله عنهم - ولم ينقل أنه أنكر عليهم أحد منهم ، فكان ذلك إجماعا ، ولأن الوطاء مرة واحدة مستحق على الزوج للمرأة بالعقد ، وفى إلزام العقد عند تقرر العجز عن الوصول تفويت المستحق بالعقد عليها ، وهذا ضرر بها وظلم فى حقها ، وقد قال - تعالى « ولا يظلم ربك أحدا » (١١٢٧) وقال النبى - صلى الله عليه وسلم - « لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام » ولأن الله تعالى أوجب على الزوج الإمساك بالمعروف أو التسريح بالإحسان بقوله عز وجل « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » (١١٢٨) . ومعلوم أن استيفاء النكاح عليها مع كونها محرومة الحظ من الزوج ليس

(١١٢٧) الكهف ٤٩

(١١٢٨) البقرة ٢٢٩

الاسلام والأسرة

من الإمساك بالمعروف في شيء ، فتعين عليه التسريح بالإحسان ، فإن سرح بنفسه والائتاب القاضي منابه في التسريح^(١١٢٩) .

وقد جرى قانون الأحوال الشخصية في مصر على ذلك ، فجاء في نص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن للزوجة طلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه ، أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر - كالجنون والجذام والبرص - سواء كان هذا العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به ، أو حدث بعد العقد ولم ترض به ، فإن تزوجته عالمة بالعيب ، أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق ، كما جرى على أن الفرقة بالعيب طلاق بائن : ونبه إلى الاستعانة بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها^(١١٣٠) .

وعلق الاستاذ زكريا البرى على ذلك قائلا : ويتبين لنا من ذلك : أولا : أن القانون لم يتعرض للحكم فيها إذا كانت الزوجة معيبة بعيب تناسلى أو غير تناسلى ، ومعنى ذلك بقاء العمل بالمذهب الحنفى فيه وهو عدم إعطاء الزوج حق الفسخ ، اكتفاء بحق الطلاق .

ثانيا : أن القانون جاء بعبارة مجملة تشمل عيوب الزوج التناسلية وغير التناسلية ، ولا تقف عند العيوب التناسلية التي نص عليها فقهاء المذهب الحنفى ، بل تتجاوزها إلى غيرها ، وما ورد من عيوب فيه إنما جاء على

(١١٢٩) بدائع الصنائع ٢/٣٢٢ ، ٣٢٣
(١١٣٠) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية في الفقه والقانون ص ١٥٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

سبيل المثال لا الحصر (١١٣١) .

حكم الولد من الزوج العنين :

والولد يلزم الزوج العنين ، فإذا جاءت المرأة بمولود من زوجها العنين الذى حكم القاضى بفسخ زواجه منها فإنه ينسب للزوج ، ويثبت من وقت الطلاق إلى ستين - ذلك لأن العنة لا تحول دون الإنجاب - لأنه قد تحدث إراقة من العنين يترتب عليها إخصاب ولو لم يحدث إيلاج . بل ربما حملت المرأة من زوجها وهى عذراء لم تفض بكارتها متى التقت ببويضات الأنوثة ببويضات الذكورة ولو خارج الرحم . ومن هذا القبيل ما يحدث بالتلقيح الصناعى الذى يلجأ إليه بعض الناس الراغبين فى الإنجاب مع وجود مانع لديهم من الاتصال الجنىسى بينهم وبين زوجاتهم .

وسياتى حديث خاص عن ذلك تحت عنوان : قواعد ثبوت النسب إن شاء الله تعالى .

التفريق للشقاق

قد يغلو بعض الأزواج فى إيذاء زوجاتهم ، ويعاملونهن معاملة قاسية تتعدى حدود الضرب الذى أباحه الشرع فى بعض الضرورات ، وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك - عند الحديث عن قوله تعالى - « واللاق تحافون نشوزهن فمظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا » (١١٣٢)

(١١٣١) المرجع السابق .

(١١٣٢) النساء ٣٤

الاسلام والأسرة

لقد أوصى الإسلام بحسن معاملة الزوجة وحث على ذلك في كثير من الآيات والأحاديث الشريفة ، فإذا ما أساء الزوج وتعدى حدوده ، واستغل استعمال حقه الشرعى استغلالا سيئا . فأذى زوجته بالقول أو بالفعل - بأن أخذ يوجه إليها الإهانات والعبارات غير اللائقة والشتم القبيح ، أو أخذ يضربها ضربا موجعا غير لائق كان من حقها اللجوء إلى القضاء طالبة التفريق بينها وبين زوجها .

وقد اختلف رأى الفقهاء حول هذه المسألة ... فذهب الأحناف والشافعية وفريق من الفقهاء إلى أن هذه الإساءة تعطى الزوجة الحق في رفع الأمر للقضاء ليأمر الزوج بحسن المعاشرة ومعاقبته بما يراه زاجرا ورادعا وحاملا له على إمساك زوجته بالمعروف ، وهذا كاف عندهم في رفع الضرر عن الزوجة ، وليس لها أن تطلب التفريق بينها وبينه -

ويرى الإمام مالك والإمام أحمد أن الزوجة في هذه الحالة من حقها أن ترفع الأمر للقضاء وتطلب التفريق . وهذا ما أخذ به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

وهذا هو نص المواد التى جاءت فيه :-

مادة رقم ٦ : إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضى طلاقه بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينها ، فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضى حكيمين وقضى على الوجه المبين بالمواد : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ .

مادة رقم ٧ : يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

إن أمكن ، وإلا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .

مادة رقم ٨ : على الحكّمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما فى الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة ذكرها .

مادة رقم ٩ : إذا عجز الحكّمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج ومنها ، أو جهل الحال قررا التفريق بطلقة بائنة .

مادة رقم ١٠ : إذا اختلف الحكّمان أمرهما القاضى بمعاودة البحث فإن استمر الخلاف بينهما حَكَمَ غيرهما .

مادة رقم ١١ : على الحكّمين أن يرفعا إلى القاضى ما يقرانه ، وعلى القاضى أن يحكم بمقتضاه . (١١٣٣)

ويتبين من ذلك أن العلاقة الزوجية ليست أمراً هيناً يمكن فصمها لأوهى الأسباب ، بل هى علاقة متينة قوية شرعها الله وجعلها من آياته حيث قال :

« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (١١٣٤) .

فلا تنفصم إلا عند الضرورة القصوى وبأسباب ملحة داعية إلى ذلك . كما يتبين كذلك خطورة مهمة الحكّمين ، وخطورة مسئولية القاضى الذى يقضى بالتفريق بين الزوجين بسبب الإضرار .

وقد بينت المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه حول هذه المواد أن

(١١٣٣) الأحكام الأساسية ص ١٥٩ ، فقه السنة ج ٢ ص ٢٤٩ .

(١١٣٤) الروم ٢١ .

الاسلام والأسرة

الشقاق بين الزوجين مجلبة لأضرار كبيرة ، لا يقتصر أثرها على الزوجين ، بل تتعداها إلى ذريتهما وإلى كل من له بهما علاقة قرابة أو مصاهرة . وليس في أحكام مذهب أبي حنيفة ما يمكن الزوجة من التخلص ولا ما يردع الزوج عن غيه ، فيحتال كل واحد منهما إلى إيذاء الآخر بقصد الانتقام ، فرئى من المصلحة الأخذ بمذهب الإمام مالك في أحكام الشقاق بين الزوجين ، ماعدا الحالة التي تبين للحكمين أن الإساءة من الزوجة دون الزوج ، حتى لا يكون ذلك داعيا لإغراء الزوجة المشاكسة على فحش عرى الزوجية بلا مبرر . (١١٣٥)

التطليق لحوف الفتنة :

قد يغيب الزوج عن زوجته غيبة طويلة دون عذر مقبول ، والطبيعة البشرية ربما أدت بالزوجة إلى عدم تقبل هذه الغيبة والنفور منها ، ولها عذرها في ذلك ، والتاريخ يحدثنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - كان يعس ليلا فإذا بصوت امرأة تقول : -

تطاول هذا الليل واسود جانبه وطال على ألا خليل ألاعبه فوالله لولا خشية الله وحده لحرك من هذا السرير جوانبه ولكن ربي والحياء يكفني وأكرم بعلي أن توطأ مراكمه فسأل عنها عمر ، فقيل له : هذه فلانة ، زوجها غائب في سبيل الله فأقفله - أي طلب رجوعه .

ثم دخل على ابنته حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها . فقال لها : يا بنية

(١١٣٥) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية في الفقه والقانون ص ١٥٩ ، ص ١٦٠ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كم تصبر المرأة عن زوجها ؟ فقالت : سبحان الله مثلك يسأل مثلى عن هذا ؟ فقال : لولا أنى أريد النظر للمسلمين ما سألتك .

قالت : خمسة أشهر - ستة أشهر - فوقت عمر للناس فى مغازيهم ستة أشهر ، يسرون شهراً - ذهاباً - ويقيمون أربعة أشهر ، ويسرون راجعين شهراً . (١١٣٦)

فهذه القصة تشير إلى أن المرأة تضيق حين تطول غيبة زوجها عنها ، وإذا كان هذا قد حدث فى الصدر الأول والدين قوى فى النفوس ، والإيمان يصافح القلوب ، والحشمة تملأ حياة الناس ، فما بالك بذلك فى عصر تروج فيه المنكرات ، وتثور فيه الشهوات ، وتمتلئ دنيا الناس بالمغريات وتموج بالفتنة وإثارة الغرائز ؟؟

إنه مما لاشك فيه أن الغيبة إذا طالت لغير ما سبب مشروع أو معقول كان من حق الزوجة أن تطلب من القاضى التفريق دفعا للفتنة وخوفا من الضرر .

وإن كان هناك اختلاف حول هذا الحكم لدى أصحاب المذاهب . فقد ذهب الإمامان أبوحنيفة والشافعى إلى أنه ليس للزوجة فى حالة غياب زوجها عنها أن تطلب الطلاق ، لأن هذا ليس سببا معقولا يستوجب التفريق .

وذهب الإمامان مالك وأحمد إلى أن لها ذلك إذا طالت غيبة الزوج وتضررت بالغيبة ، ولو كان له مال تنفق منه فى حال غيابه .

الاسلام والأسرة

والعلة في ذلك أن بعد الزوج عن زوجته مدة طويلة ، وحافظتها على العفة والشرف مما قد يتعذر على بعض النساء .

ولكن هناك شروطاً في هذه الغيبة التي تستوجب طلب التفريق وهي : -

- ١ - أن يكون غياب الزوج بدون عذر مقبول .
 - ٢ - أن تشعر الزوجة بالضرر المترتب على هذا الغياب .
 - ٣ - أن تكون الغيبة في بلد غير البلد الذي تقيم الزوجة فيه .
 - ٤ - أن تمر سنة على هذا الغياب . وهذا الشرط حدده الإمام . . مالك أما الإمام أحمد فقد اشترط في مدة الغياب ألا تقل عن ستة أشهر .
- فإذا كان غيابه لعذر مقبول ، كسفره في تجارة أو إعارة أو طلب الرزق أو طلب العلم أو الدفاع عن الوطن أو القيام بأعباء وظيفه قلده الدولة إياها . فإنه لا يجوز لها أن تطلب الفرقة .
- وإذا كانت غيبته عنها في داخل بلدتها التي تقيم فيها فليس لها الحق أيضاً في طلب التفريق .

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية برأى الإمام مالك ، فجاء في مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ما ينص على أن القاضي له أن يحكم بالتفريق بين الزوج وزوجته للغيبة وخوف الفتنة ، وقال : إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول - والمراد بها السنة الشمسية - جاز للزوجة أن تطلب التفريق إذا تضررت من بُعد زوجها عنها ، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه .

ثم بين القانون الإجراءات اللازمة لذلك ، وأنه إذا أمكن وصول

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الرسائل إلى الزوج الغائب ، حدد له القاضى ميعةً ، وأرسل إليه بأنه سيطلقها منه إذا لم يحضر للإقامة معها ، أو ينقلها إليه ، أو يطلقها بنفسه . فإذا انقضى الموعد ولم يفعل الزوج شيئاً من ذلك ولم يبدع ذراً مقبولاً فرق القاضى بينهما بتطليقة بائنة .

أما إذا لم يمكن وصول الرسائل إلى الزوج الغائب فإن القاضى يطلقها بلا إعدار - أى بدون إرسال رسالة إليه ، أو ضرب أجل أو تحديد موعد . (١١٣٧)

ويلتحق بغياب الزوج فى الحكم بعده عنها ، فإذا ما ابتعد الزوج عن زوجته دون عذر مقبول - كمرض مثلاً - فإن من حقها أن تطلب من القاضى التفرقة بينها وبينه لبعده لا لغيابه ، بشرط أن تمر سنة على هذا البعد ، وإن كان بعض الفقهاء قدر فترة البعد بثلاث سنين ، وبعضهم قدرها بستة أشهر (١١٣٨)

التطليق لحبس الزوج :

وأعطى الشرع الحق لزوجة المحبوس فى أن تطلب الطلاق من زوجها ، وأخذ قانون الأحوال الشخصية بهذا الحق ، فنص على أن لزوجة المحبوس المحكوم عليه بحكم نهائى بعقوبة مقيدة لحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب من القاضى التطليق بائناً بعد مضى سنة من حبسه ، وهى مدة التضرر من الغيبة فى تقدير القانون ، حتى ولو كان للزوج المحبوس مال تنفق منه الزوجة .

(١١٣٧) الأحكام الأساسية ص ١٦١ .

(١١٣٨) فقه السنة ج ٢ ص ٢٥٠ .

الاسلام والأسرة

وجاء في المذكرة التفسيرية لهذا القانون توضيح الأسباب التي دعت إلى اتخاذ هذا الحكم ، فذكرت أن الزوج قد يغيب عن زوجته مدة طويلة بلا عذر مقبول - والعذر المقبول مثل طلب العلم أو التجارة أو انقطاع المواصلات - ثم لا يحمل زوجته إليه ولا يطلقها لتتخذ لها زوجا غيره ، ومقام الزوجة على هذا الحال زمنا طويلا مع محافظتها على العفة والشرف لا تحتمله الطبيعة البشرية في الأعم الأغلب . وقد يقرّف الزوج من الجرائم ما يستحق بسببه عقوبة السجن الطويل ، فتقع زوجته في مثل ما وقعت فيه زوجة الغائب ، وليس في أحكام مذهب أبي حنيفة ما تعالج به هذه الحالة ، ومعالجتها واجب محتم . (١١٣٩)

ومذهب الإمام مالك يجيز التطلق على الغائب الذي يترك لزوجته ما تنفق منه على نفسها إذا طال غيبته سنة فأكثر ، وتضررت الزوجة من بعده عنها .

وواضح أن المراد بغيبة الزوج غيبته عن الزوجة في بلد آخر غير بلد الزوجية . أما الغيبة عن بيت الزوجية مع الإقامة في بلد واحد فهي من الأحوال التي يتناولها التطلق للضرر .

ثم إن الزوج الذي حكم عليه نهائيا بالسجن ثلاث سنين فأكثر يساوى الغائب الذي طال غيبته سنة فأكثر في تضرر زوجته من بعده عنها ، ولا دخل لكون البعد باختياره أو قهرا عنه .

فقد أشارت المذكرة التفسيرية إلى أن هذه التفرقة جاءت بناء على مذهب

(١١٣٩) الأحكام الأساسية للأسرة المسلمة في الفقه والقانون ص ١٦٢ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الإمام مالك ، والإمام أحمد يوافق الإمام مالك فى هذا الحكم ، إلا أنه عند الإمام مالك يعتبر طلاقاً ، وعند الإمام أحمد يعتبر فسخاً . (١١٤٠)
التطليق لعدم الاتفاق :

سبقت الإشارة إلى أن إمساك الرجل ويخله من أسباب الشقاق التى قد تؤدى إلى هدم الأسرة ، وقد أوجب الشرع على الزوج أن ينفق على أسرته وجعله ذلك من أسباب القوامة على النساء فقال - تعالى :
« الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم » (١١٤١)

قال القرطبى : فهم العلماء من قوله - تعالى :
« وبما أنفقوا من أموالهم » .

أنه متى عجز عن الإنفاق لم يكن قواماً عليها ، وإذا لم يكن قواماً عليها كان لها فسخ العقد لزوال المقصود الذى شرع لأجله النكاح ، وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت فسخ النكاح عند الإعسار بالنفقة والكسوة ، وهو مذهب مالك والشافعى والجمهور .
مذهب أبى حنيفة وأدلتة :

وقال أبوحنيفة : لايفسخ لقوله - تعالى :
« وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » . (١١٤٢) وقوله - تعالى : وأنكحوا

(١١٤٠) فقه السنة ٢ / ٢٥١ - وراجع فى فقه الإمام مالك : حاشية الدسوقى الشرح الكبير ج ٢ ص ٤٧٩ .
(١١٤١) النساء ٣٠ .
(١١٤٢) البقرة ٢٨٠ - راجع تفسير القرطبى سورة النساء تفسير الآية رقم ٣٠ ج ٣ ص ٣ .

الاسلام والأسرة

الأيامى منكم (١١٤٣)

فقد ندب الله تعالى إلى إنكاح الفقير ، فلا يجوز أن يكون الفقر سبباً للفرقة ... كما استدلل أبوحنيفة أيضاً بما يأتي :

يقول الله تعالى :

« لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله سيجعل الله بعد عسر يسرا » . (١١٤٤)

وهذا يدل على أن الزوج المعسر ليس بمقصر أو ظالم فتطلق عليه امرأته .

● كما أن بعض صحابة رسول الله - ﷺ - كانوا فقراء معسرين ولم تطلب زوجاتهم التطلاق بسبب ذلك . . ولم يرو عن الرسول - ﷺ - ما يشير إلى أن الطلاق حق للمرأة في هذه الحالة .

● وكذلك فإن عدم الإنفاق على الزوجة إن كان بسبب الفقر والعجز فالزوج معذور ، ويجب انتظار ميسرته ، وتفرض عليه النفقة وتستدين الزوجة عليه من تحب نفقتها عليه لو لم تكن متزوجة ، ليرجع بهذا الدين على الزوج إذا أسر ، وإن كان عدم الإنفاق بسبب التبعث أجبره القضاء على الإنفاق ، وجسه حتى يؤدي إليها النفقة ، وبذلك يتعين الطلاق طريقاً للعلاج . (١١٤٥)

وقال الأحناف أيضاً : إن النكاح بين الزوجين قد انعقد بإجماع فلا يفرق بينهما إلا بإجماع مثله ، أو بسنة عن الرسول - ﷺ - لا معارض لها .

(١١٤٣) النور ٣٢ .

(١١٤٤) الطلاق ٧ .

(١١٤٥) الأحكام الأساسية ص ١٦٣ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولكن جمهور الفقهاء سوغوا للمرأة أن ترفع أمرها للقضاء عند إعسار الزوج عن الإنفاق أو امتناعه عن ذلك . وحجتهم فى ذلك تدور حول ما يأتى :-

● أن الله - سبحانه وتعالى - قال فى حق المطلقات :

« وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرراً لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه . (١١٤٦)

فهذه الآية الكريمة تشير إلى أن الزوج إما أن يمسك بمعروف أو يسرح بإحسان ، والإمساك بمعروف يقتضى الإنفاق على الزوجة وعدم حرمانها من النفقة والكسوة ، فإن لم يتم الإمساك بمعروف فعليه أن يسرحها بإحسان ، فإذا لم يتم هذا التصریح طوعية من الزوج تدخل القضاء حيثئذ لتنفيذ حكم الله .

قال القرطبى فى تفسيره لهذه الآية : الإمساك بالمعروف هو القيام بما يجب لها من حق على زوجها ، ولذلك قال جماعة من العلماء : إن من الإمساك بالمعروف أن الزوج إذا لم يجد ما ينفق على الزوجة أن يطلقها ، فإن لم يفعل خرج عن حد المعروف ، فيطلق عليه الحاكم من أجل الضرر اللاحق لها من بقائها عند من لا يقدر على نفقتها ، والجوع لا صبر عليه . وهذا قال مالك والشافعى وأحمد وإسحاق وغيرهم ، ومن الصحابة عمر وعلى ورواه أبوهريرة عن النبى - صلى الله عليه وسلم (١١٤٧)

(١١٤٦) البقرة ٢٣٦ .

(١١٤٧) تفسير القرطبى جـ ٢ ص ٩٦٣ ط دار الشعب .

الاسلام والأسرة

ومن الأدلة أيضاً أن النبي - ﷺ - قال : « لا ضرر ولا ضرار » ومن غير شك أن إمساك الزوجة دون إنفاق عليها فيه منتهى الضرر ، ومقتضى ذلك يوجب على القاضى إزالة هذا الضرر بالتطليق على الرجل مادام لا يطلق طواعية من تلقاء نفسه .

● ومن الأدلة أيضاً أن الفقهاء - ومنهم الأحناف - قد اتفقوا على التطليق على الرجل إذا كان به غيب تناسلى ، وحاجة الزوجة إلى النفقة التى بها قوام الحياة أشد من حاجتها إلى المباشرة الجنسية ، فيكون الامتناع عن الإنفاق أولى فى إباحة التطليق من وجود العيب التناسلى .

● ومن الأدلة أيضاً ما حكاه القرطبى من قوله - ﷺ - فيما رواه البخارى - « تقول المرأة إما أن تطعمنى وإما أن تطلقنى » فهذا نص فى موضع الخلاف (١١٤٨)

قانون الأحوال الشخصية :

وجاء قانون الأحوال الشخصية موافقاً لرأى جمهور الفقهاء وجاءت مواد صريحة فى جواز تطليق القاضى على الرجل الذى لا ينفق على زوجته ، على الوجه التالى : -

أولاً : إذا كان للزوج مال ظاهر نفذ عليه الحكم بالنفقة فى ماله ، حاضراً كان الزوج أو غائباً .

ثانياً : وإذا كان لم يكن له مال ظاهر ، وكان حاضراً فإن أصر على عدم الإنفاق بعد الحكم عليه به ، ولم يدع يساراً ولا إعساراً ، أو ادعى اليسار ،

(١١٤٨) المرجع السابق .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أو ادعى الإعسار ولم يثبت ، طلق عليه القاضى فى الحال ومن غير إهمال ،
لوضوح تعنته . أما إذا ادعى الإعسار وأثبتته فإن القاضى يمهله مرة لاتزيد
على شهر ، فإذا لم ينفق على زوجته طلق عليه القاضى بعد ذلك .
ثالثاً : إذا لم يكن له مال ظاهر ، وكان غائبا ، فإذا كانت الغيبة قربية
وكان فى مكان يسهل وصول القرار إليه بضرب الأرجل فى مدة لا تتجاوز
تسعة أيام ، أعذر إليه القاضى وضرب له موعداً ، وبين له أنه يطلق امرأته
عليه ، إذا لم تصلها النفقة الحاضرة الواجبة عليه ، فإن لم يحضر للإنفاق
عليها ، ولم يرسل إليها ما تنفق منه طلق عليه القاضى بعد مضى الأجل ،
والتحقق من وصول الإعذار إليه .

أما إذا كانت الغيبة بعيدة ، أو كان الزوج مجهول محل الإقامة ، أو كان
مفقوداً فإن القاضى يطلق عليه من غير إعذار متى ثبتت الزوجية .
وعدم وجود المال الذى تنفق منه ، وغيبة الزوج غيبة بعيدة أو جهل محل
إقامته أو فقده .

رابعاً : أن المسجون الذى يعسر بنفقة زوجته ، حكمه حكم الزوج
الغائب .

خامساً : أن الطلاق الذى يرفعه القاضى بسبب عدم الإنفاق يكون
طلافاً رجعياً إذا كان بعد الدخول بالزوجة ، وعلى هذا يكون للزوج
مراجعة امرأته فى العدة إذا أثبت يساره واستعداده للإنفاق عليها ، وذلك
بدفع النفقة الحاضرة .

أما إذا لم يثبت اليسار أو لم يستعد للإنفاق على الزوجة فإن الرجعة
لا تصح .

الاسلام والأسرة

وهذه هي الحالة الوحيدة التي يقع فيها تطليق القاضى للزوجة طلاقاً رجعياً لا بائناً ، وذلك أن التطليق لعدم الإنفاق ، وقد تتغير الحال في مدة العدة ، ويمكن استدامة الزوجية - فكان من الحكمة أن يكون الطلاق رجعياً ، فإذا انتهت العدة قبل أن يراجعها على الوجه السابق صار الطلاق بائناً .

أما الأحوال السابقة وهي التطليق للعيب والتطليق للشقاق والتطليق للغبية فإن الطلاق فيها يكون بائناً لانقطاع الأمل القريب في رفع ما تضررت به الزوجة . (١١٤٩)

وجمهور الفقهاء هم الذين يرون أن الطلقة في حالة عدم إنفاق الزوج على زوجته رجعية ، خلافاً للشافعى الذى يرى أنها طلقة بائنة ، وحجتهم - أى جمهور الأئمة - فرقة بعد البناء لم يستكمل بها عدد الطلاق ، ولا كانت لعوض ولا لضرر بالزوج فكانت رجعية . (١١٥٠) -

الخُلْع

مفهوم الخلع : الخلع - بضم الخاء - على المشهور بالنسبة لموضوعنا وإلا فالخلع - بالفتح - النزاع ، تقول : خلع الشيء يخلمه خلعا نزعه ، وتقول : خلع الثوب أو الرداء إذا نزعهما .

وتقول : خلع الرجل امرأته خلعا - بالضم - وخلاعا فاختلفت فهى خالعة ، إذا أزاها عن نفسها وطلقها على بذل منها له .

(١١٤٩) الأحكام الأساسية ص ١٦٣ وما بعدها - فقه السنة ٢ / ٢٤٦ .

(١١٥٠) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٩٦٤ ط دار الشعب .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وفى اصطلاح الفقهاء : إزالة الزوجية بما تعطيه المرأة لزوجها من المال .
فهو فى إزالة الزوجية - بضم الحاء - وفى إزالة غير الزوجية بفتحها . كما
اختص إزالة قيد النكاح بالطلاق وفى غيره بالإطلاق^(١١٥١) .
وقيل فى معناه : هو الطلاق بعوض وبلا حاكم^(١١٥٢)
مشروعيته

الأصل فى مشروعية الخلع قوله - تعالى
« ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود
الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به تلك
حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون »^(١١٥٣)
روى البخارى من حديث أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ، رضى الله
عنها - أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبى - صلى الله عليه وسلم فقالت :
يارسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب عليه فى خُلُق ولا دين ولكن
لا أطيقه ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « أتردين عليه
حديثه » ؟ قالت : نعم .

وأخرجه ابن ماجه عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس - رضى الله عنها -
أن جميلة بنت سلول أتت النبى - صلى الله عليه وسلم - فقالت : والله
ما أعيب على ثابت فى دين ولا خلق ، ولكنى أكره الكفر فى الإسلام ،
لا أطيقه ... فقال لها النبى - صلى الله عليه وسلم - : « أتردين عليه

(١١٥١) الاختيار لتعليل المختار ج- ٢ ص ٢١٦ ط الحلبى ١٩٣٦ م

(١١٥٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج- ٢ ص ٣٤٧

(١١٥٣) البقرة ٢٢٩

الاسلام والأسرة

حديثه ؟ قالت : نعم ، فأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد . فيقال : إنها كانت تبغضه أشد البغض وكان يحبها أشد الحب ، ففرق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بينهما بطريق الخلع ، فكان أول خلع في الإسلام (١١٥٤)

وروى عكرمة عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : أول من خالع في الإسلام أخت عبدالله بن أبي . . ، أنت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت : يا رسول الله ، لا يجتمع رأسى ورأسه أبداً ، إني رفعت جانب الخباء فرأيت أقبلى في عدة ، إذ هو أشدهم سواداً وأقصرهم قامة وأقبحهم وجهاً . فقال : « أتردين عليه حديثه » ؟ قالت : نعم وإن شاء زده . ففرق بينهما (١١٥٥)

قال القرطبي : وهذا الحديث أصل في الخلع وعليه جمهور الفقهاء . وقبل أن نستطرد إلى أحكام الخلع نعرف بالزوجين اللذين حدث بينهما أول خلع في الإسلام . .
ثابت بن قيس : -

هو ثابت بن قيس بن شماس بن زهير الأنصارى الخزرجى ، كان خطيب الأنصار وخطيب النبي - صلى الله عليه وسلم - شهد أحياناً وما بعدها ، وقتل يوم اليمامة شهيداً في خلافة أبي بكر . له عدة مناقب . منها : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - افتقده من مجلسه ، فأرسل في طلبه ،

(١١٥٤) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٩٤٧

(١١٥٥) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فجاءه من ذهب فى طلبه فوجده جالسا منكسا رأسه ، فقال له :
ما شأنك ؟ فقال : شر ، كنت أرفع صوتى فوق صوت النبى - صلى الله
عليه وسلم - فقد حبط عملى وأنا من أهل النار . فرجع الرجل إلى رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - فأعلمه بذلك ، فقال له : « اذهب فقل له :
لست من أهل النار ولكنك من أهل الجنة »

ومنها أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال عنه : « نعم الرجل ثابت بن
قيس » ومنها أنه الوحيد الذى أنفذت وصيته بعد وفاته . . . وقصة ذلك أنه
قاتل يوم اليمامة حتى قتل ، وكان عليه درع نفيسة ، فمر به رجل من
المسلمين فأخذها ، فبينما رجل من المسلمين نائم أتاه ثابت فى منامه فقال
له : أوصيك بوصية ، فإياك أن تقول هذا حلم فتضيعه : إني لما قتلت أمس
مرى رجلا من المسلمين فأخذ درعى ، ومنزله فى أقصى الناس وعند خبائه
فرس يستن فى طول^(١١٥٦) ، وقد كفا على الدرع برمة وفوق البرمة رخل ،
فأنت خالد^١ - وكان هو القائد - فمره فليبعث فليأخذها : فإذا قدمت المدينة
على خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعنى أبا بكر ، فقل له : إن
على من الدين كذا وكذا ، وفلان من رقيقى عتيق ، وفلان . . . فاستيقظ
الرجل فأق خالد^٢ فأخبره ، فبعث إلى الدرع فأق بها على ما وصف ،
وحدث أبا بكر - رضى الله عنه - برؤياه فأجاز وصيته ، ولا يعلم أحد
أجيزت وصيته بعد موته سواء . (١١٥٧)

(١١٥٦) يستن : يعدلمرجه ونشاطه شوطا أو شوطين ، والطول - بوزن عنب - الحبل الطويل
يشد أحد طرفيه فى وتد والطرف الآخر فى يد الفرس .

(١١٥٧) أسد الغابة ج١ ص ٢٧٥

الاسلام والأسرة

فهذا ثابت بن قيس - رضى الله عنه - الذى يعد من أفاضل الصحابة ، وقد شهدت زوجته بذلك ، ولم تنقم منه إلا منظره . والرجل لا يعيه منظره ، وإنما يعيه تقصيره فى دينه وخلقه وعقله ، والمرء بأصغريه قلبه ولسانه .

من جميلة ؟

وجيملة هى بنت أبى بن سلول ، أخت عبدالله بن أبى رأس المنافقين ، كانت تحت حظلة بن أبى عامر الذى يطلق عليه غسيل الملائكة ، فقتل عنها يوم أحد شهيداً ، فتزوجها ثابت بن قيس فنشزت عليه كما علمنا ، ففرق النبى - صلى الله عليه وسلم - بينها وبين زوجها ، فتزوجها بعده مالك بن الدخشم ، ثم تزوجها بعده حبيب بن إساف (١١٥٨) .

وهى صحابية جلييلة ، شهدت لزوجها ثابت بالدين والخلق والفضل ، ولكنها امرأة ذات طبيعة بشرية تتوق للمنظر الحسن والوجه الجميل . . . والعاطفة شئ يضعه الله فى القلوب ، ولا يملك الإنسان معها حولا ولا قوة .

وقد شاء الله - تعالى - أن يجرى أحكام الخلع حول ما حدث من شأنها مع زوجها .

حكم الخلع :

قال جمهور الفقهاء : الخلع جائز ، بناء على الأدلة التى ذكرناها - ويضاف إليها ما روى عن الربيع بنت مَعُوذ أنها اختلعت على عهد رسول الله - صلى

(١١٥٨) أسد الغابة ج ٧ ص ٥١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الله عليه وسلم - فأمرها النبي - صلى الله عليه وسلم - أن تعتد بحیضة . . (١١٥٩)

قال مالك : لم أزل أسمع ذلك من أهل العلم ، وهو الأمر المجمع عليه عندنا ، وهو أن الرجل إذا لم يضر بالمرأة ولم يسيء إليها ، ولم تؤت من قبله وأحببت فراقه ، فإنه يحل له أن يأخذ منها كل ما اقتدت به كما فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في امرأة ثابت . . وإن كان النشوز من قبله بأن يضيّق عليها ويضرها ردّها عليها ما أخذ منها . (١١٦٠)

وقال بعض الفقهاء : إنه لا يحل للرجل أن يأخذ من امرأته التي تكرهه شيئاً . وردوا على من استشهد بجواز الأخذ بقوله تعالى

« فلا جناح عليهما فيما اقتدت به »

بأن هذه الآية نسخت بقوله - تعالى : -

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن فنظاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتانا وإثماً مبيناً » (١١٦١)

ولكن هذا القول شاذ خارج عن إجماع الفقهاء ، وليست إحدى الآيتين دافعة للأخرى فيقع النسخ ، إن أخذ الزوج من الزوجة التي تكرهه مالاً نظير تطليقها أمر يدعو إليه العدل والإنصاف ، لأنه هو الذي قدم المهر وبذل من التكاليف المالية في سبيل إتمام الزواج والزفاف والوليمة ما بذل ، وما هو ذا البيت الذي أسسه يهدم بأمر ليس له فيه سبب ، فلا أقل من أن يأخذ في

(١١٥٩) نيل الأوطار ج٦ ص٢٤٦ وقال : رواه الترمذی وصححه

(١١٦٠) الجامع لأحكام القرآن ج٢ ص٩٤٧ ط دار الشعب

(١١٦١) النساء ٢٠

الاسلام والأسرة

نظير ذلك بعض ما بذل إن لم يكن كله أو أكثر منه -

هل الخلع طلاق أو فسخ ؟

اختلف العلماء في الخلع هل هو طلاق أو فسخ ؟ فروى عن بعض الصحابة ومنهم عثمان وعلى وابن مسعود - رضى الله عنهم . وجماعة من التابعين أنه طلاق . وبذلك أخذ الإمام مالك وأبو حنيفة والشافعى في أحد قوليهِ . فمن نوى بالخلع تطليقتين أو ثلاثاً لزمه ذلك عند الإمام مالك . وقال أبو حنيفة : إن نوى الزوج ثلاثاً كان ثلاثاً ، وإن نوى اثنتين فهو واحدة بائنة .

وقال الشافعى في أحد قوليهِ : إن نوى بالخلع طلاقاً وسماه فهو طلاق ، وإن لم ينو طلاقاً ولا سمى لم تقع فرقة .

وقال بعض الفقهاء : إن الخلع فسخ وليس بطلاق إلا إذا نواه وهذا هو رأى الإمام أحمد ، وبه قال ابن عباس قبل ذلك . واحتج في ذلك بما روى عن ابن عباس أن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص سأله رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه أيتزوجها ؟

قال : نعم لينكحها ، ليس الخلع بطلاق ، ذكر الله - عز وجل - الطلاق في أول الآية وآخرها ، والخلع فيما بين ذلك ، فليس الخلع بشيء . ثم قال :

« الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » .

ثم قرأ

« فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » .

فعل هذا يعتبر فسخاً لا طلاقاً ، ولأن عدته كانت حيضة واحدة ، ولو

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كان طلاقاً لكانت العدة منه ثلاثة قروء .
والمشهور هو الرأى الأول من أن الخلع طلاق ، وعدته عدة
المطلقة (١١٦٢) .

ألفاظ الخلع

قال الفقهاء : إن كان الخلع واقعاً بلفظ الخلع نفسه مثل خلعتك ، أو
بلفظ يؤدي معناه مثل : بارأتك ، أو تقول هي : أفتدى نفسى منك بكذا
فيقبل . كان خلعاً .

فإن كان بلفظ الطلاق مثل : أنت طالق منى فى مقابل مبلغ كذا ، وقِيلَتْ
هى كان طلاقاً على مال ولم يكن خلعاً . (١١٦٣) .

ما يجوز أن يكون عوضاً فى الخلع

قال الفقهاء : كل ما جاز أن يكون مهراً جاز أن يكون عوضاً فى الخلع .
ويجوز أن يخالع على الصداق الذى بذله ، ويجوز أن يخالع على بعض
الصداق ، ويجوز أن يخالع على مال غيره سواء كان قليلاً أو كثيراً . وهذا
يفهم من قوله تعالى -

« فلا جناح عليهما فيما افتدت به » .

فهذا الجزء من الآية يدل على جواز الخلع بأكثر مما أعطاهما ، وقد اختلف
العلماء فى ذلك .

فقال مالك والشافعى وأبو حنيفة وأصحابهم : يجوز أن تفتدى منه بما

(١١٦٢) الجامع لأحكام القرآن ج-٢ ص-٦٥٠

(١١٦٣) فقه السنة ج-٢ ص-٢٥٣

الاسلام والأسرة

تراضيا عليه سواء كان أقل مما أعطاهما أو أكثر منه . وقد روى هذا الرأى عن عثمان وابن عمر - رضى الله عنهما وغيرهما .

ومما يدل على جواز أخذ الزيادة على المهر ما رواه الدارقطنى عن أبى سعيد الخدرى أنه قال : كانت أختى تحت رجل من الأنصار تزوجها على حديقة ، فكان بينهما كلام ، فارتفعنا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، فقال : « تردين عليه حديثه ويطلقك » .

قالت : نعم وأزيدة - قال : « ردى عليه حديثه وزيديه » (١١٦٤) . وقال بعض الفقهاء : لا يجوز أن يأخذ أكثر مما أعطى ، وهذا هو رأى الإمام أحمد ، واستدل أصحاب هذا الرأى بأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال لزوجة ثابت بن قيس : « أما الزيادة فلا ولكن حديثه » . وقد روى عن عطاء مرسلا أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه » (١١٦٥) .

النبى عن إيداء الزوجة لتخلع نفسها
جاء فى حرمة هذا قوله - تعالى -

« يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبن ما أتيتهن من أموالهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » (١١٦٦) .
جاء فى سبب نزول هذه الآية : كأن يكون عند الرجل عجز ونفسه

(١١٦٤) تفسير القرطبى ج٢ ص٩٤٨ ، الاختيار فى تعليل المختار ج٢ ص٢١٧

(١١٦٥) تفسير القرطبى

(١١٦٦) النساء ١٩

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تتوق إلى الشابة ، فيكره فراق العجوز لما لها فيمسكها ولا يقربها حتى تفتدى منه بما لها ، أو تموت فيرثها ، فنزلت هذه الآية وأمرت الزوج أن يطلقها إن كره صحبتها ولا يمسكها كرهاً .

فلا يحل لرجل أن يؤذى زوجته ويمنعها بعض حقوقها حتى يؤدى ذلك إلى نفورها منه ، وافتداء نفسها منه ببعض ما لها . فإن فعل ذلك فالخلع باطل ، والبذل مردود ولو حكم به قضاء ، حتى لا يجتمع على المرأة فقدان الزوج والمال . هذا رأى بعض الفقهاء .

ويزى بعض الفقهاء نفاذ الخلع فى هذه الحال مع حرمة الإيذاء . وقال الإمام مالك : الخلع ينفذ على أنه طلاق ويجب على الزوج أن يرد البذل الذى أخذه (١١٦٧) .

حكم طلب المرأة الخلع دون مقتض

لقد شرع الله الخلع لأسباب أهمها أن يكون الرجل معيياً فى خُلُقِهِ أو خُلُقِهِ ، أو لا يؤدى لزوجته حقوقها ، أو تخاف المرأة ألا تقيم حدود الله فيها يجب عليها من حسن الصحبة وكريم العشرة ، ففى هذه الحالة يجوز للمرأة أن تفتدى نفسها بما تقدمه من مال أو ترد ما أخذته من صداق . أما إذا لم يكن هناك سبب داع لذلك فهو محظور منهى عنه .

هل هناك وقت معين للخلع ؟

علمنا أن الطلاق السنى له شروط تتعلق بزمان إيقاعه ، وهى أن يكون فى طهر لا يمسه فيه ، أو أن تطلق وهى حامل .

(١١٦٧) فقه السنة ٢ / ٢٥٧

أما بالنسبة للخلع فلا زمن يقيده ، فيجوز أن يقع في الظهر ، ويجوز أن يقع في الحيض . والعلة في ذلك أن الطلاق له عدة معروفة وهي الحيض أو وضع الحمل ، فاشتراط الشرع ألا يقع في الحيض حتى لا يطول أمد العدة على المطلقة فتأذى بذلك ، لأن الطلاق قد يكون رغماً عنها وهي كارهة له . أما في الخلع فهي التي طلبت الفرقة بنفسها فلو اختلعت في أثناء الحيض فهي راضية بالتطويل على نفسها .

عدة المختلعة :

من الأحاديث التي أوردناها في صدر هذا البحث ندرك أن المختلعة تعتد بحيضة واحدة ، كما ورد في قصة جميلة بنت أبي زوجة ثابت ، حيث إن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمرها أن تعتد بحيضة واحدة وتلتحق بأهلها (١١٦٨) .

وكذلك أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - الربيع بنت معوذ عندما اختلعت من زوجها أن تعتد بحيضة واحدة (١١٦٩) . ويرى جمهور العلماء أن المختلعة تعتد كالمطلقة بثلاث حيضات (١١٧٠) .

حكمة الخلع

حكمة الزواج أشار إليها الخالق - جل وعلا - بقوله -
« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل

(١١٦٨) نيل الأوطار ج٦ ص٢٤٦ وقال : رواه النسائي وأبو داود والترمذي وحسنه

(١١٦٩) المرجع السابق

(١١٧٠) فقه السنة ٢ / ٢٦٢

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون (١١٧١)» .

وربما حدث بين الزوجين من الجفاء ما يستحيل معه تحقق هذه الحكمة السامية ، فقد يضيق الرجل بزوجه ، وفى هذه الحال يطلقها لأن الأمر بيده ، ولكن المرأة حينها تضيق بزوجها وتشعر باستحالة الحياة معه فليس الأمر فى يدها فتطلقه ، بل هى تسعى للتخلص بافتداء نفسها إما بما أخذته منه من صداق وإما بغير ذلك مما تملك من مال . وهذا أمر مشروع تسوغه المصلحة والعدالة .

فالخلع حق للمرأة كما أن الطلاق حق للرجل وكلاهما حق بكرهه الإسلام ، لأن الإسلام يحب أن تدوم العشرة بين الزوجين وتثمر ثماراً طيبة ، وتحقق غايات كريمة ، وتربط بين الأسر برباط المودة والرحمة ، أما وقد استحال تحقيق هذا الغرض ففى التفرق غناء وسعة كما يقول القرآن الكريم . إلا أن الإسلام حذر تحذيراً شديداً من أن تلجأ المرأة إلى حق الخلع دون سبب داع لذلك ، فقد جاء فى الحديث الشريف « أيها امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة » (١١٧٢) .

فالحكمة فى الخلع كالحكمة فى الطلاق كلاهما من حلول الحرج التى يلجأ إليها عند الضرورة ، كالعملية الجراحية التى يستأصل بها جزء من الجسم لحفظه ونفى الضرر عن بقيته . « والمبارأة كذلك تشبه الخلع فى أنها حل من حلول الحرج ترتضى فيه المرأة أن تنزل عن صداقها ونفقتها ، ليعفيها الرجل

(١١٧١) الروم ٢١

(١١٧٢) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٢٠ وقال : رواه الخمسة إلا النسائي

الاسلام والأسرة

من واجباتها الزوجية ، ويقع الطلاق مع الاتفاق على المباراة إذا استحال التوفيق بين الزوجين لقسوة الرجل وعنفه في معاملة زوجته ، وأخذاه الزواج مضارة لا يستقيم العيش فيها على سنة المودة والسكينة والإمسك بالمعروف (١١٧٣) .

نشوز الرجل

ويتعلق بهذه المسألة نشوز الرجل والنشوز هو تباعد الرجل عن المرأة وإهمالها ، وقد جاء في شأن ذلك قوله - تعالى -
« وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً » (١١٧٤) .

والنشوز غير الإعراض ، فالنشوز هو التباعد أما الإعراض فهو ألا يكلمها ولا يأنس بها . وكلاهما مُسَوِّغٌ للحكم الذي تتضمنه الآية الكريمة .

وجاء في مشروعية هذا الحكم أيضاً ما رواه بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن رافع بن خديج كانت تحته خولة ابنة محمد ابن مسلمة ، فكره من أمرها إما كبيراً وإما غيره ، فأراد أن يطلقها فقالت : لا تطلقني واقسم لي ما شئت ، فجرت السنة بذلك .
وروى البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - في معنى « وإن امرأة خافت

(١١٧٣) المرأة في القرآن للعقاد ص ٩٧

(١١٧٤) النساء ١٢٨

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

من بعلمها نشوزاً أو إعراضاً » قالت : الرجل تكون عنده المرأة ليس بمستكثر منها يريد أن يفارقها فتقول : أجعلك من شأى في حل . . وهذا كله من أسباب نزول هذه الآية .

الصلح الذي تشير إليه الآية .

والصلح الذي تشير إليه الآية إما أن يكون تنازل المرأة عن حقها في القسم لها . أو تنازلاً عن يوم من أيامها لغيرها من الزوجات . . ويجوز أن يكون الصلح بأن تعطى المرأة لزوجها ما يرضيه عنها ، أو يعطيها هو ما يعوضها عن يومها .

قال القرطبي : قال علماؤنا وفي هذا أن أنواع الصلح كلها مباحة وقد يقع الصلح على الصبر والأثرة من غير عطاء ونظير ذلك ما رواه مالك عن ابن شهاب عن رافع بن خديج أنه تزوج بنت محمد بن مسلمة الأنصارية ، فكانت عنده حتى كبرت ، فتزوج عليها فتاة شابة فأثر الشابة عليها فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ، ثم أهملها حتى إذا كادت تحل راجعها ، ثم عاد فأثر الشابة عليها فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ، ثم راجعها ، فأثر الشابة عليها فناشدته الطلاق فقال : إنما بقيت واحدة فإن شئت استقررت على ما ترين من الأثرة وإن شئت فارقتك ؟ قالت : بل أستقر على الأثرة فأمسكها على ذلك ، ولم ير رافع عليه إثماً حين قرت عنده على الأثرة (١١٧٥) .

(١١٧٥) المرجع السابق

الاسلام والأسرة

الرجعة

الرجعة مصدر الفعل رَجَعَ ، وهى فى اصطلاح الفقهاء استبقاء عقد الزواج فى مدة العدة . أى يراجع الرجل امرأته إلى عصمته قبل أن تنتهى عدتها . (١١٧٦)

ومشروعية الرجعة ثابتة بقوله تعالى -

«وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحاً» (١١٧٧)

والبعولة جمع بَعْل وهو الزوج ، وأحق بردهن : أى أحق بإرجاعهن إلى العصمة .

الرجعة حق الزوج وحق الله أيضاً

وإذا كان رد الزوجة إلى العصمة حقاً من حقوق الزوج لماله عليها من القوامه ، فإنها حق من حقوق الله أيضاً لما تتضمنه من مصلحة الزوجة والأولاد ، وتحقيق الأهداف الزوجية السليمة ، ولذلك فإن الزوج لا يملك إسقاط حقه فيها - فلو قال مثلاً عند طلاق زوجته - : لا رجعة لى عليها فإن هذا القول لا يسقط حقه فى الرجعة لو أراد .

ولأنها من حقه فإنها تتم دون موافقة الزوجة ، فلو أراد أن يعيدها إلى عصمته قبل انتهاء عدتها أعادها ، ولا تملك هى الاعتراض . لأنها استدامة للعقد الأول الذى تم بينها وبينه ، وليست إنشاء لعقد جديد يشترط فيه رضاءها ،

(١١٧٦) الاختيار لتعليل المختار ج٢ ص ٢٠٧

(١١٧٧) البقرة ٢٢٨

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كيف تتم المراجعة ؟

أولاً : لا تتم المراجعة إلا فى العدة من طلاق رجعى بأن يكون طلقها مرة أو مرتين فقط فإن طلقها ثلاثاً لا تحل مراجعتها إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره .

ولا تكون المراجعة إلا فى أثناء العدة ، فإن انقضت العدة لا تصح المراجعة بل يكون هناك نكاح جديد .
رأى الأحناف فى المراجعة .

تتم المراجعة عند الأحناف بأحد أمرين :

أولهما : قول الزوج ، كأن يقول - مثلاً - : راجعت زوجتى ، أو أعدت زوجتى إلى عصمتى . بشرط أن تعلم الزوجة بهذه الرجعة القولية ، حتى تكون على بينة من أمرها ، ويستحب الإشهاد على هذه المراجعة حتى لا ينكر الزوج ذلك .

ثانيهما : أن يتصل الزوج بمطلقة الرجعية اتصالاً لا يحل إلا بين الأزواج كان يقبلها ، أو يجامعها ... ويفهم ذلك من قوله - تعالى -

«فأمسكوهن بمعروف» والإمساك بالفعل أقوى منه بالقول ، ولأن الرجعة استدامة النكاح واستبقاؤه وهذه الأفعال تدل على ذلك ، (١١٧٨)

رأى المالكية

تتم المراجعة عند مالك بالوطء فى العدة ، ولا يشترط الإشهاد ، فإذا وطئها فى أثناء العدة ولم يشهد فهي رجعة ، إلا أنه ينبغى للمرأة أن تمنعه من

(١١٧٨) الاختيار لتعليل المختار ج٢ ص٢٠٧ ط الحلبي

الاسلام والأسرة

وطئها حتى يشهد ، وقد اشترط مالك النية - لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » فإن وطئ في العدة لا ينوي الرجعة فقد وجب عليه أن يراجعها ثم يمسك عن وطئها بعد ذلك حتى يستبرئها من مائة الفاسد ، فإن انقضت عدتها ولم يراجعها ، لا ينكحها هو ولا غيره في بقية مدة الاستبراء ، فإن فعل فسخ نكاحه ، ولا يتأبد تحريمها عليه لأن الماء ماؤه . (١١٧٩)

رأى الشافعي

وذهب الشافعي إلى أن الرجعة لا تكون إلا بالقول ، ولا يحل الاتصال بالزوجة اتصال الأزواج إلا بعد الرجعة القولية ، لأن الرجعة إعادة للزوجة وهي لا تنشأ إلا بالقول ، فتكون الرجعة كذلك (١١٨٠) فإن جامع زوجته ينوي الرجعة أولاً ينوي فليس برجعة ، ولها عليه مهر مثلها (١١٨١) ولم يقل بهذا القول غيره من الفقهاء .

واشترط الشافعي إشهاد رجلين عدلين لما أمر الله - تعالى من الشهادة لثلا يموت قبل أن تعلم بالرجعة ففي هذه الحالة لا يتوارثان (١١٨٢)

رأى الحنابلة

يرى الحنابلة أن تكون المراجعة بالقول الصريح بأن يقول لزوجته : راجعتك ، أو يقول راجعت زوجتي ، ولا تصح بلفظ نكحت أو تزوجت .

(١١٧٩) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٩٢٨ ط دار الشعب

(١١٨٠) الأحكام الأساسية ص ١١٦

(١١٨١) تفسير القرطبي ج ٢ ص ٩٢٩ - الأم ح ٢٤٥

(١١٨٢) الأم ح ٢٢٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لأن ذلك كناية عن الرجعة ، ولا تصح الرجعة بالفاظ الكناية . ولا يصح تعليق المراجعة ، كأن يقول : إذا جاء أول الشهر راجعتك ، وتصح الرجعة أيضاً بالفعل كأن يطقاً زوجته ، فإن الوطء رجوع لها حتى ولو كان بدون نية الإرجاع ، أما غير الوطء فلا ترتجع به ، فلو قبلها أو لمسها أو نظر إليها بشهوة فإن ذلك لا يكون مراجعة ، وكذلك إذا خلا بها لا يكون ذلك رجعة . (١١٨٣)

حكم ادعاء الرجعة .

إذا ادعى الزوج الرجعة وصدقته الزوجة ثبتت الرجعة ، وكذلك إذا ادعاهما في أثناء العدة وكذبت الزوجة ، لأن الرجعة حقه مادامت العدة لم تنقض ، وهو يملك إنشاءها في الحال فلا وجه لتكذيبها إياه .

ولكن إذا ادعى الرجعة بعد انتهاء العدة فإن الرجعة لا تثبت إلا بالنية - والنية عمل باطن - فإن عجز عن الإثبات كان القول قول المرأة .

جاء في كتاب الأحكام الأساسية : وقد كان الخلاف السابق في حصول الرجعة وعدم حصولها ، فإذا كان الخلاف بين الرجل والمرأة في صحة الرجعة لوقوعها في العدة ، أو عدم صحتها لوقوعها بعدها بعد الاتفاق على حصولها فالقول قول الزوجة مع يمينها ، إذا كانت العدة بالحيض ، وكانت المدة التي وقعت بين الطلاق والرجعة تحتمل انقضاء العدة ، لأن انقضاء العدة بالحيض لا يعرف إلا من جهتها ، فإن حلفت رفضت دعوى الرجعة ، وإن نكلت عن اليمين وامتنعت عنها حكم للزوج بصحة

(١١٨٣) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٤٤٢

الاسلام والأسرة

الرجعة .

أما إذا كانت المدة لا تحتمل انقضاء العدة فالرجعة تكون صحيحة . وأقل مدة لانتهااء العدة عند الإمام أبي حنيفة هي ستون يوماً ، ذلك أن العدة تكون بثلاث حيضات ، فتحسب كل حيضة عشرة أيام اعتباراً لأكثر مدة الحيض على سبيل الاحتياط ، والحيضات الثلاث يقع بينها طهران ، كل طهر منها خمسة عشر يوماً اعتباراً للأقل ، وبهذا يحصل التوازن في التقدير ، وهذا هو المفتى به في المذهب الحنفي . وقال الصاحبان : إن أقل مدة يمكن أن تنقضي فيها العدة هي تسعة وثلاثون يوماً ، فيحتسب لكل حيضة ثلاثة أيام ، وهي أقل مدة الحيض ، فيكون المجموع تسعة ، كما يحتسب للعدة ثلاثة أطهار كل طهر منها عشرة أيام باعتبار أقل المدة فيكون مجموع الأطهار ثلاثين يوماً (١١٨٤) متى تستحب الرجعة ؟

الرجل مندوب إلى المراجعة لأن في ذلك رأياً للصدع ، وجما للفرقة ، وإصلاحاً للأمر ، فإذا كان هذا هو الهدف دُعِيَ الرجل إليه ، وحُبِّب فيه . فإذا مارغب في المراجعة شُجِّع على ذلك ، أما إذا كان هدفه من المراجعة الإضرار بالمرأة وتطويل أمد العدة عليها فإن المراجعة في هذه الحالة تكون أمراً محرماً ، تصديقاً لقوله - تعالى -

« ولا تمسكوهن ضراراً لاعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزواً » (١١٨٥)

(١١٨٤) الأحكام الأساسية ص١٦٧ - الاختيار لتعليل المختار ح٢ ص٢٥٧

(١١٨٥) البقرة ٢٣١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

مق بيطل حق الرجل فى المراجعة ؟

قال الأحناف : يطل حق الرجل فى ارتجاع زوجته المطلقة طلاقاً رجعياً بانقضاء عدتها - وذلك بثلاث حيضات إن كانت من ذوات الحيض ، أو بوضع حملها إن كانت من ذوات الحمل ، سواء نزل الحمل كاملاً أو أسقطته ، أو بانقضاء ثلاثة أشهر إن كانت آيسة من الحيض لكبر أو صغر . وقال المالكية : يطل حق الزوج فى الارتجاع بانقضاء ثلاثة أطهار - لا ثلاث حيضات كما يقول الأحناف - وأقل مدة تنقضى فيها العدة شهر . ويسقط حقه كذلك إذا وضعت حملها إن كانت حاملاً أو مر عليها ثلاثة أشهر إذا كانت ممن لا يحضن لكبر أو صغر .

وقال الشافعية : تبطل الرجعة بانقضاء العدة ، إما بوضع الحمل إن كانت من ذوات الأحمال - قال تعالى :
« وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » (١١٨٦)

فإذا ادعت أنها وضعت الحمل ولم يرجع لها وأنكر الزوج فالقول قولها ، بشرط أن تكون المدة التى مضت بعد طلاقها يمكن أن تضع فيها الحمل . .
صفة الحمل الذى تتم بوضعه العدة عندهم .

قال الشافعية : أن يكون هذا الحمل تام الخلق ، فإذا وضعت ولدا تام الخلق فى مدة ستة أشهر ولحظتين - لحظة الوطء بعد عقد الزواج ، ولحظة الولادة - تمت بوضعه العدة ، فإذا كان أقل من ذلك لانتتم به العدة ، لأنه يكون من غير الزوج وتنتهى عدتها بثلاثة قروء استثنافاً بعد انقضاء

الاسلام والأسرة

النفاس . . . ، والقرء عند الشافعية هو الطهر لا الحيض .
أو أن يكون هذا الحمل سقطاً مصوراً .. ويشترط في انقضاء العدة به أن يمضي على سقطه مائة وعشرون يوماً ولحظتان من وقت اجتئاج الزوجين معا ، فإن جاءت به لأقل من ذلك مصوراً لاتنقضي به عدتها لأنه ليس منه .
● أن تضع مضغة ، ويشترط لانقضاء العدة بها أن يمضي على إمكان اجتئاعها ثمانون يوماً ولحظتان ، وتشهد القوابل على أن هذه المضغة أصل آدمي .

وتقدير مدة الحمل بستة أشهر جاء من قوله - تعالى -
« وحمله وفصاله ثلاثون شهراً »

مع ما جاء في قوله تعالى

« وفصاله في عامين »

فإذن تكون أدنى مدة للحمل مقدرة بستة أشهر .
وتسقط الرجعة كذلك بانتهاء العدة بالأقراء - والأقراء جمع قروء - وهو الطهر من الحيض .

أو بانتهاء ثلاثة أشهر بعد طلاقها إن كانت ممن لا يحضن لصغر أو كبر .

رأى الحنابلة

وقال الحنابلة : ينقطع حق الزوج في المراجعة بانقضاء العدة ، إما بحيضات ثلاث إن كانت من ذوات الحيض - هذا إذا كانت حرة - أما إذا كانت أمة فبانقضاء حيضتين ، والمراد بالحيضة الطهر منها واغتسالها بعد انقطاع الدم ، فإن لم تفتسل لاتنقضي عدتها وكان له الحق في مراجعتها .
● أو بوضع حملها إن كانت من ذوات الأحمال ، بشرط وضع الحمل كله ،

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فإن نزل جزء منه وبقي بعضه كان له الحق فى مراجعتها .
وإن كانت حاملاً بتوأم لاتنقضى عدتها إلا بنزول التوأم الأخير ، ويمكن
أن يراجعها فى المدة بين نزول التوأم الأخير والذى قبله . والمدة هنا تنتهى
بوضع الحمل لا بانقطاع دم النفاس كالقرء .

● أو بانقضاء ثلاثة أشهر إن كانت يائسة من المحيض . (١١٨٧)
العدة :

العدة فى اللغة مصدر عده يعده ، وسئل - عليه السلام - : متى تكون
القيامة ؟ قال : « إذا تكاملت العدتان » أى عدة أهل الجنة وعدة أهل
النار ، أى عددهم .

وفى اصطلاح الفقهاء هى الأيام التى تنتظرها المرأة عقب وقوع الطلاق أو
موت الزوج بحيث لا يحل لها أن تتزوج فيها قبل أن تنقضى . (١١٨٨)
وهى ثابتة بقوله - تعالى -

« والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق
الله فى أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر » (١١٨٩)
ويقوله - تعالى -

« والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر
وعشراً » (١١٩٠)

(١١٨٧) راجع كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص٤٤٣ : ص٤٦٠

(١١٨٨) الاختيار لتعليل المختار ٢/ ٢٣١

(١١٨٩) البقرة ٢٢٨

(١١٩٠) البقرة ٢٣٤

الاسلام والأسرة

ويقوله - تعالى -

« واللأئي يثنى من المحيض من نسائكُم إن ارتبتم فعدتن ثلاثة أشهر
واللأئي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضمّن حملهن » (١١٩١)
ويقوله - تعالى -

« يأيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتن وأحصوا العدة » (١١٩٢)
حكمة مشروعية العدة

وقد شرعت العدة لأمر منها :

● التعرف على براءة الرحم وخلوه من الحمل ، وبذلك يأمن الناس من
اختلاط الأنساب .

● إمهال الزوج فترة يتروى فيها لعله يراجع امرأته ويصل ما انقطع بينه وبينها
فى حالة ما إذا كان الطلاق رجعياً .

● حداد المرأة على زوجها المتوفى عنها حزناً على مفارقتها ، إذا كانت العدة
عدة وفاة ، وفى ذلك وفاء للزوج واحتفاظ بذكراه .

● إظهار الحزن على فوات نعمة الزوجية التى انتهت بالطلاق ، لأن الزواج
لاشك - نعمة أنعم الله بها على عباده ، فاستدامتها رحمة ، وانقطاعها نقمة
تستوجب الحزن والتأثر .

أسباب العدة :

للعدة أسباب : أحدها وقوع الفراق بين الزوجين بعد الدخول الحقيقى

(١١٩١) الطلاق ٤

(١١٩٢) الطلاق ١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أو الحكمى فى الزواج الصحيح .

فإذا تم الفراق قبل الدخول فلا عدة للمرأة لقوله - تعالى -

«يأيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فيما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً» (١١٩٣)

ثانيها : وفاة الزوج سواء كانت الوفاة قبل الدخول أو بعد الدخول فى زواج صحيح .

ثالثها : الانفصال بعد الدخول الحقيقى فى الزواج الفاسد ، ولو كان الانفصال بالموت .

أنواع العدة

والعدة أنواع تتنوع على حسب حالة المرأة ، فقد تكون حاملاً ، أو تكون من ذوات الحيض أو من ذوات الإياس ، وفى كل قد تكون مطلقة أو تكون مفسوخة الزواج أو تكون متوفى عنها .

ونتحدث عن هذه الأنواع فيما يأتى :

١ - عدة المدخول بها التى تحيض : - عدتها كما يقول القرآن ثلاثة قروء : والقروء جمع قُرء - لام الكلمة همزة - يقال : أقرأت المرأة إذا حاضت فهى مُقرِءة ، وأقرأت إذا طهرت .

وقيل : أقرأت إذا صارت صاحبة حيض ، فإذا حاضت قلت : قرأت بدون ألف .

وقيل : القراء : انقطاع الحيض ، وقيل : هو ما بين الحيضتين .

الاسلام والأسرة

ومن الفقهاء من يسمى الحيض قرءاً ، ومنهم من يسمى الطهر قرءاً ، ومنهم من يجمعهما معاً فيسمى الحيض مع الطهر قرءاً .
وقال الشافعي : القرء هو الانتقال من الطهر إلى الحيض ، ولا يرى الخروج من الحيض إلى الطهر قرءاً ، فالأقراء عند الشافعية هي الأطهار ، واستدل على ذلك بما أخبر به مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي جائض في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - فسأل عمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك ، فقال له : « مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس » قال الشافعي : فتلك العدة التي أمر الله - عز وجل أن تطلق لها النساء (١١٩٤) .

عند الأحناف : وعند الأحناف القرء هو الحيض . وعدة الحرة التي تحيض في الطلاق والفسخ بعد الدخول ثلاث حيضات ، وعدة الأمة في الطلاق حيضتان (١١٩٥) .

وعند المالكية والحنابلة : عدة الحرة - ولو كتابية - المدخول بها - من زوج بالغ ثلاثة أقراء - أي أطهار -

وعلى هذا فليس القرء بمعنى الحيض إلا عند أبي حنيفة ، وبقيّة الأئمة يعتبرون القرء هو الطهر . . بمعنى وجوب أن تطهر المرأة من حيضها .

(١١٩٤) الأم ح ٥ ص ١٩١

(١١٩٥) الاختيار لتعليل المختار ح ٢ ص ٢٣١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

٢ - عدة الصغيرة والكبيرة

فإن كانت هذه المرأة المدخول بها صغيرة دون البلوغ ، أو بلغت السن ولم تر الحيض ، أو كانت كبيرة قد بلغت سن اليأس من المحيض وهو خمس وخمسون سنة على المفتى به فعدتها ثلاثة أشهر لقوله - تعالى -

« واللاتى يثنى من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن » (١١٩٦)

٣ - عدة المتوفى عنها زوجها

وإذا كانت معتدة من وفاة بعد زواج صحيح فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام لقوله - تعالى -

« والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » (١١٩٧) .

فإن كانت الوفاة بعد زواج فاسد كانت العدة ثلاثة أقراء .

٤ - عدة الحامل

وعدة الحامل وضع الحمل سواء كانت عدة من طلاق أو وفاة أو فسخ أو بعد زواج فاسد لقوله - تعالى :

« وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » (١١٩٨) .

ولما روى عن أم سلمة أن امرأة من أسلم يقال لها سُبَيْعَة كانت تحت

٤ (١١٩٦) الطلاق

٢٣٤ (١١٩٧) البقرة

٤ (١١٩٨) الطلاق

الاسلام والأسرة

زوجها فتوفى عنها وهي حبل ، فخطبها أبو السنابل بن بعكك فأبت أن تنكحه ، فقال : والله ما يصلح أن تنكحى حتى تعتدى آخر الأجلين ، فمكثت قريباً من عشر ليالٍ ثم نُفِست ، ثم جاءت النبی - صلى الله عليه وسلم - فقال : أنكحى (١١٩٩) .

وهي عدة للمطلقة ثلاثاً ، وللمطلقة تطليقة ، وللمتوفى عنها زوجها . .
عن ابن بن كعب قال : قلت : يا رسول الله وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ، للمطلقة ثلاثاً وللمتوفى عنها ؟ فقال : « هي للمطلقة ثلاثاً وللمتوفى عنها (١٢٠٠) » .

ما عدة الحائض إذا لم تر الحيض ؟

إذا كانت المرأة المطلقة من ذوات الأقراء ، ثم إنها لم تر الحيض في عاداتها دوغماً سبب تعرفه ، فإنها تعتد سنة ، تربعس تسعة أشهر لتعلم براءة رحمها - وهي مدة الحمل في الغالب - فإذا لم يبين فيها حمل علم براءة الرحم ، ثم تعتد بعد ذلك عدة الآيس ، وهذا قضاء قضى به عمر - رضي الله عنه - وأقره الصحابة عليه من المهاجرين والأنصار .

وسن اليأس قدرها بعضهم بخمسين سنة ، وقدرها آخرون بستين سنة ، وفي الحقيقة فإن ذلك يختلف باختلاف النساء (١٢٠١) .

(١١٩٩) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٨٧

(١٢٠٠) المرجع السابق

(١٢٠١) فقه السنة ٢ / ٢٨١

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

متى تبدأ العدة ؟

تبدأ العدة فى الزواج الصحيح من وقت الفرقة بالطلاق ، أو الوفاة ، ولو لم تعلم المرأة بالوفاة أو الطلاق .
وفى الزواج الفاسد الذى حصل فيه دخول تبدأ من حين المتاركة أو الوفاة (١٢٠٢) .

وقال الأحناف والشافعية : المزنى بها لا عدة لها ، لأن العدة لحفظ النسب ، والزنى لا يلحقه نسب .

وقال مالك : عليها العدة . . وقال أحمد : عدتها ثلاث حيضات ، وفى رواية أخرى عنه تعتد بحيضة واحدة تستبرئ بها (١٢٠٣) .

هل تتحول العدة ؟

قد يطرأ على العدة تغير فى بعض الأحوال والظروف .

● فإذا اعتدت المرأة بالأشهر لأنها لا ترى الحيض ، ثم رأت الحيض قبل انتهاء العدة بالأشهر الثلاثة ، فحينئذ يجب عليها أن تستأنف العدة من جديد برؤية الدم فى ثلاثة أقراء .

أما إذا رأت الدم بعد انقضاء العدة بالأشهر فإنها لا تعتد من جديد .

● وإذا بدأت المرأة عدتها بالأقراء - الحيضات - ثم استمر نزول الدم عليها ، واتصل دم الحيض بدم الاستحاضة ، ولم تكن لها عادة معروفة فإنها تعتد بثلاثة أشهر فى رأى بعض الفقهاء بناء على الأمر الغالب وهو يحىء

(١٢٠٢) الأحكام الأساسية ص ١٧٠

(١٢٠٣) فقه السنة ٢ / ٢٨٢

الاسلام والأسرة

الحيض في كل شهر مرة .

ورأى بعض الفقهاء أن عدتها تكون بسبعة أشهر بناء على أن أكثر مدة الحيض عشرة أيام ، فتكون مدة الحيضات الثلاث شهراً ، وبناء على أن مدة الطهر بين الحيضتين قد تكون شهرين فتكون مدة الأطهار الثلاثة ستة أشهر ، وهذا هو المفتي به في المذهب الحنفي للاحتياط .

● وإذا بدأت المرأة العدة بالحيضات ، ثم انقطع عنها الدم قبل أن تنقضي عدتها بثلاث حيضات فإنها تبقى في العدة - عند الأحناف - مهما طالّت المدة إلى أن ترى الحيضات الثلاث .

● وروى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أن عدة هذه المرأة تكون تسعة أشهر ، فإن ظهر أنها حامل فعدها بوضع الحمل ، وإلا اعتدت بثلاثة أشهر بعد هذه الأشهر التسعة ، وتكون العدة حينئذ سنة .

قانون الأحوال الشخصية في هذه الحالة

لقد استغلت بعض الزوجات رأى المذهب الحنفي في ذلك ، وادعت ارتفاع الحيض بعد بدء العدة به ، حتى تطول مدة العدة ، ويأخذن النفقة مدة طويلة . ولذلك عدل القانون عن المذهب الحنفي في ذلك ومنع سماع الدعوى بنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ، وبني هذا الحكم على ما قرره الطب الشرعي من أن أقصى مدة الحمل سنة (٢٢٠٤) .

(١٢٠٤) الاحكام الأساسية للأسرة المسلمة في الفقه والقانون لذكرى البرى ضد ١٧٠ ،

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

آداب المعتدة

يتضمن قوله - تعالى -

« لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً . فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم وأقيموا الشهادة لله .. » (١٢٠٥)

الإشارة إلى آداب المعتدة التى يمكن توضيحها فيما يأتى :

١ - عدم خروج المعتدة من بيت مطلقها أو المتوفى عنها طول أيام العدة . ولا يحق للزوج أن يخرجها ..

قال القرطبى فى تفسيره لهذه الآية : ليس للزوج أن يخرجها من مسكن النكاح مادامت فى العدة ، ولا يجوز لها الخروج أيضاً - لحق الزوج - إلا لضرورة ظاهرة ، فإن خرجت أثمت ولا تنقطع العدة .

والرجعية والمبتوتة فى ذلك سواء ، وهذا لصيانة ماء الرجل .. (١٢٠٦)

وسند عدم خروج المعتدة - إلى جانب ما جاء فى الآية - ماروى عن فريقة بنت مالك قالت : خرج زوجى فى طلب أعلاج فأدركهم فى طرف القدوم فقتلوه ، فأتانى نعيه وأنا فى دار شاسعة من دور أهلى ، فأتيت النبى - صلى الله عليه وسلم - فذكرت ذلك له ، فقلت : إن نعى زوجى أتانى فى دار شاسعة من دور أهلى ، ولم يدع لى نفقة ولا مالاً ورثته ، وليس المسكن له ،

(١٢٠٥) الطلاق ١ ، ٢

(١٢٠٦) تفسير القرطبى ج- ١٠ ص- ٦٦٣ ط دار الشعب

الاسلام والأسرة

فلو تحولت إلى أهل وإخوت لكان أرفق لى فى بعض شأنى . قال : « تحولى » . فلما خرجت إلى المسجد أو إلى الحجرة دعانى ، أو أمر بى فدعيت ، فقال : « امكثى فى بيتك الذى أتاك فيه نعى زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله » قالت : فاعتدت فيه أربعة أشهراً وعشراً . قالت : وأرسل إلى عثمان فأخبرته ، فأخذ به . (١٢٠٧)

رأى الفقهاء فى خروج المعتدة

يرى الأئمة مالك والشافعى وأحمد أن المعتدة لها أن تخرج بالنهار فى حوائجها ، وتعود لتلزم منزلها بالليل . واختلف هؤلاء فيما بينهم فقال الإمام مالك : هذا الحكم عام بالنسبة للرجعية والباطن .

وقال الشافعى : الرجعية لا تخرج لا ليلاً ولا نهاراً ، وإنما التى تخرج نهاراً هى المبتوتة فقط .

أما رأى الإمام أبى حنيفة فهو أن المتوفى عنها زوجها يمكنها الخروج نهاراً فقط ، وأما المطلقة فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً . (١٢٠٨)

والفرق بينهما أن المطلقة نفقتها فى مال زوجها ، فلا يجوز لها الخروج كالزوجة ، بخلاف المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها .

حجة من يقول بجواز الخروج نهاراً

عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - قال : « طُلِّقت خالتي ، فأرادت

(١٢٠٧) نيل الأوطار ج١ ص٢٩٨ وقال : رواه الخمسة وصححه الترمذى

(١٢٠٨) تفسير القرطبى ج١٠ ص٦٦٣ - فقه السنة ٢ / ٢٨٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أن نَجِدَ - يَقْطَعُ - نَخْلَهَا فزجرها رجل أن تخرج ، فأنت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « بلى فجدى نخلك فإنك عسى أن تصدقى أو تفعل معروفاً » (١٢٠٩)

وفى جواز خروج المطلقة ثلاثاً من بيت زوجها جاء حديث فاطمة بنت قيس كانت عند أبي حفص بن المغيرة ، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - أمرَ على بن أبي طالب - رضى الله عنه - على بعض اليمن ، فخرج معه زوجها ، فبعث إليها بتطليقة كانت بقيت لها ، وأمر عياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام أن يتفقا عليها ، فقالا : والله ما لها من نفقة إلا أن تكون حاملاً ، فأنت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « لانفقة لك إلا أن تكونى حاملاً » واستأذنته فى الانتقال ، فأذن لها ، فقالت : أين أنتقل يارسول الله ؟ فقال : « عند ابن أم مكتوم » وكان أعمى تضع ثيابها عنده ولا يبصرها - فلم تزل هناك حتى مضت عدتها ، فأنكحها النبي - صلى الله عليه وسلم - أسامة بن زيد . (١٢١٠)

وفى بقية هذا الحديث دليل منطقي احتجت به فاطمة بنت قيس على مروان بن الحكم حين أرسل إليها قبيصة بن ذؤيب يسألها عن هذا الحديث ، فأخبرته ، فرجع به إليه ، فقال مروان : لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة ، سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها - أى لايحق للمبتوتة أن تخرج - فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان : - فبينى وبينكم

(١٢٠٩) المرجع السابق وقال : أخرجه مسلم

(١٢١٠) نيل الأوطار ج٦ ص٣٠٢

الاسلام والأسرة

القرآن ، قال الله - عز وجل -

« لا تخرجوهن من بيوتهن .. »

الآية . هذا لمن كانت لها رجعة فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ فكيف تقولون : لانفقة لها إذا لم تكن حاملاً فعلام بحبسوها؟ (١٢١١)

إن النهى عن الخروج هو بشأن المطلقة طلاقاً رجعيّاً لأنها بصدد أن يحدث لمطلقها رأى فى ارتجاعها مادامت فى عدتها ، فكأنها تحت تصرف الزوج فى كل وقت ، وأما البائن فليس له شىء من ذلك ، فيجوز لها أن تخرج إذا دعته إلى ذلك حاجة ، أو خافت عودة منزلها . كما أباح لها النبى - صلى الله عليه وسلم - (١٢١٢)

ماقاله الفقهاء فى قوله - تعالى - « متاعاً إلى الحول »

قال - تعالى -

« والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن من معروف والله عزيز حكيم » (★)

ظاهر هذه الآية يقضى بأن تكون نفقة المعتدة من وفاة زوجها ، وسكنها لمدة عام من تاريخ الوفاة .

وقد ذهب جماعة من المفسرين إلى أن المتوفى عنها زوجها كانت تجلس فى

(١٢١١) المرجع السابق

(١٢١٢) تفسير القرطبي ج١٠ ص٦٦٤

(★) البقرة ٢٤٠

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بيت المتوفى عنها حولا ، وينفق عليها من ماله ما لم تخرج من المنزل ، فإن خرجت لم يكن على الورثة جناح فى قطع النفقة عنها ، ولكن هذا الحكم نسخ بالأربعة أشهر وعشر ، ونسخت النفقة بالربيع والثلث من الميراث الوارد نصه فى سورة النساء

« ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركتم » (★)

وقال بعضهم : هذه آية محكمة ولا نسخ فيها ، والعدة ثبتت أربعة أشهر وعشراً ، ثم جعل الله لهن وصية منه سكنت سبعة أشهر وعشرين ليلة ، فإن شاءت المرأة سكنت فى وصيتها وإن شاءت خرجت ولكن القول الأول أرجح ، وهو أن الحكم منسوخ بالأربعة أشهر وعشر .

ومن آداب المعتدة ألا تخطب فى عدتها

والنهي عن خطبة المعتدة جاء فى قوله - تعالى -

« ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم فى أنفسكم علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفاً ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله .. » (١٢١٣) والمراد بالمعتدات هنا المعتدات بالوفاة أو المعتدات من التطليق ثلاثاً .

(★) النساء ١٢

(١٢١٣) البقرة ٢٣٥

الاسلام والأسرة

أما المعتدات من طلاق رجعى فيحرم التعريض بنكاحهن كما يحرم التصريح سرء بسوء لأنهن فى نكاح قائم لا يقطعه إلا انتهاء العدة ، فكأنها فى حبلى زوجها مازالت قائمة .

ونفى الجناح فى التعريض بالنسبة للمعتدات يدل على أن تركه أولى ، فيلزم كراهة التصريح بطريق الأولى .
ورأى الأحناف فى ذلك أنه لا بأس بالتعريض لأنه - تعالى - نفى الجناح فإنه دليل الإباحة .

والتعريض مثل أن يقول : إنى فىك لراغب ، وأود أن أتزوجك ، وإن تزوجتك لأحسنن إليك . ومثلك من يرغب فيه ، ويصلح للرجال ، ونحوه . وعن النخعى : لا بأس بأن يهدى إليها ويقوم بشغلها فى العدة إن كانت من شأنه .
والتصريح قوله : أنكحك ، وأتزوج بك ونحوه ، وهذا مكروه ، قال تعالى -

«ولكن لاتواعدوهن سرا»

قال - عليه السلام : « السر النكاح » (١٢١٤)

● ومن آداب المعتدة من وفاة أو طلاق بائن أن تحدد .
والإحداد هو ترك الطيب والزينة والكحل والدهن والحناء إلا من عذر ، وتستمر المتوفى عنها زوجها فى حدادها أربعة أشهر وعشرا . عن أم عطية قالت : كنا ننهى أن نُحدَّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر

(١٢١٤) الاختيار لتعليل المختار ج٢ ص٢٣٥ ط الحلبي

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وعشرا ، ولا نكتحل ، ولا نعطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب ، وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من محيضها في نبذة من كُستِ أظفار . (١٢١٥)

والإحداد عن المتوفى حزناً عليه ، وعن المطلق تطليقاً بائناً إظهاراً للتأسف على فوت نعمة النكاح الذى كان سبب مؤونها وكفايتها من النفقة والسكنى ، وغير ذلك ، وهذا موجود فى المبتوتة والمتوفى عنها . (١٢١٦) والإحداد بالنسبة للمعتدات جميعاً عند الأحناف فقط ، أما غيرهم من الفقهاء فلم يوجبوا الإحداد إلا على المتوفى عنها زوجها . نفقة المعتدة

لاخلاف بين الفقهاء على أن المطلقة طلاقاً رجعيّاً لها حق النفقة والسكنى على الزوج .

أما المطلقة ثلاثاً ، فقد اختلف الفقهاء فى شأنها . قال أبوحنيفة : من حقها أن تسكن وأن ينفق عليها زوجها ، لأنها مكلفة بقضاء مدة العدة فى بيت الزوجية . فهي محتسبة بذلك لحقه عليها ، وعلى ذلك فتجب لها النفقة ، والنفقة دين على الزوج من وقت الطلاق ، وهى لا تتوقف على التراضى ولا قضاء القاضى ، ولا يسقط هذا الدين إلا بأحد شيئين هما : الأداء أو الإبراء . (١٢١٧)

(١٢١٥) نيل الأوطار ج٦ ص٢٩٥ وقال : أخرجه - أى البخارى ومسلم

(١٢١٦) الاختيار لتعليل المختار ج٢ ص٢٣٦

(١٢١٧) الاختيار لتعليل المختار ج٢ ص٢٤٥ ، ط الحلبي

الاسلام والأسرة

قال الأحناف : وأما حديث فاطمة بنت قيس أنها قالت : طلقني زوجي ثلاثاً فلم يفرض لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سكنى ولا نفقة فقد رده عمر وزيد بن ثابت وجابر وعائشة . قال عمر : لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لاندري أصدقت أم كذبت ، حفظت أم نسيت ، سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول « للمطلقة الثلاث النفقة والسكنى مادامت في العدة » (١٢١٨)

ويروي : « المبتوتة لها النفقة والسكنى » ولأن عدم النفقة يخالف قوله - تعالى -

« أسكنوهن من حيث سكتن من وجدكن ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن » (١٢١٩)

أما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها ، لأنها محبوسة لحق الشرع لا للزوج ، فلا يجب عليه ، ألا يرى أنه لا يشترط فيها الحيض الذي تعرف به براءة الرحم والحمل الذي هو حقه ، ولأن المال انتقل إلى الورثة فلا تجب في مالهم . (١٢٢٠)

« وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بمعصية كالردة وتقيل ابن الزوج فلا نفقة لها ، وإن جاءت بغير معصية كعدم الكفاءة فلها النفقة .
● وإن كانت الفرقة من جهة الزوج فلها النفقة بكل حال ، لأن النفقة

(١٢١٨) المرجع السابق

(١٢١٩) الطلاق ٦

(١٢٢٠) الاختيار ج ٢ ص ٢٤٥

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

صلة ، وبعضيان الزوج لاتحرم من النفقة ، ولكنها تحرم بعضيائها مجازاة وعقوبة ، ولأنها حبست نفسها بغير حق فصارت كالناشزة ، بخلاف ما إذا كان بغير معصية لأنها حبست نفسها بحق ، وذلك لا يسقط النفقة (١٢٢١) ● وكل امرأة لانفقة لها يوم الطلاق لانفقة لها في العدة ، كالمعتدة من نكاح فاسد .

● والمطلقة إذا لم تطلب نفقتها حتى انقضت عدتها سقطت كالمتكوحة . ● وإن طلقها ثلاثاً ثم ارتدت سقطت نفقتها لأنها صارت محبوسة في حق الشرع ، وهذا إذا خرجت من بيت الخروج للحبس ، ومالم تخرج فلها النفقة .

● ولو صالح امرأته على نفقة العدة ، إن كانت بالشهور وجاز لأنها معلومة ، وإن كانت بالحيض لايجوز لأنها مجهولة . (١٢٢٢) فتكون النفقة مجهولة .

مذهب مالك والشافعى

قالا : إن المطلقة ثلاثاً لها السكنى ولا نفقة لها .

قال الشافعى : وإذا طلق الرجل المرأة فلها سكنها في منزله حتى تنقضى عدتها ماكانت العدة حملاً أو شهوراً - سواء كان الطلاق يملك فيه الرجعة أو لا يملكها ، وإن كان المنزل بكراء فالكراء على الزوج المطلق ، أو في مال الزوج الميت ، ولا يكون للزوج المطلق إخراج المرأة من مسكنها الذى كانت

(١٢٢١) المرجع السابق

(١٢٢٢) الاختيار لتعليل المختار جـ ٢ ص ٢٤

الاسلام والأسرة

تسكن معه سواء كان له المسكن أم لم يكن .
● وإن كان على زوجها دين لم يبيع مسكنها فيما يباع من ماله حتى تنقضي عدتها . (١٢٢٣)

ولا نفقة للمطلقة في هذه الحال إلا أن تكون حاملاً وحجة الإمامين في ذلك أن عائشة وابن المسيب أنكرا على فاطمة بنت قيس حديثها ، قال مالك : سمعت ابن شهاب يقول : المبتوتة لا تخرج من بيتها حتى تحل ، وليست لها نفقة إلا أن تكون حاملاً فينفق عليها حتى تضع حملها . (١٢٢٤)
ثم قال : وهذا مانراه .

رأى الإمام أحمد

قال الإمام أحمد : لانهقة لها ولا سكنى ، وحجته في ذلك أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال لفاطمة بنت قيس : « إنما السكنى والنفقة على من له عليها الرجعة » (١٢٢٥)

نفقة الأقارب

ونفقة الأولاد الصغار على الأب إذا كانوا فقراء ، لقوله - تعالى -
« وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (١٢٢٦)

والرزق يعنى الطعام الكافى واللباس ، قال القرطبى : فى هذه الآية دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد لضعفه وعجزه ، وسماه الله - سبحانه

(١٢٢٣) الأم جده ص ٢٠٩ ط الشعب

(١٢٢٤) فقه السنة ٢ / ٢٨٧

(١٢٢٥) تفسير القرطبى ج ١٠ ص ٦٦٤٦

(١٢٢٦) البقرة ٢٣٣

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وتعالى - رزقا لأن الغذاء يصل إليه بواسطتها فى الرضاع ، كما قال :
« وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن » (١٢٢٧)

لأن الغذاء لا يصل إلا بسببها .

وأجمع العلماء على أن المرء عليه نفقة ولده الأطفال الذين لا مال لهم ،
وقال - صلى الله عليه وسلم - لهند بنت عتبة - وقد قالت له - إن أبا سفيان
رجل شحيح وإنه لا يعطينى من النفقة ما يكفينى ويكفى بنى إلا ما أخذت من
ماله بغير علمه ، فهل على فى ذلك جناح ؟ فقال : « خذى ما يكفيك وللدك
بالمعروف »

وقوله تعالى : « بالمعروف » أى المتعارف فى عرف الشرع من غير تفريط
أو إفراط .

ثم بين - تعالى - أن الإنفاق على قدر غنى الزوج ومنصبها من غير تقدير
مُدٍّ ولا غيره لقوله - تعالى -

« لا تكلف نفس إلا وسعها » (١٢٢٨)

نفقة الآباء والأجداد

ونفقة الآباء والأجداد إذا كانوا فقراء على الأولاد الذكور والإناث ،
ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين إلا للزوجة .

وجوب الإنفاق على الآباء يشير إليه قوله - تعالى -

« فلا تقل لها أف » (١٢٢٩)

(١٢٢٧) الطلاق

(١٢٢٨) البقرة ٢٣٣

(١٢٢٩) الاسراء ١٣

الاسلام والأسرة

ففى ذلك نهى عن الإضرار بهما بهذا القدر ، وترك الإنفاق عليهما عند حاجتهما أكثر إضراراً من ذلك . وقال عليه الصلاة والسلام - : « أنت ومالك لأبيك » وقال : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه فكلوا من كسب أولادكم » (١٢٣٠)

فإذا كان مال الابن يضاف إلى الأب بأنه كسبه صار غنياً به فتجب نفقته فيه ، وقال - تعالى -

« ووصينا الإنسان بوالديه حسناً » (١٢٣١) أى يحسن إليهما ، وليس إحساناً تركهما محتاجين مع قدرة الولد على دفع حاجتهما ، وقال - تعالى - فى حق الكافرين :

« وصاحبهما فى الدنيا معروفاً » (١٢٣٢)

وليس من المعروف تركهما جائعين وهو قادر على إشباعهما .

والإنفاق واجب على الذكور والإناث سواء - فى رواية - وهو المختار ، لاستوائهما فى العلة والخطاب . (١٢٣٣)

ويشترط فقر الآباء ، لأن إيجاب نفقة الغنى فى ماله أولى ، والرجل المعسر الذى له أولاد صغار محاييج ، وله ابن كبير موسر ، يجبر الابن الموسر على نفقة هؤلاء .

(١٢٣٠) الاختيار لتعليل المختار ج٢ - ص ٢٤٧

(١٢٣١) النكبات ٨

(١٢٣٢) لقمان ١٥

(١٢٣٣) الاختيار لتعليل المختار ج٢ - ص ٢٤٧

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

نفقة القريب الكافر

● ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين إلا للزوجة والولد أعلى وأسفل لإطلاق النصوص ، ولأن نفقة الزوجة جزاء الاحتباس أو بالعقد ، وذلك لا يختلف باختلاف الدين ، ولهذا تجب مع يسار الزوجة .

أما قرابة الأولاد فلمكان الجزئية ، إذ الجزئية فى معنى النفس ، ونفقة النفس تجب مع الكفر فكذا الجزء . وهذا إذا كانوا أهل ذمة ، أما إذا كانوا عربا فلا تجب النفقة وإن كانوا مستأمنين ، لقوله - تعالى -

« إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ » (١٢٣٤)

بخلاف غيرهم من ذوى الأرحام ، لأن الإرث منقطع فيما بينهم ولا بد من اعتباره (١٢٣٥)

ونفقة الرحم سوى الوالدين والولد تجب على قدر الميراث ، كالأخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والخالات ، ولا تجب لرحم ليس بمحرم ، والأصل فيه قوله - تعالى -

« وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » (١٢٣٦)

قرأ ابن مسعود فى هذه الآية : وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك . (١٢٣٧)

(١٢٣٤) المتحنة ٩

(١٢٣٥) الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ٢٤٧

(١٢٣٦) البقرة ٢٣٣

(١٢٣٧) الاختيار لتعليل المختار ٢ / ٢٤٧

الاسلام والأسرة

نفقة زوجة الابن والأب

ونفقة زوجة الأب على ابنه - روى ذلك عن أبي يوسف - ونفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيراً فقيراً أو زميماً ، لأنه من كفاية الصغير .
وذكر بعضهم : لا يجبر الأب على نفقة زوجة الابن .

ويجب على الابن نفقة خادم الأب إذا احتاج إليه ، لأن خدمة الأب مستحقة على الابن ، فكذا نفقة من يخدمه ولا كذلك زوجة الابن .
ولا تجب النفقة على فقير إلا للزوجة والولد الصغير لقوله - تعالى -
« ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله » (١٢٣٨)

ونفقة الخادم واجبة على سيده لقوله - صلى الله عليه وسلم - في حق الموالى :

« أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تعذبوا عباد الله » ولأنهم مشغولون بخدمتهم محبوسون في ملكهم فيجب عليهم الإنفاق عليهم » (١٢٣٩)

الحضانة

مفهوم الحضانة

الحضانة مصدر حَضَنَ ، والحِضْن - بكسر الحاء - مادون الإبط إلى الكشح ، وقيل : هو الصدر والعضدان وما بينهما ، والجمع أحضان ، ومنه الاحتضان وهو احتمالك الشيء وجعله في حضنك ، كما تحضن المرأة ولدها فتحتمله في أحد شقيها . (١٢٤٠)

(١٢٣٨) الطلاق ٧

(١٢٣٩) الاختيار ج٢ ص ٢٤٩

(١٢٤٠) اللسان مادة حضن

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وفى اصطلاح الفقهاء : القيام بأمر الصغير وتربيته ورعايته ، والقيام بأمر طعامه ولباسه ونظافته فى المرحلة الأولى من عمره . (١٢٤١)

وفى فقه السنة : هى القيام بحفظ الصغير أو الصغيرة أو المعتوه الذى لا يميز ولا يستقل بأمره وتعهده بما يصلحه ، ووقايته مما يؤذيه ويضره ، وتربيته جسمياً ونفسياً وعقلياً ، كى يقوى على النهوض بتبعات الحياة والاضطلاع بمسئوليتها .

قال : ولابد من الصغر أو العته فى إيجاب الحضانة ، أما البالغ الرشيد فلا حضانة عليه ، وله الخيار فى الإقامة عند من شاء من أبويه ، فإن كان ذكراً فله الانفراد بنفسه لاستغنائه عنها ، ويستحب ألا ينفرد ، وإن كانت جارية لم يكن لها الانفراد ، ولأبيها منعها منه ، لأنه لا يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها . (١٢٤٢)

الأحق بالحضانة

الحضانة حق للأم أولاً ، ثم لمحارم الزوج من النساء ، ثم لمحارمه من الرجال العصبيات ، ثم لمحارمه من الرجال غير العصبيات .
والحضانة ثابتة بقوله - تعالى -

« والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها

(١٢٤١) الأحكام الأساسية للأسرة الاسلامية ص-١٩٥

(١٢٤٢) فقه السنة ٢ / ٢٨٨

الاسلام والأسرة

لاتنصار والدته بولدها ولا مولود له بولده . (١٢٤٣)

قال القروطبي : في هذه الآية دليل لما لك على أن الحضنة للأم . فهي في الغلام إلى البلوغ ، وفي الجارية إلى النكاح . وذلك حق لها ، وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي : إذا بلغ الولد ثمان سنين ، وهي سن التمييز خير بين أبويه فإنه في تلك الحالة تتحرك همته لتعلم القرآن والأدب ووظائف العبادات ، وذلك يستوى فيه الغلام والجارية . روى النسائي وغيره عن أبي هريرة أن امرأة جاءت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت : زوجي يريد أن يذهب بابني ، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : « هذا أبوك وهذه أمك فخذ أيهما شئت » فأخذ بيد أمه . (١٢٤٤)

وفي كتاب أبي داود عن أبي هريرة قال : جاءت امرأة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأنا قاعد عنده ، فقالت : يا رسول الله ، إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر عنبه ، وقد نفعتني . فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « أستهما عليه » فقال زوجها : من يحاقني في ولدي ؟ فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : « هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أحدهما شئت » فأخذ بيد أمه ، فانطلقت به . هذا هو دليل الإمام الشافعي . (١٢٤٥)

(١٢٤٣) البقرة ٢٣٣

(١٢٤٤) الجامع لأحكام القرآن ج٢ ص ٩٧٢ ط الشعب

(١٢٤٥) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أما دليل جمهور الفقهاء فهو ما رواه أبو داود عن الأوزاعي قال : حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو أن امرأة جاءت إلى نبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وثديي له سقاء ، وحجري له حواء ، وإن أباه طلقني وأراد أن ينتزعه مني . فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « أنت أحق به مالم تنكحي » ★

قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الزوجين إذا افترقا ولهما ولد أن الأم أحق به مالم تنكح . وكذا قال أبو عمر ، لا أعلم خلافا بين السلف من العلماء في المرأة المطلقة إذا لم تزوج أنها أحق بولدها من أبيه مادام طفلا صغيراً لا يميز شيئاً إذا كان عندها في حرز وكفاية ولم يثبت فيها فسق ولا تبرج . (١٢٤٦)

وروى أن عمر بن الخطاب طلق زوجته الأنصارية ، بعد أن أنجب منها ولده عاصماً ، ثم تزوجت بغيره ، فرآه في الطريق وأخذه يضمه إليه ، فذهبت جدته لأمه وراءه تطلبه وتسترده إلى حضانتها ، واختلفا فيمن يكون صاحب الحق في حضانتها ، ورفع الأمر إلى أبي بكر الصديق خليفة المسلمين ، ففضى بضمه إلى جدته ، وقال في حشيات الحكم : « ربحها ومسحها ومسحها وريقها خير له من الشهد عندك يا عمر » (١٢٤٧) ويروى أن الخصومة كانت بين عمر وزوجته بعد طلاقها . فقال أبو بكر : « الأم أعطف

★ نيل الأوطار ج ٦ ص ٣٢٩ وقال : رواه أحمد وأبو داود

(١٢٤٦) الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٩٧٢

(١٢٤٧) الاختيار لمصلي - المختار ج ٢ ص ٢٥٠

الاسلام والأسره

والنطف وأرحم وأحنى وأراف ، هى أحق بولدها ما لم تنزوج» (١٢٤٨)
ترتيب المحاضرات

أحق الناس بالحضانة الأم ، سواء كانت زوجة أو مطلقة طلاقا رجعيا أو بائنا أو متوفى عنها زوجها أو منتهية عدتها ، ذلك أنها أعطف الناس على ابنها ، ولأنها أقوم بالتربية وأقدر عليها من الأب ، وأكثر تحملا لمناعب رعايته . والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : « من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » (١٢٤٩) فكان الدفع للأم أفضل لحال الصبي .

وفى هذا الحديث تنغير شديد من نزع الولد من أمه فى المرحلة الأولى من حياته وبعد الأم تأتى جدته لأمه وإن علت ثم جدته لأبيه وإن علت ثم الأخت الشقيقة ، ثم الأخت لأم ثم الأخت لأب ثم بنت الأخت الشقيقة ، ثم بنت الأخت لأم ثم بنت الأخت لأب .

ثم الخالة الشقيقة ، ثم الخالة لأم ، ثم الخالة لأب .

ثم بنت الأخ الشقيق ، ثم بنت الأخ لأم ، ثم بنت الأخ لأب .
ثم العمة الشقيقة ثم العمة من الأم ، ثم العمة من الأب .

ثم خالة الأم الشقيقة ، ثم خالتها لأم ، ثم خالتها لأب

ثم خالة الأب الشقيقة ، ثم خالته لأم ، ثم خالته لأب

ثم عمة الأم الشقيقة ، ثم عمتها لأم ، ثم عمتها لأب

(١٢٤٨) الأحكام الأساسية ص ١٩٥

(١٢٤٩) المرجع السابق

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ثم عمة الأب الشقيقة ، ثم عمتها لأم ، ثم عمتها لأب . (١٢٥٠)
علام يقوم هذا الترتيب ؟

● يقوم هذا الترتيب على أن قرابة الأم مقدمة على قرابة الأب عند اتحاد درجة القرابة ، لأن الأم مقدمة فى الحضانة على الأب ، فتكون قرابته سابقة لقرابة الأب فى ترتيب الاستحقاق ، ولأن قرابة الأم تكون أعطف وأحنى على الصغير من قرابة الأب .

● والجدة مقدمة على الأخت مطلقاً ، لأن اتصال الصغير بالجدة من طريق الولادة ، فهو جزء منها ، فكانت أولى بحضانته من الأخت ، ولأن الجدّة أعطف على الصغير من الأخت .

● وأن القرابة الشقيقة مقدمة على غيرها من القرابات لقوتها وزيادة شفقتها ، لتعدد جهتها من الأم ومن الأب ، ثم تليها القرابة من الأب .

● أن الأخت لأب مقدمة على الخالات جميعاً فى بعض الروايات ، وفى رواية أخرى تقديم الخالة على الأخت لأب ، وتستند الرواية الأخيرة على أن الخالة أخت الأم ، وهذه الأخت بنت الأب فقط وقرابة الأم مقدمة على قرابة الأب . وهناك دليل نقل يؤيد ذلك : عن البراء بن عازب أن ابنة حمزة بن عبدالمطلب اختصم فيها على وجعفر وزيد ، فقال على : أنا أحق بها ، هى ابنة عمى ، وقال جعفر : بنت عمى وخالتها تحتى ، وقال زيد : ابنة أخى ، ففضى بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لخالتها ، وقال :

(١٢٥٠) الاختيار لتعليل المختار ج٢ ص ٢٥١

الاسلام والأسرة

« الخالة بمنزلة الأم » (١٢٥١)

وفي الرواية « الخالة والدة » فكانت الخالة لذلك مقدمة على الأخت لأب ، أما الرواية الأولى فسندها أن الأخت أقرب إلى الصغير من الخالة ، فإنها بنت الأب ، والخالة بنت الجد ، وأن تقديم قرابة الأم على قرابة الأب إنما تكون عند اتحاد درجة القرابة ، وليست الأخت لأب والخالة في درجة واحدة حتى تقدم الخالة عليها ، باعتبارها قريبة الأم . أما قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - « الخالة والدة » فلا يقتضى تقديمها على الأخت لأب ، لأن المقصود به في هذه الحالة بيان استحقاقها للحضانة دون ابني العم . (١٢٥٢) .

● أن الخالة مقدمة على بنت الأخت لأب في الرواية الراجحة في المذهب الحنفى للأسباب التى ذكرت سابقا .

● أن الخالة مقدمة على بنت الأخ لأن قرابة الخالة من طريق الأم صاحبة الحق الأول في الحضانة ، ولأن قرابة بنت الأخ من طريق الأخ الذى لا حق له في الحضانة مع وجود النساء فضعفت قرابة ابنته عن قرابة الخالة .

● أن بنت الأخ مقدمة على العممة ، لأنها فرع الأبوين أو أحدهما ، فهى أولى من العممة التى هى بنت الجددين أو أحدهما . (١٢٥٣)

(١٢٥١) نيل الأوطار ج٦ ص٣٢٨ وقال : متفق عليه

(١٢٥٢) الأحكام الأساسية ص١٩٧

(١٢٥٣) المرجع السابق .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تخيير الطفل

واختلف الفقهاء أيضاً فى تخيير الطفل إذا ميز وعقل بين أبيه وأمه وفيمن هو أولى به . والذي يدل على جواز التخيير ما روى أبو هريرة أن النبى - صلى الله عليه وسلم - خير غلاماً بين أبيه وأمه . (١٢٥٤)

وروى عبد الحميد بن جعفر الأنصارى عن جده أن جده أسلم وأبت امرأته أن تسلم ، فجاء بابن له صغير لم يبلغ ، قال : فأجلس النبى - صلى الله عليه وسلم - الأب ها هنا والأم ها هنا ثم خيره ، وقال : اللهم اهده ، فذهب إلى أبيه (١٢٥٥) وفى رواية أخرى أن جده رافع بن سنان أسلم وأبت امرأته أن تسلم ، فأنت النبى - صلى الله عليه وسلم - فقالت : ابنتى وهى فطيم أو شبهه ، وقال رافع : ابنتى ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « اقعد ناحية » وقال لها : « اقعدى ناحية » فأقعد الصبية بينهما ، ثم قال : « ادعواها »

فمالت إلى أمها ، فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - « اللهم اهدها » فمالت إلى أبيها ، فأخذها . (١٢٥٦)

وليس كل الفقهاء مجمعين على التخيير ، ولكن الذى ذهب إليه من الفقهاء الشافعى وأصحابه ، وقال : أحب أن يكون الطفل مع أمه إلى سبع سنين ثم يخير . وقيل : إلى خمس .

(١٢٥٤) نيل الأوطار ج٦ ص٣٣٠ وقال : رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه

(١٢٥٥) المرجع السابق وقال : رواه أحمد والنسائى

(١٢٥٦) المرجع السابق وقال رواه أحمد وأبو داود .

الاسلام والأسرة

وذهب الإمام أحمد إلى أن الصغير إلى دون سبع أمه أولى به ، وإن بلغ سبع سنين فالذكر فيه ثلاث روايات : يُخَيَّر ، وهو المشهور عن أصحابه ، وإن لم يختَر أقرع بينهما .

والثانية أن الأب أحق به ، والثالثة أن الأب أحق بالذكر والأم أحق بالأنثى إلى تسع سنين ، ثم يكون الأب أحق بها .

قال الشوكاني : وأحاديث الباب تشير إلى أن التخيير في حق من وصل من الأولاد إلى سن التمييز هو الواجب من غير فرق بين الذكر والأنثى .

وقال الإمام أبو حنيفة والإمام مالك : لا تخيير ، بل متى استغنى الطفل بنفسه فالأب أولى بالذكر والأم بالأنثى .

إلى كم تبقى البنت مع أمها ؟

قال الإمام مالك : تبقى الأنثى مع أمها حتى تزوج وتدخل ، والأب له الذكر حتى يستغنى .

وحد الاستغناء عند الإمام أبي حنيفة أن يأكل ويشرب ويلبس وعند الشافعي بلوغ السبع .

حجة من يقول بعدم التخيير

واحتج الذين يقولون بأنه لا تخيير بحديث : « أنت أحق به مالم تنكح » ولكن يجاب عنه بأن الجمع ممكن ، وهو أن يقال : المراد بكونها أحق به فيما قبل السن التي يخير فيها ، لا فيما بعدها (١٢٥٧) . بدليل الأحاديث الواردة في التخيير .

(١٢٥٧) راجع الشوكاني في نيل الأوطار ج٦ ص٣٣١ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

شروط صلاحية الحضانة :

قال الأستاذ زكريا البرى : يجب أن تتوافر في الحضانة صفات معينة ، حتى تكون في حضانتها منفعة للصغير ، فيشترط أن تتحقق فيها الأوصاف التالية :-

١ - أن تكون بالغة ، لأن الصغيرة لا تستطيع أن تقوم برعاية نفسها فلا تستطيع أن تقوم برعاية غيرها .

٢ - أن تكون عاقلة ، لأن المجنونة أو المعتوه لا تدرك منفعة الصغير ، ولا تقدر على القيام بشئونها ، فلا تصلح لرعاية الصغير من باب أولى .

٣ - أن تكون صحيحة الجسم ، قادرة على القيام بمتاعب الحضانة ، فلو كانت عاجزة عن ذلك لمرض أو عاهة أو شيخوخة أو انشغال بحرفة تحول بينها وبين رعاية الصغير ، لم تكن أهلاً للحضانة ، ولو كانت مريضة مرضاً معدباً كان في وجود الطفل معها خطراً على حياته .

٤ - أن تكون أمينة على الطفل وتربيته ، فإن كانت فاجرة فجوراً يضيع بسببه الولد ، كأن تكون محترفة للزنا أو السرقة لم تكن صالحة للحضانة ، لأن الطفل تنطبع في نفسه صور ما يراه في محيطه ويحاكيه ، فينشأ على أخلاقها السيئة ، ويكون عامل هدم في حياته .

- ونقول : ويدخل في نطاق ذلك من تخرج على القانون فتروج للمخدرات ، وتتاخر في المنوعات وغير ذلك من الأشياء التي تتنافى مع القانون وأحكام الشريعة الغراء ،

٥ - ألا تكون متزوجة من غير ذى رحم محرم منه ، وذلك بأن تكون غير متزوجة أصلاً ، أو تكون متزوجة بأحد أقارب الصغير المحارم ، كأمه

الاسلام والأسرة

المتزوجة بعمه وجدته المتزوجة بجده فإن كانت متزوجة بأجنبي ، أو قريب غير محرم كابن عمه ، أو بمحرم غير قريب كأخيه من الرضاع ، سقط حقها في الحضانة ، لأن الشأن في هؤلاء ألا يعطفوا على الطفل عطف القريب المحرم ، ولأن غير المحرم يعطيه نزرا ، وينظر إليه شزرا ، أى يعطيه قليلا لا يكفيه ، وينظر إليه نظرة البغض والقسوة بمؤخر عينه ، فينشأ في جو البغضاء والكراهية ، ويعرض بأمراض نفسية وخلقية متلفة .

وهذا هو رأى الأحناف - أما غيرهم فلهم في سقوط الحضانة بزواجها أقوال ، هي :-

- ١ - الحضانة لا تسقط بالزواج مطلقا .
- ٢ - الحضانة تسقط بالزواج سواء أكان المحضون ذكرا أم أنثى .
- ٣ - الحضانة تسقط بزواج الحاضنة من أجنبي ، ولا تسقط بزواج القريب .
- ٤ - سقوط الحضانة بالزواج ولو بالقريب ، إلا أن يكون القريب أصلاً للطفل . فزواج الحاضنة بالجد غير مسقط لحضانتها .
- ٥ - ألا تقيم به عند غير أقاربه المحارم ، فلو كانت أخته من أمه مقيمة مع أبيها غير المحرم للصغير لم تكن أهلاً لحضانتها ، للأسباب التى ذكرت في الفقرة السابقة . (١٢٥٨)

هل يشترط في الحاضنة الإسلام ؟

قال الأحناف : والذمية أحق بولدها المسلم ما لم يخف عليه الكفر ، لأن (١٢٥٨) الأحكام الأساسية للأسرة السليمة في الفقه والقانون - ذكرها البرى ص ١٩٨ ، ص ١٩٩ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

النظر له فى حضانتها قبل ذلك وبعده عليه فيه الضرر. (١٢٥٩)
وقال الشيخ سيد سابق : لا تثبت الحضانة للحاضنة الكافرة للصغير
المسلم ، لأن الحضانة ولاية ، ولم يجعل الله ولاية للكافر على المؤمن ، قال
تعالى :

« ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » . (١٢٦٠)

فهى كولاية الزواج والمال ، ولأنه يخشى على دينه من الحاضنة لحرصها
على تنشئته على دينها ، وتربيته على هذا الدين ، ويصعب عليه بعد ذلك أن
يتحول عنه ، وهذا أعظم ضرر يلحق بالطفل ، جاء فى الحديث الشريف :
« كل مولود يولد على الفطرة إلا أن أبويه يهودانه أو ينصرانه أو
يمجسانه » . (١٢٦١)

ولعل الأحناف ومن وافقهم نظروا إلى الحديث الذى سبق أن ذكرناه وهو
أن رافع بن سنان أسلم وأبت امرأته أن تسلم ، فأتى النبى - ﷺ -
فقال : ابنتى وهى فطيم أو شبهه - وقال رافع : ابنتى ، فقال النبى -
ﷺ - « اللهم اهدها » فالت إلى أبيها وأخذها . (١٢٦٢)

وقد تكلم بعضهم فى هذا الحديث ، ولكن الشوكانى رد على من تكلم
فيه ، وأثبت صحة الاحتجاج بهذا الحديث .

(١٢٥٩) الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ٢٥٢ .

(١٢٦٠) النساء ١٤١ .

(١٢٦١) فقه السنة ٢ / ٢٩٢ .

(١٢٦٢) نيل الأوطار ج ٦ ص ٣٣٠ .

الاسلام والأسرة

وقال : ينبغي قبل التخيير والاستهام ملاحظة ما فيه مصلحة الصبي ، فإذا كان أحد الأبوين يصلح للصبي من الآخر قدم عليه من غير قرعة ولا تخيير ، استدلالاً بقوله - تعالى -

« يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نلراً » . (١٢٦٣)

وذكر هذه القصة : تنازع أبوان صبياً عند الحاكم ، فخير الولد بينهما فاختر أباه . فقالت الأم : سله لأى شيء يختار أباه ؟

فسأله الحاكم فقال : أمرى تبعثنى كل يوم للكاتب والفقيه وهما يضربانى وأبى يتركنى ألعب مع الصبيان ففضى به للأم . (١٢٦٤)

هل للرجل أن يحضن ؟

قال الأحناف : إذا لم يكن للصغير امرأة أخذه الرجال صوتاً له ، وأولاهم فى ذلك أقربهم تعصياً ، ولا تدفع الصبية إلى غير محرم كابن العم أو ابن الخال خوفاً من الوقوع فى المعصية ، ولا إلى محرم ماجن فاسق . فإن لم يكن لها إلا ابن عم فإن شاء القاضى ضمها إليه وإن كان أصلح ، وإلا وضعها عند امرأة أمينة .

ولو كان الأخ مخوفاً عليها يضعها القاضى عند امرأة ثقة . (١٢٦٥)

ويشترط فى الحاضن ما يشترط فى الحاضنة من البلوغ والعقل والقدرة والأمانة والإسلام ، لأن حضانة العصباء مرتبطة باستحقاق الإرث بطريق

(١٢٦٣) التحريم ٦ .

(١٢٦٤) الشوكانى فى نيل الأوطار ج ٦ ص ٦٢١ ، ٦٣٢ .

(١٢٦٥) الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ٢٥٢ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

التعصيب ، ولأن انتقال الولد إلى الرجال يكون فى أغلب الحالات بعد انتهاء مدة حضانة النساء ، وبلوغ الطفل سن التمييز ، وإدراك الأمور الدينية ، فيخشى على الصغير التأثر بدين قريبة العاصب . (١٢٦٦)

انتقال الحضانة إلى غير المحارم :

إذا لم يوجد للطفل من يصلح لحضانته من عصبته المحارم ، حضنه أحد محارمه غير العصابات ، ويرتبون على حسب درجة القرابة وقوتها ، فهى للجد من الأم أولاً ، ثم للأخ من الأم ، ثم لابن الأخ من الأم ، ثم للعم من الأم ، ثم للخال الشقيق ثم للخال من الأب ، ثم للخال من الأم . ويشترط فى صلاحيتهم ما اشترط فى الحاضنة مما سبق أن ذكرناه . فإن لم يوجد للصغير إلا أقارب غير محارم كأولاد الخال أو الخالة ، حضن الذكور منهم الصبى ، وحضنت الإناث منهن البنات إذا رأى القاضى المصلحة فى ذلك . ولا يحضن الذكور الإناث ، ولا الإناث الذكور ، خشية الفساد المترتب على ذلك .

وإذا انعدمت القرابة ضم الصغير إلى من يراه أهلاً للصالح والقدرة أو يسلم كما هو معمول به حالياً إلى دار رعاية الأيتام .

وإذا اجتمع مستحقو الحضانة فى درجة واحدة ، فُضِّلَ منهم الورع ثم أكبرهم (١٢٦٧) وقال بعضهم : يفضل أصلحهم لتربية الطفل وأقدرهم على رعايته ، فإن تساوا ضمه القضاء إلى أحدهم . (١٢٦٨)

(١٢٦٦) الأحكام الأساسية ص ٢٠٠ .

(١٢٦٧) الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ٢٥٢ .

(١٢٦٨) الأحكام الأساسية ص ٢٠١ .

الاسلام والأسرة

مدة الحضانة :

جاء في كتاب الأحكام الأساسية : المعول عليه عند الأحناف أن حضانة الصغير تنتهى باستغنائه عن خدمة النساء وقدرته على القيام بحاجاته الأولية من أكل ولبس ونظافة . وأن حضانة الصغيرة تنتهى ببلوغها سن الأنوثة ، ولم تحدد لذلك سن معينة عند المتقدمين من فقهاء المذهب الحنفى . ثم جاء المتأخرون منهم فقدروا سنا معينة لانتهاه حضانة الصغير أو الصغيرة اجتهدا منهم ، واستناداً إلى أحوال زمانهم وأولادهم . وقد قدرها البعض بسبع سنوات للصغير وتسع سنوات للصغيرة ، وكان التطبيق القضائى يجرى على ذلك قديماً فى مصر ، وقدرها البعض بتسع سنوات للصغير ، وإحدى عشرة سنة للصغيرة .

قانون الأحوال الشخصية :

وقد رأى المشرع المصرى أن التقدير الأول دلت التجارب على أنها قد لا يستغنى فيها الصغير أو الصغيرة عن الحضانة ، وأنها يكونان فى خطر من ضمهما إلى غير النساء ، خصوصاً إذا كان والدهما متزوجاً بغير أمهما . وأن المصلحة تدعو إلى أن يترك للقاضى حرية النظر فى مد مدة حضانة الصغير بعد بلوغه سن التاسعة إلى سن الحادية عشرة ، بحسب ما يرى أنه يحقق مصلحة الصغير أو الصغيرة .

ولا يزال أمر تحديد السن التى تنتهى عندها الحضانة محل نظر ودراسة من رجال التشريع والاجتماع ، ولما لم يكن فى ذلك كتاب ولا سنة قاطعة ، وكان المدار فى الحضانة على نفع المحضون كانت السن التى يراها رجال الإصلاح

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الاجتماعى الدينى كافية لاستغناء الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء وحاجتهما إلى رعاية الرجال أمراً واجب القبول .

وفى الفقه الإسلامى متسع لكل فكرة إصلاحية ، فالمذهب المالكى يمد حضانة النساء للغلام إلى أن يبلغ ، وحضانة الأنثى إلى أن تتزوج ويدخل بها ، وقد تركت بعض البلاد الإسلامية للقاضى حرية العمل بمذهب الإمام مالك إذا ما وجد مصلحة الغلام أو الفتاة فى العمل به .

وبعض الفقهاء ومنهم الإمام الشافعى يخبرون الصغير إذا بلغ سن التمييز والإدراك بين الإقامة مع أمه أو مع أبيه ، استدلالاً بما روى من أن النبى - ﷺ - خير غلاماً بين أبيه وأمه ، كما خير بنتاً بين أبيها وأمها ، وأن عمر وعلياً سارا على ذلك .

ولكن يلاحظ أن هذه الآثار لم يعمل بها باقى الفقهاء لما فى صحتها من مقال ، كما أن الصغير قد يأنس لأمه لشدة شفقتها عليه وتساعها معه تساعها ضاراً بمستقبله ، وقد يكون الأمر بالعكس - كما رأينا فى القصة التى ذكرها الشوكانى - عن ابن القيم عن ابن تيمية .

وإذا كانت التربية السليمة والمصلحة الكاملة فى وجود الطفل بين أبويه غير المتنازعين فإنه إذا قامت عوامل النزاع بينهما حائلاً دون تحقيق ذلك فالأولى والأوفق أن تطول مدة الحضانة أو تقصر بما يحقق للمصطفى النفع والخير ، وذلك يختلف باختلاف الظروف والأحوال ، ويمكن للقضاء البحث عن ذلك والتحقق منه . (١٢٦٩)

(١٢٦٩) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية فى الفقه والقانون لتركيا البرى ص ٢٠١ ، ص ٢٠٢ .

الاسلام والأسرة

جاء في قانون الأحوال الشخصية في المادة رقم ٢٠ مانصه : يكون للقاضي حرية النظر في تقدير مصلحة الصغير بعد سبع والصغيرة بعد تسع ، فإن رأى مصلحتها في بقائها تحت حضانة النساء قضى بذلك إلى تسع في الصغير وإحدى عشرة في الصغيرة ، وإن رأى مصلحتها في غير ذلك قضى بضمها إلى غير النساء .

وفي الفقرة التالية جاء : الحضانة تمتد إذا كانت الحاضنة أما إلى ١١ سنة للصغير و١٣ سنة للصغيرة ، ويجوز للقاضي مدها كذلك إذا كانت أم الأم ، كما أن له أن يأخذ ببقاء الصغيرين مع الأم أو أمها إلى سن الخامسة عشرة .

وعلق بعض العلماء على ذلك بقوله : ونحن نعتقد أن الخير في الوقوف عندما جاءت به المادة ٢٠ من القانون وهو القانون المعمول به حتى اليوم . (١٢٧٠)

هل يجوز الانتقال بالطفل ؟

إذا كانت الحاضنة غير الأم كالجدة أو الأخت فليس لها أن تنتقل بالولد ذكراً كانت أو أنثى من البلد الذي يقيم فيه الأب ، حتى يمكن له رؤيته ورعايته ورقابته إلا أن يأذن لها في ذلك .

فإن كانت الحاضنة هي الأم وجب عليها أيضاً أن تقيم في مكان إقامة الأب إذا كانت لاتزال زوجة له ، أو كانت معتدة من طلاقه لأن بقاءها حيثئذ من مقتضيات الزوجية

(١٢٧٠) فقه السنة - نقلا عن أحكام الأحوال الشخصية ومحمد يوسف موسى ص ٤١٦ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فإذا أنهت عدتها وأصبحت أجنبية عنه جاز لها النقل بالصغير من غير إذن الأب ، إذا كانت تنتقل إلى بلدها الأصل الذى تم زواجها فيه ، سواء كان قرية أو مدينة ، قرية أو بعيدة ، لأن فى إقامتها مع الصغير فى بلدها وبين أهلها مصلحة لها وللصغير ، وزواج الأب بها فى هذا المكان يدل على رضاه بالإقامة فيها .

فإذا أرادت الانتقال من بلد الأب إلى بلد آخر ليس بلدها ولم يتزوجها فيه ، أو إلى بلد ليس بلدها وإن كان قد تزوجها فيه ، أو إلى بلدها الذى لم يتزوجها فيه لم يجز لها الانتقال بالصغير إلا بإذنه فى هذه الأحوال لفقدان الاعتبار المبنية فى الحالة الأولى . (١٢٧١)

ويستثنى من ذلك أن يكون البلد الذى تنتقل إليه مدينة قرية من بلد الأب بحيث يستطيع أن يرى ابنه ويعود فى نهاره ، فلو كانت تنتقل إلى قرية لم يجز لها الانتقال إليها ولو كانت قرية لما فى ذلك من ضياع الولد فيها ، لأنه لا تيسر له وسائل الحياة الموجودة فى المدينة ، إلا أن يكون الأب يقيم فى قرية أيضاً فإن كان البلد الذى تريد الإقامة فيه بعيداً لم يجز لها الانتقال إليه ولو كان من المدن ، لما فى ذلك من الاضرار بالأب لبعده عن ابنه عنه ، وإضرار بالولد لفقدته رعاية أبيه ورقابته . (١٢٧٢)

جاء فى الاختيار : وليس للأب أن يخرج بولده من بلده حتى يبلغ حد الاستغناء ، لما فى ذلك من إبطال حق الأم من الحضانة . (١٢٧٣)

(١٢٧١) الأحكام الأساسية ص ٣٠٢ - الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ٢٥٢ ط الحلبي .

(١٢٧٢) الأحكام الأساسية ص ٢٠٣ .

(١٢٧٣) الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ٢٥٢ .

الاسلام والأسرة

رؤية الوالدين للصغير :

ليس من حق الحاضنة أم تمنع الأب من رؤية ابنه ، ومن الواجب عليها أن تمكنه من ذلك وتعينه عليه ، لما في ذلك من مصلحة الابن حيث يألف والده وتقوى الصلة بينهما . وليس للأب أيضاً أن يمنع الطفل من رؤية أمه ورؤيتها له إذا انتهت مدة حضانتها ، والواجب عليهما معا أن يتعاونوا في ذلك ، وأن تكون خلافتهما مقصورة عليهما فقط لا شأن للطفل بها ، وليس من الدين استغلال الطفل في الكيد والدس ، والله سبحانه وتعالى - يقول :

« لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده » . (١٢٧٤)

هل يسقط حق الحاضنة إذا تنازلت عنه ؟

يقول الأحناف : الحضانة حق للحاضنة وحق للصغير أيضاً ، وحق الصغير أولى بالاعتبار .

فلو أن امرأة فارقت زوجها في نظير ترك حقها في حضانة ولدها وتركه لأبيه ، صح الفراق ، ولكن صحته لا يترتب عليها بقاء الولد عند أبيه ، لأنها إن ملكت إسقاط حقها فهي لا تملك إسقاط حق الصغير .

ولو أن امرأة صالحت زوجها على إسقاط حقها في الحضانة مقابل عوض كان هذا الصلح باطلاً ، لأنه جاء على أنقاض حق الغير وهو حق الصغير في حضانتها . وإذا تعينت حاضنة للحضانة أجبرت عليها إذا امتنعت عنها مراعاة لحق الصغير . (١٢٧٥)

(١٢٧٤) البقرة ٢٣٢ .

(١٢٧٥) الأحكام الأساسية ص ٢٠٤ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

هل للاب أن ينزع الحضانة من الحاضنة ؟

لا يجوز للاب أن ينزع الصغير من صاحبة الحق في الحضانة دون مبرر شرعى ، وليس له أن يعطى الصغير لحاضنة أخرى مرتبتها دون الأولى في مراتب الاستحقاق التى أشرنا إليها آنفا .

وأذا امتنعت حاضنة عن الحضانة لا تجبر على القيام بها ، مادام هناك حاضنة أخرى تقوم مقامها .
أجر الحضانة :

إذا كانت الأم هى الحاضنة فلا أجر لها مادامت زوجة لأب الصغير أو معتدة منه بطلاق رجعى أو بائن .

ولها الأجر بعد انتهاء العدة ، لأن الأجر مستحق على الرضاع فمن باب أولى يستحق على الحضانة قال - تعالى -

«فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأنتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى» (١٢٧٦)

وإذا كانت الحاضنة ليست أما فلها الأجر ما لم تتبرع بذلك وهذه الأجرة مستحقة منذ القيام بالحضانة دون توقف على قضاء القاضى بها ، وهى دين على الأب وورثته لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

ويلتحق بأجرة الحضانة فى وجوب الأداء أجرة المسكن الذى تقيم فيه الحاضنة إذا لم يكن للأم مسكن مملوك لها تحضن فيه الصغير ، وتجب على

(١٢٧٦) الطلاق ٦ .

الاسلام والأسرة

الأب أجرة الخادم أو إحضاره إذا احتاجت الأم الحاضنة إلى خادم ، وكان الأب موسراً يستطيع ذلك .

ويلتزم الأب مع ذلك بكافة نفقات الطفل الخاصة من طعام وكساء وفراش وعلاج وتعليم وغير ذلك .

التبرع بالحضانة :

إذا طلبت الأم حضانة ولدها ولم تطلب أجراً على الحضانة فهي أولى بذلك من أى حاضنة أخرى ، لأنها صاحبة الحق الأول في الحضانة ، وهذا من مصلحة الصغير نفسه وأرفق به .

وإذا طلبت الأم أجراً على حضانة ولدها ، وكانت هناك حاضنات أخرى من محارمه تبرعن بحضانة الصغير دون أجر . فإن الأم تقدم في حضانة الصغير مع أخذ الأجر على غيرها من المتبرعات ، إذا كان الأب موسراً ، لأن في ذلك مراعاة لحق الصغير .

أما إذا كان الأب معسراً فيسلم الصغير إلى أولى المتبرعات بحضانته دون أجر ، لأن في إلزام الأب بدفع الأجر للأم إضراراً به مع وجود الحاضنة المتبرعة .

وإذا كان للصغير مال يتفق منه عليه فإن الطفل يعطى للمتبرعة أيضاً ، صيانة لما له وحفاظة عليه ، ولوجود من تحضنه من أقاربه بدون أجر . وإذا أصرت الأم على أخذ الأجرة مع إعسار الأب ، ولم يوجد للصغير أقارب محرمات دفع الصغير للأم ، وكانت الأجرة ديناً على الأب لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء . (١٢٧٧)

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

إلى من يسلم الصغير بعد انتهاء الحضانة ؟

يسلم الصغير إلى الأب ، سواء كان المحضون ذكراً أو أنثى .
فإذا لم يكن أب أو كان الأب غير أهل لضم الطفل ، ضم الصغير إلى الأقرب فالأقرب من العصابات على الترتيب الذى سبق أن ذكرناه فى استحقات الرجل للحضانة ، بشرط أن يكون هذا القريب محرماً للأنثى ، بمعنى ألا تسلم البنت لابن عمها أو ابن خالها . لأنه غير محرم لها . وفى وجودها معه خطر عليها . ولكن الولد يسلم إلى قريبه العاصب دون خوف عليه .

ولا شك أن فى تسليم الأطفال إلى ذويهم بعد انتهاء مدة الحضانة رعاية لهم ومحافظة عليهم ، وتحقيقاً لهدف أسمى تدعو إليه الشريعة الإسلامية ، وهو مراعاة حاجة الذكور إلى التخلق بأخلاق الرجال وإلى التعليم والتربية والتدريب على شئون الحياة ، وحاجة الإناث إلى الحفظ والصيانة والتربية والحزم . والرجال فى كل ذلك أقدر .

ويظل الطفل فى يد من سلم إليه حتى يصبح مأموناً على نفسه قادراً على تصريف شئون حياته ، فإذا كان كذلك كان له حرية الإقامة مع من يشاء أو يستقل بنفسه إذا أراد .

ولا يسمح له بالاستقلال بنفسه إذا لم يكن مأموناً على نفسه .
أما البنت فتبقى فى يد من ضمت إليه من ذويها حتى تتزوج ، أو حتى تتقدم بها السن وتصير ذات دراية وحكمة وتصبح مأمونة على نفسها فتكون حرة فى مكان إقامتها .
وإذا طلقت المتزوجة أو توفى عنها زوجها كانت أحق بنفسها أيضاً فلها

الاسلام والأسرة

الإقامة وحدها مادامت مصونة مأمونة . (١٢٧٨)

أحكام الرضاعة :

قال - تعالى -

« والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أرادوا فصلاً عن تراضٍ منها وتشاور فلا جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير » . (١٢٧٩)

هذه الآية وردت في حق المطلقات اللاتي هن أولاد من أزواجهن فهن أحق برضاع أولادهن من الأجنبية لأنهن أحن وأرق ، وفي انتزاع الصغير منهن إضرار به وبهن ، وهذا يدل على أن الولد وإن فطم فأمه أحق بحضنته لفضل حنانها وشفقتها . .

ولكن هذه الآية وإن تعلقت بالمطلقات فهي تشير كذلك إلى أحكام الرضاع مطلقاً . وتبين ذلك فيما يأتي :

هل الرضاع حق للأم أم حق عليها ؟

اختلف الفقهاء في ذلك ، واللفظ الوارد في الآية يحتمل كليهما ، لأنه - كما يقول القرطبي - لو أراد التصريح لقال : وعلى الوالدات رضاع

(١٢٧٨) الأحكام الأساسية ص ٢٠٨ ، ص ٢٠٩ .

(١٢٧٩) البقرة ٢٣٣ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أولادهم ، كما قال - تعالى -

« وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن »

إلا أن الرضاع حق على المرأة في حال الزوجية ، وبذلك قضى العرف والعادة فصار أمرا لازما كالشرط ، إلا أن تكون شريفة ذات ترف والعرف عندها ألا ترضع ، أو تكون أصول الترية في بعض البيئات تقضى بذلك ، كما كان العرب قديما يفعلون بأبنائهم حين يرضعونهم في البادية لينشأ الطفل قويا فصيحاً شجاعاً صحيح الجسم والعقل ، ولذلك سُلِّمَ النبي - ﷺ - إلى مرضعته حليلة السعدية فينشأ في بادية بني سعد وكانت مشهورة بالبلاغة والفصاحة - قال - ﷺ - « أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش واسترضعت في بني سعد » .

وهو حق عليها أيضاً إذا لم يقبل الطفل ثديا غير ثديها ، وإذا لم يوجد مرضعاً غيرها . لأنها في هذه الحالة أصبحت مختصة به .

وهو حق لها إذا أراد الزوج أن يحرمها من إرضاع ولدها الذى حملته كرها ووضعت كرها . فمن حقها أن تطالب بإرضاعه إن نزع منها ، وهذا مطلب غريزى إنسانى ، ركه الله في خليفة الأنثى ، وأجرى اللبن في ثديها فور الوضع وجعل الطفل ينزع إلى أمه ملتقماً هذا الثدي دون تعليم من أحد أو إرشاد . فمن حقها أن تطالب برضاع طفلها ، ولكن إذا كانت مطالبتها بقصد إساءة الاستعمال واستغلال هذا الظرف استقلالاً سيئاً للإضرار بالوالد . فلا تجاب إلى ذلك . (١٢٨٠)

(١٢٨٠) الأحكام الأساسية ص ١٩١ .

الاسلام والأسرة

وجوب الرضاع على الأم :

يثبت للطفل بمجرد ولادته الحق في الرضاع حتى ينمو جسمه ويتغذى بالغذاء الطبيعي وهو لبن أمه الذي يجريه الله في ثديها غذاء لوليدها .
فيجب على أمه أن تقوم بإرضاعه - إذا تعينت لذلك - بأن لم توجد امرأة غيرها تتولى ذلك ، أو كان الولد لا يقبل غير ثديها ، أو لم يكن للآب ولا للولد مال تستأجر به مرضعة ترضعه ، ولم توجد من تتبرع بإرضاعه مجاناً .
والقضاء يجبرها في هذه الحالات إذا امتنعت محافظة على حياة الصغير وغوه النمو الطبيعي ، وإذا كان في إجبارها إضرار بها فإن هذا الضرر يكون ضئيلاً بالنسبة للضرر الذي يقع على الصغير في هذه الحالة إذا تركت وشأنها فلم ترضعه .

أما إذا لم تعين الأم للإرضاع وذلك في غير هذه الحالات - فإن الإرضاع وإن كان واجباً عليها وجوباً دينياً تأثم بترك القيام به من غير عذر مشروع إلا أن القضاء لا يتدخل ولا يجبرها عليه ، إذا كان هناك من ترضعه وتمده بالغذاء اللازم لحياته وغموه .

وفي امتناعها عن الإرضاع مع أنها الأم الحانية التي لا يعد لها في عاطفتها على ابنتها أحد قرينة على شدوذها أو عجزها وعدم قدرتها على الإرضاع ، وفي إلزامها بإرضاعه حينئذ إضرار بها ، والضرر ممنوع بنص الآية الكريمة التي أوجبت عليها الرضاع « والوالدات يرضعن أولادهن » .

رأى الفقهاء في وجوب الإرضاع من الأم :

أوجب الشافعية على الأم أن ترضع ولدها اللبن الذي ينزل أول الولادة ، لأن الولد يقوى وتشد بنيته به ولا يصبح ذلك واجباً عليها بعد ذلك سواء

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أكانت زوجة لأبيه أم انفصلت عنه ، مادام هناك من يمكن أن يرضعه غيرها . فإن لم يوجد أحد وجب عليها هى إرضاعه .

ويرى المالكية لإجبار الأم على إرضاع ولدها إذا كانت زوجة أبيه أو معتدة منه من طلاق رجعى ، إلا إذا كانت من قوم لم يعتادوا إرضاع أولادهم فلا تجبر على الرضاع حيثئذ حتى لا يقع بها الضرر ، إلا إذا كان الصغير لا يقبل غير ثديها فإنها تجبر حيثئذ محافظة على الصغير كما تجبر فى هذه الحالة ولو كانت مطلقة طلاقاً بائناً . (١٢٨١)

مق يسلم الطفل لغير أمه لإرضاعه ؟

إذا امتنعت الأم عن إرضاع الطفل إلا بأجر معين ، ووجدت متبرعة بإرضاعه مجاناً ، أو وجدت أخرى ترضعه بأقل مما طلبت الأم فليس من حقها أن تسمك بحق الرضاع ، بل يسلم الطفل إلى المتبرعة أو إلى المرأة التى طلبت أجراً أقل ، ولا يشترط فى الموضع ما يشترط فى الحاضنة من القرابة ، بل يجوز أن تكون أجنبية عنه ، لأن الغرض من الإرضاع هو التغذية باللبن الذى يناسب الطفل فى هذه المرحلة من مراحل عمره ، وهذا يتحقق من الأم وغيرها عند تعنت الأم ، ولكن الإرضاع من الغير لا ينزع الطفل من حضانة الأم .

وفى هذا تحقيق لمصلحة الصغير فإن غذاءه توفر دون إرهاق الأب ، كما أنه ليس فيه إضرار بالأم لأن الحضانة لها .

وبقى الباب مفتوحاً أمامها إذا شاءت أن ترضعه بدون أجر أو بالأجر

(١٩٨١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٠٢ - الأحكام الأساسية ص ١٩١

الاسلام والأسرة

الذى قبلته المرأة الأخرى فعلت ، أو تركت رضاعة للمتبعة أو للتي تقبل أجرا دون الأجر الذى طلبته هى :

الطفل بين الحاضنة والمرضع :

إذا امتنعت الأم عن إرضاع الطفل اختار أبوه امرأة صالحة لإرضاعه ، ويتفق معها على الطريقة التى تتم بها الرضاعة ، فهى إما أن تحضر إليه فى منزله لترضعه فى أوقات الرضاعة ، أو ينقله هو إلى المرضعة لترضعه فى أوقات الرضاعة .

فإذا لم يتفق معها على طريقة معنية كان الواجب على المرضع أن تنتقل إليه عند الحاضنة لترضعه سواء كانت الحاضنة أما أو غير أم .

وقد تنقل المرضع الطفل إليها ليقبى عندها طول فترة الرضاع المقدرة بستتين كحد أقصى . وقد انتقلت حليلة السعدية بالنبي - صلى الله عليه وسلم - إلى منازلها ، وفى تسليم الطفل للمرضع وإرجاعه إلى أمه جاء أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سلم ابنه إبراهيم من مارية القبطية إلى أم سيف - امرأة قين بالمدينة ، وفى حديث شيان قال : فانطلق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بابنه فاتبعته فأنتهى إلى أبي سيف وهو ينفخ فى كيره ، وقد امتلأ البيت دخانا ، فأسرعت المشى بين يدي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى انتهت إلى أبي سيف فقلت : يا أبا سيف أمسك ، جاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأمسك ، (١٢٨٢) فصدر هذه القصة يشير إلى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حمل ابنه إلى أم سيف لإرضاعه .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وفى رواية أخرى . جاءت أم بردة وهى خولة بنت المنذر بن زيد من بنى النجار فكلمت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى أن ترضعه - أى إبراهيم - فكانت ترضعه بلبن ابنها فى بنى مازن بن النجار ، وترجع به إلى أمه ، وأعطى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أم بردة قطعة من نخل . (١٢٨٣)

ففى هذه الرواية ما يدل على أن خولة كانت ترضع الطفل ثم تعيده إلى حاضنته مارية .

وإذا انتهت مدة إجازة المرضعة ولم يتمكن الصغير من الاستغناء عن رضاع اللبن تجبر المرضع على مد الإجازة لفترة أخرى حتى يمكن للطفل أن يستغنى عن لبنها ، أو حتى يمكنه أن يقبل ثدى غيرها . رعاية لمصلحة الصغير ودفعاً للضرر عنه ، ولها أجر المثل فى هذه المدة الجديدة .

وإذا كانت المرضع متبرعة بالإرضاع وأرادت إنهاء تبرعها أجيبت إلى ذلك ، فما على المحسنين من سبيل ، إلا إذا كان الولد قد اعتاد الرضاع منها ولا يقبل غير ثديها فإنه يلزمها فى هذه الحالة إرضاعه خوفاً على هلاكه أو ضعفه ، ويجب لها أجر المثل من حين إنهاء تبرعها ، لأنها ليست متبرعة فى المدة الباقية (١٢٨٤)

أجر الرضاع

التي تقوم بالرضاع هى الأم أو غيرها ، والأم لا تستحق أجراً ما دامت زوجة لأب الطفل أو معتدة منه رجعيًا ، لأن نفقتها فى هذه الحالة واجبة على

(١٢٨٣) المرجع السابق .

(١٢٨٤) الأحكام الأساسية ص ١٩٢ .

الاسلام والأسرة

الأب ، فلا يجمع لها بين نفقتين .

أما إذا كانت الأم معتدة من طلاق بائن فقد وجب لها الأجر ، لأنها قد أصبحت أجنبية عن الأب ، هذا في رواية ، وفي رواية أخرى : لا يجب لها الأجر لأنها في حكم المعتدة من طلاق رجعي تستحق نفقة من المطلق في مدة العدة ، ولا تجب للمرأة نفقتان في وقت واحد .

قانون الأحوال الشخصية

وقانون الأحوال الشخصية سار على الرواية الأخيرة لو جاهة دليلها ، وتحقيقها للفرق بالأب ، فإذا خرجت الأم من العدة فقد أصبحت أجنبية تماماً ، وبذلك تستحق أجره الإرضاع كالأجنبية ، ولو كانت متعينة لإرضاع الوليد ، والله - تعالى - يقول في ذلك : « وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن » (١٢٨٥) وتعتبر المعتدة التي تمتنع من المطالبة بالمفروض لنفقة عدتها تطبيقاً للقانون المعمول به في مصر ، ونصت المادة رقم ١٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م على أن أقصى مدة الحمل سنة في حكم التي انقضت عدتها ، فتستحق أجره الرضاع حيث لا تأخذ نفقة أخرى من الأب .

ولا يتوقف استحقاق الأم لأجره الرضاع على وجود عقد إجارة بينها وبين الأب في ذلك ، كما لا يتوقف على قضاء القاضي به ، بل يجب لها أجر المثل ، وهذا الأجر يعتبر ديناً على الرجل لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء . ويطالب ورثة الأم بهذا الأجر إن ماتت قبل تقاضيه ، ويؤخذ من تركه

(١٢٨٥) الطلاق ٦

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الزوج إن مات قبل أدائه لأنه دين . (١٢٨٦)

واستحقاق الأم المطلقة لأجر الرضاعة يقتضيه قوله - تعالى

«فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن»

والضمير فى أرضعن يعود على المطلقات . والأم أحق من غيرها فى ذلك -

كما قدمناه .

وأتمروا بينكم بمعروف

لقد أمر الله كلا من الزوج والزوجة فى هذه الآية أن يتعاملا بالمعروف

بخصوص إرضاع الطفل ، والمعروف من الأم أن ترضع ولدها بغير أجره ،

والمعروف من الأب أن يقدم لها الأجر المناسب لأنها أجنبية عنه بعد طلاقه

لها ، وقيل فى معنى ذلك : ائتمروا فى رضاع الولد فيما بينكم بمعروف حتى

لا يلحق الولد ضرر . (١٢٨٧)

أما إذا تعاسر الزوج والزوجة ، فابت هى أن ترضع وأبى الزوج أن

يعطى الأجر حلت مرضع أجنبية محل الأم فى الإرضاع بأجر . وهذا ما يشير

إليه قوله - تعالى -

«فسترضع له أخرى»

والخبر هنا فى معنى الأمر أى فلترضع له أخرى ، كما قال بعضهم إن الخبر

فى قوله - تعالى -

«والوالدات يرضعن»

(١٢٨٦) الأحكام الأساسية حـ ١٩٣

(١٢٨٧) تفسير القرطبي حـ ١٠ ص ٦٦٤٧ ط دار الشعب

الاسلام والأسرة

معناه « ليرضعن »

مدة الرضاع

خدد قوله - تعالى -

« والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة »

مدة الرضاع ، وقدرها بحولين . .

وليس حتماً أن يستمر الإرضاع حولين ، فإنه يجوز الفطام قبل مرور الحولين ، وإنما ذكر الحولان لقطع التنازع بين الزوجين في مدة الرضاع ، فلا يجب على الزوج أن يعطى أجراً للرضاعة فوق العامين ، وليس للأب أن يجبر الأم على قطع الرضاعة قبل انتهاء الحولين .

والزيادة على الحولين أو النقصان عنها إنما يكون عند عدم الإضرار بالطفل وعند رضا الوالدين (١٢٨٨) .

وجاء في قول أبي حنيفة أن الرضاع قد يزيد على الحولين لقوله - تعالى -

« وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » (١٢٨٩)

قال : إن الله - تعالى - ذكر الحمل والفصال وضرب لهما مدة ثلاثين شهراً ، فتكون مدة لكل واحدة منهما ، كما إذا باعه عبداً أو أمة إلى شهر فإن الشهر يكون أجلاً لكل منهما ، وكذا لو باعه شيئاً وأجره شيئاً آخر صفقة واحدة إلى مدة معلومة كانت المدة أجلاً لكل واحد منهما ، فعلم أن الآية تقتضي أن يكون الثلاثون شهراً أجلاً لكل واحد من الحمل والفصال ،

(١٢٨٨) تفسير القرطبي ج٢ ص ٦٧٠ ط دار الشعب

(١٢٨٩) الأحقاق ١٥

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

خرج الحمل عن ذلك فىقى الفصل على مقتضاه . قال : والآية الأولى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين »

محمولة على مدة الاستحقاق حتى لا يكون للأم المبتوتة المطالبة بأجرة الرضاع بعد الحولين . فعملنا بالآية الأولى فى نفى وجوب الأجرة بعد الحولين ، وبالثانية فى الحرمة إلى ثلاثين شهراً . أخذنا بالاحتياط فيهما . أو تقول : المراد بالحمل الحمل على الأكف فى الحجر حالة الإرضاع ، لأن مدة الحمل غير مقدرة بثلاثين شهراً بالإجماع ، فإذا انقضت مدته لا اعتبار بالرضاع بعده لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لارضاع بعد الفصل » (١٢٩٠) ..

قواعد ثبوت النسب

الحديث هنا يتعلق بأمر من الأمور المهمة التى يسيء بعض الناس تقديرها ، وتدفعهم الشهوة أو الإباحية ، أو عدم الورع ، أو الجهل إلى ارتكاب مخالفات دينية خطيرة . يترتب عليها عواقب وخيمة - وسنورد هنا - نصاً - ما جاء فى كتاب الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية - المجلد التاسع لسنة ١٤٠٩ هـ - ص ٣١٩٥ وما بعدها .. حول هذه الأمور :-

(١٢٩٠) الاختيار لتعليل المختار ج٢ - ص ١٧٨ ، ص ١٧٩ ط الحلبي

الاسلام والأسرة

أولاً : ما جاء في كتاب الاحكام الاساسية للاستاذ زكريا البري

قواعد ثبوت النسب

بصيانة الشريعة للانساب :

- صانت الشريعة الإسلامية الانساب من الضياع والكذب والتزييف ، وجعلت ثبوت النسب حقاً للولد ، يدفع به عن نفسه المعرة والضياع ، وحققاً لأمه تدراً به الفضيحة والاتهام بالفحشاء ، وحققاً لأبيه يحفظ به نسب ولده أن يضيع أو ينسب لغيره ، وجعلت أحكامه من النظام العام ، المعبر عنه بحق الله ، صيانة له عن كل دنس وريبة ، وحتى تبني الأسرة ، وتوجد القربات ، على أساس متين مكين ، يربط أفرادها برباط قوى محكم ، فيه قوة الحق ، وتجاذب ذوى الدم الواحد والأصل المشترك .

فلم تترك النسب لأصحابه ، يدعونه إن شاءوا ، وينفونهم إن رغبوا ، ولو خالف الواقع دعوتهم في الأولى ، ونفيهم في الثانية .

بل جعلت النسب يثبت بأحد أسباب ثلاثة : الأول : الفراش ، الثاني : الإقرار . الثالث : البينة . ومننت من القواعد والنظم ما يجعل تلك الأسباب منتجة لأنساب صحيحة وصادقة ، مما سيتبين لنا عند الكلام على كل سبب منها .

السبب الأول

(الفراش الصحيح)

- والمراد به الزوجية القائمة بين الرجل والمرأة عند ابتداء حملها بالولد : فإذا ولدت الزوجة ولداً حملت به من زوجها ، فإن نسبه يثبت من ذلك

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الزوج ، دون حاجة إلى إقرار زوجها بأبوته ، ولا إلى بينة- تأتى لها على ذلك . (١٢٩١) .

وإنما قضت الشريعة بثبوت النسب بالفراش فقط ، دون توقف على دليل آخر ، لأن السبب الحقيقى ، وهو الاتصال بين الرجل والمرأة اتصالاً ينشأ عنه الولد ، أمر خفى لا ترتبط به الأحكام ، فأقيم مقامه عقد الزواج الصحيح ، الذى يقصر تلك الزوجة على زوجها ، بحيث لا يحل لها أن تمكن غيره من الاتصال بها ولا من الاختلاء بها خلوة مربية ، والأصل حمل حال الناس على الصلاح والاستقامة حتى يثبت العكس . وفى ذلك يقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « الولد للفراش ، وللعاهر الحجر » (١٢٩٢) فالولد لصاحب الفراش وهو الزوج وللعاهر وهو الزانى الرجم بالحجر عقوبة على جريمته إذا كان ممن يرجون بزناهم ، أوله الخيبة والخسران ولا نسب له ، وقد عبر الرسول عن ذلك بأسلوب العرب وتعبيرهم عنه بقوله : « له الحجر » .

التلقيح الصناعى

- وما يتصل بهذا الموضوع ، حكم التلقيح الصناعى ، الذى ظهر أمره فى بعض البلاد الغربية ، وهل هو جائز شرعاً ، ويترب عليه ثبوت النسب من الزوج أولاً ؟

(١٢٩١) ويلحق بالفراش الصحيح الدخول بالمرأة فى عقد زواج فاسد ، ووطؤها بشبهة ، كأن يخالط امرأة زفت إليه على أنها زوجته ، وليست زوجته حقيقة ، أو أن يخالط المرأة التى طلقها بلفظ ليس من ألفاظ الطلاق الصريحة .
(١٢٩٢) نيل الأوطار للشوكانى ج ٦ ص ٢٧٩ .

الاسلام والأسرة

والتلقيح الصناعي جائز شرعاً إذا كان بماء الزوج ، ودعت إليه داعية
كان يكون بأحد الزوجين الراغبين في إنجاب الأولاد مانع يمنع من الحمل
من طريق الاتصال العادى ، ومحرم شرعاً إذا كان بماء غير ماء الزوج ، لما
فيه من معنى الزنا ، والاختلاط فى الأنساب ، ونسبة الولد إلى أب لم ينشأ
من مائه .

والنسب فى الحالة الأولى يكون ثابتاً من الزوج ، فإنه ولده قد خلق من
مائه ، ولهذا الولد كل حقوق الأولاد .
أما النسب فى الحالة الثانية المحرمة ، فإنه يأخذ حكم نسب الولد الذى
ينشأ من زنا الزوجة ، ينفيه الزوج ، فينتفى نسبه على الوجه الذى سنبينه
عند الكلام على نفى النسب فيما يل :

شروط ثبوت النسب بالفراش

- ويشترط فى الفراش الذى يثبت به النسب شروط أربعة ، حتى يكون
عنواناً صحيحاً لنسب صحيح .

أولاً : أن يكون حمل الزوجة من زوجها ممكناً ، بأن يكون الزوج بالغاً أو
مراهقاً قارب البلوغ ، فإذا كان الزوج صغيراً لا يتصور الحمل منه لم يكن
الولد ثابت النسب منه .

وإذا كان الزوج بالغاً ، ولكنه لم يلتق بزوجته أصلاً حيث تزوجها
بالمراسلة والتوكيل مثلاً ، وبين مكان إقامته ومكان إقامتها مسافة بعيدة ،
بأن كان يقيم فى القاهرة وتقيم زوجته فى كراتشى مثلاً ، ثبت ولدها منه فى

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

المذهب الحنفى ، ذهاباً منه إلى أمور غير عادية تدخل فى باب الولاية والكرامة ونحوها ، وقد خالفهم فى ذلك المالكية والشافعية وأحمد بن حنبل فى قول وقرروا أن الفرائض الثابت بالعقد الصحيح يكون سبباً لثبوت النسب إذا كان الاتصال بين الزوجين ممكناً ، بأن كانا يتلاقيان أو كانا قريبين بحيث يتمكن الرجل من الاتصال بها ومباشرتها ، فإن كانا بعيدين بحيث لا يمكن تلاقيهما لم يثبت نسبة ولدها منه .

ثانياً : أن تأتى الزوجة بالولد لسته أشهر على الأقل من تاريخ العقد عليها وذلك أن أقل مدة للحمل شرعاً هى ستة أشهر باتفاق الفقهاء ، استنباطاً من قول الله تعالى :

« ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً ، حملته أمه كرها ووضعته كرها ، وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » (١٢٩٣) .

وقوله تعالى :

« ووصينا الإنسان بوالديه ، حملته أمه وهنا على وهن وفصاله فى عامين » (١٢٩٤)

فقد قررت الآية الأولى أن الحمل والفصال وهو الفطام يتآن معا فى ثلاثين شهراً ، وقررت الآية الثانية أن الفطام وحده أخذاً من مجموع الآيتين ستة أشهر ، وقد زكى هذا التفسير ترجمان القرآن ، الصحاح الجليل عبد الله بن عباس رضى الله عنه ، فقد روى أن رجلاً تزوج امرأة ثم جاءت

(١٢٩٣) الآية ١٥ من سورة الاحقاف .

(١٢٩٤) الآية ١٤ من سورة لقمان .

الاسلام والأسرة

بولد لسته أشهر من تاريخ زواجها ، فهم عثمان رضى الله عنه بتنفيذ عقوبة الزنا عليها ، فرده ابن عباس ، وقال له : « إنها لو خاصمتكم بكتاب الله لخصمتكم » ، قال الله تعالى :

« وحمله وفصاله ثلاثون شهراً »

وقال :

« وفصاله في عامين »

فلم يبق الحمل إلا ستة أشهر ، فمنع عثمان - رضى الله عنه - الحد عنها ، وأثبت نسب الولد من زوجها ، واشتهر هذا بين الصحابة - رضوان الله عليهم - فلم ينكره أحد منهم .

ثالثا : أن تأتى بالولد فى مدة أقل من سنتين من تاريخ الفرقه بينهما ، وذلك أن أقصى مدة للحمل فى المذهب الحنفى سنتان ، استدلالا بما روى عن السيدة عائشة - رضى الله عنها - من قولها :

« ما تزيد المرأة فى الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزل »

فإذا جاءت بولد لسنتين فأكثر من تاريخ الفرقه بالطلاق البائن أو الوفاة ، لم يكن هذا الولد ثابت النسب بالفراش السابق ، لأنه قد نشأ بعد انتهائه يقينا ، حيث ولد لسنتين فأكثر بعد انتهاء ذلك الفراش .

وإذا جاءت بولد بعد أن طلقها زوجها طلاقا رجعيا ، ثبت نسبه منه فى أى وقت تحيى به ، ولو مضى على طلاقها الرجعى سنتان فأكثر ما لم تقر بانقضاء عدتها بعد طلاقها ، والأمر محمول حيثئذ على أن الزوج قد راجعها وهى فى العدة التى قد يطول وقتها إذا امتد زمن طهرها ، فجاءت بهذا الولد من الفراش الذى استدامته الرجعة .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقد تعددت أقوال فقهاء المذاهب الأخرى ، فى تحديد أقصى مدة الحمل ، بعد أن رفضوا الاستدلال بالأثر المنسوب إلى السيدة عائشة رضى الله عنها ، واستندوا إلى الحوادث التى رأوها فى أزمانهم ، وترجح عندهم صدقها وصحتها ، فذهب بعضهم إلى أن أقصى مدة الحمل أربع سنوات ، وفى ذلك روى عن مالك بن أنس أنه قال : « هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان ، امرأة صدق ، وزوجها رجل صدق ، حملت ثلاثة أبطن فى اثنتى عشرة سنة ، كل بطن فى أربع سنين » وذهب بعضهم إلى تحديده بأكثر من ذلك ، استناداً إلى بعض الحوادث التى صحت عندهم ، وحدده محمد بن عبدالحكم المالكي بسنة هلالية ، وذهب الظاهرية إلى أن أقصى مدة الحمل تسعة أشهر ، عملاً بالغالب الكثير .

رابعا : ألا ينفى الزوج هذا النسب ، فإذا نفاه انتفى نسبه منه ، بعد أن يلاعن زوجته اللعان الشرعى ، الذى قرره الآية القرآنية : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم ، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين » (١٢٩٥) والامر واضح فى هذا الشرط الأخير ، إذ إنه ما دام النسب ثبت بالفراش دون توقف على إقرار الزوج - تقديرا للاعتبارات التى أسلفناها - فليس من الحكمة أن يثبت النسب من زوج يقرر أن هذا الولد لم يخلق من مائه ،

(١٢٩٥) الآيات من ٦ - ٩ من سورة النور .

الاسلام والأسرة

ويرد نسب ويدفعه عن نفسه ، ويقسم الإيوان على صدق قوله ، ويؤكد ذلك بالدعاء على نفسه باللعة من الله والطرد من رحمته إن كان كاذباً في دعواه ، التي لا يقدم عليها الإنسان عادة إلا إذا تأكد من صدقها ، كما تقوم القرينة على صدقها ، فإن الإنسان لا ينفي نسباً صحيحاً لولد تكون من مائة ، فكان جزءاً انفصل من جسمه وكيانه ، وقلدة من فلذات كبده ، وليس من الحكمة أن نرهقه بتقديم إثبات على دعواه ولا يستطيعه إن حاوله ، ويفسر لنا هذا المعنى الذي نشير إليه إن انصارياً دخل على رسول الله - ﷺ - في المسجد ، فقال له : يا رسول الله ، أرايتم الرجل يجد مع زوجته رجلاً ، فإن قتله قتلتموه ، وإن تكلم جلدتموه ، وإن سكت سكت على غيظ ، فنزلت تلك الآيات . تزيل هذا الحرج النفسى الذى قرره هذا الصحابى الانصارى ، واكتفت بأيمانه المؤكدة ، ومنعت عنه حد القذف ، ونفت عنه الشريعة هذا النسب الكاذب ، واعتبرت هذا الولد أجنبياً عنه ، لا يكون بينهما ما يكون بين الآباء والأولاد من حقوق وواجبات ، ومن باب الاحتياط اعتبرت هذا النسب ثابتاً في الأمور التي يكون فيها حق الله تعالى ، كحرمة المصاهرة بينهما ، بحيث إذا كان هذا المولود بنتاً لم يجر لهذا الرجل الزواج بها احتياطاً .

ولما كان القول بثبوت نسب ولد أتت به الزوجة إلى ثبوت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ، وثبوت نسب ولد المطلقة بائناً والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به في مدة تقل عن سنتين من وقت الطلاق البائن أو الوفاة ، وثبوت نسب ولد المطلقة رجعيّاً في أى وقت ولو ولدته لسنتين فأكثر من تاريخ الطلاق ما لم تقر بانقضاء العدة ، قد أدى مع شيوع فساد الذم

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وسوء الأخلاق - إلى ادعاء نسب أولاد غير شرعيين ، فقد رأى المشرع المصرى منع سماع دعاوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ، ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ، ولا لولد المطلقة المتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق أو الوفاة^(١٢٩٦) وبني ذلك على أن رأى الفقهاء فى ثبوت النسب قد تفرع على رأيهم فى أقصى مدة الحمل ، التى بنى أغلبهم رايه فيها على أخبار بعض النساء ، بأن الحمل قد مكث كذا سنين ، وأن البعض الآخر كأبى حنيفة قد استند إلى الأثر المروى عن السيدة عائشة ، وأنه ليس فى أقصى مدة الحمل كتاب ولا سنة صحيحة ، وأن الطب الشرعى يرى أنه عند التشريع يعتبر أقصى مدة الحمل ٣٦٥ يوما ، حتى يشمل جميع الأحوال النادرة ، وأن لولى الأمر أن يمنع قضائه من سماع الدعاوى التى يظهر فيها التزوير والاحتيال ، وأن هذه الدعاوى السابقة من هذا النوع . ثم قصرت هذا المنع على حالة إنكار المدعى عليه ، فإنها الحالة التى يظهر فيها هذا التزوير والاحتيال .

إثبات الولادة

إذا أنكر الزوج نسب الولد انتفى عنه النسب بعد أن يقوم باللعان عند القضاء ، ومعنى هذا أنه يعترف بالولادة ، ولكنه ينفى أن المولود قد حملت به المرأة منه .

(١٢٩٦) المادة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

الاسلام والأسرة

أما إذا ما أنكر الزوج الولادة نفسها ، بأن قال : أن زوجتي لم تلد وأن هذا الوليد الذى تنسبه إلى لقيط مثلا ، فإن الولادة تثبت بشهادة القابلة أو أية امرأة مقبولة الشهادة ، فإن الولادة من الأمور التى لا يطلع عليها إلا النساء عادة ، ويندر أن يحضرها نساء كثيرات ، فاكفى فى إثباتها بشهادة المرأة الواحدة دفعا للجرح . ومع هذا فليس هناك مانع من قبول شهادة الطبيب الذى قام بعملية التوليد ، وشهادة أى رجل شاهد الولادة غير متعمد لذلك ، فإن تعمد النظر كان مردود الشهادة لأنه قد أتى بأمر منهى عنه .

ويعمم الصحابان أبو يوسف وعمر هذا الحكم ، فلا فرق عندهما بين ولادة الزوجة وولادة المعتدة من طلاق رجعى أو بائن أو وفاة ، حيث يشتون الولادة بشهادة المرأة الواحدة ، فإن النسب ثابت بفراش الزوجية الحقيقية أو الحكمية ، والخلاف قد حصل فى أمر الولادة ، فتكفى فيها شهادة المرأة الواحدة فى كل حال .

وقد ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن الولادة - من المعتدة من طلاق بائن أو من وفاة - لا تثبت إلا ببينة كاملة : وهى رجلان أو رجل وامرأتان ، لأن المعتدة قد أصبحت أجنبية بمجرد الولادة ، فيكون لها . حكم الأجنبية إذا ادعت نسب ولدها لشخص معين ، طولبت بالبينة الكاملة ، واستثنى من ذلك حالة اعتراف المطلق أو الورثة بحملها قبل ذلك ، وحالة كون الحمل ظاهرا يوجب غلبة الظن بحصوله . وأثبت الولادة - فى هاتين الحالتين - بقول المرأة نفسها . لأن الولادة ثابتة بالحمل الظاهر المؤدى إليها أو بالاعتراف بالحمل سابقا .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقد اختلف الراى فى المطلقة رجعيا ، فألحقها بعضهم بالزوجة وأعطاهما حكمها ، وألحقها بعضهم بالمعتدة من طلاق بائن ، وأجرى عليها حكمها .

إثبات شخصية المولود

- أما إذا كان الخلاف بين الزوج وزوجته أو معتدته فى تعيين المولود ، بأن ادعت مثلا أنها ولدت غلاما ، وأنكر ذلك وقال إنها ولدت بنتا ، فإنه يكفى فى إثبات أن المولود هو هذا الغلام شهادة امرأة واحدة ، لأنه لا اختلاف بينهما فى ثبوت النسب ولا فى حدوث الولادة ، وإنما ينحصر الخلاف فى شخص المولود ، وذلك أمر يعرفه من يحضر الولادة ، ولا يحضرها إلا النساء غالبا ، وبعدد قليل ، فكانت شهادة المرأة الواحدة كافية فى الإثبات ، كغيرها من الأمور التى لا يطلع عليها إلا النساء .

السبب الثانى

الإقرار

- والإقرار بالنسب نوعان :

نوع يثبت فيه النسب من المقر أولا ، وهو الإقرار بالبنوة المباشرة ، يعنى الإقرار ، بأن هذا الشخص ابنه ، وأن هذه البنت بنته .
ونوع يثبت فيه النسب من غير المقر أولا ، وهو الإقرار بغير البنوة المباشرة .

فالنوع الأول يثبت فيه نسب المقر له من المقر أولا - ثم يترتب على ذلك ويتبعه ثبوع نسب المقر له من أقارب الأب المقر .

الاسلام والأسرة

أما النوع الثانى فإن نسب المقر له لا يثبت بالنسبة للمقر إلا بعد ان يثبت من غيره بعكس النوع الأول .
ففى الحالة الأولى يقر شخص لآخر بأنه ابنه ، فتثبت بنوته للمقر .
أولا ، ثم يتبع ذلك كونه أخا لأولاد المقر ، وحفيدا لأبوى المقر ،
وهكذا باقى القربات ، أما فى الحالة الثانية إذا أقر شخص لآخر بأنه ابن
ابنه ، فإنه لا يثبت كونه حفيدا له . إلا إذا ثبتت بنوته للغير وهو ابن المقر ،
فإذا ثبتت هذه البنوة من الغير وهو ابن المقر ، ترتب على ذلك ثبوت غيرها
من القربات التى تبنى على هذا النسب ، ومنها كونه حفيدا لهذا الجد المقر .

شروط الإقرار بالنسب على النفس

- يشترط لصحة الإقرار فى هذا النوع ، حتى يكون عنوانا للحقيقة والواقع
ويثبت به النسب شروط أربعة :
أولا : أن يكون المقر به بالبنوة مجهول النسب ، حتى يمكن إثبات بنوته
للمقر ، فلو كان معروف النسب ، لم يصح الإقرار ، ولم ترتب عليه
الآثار ، لأن نسبة الثابت لا يملك المقر إبطاله ، ولا يكون النسب لرجلين
فى وقت واحد .

ثانيا : أن يولد مثل المقر له لمثل المقر ، حتى يكون الإقرار مقبولا لا يكذبه
الظاهر ، فإن لم يكن كذلك ، بأن كان المقر له بالبنوة أكبر سنا من المقر أو فى
مثل سنه أو أصغر منه قليلا بحيث لا يتصور أن يكون هذا ابنا لذلك ، لم
يصح الإقرار ، لمخالفته لحكم العقل .

ثالثا : ألا يصح المقر بأن هذه البنوة نشأت من الزنا ، فإن صرح بذلك

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لم يثبت نسبه ، ورد عليه قصده ، وأهدر ماؤه الحرام ، فإن النسبة نعمة من الله بها على عباده فى قوله تعالى : « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ، وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة » (١٢٩٧) والنعم لا تترتب على الجرائم ، وإنما تترتب على الجرائم النقم ، فلا يثبت النسب بجريمة الزنا ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « للماهر الحجر » فلا نسب له ، بل له الخية والعقوبة بسببها ، والأصل حمل حال الناس على الصلاح والإصلاح حتى يثبت عكس ذلك ، أما إذا أعلن الزنا سبباً لهذه البتة ، فإنها تكون مهذرة وغير معترف بها ،

وقد ذهب ابن تيمية إلى ثبوت نسب ولد الزنا لغير المتزوجة ، باعتباره أمراً ثابتاً بواقعة مادية ، والجزاء على الجريمة يوقع على صاحبها فى الدنيا وفى الآخرة . (١٢٩٨)

وذهب المالكية إلى وجود بيان النسبة إذا كان ظاهر الحال يكذبه ، كأن يكون المقرر بينوته لقيطاً ، والمقرر رجل عقيم لا قدرة له على الإنجاب ، وفى هذا احتياط للأنساب التى يرتبط بها الحلال والحرام .

رابعاً : أن يصادقه المقرر له بالبنوة على إقراره ، إذا كان من أهل المصادقة والتمييز ، فإن هذا الإقرار بالبنوة يتضمن الدعوى على هذا الشخص ، بالبنوة ، وهو من أهل المصادقة ، ويستطيع إعلان موافقته على هذه

(١٢٩٧) الآية ٧٢ من سورة النحل .

(١٢٩٨) انظر الوسيط فى أحكام التركات والموارث للمؤلف ، الطبعة الثالثة ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ ، ففيه زيادة تفصيل .

الاسلام والأسرة

الدعوى إذا رآها صحيحة ، فإن لم يكن من أهل المصادقة والإقرار ، وكان صيبا غير مميز ، ثبت النسب بهذا الإقرار المجرد ، الذى ترجح القرائن صحته ، لتعذر المصادقة حيثئذ ، ولأن مصلحة الصغير الأدبية فى إثبات نسبه من المقر ، حتى لا يكون مجهول النسب مقطوعه ، وذلك يرجع ما قد يترتب على هذا النسب من واجبات تلزمه بمقتضاه .

الفرق بين الإقرار بالبنوة والتبني

- ويتبين لنا من هذه الأحكام والشروط المتقدمة ، أن الإقرار بالبنوة أمر مخالف للتبني المعروف فى البلاد الغربية .

فإن الأول إقرار واعتراف بنسب حقيقى لشخص مجهول النسب ، فهو يعترف ببنوة ولد خلق من مائه ، بنوة حقيقية ، كغيرها من البنوات الثابتة بالفراش ، ولا فرق بينهما إلا فى أن هذه ثابتة بالإقرار ، وتلك ثابتة بفراش الزوجية وحده ، وإذا قيل إن المقر قد يكون كاذبا فى إقراره بالبنوة ، فإن الرد على ذلك هو أن لنا الظاهر الذى لا يكذب المقر فى إقراره ، والله - سبحانه وتعالى - يتولى السرائر ، ويحاسبه على ما قد يكون قد اقترف من جريمة فى إقراره .

أما التبني فهو إلحاق شخص معروف النسب أو مجهول النسب ، ونسبته إلى نفسه ، والتصريح بأنه يتخذه ولدا له ، وليس بولد له فى الحقيقة وقد كان هذا التبني معروفا للعرب فى الجاهلية ، وكان للولد المتبنى مرتبة الولد الحقيقى ، وبقي معروفا للمسلمين فترة من الزمن فى صدر الإسلام ،

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

حتى نزل قول الله تعالى : « وما جعل أدياءكم أبناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق ، وهو يهدى السبيل ، ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله ، فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم فى الدين ومواليكم » الآية (١٢٩٩)

فحرم الإسلام بذلك التبنى تحريماً مؤكداً ، وأبطل العمل به ، ونفى أن يكون التبنى طريقاً إلى إثبات البنوة ، وإعطاء المتبنى حكم الابن الحقيقى زوراً وبهتاناً ، حتى إن النبى - ﷺ - كان قد تبنى - على عادة قومه - مولاه زيد بن حارثة الذى كان عبداً مملوكاً لخديجة زوج النبى - ﷺ - فأهدته إلى النبى الكريم .

ثم جاء أهله إليه بعد أن علموا نبأه وعرفوا موضعه ، وقدموا إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - فدية يفتدون بها ابنهم ويستردون بها حرته ، فأجابهم الرسول الكريم بأن زيداً لهم من غير فدية إن أراد ، فأبى زيد وفضل المقام مع النبى الرحيم ، فأعتقه وتبناه قبل مبعثه . وأصبح قرشياً ينادى بزيد بن محمد ، وتزوج بزینب بنت عمه النبى - صلى الله عليه وسلم - فلما نزل القرآن بتحريم التبنى وإبطاله ، وإهدار النسب المترتب عليه ، أخذت تضايقه ، لمكان نسبها ونسبه ، فأراد أن يطلقها ، فنهاه النبى - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك ، وقال له : « أمسك عليك زوجك ، واتق الله » (١٣٠٠) ولكن الإرادة الإلهية فرقت بينهما ، وتزوجها النبى - صلى

(١٢٩٩) الآيتان الرابعة والخامسة من سورة الاحزاب .

(١٣٠٠) الآية ٣٧ سورة الاحزاب .

الاسلام والأسرة

الله عليه وسلم - بعد ذلك « لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً ، وكان أمر الله مفعولاً ؟ » ونفى القرآن بنوة زيد للنبي - صلى الله عليه وسلم - إذ يقول :
« ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ، وكان الله بكل شيء عليماً » (١٣٠١)

فلم يعد للتبني بعد ذلك مكان في الشريعة الإسلامية ، التي لم تكن بدءاً في ذلك ، بل جاءت مقررّة لما قرّره الشرائع السماوية التي سبقتها .
وإن هذا التحريم القاطع الأبدى لنظام التبني الذي عرفه اليونان والرومان قديماً ، وتعرفه بعض البلاد الغربية حديثاً ، يقوم على الأسباب التالية التي تغلق الأبواب بشدة أمام محاولات المتأثرين بالنظم الغربية .
وأول هذه الأسباب : أن التبني كذب وافتراء على الله وعلى الناس .
ومجرد ألفاظ تردد ، لا يمكن أن توجد المودة والرحمة ، والحنان والشفقة ، التي توجدّها الأبوة أو الأمومة أو القرابة الحقيقية . وفي ذلك يقول الله تعالى :

« ذلكم قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق ، وهو يهدي السبيل » (١٣٠٢)
فليس هذا التبني إلا ألفاظاً لاتعبر عن حقيقة ، وخلطاً بين الأنساب تضيع معه معالم الحق وتهدم روابط الأسر ، التي تقوم على أساس كاذب ، وارتباط صناعى زائف يستوجب لعنة الله ، والرسول - صلى الله عليه

(١٣٠١) الآية ٤٠ سورة الأحزاب

(١٣٠٢) الآية ٤ سورة الأحزاب

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وسلم - يقول فى حديث له : (من ادعى إلى غير أبيه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً) (١٣٠٣)

وثانيها : أن هذا التبنى - يتخذ فى كثير من الأحيان - كما نشاهد ونرى - وسيلة للكيد والإضرار بالأقارب ، فيتخذ الرجل له ابناً يتبناه حتى يرث ماله ، ويحرم بذلك إخوته أو غيرهم ، أصحاب الحق فى الميراث عند الله ، فكان من المعقول إهداره ، حتى لا يتخذ ذريعة إلى إفساد الأسر وإثارة الأحقاد والضغائن فى صفوفها ، وحرمان ذوى الحقوق من الوصول إليها ، وإعطائها إلى أصحاب النسب الزائف المزور .

وثالثها : أن إقرار التبنى ، وترتيب آثار البنوة الحقيقية عليه ، يؤدى إلى تحميل الأقارب واجبات تترتب على ذلك ، فتجب نفقة المتبنى عند حاجته وعجزه على من يكون غنياً من أقاربه المزعومين ، من أخ أو عم أو خال أو غيرهم ، وفى هذا تحميل لهم بتبعات ومغارم لأجنى عنهم ، لا تربطهم به قرابة ولا رحم موصولة .

كما يؤدى إلى تحليل الحرام ، وتحريم الحلال ، إذ يصبح هذا الدخيل محرماً لنساء أجنبيات عنه ، فىرى منهم ما لا يحل له ، ويحرم عليه الزواج بإحداهن وهى حلال له فى الواقع ونفس الأمر ، وغير ذلك من اضطراب وفساد .

وإن نظاماً كهذا لا يمكن أن تقره شريعة تقوم نظمها على الحق

(١٣٠٣) رواه البخارى

الاسلام والأسرة

والصدق ، وتؤسس مجتمعا على روابط حقيقية طبيعية ، وتبنى نظام الأسرة فيه على أدق القواعد والأحكام .

موقف الإسلام من اللقطاء ومن لا آباء لهم
تلك هي أحكام الإسلام في التبني ، قاطعة في تحريمه وإبطال الأنساب التي تقوم على أساسه ، وعدم ترتيب آثار شرعية عليه ، للأسباب التي بينها ، ولكنها - مع ذلك - لم تغفل هؤلاء الذين حرّموا من الانتساب إلى أب يرعاهم بحنانه وعطفه وحكمته ، وعالجت أمورهم علاجاً واقعياً لاختيالياً ، فلم تر نسبهم إلى أنساب مزورة لا تحقق غرضاً ، ولا تهدف إلى غاية ، بل تهدم ببيان الأسرة ، إذ تضم إليها من لا تربطه بها رابطة دم ، فيكون عامل بغضاء وريبة وفساد . بل طالبت المجتمع برعايتهم على أساس الأمر الواقع ، وقياماً بواجب الأخوة الإنسانية والدينية والولاء ، وفي ذلك يقول الله تعالى :

« فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم »
فيجب لهم من الرعاية الاجتماعية ما توجه تلك الأخوة ، وذلك الولاء ، فيمكن للأسرة الإسلامية أن تضم إليها من هؤلاء من تكون قادرة على رعايته وتربيته ، والإنفاق عليه ، حتى يبلغ ويستغنى عن تلك الرعاية ، دون أن يترتب على ذلك حقوق البنوة الحقيقية من تحريم الزواج بسببها ، توريثهم بمقتضاها ، وغير ذلك من الأحكام ، وفي هذا القدر الذي دعت إليه الشريعة غناء ووفاء لهؤلاء .

ثم نظمت أحكام اللقطاء الذين نبذهم أهلهم فرارا من تهمة الزنا أو

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الخوف من الفقر ، فجعلت التقاطهم وإيواءهم فرضاً على المجتمع ، يقوم به بعض الأفراد ، فيكفى عن قيام الآخرين به ، بل جعلته فرضاً متعيناً على من يرى لقيطاً في مكان يغلب على ظنه هلاكه فيه إذا تركه .

فإن هذه النفس الإنسانية تستحق الحماية والرعاية ، وليست مسئولة عن جريمة ارتكبتها غيرها .

كما كرمت اللقيط واعتبرته مسلماً تبعاً لوجوده في دار الإسلام ، إلا إذا التقطه غير مسلم في مكان خاص بغير المسلمين ، فإنها اعتبرته على دين ملتقطه الذى ضمه إليه وآواه ، ولم تعتبره مسلماً في هذه الحالة ، لهذه الاعتبارات والقرائن التى ترجح ولادته لغير مسلمين .

فإن وجد مع اللقيط مال كما يحدث في بعض الأحيان ، كان ملكاً خالصاً له ، يصرف منه على حاجاته ومصلحه ، ويتولى ذلك ملتقطه بعد استئذان القضاء ، حتى يضمن إنفاقها في الوجوه التى تعود عليه بالخير والمنفعة ، فإن لم يوجد مع اللقيط مال يكفيه ، ولم يتفق عليه ملتقطه ، وجبت نفقته في مال الدولة ، قياماً بأحكام التكافل الاجتماعى الذى دعا إليه الإسلام .

وفي مصر ، يوجد في موارد الدولة قسم يطلق عليه « بيت المال » وهو اسم إسلامى ، يضم الأموال التى لامالك لها ، والتركات التى لاوارث لها ، والصرف منه على هؤلاء اللقطاء الضائعين ، وذلك يتفق مع منطق موارده ، التى تضم الأموال الضائعة ، مقابلة للمغانم بالمغارم .

ثم جعلت الشريعة لمن التقطه ولاية حفظه وتربيته وتعليمه حرفة أو صناعة تنفعه وتنفع المجتمع ، أو إدخاله مدرسة تنمى عقله ومعارفه ، حتى يكون عضواً عاملاً في بناء المجتمع الإسلامى ، ولا يعيش عالة على

الاسلام والأسرة

الناس ، يمد يده سائلاً مستجدياً ، حتى إذا ما أقر شخص بنسب هذا اللقيط ، وادعى بنوته له ، ثبت نسبه منه إذا ما توافرت شروط الإقرار التي وضعناها في الإقرار بالنسب المباشر على النفس ، وأصبح ابننا حقيقياً له كل حقوق الأبناء .

فاذا لم يقر أحد بنسبه بقى عند من التقطه وآواه ، إلا إذا أسقط حقه في ذلك ، وضمه إلى ملاجيء الأيتام ، أو إذا تبين أن بقاءه تحت يده وولايته لا يحقق مصلحته ، أو أن هذا الشخص لا يصلح للولاية على النفس ، بفقد أحد شروطها .

والذى يجرى عليه العمل في مصر ، أن الملتقط يسلم اللقيط إلى جهة الإدارة ، فتقوم بتحريات عن ظروف نبذه من أهله والتقاطه من صاحبه ثم تسلمه إلى بيت من البيوت التى ترعى أمثاله ، ومن أراد أن يضمه إليه ليتولى تربيته ورعايته أحيب إلى طلبه ، إذا كان قادراً على تربيته وصالحاً لها ، دون أن يترتب على ذلك وجود علاقة من العلاقات الثابتة بين الآباء والأبناء .

وهذه تنظيمات تتفق مع القواعد الشرعية ، وتدعو إليها الاحتياطات الواجبة في مثل هذه الأحوال .

الإقرار بالنسب على الغير

وهذا النوع من الإقرار ، لا يكفى في إثبات النسب ، ولا بد من موافقة هذا الغير الذى يثبت منه النسب أولاً ، أو قيام البينة الشرعية الكاملة على صحة هذا النسب .

فإذا لم توجد مصادقة الغير على هذا النسب ، ولم تقم عليه بينة شرعية ،

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لم يثبت هذا النسب من الغير ، وبالتالي لم يثبت النسب من المقر .
إلا أنه - معاملة لهذا المقر بإقراره - يكون لهذا الإقرار بعض الآثار في هذه الحدود ، وذلك أن الإقرار في هذه الحالة يتضمن أمرين :
أولهما : الإقرار بالنسب على الغير ، وهذا الإقرار لا يملكه ولا يلزم غيره ، فهو حجة قاصرة ، لا تتعدى المقر إلى غيره .
وثانيهما : أن هذا الشخص المقر له يستحق على المقر حقوق القرابة التي يعترف بها فيقبل إقراره على نفسه ، وتترتب عليه آثاره ، بحيث لا يترتب على ذلك ضرر بغيره . ويرد إقراره في حق غيره ، فلا يكون النسب ثابتاً .
ومن ذلك أن نفقة المقر له تجب على المقر عند فقره وعجزه ، وأن المقر له يستحق تركة المقر إذا مات دون أن يترك وارثاً ، تنفيذاً لإقرار المقر وإرادته التي لم يضار بها أحد .

السبب الثالث

البينة الشرعية

ويثبت النسب بالبينة الشرعية ، وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، سواء أكان النسب مباشراً أم غير مباشر .

فإذا ادعى شخص على آخر أنه ابنه أو ابن لابنه ، وأنكر المدعى عليه هذه الدعوى ، فأثبتها المدعى بتلك البينة ، حكم له القضاء بثبوت هذا النسب ، بإعتباره نسباً حقيقياً قامت على صحته البينة الشرعية ، وتترتب عليه كل الآثار الشرعية .

وغنى عن البيان أن الفراش وما ألحق به هو السبب الحقيقي لثبوت

الاسلام والأسرة

النسب : وأن كلاً من الإقرار والبينة الشرعية سبب ظاهري ، يدل على وجود للسبب الحقيقي .

ثانياً : ما جاء في كتاب الفتاوى الإسلامية

الموضوع

(١٢٢٠) رأى دار الإفتاء في مشروع المبادئ العامة الخاصة

بالمولودين دون زواج شرعى

المبادئ

١ - القانون المصرى فى مسائل الأحوال الشخصية ومنها واقعات النسب يحرم العلاقة غير الزوجية بين الرجل والمرأة ويهدر ثبوت النسب للمولود بسبب علاقة الزنا .

٢ - إذا لم يثبت نسب هذا المولود للوالدين أو للام وحدها على الأقل لم ينسب لأسرة ما ولكنه مع هذا مواطن له الحقوق المكفولة من الدولة .

٣ - نظراً لتحريم العلاقة غير الزوجية فلا توجد مشكلة أولاد غير شرعيين (لقطاع) .

٤ - إثبات النسب إلى الأب لا يخضع لأية قيود زمنية بل على العكس فإن نفى النسب هو الذى تحوطه القيود والمواقيت ضماناً لثبوت النسب .
سئل :

من السيد المستشار وكيل وزارة العدل لشئون التشريع .

بالكتاب رقم ١٣٧ المؤرخ ٢٤ / ٣ / ١٩٧٩ والأوراق المرفقة به بشأن

« مشروع المبادئ العامة الخاصة بالمساواة بين الأشخاص المولودين دون

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

زواج وعدم التمييز ضدهم ، المرسل من السيد السكرتير العام للأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية المصرية والمطلوب به بيان الرأى الشرعى فى المسائل المطروحة بمشروع الإعلان .

١٩٧٨ / ٢٢ مشروع المبادئ العامة المتعلقة بمساواة الأشخاص المولودين دون زواج وعدم التمييز ضدهم المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

مذكرة حول قراره رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٣ مايو ١٩٧٧ ، قرر المجلس بأن يرسل إلى الحكومات ، بملاحظات ، مشروع المبادئ العامة المتعلقة بمساواة الأشخاص المولودين دون زواج وعدم التمييز ضدهم ، وفحص أولاً هذه المبادئ فى أول دورتها العادية (١٩٧٨) ، بهدف اتخاذ قرار بشأنها ، مع الأخذ فى الاعتبار الملاحظات المتسلمة من عديد من الحكومات .

١ - ويرجو المجلس الاقتصادى والاجتماعى الحكومات التى لم تقدم بعد ملاحظاتها وتعليقاتها للسكرتير العام بشأن موضوع المبادئ العامة الخاصة بمساواة الأشخاص المولودين دون زواج وعدم التمييز ضدهم ، بأن ترسلها فى أقرب وقت ممكن .

٢ - ويقرر المجلس فحص هذه المبادئ العامة فى أول دورتها العادية لعام ١٩٧٩ بهدف اتخاذ قرار بشأنها عند اللزوم .

الجلسة العادية الـ ١٥

فى ٥ مايو ١٩٧٨

الاسلام والأسرة

مشروع المبادئ العامة المتعلقة بمساواة الأشخاص المولودين دون زواج وعدم التمييز ضدهم

حيث إنه ، في ميثاق الأمم المتحدة ، أن شعوب العالم قد أعلنت تضامنها بإيمان جديد تجاه الحقوق الأساسية للإنسان ، في سبيل كرامته وقيمه الإنسانية ومساواته في الحقوق وأيضاً المرأة ، وأيضاً الدول الكبيرة والصغيرة ، وأيضاً مراعاة التقدم الاجتماعي وإنشاء الظروف الجيدة لحياة أفضل في ظل حرية أوسع .

حيث إنه ، طبقاً لنصوص الميثاق ، أن إحدى أهداف الأمم المتحدة هي تنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز في أصولهم ، في جنسهم في اللغة أو الدين .

حيث إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعلن بأن كل إنسان مولود حر ومتساو في الكرامة والحقوق وأن كل واحد يستطيع أن يتمسك بكل حقوقه وحرياته الموجودة في الإعلان دون التمييز بين أحدهم .

حيث إنه ، نفس مبدأ الحماية الاجتماعية لكل طفل مولود أثناء الزواج أو خارج الزواج قد أعلنت في الإعلان الدولي لحقوق الإنسان في عام ١٩٧٩ وفي الفقرة ٢ من المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومؤيد بالفقرة ٣ من المادة ١٠ من المعاهدة الخاصة بحقوق الإنسان الاقتصادية

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والاجتماعية ، والثقافية والمادة ٢٤ من المعاهدة الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية .

حيث إنه ، يجب بذل مجهودات بكل الوسائل الممكنة ، لكى تسمح لكل إنسان الاستمتاع بحقوق المساواة الغير المتصرف فيها التى يجوز اقتراحها .

حيث إنه ، الجزء الأساسى من شعوب العالم يتكون من أشخاص مولودين خارج الزواج وأن كثيراً منهم (نتيجة ولادتهم) قد أصبحوا ضحايا التمييز القانونى أو الاجتماعى موجه إليهم فى أنفسهم وضد أمهاتهم الغير متزوجات ، كل هذا يصبح ضد مبادئ المساواة ، وعدم التمييز التى ذكرت فى ميثاق الأمم المتحدة ، والاتفاقيات العالمية الخاصة بحقوق الإنسان ، والاتفاقيات العالمية حول إنهاء كل أشكال التفرقة العنصرية والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وإعلان حقوق الطفل .

لهذه الأسباب ، المبادئ العامة التالية قد أعلنت بهدف إنهاء هذا الشكل من التفرقة :

١ - كل شخص مولود له الحق فى بنوته لأمه ولأبيه الذى يجب أن يعترف به شرعاً .

٢ - إن واقعة ميلاد طفل تقيم بنفسها بنوة الطفل إلى أمه فى مواجهة المرأة التى ولدت الطفل .

٣ - البنوة الأبوية يجوز أن تقام شرعية بطرق مختلفة ، ويشمل هذا الاعتراف اللإرادى ، والافتراض القانونى والاعتراف القضائى وعملية البحث عن الأبوة لا تخضع لأى وقت أو ميعاد .

الاسلام والأسرة

٤ - ويفترض أن الزوج هو الأب لكل طفل يولد من زوجته ، ومن المدرك أنه ولد أثناء الزواج . وهذا الافتراض لا يمكن إنفاؤه إلا بقرار قضائي مبني على دليل أن الزوج ليس الأب .

٥ - كل شخص ولد من أبوين تزوج أحدهما الآخر بعد ميلاده يعتبر ثمرة زواج .

٦ - كل شخص ولد نتيجة زواج أو يعتبر ميلاده نتيجة زواج أو على أثر زواج لاحق لوالديه . يعتبر طفلاً شرعياً فيما عدا إلغاء الزواج .

٧ - عند إقامة البتوة ، فإن كل شخص مولود خارج الزواج يخضع للائحة قانونية مساوية لشخص ولد أثناء الزواج .

٨ - كل شخص مولود خارج الزواج حيث أقيمت بنوته تجاه والديه له الحق في حمل اسم العائلة ، طبقاً للوائح المطبقة بالنسبة للأشخاص المولودين أثناء الزواج . إذا لم تقم البتوة إلا من ناحية الأم ، فإن المولود له الحق في أن يحمل اسم عائلة أمه ، مضافاً إليه عند الاقتضاء ، بطريقة لا تظهر واقعة ميلاده أنه مولود خارج الزواج .
أجاب :

إن من أول ما عني به الإسلام في بناء المجتمع السليم أن يضمن وجود الطفل الإنسان من أبوة مشروعة ، وأن يلتقى الأبوان على مثل كاملة ، ومقديراً أن هذه المثل الكاملة لا تكون إلا في إطار عقد زواج صحيح ، ومن هنا وضع الإسلام معايير للزواج الصحيح تمكيناً للأسرة وتثبيتاً لدعائم الأمان والوفاق بين الزوجين ، ثم بينهما وبين أولادهما مفصلاً آثار هذا العقد الهام في بناء الإنسان وتقويم حياته .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وفى نطاق هذا العقد كانت مواجهة الإسلام لمسألة نسب الطفل من قبل الولادة ، فكان المثال الحق الكامل فى إنجابه من رجل وامرأة فى صلة شرعية ليحمل رسالة الخير إلى الناس ، وليكون سلسلة من الفضائل تصل بالإنسان إلى آخر الدنيا . ولا يكون كذلك إلا إذا ضمنا له العناية والرعاية وبعدنا به عن الإهمال الذى يؤول به إلى التشرذ . ولا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا تأكدنا من ولادته المولد الذى يراه الإسلام ، ومن أجل هذا منع الله الزنا وحرمه وسماه فاحشة وساء سبيلاً . وحتى لا يقع الزنا وبالتالي لا يوجد لفظاء يتشردون فى الشوارع وتفتضح بهم العورات ، ويصبح ثمرة الزنا طفلاً سيئاً فقد الأب وقد تتخلى عنه الأم ، من أجل هذا كله حرم الإسلام الصلة الجنسية بين الرجل والمرأة دون عقد زواج مشروع . فقد جاء فى القرآن الكريم فى سورة الإسراء الآية ٣٢

(ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً) .

وبهذا فقد أراد الإسلام أن يكون الطفل من زواج شريف طاهر إتماماً للترابط بين الزوجين فى حياتهما ، وحماية لهذه الطفولة من أن تهمل أو أن تنسى أو تترك للتشرذ .

وميزة الإسلام فى هذا أنه باعد بين المسلمين وبين خطأ التجربة حين أرسى نظام الأسرة وحقوق الأطفال على أسس قديمة قوامها الزواج ، وحين حرم الصلة غير المشروعة بين الذكر والأنثى (الزنا) فاعتبرها جريمة ضد المجتمع تستحق العقاب الصارم بصرف النظر عن كون الزانى متزوجاً أو غير متزوج . فرض عقوبة رادعة على مرتكبها ومع هذا جعل ثبوت هذه الجريمة

الاسلام والأسرة

قضاء رهيناً بقيود صارمة حتى لا يساء استغلالها .
ولقد نظم الإسلام حقوق الأولاد المولودين في ظل عقد الزواج الصحيح ، ومن أجل حماية حقوقهم في النسب إلى الأب ألزم المطلقة ألا تزوج بأخر غير مطلقها إلا بعد مضي فترة محددة من طلاقها سببها فترة عدة فصان بذلك الأنساب عن الاختلاط ، ومنع من إشاعة الفضائح ، ثم فرض العقوبات على الاتهامات الباطلة .

ونخلص من هذا إلى أن الإسلام حريص في تشريعه على أن يكون الطفل الإنساني نتيجة صلة مشروعة هي عقد الزواج بين الرجل والمرأة ، ورتب على قيام هذا العقد مع تحقق اللقاء الجنسي بين الزوجين ثبوت نسب الطفل المولود في ظل هذا العقد . وكان من القواعد التشريعية في هذا الصدد قول الرسول صلى الله عليه وسلم (الولد للفراش) أى متى تم عقد الزواج استتب ثبوت النسب دون حاجة إلى دليل آخر سوى ثبوت التلاقى بين الزوجين مع صلاحيتها الجنسية . وأن تمضى بين العقد والولادة أقل مدة الحمل شرعاً وهي ستة أشهر .

وإذا كانت المادة الثانية من الدستور المصرى قد نصت على أن الإسلام دين الدولة ، وكانت مسائل الأحوال الشخصية ومنها واقعات النسب ثبوتاً ونفياً وآثار كل ذلك تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية على الوجه المدون في المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٩٣١/٧٨ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية كان حتماً النظر في المبادئ الواردة في الإعلان المشار إليه على هدى وفي نطاق تلك القواعد :

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولما كان الزنا (الصلة بين الرجل والمرأة بغير عقد زواج) محرماً فى الشريعة الإسلامية . ومن ثم فقد أهدرت نسب الطفل المولود ثمرة لصلة غير زوجية إلى أب ، وإنما ينسب فقط لأمه التى يثبت ولادتها إياه ، سواء ثبت ذلك بإقرارها أو قضاء بطرق الإثبات المقررة فى القانون ، كما أن نسب الطفل ثمرة الزنا لا يثبت للأب إلا باعترافه بنسبه ، وبشرط ألا يصح بأنه ابنه من الزنا لأن الشريعة لا تقر النسب بهذا الطريق .

وعلى ذلك فإن نسب الطفل لوالديه اللذين أنجبه فى ظل عقد زواج ثابت نفاذاً لهذه القواعد . كما أن نسبة الطفل لمن ولدته وثبوتها لها واقعة طبيعية متى ثبتت الولادة قانوناً ترتبت عليها كل الآثار القانونية بالنسبة لهذه الأم بغض النظر عن عدم ثبوت نسبة طفلها لأب معين .

ثم إن البتة تثبت فى نطاق القانون المصرى (الشريعة الإسلامية) باعتراف الأبوين إرادياً ، وثبوت النسب قضاء بطرق الإثبات المقررة قانوناً أما الافتراض القانونى فلا يثبت النسب به إلا إذا ولد الطفل فى ظل عقد زواج وبالتطبيق لأحكام الشريعة لا ينقض هذا النسب بنفى مجرد من الأب أو جحوده ، بل لابد لنفيه بعد ثبوت الفراض بين الزوجين من حكم القضاء بذلك بناء على دليل صحيح غير الإقرار . لأن القانون المصرى بهذا الاعتبار (الشريعة الإسلامية) يجعل النسب من النظام العام ، فلا ينقض بالجحود كما لا يرتد بالرد ولا يفسخ بعد ثبوته .

والمراد فى ثبوت نسب الطفل الذى يتزوج والداه بعد مولده (بند ٦ و ٥ من الإعلان) اعتراف الأب بهذا النسب إذا كانت ولادته قبل عقد الزواج أو

الاسلام والأسرة

بعده بمدة تقل عن ستة أشهر ، لأنه في هذه الأحوال يكون قد ولد قبل نشوء العلاقة الشرعية ، فإذا لم يعترف الأب بنسبه لا يلحقه .

وعن البند ٧ فإنه لا مساواة بين الطفل الشرعى نتيجة عقد زواج بين والديه وبين طفل ولد إثر علاقة غير الزواج ، إذ إن هذا الأخير ليست له أية حقوق قبل غير أمه التى ولدته ، حتى لو اعترف به رجل ونسبه إليه مصرحاً بأنه من الزنا فإن نسبه لا يلحقه ، ولا يترتب على اعترافه هذا أية حقوق من نفقة وحضانة أو ميراث ، ولا ينتسب إلى عائلة هذا المقر .. وإذا ثبتت البنوة قضاء تجاه والدى الطفل بالطرق المقررة فى القانون على غير أساس الزنا بل على أساس عقد الزواج ثبت نسبه إليهما ، وكان لهذا الطفل كل الحقوق المقررة للطفل المولود ثمرة عقد زواج واقعى ، ولقد تقدم القول بأنه فى حال عدم ثبوت نسب الطفل لأب فإنه ينسب لأمه ، ويحمل اسمها واسم أسرتها ، وله عليها كل الحقوق من نفقة وحضانة ، ويترثم ويرثونه بهذا الاعتبار ، ويقر القانون ما جاء فى ختام البند ٨ خلو واقعة الميلاد من أن الطفل مولود خارج الزواج .

ولا يمارس الرجل أى سلطة أو حق على طفل لم يثمره من زواج حقيقة أو اعتباراً بإلحاقه بنسبه حتى لو كان هذا الأب معروفاً مادام النسب إليه لم يتم فى نطاق الأحكام الشرعية المشار إليها .

ومسكن الطفل الثابت النسب مكفول قانوناً على أبيه ، وفى حال ثبوت النسب من الأم فقط تكون هى الملزومة قانوناً بإسكانه ، والحال كذلك بالنسبة للنفقة بأنواعها بما فى ذلك ما يلزمه من دواء وعلاج ومصروفات

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تعليم وكل أوجه الرعاية التى تستلزمها تربيته وحياته ، أما فى حال عدم ثبوت النسب بالوالدين أو بالألم فإن الدولة تتحمل تبعات هذا الطفل اللقيط فى مؤسساتها كما لا يقر القانون المصرى توريث المولود من غير زواج إلا من والدته وأسرته ، فما لم يثبت النسب صحيحاً للأب فلا إرث بينه وبين هذا الطفل .

أما التصرف بالوصية فهى جائزة فى حدود ثلث الأموال التى تركها . الموصى المورث بعد سداد ماقد يكون عليه من ديون ، ولا يشترط لصحة الوصية ثبوت النسب ، بل للموصى أن يعقد تصرفه بالوصية لأى إنسان . وفى خصوص الجنسية فإن اكتسابها بالولادة أمر تابع لثبوت النسب لوالديه أو لأمه فقط على الوجه المبين فى قانون الجنسية المصرى .

والدولة تقوم برعاية الأطفال المولودين دون عقد زواج (اللقطاء) وتلحقهم بأسر بديلة تتكفل بتربيتهم حتى ينشأوا نشأة أسرية ، غير أن الشريعة الإسلامية مع هذا لا تقر التبنى وتحرمه . وأساس هذا قول الله تعالى فى سورة الأحزاب من الآيتين ٤ ، ٥ (... وما جعل أديعائكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهتدى السبيل . ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم فى الدين ومواليكم ..) فلا تبنى فى مصر ، وإنما يصبح من لم يثبت نسبه مواطناً له كل الحقوق المقررة قانوناً للمواطنين فيما عدا العلاقة الأسرية التى تتبع ثبوت النسب .

وخلاصة ما تقدم : إن القانون المصرى فى مسائل الأحوال الشخصية ومنها واقعات النسب يحرم العلاقة غير الزوجية بين الرجل والمرأة ، ويهدر

الاسلام والأسرة

ثبوت النسب للمولود في علاقة الزنا ، وإذا لم يثبت نسب هذا المولود للوالدين أو للأُم وحدها على الأقل لم ينسب لأسرة ما ، ولكنه مع هذا مواطن ترعاه الدولة وتكفل حياته وتربيته وتعليمه ، كما أن حقوقه الأساسية مكفولة ، وأنه نظراً لتحريم العلاقة غير الزوجية فإنه لا توجد في مصر مشكلة الأولاد غير الشرعيين (اللقطاء) بل هم قلة لا تمثل مشاكل في المجتمع المصرى الإسلامى ثم إن إثبات النسب إلى الأب لا يخضع لأية قيود زمنية ، بل على العكس فإن نفي النسب هو الذى تحوطه القيود والمواقيت ضماناً لثبوت النسب ووفقاً لما سبق تفصيله . ونزولاً على قواعد القانون المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية التى تحكم واقعات النسب ثبوتاً ونفياً وآثار كل ذلك فإنه يتحفظ على البنود رقم ٥ و ٦ و ٧ و ١٢ من ترجمة الإعلان المعنون (مشروع المبادئ العامة الخاصة بالمساواة بين الأشخاص المولودين دون زواج وعدم التمييز ضدهم) أما باقى بنود هذا الإعلان المعنون (مشروع المبادئ العامة الخاصة بالمساواة بين الأشخاص المولودين دون زواج وعدم التمييز ضدهم) أما باقى بنود هذا الإعلان فلإنها لا تتعارض مع قانون الأحوال الشخصية (الشريعة الإسلامية) في جمهورية مصر العربية .

الموضوع

(١٢٢١) موقف القانون المصرى من تبنى مصرى مسلم لأجنبى

المبادئ

١ - التبنى محرم بنص قاطع من القرآن الكريم والإقرار بالنسب جائز ويقع صحيحاً بشروطه .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

٢ - النسب فى الإسلام من حقوق الله تعالى التى تقابل التعبير القانونى الآن (النظام العام) .

٣ - القانون المصرى للأحوال الشخصية لا يجوز التبنى ولا يقره ويعتبره منعداً إذا صدر من شخص تحكمه قواعده .

سئل :

من السيد المستشار وكيل وزارة العدل . لشئون مكتب الوزير .
بالكتاب رقم ١٥٨٩ - ع . هـ المؤرخ ١٥ / ١٢ / ١٩٧٩ المقيد برقم ٣٨٣ لسنة ١٩٧٩ . وعلى الصورة الضوئية لكتاب الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية رقم ١٣٢٠٩ ملف ١٨٠ / ٣٠١ / ١ - والمؤرخ ٢٨ / ١١ / ١٩٧٩ المتضمن أن السفارة المصرية فى بون قد طلبت بكتابتها المحرر فى ١٦ / ١١ / ١٩٧٩ رقم ٤٥٢ موافاتها بالرأى نحو موقف القانون المصرى من نبنى مواطن مصرى مسلم لشخص بالغ ألمانى هو فى الحقيقة ابن لزوجته من زواج سابق ، وفى حالة إمكان ذلك نرجو الإفادة بالإجراءات التى يمكن اتباعها . (١٣٠٤)

أجاب :

إن التبنى بمعنى استلحاق شخص معروف النسب أو مجهول النسب ونسبته إلى ملحقه مع التصريح من هذا الأخير بأنه يتخذه ولداً له حال أنه ليس بولد له حقيقة - وأن التبنى بهذا المعنى - أمر محرم فى الإسلام ثبت

(١٣٠٤) الملف : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٦٦ - ١ صفر ١٤٠٠ هـ - ٢٠ ديسمبر ١٩٧٩ م .

الاسلام والأسرة

تحريمه وإبطاله بقول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم (وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) من الآيتين ٤ ، ٥ من سورة الأحزاب . والتبني غير الإقرار بالنسب . إذ أن المقرر يعترف بينوة ولد مخلوق من مائة بنوة حقيقية كالبنوة الثابتة بفراش الزوجية . ولكي يقع الإقرار بالنسب صحيحاً يتعين توافر شروط هي :

١ - أن يكون الولد (ذكراً كان أو أنثى) مجهول النسب ، لا يعرف له أب ، فإن كان معلوم النسب فلا يصح الإقرار به .

٢ - أن يكون من الممكن أن يولد مثل هذا الولد للمقر ، فلو كانت سن المقر ثلاثين سنة مثلاً وسن المقر في إقراره بالنسب إذا كان مميزاً يحسن التعبير عن نفسه ، فإذا كذبه وأنكر نسبته إليه فلا يثبت نسبه منه ، وإذا كان الولد لا يحسن التعبير عن نفسه فإنه يكفي إقرار المقر لثبوت النسب مع مراعاة الشرطين السابقين .

وخلاصة ما تقدم : أن التبني محرم بنص قاطع في القرآن الكريم وهو المصدر الأول للأحكام الشرعية الإسلامية ، وأن الإقرار بالنسب جائز ويقع صحيحاً بالشروط الموضحة .

وينبغي التفرقة بين التبني وبين الإقرار بالنسب حتى لا يختلط أمرهما والفرق بينهما واضح من تحديد كل منهما على الوجه السابق بيانه ، إذ أن التبني ادعاء نسب لا وجود له في الواقع ، أما الإقرار بالنسب فهو ادعاء

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

نسب واقع فعلا لكنه غير ثابت بمراجعة تلك الشروط .
وإذ كان ما تقدم : وكان النسب فى الإسلام من حقوق الله تعالى التى تقابل التعبير القانونى الآن - النظام العام - وكانت مسائله ومنها التبنى محكومة بالقواعد المبينة فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهى أرجح الأقوال فى فقه مذهب أبى حنيفة ، وكان فقه هذا المذهب بالإضافة إلى فقه جميع المذاهب الإسلامية يحرم التبنى نفاذاً لقول الله سبحانه فى القرآن الكريم فى الآيتين ٤ ، ٥ من سورة الأحزاب . وكانت الواقعة المستول عنها فى كتاب السفارة المصرية فى بون واقعة التبنى من المصرى المسلم فإنها تكون غير صحيحة فى نطاق القانون المصرى للأحوال الشخصية ، ويقع التبنى منعداً لا ترتب عليه أية آثار ، كما أنه لا يصح لهذا المصرى الإقرار بنسبة ذلك الرجل البالغ إليه لأنه معروف النسب فعلا باعتباره ابن زوجته من زواج سابق فهو معروف الأب ، ومن ثم فلم تتوافر فى الإقرار بنسبه الشروط سالفة الذكر .
فإن القانون المصرى للأحوال الشخصية لا يجيز التبنى ولا يقره ، ويعتبره منعداً إذا صدر من شخص تحكمه قواعده (ومن أصدق من الله قила) (١٣٠٥) . والله سبحانه وتعالى أعلم ...

(١٣٠٥) من الآية ١٢٢ من سورة النساء .

الاسلام والأسرة

(١٢٢٢) حكم الأطفال غير الشرعيين في القانون المصرى

المبادئ

- ١ - القانون العام الذى يحكم مسائل النسب ومنها الإقرار به هو الشريعة الإسلامية طبقاً لأرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة .
- ٢ - يثبت النسب بالإقرار متى تحققت شروطه ويكتسب المقر له بالنسب جنسية أبيه .
- ٣ - قواعد الفقه الحنفى المعمول به لا توجب على المقر بالنسب بيان وجه ثبوته وسببه ، وهل هو من نكاح أو من سفاح

سئل

من السيد المستشار وكيل وزارة العدل - لشئون مكتب الوزير .
بالكتاب رقم ٣ - ١٢٣ / ١٥٢ - ١٢٠ / ع هـ المحرر فى ٢٢ يناير سنة ١٩٨٠ والأوراق المرافقة له ومنها مذكرة سفارة هولندا إلى وزارة الخارجية المصرية فى ٢٤ / ١٢ / ١٩٧٩ وفيها تتساءل السفارة عن حكم القانون المصرى فى خصوص الاعتراف بالأطفال المولودين خارج مراسم الزواج (غير شرعيين) لأن المعلومات القانونية لديها فى هذا الموضوع أن القانون المصرى الإسلامى لا يعرف أى شكل عن الاعتراف بشرعية الأطفال ، كما جاء ذلك فى فقه (لاند جبرتش ستاتجارت) فى ألمانيا بتاريخ يناير سنة ١٩٧١ ، مع أنه بمراجعة المادة ٣٥٠ من القانون المصرى الخاص بالأحوال الشخصية طبقاً للمذهب الحنفى يكون الاعتراف « طبقاً لهذه المادة » بنسب الطفل بالنسبة للرجل مجدياً تماماً ، وانتهت مذكرة سفارة هولندا إلى طلب تأكيد الموقف القانونى لاعتراف رجل بنسبة طفل إليه وأثر ذلك على جنسية

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الطفل إذا كان الأب المعترف بالنسب مصرى الجنسية .
أجاب :

إن القانون العام الذى يحكم مسائل النسب ومنها إقرار الرجل بينوة طفل - هو أحكام الشريعة الإسلامية ممثلة فى أرجح الأقوال فى فقه مذهب الإمام أبى حنيفة ، ولا يرجع فى هذا الشأن لقواعد أى ديانة أخرى فى مصر باعتبار أن النسب فى الإسلام من حقوق الله تعالى المقابلة لاصطلاح النظام العام الذى لا تجوز مخالفته . وذلك هو ما تقضى به المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

ونصوص فقه هذا المذهب تقضى بأن يثبت النسب بإقرار الرجل بينوة طفل مجهول النسب إن لم يكذبه العقل أو العادة ، ولم يصرح المقر بأن الولد المقر بنسبه (ذكراً كان أو أنثى) ولده من الزنا ، وصدقه المقر له فى ذلك متى كان وقت الإقرار من أهل التصديق بأن كان - على الأقل مميزاً - (سن التمييز سبع سنوات فأكثر) فإذا لم يكن المقر له مميزاً ثبت النسب من المقر متى استوفيت تلك الشروط دون التوقف على موافقة المقر له .

وهذا هو ما جاء به نص المادة ٣٥٠ / ١ من الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية المشار إليها فى مذكرة السفارة حيث قد جرت عبارة هذا النص بأنه :

إذا أقر الرجل بينوة غلام مجهول النسب وكان فى السن بحيث يولد مثله لمثله وصدقه الغلام إن كان مميزاً يعبر عن نفسه أو لم يصدقه يثبت نسبه منه ،

الاسلام والأسرة

ولو أقر ببوته في مرضه ، وتلزمه نفقته وتربيته ويشارك غيره من ورثة المقر ولو جحدوا نسبه ، ويرث أيضاً من أبى المقر وإن جحدته .

هذا : ويشترط أيضاً أن يكون المقر بالغاً عاقلاً . فلا يقبل الإقرار من المعتوه أو المجنون . وقواعد الفقه الحنفى المعمول به قضاء في منازعات النسب لا توجب على المقر بالنسب بيان وجه ثبوته وسببه ، وهل هو من صحيح نكاح أو من سفاح ، ولكن - كما تقدم - إذا صرح المقر بأن سبب البنوة المقر بها هو الزنا لا يثبت النسب بهذا الإقرار ، حتى لا ينشأ الطفل المقر بنسبه في مستقبل حياته مصحوباً بأنه ولد من زنا أو غير شرعى ، ولأن البنوة نعمة ولا تنال النعمة بالمحرم شرعاً ، إعمالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (الولد للفراش وللعاهر الحجر) والمقصود بالفراش عقد الزواج الصحيح المقترن بالمعاشرة الزوجية .

لما كان ذلك : يكون اعتراف رجل بنسب طفل إليه مقبولا ومثبتاً لنسبه بالشروط سالفة البيان والمنوه بها إجمالاً في نص المادة ٣٥٠ / ١ من الأحكام الشرعية المستول عنها بمذكرة سفارة هولندا .

وإذا صدر الإقرار بالنسب بتلك الشروط من أب مصرى الجنسية اكتسب الطفل المقر بنسبه الجنسية المصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية (المادة الأولى - فقرة ثانياً - وفقرة ثالثاً) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١٢٢٣) التبنى محرم شرعاً

المبادئ

- ١ - التبنى - استلحاق شخص معروف النسب بغير أبيه أو مجهول النسب مع تصريح المتبنى بأنه ليس ولداً حقيقياً له ، وقد كان معروفاً فى الجاهلية وأبطله الإسلام ، وهو غير الإقرار بالنسب الذى استوفى شروطه الشرعية .
 - ٢ - التبنى لا ترتب عليه آثار شرعية ولا قانونية .
 - ٣ - يمكن للمتبنى الإنفاق على الصغير أو الهبة أو الإيضاء له .
- سئل :

الطلب المقيد برقم ٣٥٤ سنة ١٩٧٨ المتضمن أن السائل متبنى ابن شقيق زوجته منذ ولادته ، وكبر الطفل وأصبح يقرب من العاشرة من عمره . وأنه يرغب فى تسمية الطفل باسمه . وأن والدى الطفل لا يمانعان فى ذلك . وطلب السائل الإفادة عما إذا كان العمل جائزاً شرعاً أولاً ؟

أجاب : (١٣٠٦)

التبنى هو استلحاق معروف النسب إلى غير أبيه ، أو استلحاق مجهول النسب مع التصريح بأنه يتخذه ولداً وليس بولد حقيقى له . هذا التبنى كان معروفاً فى الجاهلية . فلما جاء الإسلام أبطله وقضى عليه . وفى ذلك يقول الله سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز .

(١٣٠٦) : المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - سر ١١٣ - م ١٧٢ - ص ١٤١ -

٢٣ محرم ١٣٩٩ هـ - ٢٣ ديسمبر ١٩٧٨ م

الاسلام والأسرة

« وماجعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهتدي السبيل. ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً (١٣٠٧) » والتبني بهذا المعنى غير الإقرار بالنسب المستوفى للشروط الشرعية . ولما كان الظاهر أن السائل قد تبني ابن شقيق زوجته منذ ولادته . فإن هذا التبني وقع باطلاً ، ولا يثبت به نسب هذا الصبي إليه لأنه معروف النسب فعلاً . والمقرر شرعاً أن النسب حق الله تعالى لا يفسخ ولا يرتد بالرد بعد ثبوته . والتبني بهذا الوصف الوارد بالسؤال محرم في الشريعة الإسلامية بنص القرآن الكريم في الآيات المشار إليها ، ولا يترتب عليه أية آثار شرعاً ولا قانوناً لأنه باطل . ومن أضراره أنه يدخل على الأسرة من ليس منها ، وفي هذا اختلاط الأنساب وضياع الحرمات الله . وإذا كان السائل يريد تربية الطفل والإنفاق عليه من ماله الخاص فهذا عمل عظيم وخير كبير ، وإذا أراد الاستزادة من هذا الخير فليهب هذا الولد ما يشاء من أمواله هبة نافذة بشروطها ، ويوصي له بجزء منها وصية صحيحة شرعاً وقانوناً . كل ذلك دون تغيير لنسب الولد مع بقاءه منسوباً لأبيه . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١٣٠٧) الأيتان ٤ ، ٥ من سورة الاحزاب .

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

(١٢٢٤) نسب بعد الطلاق

المبادئ

١ - اتفق الفقهاء على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر واختلفوا في أكثرها ، وقد نص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن أقصاها ستة من تاريخ الطلاق أو الوفاة .

٢ - بطلاق الزوجة في ١٧ / ١٠ / ١٩٧٨ ووضعها حملاً في ١٩ / ٨ / ١٩٧٩ يكون هذا الحمل على فراش الزوجية من قبل الطلاق ، ويثبت نسبه من المطلق بقوة القرينة الشرعية (الولد للفراش) ولا يقبل منه شرعاً إنكاره .

٣ - كون الزوجة كانت حائضاً قبل الطلاق لا يمتنع معه حدوث الحمل . فإن من الفقهاء من يقول بذلك ، وقد يكون الدم الذي كان ينزل عليها وقت الطلاق دم استحاضة لا يمتنع الحمل معه .
سفل : (١٣٠٨)

بالطلب المقيد برقم ٣٤٧ / ١٩٧٩ المتضمن أن أحد الأشخاص أوقع الطلاق على زوجته بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٧٨ وكانت يوم الطلاق في فترة الحيض ، ثم ترك الزوج مطلقة مدة كان أثناءها بالخارج ثم عاد بتاريخ ١٣ / ٧ / ١٩٧٩ حيث علم من أهل زوجته أنها حاضل فردها إلى عصمته وسافر مرة أخرى إلى الخارج دون أن يعاشرها ، ولما عاد في يوم ٢٧ / ١٠ / ٧٩ فوجيء بأن زوجته قد وضعت مولوداً ذكراً في
(١٣٠٨) المفقى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٣ - م ٢٩٦ - ١٧ صفر - ١٤٠٠ هـ - ٥ يناير ١٩٨٠ م .

الاسلام والأسرة

١٩ / ٨ / ١٩٧٩ كما هو ثابت في شهادة المولود ، وقد ثار الشك لدى جميع أفراد الأسرة وفي نفس الزوج أيضاً ، كيف يمكن أن يستمر الحمل مدة تزيد على التسعة أشهر ؟ فالثابت بيقين أن الزوج لم يمس زوجته المذكورة منذ طلاقها في ١٧ / ١٠ / ١٩٧٨ حتى تاريخ ميلاد الطفل المذكور ١٩ / ٨ / ١٩٧٩ . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى ، وهل يعتبر هذا الولد ابناً شرعياً أم ابن سفاح ، وهل من حق هذا الزوج أن ينكر بنوته ؟ أجاب :

اتفق الفقهاء على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، واختلفوا في أكثرها وقد كان القضاء يجرى على أن أقصى مدة الحمل عامان وفقاً للفقهاء الحنفى حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية المأخوذة أحكامه من فقه بعض المذاهب الإسلامية ، ونصت المادة ١٥ منه على أن أكثر مدة الحمل ستة من تاريخ الطلاق أو الوفاة . ولما كانت الزوجة المستول عنها قد طلقت في ١٧ أكتوبر ١٩٧٨ ووضعت الحمل في ١٩ / ٨ / ١٩٧٩ يكون هذا الحمل على فراش الزوجية من قبل الطلاق ، وربت نسبه من المطلق بقوة القرينة الشرعية (الولد للفراش) ولا يقبل منه شرعاً إنكاره ، أما أن الزوجة كانت حائضاً قبل الطلاق فإن من الفقهاء من يقول إنه يتأتى الحمل مع الحيض ، وقد يكون الدم الذى كان ينزل على المطلقة وقت الطلاق دم استحاضة لا يمتنع الحمل معه . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢٢٥) التلقيح الصناعى فى الإنسان

المبادئ

- ١ - المحافظة على النسل من المقاصد الضرورية التى استهدفها أحكام الشريعة الإسلامية ولذا شرع النكاح وحرم السفاح والتبني .
- ٢ - الاختلاط بالمباشرة بين الرجل والمرأة هو الوسيلة الوحيدة لإفشاء كل منهما بما استكن فى جسده لا يعدل عنها إلا لضرورة .
- ٣ - التداوى جائز شرعاً بغير المحرم ، بل قد يكون واجباً إذا ترتب عليه حفظ النفس وعلاج العقم فى واحد من الزوجين .
- ٤ - تلقيح الزوجة بذات منى زوجها دون شك فى استبداله أو اختلاطه بمنى غيره من إنسان أو مطلق حيوان جائز شرعاً ، فإذا ثبت النسب فلإن كان من رجل آخر غير زوجها فهو محرم شرعاً ويكون فى معنى الزنا ونتائجه .
- ٥ - تلقيح بويضة امرأة بمنى رجل ليس زوجها ، ثم نقل هذه البويضة الملقحة إلى رحم زوجة الرجل صاحب هذا المنى حرام ويدخل فى معنى الزنا .
- ٦ - أخذ بويضة الزوجة التى لا تحمل وتلقيحها بمنى زوجها خارج رحمها (أنابيب) وإعادتها بعد إخصابها إلى رحم تلك الزوجة دون استبدال أو خلط بمنى إنسان آخر وحيوان لداع طبى ويعد نصح طبيب حاذق مجرب بتعيين هذا الطريق . هذه الصورة جائزة شرعاً .

الاسلام والأسرة

٧- التلقيح بين بويضة الزوجة ونطفة زوجها يجمع بينهما في رحم أنثى غير الإنسان من الحيوانات لفترة معينة يعاد بعدها الجنين إلى ذات رحم الزوجة . فيه إفساد لخليقة الله في أرضه ويحرم فعله .

٨- الزوج الذى يتبنى أى طفل انفصل ، وكان الحمل به بإحدى الطرق المحرمة ، لا يكون ابناً له شرعاً والزوج الذى يقبل أن تحمل زوجته نطفة غيره سواء بالزنا الفعلى أو بما فى معناه سباه الإسلام ديوناً (١٣٠٩) .

٩- كل طفل ناشئ بالطرق المحرمة قطعاً من التلقيح الصناعى ، لا ينسب إلى أب جبراً ، وإنما ينسب لمن حملت به ووضعت به باعتباره حالة ولادة طبيعية كولد الزنا الفعلى تماماً .

١٠- الطبيب هو الخبير الفنى فى إجراء التلقيح الصناعى أياً كانت صورته ، فإن كان عمله فى صورة غير مشروعة كان آثماً وكسبه حرام وعليه أن يقف عند الحد المباح .

١١- إنشاء مستودع تستحلب فيه نطف رجال لهم صفات معينة ، لتلقيح بها نساء لمن صفات معينة . شر مستطير على نظام الأسرة ونذير بانتهاء الحياة الأسرية كما أرادها الله .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد الطبيب / ع - ح - م المقيد برقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ الذى يسأل فيه عن حكم الإسلام فى استعمال التلقيح الصناعى فى الإنسان على الوجه التالى :

(١٣٠٩) الديوث - هو الرجل الذى لاغيرة له على أهله .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أولاً : إذا أخذ منى الزوج ولقحت به الزوجة التى لا تحمل بشرط وجود الزوجين معاً .

ثانياً : إذا أخذ منى رجل غير الزوج ولقحت به الزوجة التى ليس بزوجه منى أو كان منيه غير صالح للتلقيح .

ثالثاً : لو أخذ منى الزوج ولقحت به بويضة امرأة ليست زوجته ثم نقلت هذه البويضة الملقحة إلى رحم زوجة صاحب المنى لأن هذه الأخيرة لا تفرز بويضات .

رابعاً : إذا أخذت بويضة امرأة لا تحمل ولقحت بمنى زوجها خارج رحمها (أنابيب) ثم بعد الإخصاب .

(أ) تعاد البويضة الملقحة إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى .

(ب) وإذا كان مكان (الأنابيب) حيوانات تصلح لاحتضان هذه البويضة أى تحمل محل رحم هذه الزوجة لحين أو لفترة معينة يعاد الجنين بعدها إلى رحم ذات الزوجة .

خامساً : ما وضع الزوج الذى يوافق على هذا العمل ؟ وما وضع الزوج الذى يتبنى أطفالاً ولدوا بواحد من تلك الطرق ، أو يستمر مع زوجته التى لقحت بمنى رجل آخر ؟

سادساً : ما حكم الطفل الذى يخرج بهذه الطرق ؟

سابعاً : ما هو وضع الطبيب الذى يجرى مثل تلك الأعمال ؟
أجاب :

قال الله سبحانه وتعالى (١٣١٠)

(١٣١٠) الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

الاسلام والأسرة

« وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديراً »

فى هذه الآية امتن الله سبحانه على عباده بالنسب والصهر ، وعلق الأحكام فى الحل والحرمه عليهما ورفع قدرهما ، ومن أجل هذه المنه كانت المحافظة على النسل من المقاصد الضرورية التى استهدفها أحكام الشريعة الإسلامية ، وفى هذا قال حجة الإسلام الإمام الغزالى : -

(إن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الحق وصلاح الخلق فى تحصيل مقاصدهم ، لكننا نعى بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع ، ومقصود الشرع من الخلق خمسة : وهو أن يحفظ عليهم دينهم وأنفسهم وعقلهم ونسلهم وما لهم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة . (١٣١١)

ومن أجل ضرورة المحافظة على النسل شرع الله النكاح وحرم السفاح (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) (١٣١٢)

« ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً » (١٣١٣) .

ذلك لأن الولد ثمرة الزواج الصحيح ينشأ بين أبويه يبدلان فى سبيل تربيته والنهوض به والمحافظة عليه النفس والنفس ، أما ولد الزنا فإنه عاد

(١٣١١) كتاب المستصفى للغزالى ج ١ ص ٢٨٧ .

(١٣١٢) من الآية ٢١ من سورة الروم .

(١٣١٣) الآية ٣٢ من سورة الاسراء .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لأمه ولقومها إذ لا يعرف له أب ، وبذلك ينشأ فاسداً مهملاً ويصبح آفة في مجتمعه .

وإن كان فقهاء الشريعة قد عرضوا لهذا النوع من الأولاد وحثوا على تربيته والعناية به وأصلوا أحكامه في كتب الفقه تحت عنوان « باب اللقيط » ذلك لأنه إنسان لا يسوغ إهماله وتحرم إهانته ويجب إحياءه .
(ومن أحيائها فكأنما أحيأ الناس جميعاً)^(١٣١٤) وذلك ارتقاباً لخيره واتقاء لشره . .

ومن هنا كان حرص الإسلام على سلامة الأنساب بالدعوة إلى الزواج وتشريع أحكامه ، وكل ما يضمن استقرار الأسرة منذ ولادة الإنسان وحتى مماته ، وبالجمللة فقد نظم حياة الناس أحسن نظام وأقومه بالحكمة والعدل مع الإحسان ومراعاة المصلحة .

وإذ كان النسب في الإسلام بهذه المثابة فقد أحاطه كغيره من أمور الناس بما يضمن نقاءه ويرفع الشك فيه ، فجاء قول الرسول - ﷺ - كما رواه البخارى ومسلم عن عائشة : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » والمراد بالفراش أن تحمل الزوجة من زوجها الذى اقترن بها برباط الزواج الصحيح فيكون ولدها ابناً لهذا الزوج ، والمراد بالعاهر الزانى ، وبهذا قرر هذا الحديث الشريف قاعدة أساسية في النسب تحفظ حرمة عقد الزواج الصحيح وثبوت النسب أو نفيه تبعاً لذلك ، ومن ثم فمتى حملت امرأة ذات زوج من الزنا مع رجل آخر أو من غصب ، فإن حملها ينسب لزوجها لا إلى من زنى

(١٣١٤) من الآية ٣٢ من سورة المائدة .

الاسلام والأسرة

معها أو اغتصبها لأن فراش الزوجية الصحيحة قائم فعلاً .
ومن وسائل حماية الأنساب - فوق تحريم الزنا - تشريع الاعتداد للمرأة المطلقة بعد دخول الزوج المطلق بها ، أو حتى بعد خلوته معها خلوة صحيحة شرعاً .

كما حرم الإسلام بنص القرآن الكريم الصريح التبنى ، بمعنى أن ينسب الإنسان إلى نفسه إنساناً آخر نسبة الابن الصحيح لأبيه أو أمه مع أنه يعلم يقيناً أنه ولد غيره ، وذلك صوناً للأنساب ولحفظ حقوق الأسرة التي رتبها الشريعة الإسلامية على جهات القرابة . وفي هذا قال الله سبحانه :
« .. وما جعل أدياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهdy السبيل .. ادعوهm لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبائهم فأخوانكم في الدين ومواليكم .. » (١٣١٥)
وبهذا لم يعترف الإسلام بمن لا نسب له ولم يدخله قهراً في نسب قوم يآبوناه .

ولما كانت عناية الإسلام بالأنساب والتحوط لها على هذا الوجه بدأ بتنظيم صلة الرجل بالمرأة واختلاطهما ووجوب أن يكون هذا في ظل عقد زواج صحيح تكريماً لنطفة الإنسان التي منها يتخلق الولد ، قال سبحانه :
« فلينظر الإنسان مم خلق . خلق من ماء دافق . يخرج من بين الصلب والترائب . » (١٣١٦) (إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج ... » (١٣١٧)

(١٣١٥) الآيتان ٤ ، ٥ من سورة الأحزاب .

(١٣١٦) الآيات ٥ ، ٦ ، ٧ من سورة الطارق .

(١٣١٧) من الآية ٢ من سورة الدهر .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولا تتخلق نطفة الرجل إلا إذا وصلت إلى رحم المرأة المستعد لقبولها ، وقد يكون هذا الوصول عن طريق الاختلاط الجسدى الجنسى ، وعندئذ يكون نسب الوليد من هذا الاتصال موصولا بأبيه متى كان قد تم فى ظل عقد الزواج الصحيح (الولد للفراش) وقد يكون عن طريق إدخال نطفة الرجل فى رحم المرأة بغير الاتصال الجسدى .

ففى شرح المنهاج لابن حجر الشافعى وحواشيه : (وإثما^(١٣١٨)) تجب عدة النكاح بعد وطء . . أو بعد استدخال منيه « أى الزوج » المحترم وقت إنزاله واستدخاله . . ومن ثم لحق النسب . . أما غير المحترم عند إنزاله بأن أنزله من زنا فاستدخلته زوجته وهل يلحق به ما استنزله بيده لحرمته أولاً للاختلاف فى إباحة كل عتمل والأقرب الأول فلا عبرة به ولا نسب يلحقه ، واستدخالها من نطفة زوجها فيه عدة ونسب كوطء الشبهة . .) وعلق فى حاشية الشروانى فى هذا الموضع على قول الشارح (وقت إنزاله واستدخاله . .) بقوله (. . بل الشرط ألا يكون من زنا . .) وفى فروع الدر المختار للحصكفى وحاشية رد المختار عليه لابن عابدين : (^(١٣١٩) أدخلت منه فى فرجها هل تعتد . ؟ فى البحر بحثا نعم لاحتياجها لتعرف براءة الرحم وفى النهر بحثاً إن ظهر حملها نعم وإلا لا . .) وعلق ابن عابدين بقوله : أى متى زوجها من غير خلوة ولا دخول . . ولم أرحكم ما إذا وطئها فى دبرها أو أدخلت منيه فى فرجها ثم

(١٣١٨) ج ٨ ص ٢٣٠ و ٢٣١ فى كتاب العدة .

(١٣١٩) ج ٢ ص ٩٥٠ و ٩٥١ فى باب العدة .

الاسلام والأسرة

طلقها من غير إيلاج في قبلها وفي تحرير الشافعية وجوبها فيها ، ولا بد أن يحكم على أهل المذهب به في الثاني ، لأن إدخال المني يحتاج إلى تعرف براءة الرحم أكثر من مجرد الإيلاج . . . ثم نقل : عن البحر عن المحيط ما نصه : إذا عالج الرجل جاريته فيما دون الفرج فأنزل فأخذت الجارية ماءه في شيء فاستدخلته فرجها في حدثان ذلك فعلمت الجارية وولدت فالولد ولده والجارية أم ولد له . فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر ويؤيده أيضاً إثباتهم العدة بخلوه المجبوب وما ذلك إلا لتوهم العلوق منه بسحقه . . .) .

وفي التعليق على عدة الموطوءة بشبهة قال ابن عابدين (١٣٢٠) . . . ومنه ما في كتب الشافعية إذا أدخلت منياً فرجها ظنته منى زوج أو سيد عليها العدة كالموطوءة بشبهة ، قال في البحر ولم أره لأصحابنا والقواعد لاتباه لأن وجوبها لتعرف براءة الرحم . . .) .

هذه الأقوال لفقهائنا تريح بأن شغل رحم المرأة بنطفة الرجل وحدوث الحمل قد يحدث بغير الاتصال العضوي بينهما وتترتب عليه الآثار الشرعية من عدة ونسب .

وإذ كان ذلك : وكان الفقهاء قد رتبوا على إدخال الزوجة منى زوجها في موضع التناسل منها ، وكذلك الجارية إذا أدخلت منى سيدها وحملت ثبت النسب من الزوج أو من السيد ، ووجب العدة تعين النظر فيما جاء بهذا

(١٣٢٠) المرجع السابق ص ٩٣٩ والبحر الرائق لابن نجيم شرح كنز الدقائق ص ١٢٨ ج ٤ .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الطلب من تساؤلات على هدى ماتقدم .

عن السؤال الأول :

لما كان الهدف الأسمى من العلاقة الزوجية هو التوالد حفظاً للنوع الإنسانى ، وكانت الصلة العضوية بين الزوجين ذات دوافع غريزية فى جسد كل منها . أضحي هذا التواصل والاختلاط هو الوسيلة الأساسية والوحيدة لإفشاء كل منها بما استكن فى جسده واعتمل فى نفسه حتى تستقر النطفة فى مكنن نشوتها كما أراد الله ، وبالوسيلة التى خلقها فى كل منها ، لا يعدل عنها .

إلا إذا دعت داعية ، كأن يكون بواحد منها ما يمنع حدوث الحمل بهذا الطريق الجسدى المعتاد مرضاً أو فطرة وخلقاً من الخالق سبحانه .
فإذا كان شىء من ذلك ، وكان تلقيح الزوجة بذات منى زوجها دون شك فى استبداله أو اختلاطه بمنى غيره من إنسان أو مطلق حيوان جاز شرعاً إجراء هذا التلقيح ، فإذا ثبت ثبت النسب تخريجاً على ما قرره الفقهاء فى النقول المتقدمة من وجوب العدة وثبوت النسب على من استدخلت منى زوجها فى محل التناسل منها .

عن السؤال الثانى :

تلقيح الزوجة بمنى رجل آخر غير زوجها سواء لأن الزوج ليس به منى أو كان به ولكنه غير صالح محرم شرعاً ، لما يترتب عليه من الاختلاط فى الأنساب ، بل ونسبة ولد إلى أب لم يخلق من مائه ، وفوق هذا ففى هذه الطريقة من التلقيح إذا حدث بها الحمل معنى الزنا ونتائجه ، والزنا محرم

الاسلام والأسرة

قطعا بنصوص القرآن والسنة .

عن السؤال الثالث :

وصورته تلقيح بويضة امرأة بمنى رجل ليس زوجها ثم نقل هذه البويضة الملقحة إلى رحم زوجة الرجل صاحب هذا المنى ، هذه الصورة كسابقتها تدخل فى معنى الزنا ، والولد الذى يتخلق ويولد من هذا الصنيع حرام بيقين ، لالتقائه مع الزنا المباشر فى اتجاه واحد ، إذ أنه يؤدى مثله إلى اختلاط الأنساب ، والابتعاد بها عن الزنا وما فى معناه ومؤداه .

ذلك لأنه وإن كان المنى هو للزوج ولكنه - كما هو معروف - لا يتخلق إلا بإذن الله وحين التقائه ببويضة الزوجة ، وهذه الصورة افتقدت فيها بويضة الزوجة وجيء ببويضة امرأة أخرى ، ومن ثم لم تكن الزوجة حرثاً فى هذه الحال لزوجها مع أن الله سعى الزوجة حرثاً له فقال :

(نساؤكم حرث لكم .. (١٣٢١) ..) فكل ما تحمل به المرأة لابد أن يكون نتيجة الصلة المشروعة بين الزوجين سواء باختلاط أعضاء التناسل فيهما كالمعتاد أو بطريق استدخال منيه إلى ذات رحمها ليتخلق وينشأ كما قال الله سبحانه وتعالى :

(..) يخلقكم فى بطون أمهاتكم خلقاً من بعد خلق فى ظلمات ثلاث (١٣٢٢) ..) .

وإذا كانت البويضة فى هذه الصورة ليست لزوجة صاحب المنى وإنما

(١٣٢١) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة .

(١٣٢٢) من الآية ٦ من سورة الزمر .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لامرأة أخرى لم يكن نتائجها جزءاً من هذين الزوجين ، بل من الزوج وامرأة محرمة عليه فلا حرث فعلاً ، أو اعتباراً بين الزوجين ينبت به الولد فصارت هذه الصورة فى معنى الزنا المحرم قطعاً كسابقتها .
عن السؤال الرابع :

(أ) وصورته أن تؤخذ بويضة الزوجة التى لا تحمل وتلقح بمنى زوجها خارج رحمها (أنابيب) وبعد الإخصاب والتفاعل بينهما تعاد البويضة الملقحة إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى .

فى هذه الصورة إذا ثبت قطعاً أن البويضة من الزوجة والمنى من زوجها وتم تفاعلها وإخصابها خارج رحم هذه الزوجة (أنابيب) وأعيدت البويضة ملقحة إلى رحم تلك الزوجة دون استبدال أو خلط بمنى إنسان آخر أو حيوان ، وكان هناك ضرورة طبية داعية لهذا الإجراء كمرض بالزوجة يمنع الاتصال العضوى مع زوجها أو به هو قام المانع ، ونصح طبيب حاذق مجرب بأن الزوجة لا تحمل إلا بهذا الطريق ، ولم تستبدل الأنبوبة التى تحضن فيها بويضة ومنى الزوجين بعد تلقيحهما ، كان الإجراء المستول عنه فى هذه الصورة جائزاً شرعاً ، لأن الأولاد نعمة وزينة وعدم الحمل لعائق وإمكان علاجه أمر جائز شرعاً ، بل قد يصير واجباً فى بعض المواطن . فقد جاء أعرابي (١٣٢٣) فقال يارسول الله أنتداوى . ؟ قال : نعم . فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله . رواه أحمد ، فهذه الصورة والصورة فى السؤال الأول من باب التداوى مما يمنع الحمل والتداوى

(١٣٢٣) متفقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار للشوكانى جـ ٨ ص ٢٠٠ فى أبواب الطب .

الاسلام والأسرة

بغير المحرم جائز شرعاً ، بل قد يكون التداوى واجباً إذا ترتب عليه حفظ النفس أو علاج العقم في واحد من الزوجين .
(ب) وصورته :

هل يجوز أن تحمل مكان (الأنابيب) حيوانات تصلح لاحتضان هذه البويضة ، أى تحمل محل رحم هذه الزوجة لحين أو لفترة معينة يعاد الجنين بعدها إلى رحم ذات الزوجة ؟

إنما لما كان التلقيح على هذه الصورة بين بويضة الزوجة ونطفة زوجها يجمع بينهما في رحم أنثى غير الإنسان من الحيوانات ، فإذا مرت هذه البويضة الملقحة بمراحل النمو التي قال عنها القرآن الكريم : (ثم جعلناه نطفة في قرار مكين . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين^(١٣٢٤) . سيكتسب هذا المخلوق صفات هذه الأنثى التي اغتذى بدمها في رحمها واثتلف معها حتى صار جزءاً منها ، فإذا تم خلقه وآن خروجه يدب على الأرض كان مخلوقاً آخر . ألا ترى حين يتزو الحمار على الفرس وتحمل ، هل تكون ثمرتهما لواحد منهما . ؟!! ، إنه يكون خلقاً آخر صورة وطبيعة . هذا إن بقيت البويضة بأنثى غير الإنسان إلى حين فصاها ، أما إن انتزعت بعد التخلق وانبعث الحياة فيها وأعيدت إلى رحم الزوجة فلا مراء كذلك في أنها تكون قد اكتسبت الكثير من صفات أنثى الحيوان التي احتواها رحمها ، فإنه كان غذاؤها وكساؤها وماواها ، ولا مرية في أن هذا المخلوق يخرج على غير طباع الإنسان ، بل على غرار تلك التي

(١٣٢٤) الآيتان ١٣ ، ١٤ من سورة المؤمنون .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

احتضنه رحماً ، لأن وراثة الصفات والطباع أمر ثابت بين السلالات حيوانية ونباتية ، تنتقل مع الوليد وإلى الحفيد ذلك أمر قطع فيه العلم ومن قبله الإسلام (... ألا يعلم من خلق ..) (١٣٢٥) .

يدلنا على هذا نصائح الرسول - ﷺ - وتوجيهاته في اختيار الزوجة فقد قال : « تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء » (١٣٢٦) وقال : « إياكم وخضراء الدمن » (١٣٢٧) وهى المرأة الحسنة - فى المنبت السوء - هذه التوجيهات النبوية تشير إلى علم الوراثة ، وأن إرث الفضائل أو الرذائل ينتقل فى السلالة ، ولعل الحديث الشريف الأخير واضح الدلالة فى هذا المعنى ، لأن لفظ (الدمن) تفسره معاجم اللغة بأنه ما تجمع وتجمد من السرجين وهو روث الماشية ، فكل مانبت فى هذا الروث وإن بدت خضرته ونضرت إلا أنه يكون سريع الفساد ، وكذلك المرأة الحسنة فى المنبت السوء تنطبع جلياً من هذا الحوار الذى دار بين رسول الله - ﷺ - وضمضم بن قتادة إذ قال : « يارسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود . » قال : هل لك من إبل . ؟ قال : نعم ، قال : فما ألوانها . ؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورك ؟ (١٣٢٨) قال : نعم ، قال : فأتى ذلك . ؟ قال : لعله نزع عرق ، قال : فلعل ابنك هذا نزع عرق) رواه البخارى ومسلم عن أبى

(١٣٢٥) من الآية ١٤ من سورة الملك .

(١٣٢٦) فتح البارى شرح صحيح البخارى ج ٩ ص ١٠٢ باب أى النساء خير .

(١٣٢٧) رواه الدارقطنى من حديث أبى سعيد الخدرى - إحياء علوم الدين ج ٤ ص ٧٢٤

(١٣٢٨) فى لونه سواد .

هريرة . (١٣٢٩)

وبهذا نرى أن تلك البويضة الملحقه التى نقلت إلى رحم أنثى غير الإنسان تأخذ منه ما لافكك لها منه إن قدرت لها الحياة والدبيب على الأرض ، وبذلك إن تم فصاله ودرج هذا المخلوق على صورة الإنسان لا يكون إنساناً بالطبع والواقع ، ومن يفعل هذا يكون قد أفسد خليفة الله فى أرضه ، ومن القواعد التى أصلها فقهاء الإسلام أخذاً من مقاصد الشريعة أن درء المفساد مقدم على جلب المصالح ، لأن اعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات ،

يدل على هذا قول الله سبحانه : (. . فاتقوا الله ما استطعتم) (١٣٣٠) وقول رسول الله - ﷺ - : (إذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه) (١٣٣١) .

وإذا كان فى التلقيح بهذه الصورة مفسدة أى مفسدة فإنه يحرم فعله .
عن السؤال الخامس :

تقدم القول بجواز التلقيح بالطريقة المبنية فى السؤال الأول وبالطريقة المبنية كذلك فى الفقرة الأولى من السؤال الرابع بشرط التحقق قطعاً من تلقيح بويضة الزوجة بمنى زوجها دون غيره ودون اختلاطه بمنى رجل آخر أو

(١٣٢٩) بلوغ المرام لابن حجر المصقلان وشرحه سبل السلام للصنعانى ج- ٣ ص ٢٤٦ فى

باب اللعان .

(١٣٣٠) من الآية ١٦ من سورة التغابن .

(١٣٣١) (الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفى فى القاعدة الرابعة .

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

منى أى حيوان ، ويشترط وجود داع وضرورة لسلوك واحد من هذين الطريقتين ، كأن يكون بأحد الزوجين مانع يعوق الحمل عند اختلاطهما عضويا .

وتقدم القول كذلك بأن باقى طرق التلقيح المطروحة فى هذه التساؤلات محرمة ، إما لأنها فى معنى الزنا وإما درءا للمفاسد التى تحملها .
لما كان ذلك : فإن الزوج الذى يتبنى أى طفل انفصل وكان الحمل به بإحدى الطرق المحرمة لا يكون ابنا له شرعا لأنه مشكوك فى أبوته له ، بل يكون مقطوعا بنفيه حين تكون النطفة من رجل آخر أو حيوان ، وبهذا يكون أشد نكراً من التبنى بمعنى أن ينسب الإنسان إلى نفسه ولدا يعرف قطعاً انه ابن غيره ، لأنه مع هذا المعنى قد التقى مع الزنا ، والزوج الذى يقبل أن تحمل زوجته نطفة غيره سواء بالزنا الفعل أو بما فى معناه كهذا التلقيح رجل فقد كرامة الرجال ، ومن ثم فقد ساء الإسلام ديوناً ، وهذا شأن الرجل الذى يستبقى زوجة لقحت من غيره بواحد من هذه الطرق المحرمة التى لا تقرها الشريعة ، لأنها تبتغى فى أحكامها كمال بنى الإنسان ونقاءهم . هذا : والتبنى على أى صورة قد حرمه القرآن فى محكم آياته كما تقدم القول فى ذلك ...

عن السؤال السادس :

لما كان ما تقدم : كان كل طفل ناشئ بالطرق المحرمة قطعاً من التلقيح الصناعى حسبما تقدم بيانه لقيطاً لا ينسب إلى أب جبراً ، وإنما ينسب لمن حملت به ووضعت به باعتباره حالة ولادة طبيعية كولد الزنا الفعل تماماً إذ ينسب لأمه فقط .

الاسلام والأسرة

وهنا نضع أمام الأزواج حديث أبي هريرة (١٣٣٢) رضى الله عنه أنه سمع رسول الله - ﷺ - يقول حين نزلت آية المتلاعنين :

(أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولم يدخلها (١٣٣٣) الله جنته ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه - أى يعلم أنه ولده - احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين) .
هذا قضاء الله على لسان رسوله - ﷺ - (. . فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم (١٣٣٤)) .

عن السؤال السابع :

ما هو وضع الطبيب الذى يجرى التلقيح بهذه الصور ؟ .

إن الإسلام أباح التداوى من العلل والأمراض ، ففي الحديث الشريف الذى رواه ابن ماجه والترمذى وصححه عن أسامة بن شريك قال : قالت الأعراب يا رسول الله ألا نتداوى ؟ . قال : نعم . عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء أو دواء ، إلا داء واحدا قالوا يا رسول الله وما

(١٣٣٢) بلوغ المرام وشرحه سبل السلام ص ٢٤٦ جـ ٣ فى باب اللعان .

(١٣٣٣) تعليق : ورد هذا الحديث فى طبعة . . . لسبل السلام جـ ٣ ص ١٩٥ بلفظ « ولن يدخلها الله جنته » وبالرجوع إلى النسائى جـ ٣ ص ١٧٩ . المطبعة المصرية بالأزهر باعتباره مصدراً لسبل السلام . تبين أن هذا الحديث ورد بلفظ (عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين نزلت آية الملاعنة . أيما امرأة أدخلت على قوم رجال ليس منهم فليست من الله في شيء ولا يدخلها الله جنته وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عز وجل منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين يوم القيامة) .
(١٣٣٤) من الآية ٦٣ من سورة النور .

الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

هو؟ قال المهرم . وفي صحيح مسلم عن جابر أن رسول الله - ﷺ - قال :
(لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برى- بإذن الله تعالى) (١٣٣٥) لما كان
ذلك : وكان التداوى بالمباح أمراً جائزاً في الإسلام ، بل قد يصير واجباً
حفظاً لنفس الإنسان من الهلاك ، فإن الطبيب هو الوسيلة إلى التداوى
بتشخيص الداء ووصف الدواء تبعاً لخبرته وتجربته وعلمه ، ومن ثم كانت
مسئوليته إذا قصر أو أهمل أو سلك طريقاً محرماً في الإسلام . وإذا كان
الطبيب هو الخبير الفني في إجراء التلقيح الصناعي أياً كانت صورته تعين أن
ينظر إلى كل صورة يجريها حتى يتحدد وضعه ومسئوليته شرعاً ، فإن كانت
الصورة مما تبين تحريمه قطعاً على الوجه المبين في الأجوبة عن الأسئلة الثاني
والثالث والفقرة (ب) من السؤال الرابع كان الطبيب آثماً وفعله محرماً ، لأن
الإسلام إذا حرم شيئاً حرم الوسائل المفضية إليه حتى لا يكون ذريعة للتلبس
بالمحرم ، ولقد أشار القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة إلى أساس قاعدة
سد الذرائع بتحريم الوسائل المؤدية إلى المحرم . فهذا قول الله
تعالى (١٣٣٦) : (. . ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا
بغير علم . .) وقول الرسول - ﷺ - الذي رواه أربعة من صحابته (لعن
الله الخمر وشاربها وساقبها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها
والمحمولة إليه) (١٣٣٧) ففي الآية الكريمة تأصيل لقاعدة سد الذرائع فقد

(١٣٣٥) متفق الأخبار وشرحه نيل الأوطار للشوكاني في باب إباحة التداوى جـ ٨
ص ٣٠٠٠ .

(١٣٣٦) من الآية ١٠٨ من سورة الانعام

(١٣٣٧) رواه أبو داود - المنتخب من السنة المجلد التاسع من مطبوعات المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية .

الاسلام والأسرة

نَهَتْ عَنْ سَبِّ آلِهِ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى لَا يَعْتَدُوا وَيَتَّخِذُوا هَذَا ذَرِيعَةً لِسَبِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَعَانَ عَلَى مُحَرَّمَ كَانَ آثِمًا لِثَمِّ مَرْتَكِبِهِ ، وَلَقَدْ حَرَّمَ الْإِسْلَامُ النَّظَرَ إِلَى مُحَاسِنِ الْمَرْأَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ أَوْ الْخُلُوةِ بِهَا ، لِأَنَّ الْخُلُوةَ وَالنَّظَرَ مِنْ وَسَائِلِ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْرَمِ وَهُوَ الزَّنا ، كَمَا حَرَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْمَشْيَ إِلَى مَكَانٍ تَرْتَكِبُ فِيهِ الْكِبَائِرُ كَحَانَةِ الْخَمْرِ أَوْ بَيْتِ الْقَهَارِ حَتَّى لَا يَقَعَ فِيهِ ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ جَاءَ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ : (إِنْ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ؟) قَالَ : يَسِبُ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسِبُ أَبَاهُ وَيَسِبُ أُمَّهُ) . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ : وَكَانَتْ هَذِهِ النُّصُوصُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الشَّرِيفَةِ قَدْ وَضَعَتْ أَصْلًا قَوِيًّا فِي سَدِّ الذَّرَائِعِ ، فَمَتَى أَدَّى الْعَمَلُ أَوْ الْوَسِيلَةُ إِلَى مُحَرَّمَ صَارَ مُحَرَّمًا كَذَلِكَ .

لَمَّا كَانَ ذَلِكَ : فَإِذَا أَعَانَ الطَّبِيبُ بِعِلْمِهِ وَعَمَلِهِ فِي التَّلْقِيحِ الصَّنَاعِي عَلَى حَصُولِهِ بِالصُّورِ غَيْرِ الْمَشْرُوعَةِ بِلِّ وَالْمَحْرَمَةِ بِالْبَيَانِ السَّالِفِ يَكُونُ آثِمًا إِذَا - كَمَا تَقْدَمُ - مَا كَانَ وَسِيلَةً لِلْمَحْرَمِ يَكُونُ مُحَرَّمًا شَرْعًا ، وَيَكُونُ كَسْبُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ كَسْبًا مُحَرَّمًا غَيْرَ مَشْرُوعٍ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الْحَدِّ الْمُبَاحِ ، وَهُوَ مُنْحَصَرٌ فِي تَلْقِيحِ بُوَيْضَةِ زَوْجَةٍ بِنُطْفَةِ زَوْجِهَا بِإِدْخَالِهَا رَحِمَهَا ، أَوْ بِاسْتِنَابَتِهَا بَعْدَ التَّلْقِيحِ (أَنْبُوءَةٌ) إِلَى حَيْنٍ ثُمَّ تَسْتَدْخِلُ فِي رَحِمِ ذَاتِ الزَّوْجَةِ ، كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ وَالْفَقْرَةِ الْأُولَى (أ) مِنَ السُّؤَالِ الرَّابِعِ وَبِالشَّرْطِ الْمُبَيَّنَةِ فِيهِمَا .

إِذَا تَمَّ ذَلِكَ : كَانَ الْعَمَلُ مَشْرُوعًا لَا إِثْمَ فِيهِ وَلَا حَرَجَ وَلَا حَذَرَ مِنْ

الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

اختلاط الأنساب أو وقوعه فى دائرة الزنا ، لأن التحقق تام من أن المني والبويضة الملقحين للزوجين فقط لم يختلطا بمنى إنسان آخر أو منى حيوان ، وبهذا يقع فى دائرة إباحة التداوى التى قد تكون سبيلا للرزق بولد شرعى تمتد به ذكرى والديه بعد مماتها ، ومن بعد أن تكتمل به سعادتها النفسية والاجتماعية فى هذه الحياة ، وقد تدوم وتتأكد بينها المودة والرحمة بهذا المولود الشرعى .

هذا : ولا يغيب عن البال أن الاسلام فى تكريمه للإنسان والحفاظ على نوعه واستمرار نسله يعمر الأرض إلى أن يشاء الله ، حريص على أن يعيش فى أسرة متوادة متحاببة متعارفة لا جماعات تقطعت أوصالها وانحلت عصبائها وغاضت أرحامها ، فهو يأمر بتكوين الأسرة ويحمل الوالدين عبء أولادهما صغارا من التعليم والتربية الجسدية والنفسية والعلمية وطرق اكتساب المال الحلال ، ويضع على عاتق الأب ولاية النظر الدائم فى مصلحة أولاده وإن ارتفعت ولاية الجبر عليهم ، ومن هذه الولاية أن يكسبهم خبرته فى الحياة ويتولى النصح والإرشاد .

ومن هنا لا يجوز فى نطاق الإسلام الانطلاق فى عمل التلقيح الصناعى ، بمعنى نقل منى الرجل أى رجل وتلقيحه ببويضة امرأة أى امرأة لأن تلك تجارب تصلح لتحسن السلالات ومحلها بين أنواع مختلفة من الحيوان لا تعرف لها أبا ومن النبات تسمق سيقانه حاملة وفير الثمرات وذلك أمر مشروع ، ومن هنا كان القول الحكيم القديم :
« اليتيم من ابن آدم من مات أبوه ومن الحيوان من مات أمه » .

الاسلام والأسرة

فإذا نحن انطلقنا في مجال التلقيح الصناعي في الإنسان وأنشأنا مستودعاً (بنكا) تستحلب فيه نطف الرجال الأذكى أو ذوى الأجسام الأقوى لتلقح بها أنثى رشيقة القوام سريعة الفهم لإثراء الصفات في الجنس البشرى كان هذا شراً مستطيراً على نظام الأسرة ونذير انتهاء الحياة الأسرية ، كما أرادها الله ، فمن باب سد الذرائع ، وحفظاً لروابط الأسرة وصوناً للإنسان يحرم الإسلام الانطلاق في التلقيح الصناعي لتوالد الإنسان ولا يجيزه - كما سبق - إلا بين الزوجين بالشروط المتقدم بيانها .

وبديلاً لهذه البنوك وجه الإسلام الإنسان إلى المحافظة على قوة نسله ، وسلامة نفسه وجسده ، وذلك بإحسان اختيار كل من الزوجين للآخر ، وإلى الاغتراب في الزواج ، بمعنى ترك الزواج بين ذوى القرى القريبة حتى لا يضوى النسل ويضعف ، كما قال عمر بن الخطاب ناصحاً إحدى القبائل : (قد أضويتم فانكحوا الغرائب) وقيل قديماً « بنات العم أصبر والغرائب أنجب » هذه هى المعايير المشروعة التى يقرها الإسلام للحفاظ على النسل - نسل الإنسان - سليماً قوياً لا تلك التى يتنادى بها بعض الناس مقلدين أقواماً أغوتهم المادية وانغمسوا فيها وتحللوا من كل قيم الدين ، فحسبوا الإنسان ونسله مزرعة تجارب كأى مزرعة للنبات أو الحيوان مع أن الله قد كرم الإنسان وأعلى قدره وسخر له ما فى السموات والأرض . « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون . واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب » (الابتن ٢٤ و ٢٥ من سورة الانفال .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

فهرس
المجلد الخامس •

الموضوع	الصفحة
الأسرة الإسلامية	ص ٣
عناية الإسلام بالأسرة	ص ٣
الأسس التي قامت عليها الأسرة في الإسلام	ص ٤
الزواج	ص ٦
مفهوم الزواج وحكمته	ص ٦
أولاً : الترغيب في الزواج	ص ٨
ثانياً : حسن الاختيار بالنسبة للزوجة	ص ١٣
تحذيرات من بعض النساء	ص ١٩
حسن الاختيار بالنسبة للزوج	ص ٢١
ثالثاً : الخطبة	ص ٢٤
تعريف النكاح	ص ٢٤
الانكحة التي هدمها الإسلام :	
نكاح الخدن	ص ٢٧
نكاح البذل	ص ٢٨
نكاح الاستبضاع	ص ٢٩
نكاح القافة	ص ٢٩
كيف يتحقق النكاح المشروع ؟	ص ٣١
ما حكم النكاح ؟	ص ٣١
حجة القائلين بفرضية العين	ص ٣٢
شروط فرضية الزواج عند الأحناف	ص ٣٤
هل يجوز الاقتراض للزواج ؟	ص ٣٥
متى يكون الزواج حراماً ؟	ص ٣٥
أيهما أولى : الزواج أم الحج ؟	ص ٣٨
أسباب العزوف عن الزواج	ص ٣٨
احكام الخطبة	ص ٤٠
وجوب المصارحة في الزواج	ص ٤٠
النظر إلى المخطوبة	ص ٤١
رأى فيما ظهر من الزينة	ص ٤٥
رأى الظاهرية	ص ٤٦
هل يجوز تكرار النظر إلى المخطوبة ؟	ص ٤٨
هل يجوز أن ينظر الخاطب إلى المخطوبة دون علمها ؟	ص ٤٨
ما حكم نظر المخطوبة إلى الخاطب ؟	ص ٤٩
من طرف المصارحة	ص ٥٠

الموضوع	الصفحة
حكم نظر المرأة إلى الرجل عموماً	٥١
التعرف على الأخلاق	٥٢
أخبار المخطوبة بخطبتها	٥٣
هل يعتبر البكاء من العذراء رداً ؟	٥٧
للفتاة الحق في رد الخطيب الذي لا تستأذن فيه	٥٨
شروط الصمت في الموافقة	٥٩
الزيارات للمخطوبة	٦١
من الفاظ التعريض	٦٥
شروط الخطبة	٦٦
هل يجوز للمرأة أن تخطب الرجل ؟	٧٢
أحكام تتعلق بالخطبة	٧٤
مفهوم الخطبة	٧٤
أحكام تتعلق بفسخ الخطبة	٧٧
أولاً : بالنسبة للمهر	٧٧
ثانياً : بالنسبة للهدايا	٧٨
ثالثاً : ما يترتب على فسخ الخطبة من أضرار	٨١
الأضرار الأدبية	٨١
الأضرار المادية	٨١
ما يندب في النكاح	٨٤
خطبة النكاح	٨٥
متى يكون العقد ؟	٨٨
النهى عن قول : بالرفاء والبين	٨٩
زفة العرس	٨٩
رأى الحنابلة في إعلان النكاح	٩٠
الدعاء يذهب التشاؤم	٩٣
أركان النكاح	٩٥
معنى الإيجاب والقبول	٩٦
شروط الإيجاب والقبول	٩٦
شروط النكاح :	٩٨
عند الأحناف :	٩٨
١ - ما يتعلق بالصيغة	٩٨
هل يجوز العد : بخير العربية ؟	١٠١
كيف يتزوج ؟ درس ؟	١٠٣
الشروط المتعددة بالعاقدين	١٠٤

الموضوع	الصفحة
الشروط المتعلقة بالشهادة	١٠٥
هل تصح شهادة الأخرس ؟	١٠٧
عند الشافعية :	١٠٧
الشروط المتعلقة بالولي	١١١
الشروط المتعلقة بالزوج	١١٤
الشروط المتعلقة بالزوجة	١١٤
الشروط المتعلقة بالشاهدين	١١٤
عند المالكية :	١١٥
شروط تتعلق بالولي	١١٦
شروط تتعلق بالصدائق	١١٦
شروط تتعلق بالشهادة	١١٧
شروط تتعلق بالزوجين	١١٨
عند الحنابلة :	١١٨
مبحث الولي	١١٩
معنى الولاية	١١٩
مفهوم الولي	١٢٠
هل تجوز ولاية الكافلة على المرأة ؟	١٢٠
ترتيب الأولياء	١٢١
هل يجوز للولي أن يجبر الصغير والصغيرة ؟	١٢٥
ترتيب ذوى الأرحام عند أبي حنيفة	١٢٦
ترتيب الأولياء عند المالكية	١٢٦
لمن الولاية عند الشافعية ؟	١٢٨
شروط الولي	١٢٩
ترتيب الولاية عند الحنابلة	١٣٠
القسم الولي	١٣٠
متى لا يكون الوصي مجبراً ؟	١٣٢
حكمة الإيجاب في الولاية	١٣٢
الفرق بين فاقد الأهلية وناقصها	١٣٣
اختصاص الولي	١٣٣
اختصاص الولي عند المالكية	١٣٨
حكم الولي العاضل	١٤٠
اختصاص الولي عند الشافعية	١٤١
اختصاص الولي عند الحنابلة	١٤٥
هل يجوز أن يزوج الولي الأبعد مع وجود الأقرب ؟	١٤٥

الموضوع	الصفحة
رأى الامام مالك في تزويج الابعد مع وجود الأقرب	١٤٧
متى يسقط حق الولى ؟	١٤٨
اجتماع الأولياء	١٤٩
زواج البتيمة	١٤٩
هل يجوز للولى ان يوكل غيره ؟	١٥٢
من الذى يصح توكيله ؟	١٥٣
التوكيل المطلق والتوكيل المقيد	١٥٤
مهمة الوكيل فى الزواج	١٥٥
هل يصح اقرار الوكيل بالنكاح ؟	١٥٦
شروط الوكيل	١٥٩
ما الحكم إذا زوج الوليان امرأة عند الشافعية ؟	١٥٩
حق الولى فى التوكيل عند الحنابلة	١٦٠
مبحث الكفاءة فى الزواج	١٦١
مفهوم الكفاءة عند الاحناف	١٦١
الكفاءة فى النسب	١٦١
الكفاءة فى الدين والتقوى	١٦٣
الكفاءة فى الحرفة	١٦٤
الكفاءة فى الحرية	١٦٥
الكفاءة فى المال	١٦٥
العراق فى الإسلام والحرية	١٦٩
الكفاءة فى العقل	١٦٩
العيوب فى الزواج	١٧٠
الكفاءة عند الحنابلة	١٧١
الكفاءة عند المالكية	١٧٤
هل يكون العبد كفأ للحر ؟	١٧٤
واجب الولى بالنسبة للبتيمة التى تحت ولايته	١٧٤
مذهب الشافعية فى الكفاءة	١٧٥
هل الكفاءة شرط لصحة النكاح ؟	١٧٧
حجة القائلين بانها شرط	١٧٩
مناقشة الحجة فى ان الكفاءة ليست شرطاً	١٨٠
الكفاءة شرط فى حق الرجل	١٨٢
من الذى له حق الفصل فى امر الكفاءة ؟	١٨٢
ما الحكم إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفء	١٨٣
مبحث المحرمات من النساء اللاتى لا يصح العقد عليهن	١٨٥

الصفحة	الموضوع
١٨٥	اسباب الحرمة الموبدة
١٨٥	اولا : المحرمات بالقربابة
١٨٧	علة تحريم هؤلاء
١٨٩	ثانيا : المحرمات بالمصاهرة
١٩٤	علة تحريم حليمة الابن
١٩٦	مطلق النكاح يؤدي إلى التحريم
١٩٩	ثالثا : المحرمات بالرضاع
٢٠٢	هل يباح الارضاع بعد المدة ؟
٢٠٣	قصة ا
٢٠٤	اختلاط اللبن
٢٠٥	مسالة
٢٠٥	تحذير واجب
٢٠٦	الرضاع الذي يثبت به التحريم
٢٠٨	حديث سهلة
٢١٠	خلاصة رأى الشافعى فى ذلك
٢١٢	بعض مسائل الرضاع مأخوذة من كتاب الفتاوى الإسلامية
٢٢٥	حكم رضاعة الكبير
٢٢٧	ما حكم شرب لبن المرأة من غير رضاع ؟
٢٢٨	بمذا يثبت الرضاع ؟
٢٢٨	هل يثبت الرضاع بالإقرار ؟
٢٣٢	ما الحكم إذا رضع وقاء ما رضع ؟
٢٣٢	ما الحكم إذا لم تكتمل عدة الشهود ؟
٢٣٣	متى لا يقبل اقرار من يقر بالرضاعة ؟
٢٣٤	علة التحريم بالرضاعة
٢٣٤	التحريم المؤقت
٢٣٧	علة تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها
٢٤١	قصة احلتهما آية وحرمتها آية
٢٤٣	من ادلة تحريم نكاح المشركة
٢٤٤	ما ذكره القرطبى فى شأن تزوج المشركة والكتابية
٢٤٥	خبر عن عمر يفيد منع تزوج الكتابيات
٢٤٨	دليل على أن الكتابية غير مأمونة على اولادها
٢٤٩	رأى الشافعى فى نكاح الكتابية
٢٥٠	العلة فى عدم نكاح اماء أهل الكتاب
٢٥١	لمذا يكره زواج الكتابية ؟

الموضوع	الصفحة
رأى الحنابلة في زواج الكتانية	٢٥١
ما حكم زواج المجوسية ؟	٢٥٢
حديث العسيلة	٢٥٤
شروط تحليل المطلقة البائنة لزوجها الأول	٢٥٦
ماحكم الذى يتزوج المرأة بقصد تحليلها فقط ؟	٢٥٧
رأى المالكية في ذلك	٢٥٨
رأى الشافعية في ذلك	٢٦٠
رأى الحنابلة	٢٦١
الحالة الخامسة من موجبات التحريم المؤقت	٢٦٢
الحجة في تحريم زواج حليلة الغير	٢٦٢
الحجة في تحريم الزواج فوق الأربع	٢٦٥
ماحكم من يتزوج خامسة وعنده أربع ؟	٢٦٦
شرط الجمع بين أربع زوجات	٢٦٧
لماذا أباح الإسلام التعدد ؟	٢٦٧
شروط وضعها الإسلام	٢٦٩
اعتراضات البعض على إباحة التعدد	٢٧١
الرد على هذا الاعتراض	٢٧١
رؤية عصرية لهذه المسألة	٢٧٢
هل للمرأة حق في أن تشترط عدم الزواج عليها ؟	٢٧٦
تعليق ابن القيم على هذا الحديث	٢٧٧
توصية	٢٨٠
الحالة السادسة من حالات التحريم المؤقت	٢٨١
ماالحكم إذا اشترط أحدهما في النكاح شرطاً ؟	٢٨٣
من أدلة الجمهور	٢٨٦
اعتراض ورد عليه	٢٩٠
صور أخرى من الشروط	٢٩٥
الزواج على شرط الخيار	٢٩٥
مالشروط التى نهى الشرع عنها ؟	٣٠١
حكم نكاح المتعة والنكاح المؤقت	٣٠٢
كان نكاح المتعة مشروعاً ثم أبطل	٣٠٣
ماسبب مشروعيته أولاً ؟	٣٠٣
أدلة تشير إلى أن إباحة نكاح المتعة كان للضرورة	٣٠٤
حجة من أجازها	٣٠٥
حجة الذين حرموا المتعة	٣٠٧
أحكام مترتبة على زواج المتعة	٣١٤

الموضوع	الصفحة
مفهوم الصداق	٣١٧
الصداق في اصطلاح الفقهاء	٣١٨
مشروعية المهر	٣١٨
شروط المهر	٣٢٠
الحد الأقصى للمهر	٣٢٤
كراهة المغالاة في المهور	٣٢٥
ماحكم صداق الكافرين إذا أسلما أو تحاكما إلينا ؟	٣٢٩
ماالحكم إذا تزوجها على صداقين ؟	٣٣٠
نوع الصداق الذي يجوز تقديمه	٣٣٠
اقسام الصداق	٣٣٧
متى يتأكد المهر ؟	٣٣٩
خلوة الزيارة	٣٤١
مفهوم الخلوة الصحيحة	٣٤٥
تأكد المهر بوفاة أحد الزوجين	٣٤٧
ماالحكم إذا مات أحد الزوجين في نكاح لاتسمية فيه ؟	٣٤٨
من موجبات تأكيد جميع الصداق	٣٤٩
وجوب المهر المسمى بالدخول في الزواج الفاسد	٣٥٢
ماالحكم إذا تبين فساد الزواج بعد العقد ؟	٣٥٥
ماالنكاح الفاسد الذي يثبت به المهر ؟	٣٥٥
ماالفرق بين النكاح الفاسد والباطل ؟	٣٥٧
من الذي يفسخ النكاح الباطل أو الفاسد ؟	٣٥٧
متى تعتبر مدة نبوت النسب ؟	٣٥٧
النكاح الفاسد عند المالكية	٣٥٩
ماحكم الوطء بشبهة ؟	٣٦٢
نكاح الشغار	٣٦٨
حكمه	٣٦٨
اعتبارات مهر المثل	٣٧٤
حكم نكاح التفويض وما يجب فيه من صداق أو متعة	٣٧٩
مفهوم التفويض	٣٧٩
اقسام المتعة	٣٨١
المتعة المطلوبة	٣٨١
رأى الشافعية في نكاح التفويض	٣٨٣
أقل المتعة عند الشافعية	٣٨٤
رأى المالكية	٣٨٤
حكم نكاح التفويض	٣٨٥

الموضوع	الصفحة
حكم نكاح التفويض عند الحنابلة	٣٨٧
اطلاقات مفوضة المهر	٣٩٢
ماحكم التصرف في الصداق بالبيع أو الهبة ؟	٣٩٣
راى الحنابلة	٣٩٣
راى الشافعى	٣٩٤
راى المالكية	٣٩٤
راى الاحناف	٣٩٥
مشروعية وهب جزء من الصداق للزوج	٣٩٦
ضمان الصداق	٣٩٧
ماحكم تأجيل الصداق وتعجيله ؟	٣٩٨
هل يجوز للمرأة أن تمنع نفسها من الدخول وغيره لعدم قبض الصداق ؟	٤٠١
ماالحكم إذا عجز الزوج عن دفع الصداق ؟	٤٠٣
متى يسقط المهر ؟	٤٠٥
ماحكم سفر الزوجة مع زوجها ؟	٤٠٦
طرفة أدبية	٤١١
هل للرجل أن يمنع زوجته من العمل ؟	٤١٢
الوظائف التي تتولاها المرأة	٤٢٠
هل من حق الزوج أن يحول بين المرأة والتعلم ؟	٤٢٣
الجهاز	٤٢٥
تجهيز الأب لابنته	٤٢٧
الجهاز ملك للزوجة	٤٢٨
الهدايا	٤٢٨
الزفاف	٤٢٩
إعلان الزواج	٤٢٩
الغناء عند الزواج	٤٣١
وليمة الفرح	٤٣٢
وقتها	٤٣٤
الحكمة من الوليمة	٤٣٧
إجابة دعوة الداعى للوليمة	٤٣٧
ما الحكم إذا دعى لدعوتين ؟	٤٣٩
من الاداب في إجابة الدعوة	٤٤٠
الدعاء للعروسين	٤٤١
اى الاوقات احب للزواج ؟	٤٤٢
زواج شريح القاضى	٤٤٣

الموضوع	الصفحة
الوصية من الاهل للزوجة	٤٤٧
التزين	٤٥٢
العزل	٤٦٠
ومن الآداب عدم طروق الاهل فجأة	٤٦٣
النفقة	٤٦٧
مشروعية النفقة	٤٦٧
السبب الذي من أجله وجبت النفقة	٤٦٩
من تجب لها النفقة ومن لا تجب لها النفقة	٤٧٠
متى تعد الزوجة ناشراً ؟	٤٧٤
كيف تقدر النفقة ؟	٤٧٥
الزوج البخيل	٤٧٦
هل تشمل النفقة العلاج والدواء ؟	٤٧٦
أمثلة من قضاء الخلفاء في النفقة	٤٧٧
التقدير بحسب الحالة والحاجة	٤٧٨
رأى الأحناف	٤٧٩
رأى الأحناف في وجوب الفاكهة والدواء	٤٨١
مذهب الشافعية	٤٨٢
رأى الحنابلة	٤٨٣
رأى المالكية	٤٨٤
المعمول به في المحاكم الشرعية الآن	٤٨٦
هل تقدر النفقة عينا أو نقدا ؟	٤٨٧
هل تثبت النفقة قبل المطالبة بها ؟	٤٨٨
ماذا لو امتنع الزوج عن أداء دين النفقة ؟	٤٩٤
الإبراء من دين النفقة والمقاصة به	٤٩٥
هل تصح المقاصة ؟	٤٩٥
هل يصح تعجيل النفقة ؟	٤٩٦
هل تسقط النفقة ؟	٤٩٧
حكم النفقة على الغائب	٤٩٨
ما عليه المحاكم الشرعية الآن	٥٠٢
مسكن الزوجية	٥٠٣
صفات المسكن الشرعى	٥٠٤
حكم نفقة الخادم	٥١٤
القسم بين الزوجات	٥١٥
معنى القسم	٥١٥

٥٠٩	هل يجوز ان تترك المرأة نصيبها لغيرها ؟
٥١٠	لا تقبل الرشوة في ذلك
٥١٠	ماذا إذا كانت له امرأة واحدة ؟
٥٢٠	مشروعية القرعة
٥٢١	إقرار عين الزوجة واجب
٥٢٢	ما حكم الاتيان في غير الحائض ؟
٥٢٧	حكم إتيان الحائض
٥٢٨	أراء العلماء
٥٢٩	ما حكم من يأتي زوجته وهي حائض ؟
٥٢٩	كيف تطهر الحائض ؟
٥٣١	صفة غسل الطهارة من الحيض
٥٣١	حكم إسقاط الحمل
٥٣٤	ما حقوق الزوج على زوجته ؟
٥٣٨	مفهوم حق الطاعة
٥٣٩	قصة للابناس
٥٤٠	التأديب لترك الطاعة
٥٤١	مشروعية الضرب
٥٤٣	مببرات الضرب وحدوده
٥٤٤	اللجوء إلى الحكيم
٥٤٥	من الحكمان ؟
٥٤٦	شروط الحكيم
٥٤٧	هل يجوز لأحد الزوجين ان يكذب على الآخر ؟
٥٥٠	الفرقة بين الزوجين
٥٥٣	نصائح للإصلاح
٥٥٤	خطر اللجوء إلى المحاكم
٥٥٥	اسباب الشقاق في الاسرة
٥٦٤	كيف تتم الفرقة ؟
٥٦٥	حكمة مشروعية الطلاق
٥٦٦	راى العقد في ذلك
٥٧٠	الطلاق - مفهومه
٥٧١	حكم الطلاق ودليل مشروعيته
٥٧٤	اركان الطلاق
٥٧٥	شروط الطلاق
٥٧٨	راى المالكية في طلاق المكره
٥٧٩	راى الشافعية في طلاق المكره
٥٨٠	قانون الأحوال الشخصية في ذلك

الموضوع	الصفحة
ما يشترط في الزوجة	٥٨١
حكم طلاق المفسوخ زواجها	٥٨٢
حكم طلاق المعتدة ثلاثا	٥٨٣
توضيح الشرط الاول	٥٨٣
حد الطلاق الصريح	٥٨٤
حكم الطلاق بالفعل	٥٨٤
حكم الطلاق بالكلام النفسي	٥٨٥
التطليق بالكتابة والاشارة	٥٨٥
متى تقبل اشارة الاخرس ؟	٥٨٦
الطلاق بالكتابة	٥٨٧
الشرط الثاني	٥٨٧
حكم طلاق الثلاث بلفظ واحد	٥٨٨
مذهب ابن تيمية في ذلك	٥٨٩
طرفة ادبية تتعلق بهذا الحكم	٥٩١
حكم الطلاق في حالة الغضب	٥٩٢
طلاق المخطيء والغافل والساهي	٥٩٣
ما حكم تحريم المرأة طلاقا ؟	٥٩٥
الحلف بايمان المسلمين	٥٩٥
انواع الطلاق	٥٩٦
الطلاق الرجعي	٥٩٧
نص القانون	٥٩٨
ما الآثار المترتبة على الطلاق الرجعي ؟	٥٩٨
كيف يراجع الزوج زوجته ؟	٥٩٩
هل يجوز للزوج ان يسافر بمطلقة في عدتها ؟	٦٠٠
هل تجوز الخلوة مع المطلقة رجعيا ؟	٦٠١
انكار المراجعة من الزوجة	٦٠١
الطلاق البائن	٦٠٢
النوع الاول	٦٠٢
متى يقع ؟	٦٠٢
كيف يعيد الزوج مطلقته في هذه الحالة ؟	٦٠٣
النوع الثاني	٦٠٣
متى يقع ؟	٦٠٣
كيف تحل المطلقة طلاقا بائنا بينونة كبرى لزوجها الاول ؟	٦٠٦
من الاحكام الشرعية	٦٠٧
انواع اخرى للطلاق	٦٠٩
الطلاق الناجز	٦٠٩

الصفحة	الموضوع
٦٠٩	الطلاق المضاف
٩١٠	الطلاق المعلق
٦١٠	راى الفقهاء فى الطلاق المعلق
٦١٠	حجة الجمهور
٦١١	حجة الآخرين
٦١١	حكم القانون فى هذه المسألة
٦١٢	اقسام اخرى للطلاق
٦١٢	الطلاق السنى
٦١٦	الطلاق البدعى
٦١٧	حكم من طلق فى حالة الحيض
٦١٧	حالات مستثناة من الطلاق حالة الحيض
٧٢٠	ما الحكم إذا ارتكب الرجل المحظور ؟
٦٢٥	احكام تقرب على الطلاق البدعى
٦٢٦	التطليق بالتخير والتملك
٦٣٠	الطلاق امام القضاء
٦٣٠	التفريق للمعيب
٦٣٢	توجيه حكم القاضى بفسخ زواج العنين والمجبوب والخصى
٦٣٥	حكم الولد من الزوج العنين
٦٣٥	التفريق للشقاق
٦٣٨	التطليق لخوف الفتنة
٦٤١	التطليق لحبس الزوج
٦٤٣	التطليق لعدم الانفاق
٦٤٦	قانون الاحوال الشخصية
٦٤٨	الخلع
٦٤٨	مفهوم الخلع
٦٤٩	مشروعيته
٦٥٢	حكم الخلع
٦٥٤	هل الخلع طلاق ام فسخ ؟
٦٥٥	الفاظ الخلع
٦٥٥	ما يجوز ان يكون عوضا فى الخلع
٦٥٦	النهى عن إيذاء الزوجة لخلع نفسها
٦٥٧	حكم طلب المرأة الخلع دون مقتض
٦٥٧	هل هناك وقت معين للخلع ؟
٦٥٨	عدة المختلعة

الموضوع	الصفحة
حكمة الخلع	٦٥٨
نشوز الرجل	٦٦٠
الصلح الذي تشير إليه الآية	٦٦١
الرجعة	٦٦٢
الرجعة حق الزوج وحق الله ايضا	٦٦٢
كيف تتم المراجعة ؟	٦٦٣
حكم ادعاء الرجعة	٦٦٥
متى تستحب الرجعة ؟	٦٦٦
متى يبطل حق الرجل في المراجعة ؟	٦٦٧
صفة الحمل الذي تتم به بوضعه العدة	٦٦٧
العدة	٦٦٩
حكمة مشروعية العدة	٦٧٠
اسباب العدة	٦٧٠
انواع العدة	٦٧١
١ - عدة المدخول بها التي تحيض	٦٧١
٢ - عدة الصغيرة والكبيرة	٦٧٣
٣ - عدة المتوفى عنها زوجها	٦٧٣
٤ - عدة الحامل	٦٧٣
ما عدة الحائض إذا لم تر الحيض ؟	٦٧٤
متى تبدأ العدة ؟	٦٧٥
هل تتحول العدة ؟	٦٧٥
قانون الأحوال الشخصية في هذه الحالة	٦٧٦
آداب المعتدة	٦٧٧
رأى الفقهاء في خروج المعتدة	٦٧٨
حجة من يقول بجواز الخروج نهرا	٦٧٨
ما قاله الفقهاء في قوله تعالى : ﴿ متاعا إلى الحول ﴾	٦٨٠
نفقة المعتدة	٦٨٣
نفقة الأقارب	٦٨٦
نفقة الإباء والأجداد	٦٨٧
نفقة القريب الكافر	٦٨٩
نفقة زوجة الابن والاب	٦٩٠
الحضانة : مفهومها	٦٩٠
الأحق بالحضانة	٦٩١
ترتيب الحاضنات	٦٩٤

الموضوع	الصفحة
علام يقوم هذا الترتيب ؟	٦٩٤
تخير الطفل	٦٩٧
إلى كم تبقى البنت مع أمها ؟	٦٩٨
حجة من يقول بعدم التخير	٦٩٨
شروط صلاحية الحضانة	٦٩٩
هل يشترط في الحضانة الاسلام ؟	٧٠٠
هل للرجل أن يحضن ؟	٧٠٢
انتقال الحضانة إلى غير المحارم	٧٠٣
مدة الحضانة	٧٠٤
قانون الأحوال الشخصية	٧٠٤
هل يجوز الانتقال بالطفل ؟	٧٠٦
رؤية الوالدين للصغير	٧٠٨
هل يسقط حق الحضانة إذا تنازلت عنه ؟	٧٠٨
هل للاب أن ينزع الحضانة من الحاضنة ؟	٧٠٩
أجر الحضانة	٧٠٩
التبرع بالحضانة	٧١٠
إلى من يسلم الصغير بعد انتهاء الحضانة ؟	٧١١
احكام الرضاعة	٧١٢
هل الرضاع حق للام أم حق عليها ؟	٧١٢
وجوب الرضاع على الام	٧١٤
رأى الفقهاء في وجوب الارضاع من الام	٧١٤
متى يسلم الطفل لغير أمه لارضاعه ؟	٧١٥
الطفل بين الحاضنة والمرضع	٧١٦
أجر الرضاع	٧١٧
قانون الأحوال الشخصية	٧١٨
وانتمروا بينكم بمعروف	٧١٩
مدة الرضاع	٧٢٠
قواعد ثبوت النسب	٧٢١
اولا . ما جاء في كتاب الاحكام الاساسية للأستاذ زكريا البري	٧٢٢
قواعد ثبوت النسب	٧٢٢
بصيانة الشريعة للأنساب	٧٢٢
السبب الأول (الفراش الصحيح)	٧٢٢
التكفي الصناعي	٧٢٣
شروط وت النسب بالفراش	٧٢٤

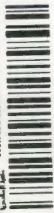
الموضوع	الصفحة
اثبتت الولادة	٧٢٩
اثبتت شخصية المولود	٧٣١
السبب الثاني (الإقرار)	٧٣١
شروط الاقرار بالنسب على النفس	٣٢٠
الفرق بين الاقرار بالبنوة والتبني	٧٣٤
موقف الاسلام من اللقطاء ومن لا أبناء لهم	٧٣٨
الاقرار بالنسب على الغير	٧٤٠
السبب الثالث (البيعة الشرعية)	٧٤١
ما جاء في كتاب الفتاوى الاسلامية	٧٤٢
راى دار الافتاء في مشروع المبادئ العامة الخاصة بالمولودين دون زواج شرعى	٧٤٢
مشروع المبادئ العامة المتعلقة بمساواة الاشخاص المولودين دون زواج وعدم التمييز ضدهم	٧٤٣
موقف القانون المصرى من تبني مصرى مسلم لأجنبى	٧٥٢
حكم الاطفال غير الشرعيين في القانون المصرى	٧٥٦
التبني محرم شرعا	٧٥٩
نسب بعد الطلاق	٧٦١
التلقيح الصناعى في الإنسان	٧٦٣
الفهرس	٧٨٤

تصويب الأخطاء

الخطأ	التصويب	رقم الصفحة	رقم السطر
اللاتى اتيت اجورهن	اللاتى اتيت اجورهن	١٨٨	١٥
يلعها الذين امنوا	ياايها الذين امنوا	٢٧٠	٩
والذين يرمون ازواجهن	والذين يرمون ازواجهم	٢٨٢	٥
واتيتهم احداهن فنظارا	واتيتهم احداهن فنظروا	٣٤٣	٥
وما من دابة على الارض	وما من دابة في الارض	٤٦٢	١٩
فانكحوا ما طالب لكم	فانكحوا ما طاب لكم	٥٠٦	١٧
فطلقوهن لعدتهن	فطلقوهن لعدتهن	٥٧١	٤
القرة	البقرة	٥٩٧	آخر سطر
إذا نكحتم المؤمنان	إذا نكحتم المؤمنات	٦٠٢	١٣
حتى يجامعها	حتى يجامعها	٦٠٧	١٠
فطلقوهن لعدتهن	فطلقوهن لعدتهن	٦١٣	١
فطلقوهن لعدتهن	فطلقوهن لعدتهن	٦٢٢	آخر سطر
ولا يخرجين	ولا يخرجن	٦٢٣	١
بينه	مبينه	٦٢٣	١



Bibliotheca Alexandrina



0588554